911

SÜLEYMANİYE Q. KÜTÜPHANESİ

| | |
|---|---|
| Kısmı. | Kılıç Ali Paşa |
| Yeni Kayıt No | |
| Eski Kayıt No. | 911 / 930 |
| Tasnif No. | |

KILIÇ ALİ Pş.

~~911~~

بونومره مغیردر ۹۲۰

920

جیب اندیشہ بسکہ بشکنی فکرات جالک
خلق ابلہ ابلہ کاک بیہودہ گفتار نیز

یا ایھا الذین اٰمنوا وصیکم کلکم وصیۃ الوالد والوالدۃ فائدہ
لا تنفقوا الاقدام الا الی
انما العلم تسعۃ واحد وانما آل اوالد فائدہ
فان عدتم عدنا کلما فانقطعوا عن ذالک فائدہ

قال الله تبارک و تعالی فی سورة الاعراف بسم الله الرحمن الرحیم ان الذین اتقوا اذا مسهم طائف
من الشیطان تذکروا فاذا هم مبصرون صدق الله العظیم بوایتک خاصه سی تلاوة و شنده
حصر اولوب اشاغنی بو لامز سماع بولی اوچ کره اوقدقده فتح اولور بالسلام

۹۲۱
۹۱۱
۹۲۰

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدا میکنم بنام خدای بخشاینده مهربان

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم

(ستایش خدای را پروردگار جهانیان بخشاینده مهربان)

مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين

(پادشاه روز جزا و حساب تو خداوندا می پرستیم خاصه از تو یاری میخواهیم)

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم

(ثابت بدار راه نمای ما را براه راست راه آنکسانی که نعمت کرده بر ایشان)

غير المغضوب عليهم ولا الضالين

(جز خشم کرده نشدگان بر ایشان و نه راه گمراهان)

حاشیه ملا خلیل طاهر

حاشیه تحریر شیخ الاسلام محترم افندی رحمه الله تعالی

اعلم ان التعريف في الاصطلاح العرفي
عبارة عن تصور الشيء بما يخصه من بين سائر الاشياء
فخرج بقيد التصور التصديق وبقيد الخصوص التصور الناقص
فان المقصود من التعريف التمييز بين الاشياء

التعريف في اصطلاح النحاة

استعمال اللفظ الدال معانيه
الدال على المعنى الآخر مثل وضع
حبث استعمل في تخصيص الشيء
وحيث عن المعنى والمراد
بالشيء اللفظ الدال على
المعنى فقولنا وضع لمعنى
نقتضي خصوص الشيء لمعنى
وان جرد شيء عن اللفظ
يكون تقدير خصوص هو
اي اللفظ لمعنى ما

حامد محمود عليه محمودیه
مشکل الله جميل اختياری

از تقدم الشيء على نفسه بمرتبة فصاعدا
على تقدير الشيء على نفسه بمرتبة فصاعدا
وهو محال بخلاف تقدم الشيء على نفسه
بمرتبة واحدة فانه ممكن على ما ذهب اليه
الرتقي منه

الحمد لله الذي خلق الانسان من علق وعلمه البيان بالقلم والصلوة والسلام على سيد الانس والجان محمد المبعوث بالقرآن المعجز بالفصاحة والبيان وعلى آله وصحبه الذين هم في الفضل والشرف كالنجوم الزاهرة والاقمار الباهرة وبعد فيقول العبد الجاني المذنب الخاطي الراجي عفو ربه الغني ابن كمال باشا عفا الله عنهما وعن جميع المسلمين بمنه وكرمه لما رأيت الطلبة الكرام في هذه الديار المحروسة بعناية الملك العلام يطالعون كتاب التلخيص في علم المعاني للشيخ الامام العلامة سعد الملة والدين مسعود التفتازاني قدس سره العزيز ويتعبون في فهم مقاصده ويحتاجون في حل عباراته ومبانيه الى مراجعة الشروح والحواشي المطولة التي كتبها المتأخرون من العلماء الاعلام رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ورأيت ان تلك الشروح والحواشي وان كانت مشتملة على تحقيقات رشيقة وتدقيقات انيقة لكنها لما كانت مطولة ومشتملة على مباحث كثيرة لا تعلق لها بالمقصود بالذات في هذا العلم صار ذلك سببا لاعراض الطلبة عن مطالعتها وعدم اعتنائهم بشأنها فاستخرت الله تعالى وشرعت في كتابة هذه الحاشية على التلخيص مقتصرا فيها على ما يتعلق بالمقصود بالذات في هذا العلم من غير تعرض لما لا تعلق له بالمقصود بالذات في هذا العلم الا نادرا وربما يكون ذكر الشيء في الحاشية بعد ذكره في المتن لاجل ان يذكر بعض ما يتعلق به من الابحاث والتحقيقات التي ذكرها المتأخرون من العلماء الاعلام رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ولا يخفى ان ذكر الشيء في الحاشية بعد ذكره في المتن لا يكون تكرارا لغوا بل يكون توضيحا وتحقيقا لما طوى الناس عنه كشحا وتركوه وراء ظهورهم وجعلوه نسيا منسيا فاذا عرفت هذا فاعلم ان علم المعاني هو علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال في افادة المعنى المقصود بالذات من الكلام الخبري والانشائي والطلبي وغير الطلبي وبقولنا التي بها يطابق مقتضى الحال خرج علم البديع وبقولنا في افادة المعنى المقصود بالذات خرج علم البيان وبقولنا من الكلام الخبري والانشائي والطلبي وغير الطلبي خرج علم النحو لان الكلام فيه من حيث الاعراب والبناء لا غير وبقولنا احوال اللفظ العربي خرج علم اللغة لان الكلام فيه من حيث المفردات لا غير وبقولنا التي بها يطابق مقتضى الحال خرج علم المعاني لان الكلام فيه من حيث الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال لا غير وبقولنا في افادة المعنى المقصود بالذات خرج علم البيان لان الكلام فيه من حيث الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال لا غير وبقولنا من الكلام الخبري والانشائي والطلبي وغير الطلبي خرج علم النحو لان الكلام فيه من حيث الاعراب والبناء لا غير وبقولنا احوال اللفظ العربي خرج علم اللغة لان الكلام فيه من حيث المفردات لا غير وبقولنا التي بها يطابق مقتضى الحال خرج علم المعاني لان الكلام فيه من حيث الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال لا غير وبقولنا في افادة المعنى المقصود بالذات خرج علم البيان لان الكلام فيه من حيث الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال لا غير

فلما دخل السيد الشريف على السعد الذي قال السلام عليكم
مولانا معظم نصف ضد القديم نفطن الكبر مكتا
فقال وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ايها السيد الشريف
فقال وعليه نقطة خرد

المقدمة

اعلم ان العلم بالاشياء على وجهين احدهما ان يكون الشيء معلوما بنفسه والثاني ان يكون معلوما بالاضافة الى غيره والاول هو التصور والثاني هو التصديق وهو ادراك النسبة الحكمية ايجابية كانت او سلبية والتصور اما ان يكون بديهيا او نظريا والبديهي ما لا يحتاج الى تأمل وفكر في حصوله والنظري ما يحتاج الى ذلك والتصديق اما ان يكون بديهيا او نظريا والبديهي ما لا يحتاج الى تأمل وفكر في حصوله والنظري ما يحتاج الى ذلك والتصور النظري هو ادراك المفرد من حيث انه مجهول والتصديق النظري هو ادراك النسبة الحكمية من حيث انها مجهولة والعلم التصوري هو حصول صورة الشيء في العقل والعلم التصديقي هو حصول صورة النسبة الحكمية في العقل والعلم التصوري هو ادراك المفرد من حيث انه مجهول والتصديق النظري هو ادراك النسبة الحكمية من حيث انها مجهولة والعلم التصوري هو حصول صورة الشيء في العقل والعلم التصديقي هو حصول صورة النسبة الحكمية في العقل

المجموع الاول والثاني هو المقصود بالذات في هذا العلم

الشيخ هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني

الموت هو زوال تعلق النفس بالبدن

اسم تفضيل من الرجحان

فاعلم ان الكلام اما ان يكون مفردا او مركبا والمفرد اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا والاسم اما ان يكون مبنيا او معربا والمبني اما ان يكون مشابها للحرف في عدم التصرف او في الافتقار الى الجملة او في الوقوع موقعها او في الاحتياج الى شيء من ذلك او لا يكون مشابها له في شيء من ذلك والمعرب اما ان يكون سالما او لا يكون سالما والسالم اما ان يكون مقصورا او لا يكون مقصورا والمقصور اما ان يكون منقوصا او لا يكون منقوصا والمنقوص اما ان يكون ممدودا او لا يكون ممدودا والممدود اما ان يكون مذكرا او لا يكون مذكرا والمذكر اما ان يكون مصروفا او لا يكون مصروفا والمصروف اما ان يكون منصرفا او لا يكون منصرفا والمنصرف اما ان يكون مجموعا او لا يكون مجموعا والمجموع اما ان يكون مكسرا او لا يكون مكسرا والمكسر اما ان يكون على صيغة منتهى الجموع او لا يكون على صيغة منتهى الجموع والمنتهى اما ان يكون على صيغة مفاعل او لا يكون على صيغة مفاعل والمفرد اما ان يكون مؤنثا او لا يكون مؤنثا والمؤنث اما ان يكون مؤنثا لفظيا او لا يكون مؤنثا لفظيا والمؤنث اما ان يكون مؤنثا حقيقيا او لا يكون مؤنثا حقيقيا والمؤنث اما ان يكون مؤنثا معنويا او لا يكون مؤنثا معنويا والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالتاء او لا يكون مؤنثا بالتاء والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالالف او لا يكون مؤنثا بالالف والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالالف المقصورة او لا يكون مؤنثا بالالف المقصورة والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالالف الممدودة او لا يكون مؤنثا بالالف الممدودة والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالالف المقصورة او لا يكون مؤنثا بالالف المقصورة والمؤنث اما ان يكون مؤنثا بالالف الممدودة او لا يكون مؤنثا بالالف الممدودة

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال الحمد مقصور من حمد يحمد
باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد
وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة آل الحامد فحمده له
مكافاة على ما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه
عام باعتبار المورد يعني يكون بالمال وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما
عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان على الاحسان وتنفرد الاول فقط في الوصف بالجميل الاختياري
والثاني فقط في الوصف بالجميل في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا
عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق لولية اللام متعلق بالجر بتقدير ثابت او كائن وهو ضد
العدو من الولي بمعنى القرب وكل من وال امرا فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من والى امرا فهو
والية يعني ناظره وحافظه وكلا المعنيين ههنا جايز ان اتى على الاول فالمعنى ان جنس حمد او كل حمد لمن هو
ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجعا الى الحمد ومعنى كل حمد هو الله تعالى يجب كل حمد راجع اليه
واما غيره تعالى فلا يجب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد او كل حمد لمن ولي امر كل حمد من
خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد وسببا به في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به واما
قال لوليه ولم يقل سبحانه لكونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنسبته واما معنى فليحتمل كلا المعنيين المتباينين
آنفا فيحصل للتام معنيان لان حمله لذته اولى من حمله لذتين او لان حمله لذة ونعمتين اولى من نعمة والصلوة الواو لعطف
الجملة على الجملة كتب بالواو كالزكوة لتعظيم لفظه لان الواو اقوى وهي من الله رحمة ومغفرة ومن الملايكة استغفار
ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتداء على نبيه خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي
الحمد والنبي اما من النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو فعيل
بمعنى منعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيئ على وزن جريئ وعلى الاول نبيو مثل
غنيو سمي به لان النبي مخبر عن الله تعالى وحي فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه
الله الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال صاحبها النبي بلغ كما مرت الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا وكل
يكون

---

لان ما معنى كون حمد العباد له مع ان حمدهم حادث ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى فالمراد منه تعلق الحمد به ولا يلزم من التعلق القيام به تعالى كتعلق
العلم بالمعلومات فلا يتوجه الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بان الحمد مصدر بناء المجهول فيكون الثابت له هو المحمودية وقيل اللام هنا
للتعليل بمعنى ان الحمد ثابت لاجل الله كما في قولك الدار للفلان منه في فوائد الاجوبة كما تقيح

يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص فالنبي لا يقتضي رسولا بنبي ولا عكس كان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية
كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى ح
والصلوة على كل نبي له كتاب مجموعة الزمان والمقام يخصص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه واما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع
ان الرسالة اقوى بالمقام اعني اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلما كون الاضافة للجنس وان استغراق ظاهرا لانه اشمل واما على انها
عهدية فلان على انه علم واذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة
اقوى وعلى آله عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي هم كانهم استحقوها
اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه او اهله وعياله او اتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لان
كانوا اتباعين له ع كقوله تعالى تنزل الملايكة والروح واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف
العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه لتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقاربه والآل اصله اهل قلبت الهاء همزة
لقرب مخرجها ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والاول هو الصحيح لقولهم في تصغيره اويل وفي جمعه اهالة وقد قال بعض النحاة من واو
لانه من آل يؤول اذا رجع والاصحاب جمع صحب بالكسر كراكب وركب ويجمع
على اصحاب وصحبة كجياع وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول ع وخدمه واخذ منه وان اختلف في تقييده وتم عند قائله
بلوغ مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل البيت وايته عنه وهم لعلو عم اصحابي كالنجوم بايتهم اقتديتم اهديتم كذا في حاشية المطول
المتادين صفة للآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب اللف والتفسير للابهام الناشئ منه تقديم وعلى آله المتادين
واصحابه المتادين حذف الوصف الاول اختصارا واذهابا بالاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من اداب
اذا برع وكرم وهو سمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متادبين باداب نفسهم
واداب بعضهم مع بعض بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق
القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبي ع كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال ع في اثناء موعظة الا هل بلغت قالوا
بلى قال فليبلغ الشاهد الغايب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي ع واياهم باداب جمع ادب

حاضر

قال بعض الشراح

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا كان علما وناكر
فان سيبويه لم يصرفه لان الصفة الاصلية لم تنتف مطلقا
بدليل جواز دخول الالف واللام فتقول الاحمر وجمعه
حمر ولا تقول لاحمد وجمعه لا يجي الا احامد واما الاخفش
فيصرفه اذ بعلة التسمية صار اسما محضا ولذلك شخص
اسود يسمى باحمر قوله ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه
عدم صرف باب حاتم على تقدير عدم صرف احمر لان ههنا
يلزم اعتبار متضادين في حاتم واحد وهو منع الصرف
هذا جواب عن دخل مقدر وتوجيهه ان يقال لو صح اعتبار
الصفة الاصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع صرف
حاتم لثبوت الوصفية والعلمية لكنه مصروف بالاتفاق
فلم يصح ذلك الاعتبار ولما لم يصح ذلك فليكن في
احمر الا وزن الفعل والعلمية فاذا انكر لم يبق الا وزن
الفعل فينصرف اذ لا وجه لتقدير تلك الصفة بعد
الحكم بانتفائها وجوابه ان يقال لا نسلم امتناع صرف
حاتم على تقدير صحة اعتبار الوصفية في احمر لانا لا نعتبرها
مع العلمية فقط بل مع وزن الفعل وقد ثبت ذلك كما
في اسود وارقم وليس في حاتم وزن الفعل فالفارق
ظاهر ثم نعتبرها نحن انما نعتبر مع وزن الفعل
ولا مانع وانما نعتبر مع العلمية فيلزم اعتبار متضادين
في هذا الحكم وهو محذور نعم لو كان في حاتم بعد زوال
العلمية يثبت سببان كما في احمر لوجب منعه ايضا
واعلم ان بعض المحققين يقول ان سمي شخصا فيه
حمرة باحمر لا ينصرف بعد التنكير لملاحمة الصفة
فانهم يسمون بالعباس والفضل مع ملاحمة
معنى العبوس والفضل فبعد التنكير لا يزول هذا
الوصف اما ان سمي باحمر شخصا اسود او ابيض فبعد
بصرف وهذا جيد



هذه اشارة الى فوائد التي
تشبيها اما اشارة حسية بناء على
ان المباحثة هذه مشاهدة عيانا كما
ان المباحثة بينهما بالصفة او عقلية
بناء على ما ذكرها
من باب تنزيل المعقول منزلة
المحسوس لفائدة تامة اما الاشارة
ان كان الوقائع ذات كان غائبا
لكنها لكمال حضورها
في ذهن المتكلم وحضورها
فكأنها محسوسة واما الاشارة
فظاهرة

بعد اخذوا البراعة والكرم منه ثم فيتلقفه الكتاب والاحكام من بعدهم كما يلتقط البنين ثم لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال

وبعيد الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعيرت ههنا للزمان لكونه مضافا

اليه بعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد من الفراغ من الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله والعامل فيها

أما المقدرة لان قبل مظنة أما بدل عليه الفاء في قوله فهذه أو لانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف

أما على انه لا مانع من اجتماعهما حيث يقال وأما بعد لوجود معنى الفصل في أما التي بمعنى مهما وبراعة الفعل كافية في عمل

الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة الى الف ليل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة

عن تدوينه فيكون الاشارة حسية أو اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديرها عليه فيكون الاشارة عقلية وفي بعضها

فحوى المقال عصام اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر الكتاب التي سيذكرها بذكر كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة للبيان او اسم

الاشارة باعتبار كونها تعقل في الامور المعقولة وان كان وصفها للامور المبصرة الحاضرة في مرآى المخاطب على الكمال اتقانا هذه

المعاني على الكمال علية بالمبصرة عنده وتنقد على الاشارة اليها واما اشارة الى الفطانة الطالب بحيث يلتفت منها حتى

صارت المعاني عنده كالمبصرة واستحق ان يشار اليه المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة وحث الطالب على

تحصيل المعاني التي هي كلامه قوله فهذه مبتدأ فوائد خبره جمع فائدة كفوائد جمع فاكهة وهي كما يستفيد من علم او جاه

او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعني امورا ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل وافية من

وفى الشيء اذا تم يفي مثل رمى يرمي وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها واللام في الحل متعلق

وافية على تضمين معنى التعليق والتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتة والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه

فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة بالحل والثاني ان يكون الاصل زائلا والمضمن قائما مقامه فح يكون المعنى

فهذه امور متعلقة بالحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله الحل مصدر مضاف الى

المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد السوافي الحل بالفتح الفتح يقال حل العقدة اذا

فتحها وبابه ردد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح مشكلات الكافية وبيانها مشكلات جمع مشكلة من

اشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله للعلامة صفة للكافية وتقدير الكافية له من حيث التأليف

او الحل منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون مبينا للمفعول بالواسطة بعد ما جاز الجار عن

النائب كذا للمضاف
للمبالغة



الاشارة في الكافية للمبالغة
او المنقل عنها الوصفية ان
الاشتهرة او الثانية
باعتبار الرسالة
عبد الغفور

المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وهنا كذلك لانه يجوز ان تحل الحلل الكائنة حالا كونها موافقة للعلامة مثل
قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابرهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المرام فليطالع كاشية العصام المشهور
بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه كما جاء لازما جاء متعديا كما يقال للعلان فضيلة كاشتهر به الناس صفة للعلامة على
ان التاء فيها للمبالغة كالنسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اعتناء لانه اعم الاوصاف بالفضائل تفضيلا
للاشتهار والعذار اعم اعراضه عن الاطراء في المدح في المشارق متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار والمغارب
عطف عليه واتى بجمعها اتباعا لفظا فلرعاية السجع واتى معرفا فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا
ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره واتى ثانيا في قوله كما تشرق بين المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس بمعنى جنس المشرق وجنس المغرب شيخ
عطف بيان للعلامة المشتهر من شاخ يشيخ شيخا وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه سنه اي علامته او من خمسين او من
احد وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال
شيخت الرجل اذا وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا بوصاف الشيوخ
ابن الحاجب لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه تغمده من التغمد بمعنى التستر في باب ضرب
ونصر جعله في غمد محمود وتغمده الله برحمته غمره بها كذا في الصحاح فيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف
في جدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا لتشبيه المذكور في النفس وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه
من التغمد للمشبه به الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اي كثره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيء النفيس بالثوب الفاخر
واسكنه اي اسكن الله الشيخ يوم القيمة بجبوحة بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبجد واو و
كذلك على وزن فعلولة الشيء الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على الظرفية جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح
القلب والمراد معناه الاول وهي في الاصل الحديقة التي عليها ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل بمعنى
اسكنه الله وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك اي جمعت الفوائد الوافية في
سلك متعلق بالنظم والسلك الخيط التقرير بتشديد الراء وتخفيفها قرار داون والمراد به هنا اتباعه المعنى المعنى المعروف وهو التلفظ
بالفاء الفصيحة بما يقتضيه المقام وعلى التقرير يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي جمعت

وفوائد لولوء بالسلك

فانه قلت فه نمزنی محل ان النسبة الی ابن الزبیر زبیری فکیف جعل النسبة الی ضیاء الدین ضیائیة قلت تبعیض النسبة فی التراکیب
المضافی تبعیض عبد فی قولک عبد زید فانه یقال لکل جزء منه انه عبد زید وکذا ههنا فان المقصود بالنسبة الی الجزء
الاضافی الذی هو الضیاء ایضا کان مقصودا بالنسبة الی الجزء الاضافی الذی هو الدین فافهم

الفوائد التی هی المعانی التی یفاد بالکلام الموزون المقفی المقصود بالتقریر والتلفظ الذی هو کالخرز فی السلک وجه الشبه کون کل منهما حافظا
للاشیاء وحسن الاجتماع والانتظام وقیل التقریر جعل الشیء فی قراره او الحمل علی الاقرار بالشیء او الاقرار بالحق والتحریر
وسمط عطف علی السلک وهو ایضا بکسر السین والمهملة السلک ما دام فیه الخرز التحریر وهو التقویم والاضافة فیه
فی قبیل الجبن الماء ای جمعتها فی التقریر الذی هو کالسلک الذی فیه الخرز والتحریر الذی هو کالسمط الذی فیه اللؤلؤ وفیه تدرج
وترق من الادنی الی الاعلی للوله متعلق بنظمتها الوالد المولود العزیز فعیل بمعنی المفعول العزة عند اهل المعرفة
الرکاد والفضل فوصفه بهما فی قوة وصفه بالرکاد والفضل فکانه قال للقبیل الموصوف بالرکاد والفضل ضیاء الدین هذا لقبه
عطف بیان او بدل منه والثانی هو الاولی یوسف اسم علم عطف بیان حفظه ای یوسف الله عن الاشیاء موجبا بکسر الجیم جمع
موجبة بمعنی الشیء الذی یکون سببا لحصول التلهف والتاسف کلاهما بمعنی واحد وهو الغصة والکربة الالاة فی
الثانی مبالغة فی الحزن لان الاسف شدة الحزن کذا فی الصحاح یعنی حفظه الله تعالی یوسف عن الاشیاء التی تکون سببا لان یکون حزینا
فی الدنیا والآخرة وسمیتها ای تسمیت الفوائد الوافیة التی نظمتها عطف علی نظمتها والتسمیة تتعدی الی
المفعولین بنفسها نحو سمیت ابنی زیدا او تتعدی الی المفعول الثانی بالباء نحو سمیت ابنی بزید وههنا من القسم الثانی
بالفوائد الضیائیة وهذا من قبیل تسمیة المؤلف باسم المؤلف له وهو یوسف لان المقصود الضیائیة وانما اتی
بالفوائد لتکون موصوفة لها ولکون اللقب اشهر من العلم فی اکثر الاستعمال نسب الیه ولان فیه نسبة الی الضیاء بحسب
المعنی فیشوبانی هذا المؤلف یضی القلوب ویزیل عنها ظلمة الریوب فللتفاؤل تنسب الیها وقیل المقصود الاصلی فی
التراکیب الاضافیة ان کان فی الجزء الثانی فالنسبة الیه والا فالنسبة الی الاول والمقصود الاصلی ههنا الجزء الاول لانه
المحکوم علیه بالتضیة کما وصفه بالعزة کما فی قولک عبد ضاف یقال فیه عبدی لا مناف وقد مر ابن الزبیر زبیری فی
امرء القیس قبیلی قوله لانه علة للجملة التی هی قوله نظمتها الی آخره الوالد العزیز ضیاء الدین یوسف صار سببا لهذا
الجمع والتالیف عطف تفسیر للجمع لان الجمع یحتمل ان یکون بالتالیف وغیره ففسره به وانما اورد الجمع ههنا مع اجتماعه
التفسیر واخراج الفقرتین عن المساواة لیکون الکلام من قبیل الابهام والتفسیر وهو الذ وان کان فیه تطویل الفقرة
الثانیة علی الاولی فلا یقبح قول من قال الاولی ترک الجمع لانه لا فائدة فیه الا اخراج الفقرتین عن المساواة تدبر
کالعلة الغائیة وهی ما تقدم فی المقصود فی تاخر فی الوجود وهنا فی الحقیقة العلة الغائیة تعلم یوسف هذا
الکتاب

العلة الغائیة هی التی تکون باعثة علی صدور الفعل من الفاعل

قوله لانه لا فائدة فیه لانه من قبیل فلان لا خیر فیه الا اذا یسیء احسن الیه منه

العلة الفاعلة اربع علة مادیة داخلة فی المعلول کقطع الخشب للسریر وعلة صوریة داخلة فیه کالهیئة
الحاصلة للاجزاء السریر من اجتماعها وترتیبها وعلة فاعلیة خارجة عنه کالنجار للسریر کذا
الغرض من الترتیب جلوس السلطان فافهم

والمکتب الموثق له وهو فی الواقع مقدم فی التصور ومؤخر فی الوجود والماهیات من هذا القبیل کما مر فی مقدمة فیها فلم یصح ان یکون علة غائیة فلذا
قال العلة الغائیة علی طریق التشبیه لا علی طریق التحقیق ویجوز ان یکون علة غائیة علی طریق التحقیق لکن بحذف المضاف فی جانب الاسم
ای ان تعلم یوسف هذا الجمع والتالیف العلة الغائیة علان یکون الکاف زائدة مثل قوله تعالی لیس کمثله شیء فلم یصح قول من قال ولو
قال لان تعلم العلة الغائیة لصح واتضح وکمن فی النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل عندهم اربع العلة الفاعلیة وهی ههنا مؤلف هذا
الکتاب والعلة المادیة وهی ههنا الفاظ هذا الکتاب وکلماته وترکیبه وغیرها والعلة الصوریة وهی ههنا جزم هذا الکتاب علی الوجه الذی هو کان
والعلة الغائیة وهی تعلم یوسف هذا الکتاب واشتغاله به نفعا ای یوسف ای لینفعه الله لان الماضی اذا وقع موقع الدعا یکون بمعنی الامر
وافرده بالخطاب للتفاؤل واظهار الحرص والبدار بامتثال امره تنزیلا للواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر بها ای بالضیائیة لما سبق
ان المقصود ههنا الوصف وسایر معطوف علی مفعول نفع وهو الضمیر البارز المتصل به من سایر یسایر من باب فتح یفتح ومصدره
سور وصفته سایر فالسور بقیة ما یؤکل وشرب ومنه اسم الباقی ویجیء ایضا بمعنی الجمیع فالسایر ههنا بالمعنی الثانی یکون للدعاء
لانفع وهو یوسف لانه یتکرر الدعاء حقا اولا بالضمیر العائد له وثانیا بالعطف یعنی یکون من باب عطف العام علی الخاص لمزید
الاهتمام بالمعطوف علیه ومضاف الی المبتدئین جمع مبتدء وهو من ابتدا یبتدی کل شیء یتعالی له فی اوائل ابتدائه مبتدا ای یکون
من الالفاظ العموم ولذا قال الشارح من بحیث التحصیل احتراز عن کونه من اصحاب الحرف والصنایع لان هذا اللفظ بعینی لفظ اصحاب
التحصیل لا یطلق فی عرفهم الا علی من طلب العلم واشتغل به وما توفیقی مصدر مضاف الی ما یقوم مقام الفاعل والتوفیق جعل الاسباب
موافقة للمسببات فالمعنی وما کونی موفقا یعنی فما یکون اسبابی موافقة لمسببات شیء من الاشیاء الا بمعونة الله تعالی
ایای توفیقه ایای فالاستثناء مفرغ وقیل هو استعداد الاقدام علی الشیء فح یکون المصدر مبنیا للفاعل فالمعنی وما کونی او
ما کونی مستعدا علی الاقدام علی شیء من الاشیاء الا بمعونة الله تعالی وقیل جعل الله افعال عباده موافقة لما یحبه ویرضاه
فالمعنی وما یکون افعالی موافقة لما یحبه ویرضاه الا آتی وقیل هو موافقة تدبیر العبد لتقدیر الحق فالمعنی وما یکون تدبیری
موافقا لتدبیر الحق الا آتی کما قیل العبد یدبر والله یقدر وقیل هو الامر المقرب الی الاستعادة الابدیة والکرامة السرمدیة ومن اراد
تحقیق معنی التوفیق فی زیادة وافادة فلیطالع شرح قواعد الاعراب الذی للشیخ زاده وهو حسبی الواو للحال والجملة حالیة ای
محسبی کافیا فی جمیع مهماتی ومرادی ونعم الواو للعطف الوکیل فاعلا ما سبق علی المخصوص بالذم محذوف ای هو حسبی عطف جملة علی مفرد فالمخصوص الضمیر المرفوع
المتقدم مثل زید نعم الرجل کذا فی المطول او علی هو حسبی عطف جملة علی جملة فالمخصوص محذوف تقدیره ونعم الوکیل الله مثل قوله تعالی

شعر طعن الدهر اشد من طعن السنان وجرح الكلام اوقع من جرح السنان

بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث تكلمهم بكلومهم ودمايهم واللام في قوله لتأثير معدية مضاف الى الفاعل وهو معناها اي الكلمة والكلام متعلق بالشعر ان وبيان للنسبة بين المشتق والمشتق منه غالبا والنفوس جمع نفس المتعين فرحا وانبساطا كانا طيبين وغما وانقباضا فانا ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعني كتأثيره في نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال وقد عبر بعض الشعراء جمع شاكر كالجهلة جمع جاهل فانه على بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغه ان الله تعالى ذم الشعراء في كلامه المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على ملئ رضي هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عيب شائن من عدم البلوغ عن بعض مشكل بقوله وقد عبر تأثير اتها الكلمة والنفوس اي نفوس السامعين بالجرح بالفتح حيث قال جراحات جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الاسناد لان ما كان بسببه ويتعلق به الموت لا يلتئم السنان جمع سن بكسر السين المهملة وبعد ها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنانا لقصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس هكذا اي للجراحات الا يلتئم جمع يلتئم الجرح بالفم اذا انضم احد جانبيه بالآخر وبرئ ولا يلتئم تاما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله اجرح بحذف العائد المنصوب اي جرحه مثل قوله بعثا الله هذا الذي بعث الله البيان مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد هنا المعنى الثاني حيث قال ولا يلتئم تأمل اتى بمقام ما بلفظ او بمقام ما كلمة ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام توهم منه ان يقال انما اذا كان بتحريك فما ذا يكون حاله فقال للبيانية بالواو استينافية والكلم بكسر اللام المجرد عن التاء جنس لا جمع بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لان التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن الكلم استعمل في عرف العرب اتباع ما فوق الاثنين انتهى قوله كثمر وثمرة تنظير يعني كما ان ثمر اجنس لا جمع وثمرة بالتاء واحدة كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحدة قوله بدليل متعلق بالفعل المقدر تقديره وعلم ذلك اما كون الكلم بالكسر جنسا لا جمعا بدليل قوله كما آليه اي في جناب قدسه ومحل عرضه حيث قال انا فانا الكلم الطيب اي العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب

عبر بكسر الجيم وهي جمع جراحة بفتح الجيم

عائد تلت يمكن توصيف الكلم بالطيب بتأويل الكلم بالجمع ودون الجماعة صفة



صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سيأتي والتوصيف به دال على ان الكلم جنس لا جمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبتوقوعه تمييز الاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتي تفصيلا وقيل هو جمع صاحب الصحاح واللباب وغيرهما حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة وما فوقها مع القرينة حيث لا يقع على ما فوق الثلثة وما فوقها كالجمع حيث يقع على الاثنين وما فوقه فعاعدا الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان ينتهي وانما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب اي بمعنى مؤول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر معنوي لا يدل على اصل معنى واللام فيها اي في الكلمة للجنس واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثاني فما يدل على استغراق الافراد بحيث يصح فرد منه نحو ان الانسان لفي خسر واما الثالث فما يدل على المعهود في الخارج نحو جاءني رجل وكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود في الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج ههنا اللام من القسم الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء والتاء للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة قوله ولا منافات بينهما اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كزيد وعمرو والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية والشخصية والفردية حتى يكون بينهما منافاة اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة الجنسية لجواز ان يراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او وصفا نحويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او وصفا نحويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس

ما يجوز ان يقع

على قصد بها للام للفظ الكلمة
المذكورة على السنة الخاصة

مثلا لما اتصف احدها بالآخر ويمكن اشتقاقه باريد الامكان لا فعليه لان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن
جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس وبالجنس حليها اي اللام على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة الخاصة
واما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود الآن بعينه التعيين باعتبار المقام وذلك امر غير واما حملها على الاستغراق فلا
يمكن اصلا لفظ اللفظ في الام مصدر من باب ضرب في اللغة الرمي لانه يقال لفظت النواة من فمي لفظا من باب ضرب
النواة ولفظت افصح من لفظت بقوله لفظت النواة واما صرح بقوله رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمي مع الفم فقط مع
ان الرمي بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل في قوله اكلت ملكا كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمي
المترتب عليه ايضا مخصوص به وان لم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا ولذا فسره
بقوله اي رميتها مطلقا وفي ان اصطلاح مخصوص يتعمد على المخرج من حرف فصاعدا لم اي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال
عليه بما يقال نقول مبني للمفعول اللفظ في عرف النحاة اي في اصطلاحهم ابتداء منصوب على الظرفية اي قبل جعله بمعنى كما في
المعطوف يعني حين كونه باقيا على مصدريته الى ما يتلفظ به انسان يعني خارجا الى ما يتلفظ به انسان لفظا وبعد معطوف على قوله
ابتداء جعله اي جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وفي الارض ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد هنا كما هو كذلك في قولهم
كما يقال الذي ضرب الامير هو ضربه انتهى واني اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص بل الاولى ان يقال من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فجعل اسما للمفرد الكلمة
الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه قد يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فجعل اسما للمفرد الكلمة
لفظا اي لفظ انسان فالاضافة لادنى ملابسة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اي ملفوظة انسان فيكون خاصا فان المشتق
وصف ليستدعي موصوفا فقوله الآتي متعلق بقوله ثم نقل ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع اليه انتهى فاعل يتعلق يقال الى ما يتلفظ به
انسان ملفوظا حقيقة اي يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اي تلفظا حقيقيا او الخبرية اي ان حقيقة كان
وحكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل مهملا منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان ما يتلفظ به انسان مهملا او موضوعا
المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانتقاد عليه لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما يمكن
استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره شارح هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفردا كان ما يتلفظ به
انسان او مركبا وتمثاله اللفظ الحقيقي خارج كزيد قائم كرجل وضرب فعل كضرب ولم يذكر الحرف والمركب لكتفائه بذكر ما
كمن عن وان وشئ زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادي وغيره وقوله الخ كالمثنى والمجموع كان مستكنا في
[illegible] الضمائر المستتر [illegible] ما لم يكن ملفوظا



الفعل والصفة سواء كان جائزا كما في نحو زيد ضرب وزيد ضارب او واجبا نحو اضرب امرأ او متكلما وحده وتضرب مخاطبا فانه
اذ ليس تعليل لعدم كون المنوي لفظا حقيقيا من مقولة الحرف يعني ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اي ملفوظ به فيكون اسما
لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوي ليس مقولا بالحرف يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت كما تقرر يكون له
وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اي قطعا يعني قطع عدم كونه من مقولة احدها قطعا ولم يوجد له ان المنوي لفظ
معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على اللفظ الموضوع له لا على المنوي فقوله وانما تعبر واجب دخل تقديره
تقديره فوكد ولم يوضع له لفظ غير مسلم بل يأتي لفظ هو موضوع للمنوي في فوكد زيد ضرب ولفظ انت للمنوي في فوكد
فاجاب عنه بقوله وانما عبر واعني بالاستعارة لفظ المنفصل اي يعني باستعارة لفظ المنفصل للمنوي مجازا من نحو هو
للمنوي في زيد ضرب وانت للمنوي في اضرب وزاجرا احكام اللفظ عليه على ذكر المنوي من كونه مسندا اليه وموكدا ومعطوفا عليه
الى غير ذلك فكان ذكر المنوي لفظا حكما ناجراء احكام اللفظ عليه لا حقيقة والمحذوف من المبتدأ والخبر وغيرهما في نحو
عاملا او غيره جوازا او وجوبا سواء عاملا او قياسيا لفظ حقيقة يعني داخل تحت اللفظ الحقيقي بالاتي المحذوف فكذلك لا يمنع
المنفصلة فيكون لفظا حقيقيا لانه اي لان المحذوف فكذلك قد يتلفظ به انسان في بعض الاحيان عند اظهار المحذوف وعند التعليم
سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال في نحو العلماء هذا العلم وفي نحو سقيا اي سقاك الله سقيا وفي وان احد من
المشركين استجارك اي وان استجارك احد الآية الى غير ذلك وكلمات الله يعني اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى
وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق
قائم بذاته تعالى لا يكون داخلا في اللفظ مانه مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف ملفوظ بألسنتنا
بالفاظ المختلفة مقروء بالسنتنا بحروف ملفوظة مسموعة باذاننا غير قائمة بذاته تعالى في المصاحف ولا على ألسنتنا ولا في اذاننا بل هو معنى
قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالفاظ الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال
موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار موضوعا وحرفا
فمن اراد تحقيق المطالب فليطالع الشرح الآتي على العقايد وما قاله الشارح من القسم الثاني خلينا نمر داخلة فيه في اللفظ
اذ هي اي كلمات الله تعالى باللفظية المكتوبة في المصاحف ما يتلفظ به انسان لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بألسنتنا محفوظة
بقلوبنا فتكون ملفوظة وعلى هذا القياس مجرور صفة هذا اي هذا قياس من كلمات الله كلمات الملائكة مخلوقة وكلمات

ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان لا تكون داخلة في اللفظ كالفاظ الجن وهي كالملائكة كقولنا من صاح على غراب البين
فمات من صيحته وقبر غراب ببكاء فقم ولبس قرب قبر غراب قبر فتكون كلمة الجن ايضا داخلة في اللفظ والحاصل ان الانس
والملائكة والجن متساوية في احداث والاحتياج الى الحرف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية والدوال الاربع وهي
مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الخطوط جمع خط وهو الطريق اما حاصل بين ارض زيد وارض عمرو
مثلا والعقود جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة لبعض الشيء او انصب بفتح النون وفتح
العقاد جمع نقبة بسكون القاف وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره والاشارة جمع اشارة وهي
اما بالعين او باليد او بغيرهما الا انيا ان وضعه وغير داخلة في اللفظ لانها ليست مما يتلفظ به انسان اصلا او غير
وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ فلا حاجة لان يقيد به ليخرج في التعريف ليخرج بها اي الدوال الاربع لانها عالم
يكن داخلا في شيء لا يحتاج الى الاخراج بعد الدخول وذكر امثلة لما مثل ضرب انتقاره عند ركوب السلطان
ليدل على ركوبه بقوله وانما قال لفظ جواب عن سؤال مقدر وهو ان مطابقته بين المبتدأ الذي هو الدال المذكر والمتأنث شرط وهنا خبر
مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة تأنيثا لانه علم الوحدة لانه المعلوم المقصد
الوحدة حتى لو قصد بها واحد خطأ لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمة عن تعريف الكلمة بعد لانه علم لانه ليس بلفظة واحدة
على ما سيجيء بل قصد الجنس في المطابقة المذكورة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا
كان خبرا وان اريد به معنى الصفة لعدم الاتفاق في قوله لفظ لانه مصدر مع كون اللفظ اخص من اللفظة وما
يستتبعه ايضا اخص مما يستتبع اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بلا احتمالات ثلاثة في الاعراب والمعنى
ايضا فقد هب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى وتنوينه تنوين صفة لفظ ومنصوبا حالا علم
ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بثلاثة شروط الاتفاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة بما ذكرناه ووضع مبني للمفعول نائبه ما استقر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة
اللفظ انه وضع تخصيص شيء بشيء فالمصدر وهو ما مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول
اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى حتى تعيين اللفظ بازاء المعنى واتما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ بحيث اي في مكان مبني
اطلق مبني للمفعول الشيء الاول فهم منه ان من اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني كما في الالفاظ من غير قرينة او احس مبني للمفعول

الدال





## نحو ضرب اذا قرن في فهم معناه باحد ازمنة البعرة والكوفة
## نحو ضرب اذا سبق في البعرة الى الكوفة

المراد بالحس ادراك بحيث مقابلة مع الاطلاق اعلم ان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس
الشيء الاول فهم منه اي من احساس الشيء الاول الشيء الثاني بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق او
احس تنازع فيه قوله الشيء الاول والثاني عند البعرية والاول عند الكوفية سيأتي تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلثة
انواع وضع جنسي كالحيوان فانه وضع لنوع جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق
ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين قبل بيان غرضي على تعريف الوضع فانه يخرج
عنه اي عن تعريفه وضع الحرف فلا يكون جامعا حيث ما بينهم بمعناه اي معنى الحرف مع اطلق اي مع تلفظ فانه انما يفهم مثلا
الابتداء اذا اطلق من ولا انما يفهمها اذا اطلق الى وغيرهما بل بفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة مثل
بضم المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة وجب عنه
اي عن هذا الاعتراض بان المراد من قوله مع اطلق ان يقال مع اطلق الشيء الاول اطلاقا صحيحا بان الشيء اذا ذكر مطلقا
ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شيء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا فهم من الشيء الثاني واطلاق الحرف بالضم ضميمة بخبر
صحيح ولا بعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان الذين
وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد في محاوراتهم اي في مصاحباتهم العرفية وبيان مقاصدهم بعين بيانا ما في ضمائرهم
مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد بل اصل التعريف في تصحيحه يكون جامعا حتى
لا يخرج وضع الحرف منه والقيد المزاد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشي مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب بما ذكر
قول الشارح ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به في كلامه
والصواب ان يقال المراد بهم اعني عند اطلاق الموضوع او احساسا عم من الفهم اجمالا او تفصيلا عند سماع الحرف بفهم
معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في غيره عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم
من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة بمعنى مفعول به بالام لغوله وضع اجمالا او قد يكتفي فيه بضمة التقييد بمعنى
اسم ما يقع به التقييد ما يقصد مبني للمفعول بشيء متعلق بالتقييد فهو اي المعنى لغة اما مفعل من عنى يعنى مثل
رمى يرمي اسم مكان او اسم زمان يكون بمعنى المقصد اي اسم مكان او زمان قصد فيه شيء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره
لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود او مصدر ميمي بمعنى المفعول بمعنى لفظ مصدر ميمي لانه

نقل منه وجعل بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى بمعنى كان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير
نقل اصله معوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء في ياء ثم كسر
ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كمرمى ثم خفف بحذف ايا الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم
جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والياء من الياء ثم اجتمع ساكنان
الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى انه ما لفظا بل هذا الوجه
اولى الوجوه قوله لما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زايد بلا فايدة لان الوضع يستلزم المعنى
لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخلا في الوضع فذكره بعده
يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى مفرد فاجاب عنه بانه اراد الاستيناف بقوله ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع بمعنى واختلافيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثاني هو المعنى لا غير
وكان اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا [illegible]
بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جايز فذكر المعنى بعده اى بعد ذكر الوضع مبنى على تجريده اى على انتزاع
المعنى عنه اى عن الوضع يعني ينتزع عن المعنى الذي كان ماخوذا في الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى
متعلقا كقولهم في الخلد وقولهم لي من فلان صديق حميم وفي المطول التجريد ان ينتزع من امر ذي
صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكماله فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع عنه موصوف آخر بتلك الصفة فليراجع اليه فخرج به اى بقيد الوضع المهملة جمع مهملة وهي
لفظ لا يوضع له معنى مثل ديز وبيز والالفاظ الدالة بالطبع مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا
بالوضع وكذا اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل ملاحظة
حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة اذا لم يتعلق بها اى بالمهملة والالفاظ
الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كالملفوظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل
عقلا على وجود اللافظ وراءه وبقيت حروف الهجاء بفتحتي الهاء والجيم وبالقصر وهي الحروف التي يتكون على
حرف واحد مثل قرن وهي الموضوعة على حرف التهجي لا جل ان يتركب منها اثنان كمن وثلثة كالي واربعة

مثل

مثل تعمود وخمسة مثل خمرش فتكون ثنائيا وثلثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضها اسما
والف لام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعنرب وخماسيا
مثل خمرش وبعضه حرفا لان تحصل من هذه الاقسام كلام سعادتي او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء
ولا يلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى ويثبت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص
شئ بشئ لانا نقول المعنى وجرت الحروف المذكورة بقوله لمعنى اذ وضعها غرض التركيب كما يأتي ان المعنى لما عرفت آنفا فانا
قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش من حاسبين واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره واذا كان
الكلام لفظا وضع لمعنى فانا قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الفاظ بازاء بعض الفاظ اخر كلفظ الاسم فانه
لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر وكالفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من
تكليف اى فعل اى حال واتى وصف يصدق عليه اى على ذلك البعض انه اى ذلك البعض وضع لمعنى فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع
لشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا قلنا
توجيه اصل ايضا جامع لان المعنى ما يتعلق به القصد يعني المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا وهو اى ما يكون مقصودا ومرادا
منه او ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا كما مر سابقة لان مقصود المتكلم ومراده من لفظ الاسم يكون تارة زيدا مثلا
ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف او غيره عطف على قوله
لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد منه المعنى القايم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا فافهم
وما نافع ودخول غيرها فيه فان قلت اورده بالفاء ايضا مما يجوز ان يكون جوابا لسؤال الاول لان منشأ هذا السؤال هو
الاول بعضا اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في
محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدمه لكون منشأ به جواب السؤال الاول كما قلنا وليتأمل بتمام
الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ
على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه ح قد وضع لفظ مفرد لمعنى ثانوي وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظة الخبر فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قولك زيد قايم او قام زيد والجملة فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب
كالمثالين المذكورين وكذا الكلام والاضافة فانها وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك

من المركبات فكيف يكون ذلك البعض موضوعا لعلم وحكما على الكل اجيب بقوله لفظ وضع لمعنى بلا قيد الانفراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا فقلنا بهذه الالفاظ اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ آلة او كالحال بالقياس الى المجرد والمجرد حيث كانت الى معانيها منقولا بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ، قوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى لكنها اى الالفاظ هذه الالفاظ بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة فانها بازاء جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة فقد اجيب بوجهين احدهما ان الضمير راجع الى الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة والثانى ان المراد بقوله قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كما فى السؤال الثانى وقبل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل لفظا اسم ليس وضع صفة اللفظ بازاء لفظا آخر مفردا بناء على السؤال الاول كان او مركبا بناء على السؤال الثانى بل نعم هنا لفظ وضع بازاء مفهوم كلى افراده اى افراد المفهوم الكلى الفاظ كلفظ فانه لفظ اسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد ازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ كزيد وعمرو وجعفر وفرس وحجر وشجر وغير ذلك مشتقا او غيره والفعل فانه لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترنا باحد ازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب آو ما دل على حدث مقترن باحد ازمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ والحرف فانه لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره والخبر فانه لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ ولا يخفى عليك رابعا ايها الطالب المنصف الذى كان حالة التميز ان هذا الحكم اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قايم واسماء الشهور واسماء السور والكتب وامثالها موضوعة تلك الالفاظ المخصوصة

بحيث حال كونه عاما فانى هو مثلا موضع للكل غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع لكل متكلم فتكون الفاظا عامة وانا قال وان كان عاما يعنى مقيده بالجار المفيد للعموم اشارة الى انه ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب فانها الوضع فيها خاص كالموضوع له لكن الموضوع له يعنى الآن الموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص فانه هو مثل مستعمل فيه تقدم ذكره باحد اوجه الثلثة مثل زيد فى يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره فليس بمناسب ايضا فى مقام رجوع الضمير الى الالفاظ مخصوصة موضوعة او مركبة مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدون هم مفرد اسم منصوب من افراد وجوابه ان مفرد

باعراب لفظة واحد كونه في الحبس واجيب بان اعراب مثل الرجل علامة من السالمة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة وبقي عطف ما يخرج مثل
عبد الله حال كونه علما المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافته معنوية مثل عبد الله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما اخلا
حال بعد حال فيه اي في توهم الكلمة مع انه اي مثل عبد الله علما معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كان في الاصل الذي هو
المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار الكلمة واحدة وبقي علما ما كانا عليه يعني اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا
باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئه ولان جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه وتسميته تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ
بمنزلة غلام زيد ولا يخفى على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضحها من كان جيد الادراك سريع الفهم العارف بالغرض
من تدوين علم النحو يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف
ان اي كلمة معربة واي كلمة مبنية وغيرها فالسبب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزءاهما على جزء معناهما
واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة واي دال جزءوها على جزء معناهما بما انه كذلك والا كان اسما ام لا بالعكس يعني لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه لكان هذا الامر بالعكس وما ذكر من ان المفصل
متمم في علم النحو للفاضل العلامة الكشاف في تعريف الكلمة متعلق باورده حيث قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع وهي جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف فمثل انا جواب الشرط الآتي مبتدا اذا كان موصولا اسمية فعل وظرف يعني
جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه كما سيأتي بتحقيقه عبد الله علما خرج عنه ما ذكر من تعريف
المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم عبد الله مرتين
باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن اضافة الاسم العلم وهو علق على شيء بعينه غير متناول لما شابهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب ما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس الكلي حيث جعل المركب الاضافي اسما وهو ثلثة ايضا ومنقول ما ليس بمفرد ولا مركب
شاة اما متمم آخ بلفظة واحدة داخلا فيه اي في تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين
باعتبار ما فاخرج به اي مثل قائمة وبصري بقيد الافراد لانه تم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد فان ليس يفرد
لدلالته جزء لفظه على جزء معناه ولو لم يخرجه اي مثل قائمة بتركيبه لكان التعريف اجنب كما عرفت في قوله ولا يخفى على الفطن الخ وبك ان
تعتبر المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة والعلم

جواب

قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ ذلك الحيثية
بجعل شيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء
الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبعية واما فعلية
فعقلية

جواب عن سؤال مقدر وهو ان مقتضى التعريف المتقدم وغيره اخذ في مفهوم الكلمة الدلالة ومن لم يأخذه بما ذكر او خالف الجمهور في عدم اخذه فما وجه
بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع في تعريف المفصل ولا استغنى عن ذكر الدلالة
لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت كان حشوا ولما كان ما اختصر مطلوبا في الكلام ساغ لنا في الحدود والشروط ان نلتزم
ههنا الاستلزام الحقيقي اذ العقل جازم لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء بحيث
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من هذا ان الوضع اخص من الدلالة وهي اعم ومعلوم ان الاعم
يستلزم الاخص لا يوجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلا عكس يعني ان الاعم
لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا
لما سبق ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يغني ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكفي بذكر الاخص
فبعد ذكر الوضع يستلزم الدلالة اولا لا حاجة الى ذكر الدلالة ثانيا ليكون التعريف اخصر واجيز كما وقع وهذا الكتاب
المفصل بالكفاية قوله لكنه استدرك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة ان قال الدلالة لا تستلزم الوضع كما سبق ان الدلالة اعم
والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس ما كان ان تكون اي ان توجد الدلالة
بالعقل فلا وضع كدلالة لفظ ديز وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود الدال فيتحقق بالعقل والوضع له بالعقل وقد المحشي اختار عقلا
مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتحقق فهم اللفظ بسماع ديز دون دلالة اللفظ لانه لا يدل لو ان احد قال العقلي فيظهر
العقلية كما الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ لفظ دلالة فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كما ظهر ولو كان اللافظ مريا لم
يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ ثم كلامه المسموع منه لفظ من وراء الجدار يعني من خلف الحجاب فذكر
الجدار لمجرد التمثيل على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فلا يستدل لا بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ
ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لم لم يكن اللافظ مريا يستدل لنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولو كانت يده الدلالة عقلية
وان تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون بالطبع يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة لفظ اح اذا
تلفظ به على وجع الصدر يعني صدر اللافظ في صدره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر
واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة وبالضم فعلى مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمتين يدل على استرواء كذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم
فذكر الاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كما عرفت انفا لا يستلزم الاخص الاعم
بالعقل فلا وضع كدلالة لفظ ديز وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع له بالعقل وقد المحشي اختار عقلا
مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتحقق فهم اللفظ بسماع ديز دون دلالة اللفظ لانه لا يدل لو ان احد قال العقلي فيظهر
العقلية كما الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ لفظ دلالة فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كما ظهر ولو كان اللافظ مريا لم
يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ ثم كلامه المسموع منه لفظ من وراء الجدار يعني من خلف الحجاب فذكر
الجدار لمجرد التمثيل على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فلا يستدل لا بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ
ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لم لم يكن اللافظ مريا يستدل لنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولو كانت يده الدلالة عقلية
وان تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون بالطبع يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة لفظ اح اذا
تلفظ به على وجع الصدر يعني صدر اللافظ في صدره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر
واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة وبالضم فعلى مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمتين يدل على استرواء كذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم
فذكر الاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كما عرفت انفا لا يستلزم الاخص الاعم
بالعقل فلا وضع كدلالة لفظ ديز وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع له بالعقل وقد المحشي اختار عقلا

لان تعريف المفصل منقبل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال وهي اي الكلمة الضمير راجع الى الكلمة
والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى اسم وفعل وحرف اي
منقسمة انقسام الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم
الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكلي الى الاجزاء وفي الرضي فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة
معا لان الواو للجمع فيكون قولك ذهب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان تقسيما
قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان
وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كلي كدخول الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة وتصحيح كون الكلي خبرا عنه كما تعكس نحو
الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في
الاعراب المقصود من هذا الفن وقدم الفعل على الحرف لانه والاسم يتألف من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
تأمل اي هذه الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله منحصرة فيها اشارة الى ان اللام في قوله لانها متعلق بمفهوم الكلي وان
اللام حصرية اي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ او يلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه بعد كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا عامدا منفوية لمعنى لما فهم من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة
فهي الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية اما من جنسها ان تدل فيكون ان تدل في تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة
على الكلمة وفي الرضي اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز
ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى الشارح الفاضل اختار
الذي الاول الفعل المقدر بان المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر ان يكون مبتدأ او فاعلا ومفعولا ومضافا اليه على معنى
كائنا في نفسها الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى والى هذا اشار الشارح بقوله كائنا اي في نفس الكلمة اي في ذاتها والمراد بنفسها
معنى المستعمل فيه لغة او مجازا والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل اي ان تكون الكلمة دالة عليه اي على المعنى المستعمل فيه
بنفسها يعني بذاتها وانفرادها من غير حاجة يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعني من غير اعانة
كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى لاستقلاله اي المعنى
بالمفهومية يعني تكون المعنى مستقلة في الفهم عن الكلمة الدال عليه بحيث لا احتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا يحتاج

13

في الدلالة عليه الى كلمة اخرى او من ضمنها اي الكلمة لانه عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما
كان في المعطوف عليه على معنى كائن في نفسها بل من صفتها ان تدل لان العطف يقتضي ان كان المعطوف عليه منفيا كون المعطوف منفيا
لان الاضراب من المنفي يكون اثباتا على معنى تحتاج تلك الكلمة في الدلالة عليه اي على المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعني الى اعانة
كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة بهذه الكلمة من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم استقلاله يعني وعدم كون المعنى مستقلة
يعني في الانفهام عن الكلمة وسيجيء تحقيق ذلك اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله
فيما يجانب حده اسم القسم الثاني اورد القسم حيث جعله موصوفا بالقول الثاني بقرينة كونه قسمي الكلم وهو اي القسم الثاني مما اريد به على
معنى كائن في نفسها الحرف جملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم
الاول كذا وانما قدمه في الذكر لبيان وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في ما جعل في طرف في التفصيل طرف اخر
ولان الشروع في البيان من القريب يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم الى اخره لبيانه ولانه عدمي والعدمي
مقدم لتقدم العدم على الوجود وان كان في الوجود لو فيه كذا في الهندي فانه كاين كمن والى فانهما كلمتان ولكن تحتاجان في الدلالة
دلالة كل واحد منهما على معنييهما يعني ان معنى من الابتداء وان معنى الى الانتهاء الى انضمام كلمة اخرى اليهما فتكون تلك الكلمة معينة
في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة كالبصرة والكوفة يعني كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى
الكائنتين في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفسها الى في نفس القسم
باعتبار الكلمة بل يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا منقولا من معناه اللغوي وانما سمي لان الحرف في اللغة اي معناها اللغوي
الطرف والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب وهو اي هذا القسم في طرف اي في جانب يعني لشبه القسم الثاني لمعنى الحرف في الطرفية
والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كالاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف
على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه مثل صفة الجانب للاسم والفعل حيث يقعان عمدة يعني كل واحد منهما عمدة ومقصودا في الكلام
وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتألف الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل يكون عمدة بمعنى انما يقوم
بغيره يعني ما يعتد به يكون مسندا فقط مثل قام زيد وهو اي الحرف لا يقع لا مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس دلالة استقلال ولا
يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما كما سيعرف في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا
مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والقسم الاول من قسمي الكلمة وهو اي قسم الاول اما اي كلمة يدل على معنى

كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول هو بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاحتاج الزم التمييز
والتفريق بينهما فقال بالفارسية المشعرة للتمييز وتفريق بينهما فالمتضمن اسم فاعل والمتضمن اسم مفعول وانما فيده به لانه لا يمكن ان يكون
ذلك لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فقد اعتبر له الانجام هو المجموع لفظ يعني مجموع زيد قائم مثلا وقال لهذا المجموع لفظ المتضمن
كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا الخبر والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين يعني هو المسند فقط او المسند اليه وحده
او مجموعهما يعني زيد وحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن بالفتح يعني احدهما وحده ومجموع
الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا ما ورد لنا من الفاضلين اذا علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهما كما توهم اي اتحاد المتضمن في المتضمن
في تضمن كل ما لكل جزء بسببية اي تضمنا حاصلا بسبب اتحاد احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن
بتضمنين مع الخصوص والى انها للسببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قائم زيد
فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق والمتكلم بهما قال بالاسناد وهو لم يتكلم الا بالاخبار
لانه اعم اذ يشتمل النسبة الخ في الكلام الخبري والطلبي ونحو اي في الترضي المراد بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم
او الاعم ليشتمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر والطلبي نحو هل انت قائم ولعلك قائم وكذا اخواتها فرب ويضرب
وفي احكم كما ضرب ويضرب وبعضها كلام والاسناد في اللغة اما اضافة من السند من باب ضرب وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من الاسناد
على وزن اشراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم حقيقة
او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث تتعلق بالنسبة تفيد من افاد يفيد اذا كان بعض اعلم يتعدى الى المفعولين يعني تفيد تلك النسبة المخاطب
فائدة تامة وان كان بعض المتفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل المخاطب منها تلك الفائدة
فقوله يفيد المتفاد من لفظة ما الموصوفة جنس يتناول الالفاظ المركبة والمفردة والمركبات الكلامية والغير الكلامية مثل كلمة او كلم منها
لفظ دخل تحت الجنس وبقيد تضمن مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله خرجت الالفاظ المهملة الغير المفردة والمفردات اما المهملة
فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت
بصيغة التثنية في قوله الكلمتين وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية سواء كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل
رجل فاضل او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه وبقيت المركبات الكلامية المقيدة
من التعريف سواء كانت تلك المركبة الكلامية خبرية فعلية فاعل مذكر مثل ضرب زيد او مؤنث مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد

واما ضرب زيد او شابة ام امثل اضرب وانهيا مثلا لا تضرب فان كل واحد منها اي من الامر والنهي اذا وقع قوله اضرب ولا تضرب تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة يعني الاولى كلمة حقيقة والاخرى والثانية منوية كلمة حكما وبينهما اي بين الكلمتين الاتيتين احديهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة
حكما اسناد يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقد دل عليه بتعريف الكلام وهو متضمن كلمتين بالاسناد فيفيد
الكلام ايضا انه كلي لصدق الحد على ما شي من افراد المحدود وايضا على ذلك اشار في قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله فهل وانما قدم لتوالي
العلتان اعني قوله وحيث الخ وقوله الآتي فان اما اخبار الخ اعم من ان تكونا او احداهما الكلمتان كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف قدم
ان اقسام هذا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس سواء كانت
الكلمة الخ في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية حقيقية مثل زيد قام ابوه او حكمية مثل زيد قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل
ما سيأتي في حكم الفعل المضارع فيكون في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المضاف الاخير في حكم الجملة
الاسمية وذلك لانه مع يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه
مبتدأ مؤخرا او على كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبرا للمبتدأ الذي قبلها وكيفما في لهذه زيادة تحقيق في قوله ان
طابت مفردا اجاز الاخبار بجمع خبر كنوس وافراس فيما ان مثله المذكورة حاكية لمصاحبة معانيا مركبة لدلالة جزء
التقيد على جزء المعنى في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب المتضمن منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعني الذي يقوم
للغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لابيه فبسببه دخل فيه اي في الكلام او تعريفه الكلام الذي جزؤه الاول
حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة ايضا يعني كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حقيقة مثل ضرب زيد او حكما والاول كلمة حقيقة والثاني
المسند اليه فيهما اي في هذين المثالين فعل الذي هو كلمة حقيقة بل كلمة حكما فانه اي المسند اليه فيهما في حكم هذا اللفظ فان المتضمنة هذا واللفظ
للتبيين اي لفظ جس وهو فعل ولفظ ديز مقلوب زيد وذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة الحقيقية اعلم ان كلام المصنف يعني
ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد ظاهري اي متعلق للفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقه
مثل ضربت زيدا قائما البارحة في دولته بمجموعه متعلق بقوله كلام تعتبره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا
اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام عند المجموع
الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف بخلاف كلام صاحب المفصل مع بخلاف ما يصح ان يطلق عليه كلام عند
صاحب المفتاح حيث قال في توضيح الكلام هو المركب حقيقة او حكما ليدخل ما اشتمل فيه فاعل سواء كان جوازا او وجوبا من كلمتين حقيقة

او حكماً كتضمنه احدى الكلمتين الاولى فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضاً وقيده بان يكون الاسناد احدى الكلمتين لا الكلمة الاخرى
ولم يتطرق فانه اى هذا التعريف صريح في ان الكلام المصطلح هو مركب بصيغة الفعل ما فاعله فقط والمتعلقات من المفعول والحال وغيرها خارجة
اى عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما يطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف
وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل ثم اعلم انه يفهم بعد ملاحظة ما سلف الفرق بين
كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال وسمي الكلام جملة وفيه اشارة الى انه لم
يصرح وصاحب اللباب ايضاً قد ذهب الى الترادف فانه حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين
وهذا صريح منه في ذهابه الى الترادف الكلام والجملة الترادف الاتحادي في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليس اسد
بمعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد المترادفين على ما يطلق عليه الآخر وكلام المصنف ايضاً اى مثل كلام الشيخين ينظر الى ذلك اى
يميل الى الترادف فانها اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه فانه اى المصنف قد اكتفى في تعريف الكلام
الجار والمجرور في قوله بذكر الاسناد متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فانه المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد مطلقاً غير مقيد
بكونه مقصوداً لذاته او لغيره ولذا فسره بقوله ولم يقيده الاسناد بكونه مقصوداً لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة
لقيد الاسناد بكونه مقصوداً لذاته ولم يقيده فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضاً ومن جعله اى من جعل الكلام من
الموقفين اخص منها قيده اى قيد الاسناد به اى بكونه مقصوداً لذاته فح اى حين كون الكلام اخص من الجملة بقيد الجملة على
الجملة الخبرية قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجيء لا تقع خبراً ولا وصفاً ولا حالاً الواقعة اخباراً كخبر المبتدا وخبر باب
ان وخبر لا التي لنفي الجنس الجملة في هذه المواضع في محل الرفع لانها الاخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون في محل الرفع
وخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما
قامت هي مقامه منصوب اذ وصافاً فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر فكون الاسناد
في هذه المواضع مقصوداً لغيره يعني الاسناد فيها مقصود لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة لما قبلها غير مستقلة
بنفسها ولذا احتجت الى الرابط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم
يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصوداً لغيره ايضاً بخلاف الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع لكون
الاسناد فيه مقصوداً لذاته فلا يقتضي الارتباط لغيره بل يكون مستقلاً بنفسه ووقع في بعض الحواشي وهي جمع حاشية وهي ما كتب



على شرح الزيادة والايضاح وحل بعض المشكلات اي المراد بالاسناد اما خذ في تعريف الكلام هو الاسناد حال كونه مقصوداً لذاته
مقطوعاً عن ان يكون اللام فيه للعهد وح اى حين كون المراد هكذا يكون الكلام المصطلح عند افضل بيقاً اى كما كان اخص عند من جعله اخص
من الجملة فح يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقاً فكل كلام جملة من غير عكس اخص من الجملة وفي آخر حتى الفرق بين الكلام والجملة ان
الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصوداً لذاته اولا كالجملة الواقعة اخباراً وصفاً وحالاً وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس البتة ولا يتأتى اي لا يعقل من المصنف لان من التخصيص هذا التعبير بالازم لان
الاتيان بلازم الحكم وعدمه عدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ذلك اى الكلام لغة وصطلاحاً هذا التعبير هو المناسب
للمقام وحمله على المتضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اى ما تضمن او الاسناد الاصلي اى
لا يحصل الكلام في ضمن كل من الكلمتين الا يتأتى اي ضمن هذين الى ضمن فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف
عام وان ظهر بالمقام ان يحمل في بعض من اى لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين الا يتأتى ضمن بحذف المضاف اى ضمن
مسند واحد اخر مسند اليه اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي اسفل مثل زيد وبكر وان من اسمين لا يتبع ان يكون احدهما
مسنداً والآخر مسنداً اليه مثل رجل في الدار من زيد وعمرو قائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل فيما سلف
من ان يكون احدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام وقد اتفق الشارح احدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه ومراده المص ليس الا هكذا الا
انه لم يقيده اعتماداً على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لكونه اصلاً في جزئية التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل فيما سلف عطف
على قوله في اسمين او هنا منفصلة حقيقية بينية مانعة الجمع والخلو لكونه لا يعدد اما ان يوجد او فرد اسم قدم لكونه اصلاً في التقدم مسند اليه
وفعل مسند كذا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتأتى من اسم فعل وفعل وقع في بعض النسخ او في فعل واسم وهو مكان قوله في اسم وفعل
بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب هنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقد مه في الذكر قوله فان التركيب تعليل
لمفهوم الكلام وهو ان المعنى في تقسيم الكلام على طريق الحصر وان لم يذكره بالحصر كما في تقسيم الكلمة فان التركيب اثنان منوط الى اثنين
على غير القياس كما تقدم في الى الثلثة والرباعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية العصامي اي بحسب القسمة العقلية بين الاقسام الثلثة
الاسم والفعل والحرف بان تضم الى كل من الاقسام بقرب الاثنين في ثلثة اذ لم يراع الترتيب ثلثة مبتدأ مخصص بالوصف وهو قوله منها
لان من البيانية ان كان ما قبلها نكرة تكون فصلة لمن جنس واحد الجار والمجرور خبره اسم واسم مبتدأ ثان ومن بدا في قوله ثلثة بدل الكل من الكل
معرف وفعل كذلك حرف وحرف تقديره هذه الاقسام الثلثة من جنس واحد وثلثة منها جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف

يقتضي ما التعبير من النسبة الاسنادية وتبعا لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور في قوله من غير حاجة الى ذكره اي ذكر ذلك المتعلق
في فهم معنى الابتداء منه متعلق بقوله تعقل يعني لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر
ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه وهو اي المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملاحظا
بهذا الاعتبار اي اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات مدلول لفظ الابتداء فقط يعني ذلك المعنى انما يفهم من لفظ الابتداء
الا قصدا وبالذات ثم لا حاجة في الدلالة اي في دلالة لفظ الابتداء عليه اي على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة اخرى
اي الى لفظ الابتداء اليه اللام متعلق بالمنفي مسلوبا عنه النفي والى على المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الانضمام فانه يدل
على متعلقه وهذا اي ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية
هو المراد بقولهم اي بقول النحاة ان الاسم والفعل اي لكل واحد منهما معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه اي في نفس كل واحد من
الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعني ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فح
يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على نسبة
الحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا
بالمفهومية من لفظ الفعل فح يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان
دلالته على الحدث والنسبة دائما يصلح لان يكون محكوما به فيكون مسندا دائما على ما سياتي من زيادة تحقيق واما اذا لاحظ
اي مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن من حيث هو اي مفهوم لفظ الابتداء حالة بين السير والبصرة مثلا يعني من حيث كون
السير متصلا بالبصرة وحادثا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها وجعله اي جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة
ووسيلة لتعريف مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله حالهما اي حال السير والبصرة يعني وجعله آلة
ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهي محل ومكان له اي مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما
اليه مستقلا بالمفهومية وح لا يصلح لان يكون محكوما عليه به لعدم كونه مستقلا في الدلالة على معناه ولا يمكن عطف على
قوله لا يصلح ان يتعقل مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اي لا يمكن
ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء لشيء من شيئا الا بذكر متعلقه بخصوصه اي الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة

بالبصرة والكوفة وغير ذلك

ولا زائدة لتأكيد النفي ان يدل مبني للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اي ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشيء
من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلقه لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية والحاصل اي حاصل
الفرق بين لفظة الابتداء وبين لفظة من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه في المفهومية يصلح بان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان
لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما واما لفظة من اي موضوعة لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي كما ان لفظ الانسان موضوع
لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئي من موضوع
جزئياته اي جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء المخصوصة صفة للجزئيات المتعلقة صفة بعد صفة لها قوله من حيث متعلق لقوله
انها اي تلك الجزئيات حالات يعني كل واحد منها حالة متعلقاتها اي المتعلقات انفسها يعني ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث
ان لكل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه والات عطف على حالات يعني ان كل واحد منها رابطة لتعريف احوالها اي احوال المتعلقات وذلك المعنى
الكلي الموضوع له لفظ الابتداء يمكن ان يتعقل قصدا اي حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء مستقلا بالمفهومية منه من غير احتياج الى انضمام
كلمة اخرى اليه ويلاحظ عطف على يتعقل اي ذلك المعنى الكلي في حد ذاته يعني في حد نفس لفظ الابتداء لا في غيره فح يستقل ذلك المعنى
الكلي المستقل قصدا الملحوظ في نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه ويصلح ذلك المعنى لان يكون محكوما
عليه ومحكوما به نحو الابتداء واقع وثابت ويصلح ايضا لان يكون محكوما به كقولك هذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوع لها
واحد منها لفظة من فلا يستقل بالمفهومية من لفظة من لكونها غير متعقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها فح لا تصلح بعض
تلك الجزئيات لان يكون محكوما عليها ومحكوما بها لما عرفت غير مرة اذ لا بد في كل واحد منهما اي من المحكوم عليه ومن المحكوم به ان يكون
معناه مستقلا بالمفهومية ملحوظا قصدا وبالذات وقوله ليمكن علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الخ ان يعتبر مبني للمفعول النسبة نائبه
بينهما اي بين كل واحد الخ وبين غيره اي غير ذلك الكل فالضمير في غيره راجع الى كل في قوله اذ لا بد في كل واحد الخ يعني ان كان ذلك الكل
مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فح يحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التي كانت لفظة من
موضوعة لكل واحد منها لا تتعقل مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية
مبني على كون التعقل مقصودا وبالذات وملحوظا في الواقع لكون تلك الجزئيات آلة ورابطة لملاحظة احوالها اي احوال المتعلقات
وهذا اي ما لاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما الخ هو المراد بقولهم
اي بقول النحاة ان الحرف يدل على معنى حاصل في غيره يعني ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل في نفسه بل انما تدل على معنى في غيرها

## قوله على معنى في غير الحروف

كالتيه والبصرة يعني نزل على ان ابتداء التيه من البصرة حيث كان التيه حالا والبصرة محلا واذا عرفت هذا الى التحقيق الذي اشرنا اليه في ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة ما والمراد من هذا ان الفرق بينهما في امثال هذا انما هو في التوجيه فقط عرفت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى استقلالا بالمفهومية يعني ان يكون مستقلا بالمفهومية ويكون ايضا ملحوظا في ذاته وان المراد بكينونة المعنى في نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة دلالتها على المعنى بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها اعني الكلمة الدالة بحيث لا يحتاج في المعاونة كلمة اخرى استقلالا الى المعنى بالمفهومية من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لانه اما آل والواقع لان ما الفاعل واحد ثم فرع مبتدأ بكينونة المعنى في نفسه على التفسير الثاني وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه على التفسير الاول الى امر واحد الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو اي الامر الواحد استقلالا اي المعنى بالمفهومية وصحة كونه محكوما عليه ومحكوما به وما فرع من ما بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصولة واخرى الى المعنى وبيان ان الفرق بينهما في امثال آل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بلا فرق بينهما ليس الا في التوجيه اراد هنا بيان ما هو الاولى والا لما يبق موقعا لقوله فتدبر الخ امنه للتفصيل في هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه التضمير مبتدأ المجرور صفته في نفس الجار والمجرور صفة بعد صفة لما في هذا الكتاب صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب يحتمل جدا ان يرجع اي ان يراد رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التي هي عبارة عن الكلمة كما في التفسير الاول فح يكون تذكير ذلك الضمير مع كونه مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ الآن النحوي يبحث عن الالفاظ واحوالها وهذا اي احتمال رجوع الضمير المجرور في نفسه الى ما الموصولة هو الظاهر مما سبق قوله ليكون تعليلا للحكم بالظهور او للترجيح او للاحتمال لانا سببنا صحة المعنى بتقدير وقوع المحتمل على طبق ما سبق اي ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق في وجه الحصر في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله الا ترى اما ان تدل على معنى في نفسها قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة بيان لما في قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع اي ان يراد رجوعه الى المعنى قوله تنبيها تعليل لقوله ويحتمل المعطوف على صحة ارادة كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى في نفس دال والثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق تحقيقهما ولكن استدراك من الاحتمالين اي الا ان عبارة المفصل التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ظاهرة في المعنى الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول وهو اي المعنى الاخير ارجاع الضمير الذي في نفسه الى المعنى لعدم مسوغية تنبيها تعليل لظهور عبارة

في المعنى

---

عدم في الايضاح من حيث جعله

دلالة لفظ الابتداء مستقلا بالمفهومية ولفظة من غير مستقلا بالمفهومية عبد الغفور

في المعنى الاخير وضمير مسوغيتها راجع اليه الباقي في قوله يجب تعلقه بقوله مسوغيتها على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة اشارة الى ان الظاهر من نظم العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن حاجب في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير جائيا للابعد كذا افاده المحشي ولذا اي لكون عبارة المفصل غير مسوغة يجب ان يعلى اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة جزم المولى الجامي هناك اي في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط وام ببيان ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله وبما سبق من التحقيق اي وهو ان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة استقلالا بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه مع ان حقه التاخير لكونه ظرف لغو للحصر لان الظهور منحصر بما سبق منه لا يحتمل حد الاسم جمعا يعني ما ينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما يجيء ولا يحتمل بعض حد الحرف منعا بانه لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله بالاسماء متعلق بقوله لا يحتمل اللازمة فصفة الاسماء اضافة مضاف اليه للمقولة اللازمة على منوال جائني زيد الحسن الوجه مثل ذو فان معناه وهو القاعد وصفا مستقلا بالمفهومية من ليقعد ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فمعناه وصفا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى وتحت وهو ضد العلو وقدام وخلف منتهيا الى غير ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك قوله فان معانيها اي معنى كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عما ملحوظ في حد انفسها اي في حد انفس تلك الاسماء فتكون تلك الاسماء داخلة في حد التعريف الاسم فتكون تعريفا جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون ما نافيا دخول اغياره فيه الآن لم نجد نحو نفعل منفعلا تارة وهي ما اضيفت هي اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وهو موصوفا تارة مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك اجمالا نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التفصيل وتبعا عطف على قوله اجمالا يعني كان معنى الابتداء معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته ولزمه تعلق متعلقة اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته من غير حاجة الى ذكر ما اي ما ذكر متعلق كل واحد من تلك الاسماء الدلالة على معانيها مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الخ ما جرت العادة العرب واستمرت باستعمال كل واحد من تلك الاسماء في مفهوم ما اي في مفهوم كلي واحد منها حاكم على تلك الاسماء مضافة الى متعلقات مخصوصة صفة لمتعلقات مستتبع متعلقات مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ ذي فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الكل من وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له الآن اي باعتبار كونه في مفهوم ما مضافة الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها اي وضع كل واحد منها

لزم وجود ما ذكرناه فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق لكل واحد منا لفهم هذه الخصوصيات المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع
المخصوص لكل واحد منهما حين الاستعمال لانا اى لا يلزم ذكرهما بل قد يفهم اصل المعنى الا جل ان يلزم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منهما فهى اى كل واحد
هذه الاسماء فالتانيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى جمع المذكر السالم دالة على معانيها اى دال على معناه اللغوى لكل واحد
منها حال كون تلك المعانى معتبرة فى حد انفسها اى فى ذات كل واحد منها بحيث لا يكون معتبرة دالة على معان فى حد غيرها فاذن المعنى اى هذه
الاسماء داخلة فى حد الاسم ولا تكون داخلة فى حد الحرف حتى تنتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده
ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا ولما كان الفعل دالا على معنى كائن فى نفسه حال كونه
دلالته باعتبار معناه اى معنى الفعل المتضمن اعنى الحدث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة والا لزم
اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بالنفى والايجاب بالمعنى الذى يشتمل المعنى المتضمن وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة
اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والتضمن والالتزام كدلالة الانسان على الحيوان
او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
والفعل على نسبة الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه متضمنا مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة فالفهم عن لفظ الفعل اخرجه
جواب لما اذا اخرج الفعل بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد شيء الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كانى قولك
اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها الازمنة جمع قلة على وزن الامثلة الثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان اموثا لانه
لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان موزده مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا
يورد مؤنثا مثل جائتنى الثلث النسوة والثلث وكما فى قوله ثمانية ايام فى الفهم متعلق بقوله مقترن اى فى افهام المعنى المدلول عليه
عن لفظ الفعل على المعنى فمعنى قوله غير مقترن بالجر تنبيه بعد صفة لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من
قبيل تعدد الصفة مثل جائنى زيد العالم الفاضل فيما الصفة الاولى والباء متعلق بقوله خرج الحرف يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل
على معنى فى غيره لا فى نفسه عن حد الاسم وبالصفة الثانية خرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى
مقترن باحد الازمنة فيتم حد الاسم جمعا ومنعا والمراد بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن ان يكون عدم الاقتران بحسب الوضع
الاول وانما قيده بالاول ثانيا فى بعض الاسماء موضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان اصله
وضع اولا للسكوت وثانيا لان سكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه خرج بقوله على معنى فى نفسه غير مقترن

باحد ها



باحد ها بالوضع الثانى لانه وضع يدل على معنى فى نفسه مقترن باحد ها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده باحد ها وقيل لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال
وتخريج امثلة عن التعريف المذكور فانها ليست بمقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع وقيده باحد ها وقيل لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال
ای ان يكون مصدرا فى اصل وضعه سواء كان النقل فيه صريحا اى كان النقل كذلك بالبعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا او ان انه نقل منه
وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد نحو رويد وهو فى الاصل مصدر اراد اراد ا الا انه صغر بحذف زوائده وبقاء حروفه الاصلية غير
التزخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها
المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب التاديب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو
سير سيرا رويدا اى مرورا او حالا نحو سير عمرو رويدا اى مرورا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل بكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل
ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه فانه اى رويد قد يستعمل اى قليلا مصدرا بمعنى ارفاقا مضافا مثل رويد زيدا كضرب زيدا
وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا او كان النقل فيه غير صريح يعنى يكون على وزن المصدر ولكن لا يكون فى الاصل
مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا نحو هيهات لانه ليس بمصدر لانه بمعنى مصدرا لمجاز التسمية باسم ما يوازنه نحو فوقاة مصدر رقى فانه وزن
لم يستعمل مصدرا فى استعمال العرب ولا فى غيره الا انه يكون على وزن فوقاة مصدر رقى يقع فى قوقية اى يصيح بقال الديك حين
يقوقى حين تلقى بيضتها ان تصيح من فرحها وهو ديدبان قوقية وقيقاتا على وزن فعلل فعللة وفعلالا وكانه فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم
انشأ او عن المصادر التى كانت فى الاصل صوتا بعنى اما بعضها منقولا عن المصدر انه فى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم
نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر يسمى بالمصدر باسم مدلوله المنقول اليه اولا نحو صه ومه بمعنى اسكت واكفف او اما بعضها
عن الظرف نحو امام وخلف وغير ذلك او منقولا عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان ثانيه من الجهة
الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعده جعل علامة لهذا النقل وله هنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض
فعلى الاول يكون بمعنى احذر عما يوذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احد او تقدم
وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد انم لامهل وعليك زيدا فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى اصل جار ومجرور
ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الميم للمخاطب امر من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل فليس لشئ منها الدلالة
بحسب الوضع الاول على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال او هو
غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول يعنى البعد الغير المقترن

التركيب ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية لاستحقاقه الاعراب بعده بخلاف اسم فانه يكون
معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل وهو اي ما اعتبره العلامة الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص معه
الصلاحية اي مع كونه خاليا عن الاعراب يعني لم يكن مشابها بالمبني الاصل حصول الاستحقاق يعني حصول استحقاق الاعراب بالفعل
وذلك لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اي لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب في تعريف
المعرب حيث قال المركب الذي آخره واما وجود الاعراب بعد التركيب في الكلمة بالفعل مثل جاءني زيد يا برفع ورأيت زيدا بالنصب
ومررت بزيد بالجر في كون متعلقا بالوجود الاسم معربا بعينه ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني اجري عليه الفعل
كما متوزنا ك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مع عامل فلم يعتبره احد فيه من الخول والقول ولا نك اي والان وجود
اعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معربا غير معتبر عند احد يقال لم تعرب كلمة بعد التركيب اي لم يوجد الاعراب
فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف وهي معربة اي حال كونها معربة بالاصلاح الاولى
ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول وما ورد هنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه
به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب ان ما ذكره المص اي اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى
الاعراض عما اي عن التعريف الذي هو المشهور عند الجمهور من بيان لما في قوله عما ان المعرب عندهم ما اختلف آخره باختلاف العوامل
انه داخلة عليه في المعنى بان يجعل البعض منها خالصا يعمل البعض الآخر وبين سبب العدول وعلته بقوله لان الغرض من يعني المقصود
ان يعلم من تلك بين علم النحو وذلك ايضا ان يعرف به اي بعلم النحو احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء والاعراب وعدمه
وكون الاعراب بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من احوالي النوعين
اتى وقعت في التركيب العربي من آل الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف لم يتتبع من تتبع من باب التفعل لغة
المعرب بان كان عربيا ويعلم اصطلاحا تام من آبائه واجداده وفروعهم او من قبيلته ولم يعرف عطف على علم يتتبع احكامها
باتسع منهم اي من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاطهم بهم من
فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم فان العلم بالاحكام اي احكام او آخر الكلم في التراكيب او احكام لغة العرب كذلك
اي باتتبع لغتهم او باتسع منهم مستغن اي بريء عن تعلم علم النحو حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالتسمع
وفائدة ذكر ذلك التشخيص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل في معرفة اصطلاحاتهم اي اصطلاحات

النحاة

انحاة او العرب فالمقصود من معرفة المعرب اي من تعريفه مثلا انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المص كما سيأتيه
فيما بعد ان يوقف مبني للمفعول لانه اي المعرب مما يختلف آخره في كلامهم اي مع اخواتها في كلامهم وخبرها في محل الرفع على انه نائب فاعل
لقوله يوقف ليتحمل آخره مختلفا باختلاف العامل فيطابق كلامه اي كلام المعرب لانه انما يستعمل في كلامهم باختلاف لا آخر عند
اختلاف العامل فمعرفته اي معرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره اي على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل
لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات متقدم على الصفة طبعا فانسب ان يتقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف
بها ذاته لتناسب الوضع الطبع فلو كان معرفته اي معرفة المعرب المتقدمة صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اي فلو
كان معرفة ذات المعرب حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به عطف تفسير وهو من عطف شيئين
على معمولي عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به متعلق بقوله معرفة باعادة الجار
والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف وجب جواب لو ان يعرف المعرب اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل بمعنى قبل ان
يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به بانه اي المعرب مما يختلف آخره يعني يجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب مما اختلف
آخره باختلاف العوامل يعرف مبني للمفعول انه اي المعرب مما يختلف آخره وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل
ليعرف فيلزم تقدم الشيء على نفسه المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتدبر
الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا
ثم يعين صفته ولذا قال الشارح ينبغي ان يعرف المعرب ويعين ذاته اولا اي قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره بغير ما عرفه به
الجار متعلق بقوله ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على يعرف مبني للمفعول ايضا اي وينبغي ايضا ان يجعل ما عرفه به من جملة
احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه كما فعله المص ليفيد زيادة معرفة به كما فعله والاتم بين بعض خواصه من
اللفظية والمعنوية وحكمه اي من جملة احكام المعرب بشير الان الاختلاف المذكور الى حكم من احكامه وخاصة من خواصه والمجموع
احكامه واثاره المترتبة عليه اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب وانما اشار ايضا بتفسير اياه الا ان اضافة حكم
الى ضمير المعرب للاستغراق فيشمل المعنى الا انه بعض حكمه من حيث هو معرب يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه والمعرب
يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف الى الآخر اي من حيث الذات او على المصدرية بحذف
المضاف اي اختلاف ذات الآخر فان يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف آخر حقيقة نصب على التمييز عن نسبة التبدل الى الحرف اي من

حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدل بدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفي
الى الالف مثل رأيت اباه وفي الجر تبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف في الرفع الواو فيتبدل ذاته في النصب الى
الالف وهو ايضا يتبدل بذاته في حالة الجر الى الياء او حكما اعرابه مثل اعراب حيثية لانه عطف بليته والتبدل الحكمي في التثنية والجمع
المذكر السالم لان في التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وفي حالة الجر بالياء وفيها في النصب
يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه في حكم الالف بما سيجيء وفي جمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء
وفيه تبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا في حكم الالف اذا كان اعرابه على الحروف
او صفة عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه على التوجيهين بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما امرا بهما كاعرابه اخبرنا بهما
في القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركات والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا الى في قولنا جاني
زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب مثل رأيت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمي في
مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة فيه في حكم الكسرة
باختلاف العوامل اللام فيها للجنس اى بسبب اختلاف العوامل لا حالة عليه اى على الموصوف العمل متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف
العوامل لا يكون الا في العمل وقسم الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به بقوله بان يعمل بعض منها اى من العوامل خلاف ما يعمل البعض
الآخر منها يعني بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وانما
خصصنا اختلافها اى اختلاف العوامل بكونه اى يكون الاختلاف واقعا والعمل مع انه مذكور في كلام المص مطلقا غير مقيد
ليلا ينتقض ذلك الاختلاف بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد هذه الصور
مع صورة اى في هذه المثلثة مختلف بالاسمية يعني ان العامل في زيد في مثال الاخير اسم يعني ضارب والفعلية وفي المثال الثاني العامل فيه
فعل اعني ضربت والحرفية وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني ان الا هي من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نظر على خلاف اللف
من ان آخر المعرب الذي في هذه الصور وهو زيد لم يختلف باختلافها وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله في العمل لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر اى
اختلافا ما ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة نصب على التمييز عن نسبة اختلاف
الى الآخر والتمييز في النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى يختلف لفظا آخره او تقديره بالرفع لانه معطوف على لفظا آخره وهو ايضا
بالرفع

[illegible]

بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب رأسي وانما جمع المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض
او نصب على المصدرية بحذف مضاف اى يختلف اختلاف عط او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وبناء المتن هذا هذا اما باب معاني يجاز الحذف والاول اولى لعدم التزام الحذف فيه واما فيه اجمالا وتفصيلا
واما بالحركة او تقديرا وهو اما في النفس بخلاف الثاني والاختلاف لفظا اما بالحركة كما في قولك جاني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
واما بالحرف نحو جاني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وتقديرا وهو اما بالحركة المقدرة كما في قولك جاني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتي بالرفع والتنوين وفتيا بالنصب والتنوين وفتي بالجر والتنوين انقلبت الياء الفا ان الياء اذا تحركت
وانفتح ما قبلها انقلب الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التي هي منقلبة عن حرف الاعراب فصار الاعراب تقديريا
لكون محل الاعراب الذي هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس والاختلاف
اللفظي واختلاف التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله اذا او صفة ومشبهاته
بمالا يلتبس فارجع اليه ليلا ينتقض بغير المنصرف في مثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد بالفتحة في حالة النصب والجر وبالمثنى و
الجمع المذكر السالم في قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما مثنى يعني بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثاني
حالة الجر وحال كونهما مجموعا يعني بكسر ما قبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة نصب والثاني في حالة جره فانه اى ان قد اختلف معنى
للفاعل العامل الجمع وهنا ما فوق الواحد فيه اى في المذكور من التعدين يعني غير المنصرف والمثنى والجمع ولا اختلاف في آخره
حقيقة نصب على التمييز لان الآخر فيها مفتوح بل ان اختلاف فيه حكما فان فتحة لعهد بعد انها سبب حقيقة لانها علامة النصب وتلك الفتحة
بعد الجار علامة الجر فانها في حكم الجر لان الجر كما سقط اقيم مقامها الفتحة فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا
لا تقديرا وكذا الحالة في التثنية والجمع فان الياء فيها بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل
حقيقة وهو ظاهر وبعد انها سبب علامة النصب لان الياء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء في حالة النصب
في حكم الالف لكونها بدلا عنها فالآخر المعرب في هذه الصور المذكورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فدخل مثل هذا المعرب
في الاختلاف لكونه عاما فان قلت هذا السؤال انما نشأ من قوله وحكما ان يختلف آخره يعني اذا كان حكم المعرب هكذا فان آخره
صدره بان ركانه جواب شرط مقدر كما قدرناه لئلا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب الجار متعلق بقوله لا يتحقق وان زائدة تلائم
وفي العوامل ايضا يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا في آخر المعرب لانا اختلاف آخره يتوقف على اختلاف

[illegible]

العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله منقولا بقوله
ابتداء منصوب على الظرفية يعني اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي فاول الامر مع غير ان يركب قبله او
بعده بعامل آخر مثلا ان تقول بالعامل الرافع جاءني زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب رأيت زيدا وتسكت او بالعامل
المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك ويترتب عليه اي على ذلك المركب المعرب المركب ابتداء الاعراب كما صورنا لك بل يتحقق ويوجد
هناك اي في تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل حدوث الاعراب بدخول العوامل لانه قبل دخول العامل
لم يكن فيه اعراب لانه عند المض مبني فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدث فلت اي جاز به هذا اي
حدوث الاعراب بدخول العامل عليه حكم آخر من احكام المعرب الاختلاف اي اختلاف آخره باختلاف العوامل حكم آخر يعني غير هذا
الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين المتغايرين في الآخر ولاف ذ فيه اي في عدم الدخول لان الف واتما يلزم اذا التفت الاحكام
ولم يدخل بعضها واتما اذا تغايرت فلا ف في عدم دخول بعضها فان للمعرب احكاما كثيرة لم نذكر هنا اذا المذكور ههنا ليس
الا حكما واحدا من احكامه فليكن هذا الحكم اي حدوث الاعراب بدخول العامل بعضا اي كالاحكام الكثيرة من هذا القبيل
اي من جملة الاحكام التي لم نذكر هنا غاية الامر اي حاصل الجواب ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره ما اختلف
العوامل لا يكون من خواص الكل اي خواصه المحيط بجميع المعاني بحيث لا يوجد شئ منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل
فيها هذه الخاصة وخرجت بها ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اي من جملة احكامه يريد من التبعيضية
ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال الاعراب اورده عقيب المعرب بمناسبة الحالية والمحلية ما اي حركة او حرف
اشارة الى اللفظة ما موصوفة بايراده نكرة اختلف آخره بجملة صفة اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة قد سبق
ايرادهما وتفصيلهما اي بتلك الحركة او الحرف بنية اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك الحركة
او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها انسب في امتزاج المتن بالشرح وثالثا اصالة الخبر
اشتكير فلكونه جنسا وحين يراد مبنى للمفعول من اراد يريد بها الموصولة للحركة او الحرف لا يراد مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد
وفي بعض نسخ لا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اي لا يرد الاعتراض العام والمقتضى لانه يقدح حين ارادة المعنيين
ارادة غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان في غاية واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما ولو
ابقيت على عمومها ان فسرت بقولها اي شئ فح يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى خرجا اي العامل

و

| اختلاف | ما به الاختلاف | ما لاجله الاختلاف | ما عليه الاختلاف | صورة اختلاف | سبب قريب | سبب بعيد | سبب بعيد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفس حركة او حرف | حركة او حرف | مقتضى وهو العامل | معرب | اعراب | حركة وحرف | مقتضى | فاعل |

والمقتضي بالنسبة المفروضة من قوله يكون ما به الاختلاف الى قوله والعامل بالنسبة ما يكون مذكورا كما في نحن فيه نفس الحركة او الحرف سبب قريب
من السبب البعيد خبر ان ما مانع من تأثير في المسبب بالتأثير التام والعامل المقتضي اي مقتضي الاعراب وهو احد المعاني الثلثة كل واحد منها
مبدء للتغاير الثاني من اسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلثة اقرب وهو الحركة او الحرف بعيد وهو مقتضي المعرب يعني العامل بعيدة
والمعنوية وهي الاضافة والابتداء وهو عوامل سوى كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب تارة القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره والبعيد
المجيئية خرجت حركة ما اضيف الى ياء المتكلم نحو غلامي وداري وثوبي وغيرها اي ما اضيف اليها معرب على اختيار الاعم وهو الاصح تارة
فيكون هذا معرب ا وغير به تقديرا ومبنيا وتارة محليا ومتوسطا بينهما بين المعرب والمبني وهذا ضعف اما حينئذ اي الآن اختلاف هذه
الحركة على آخر معرب ذي اضيف الى تلك الياء او فيه اشارة الى ان المختار عند شارح ان اعراب ما اضيف الى الياء تقديري حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم
يكن حاصلا قبل العامل بل ان اختلاف فيه انما قبل ياء المتكلم فان المقدم مؤخر قبل الاضافة الى الياء كان مبنيا على السكون فاتم ركب
شرط كون اسم معربا عند من قال اضيف اليها جميع ساكن ما قبل ياء المتكلم وهو غير ها بالكسرة والا فتح في نحو يا لتسكن ولا تاء اذا فتح او فتح يلزم انقلاب
او تغيير اما فيه الكسرة بنائية تاء حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام والضمة في الغين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل وبعد العامل عليه
اي بقوله ما اختلف آخره بتم حد الاعراب ان تعريفه جامعا اي جامعا للافراد وهو معنى اي مانعا اي مانعا غير فيكون ما لغوا فائدة
يتبعه على فائدة وضع الاعراب وهي تمييز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيدا وما يوم يعلم انه متعجب او نافي او استفهام ولم يتميز المعاني
اشتبه بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه نافي عن حسانه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه استفهام
فتميز المعاني بعضها عن بعض فتم الآلة اي الحد قوله ليبين المعاني المقصودة عليه حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التمييز وكانه اراد بهذا المعنى
الاشتباه على فائدة وضع الاعراب حيث قال في شرح هذا الكلام ليس هذا بين قوله ليبين المعاني المقصودة جملة من تمام الحد لانه صفة لكل واحد منهما
وهو قوله بهذا المعنى خارج عن الحد اي مراده هذا المعنى الذي ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بقوله فان الغرض في ايراد الحد
بالمعنى خارج عن الحد بعني يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذي يكون داخلا في الحد وهو اختلف يعني اراد بالغرض الخارج عنه ان يكون اللام
متعلقا بقوله وضع اعراب المفهوم منه لتوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ من نحوي الكلام اي من معناه لم على التعليل بقوله لانه اي تعلقه بقوله
وضع بعيد عن الفهم غاية البعد لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا قوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد الفهم
في غاية البعد فالاولى ان يقول غاية البعد متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف اشارة الى ان الضمير في قوله ليدل راجع الى المصدر الذي
عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب فرجع هذا ايضا بقرب المرجع اوما به اما اختلاف وهو الحركة او الحرف فاشار الى ان التغاير راجع الى الموصول

والمفعولية

مثل الاسم الدال على معنى فرجع هذا بكونه اصلا في الاختلاف وسببا لعلى المعاني جمع معنى المراد بها هنا ما فسره الشارح بقوله يعني بها المعاني العلية
والاضافة المعنوية بالجر على صيغة اسم الفاعل صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من المعاني الموجب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى
ليدل على ان كل موجب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقراره فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني اثبت لذا ذهب
الشارح ابقاه عليه اي على المعرب متعلق بالمعنوية بناء على تضمين مثل معنى الورود او ان على للتعليل متعلق بالاخذ على ان يكون الاصل ثابتا
والمضمن حالا مقدرة ليدل على المعاني المعنوية حال كونها واردة ومستولية على المعرب لكن ان يكون الاصل زيدا والمضمن اصلا مقدرة
على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوي بقوله يقال اعتوره والشيء من الافتعال وتعاوروه من التفاعل اي تداولوه
اي اخذه اي اخذ ذلك الشيء جماعة واحدة منهم اي فرد واحد من الجماعة هو البعض من الكل تعدد او احد يعني بعد اخذ فرد واحد وفرغ منه فوقي
الصحاح تداولته الايدي اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست بدست كردن چيزى بر ى على سبيل المناوبة متعلق بقوله اخذه اي اخذه واحد
بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني نائبا عن الواحد الاول والبدلية اي على ان يكون احدهما بدلا من الآخر على سبيل اجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب اي تعاقبت على المعرب اي على محل واحد اذ الحكم المعرب حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في محل واحد هذه
احوال مترادفة او متداخلة على ما يجيء للتضاد اي يكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية
والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون
مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما ينبغي ان يكون علامات وهي ارفع وانصب وجر ايضا اي كما ان تلك اي
ان ينبغي ان يكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الحكم يجب ان يكون على حسب المستحق فوقع بسببها اي بسبب المعاني المختلفة اختلاف
في آخر المعرب لان اختلاف السبب يقتضي اختلاف المسبب فوضع اصل الاعراب على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع
اصلة فرعا وان بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحرف للدلالة على ذلك المعاني
اي ليكون دالا عليها دلالة معاني خفية تستدعي علايم ظاهرة يستدل بها عليها الا ان الخفي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها ووضع ذلك
الاصل والفرع ايضا بحيث يختلف به اي باصل الاعراب آخر المعرب باختلاف تلك المعاني اللام للتوقيت اي وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان
يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلثة وانما جعل الاعراب اصلا كان او فرعا في آخر الكلم المعرب مع ان
الاولى ان يكون محلا للاعراب لكونه سببا والمقدم وما يكون سببا فهو حقيق والى او الاوسط اولى به لانه آخر الامور المتوسطة والثاني
يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما في طرفيه اعلم ان الكلم اما ان يكون حقيقة كما في الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في آخر حقيقة

و



وامّا ان يكون حكما كما في الاعراب بالحرف فان الواقع بعد آخر حرف الكلمة كانه واقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل فان يكم يدل
على المستحق كما قبل لكم ما انبأ عن المستحق والاعراب يدل على صفة يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وما شاكل ان الصفة
متأخرة عن الموصوف لكن الصفة غالبا ما تكون مخصصة للموصوف كما في انكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح يكون
الا بعد ما خصصه او اوضحه فالمناسب ان يكون الدال عليه اي على الصفة ايضا اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف فستأخر عن الدال عليه
اي على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو اي الاعراب لغة ما خوذ من اعربه اذا اوضحه فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات
الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه فالاعراب الى المستحق به حركة كان او حرفا يوضح المعاني الثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة المقتضية تلك المعاني خفية تقتضي علايم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها وهو ما خوذ من
عربته من باب علم معدة بفتح الميم والمد اذا كسر الميم او كسر العين او كسرهما مع سكون العين لغة ايضا وهي الامعاء كما يكرش لسايل الحيوان اذا كبرت
تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون تعريب بمعنى فسد فيزيد عليها همزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال الى ما زال فساد المعدة ولذا
قال الشارح على تقدير ان يكون تعريفه اعرب للسلب فيكون معناه اي معنى الاعراب في اللغة ازالة الفاسد عن كل واحد من المعاني الثلثة ان
على المعاني المشتركة به اي بالاعراب بعلاقة التشبيه فانه اي ما سمي بالاعراب يزيل فساد التباس بعض معاني بعض وانواع اعراب الاسم
لا مطلق انواع الاعراب لان البحث في الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب ستة اربعة رفع ونصب وجر وجزم يختص
ان يستقر فالمشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب فاقترن في الجر والجزم فاعطي الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل واللائق
خفيف والجزم خفيف واشغل ثقيلا فاعطي الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا لان ثلثة بثلثة على ان الجر مجموع الثلثة
فلم يكمل الحمل على انواع حيث لا يقابل انواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل فوك التكعيبين عمل وعمرو عامل فتختصر
في الثلثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم بيهس ان كان
الدال اقل او استرادف ان كان اكثر فينبغي ان يكون الانواع ثلثة رفع سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند
التلفظ به والرفعة مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به والنا بينصب
الفضلة من غير احتياج الى اداة في الكلام وجر سمي به لان عامله يجر الفعل الى الكسر هذه اسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية التي هي
الفتحة نحو جاني زيد والفتحة في رايت زيدا والكسرة في مررت بزيد والحروف الاعرابية التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك
ولا تطلق حقيقة وانما جاز اطلاقها على الحركات البنائية اصلا اي قطعا سواء كانت في الآخر او في الاول او في الاوسط بخلاف الضمة والفتحة والكسرة

مع انها في كلها فانها مستعملة في الحركات البنائية مثل حيث وأين وكيف وتستعمل ايضا في الحركات الاعرابية على قلة
واما هذه الكلمة الآتية تكون بلا تاء في آخرها مختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في اول او آخر او
في الهندي واما قال ههنا بانواعه وفي المبنيات لانها كل واحد منه الرفع والنصب والجر دال على نوع من اعراب فان كانت
المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف الغائب فانه كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر
واحد وهو الغائب ههنا كلامه فالرفع الخ للتفسير والتفصيل اورده بالام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون
للعهد الخارجي حركة كانت اي ترفع فالثنية باعتبار الجر حركا في الاعراب بالحركات او حرفا كما في الاعراب بالحروف علم الفاعلية
اورده بالباء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لا كتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر ودال على المقصود
اي علامة كون الشيء اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت فاعلا فيه اشارة الى ان المراد بالعلم
معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الثابت في قوله في الفاعلية مقدرية حقيقة تمييز ومنصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا او
حكما عطف على حقيقة على التوجيهين تشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اي واعما عمما قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل
الحكمي تبعوا لنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية الخ فوعا الملحقات بالفاعل لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في
امر فوكا وما عده منها ملحق به ايضا اي كما شمل الفاعل اصلا كالمبتدا والخبر وخبر لا النفي الجنس واخواتها وما اشبهها بين
بالنفس والنصب الذي هو من انواع اعراب الاسم حركة كانت النصب كالاعراب بالحركات او حرفا كالاعراب بالحروف علم المفعولية اي
علامة كونه مفعولا اي به او فيه او له او معه او مطلقا فالاول يشمل مثل رأيت انه قائم مفعولا حقيقة كالمفاعيل الخمسة او حكما يشمل
المفعول به الملحقات بسبعة بها كونه فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواتها واسم ما لا التبرئة
وخبرها والمجازية والجر الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا حركة كانت الجر او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
بعد حرف منه مثل اعجبني بشهار تلك عالم اي علامة كون عالم مضافا اليه حقيقة او حكما وهم يذكرها الكتاب بما سبق في الفاعلية والمفعولية
بالعدم وجودها اثنا الحقيقي فكما مضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه
بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد واذا كانت الاضافة بنفسها اي بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج اما
مبني من فاعل فاعلة بالتشكين فيه راجع الى المعلوم ومبني للمفعول وقوله الى الحاق الياء المصدرية مفعول عالم سيتم فاعله الياء اي الاضافة
كما احتيج الى الحاق ياء النسبة الى الحق لزوم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة ايضا بعيد لكونها

في

في اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاق تاء في الفاعلية والمفعولية لتكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر واما اختص الرفع بالفاعل والنصب
واختص النصب بالمفعول وما الحق به دون العكس فلما بينهما وتعادل الاقسام الرفع يثقل لاحتياجه الى التلفظ الى تحريك الشفتين ثم الاتيان
منه الواو وهو اثقل الحروف والفاعل قليل والقليل يكون خفيفا لانه واحد وثانية معلوم اما هو الاصل في العلل وملحقاته ايضا قليلة وهي
خمسة فاعطي الثقيل الذي هو الرفع القليل الذي هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة والنصب الخفيف لانه فتحة وهي جزء
الالف واخو الساكن وامفاعيل كثيرة والكثير قد يثقل لانها خمسة في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل المجهول فامفاعيل فيهما قليلة
الا انها فرعا المتعدي وهو اصل وملحقاتها ايضا كثيرة ثانية سبعة فاعطي الخفيف الذي هو النصب الثقيل الذي هو الفاعل ومناسبة
النصب المفعول في الضعف ولما لم يبق للمضاف اليه علامة كما عرفت ان العلامات ثلاثة والمعاني ايضا ثلاثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذه
للمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف اليه غير الجر فجعل الجر علامة لاي للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل
والمفعول لان اما ثوان قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب وبهذه المناسبة
اعطي الجر للمضاف اليه فلا يخفى انه اعطاء الجر اليه ضروري لان الفاعل احتاج الى بيانه لاحتياج امر به الاعتبار الفاعل في مفهومه اذ كل حكم
امر به الا انه آخره عن الاعراب لان قرينة متوقف على موقوف المنع المقتضي للاعراب والمراد به ههنا عامل ما لا متعلق لعامل ما
البحث في الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مرادا اعراب لفظيا كان العامل او معنويا كان ذلك العامل لفظيا
او قياسيا او سماعيا ومعنويا ما به الباء السببية متعلقة بقوله يقوم قدمت للحصر اي يحصل بسببه لا بغيره تغيير بالذال لان التقوم يلزمه
الحصول ومعنى المقتضي اسم الفاعل اي يحصل معنى يريد ان اللام للعهد الذهني وهو في قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وقيد بقوله من حيث
الثلثة معتورة اي مستولية والواردة على امر المقتضية صفة المعاني للاعراب ليكون علامة دالة عليها لما بين المعاني والاعراب
تلازم عقلي ظاهر ليستدل بها على في قولك جاءني زيد الفاء للتعقيب والباء للصاحبة والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لجاء عامل عمل
في ما يتلفظ جاء الذي هو في قولك جاءني زيد عامل في زيد اذ به اي بسببه حصل ما بغيره معنى الفاعلية في زيد وهو المجيء القائم بزيد فيكون
زيد به جائيا فجعل الرفع الذي كان علم الفاعلية علامة لها اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد تعرف بها ان الامور المعنوية تعرف
بعلاماتها وفي قولك رأيت زيدا رأيت اي لفظ رأيت الذي في قولك رأيت زيدا عامل في زيدا اذ به حصل معنى المفعولية في زيد اي
كونه مرئيا فجعل النصب الذي كان علم المفعولية علامة لها اي لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى به لما مر انه اشتهر ان يعرف بعلامته وفي قولك
مررت بزيد اباء الذي هو في قولك مررت بزيد عامل في زيدا اذ به اي بالباء حصل معنى الاضافة وهو كون زيد ممرورا به في زيد جعل جر الباء

كان علم الاضافة علامة لها اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها حقيقة لما فرغ من بيان الاعراب والعامل المقتضى
اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلث وتارة بالحروف الثلثة وتارة يشترك
الحركات الفتحة وتارة الكسرة ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
تبتدئ الاعراب بالحركات الثلث لاصالته والاصل فيه استيفاء الحركات الثلثة ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء فالمفرد
المنصرف اى اعراب الاسم المفرد المنصرف الذى لم يكن مثنى اى تثنية ولا جمعا لان المفرد يقابل المثنى والجمع ولا غير منصرف لانه اذا
كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه بالحروف فى التثنية وبعض الجمع وابقى بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى جمع المؤنث السالم واذا كان مفردا
غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة كزيد ورجل ومشتقا مثل ضارب ومضروب وكقولك اى كالمفرد
المنصرف الجمع المكسر المنصرف اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه اى فى ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما فاما ان يكون
الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا ولا غير منصرف لانه اذا كان
جمعا مكسرا فاما ان يكون غير منصرف يكون اعرابه بالحركات لانه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط كرجال او مع زيادة ونقصان
كطلبة جمع طالب كناصر ونصرة فانا اعراب فى هذين القسمين اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف من كل منهما لكون البحث فيه
على حاله ان الاصل فيه ان يكون بالحركة التامة من وجهين احدهما اى احد الوجهين ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف والاعراب
فيهما اى فى هذين النوعين بالحركة كما سيأتى والثانى انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة لكونها اصلا واخف فالاصل فيهما ان يكون
الاعراب فيهما بالحركات الثلث الضمة والفتحة والكسرة فى الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان
والحاصل ان الاعراب فيهما اى فى هذين النوعين بالحركات الثلث كما مر فى الاحوال الثلث كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم ينقص
ناقصا ويكون اعرابهما اصلا من وجهين قدم منهما على سائر الانواع فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدا بتقدير
المضاف كما قدرناه هناك بالضمة الجار والمجرور خبر المبتدا رفعا اى حالة الرفع اى حالة كونه مرفوعا والفتحة نصبا من قبيل العطف
على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور وان جاز حذفه لفظا نحو فبك فى الدار زيد والحجرة عمرو اى حالة النصب اى حالة كونه
منصوبا والكسرة جرا اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قرينا اى حالة الجر اى حالة كونه
مجرورا وان كان الاصل فيه ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه تبادر اليه باشتق اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا

ومجرورا او يجعل ايضا المنصوب على المصدرية اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حالية بتقدير قد والتقدير وحده والعامل فى كل واحد من هذه
الافعال المستنبطة من الظرف المستقر فالقسم الاول وهو المفرد المنصرف مثل جاءنى زيد بالضم حالة الرفع ورايت زيدا بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد
بالكسرة حالة الجر وكذا جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى وهو الجمع المكسر المنصرف مثل جاءنى رجال وطلبة ورايت رجالا وطلبة
ومررت برجال وطلبة والثانى من الثلثة التى يكون الاعراب بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو كل واحد جمع المؤنث السالم من
صيغة الجمع قيدته لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يرد احيانا عن اعرابه فانا منصوب
التابع للجر كغير فانه جر غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا وهو اى جمع المؤنث السالم هنا المراد به ما
للجمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعا فى مرفوع
وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات حتى زينب اى بالسالم من الجمع المكسر او يصح ان يطلق عليه جمع
المؤنث باعتبار الجماعة وكمل لا يصح ان يطلق عليه السالم فانه قد علم حاله اى يعلم وهو جمع المذكر السالم بنوعيه المؤنث فانه يعلم بالصيغة
رفعا اى حالة الرفع واحيانا يكون مرفوعا ومررت نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان اما جرا فيما فانه
فانه النصب فيه اى فى جمع المؤنث السالم تابع للجر ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه جرا سئوالا لقوله تابع
للنوع الذى هو جمع المؤنث السالم على وتيرة من وتر يتر وتيرة من باب ضرب اطريقة اى على طريقة اصل الذى هو جمع المذكر السالم اذ
المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع عنه مفردا كان او جمعا فانه النصب فيه اى فى الجمع المذكر السالم تابع للجر كما سيجئ ذكره اى
وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه وانما يلزم زيادة فرعية فرعية الفرع على
الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة اتبع هو الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحرف اتبع على الفرع فيه واذا لم يحمل
نصبه على الجر كما فى اخواتى بل حمل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا للاصل من وجهين فيلزم زيادة المزية مثل جاءنى مسلمات وزينبات بالضمة
رفعا ومررت بمسلمات وزينبات بالكسرة جرا اصلا ورايت مسلمات وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثبات ما فيه الضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا او ترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد لانه يكون مفردا وجمعا مكسرا وهو غير المنصرف مبتدا بالضمة خبر رفعا اى حالة
الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا فالجر فيه اى فى غير المنصرف متروكا لانه تابع للنصب
فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر فيه متروكا كما مر ذكره اى وجهه لانه انما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على
النصب لكمال الاتحاد بينهما كما فى جاءنى احمد رفعا ورايت احمد نصبا ومررت باحمد كذلك وانما فرع من بيانهما هو الاصل فى الاعراب وهو ايكون

بالحركة سواء كان الاعراب فيه تامًا او ناقصًا شرع في بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما هو في الحرف الثلثة الواو
وهي اسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
لان الكاف تكسر في المؤنث لكونه اسفل فناسب الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيها ثم حمل
كونه اسفل من المذكر لان الحم في اللغة قريب المرأة من جانب زوجها لا من جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها
ذكورا وانانا قريبا وبعيدا فلا يضاف الحم الا اليها ولم تكسر الكاف لكونه كناية عن المؤنث وهنوك وهن في اللغة اسم
جنس الشيء اسم موصول من المكر الذي يستهجن سمي للمفعول اي يستقبح اي يكون قبيحا ومكروها ذكره ثانيه وهو ثلثة اما في الذات
كالعورة من الرجل والمرأة واما في الصفات الذميمة اي المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها واما في الافعال
القبيحة كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها وهذه الاسماء الاربعة منقوصة ولكن لا مطلقا بل واويه لان اصل كل واحد
اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وحميو وهنيو
لان التثنية والتصغير ترد الشيء الى اصله فيعلم انه واوي او يائي فحذف الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقي بعد
الحذف اخ واب وحم وهن فاذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا وفوك وهو اجوف لكن لا
مطلقا بل واوي لامه واو لقولهم فوهة فيكون الواو من فوك بدليل اخواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله وحذفت الهاء نسيا كما حذفت
الواو في ابوان وقلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد سيأتي تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله وقيل
فوك وذو مال كذا مثناه وجمعه وتانيثه وهو نقيض مرة وهو ما كان عينه ولامه حرفي علة لكن معنا يكونان بالواو وبين
يعني في عينه واو وفي لامه واو اخرى مثل شوى واذا اصله ذوو وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل
حذف لام يعني الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقي ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد
المحذوف لوجوب الحذف وثانيه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا بالضم
الدال في الرفع لاجل الواو وبقي على حاله في حال النصب لاجل الالف وكسر في حال الجر لاجل الياء وانما اضيف الى الاسم الظاهر
نحو قال لاخوانه دون الكاف يعني كان لم يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابا بالحروف لانه اي
ذو لا يضاف الى شيء الا الى الاسماء الاجناس كالمال والعلم والفضيلة مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه ملا سيأتي في آن وضعه لان يكون
وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما اردوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا ذو

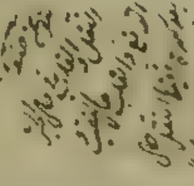

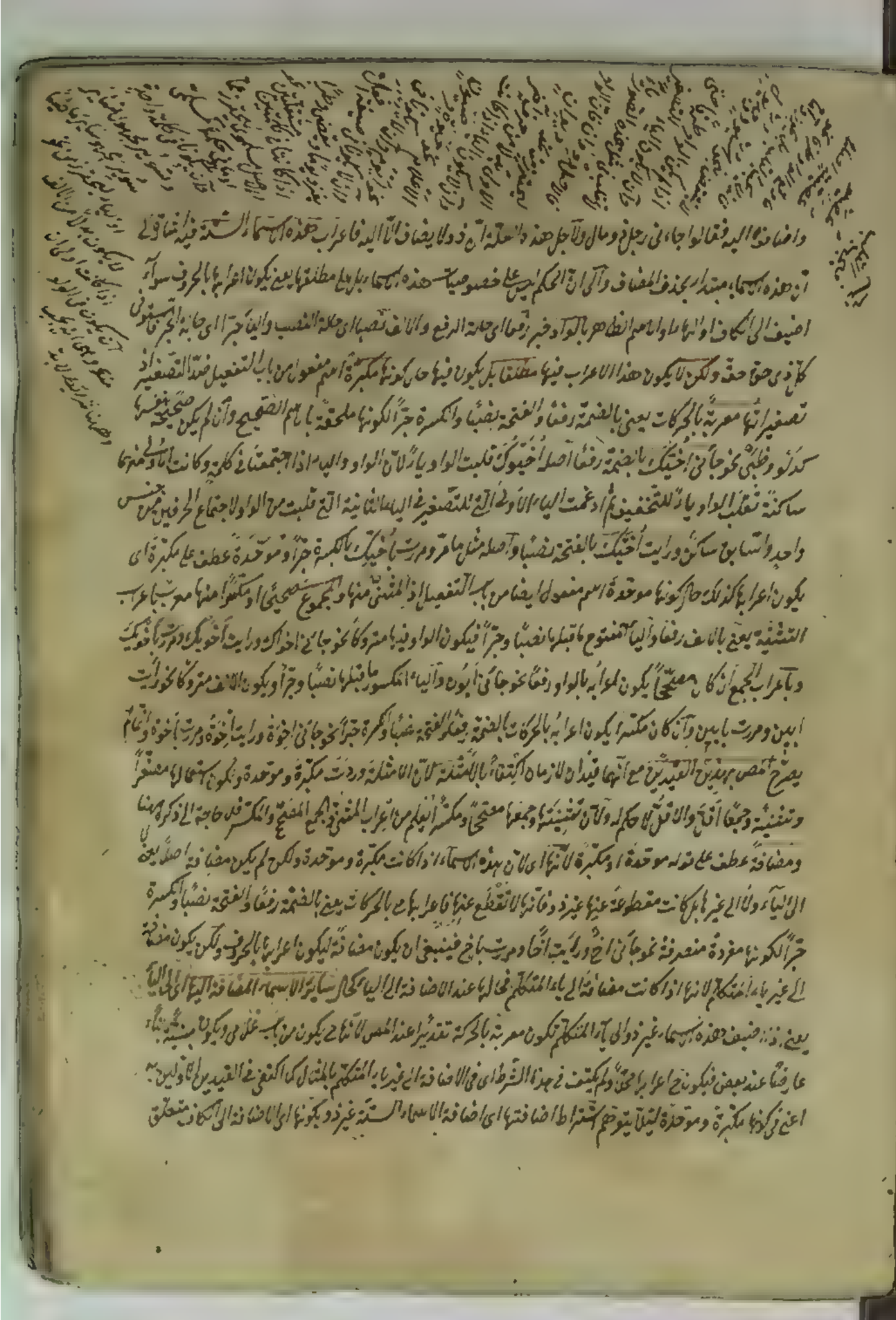

واضافوه اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال والاجل هذه العلة آن ذو لا يضاف الا اليه فاعراب هذه الاسماء الستة فيه اذا قلت
ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والاصل ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء
اضيف الى الكاف او الى غيرها واما ما اسم الظاهر بالواو وخبرها بالواو رفعا اي حالة الرفع والالف نصبا اي حالة النصب والياء جرا اي حالة الجر كما في ذي حاجة ولكن لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون فيها حال كونها مكبرة اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير اذ
تصغيرها معربة بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالجمع الصحيح وان لم يكن صحيحا بنفسها
كدلو وظبي نحو جاءني اخيك بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وكانت اولاهما
ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
واحد واستثقل ساكن ورايت اخيك بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر ومررت باخيك بالكسرة جرا وموحدة عطف على مكبرة اي
يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل اذ المثنى منها والمجموع تصحيحا او مكسرا منها معربا اعراب
التثنية يعني بالالف رفعا واليا مفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها مقدرا وكما تقول جاءني اخواك ورايت اخويك ومررت باخويك
واعراب الجمع ان كان مصححا يكون للواو بالواو رفعا نحو جاءني ابوون واليا المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف مقدرا كما تقول رايت
ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالفتحة فيهما نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورايت اخوة ومررت باخوة واتعام
يصرح بمحذوف بهذين القيدين مع انهما قيدان لازمان اكتفاء بالمثنى لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ويكون اسماء مصغرة
وتثنية وجمعا اقل والاقل لا حكم له والاكثر حكمه معتبر وجمعا معتبرا ومكسرا اليلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكرهما هنا
ومضافة عطف على قوله موحدة اي مكبرة لانها اي لان هذه الاسماء اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم يكن مضافة اصلا بل
الى الياء او الى غير الياء بل كانت مقطوعة عنها غير ذوات فانها لانقطاع عنها اعرابا باعراب بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا لكونها مفردة منصرفة نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ليكون اعرابا بالحروف ولكن يكون مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها عند الاضافة الى الياء كحال سائر الاسماء المضافة اليها اي الياء
يعني اذا اضيف هذه الاسماء غير ذوات الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المص لانها تاخ يكون من باب غلامي ويكون مبنية بناء
عارضا عند بعض فيكون اخ اعرابا محلا ولم يكتف في هذا الشرط اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم بالمثال كما اكتفى في القيدين الاولين
اعني في كونها مكبرة وموحدة ليتوهم اشتراط اضافتها اي اضافة الاسماء الستة غير ذو يكونها اي الاضافة الى الكاف متعلق

بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان تكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيف الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك يكون اعرابها بالحروف اذا اضيف الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل وانما جعل اعراب هذه الاسماء اي الاسماء الستة بالحروف منوطة بالجمع لتكون توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف لانهم اي النحاة او العرب انما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف احتراز عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل لا يكون الا بالحركة ناقصا او تاما اراد وان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كالمثنى والجمع الذي على حدة كذلك اي بالحروف ليلا يكون بينهما اي بين المثنى والجمع المذكر السالم لبسا بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما وبين الآحاد جمع أحد كفرس وافراس حشفة ومشافرة تامة يعني اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب شيء منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف يكون بين الاصل الذي هو الآحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونغرة تامة يعني يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جايز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لها ويقع في نفوس الطلاب النغمة الملاءاب بالحروف فيهما وانما اختاروا الستة مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر منها اعراب كل واحد من المثنى والمجموع على حده ثلثة يعني اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران في الحرف اعتبارا للمحل وهو ثلثة وكذا اعراب الجمع الذي على حده ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء موجودا فيه ايضا فجعلوا اي فوضعوا في مقابلة كل اعراب اسما فصار الاسماء بهذا الاعتبار ستة وفاء المحشي لا يخفى ان هذا الوجه في غاية السقوط والاقرب منه ان يقال العرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة مثنى وكلا وكلتا واثنان واثنتان وجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان التباس المحاذاة اولى من التباس الفرع والملحق به وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا ما غيرها من اخواتها اي لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها في كون معانيها اي معنى كل واحد منها مثنية اي مستلزمة معنى التعدد يعني يستلزم كل واحد منها اذا اخذ آخر فالاخ يلاخ والاب يلابه والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس في ضمن الشئ المذكر المستحسن ذكره وانما يستلزم الاثنين بدلالة وجود هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد وواجه للقول من قال وهذا لا يستقيم لان الاب اذا اوله والد الام والقريب الى غير ذلك مثنية عن التعدد ايضا وان كانت كذلك لكن ليس شئ من آخرها حرف صالح للاخر بسبب اواخرها وذلك الحرف في الاربعة الاول لام الكلمة التي حذفت

حال

حالة الافراد وكذا في ذو في الاصح وانما في فم فعين الفعل لان اللام حذف منه شيئا الا ان عند الرفع صين الحروف وعند النصب على من الصيانة واللام لان الاعراب لا يكون من اواصر الكلمة حين اما اعراب اي وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف سماعا او قياسا دون حالة اعراب الكل بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير فتقوى المشابهة لكونها من جهتين بخلاف سائر الاسماء المحذوفة اما عجاز بالجر لانه مضاف اليه لفتوا المحذوفة جمع عجز وهو آخر شئ اي المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما مودي بالياء بحذف اللام شيئا فشيئا ودم ويد لانه لم يسمع مبنى للمفعول فيها اي في الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة من العرب عادة بالرفع الحروف المحذوفة من الاواخر عند الاعراب سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او منقوطة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة وهو كل الاحوال الثلثة من الاقسام الثلثة التي كان اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وتركب فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوفى فيه نصبه وجره في حرف المثنى وما يلحق به وهو اثنان احدهما كلا وكلتا وهو مؤنث كلا واختلف في الف كلا انه فا اصل او واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى فقلبت كذلك واكثر النحاة على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالفرق بين الالفين ولم يذكره يعني لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما في الحكم الثاني في كلتا بدل عن الف في كلا والاصل في تاء التانيث ان تجلب لان علامة التانيث كالف التانيث يجب ان يكون في آخر مضافا اي حال كون كلا وكلتا اي كل واحد منهما مضافا الى مضمر لان المضمر سواء كان المضمر غايبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او في معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تاكيدا للمثنى نحو جيئني كلانا وجيئتني كلتانا وجاءني الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تاكيد نحو كلا كما جيئتنا وكلانا جيئنا وانما قيدنا بذلك اي بقوله مضافا ولم يطلق لان كلا باعتبار لفظه مفرد لانه ليس في آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا وباعتبار معناه مثنى لان معناه تكرار الواحد بعد اثنان فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات لانه اسم مؤنث منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكونه في آخره الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب به لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى فرعية اي فلزم ان يراعى في كلا كلا الاعتبارين اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعتبار ذي حق حقه لئلا يلغو احدهما فاذا اضيف كلا وكلتا الى المضمر اي الاسم المظهر الظاهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى المكنى عنه كما تقدم لانه يحتاج اي المكنى عنه

ولا تدل اسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كني عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة ردى جانب لفظه
اى لفظ كلا الذى هو الاصل لكونه مفردا وهو اصل واعربا كلا او كلتا بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب لكونها اخصر واخف
ليكون الاصل مع الاصل لكن الا الالف يكون حركاته الاعرابية تقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية لان آخره الف لا تقبل الحركة
ومع هذا اشتقط سوآء اضيف او لا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط
بالتقاء الساكنين فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرية فى الاحوال الثلث مثل جائنى كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع ما كبق ردى جانب معناه الذى هو الفرع يعنى يجعل
واعرب بالحروف التى هى الفرع كتوله ما من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع مخوجانى كلاهما التضمير الى يؤكدان
كان كلاهما تاكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المستدام ان كان التاكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءانى كلاهما ورايت
الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما فلذلك اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر
معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف فيكون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد
مضافا الى مضمر احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة كما سبق وثنا بنها اثنتان وكذا اى كما ان اثنتان ملحق
بالمثنى اثنتان بالهمزة فى اوله وثنتان بدونها لكونها مؤنث اثنتان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اى اثنين
واثنتين وثنتين وان كانت للاصل مفردة اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنة ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون
كما هو حال التثنية بل الالف والنون او الياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين لكن صورتها صورة التثنية
مثل بنان وابنتان وابنين وابنتين وبنتين ومعناها مع التثنية لانه تكرار الواحد لان مع التثنية تكرار الواحد
فالحقت بها اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها
بالالف رفعا اى فى حالة الرفع والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هى له مثل فولك هذه جاريا رجل شاحجها وانما
قيده بها احترازا عما اذا كان ما قبلها مكسورا فانها علامة فى الجمع على حد التثنية نصبا وجرا اى فى حالة النصب وحالة الجر الا انها
فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا كما سيجئ وجهه والثالث من الاقسام الثلثة الآتية اعرابا بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره
ياء وهو جمع المذكر السالم المؤنث لانه قد علم حاله السالم اضافة الجمع لا المذكر فانه قد علم حاله والمراد به ههنا ما سمى به اصطلاحا سواء
وجد شرطه مجموع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرط وشرط على ما سيجئ ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة

فمذكر



فمذكر لا يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه اعلال بالحذف وهو اى ما
سمى به اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا فيدخل فيه
اى فى الجمع نحو سنين جمع سنة مغيرا اوله واضيف جمع عارض مما لم يكن واحده مذكرا لكنه اى الاثنان جمع بالواو والنون
او بالياء والنون وقال الهندى وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد
نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى وما الحق مبنى للمفعول به نائبه وهو اى ما الحق به اثنان احدهما
اولو بفتح الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها وليلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر جمع ذو ولا يكون جمعا
عن لفظه بل عن غير لفظه سماعا اذ جمع عن لفظه قياسا ذوون مثل رضون وثابين عشرون واخواتها جمع اخت المراد
بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح اى نظائره عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال
عربى لا اصطلاح نحو سبع صفة النظائر وهو اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو ثلثون وفى بعض النسخ
وهى بالتانيث مترتبا الى تسعين فيدخل انغاية تحت المغيا كالمرافق لان صدر الكلام بتنا ولها وهذه عقود ثمانية عشر اولها
وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولو عشرون واخواتها بانذكر لان جمع
المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو عشرون كذلك
لان اولو موضوع جمع السلامة وليس به مفرد اذ لم يات اولى فى المفرد الا نادرا كلامه قال قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم
آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى موضع التغيير لانها متغيرة والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون
لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا او ان لم يكن من لفظها وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون ايضا جمع ثلثة وانما اى لو كان
عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرة فى على ثلثين ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان استعماله على العكس لانه اى ثلثين ثلثة مقادير
العشرة ما اقل مراتب الجمع ثلثة مقادير الواحد ولصح ايضا اطلاق ثلثين على التسعة ولم يصح اطلاقه على ثلث مراتب
العشرة ما نه اى تسعة ثلثة مقادير الثلثة واقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما
يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المكتوب عليه مقادير الواحد وعلى هذا
القياس اى على قياس عشرين وثلثين وفى عدم انه يكون توقيف الجمع موجودا فيه البواقى اى العقود الباقية وهى اربعون الى
تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلثة مقادير الاربعة

والاحاد تسعون على تسعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك وايضا اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة
الذكورة كذلك هذه الالفاظ اى العقود الثمانية من الاعداد تدل اى كل واحد منها على معانى معينة يعنى على معنى معين
بلا زيادة ولا نقصان ولا تعين فى المجموع اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا
واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها
معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها بالواو والجار والمجرور خبر لقوله جمع
المذكر السالم رفعا اى فى حالة الرفع والياء نصبا وجرا اى فى حالة النصب والجر وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان وجعل ايضا اعراب الجمع المذكر السالم مع ملحقاته وهى اولو وعشرون
واخواتها بالحروف اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف لانها فرعا الواحد اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة
ومحتاج اليه والجمع ايضا فرع بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه فقوله فرعا الواحد اصله
فرعان سقط النون بالاضافة الاولى الواحد والحال انها خبرهما حرفا يصلح للاعراب حين الاعراب كالسماء والسنة
وهو اى ذلك الحرف علامة التثنية الالف واليا وعلامة الجمع الواو والياء فناسب ان يجعل ذلك الحرف اى
الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما اعرابهما اى اعراب التثنية والجمع فرعا لاعرابه اى اعراب الواحد
كما انهما فرعان له اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه ليكمل الفرعية وبيّن
المناسبة لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فى الخفة لان الحركات اخف من الحروف هو ظاهر وانما جعل
اعرابهما بالحروف بالمناسبة المذكورة وقد كان حروف الاعراب ثلثة لا غير لانها كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة
والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن
الكسرتين ياء وهذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء
الستة واعرابهما اى اعراب المثنى والجمع الستة لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا
ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ثلثة اما ما بالرفع او بالنصب
بدل من الستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير ثلثة منها كائن للمثنى وهذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر
وثلثة منها كائن للجمع رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف فى المحال فلو جعل اعراب كل واحد منها بتلك الحروف

الثلثة



الثلثة يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع مثلا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء لوقع الالتباس اى التباس احدهما بالآخر لانه
اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم انه الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز ولو خص المثنى بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف
للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء
بقى المجموع بلا اعراب لانه لم يجد حرفا يأخذه ولو خص المجموع بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف بالجمع لكونه اشرف منها لخصائصه
بذكور العقلاء ولكونه اشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا بقى
المثنى بلا اعراب لانه الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرفا وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم
ليقع كل منهما وقع فى قسمة فوزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص عليهما اى على المثنى والجمع بان
جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف خفا لانها ساكنة دائما ومركبة من
الفتحتين ولثقل المثنى لعمومه ولانه اى الالف الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل كيضربان وضربا قدم المضارع
لكونه فى صدد الاعراب فيتم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنية فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد وجعلوا الواو
علامة الرفع فى الجموع لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه اى الواو
الضمير المرفوع للجمع فى الفعل كيضربون وضربوا فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمع فاخذ هذا المحل
الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء وجعلوا اعرابهما اى المثنى والجمع
بالياء حال الجر على الاصل لان الياء اخف الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولد من الكسرة فكان الجر اصلا لليا فوقع الالتباس
وعرفوا بينهما لدفعه بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وكسروه اى ما قبل الياء فى الجمع
لثقل الكسرة وقلة الجمع بالقياس الى التثنية ولما سبق آنفا الكثرة فى الاستعمال والجمع اثقل منه ولم يكسر الفتحة للتعادل بينهما وحملوا
النصب على الجر اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما لا على الرفع يعنى لم يحملوا نصبهما على
رفعهما ويجعلوا علة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا لمناسبة النصب الجر
المناسبة مصدر جار لفاعل ناصب المفعول اى فوقع اى فى وقوع كل منهما اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما فضلة فى الكلام ولانه اى النصب
فى الحمل على نقيض كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك ولما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة التى هى الاصل
فيه لما سبق والحرف الذى هو الفرع فيه كما مر آنفا لما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به وآرد بلفظ الحركة او الحرف او صريحا بقوله

بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً والواو والالف والياء وفرع ايضاً بياً مواضعها اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف
المختلفة تمام ان الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلثة وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضاً ان انواع الاعراب
بالحرف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو وشرع جواباً لما فى بيان جعل مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
اللذين منع صفة لها اشارة الى تقسيم الاعراب اليهما اى الى اللفظى والتقديرى فيما سبق فى بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً او تقديراً وما كان التقديرى اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل
حق بالتقديم ويكون ايضاً النشر موافقاً للف لان الاعراب التقديرى يكون اقل والاقل يكون كالجزء وهو يتقدم على الكل اشار اليه
اى بين الاعراب التقديرى اولاً اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى ثم اى بعد بيانه التقديرى بين ان اللفظى قاعدة فقال التقدير منوط
بالتمام بعهد الخارجى اى تقدير الاعراب فالتمام يغنى عن اضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فاقول هذا على مذهب البصرية
واما فى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول فيما اتى فى الاسم المعرب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمبتدأ
ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه الذى تعذر الاعراب بقرينة المقام فيه قدره لان الصلة لابد لها من عائد واختير حذف عائد
اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة
اى امتنع ظهوره فى نفسه لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع الاعراب فى لفظه وذلك اى تقدير الاعراب
لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب واقع اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب وهو الحرف الاخير قابلاً للحركة اعرابية بل
للحركة مطلقاً وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم
فى آخره الف قاعر الطرف لاعتماده على الموصول مقصورة صفة الاسم اذا كانت الالف للتانيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو
او ياء مثل عصا ورحى او شبيهه مثل حمزى وسواء كانت الالف موجودة فى اللفظ كالف التانيث والالف المنقلبة كما عصا
ورحى المعرف بلام التعريف او محذوفة بالتنوين كقولك جاءنى فتى ورحى ومررت بفتى ورحى فى الحالين فالالف المقصورة قيدها
بها مانها اذا كانت ممدودة تكون اعرابها بالحركات لفظاً اصلية كانت كقراء او بدلة كحمراء ووضاء وكسائغ التنوين اى فى صورة
كون الالف محذوفة فيها كعصاً ومذكورة كالعصا غير قابلة للحركة مطلقاً فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها او انقلبت حرفاً آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفاً واذا لم تقبل الحركة
فلا تقبل الاعراب لفظاً فيكون اعرابه تقديراً لان الاسم اذا تعذر تقبل بالفرع والثانى باب غلامى مفرداً كان او جمعاً بعد انه كان اعرابه
بالحركات

بالحركات لفظاً ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح كما فى اكرم المعرب بالحركة لفظاً وهو اكرم القصيح او الملحق به يسجى ومضاف الى ياء المتكلم نحو
غلامى ودارى ودلوى وظبى اختصره من باب عصا لانه ليس له نحو معربا خلاف احد وانما فى باب غلامى خلاف ولذا قال ارضى اعلم
اى باب غلامى مبنى للاضافة الى المبنى بخلاف المضاف الى ياء المتكلم فانه عدة من قسم المعرب بالحركة اعرابه وهو الحق به بل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن ابوه
لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقاً سبب لبنائه اى لحفاظه على ما كان عليه اى كان ما يشتغل بما اى حرف كان قبل ياء المتكلم كالميم مثلاً بالكسرة حين اضيف
الاسم المعرب الى الياء وللمناسبة اى لمناسبة الياء بان تكون كسرة قبل دخول العامل على ذلك المضاف فاذا اراد اعرابه يقتضى
العامل وجد المحل الاعراب مشتغلاً بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغاً غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحاً
للاعراب امتنع ان تدخل عليه اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها حركة اخرى والحال انه لابد منها بعد دخوله
العامل موافقة بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة مخصوصة لها اى للكسرة فى حال كون العامل جاراً او مخالفة
عطف على موافقة فى حال كونه رفعاً او نصباً لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل
بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل مع وهو ظاهر وقد يمكن ان يجعل هذه الحركة اعراباً لانها مقتضى
الياء وهى متقدمة على العامل فلا يمكن ان يكون اثراً للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام قول بعد العلة
مخصوصة بحالة الجر فقط فاذهب اليه بعض تنكيره للتحقير كانه لا يعتد بقوله ولذا لم يفرح باسمه من آخ بياء ما اعراب مثل هذا الاسم
المعرب بالحركة لفظاً اذا اضيف الى الياء فى حالة الجر لفظى جراً غير مرضى جر المبتدأ عند الفراء قبل الياء قبل
العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان يكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا يكون اعرابية وبالعكس وان تلك الكسرة جعلت
قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراً له لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال مطلقاً اى فى الاحوال الثلث فى الحالين فقط الرفع والنصب
يعنى كون اعرابه تقديرياً فى هذين النوعين اى فى باب عصا وباب غلامى من الاسم المعرب اما هو اى ليس اعرابه التقديرى اتاً فى جميع
احواله بعنى فى حال الرفع والنصب تقديرياً والجر غير مختص جر بعد جراً وحال من الضمير المستكن ببعضها اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى
حال الرفع والنصب تقديرياً لا فى حال الجر قوله مطلقاً هذا التعميم وان كان مخصوصاً بشيئين الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة
الاشتراك فى كون اعرابها تقديرياً للتعذر لا لاحد لا يكون الاعراب تقديرياً فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف
تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة او مستثقل مبنى للفاعل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او تقدير الاعراب
ايضاً فى الاسم المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاشتغال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضاً بخلاف تقدير الاعراب بالتعذر

الى فى نحو يستثقل
تلفظا اعرابه استثقالا مثل
او هو مثل فاعل

فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يفيده ايضا بالموصل لانفهامه مما البحث في كون الاسم معربا او كاشارة بما ذكره في قسيمه الذي يستقل
ظهور الاعراب في لفظه اي لفظ الاسم المعرب وذلك اي تقدير الاعراب للاشتغال واقع اذا كان محل الاعراب وهو الحرف
الاخير صفته او حكما قابلا للحركة الاعرابية بكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثم ليس بقابل للحركة فضلا
عن قبوله الحركة الاعرابية بكونه الفا لفظا او تقديرا لكن اي الالف بكون ظهوره اي ظهور الاعراب في اللفظ اي في لفظ اسم المعرب
مشتملا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في نحو جاءني قاضٍ واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضٍ
بكون ما قبل الالف مكسورا وهذا القسم يفتاث بثمان احدها الاسم المنقوص بالواو واليا المكسور ما قبلها يعني ما يشتمل فيه الرفع
والجر وهو كما في الاسم المعرب الذي في آخره ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز مكسورا ما اي الحرف الذي قبلها سواء كانت
تلك الياء محذوفة بالتقاء الساكنين وسواء كذلك الاسم مفردا كقاضٍ او جمعا مكسرا مثل جوارٍ ودواعٍ او غير محذوف نحو كما اذا
كان الاسم معرفا بالام كالقاضي والجاري والداعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع نحو جاءني القاضي والقاضي والجر نحو مررت بقاضي
وبالقاضي فاي لا يكون الاعراب فيه تقديرا في حالة النصب نحو رأيت قاضيا والقاضي ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله للاشتغال
الضمة والكسرة على الياء وذلك محسوس لخفة الياء وثقل الحركتين عليها مع تحركن ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلتعدم الخفة
بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرة التي هي من الكسرتين وكسرة ما
قبلها لان الشيء اذا كثر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر ليلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة بعين ان الفتحة لكونها خفيفة وجزءا
الالف بالكون ثقيلة على اليا ولا على الالف فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا والثاني كل جمع مذكر سالم
اسما كان او صفة مضافا فالياء فيه وحده مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله كقاضٍ باعادة الجار لكن لا بعينه بل
بعينه وانما عاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيفت
الى ما آخره ساكن مثل هذان ثوبا ابنيك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي بعين ان غرض المصنف تكثير الامثلة في هذا
القسم بيانا انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لكن استيفاء اقسام المستقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستقل
لم يذكرها انتهى يعني تقدير الاعراب للاشتغال قد يكون في الاعراب بالحركة رفعا وجرا لا نصبا لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف
مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم آخره ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث او رفعا فقط
وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي او في التثنية قد يكون بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه

اي

اي تقدير الاعراب للتعذر مختص باعراب بالحركة ولم يوجد في اعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا يكون الا ساكنة وتقدير الاعراب
للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة بكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او ما قبل ياء المتكلم مفتاحا
رفعا ونصبا على ما ذكر في محله والى اشار الشارح بقوله حين تقدير الاعراب للاشتغال في نحو مسلمي بعين في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى
ياء المتكلم انما هو اي لا يكون فيه الا في حالة الرفع فقط دون حال النصب والجر كما سيأتي ان الاعراب فيه ما لفظي سواء اضيف الى
الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو ايا لفظا فالحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتعذر الحرف فيه دون غيره حاشية
مسلمي فانا اصله مسلمون بسبعة النون اي نون الجمع اذ اصله مسلمون لانا اذكر سالم بالواو والنون في الرفع بالاضافة
فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع والياء التي هي حرف اضافة والحرف السابق وهو الواو ساكن فحذفت الواو لالتقاء الساكنين
حذفا للتخفيف لان الياء اخف من الواو وادغم الياء في الياء لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه
وكسر ما اي حرف كان قبل آلياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهة قلب الواو ياء
وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل فلم يبق علامة الرفع التي هي
الواو في اللفظ اصلا فقدرت ولما كما ثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة فصار الاعراب حال الرفع تقديريا يكون اعلامة فيه
مقدرة بخلاف حالتي النصب والجر مثل رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابها لفظيا فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة عن حيثية
اي عن ان يكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا فالياء المدغمة ايضا اي كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء ما دام كما ان الياء المدغم فيها باقية
ياء لان المدغم فيه حرفان في اللفظ واحد في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب
ايضا ملفوظا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث اي في حالتي النصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم آخره همزة
وقبل وقيل وفي ضابطه ما اذا كان حروف الاعراب مدة ولما في ساكنا ولذا قال الشارح في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت
بابي القوم الا ان المصاحب يذكره الكتاب بذكر مسلمي ولذا ذكر مسلمي علامة التمثيل بان قال نحو مسلمي ولم يمثل ومسلمي بما انه اخصر خاتمة
اي الشارح لما سقط حروف الاعراب الواو والالف والياء عن اللفظ بالتقاء الساكنين بحذف الحروف والالف من القوم ما الحقت
عليه ما سقط في التدريج لم يبق جواب لما الاعراب يعني حروف الاعراب لفظا لان المعتبر هو الملفوظ لا المكتوب بل صار الاعراب تقديريا
لكون حروف الاعراب مقدرة لاشتغال فان قلت تقدير الاعراب للاشتغال مستلزم في الرفع والجر لكون الواو والياء بحمل الحركة ولكن
تشتغل بها وامتاع النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا تقبل الحركة قلت الالف فيه كانت

وأما ثانيا فلما عرابه رأيت أبو التوم فتلبت الثا للخركها وانتتاح ما قبلها واللفظ أي الاعراب المتلفظ الجار والمجرور متعلق به
نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصوف فقدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلما
بان هذا التغيير يجري في الاول ايضا اي الاعراب المقدر به كما ان ذلك التغيير يجري ههنا ان لفظا الاعراب بحذف الباء فيما عداه
يتغنى في ما اي الاسم المعرب الذي عدا ما ذكر اي هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل بريد ان ضمير ما عداه راجع الى فسمي التقدير
المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداها بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين مما تعذر فيه
الاعراب او استثقل فيه وما ذكر المصنف في تفصيل المعرب بل في تفصيل الاعراب المنصرف مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف وذكر ايضا فيه غير المنصرف مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالفتحة والفتحة وكان غير المنصرف اثقل لانه فرع المنصرف
لانه يحتاج الى سببين او الى واحد قايم مقامهما من المنصرف لانه اصل لان الاصل في الاسم المعرب ان يصرف لعدم احتياجه الى شئ
وبمعرفة اي بتعريف غير المنصرف وبيانه يعرف المنصرف لان غير المنصرف اذا عرف وتبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا فعلم
فيما سبق ان اعراب التقديري واللفظي حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديري بكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظي ولذا قال
واللفظي فيما عداه عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه ولم يتعرض في آخر البحث المنصرف فيما عداه كما قال في نظيره واللفظي
فيما عداه كما شعار بعنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري
حيث لم يعرفه اولا فقال فجر المنصرف مبتدا لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل عبد الله علما مبتدا اي اسم معرب جعل ما
موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه اوفى على الجنس ولم يبين كونها موصولة
لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف اما اسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له
لا غير لان المبني يكون مبنيا لا بوصف باحدهما فيما اي في الاسم المعرب علتان مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا
اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدا والموصوف والموصول وذي الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي يعمل في اظهر بعده وفاقا
نحو زيد في الدار ابا وه ومررت برجل فرحة كتاب وجاءني الذي على فرسه سيف وجاءني زيد عليه جبة وشئ وافي الدار زيد وما
في الدار عمرو وسياتي توضيحه ان شاء الله تعالى بيان لوصفها ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اي بسبب اجتماع اثنتهما او باجتماع شرائطهما
التي سيذكرها لان في تاثير كل علة شرطا سوى العدل فيه متعلق بقوله توثران اي في الاسم المعرب اثرا هو منع الجر والتنوين
عنه سيجئ ذكره اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه انا تكسر ولا تنوين من بيان لقوله علتان فتكون صفة اي علتان كائنتان



من علل تسع التنكير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اورد ما به التفخيم او علة واحدة كائنة منها اي من تلك العلل
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقوتها وكالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام شيئين بل مقام اشياء وعلمها
منصوب على الظرفية اي في مقام ما تين العلتين اللتين هما من العلل التسع بان منفلق بقوله تقوم مقوم تلك العلة الواحدة
حال كونها واحدة ما تا ثيرهما اي تاثير العلتين وفي هذه الاشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل تسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج ان تضم علة
اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار الى الاول
بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تامل واضيف وهي مبتدا اي العلل التسع
فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع بمجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل الحكم بعد
الربط بان كل واحدة منها لان كل واحدة منها علة لا علل حتى يتوارد عليه رد على الهندي حيث قال وهي راجعة ان العلة الى العلل لان
كل واحدة منها علة لا علل لا يصح الحكم بقوله عدل ووصف آخ على العلل التسع اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور التسعة حاصل هذا اي قوله وهي عدل الخ تقسيم الكل الى الاجزاء آخ فيكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط بكل
واحد منها مثل قولهم الخمر نجس فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت خرب وسقفه ومثل قوله اكلت رمانا وعسلا وماء
تقسيم كلي الى الخبريات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف وذلك المجموع عدل لان كلا منها بتنكير الاسباب في هذين البيتين بزيادة الحسن الان
السبب عدلا ما كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون مبنيا البناء المعدود وذلك اسباب وصف ما وهو الوصف
الاصلي وهكذا الى آخرها وحكما كان المناسب تنكير التنوين ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف
والنون فيه زايدة ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل الواو للاستيناف بين هذا جواب سؤال مقدر تقديره
لم اعرض الناظم عن الواو في عطف ما تين العلتين الاثم ولم يعطف بالواو وكما في العلل السابقة والملاحقة والمناسبة بين الحكمين امر مهم
في عطف ما تين العلتين من الواو والثم لتراخي المعطوف عليه وزن الشوبين اي لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني منفصلا
من المصراع الاول وهذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك فلزم ان يجئ ثم
بدل الواو حتى لا يكون الثاني منفصلا من الاول لان آخر لفظ لا ههنا عاطفة وشئ آخر مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله مجرد
لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدا وهو قوله والعدل وامامجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام وتقديره لاشئ آخر

وقال المحشي عصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد اولى واعلى رتبة مما قبله وما بعد
ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج
في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في البين فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان
الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب لقوله
زائدة منصوب على انه حال من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما قرره الشارح ويكونها ذا حال اوردها بالام
المبنية للمفعول من ضرب دون غيرها اذا المعنى وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف ممنوعا ان تجعله غير منصرف حال كونها زائدة
وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني به قوله من قبلها لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون لانه حال
بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتدأ والتخصيص بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل خبره الظرف
المقدم عليه والجملة الاسمية حال مع القيد وحده وهذا التوجيه ضعيف كما سيجئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع القيد وحده
يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يلزم من هذا التوجيه على الاول والثاني زيادة الالف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع انها ايضا
كالنون زائدة لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون ما قبل النون الف وانت
خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا اي لاجل كون الالف زائدة كالنون يعبر مبنى للمفعول عن التعبير عنهما
اي عن الالف والنون معا بالالف والنونين متعلق بيعبر الزائدتين بصيغة التثنية على ان يجعل وصفها ولو لم يكن لها وصف
زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال للاثنين
في حمراء وصحراء الف التانيث مع ان الالف الثانية الممدودة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالعمرين للشمس والقمر
والعمران لابي بكر وعمر رضي الله عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد الالف والنون بما يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن
زائدة لقالوا في مادة من المواد الالف والنون الزائدة كما يقال في الفعل التانيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة
اصلية ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة لاعتماده على ذي الحال كما سيجئ في انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد اشياء
الستة على مذهب البصريين والظرف اعني من قبلها ظرفا لغوا متعلقا هذا من باب عطف الشيئين على معمولي عاملين واحد بالطف واحد اي
ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة لان جعل الالف فاعلا للزيادة
والزيادة حالا من النونين فاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يتعمد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه وتقدم

الالف



الالف عطف على قوله اشتراكهما معلقا بالتقدم اي على النون في هذا الوصف اي في وصف الزيادة وارجاع
الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة لفهم جواب لو مبني للمفعول زيادتهما جميعا حال من الضمير المجرور
اي حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة مع صلاحيتها وصفا لاحدهما وقامت باحدهما مقامها فقط وهذا
اي هذا التوجيه مبتدأ كما اذا قلت خبزا اي مشابه لقولك اريد شبه قولك جاءني زيد راكبا من قبيل اخوه فانه اي هذا القول يدل على اشتراكهما
اي اشتراك زيد واخيه في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما في وصف هذا الوصف اي في وصف الركوب على قولنا آنفا
وقوله اي قول من نظم اسعد التسع في هذين البيتين وهذا القول قريب يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمجيء الذكر والتانيث
اللام فيه عوض عن المضاف اليه بصورة النظم وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا الاشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور فقط
انظر عن السياق والسباق تقريب من قرب بالتشديد لها اي للعلل التسع الى الحفظ اي حفظها لان حفظ النظم اسهل من ان الطبيعة اليه
اميل وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا او
القول اي الحكم بان القول اذا اتفق بابا يكون بمعنى الحكم نحو قاله بمعنى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اي الحكم بكل واحد من
العلل وصف والتانيث الى آخرها علة لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان في قوله بان كل قول تقريبي خبر لقوله او القول ان حكم
مجازي بعلاقة الجزئية لا تحقيقي اي لا حكم حقيقي هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على قولنا سابقا تبعا للشارح
بقولنا بان كل واحد اذ العلة الموجبة عدم الصرف في الحقيقة ونفس الامر اثنان منها اي من الامور التسعة لا علة واحدة بمعنى العلة
الموجبة كون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنتان هذا انبا اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتفضان كل واحد منهما وان
اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبين الحكم على الاعم الاغلب وقد
اي جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلثة لان فيها ثلثة مذاهب لا ثاني في عددها حلا فابين النحاة فقال بعضهم ان الامور
التسعة مقتضية عدم انصراف الاسم تسع منهم المصنف عد ذا البيتين كذلك وقال بعضهم انها اثنتان غالبا لان العلة الملزمة عدم
الصرف غالبا اثنتان وقال بعضهم وهو صاحب اللباب انها احدى عشرة من حيث الاعداد وهي التسع المذكورة وشبه الشبه
اثنتان كما مر على ما هو الاصل في نحو آخر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريبي
او ما هو صوب من المذاهب ثلثة لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى واقوى

أخرى وأولى ثم أي بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله وأسبابه على القول المختار آنفا أي المذكر آنفا مثلة العلل آمنة كوثر ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه على ترتيب ذكرها في البيتين ليكون التشر على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط وأسهل في الحقيقة ومكن مع قطع النظر عن ان يكون صفة الى آن يكون مثالا لعلة اخرى فقال مثل عمر مبتدأ مثال للعلم خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا معرفة فانه فيه العلمية ايضا والا يكون نكرة او كذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيره ما مثل سوى ساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط ومثل احمر مثال للوصف وفيه وزن الفعل ايضا الى آنه غير معتبر حيث ما قلنا ومثل طلحة مثال للتأنيث اللفظي ومثل زينب مثال للمعرفة وفيه اشارة الى التأنيث المعنوي وفي ايراد خبر مقدم المصدر مضافا الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اي وفي ايراد المصدر زينب مثالا مفعولا ثانيا لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول للمعرفة بعد طلحة اي بعد ايراده طلحة مثالا لتأنيث اللفظي اشارة منه الى آخر ان قسمي تأنيث الاضافة بسقوط نون التثنية في قسمي تأنيث اللفظي بدل من القسمين والتأنيث المعنوي او خبر مبتدأ محذوف ومثل ابراهيم مثال للجمع ومثل معدي كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء مثال للتركيب ومثل عمران مثال للألف والنون المزيدتين في العلم وفي القنة نحو سكران ومثل احمد مثال لوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو القسم بسيفها واوضحها بالامثلة شرع في بيان حكمه ليتعلم فائدة عدم انصرافه وهي التخفيف بحذف تنوين الجر فقال وحكمه مبتدأ ان حكم غير المنصرف والاثر المرتب اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة علاقة الترتيب لان هذا الحكم انما ان لا يكسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة النائبة مقامها والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند وهذا معنى قولهم ان على غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامها اي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منها فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان غير المنصرف احكاما آخر لكن لا من هذه الحيثية ان مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما في قوله ان هو الا آخر دعويهم ان الحمد لله العلمين بسيجئ تفصيله الا التي في الجنس كسر اسمها مبني على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعده فعل بينهما مبني ما مناسب به فيه اي في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر النفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر مبتدأ وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف بلا مقابل بالتنوين ولم يقيد ان لا جر لانه يخرج غير المنصرف الذي هو موسوم بالجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذي هو واحد

على

عمل الجار لا المحال اي والتنوين عطف على الكسر وفيه خمسة ثان لا التنوين اذا اكتسبت بالعلمية وردت في كل واحد منها نكرة مفردة يجوز فيها ان حيث اللفظ خمسة اوجه والفتح المختار الفتح اما البناء فيها على ما يجيء وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة النائبة مقامها او حكما ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت لان لكل علة من العلل التسع فرعية لآخر فاذا وقع في الاسم المعرب علتان منها او علة واحدة تقوم مقامها حصل فيه اي في ذلك الاسم فرعيتان حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامها فيشبه ذلك الاسم الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اوفيها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يتبين يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فحينئذ ينظر الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل قبيل مثله وعلى كذلك سواء اوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصلية وبشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تفده ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وآخرها ان لا يشابه باسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا اصليا بوجود شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه والا لعمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فنقيل وحكمه اي الاسم الذي فيه فرعيتان فصاعدا بالنسبة الى الحكم اي بالنسبة الى ان يكون الاسم اصلا والفعل فرعا احديهما اي احدى الفرعيتين فصاعدا اي احتياج الفعل الى الاسم لما مر من ان الفعل عرضا لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست اذا ذات الحكم فلذلك احتاج الى الفاعل واخرجها اي افرى الفرعيتين استغنائه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كما ذهب فانه جنس يتفرع منه كثيرا كما لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل انه امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة متعددة ايضا حيث انه ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم مشتملا على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع منه اي من الاسم المشابه له الاعراب المختص اظهاره بالاسم لعلة الفرعية وهو الجر تاما ان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا باسم فمنع منه بسبب المشابهة تاما ان الرفع والنصب يوجدان في الفعل فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فنقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث انه

التمكن اى علامة دالة على امكنية الاسم في الكم وتمزه حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة
اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد هنا عامة المعنى لان المراد بالتمكن استحقاق التنوين الذى على التعبير الاول واما قلنا في بيان
علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان لكل علة من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها فرعية
لان العدل اى العدول فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية والوصف فرع الموصوف يعني تابع لما وقع
صفة له لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لما هو عوارض له وهو ظاهر والتانيث لفظيا كان او
معنويا فرع التذكير في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب لانه اعلل احواله المذكر وفرعية المؤنث بقولك تقول
في المذكر قائم مجردا عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول قائمة فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء
فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر في التعليق ايضا وهو ظاهر والتعريف بانواعه فرع التنكير لان الاسم
وضع اولا نكرة ثم يعرض له التعريف بدخول اللام او بالاضافة او غيرذلك والعروض يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع
لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل للعدم احتياجه الى شئ ثم تزيد اللام عليه وتقول
الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في الكلام عربيا او عجميا ان
لا يخالط لسان آخر اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي
فتكون العربية اذا في كلام العجم فرعاله والجمع فرع الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد
بمرتبتين والتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك والالف
والنون سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتين لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تناه
فرع ما زيد بالافراد لكونها حينئذ واحدا اى الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة المثنية والمذكر باعتبار
اللفظ وفي بعضها زيدتا بلفظ التصغية والتانيث باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور البارز الى الموصوف
او الموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما
عثم وسكر ثم زيدتا للتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل
نوع من الفعل والاسم ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص
بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه

فا

السكاكة فيجوز صرف غير المنصرف لتبقى سكاكة كما في التناسب أما الأول أي أما مثال غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكساره بخروجه
الشعر عن الوزن فكقوله أي قول فاطمة رضي الله عنها في تربة النبي ﷺ حين قبر وترتكه وقبضت قبضة من تربته ﷺ فوضعت على
أنفها فشمتها فبكت وقالت ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا مدى الزمان امتداده غواليا جمع غالية
كناصر في ناصرة بالفارسية خوش بوئي والمعنى ما الذي أو أي شيء على من شم تربة أحمد في أن لا يشم امتداد الزمان أنواع الغالية
وإنما قام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء كذا في الحاشية صبت مبني للمفعول بالتاء على متعلق به مصائب قائم مقام الفاعل
لقوله صبت جمع مصيبة وهي النازلة من المكروهات يقال صابت إذا نزل من باب قال وجمع مصائب وأجمعت العرب على الهمزة
في الجمع وأصلها الواو لأنه يجمع أيضا على مصاوب وهو الأصل كذا في الصحاح أي نزلت على نوازل لو أنها أي لو أن تلك النوازل صبت
أي نزلت على الأيام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن أي صارت ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع إلى الأيام يعني صارت تلك الأيام
لياليا والغرض الاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الأرض وتزيادة كسافتها حتى
صارت الشمس منكسفة وضمنه فصارت الأيام قبل غروب الشمس ليالي يعني لو لم يجعل مصائب في حكم المنصرف بإدخال التنوين بل منع منه
التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الأول ناقصا من المصراع الثاني بحرف لأن التنوين يعد حرفا عند الشعراء لأن هذا
البحر جزء مستفعلن فالمصراع الثاني مستفعلن ثلث مرات فلا بد أن يكون الأول كذلك ليكونا متوافقين في الوزن وأما مثال في
أي أما مثال غير المنصرف الذي دفع من منع صرفه إنزحاف يخرجه عن السكاكة بوزن القرافة لفظا ومعنى فكقوله أي كقول من
مدح إما مثنا الأعظم أعد أمر من أعاد يعيد من باب الأفعال على وزن أكرم أصله أعود نقلت عينه وبقي أعد أي كرر ذكر نعمان بن ثابت
بالنصب لأنه مفعول أعد مضاف إلى نعمان على وزن عثمان علم الإمام لأنه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته أبو حنيفة لنا متعلق بـ
بقوله أعد أي كرر ذكره لنا إن ما كف إن ما كان الجملة كستيناقية يعني جوابا لسؤال مقدر تشاء من الأمر بالإعادة أو بالفتح أن
كانت علة لذلك الأمر بناء على حذف اللام لأن حرف الجر يحذف من أن وأن كثيرا مثل قوله وكأن المساجد أي وكأن
المساجد وقوله كما انفضرب عنكم الذكر أن كنتم قوما أي لأن كنتم في قوله ذكره أي ذكر نعمان بن ثابت هو أي ضمير منفصل عما
ما سيجيء المسك أي كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله ما كررته يتضوع أي ينتشر رائحته يقال ضاع من
باب قال أي تحرك فانتشرت رائحته وتضوع أيضا وتضيع مثله كذا في الصحاح لأن المسك إذا حرك ينتشر رائحته
كذلك الإعظام إذا ذكرت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التي هي أعز من المسك فالتشبيه في الرائحة

والتلذذ لأن في العزة ليكون الإمام وسائله أعز من المسك فإنه أي إن لو جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين وفتح
نون نعمان في موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن ولا يكسر لأنه يجري مفعولن فاعلن مرتين ويكون يقع فيه أي في الوزن
زحاف أي تغيير في الحركة يخرجه أي الوزن عن السكاكة كما يعلم بها أي بالخروج عن الوزن سلامة الطبع فإنه لو كسر ونون يدغم
التنوين في لام لنا لأنه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والأول ساكن والثاني متحرك لأن التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي
حصل من اجتماع المثلين فيحصل السكاكة وأما لو فتح التنوين ونون وأدغم لحصل السكاكة أيضا لكن السكاكة فيه دون الأولى
ومخالف للقياس أيضا وأما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وإن كانا مثلين النون واللام منكبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع
هذا أدغما في كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل السكاكة لأن حصولها مبني على زوال الثقل بالإدغام فإني تلك فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري لأنه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا يكيف يتحمل أي الزحاف قوله للضرورة حتى
يدخل في عموم قوله للضرورة فيقتصر قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن لا احتراز كلية أي عن ذلك البعض الإظهار
ههنا في مقام الإضمار أي في مقام أن يقال إذا أمكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لأنه لم يعلم أن الضمير المستكن يعود إلى
الاحتراز والمجرور إلى البعض أو على العكس فاظهر احترازا عنه ضروري عند الشعراء فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير
المنصرف منصرفا لأن في حكمه بإدخال الكسر والتنوين عليه بخلاف قوله للضرورة فيدخل فيه وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله أي في قول من مدح النبي ﷺ سلام بتداء لأنه متخصص بالنسبة إلى المتكلم مثل سلام عليك أن سلاما من قبلي
أي تنزيه من كل آفة وتنقيصة والتبرئة من كل عيب وشنيعة على خير أصله أخير لأنه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل
بلا إضافة إلى الأنام وهو موزد اللفظ بجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير أصله سيود على وزن فيعل فأدغم ثم قلب
الجار والمجرور خبر جبيب بدل من خير بدل الكل لتدرج من الأدنى إلى الأعلى فقيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل والأول أولى لعطف
آله العالمين محمد عطف بيان له بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة أي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة وإحسان في دار الجنان
مبالغا في التبشير خبر مقدم نذير وهو أيضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة أي منذر للكافر بما يخوف أيامهم بالخلود في النار
والعاصين بالعذاب أو للقطع مبالغا فيه وهو خبر بعد خبر هذا من تعدد الخبر بلا عطف هاشمي أي منسوب إلى قبيلة
هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الباب أو تكثير ههنا في التعلق لأنه مكرم عند
الله تعالى وأهل سمواته وأهل أرضه بل عند كل الخلائق ويجوز أن يكون التكثير في الفاعل عطف مفعول بمعنى فاعل من عطف

والمحبة

اذا اشفق يعني شفيق على امته وبابه عرب رؤف وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعني ذو الشفقة مبالغة فمن اتبعه كما قال جل ذكره في نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف فمن موصول مرفوع محلا على انه مبتدا ويسمى فعل مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول يا احمد مفعوله الثاني لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف الباء اجارة وقد يحذف اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد فانه اى الحذف والاتساع لو قال الشاعر يا احمد بفتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف لا يخل بالوزن اى لا يكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلن مرتين ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي هو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذي تكرر في آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به في سائر الابيات الدال المكسورة اى الدال المحركة بالكسرة كما في البيت التابع ففي هذا البيت لو لم يكسر لاختل القافية فجملة قوله يا احمد حكم المنصرف بادخال الكسر عليه او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار واتما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه اشار الشارح بقوله اى يجوز صرف غير المنصرف اى لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف ليحصل التناسب بينه اى بين غير المنصرف وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم اسم فاعل من اهم يلزم يقال امر مهم اى لازم عندهم اى عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله كما انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدا مثل قرأ او في الشعر كما في قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا. هكذا خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هذا في الشتى مرأى مع انه اللغة امرئ ومنه في التنزيل انه يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدئ وورد ان بعض البلغاء قال الكتابة اكتب يا جارية فان الركب قد حاروا فقال الكاتب يا سيدتي الا افصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه وانما لم يفصل اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما الى حد الضرورة ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرته نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل ولما كان امر التناسب بعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كلي فانصرافه بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له او ثق كلام بقوله سلاسلا واغلالا حيث صرف فيه سلاسلا

واجل التنوين عليه للتناسب المنصرف الذي بمعنى المنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد وساوير فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف الذي صرف وهو سلاسلا والمنصرف عطف على غير المنصرف الذي صرف غير المنصرف لمناسبة اى لتناسب غير المنصرف المنصرف وان كان الاسهل ان يقول المصنف مثل سلاسلا فقط وفي الحاشية اراد بقوله سلاسلا واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزايد لان المقصود تمثيل للجموع وقال ايضا والاظهر ان يقدر كصرف سلاسلا في هذا التركيب اى في تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان وجه ارادان يبين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة عبر آ باشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة الى ما بين في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف اى تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان حقيقة او حكما بشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا فامت كل واحدة منهما اى من تلك العلتين لتفردها وكمالها حتى اثرت تأثير العلتين ما يعني اى الشيء اذا قوي يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء مقام علتين ضعيفتين لتكررهما اى لتكرر كل واحدة منهما احديهما اى احدى العلتين المكررتين التابع كل واحدة منهما مقام علتين الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الا قصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية وفاء ببعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع تكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع ولهذا سمي بالقصى كذا في الرضي والى انه في اشارة الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه اى انه قد تكرر فيه اى في هذا الجمع الجمعية حقيقة نصب على انه تمييز او على المصدرية اى تكررا حقيقيا كالكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على الكلب وهذا الجمع جمع مرة اخرى على الكالب فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص وسمي الكلب كلبا لكونه حريصا صاحبه واذا طرده لم يذهب واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف وتبار اساورة مع انثاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات وانا عيم وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتين الشول والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليه بالنظر الى ان النعم معناه النعمة والابل نعمة مخصوصة لانها توجد في غيره حيث يؤكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض اعظامه وهذا المعنى مما يوجد في غيره من الاموال وارا عيف جمع ارعف وهو بمثل له من الجمادات لغلبته او اكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة

لانه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع الموافقة لها اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية
حقيقة فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد جمع مسجد فانه موازن للاساوِر والاكالب من مصابيح جمع مِصباح فانه
اسم آلة فوزنه مِفعال ومفعل كمفتاح ومفتاح ومجلس ومجلس ومخرم ومخرم هو موازن للاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه
هذا الجموع الجموع التى تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا وثانيتها اى ثانية العلتين
العلتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها التانيث لكن لا مطلقا اى لانه لا يكون التانيث قائما مقام التسبيبين
حال كونه مطلقا بل لا يقوم الا بعض اقسام التانيث اثنان باعتبار علامة التانيث وهى الالف فيه ولذا تكون
تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام التسبيبين ولا تكون سببا
واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية تكون عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيتهما الالف وهى لا تقدر بل
يجب ان تكون ملفوظة وهواى ذلك البعض الفا التانيث اصلة الفان سقط النون بالاضافة المقصورة ممنوعة من الصرف الالف
ولم يتحقق تكررهما سببا واحدا ولان الف التانيث فى المقصورة واحدة لاغير والممدودة عطف على المقصورة وعلى صفة
ايضا لان الممدودة الف التانيث الهمزة المنقلبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها فى
التانيث ولان الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفها بصيغة الافراد وما توهم من عطف الممدودة على المقصورة
بالواو الذى وضعت لمطلق الجمع وان كان صدقهن انما كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منها فيتبره رفعا لذلك التوهم
بقوله اى كل واحدة منهما يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا سببا مستقلا لان مجموعهما كسبب واحد
كما توهم كحبلى مثال للالف المقصورة وحمراء مثال للالف الممدودة انما اى الالف انما التانيث الممدودة والمقصورة
لازمتان اى لزمت كل واحدة منهما للكلمة التى دخلت هى بها وضعا اى لزوما وضعيا اى عرضيا كتاء التانيث لا
تفارقها اى لا تنفك كل واحدة منهما ما دخلت عليه هذه النفرة غير لحقتى اللزوم اصلا يعنى ابدا مستمرا فتكون
منصوبا على الظرفية فلا يقال رأيت حبلى اى فيما لحقت الف التانيث المقصورة به حبل بحذف ما يعنى لا يقال فى مؤنثة حبلى
وفى مذكره حبل لانه ليس مذكرا لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر ولا يقال ايضا فيما لحقت الف التانيث الممدودة به
مثل حمراء فى مذكره حمر بحذف الف التانيث لان مذكره احمر لا احمر فعلم انها لازمتا للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة
منهما عنها فوقت فجعل لزومها للكلمة اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث

فيهما

فيهما مكررا ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تانيثا ووصفهما تانيثا آخر وهذا معنى تكرر التانيث والحاصل ان الالف
لم يكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة فان صيغة المذكر احمر
وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة بخلاف التاء التى هى للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة التى دخلت عليه
بحسب اصل الوضع فانها اى التاء وضعت للتانيث حال كونها فارقة بين المذكر والمؤنث لان نفس الصيغة لم تعرف بينهما فانها صيغة قائم
تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتانيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة
بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام التسبيبين ولم يؤثر واحدة ايضا الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم لا لامر
عارض رجعة المحوف كالعلمية مثلا يعنى مثل ان يكون علما لم يقو قوة اللزوم الوضعى اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة تانيث الوضعى
لكونه فى الاصل عارضا فلا بد ان يقوم مقام التسبيبين وما فرع من بناء حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبناء العلل التى
تقوم مقام التسبيبين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية
ومعرفا باللام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال فالعدل فقدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف
البواقى وهو فى اللغة التصرف ويتاسم معدولا اى معروف وفى اصطلاح ما عرفه المص مصدرا من عدل العدل وبابه ضرب مبنى للمفعول
كالخلق بمعنى المخلوق والتصرف بمعنى المصروف اى كون اسم معدولا اخرجه المصدر المضاف الى الفاعل اى خروج اسم فخرج خروج اسم فعل
لانه ليس بمعدل ولان البحث فى الاسم اى كونه اى كون الاسم مخرجا فيما شارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنسبة الى
الافعال لان الخروج لازم لا يتعدى له مفعول ولا مجهول عن صيغته اى صيغة اسم الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل ان يوضع
اللغوى والقاعدة اى الاصطلاح وانما قال ان يكون ذلك الاسم اى الاسم المعدول عنه عليها اى على تلك الصورة وقال فى حاشية نسخة
الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والاولى ان
صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات
ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه فباضافة الصيغة الى ضمير اسم ان ضمير راجع
الى الاسم بقرينة المقام خرجت المشتقات كلها عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صفة فلا يقال ان المشتقات معدولة
عن مصادرها آنفا فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجتا فخرجت المشتقات كلها عن حريم العدل بسبب اضافة الصيغة الى الضمير
يرجع الى الاسم ولا يخفى ايضا ان المتبادر من قوله خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة اى الحروف الاصلية التى ركبت

منها

الصيغة المعدول عنها منها باقية في المعدول لانه اذا لم يكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها حتى يجعل
قرينة
للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانما اسم براسه والتغيير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع في الصورة فقط كما في عدل من اربعة
اربعة وكذا مربع ومعمر وزفر من عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير في الصورة لانه اذا لم يتغير
فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة فلا ينتقض حد العدل (بما اي بكلمة حذف منه اي من تلك الكلمة بعض
الحروف كما سيجيء المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة
وبنة ومحذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال كل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها مثل يد ودم
فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقي يد ودم مثل رحى وعصا فان المادة اي الحروف الاصلية
ليست باقية فيهما اي في يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير
موجود فيهما ولا يخفى ايضا ان خروجها اي خروج الاسم عن صيغة الاصلية يستلزم ان يقتضي ذلك الخروج دخوله اي دخول
اما اسم المعدول في صيغة اخرى اي في صيغة غير الصيغة الاولى اي مغايرة للاولى اي للصيغة الاولى وانما عبر عن الصيغة المعدول عنها
في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى ولم يوجد شرط وهو ان يكون المادة
باقية والتغيير يكون في الصورة فقط ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها اي مغايرة الصيغة المعدول للصيغة المعدول عنها
في كونها اي في كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهي صيغة المعدول عنها داخلة
تحته اي تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عنه اي عن حد العدل المغيرات القياسية اي الاسماء التي غيرت قياسا كما مر
وآل ومتولى ومبيع وعدة واثنتين والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة
واما مغيرات الشاذة اي الاسماء التي تغيرت شاذا لا قياسا كالجمع الشاذ مثل اقوس وانيب والمصغرات
الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس بصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصري بالكسر في الاول وبصرة
وبدوي في بادية ونحو ذلك وربما عبر عن هذا فنقول انما اي المغيرات الشاذة مخرجة عن صيغتها ان صيغتها لو كانت مخرجة
عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس
فان انتفاهر ان مثل اقوس جمع قوس وانيب جمع ناب هو لتوهم ان المجموع الشاذة بيان لها وصفة لها لان من بيانية
اذ كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاني رجل من بني تميم ميت مخرجة وليس مع اسما وخبرا خبرا وهي ايضا معرفة خبر

ثان

كان في قوله فان انتفاهر عما اي عن الجمع الذي هو القياس فيهما لان القياس في ان جوف الثنائي المجرد ان يجمع على افعال للنخفة فيكون
القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن اعني اقواسا وانيابا لا على افعل لثقل الضمة على الواو واليا في البناء ممتد
وان كان ما قبلها ساكنا بل انما جمع القوس والناب بدورين في اول الوهلة على اقوس وانيب حاكم كون كل واحد منهما
واقعا على خلاف القياس كما سبق ان الضمة على الواو واليا تكون ثقيلة في الجمع مع انه بنفسه ثقيل مما غير متعلق بقوله بل
انما جمع ان يعتبر مبنى للمفعول جمعهما اي جمع القوس والناب اولا اي قبل ان يجمعا على خلاف القياس على ما متعلق بقوله جمعهما
هو القياس فيهما وهو اقواس وانياب اخراج عطف على قوله جمعهما اي من غير ان يعتبر ايضا اخراج اقوس وانيب عما
هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لما قاعدة مطردة حتى ان ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليهما
امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدولين وقال بعض شارحين هذا جوز بعضهم اي بعض المصنفين والموقفين تعريف شيء اي شيء كان بما
اي بتعريف هو اعم منه اي من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه اي من التعريف تمييزه ان
الشيء المعرف المصدر مضاف الى المفعول عن بعض ما عداه لا عن كله كما اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه
اسم دال على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الكلمة وهي جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا فعلم ان الغرض
المقصود اذا كان الامر كذلك فيمكن ان يقال المقصود من هذا التعريف ههنا اي في هذا البحث تمييز العدل عن سائر اقسام التي تشترك معه في العلة
لان كل ما عداه سواء كان ما عداه عدلا اولا بحيث حصل بتعريفه اي بتعريف العدل بهذا التعريف اي تعريف العدل بهذا التعريف تمييز سائر اقسام
لا بأس بكونه اي بان يكون تعريف العدل اعم منه بان يدخل فيه ما يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا
خرجت بتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه اي حيث كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل كون ذلك المقصود
حاصلا ايضا من هذا التعريف لا حاجة في تصحيح هذا التعريف اي تعريف العدل الى ارتكاب تلك التكلفات المذكورة تكلف تغاير صيغة معدود
لصيغة المشتقات وتكلف شرط كون المادة باقية والتغيير انما يكون في الصورة فقط وتكلف شرط ان خروج الصيغة
يستلزم دخولها في صيغة اخرى مغايرة للاولى اياما في الوزن واياما في الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المغيرات لا يتغير
لانها ليست مما العلل المنع ولما فرغ من بيان قوله القيود اراد ان يبين سبب العدول في الامثلة المذكورة وشرطا فقال وانما
واعلم انا نعلم قطعا اي جزما ان على قطعيا انهم اي النحاة ما وجدوا ثلث وثلث واخر وجمع وكرر واما لم غير منصرف في
كلام العرب واستعمالهم والحال انهم لم يجدوا فيها اي في هذه الامثلة او عطف على عامر خوا اي فلم يجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضي عدم

انصرفها من الاسباب التسعة غير الوصفية في الاربعة الاول او غير العلمية في الاخير والوصفية او العلمية وحدها ثم تؤثر في منع التصرف
اجتماع سببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك احتاجا الى انضمام سبب آخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب
التسعة ملابسين ان الاسم المعدول لا يكون غير منصرف الا اذا لم يكن فيه لسببان منها او تكرر واحد منها لكون التصرف اصلا فيه ولم يصلح وهذا
عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول وشتان مع اتحاد حرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على عامل واحد بحرف واحد
فيكون من توابع ما ان ودام يصلح للاعتبار اي اعتبار سبب آخر مع واحد هما من اسباب التسعة الا العدل لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تانيث لا
لفظا وما تقدير ولا تركيب ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الف والنون ولا تجمع العلمية مع الوصفية فما ينتفي اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام
به يستلزم انتفاء المقسم اعتبروه فيها اي اعتبر النحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر لانهم عطف
على قوله انهم اي ان النحاة ينتهوا من التنبيه للعدل فيما عدا عمر اي في مثال غير عمر من هذه الامثلة بل تعلم ان هذه الامثلة مشتركة
في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه فجعلوه اي ما عدا عمر غير منصرف للعدل وسبب آخر وهو الوصفية واما حال عمر
فسكوت عنه ولكن يستدرك من قوله اعتبروه اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة اذ انه لا بد من اعتبار العدل مطلقا سواء
كان في هذه الامثلة او مثلة او لامرين يعني في اعتبار العدل مطلقا شرطان احدهما اي احد الامرين وجود الاصل لكلام المعدول لان
الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذي هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه وثانيهما اي ثاني الامرين
اعتبار اخراجه اما اخراج المعدول عن ذلك الاصل اي الاصل الذي وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل اذ لا تتحقق الفرعية اي فرعية
معدول بدون اعتبار ذلك الاخراج لما سبق ان وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يتبين الاخراج فمتى بعض تلك الامثلة اعني ما عدا
عمر يوجد دليل غير منع التصرف كما سيبين شارح ذلك الدليل في عقب كل مثال يعني يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل على وجود
الاصل المعدول عنه يعني على ان الاصل المعدول عنه موجود فوجوده اي فوجود ذلك الاصل محقق اي ثابت بلا شك وشبهة واذا عدل عنه
يكون العدل تحقيقا اي محققا ولهذا لم يقل بتحقق العدل التحقيقي لتحقق اصله والعدل عنه ايضا وفي بعضها اي بعض تلك الامثلة لا يوجد دليل
يدل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر فيفرض مبنى المفعول اي فيفتقر له
ان لذلك البعض الاصل ليتحقق ان حتى يتبع العدل باخراجه اي اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اي عن الاصل المفتقر له لانه
اذا لم يفتقر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جايز لان العلة الواحدة
لم تؤثر في منع التصرف فيكون اصل هذا البعض مفتقرا ولهذا يتعالى العدل التقديري ليكون اصله مفتقرا ولهذا قال الشارح

فافهم

فانقسام العدل الى العدل الحقيقي والعدل التقديري متى صار العدل قسمين اما هو اي ليس ذلك الانقسام انما باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا
كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل اي المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثاني
ليتحقق العدل يعني ليمنع العدل فلا دليل عليه انما منع التصرف لان الاصل في اعتبار العدل ليس وجود ذلك الاصل في كلامهم فافهم هذا اي على انقسام العدل الى الحقيقي والتقديري باعتبار الامر الاول قوله اي على ما نص عليه تحقيقا معناه اي معنى هذا القول لا
اعرابه العدل اخرجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل محقق اي موجود يدل عليه دليل غير منع التصرف هذا اي ما حاصل المعنى
واما فاعرابه على الحالية من الصيغة اي حال كونها محققة وتانيث المبتدا الواقع حالا مؤنث لفظي لا يستلزم التذكير فيه كما قيل
او بمعنى محققا صفة لخروج مقدرة بجار متعلقة وهو الاصل والمفهوم من تقرير شارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا
كان الاصل محققا كثلث اي خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اي مثاله مثل ومثلث
وزنها فعال ومفعل عدلا عن ثلثة ثلثة مكررا والدليل الذي يدل على اصلها اي اصل ثلث ومثلث في معناهما وهو كل
واحد منهما تكررا دون لفظهما اي بمعنى لفظ كل واحد منهما تكرارا بل التكرار ليس الا في معناهما لانه اذا قيل جاءني القوم ثلث اي جاءني
كونهم منقسمين بهذا التفصيل وهو كون المجيء ثلثة ثلثة مرة وثلثة اخرى مرة اخرى وثلثة اخرى مرة اخرى الى ان ينتهي القوم وعليه
اتى اجاءني هكذا اجاءني والاصل في الالفاظ انه اي الحال ان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا اي كما كان المعنى مكررا
مكررا الا ان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعاني والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره
يلزم تكرره كما في قولك جاءني القوم ثلثة ثلثة حاز ما اعدم موكل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يتبع عاملا على ثلثة
حالا عند المعنى اي مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لكنه خلاف العبارة عن الحال كلا التفصيلين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا
فعلم من هذا التقرير ان اصلها اي اصل كل واحد من ثلث ومثلث لفظ مكرر وهو فوك ثلثة ثلثة وقد عدل ثلث ومثلث عن
هذا اي اصل تحقيقا في اللفظ لان ثلث اخف من ثلثة ثلثة مع انهما معنى واحد في الرضي وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة لمعنى
واحد وفايدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد ذكر مكررا على الافراد في كلام العرب
نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان الاتيان في باب العدد ايضا بالتكرير عملا باستقراء فلما وجد
ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه وكذا الى كالحال في ثلث ومثلث خبر مقدم حال مبتدا مؤخر في المعنى

وموحد عدل كل واحد منهما من واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث منتهيا الى رباع ومربع فالغاية ههنا داخلة تحت
المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اه
مع اموالكم بلا خلاف لاحد ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث
ورباع وآحاد وموحد قيسا عليها لكونها معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد وفيما اي في الاسماء التي كانت
وراء اي بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا الى عشار ومعشر المعدول كل واحد منهما من عشرة بعشرة فالغاية
ايضا داخلة في المغيا خلاف مبتدا موخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرف للسبب
الذي يوجد فيها دونهما وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم
ذهب الى انها منصرفة لكونها الاصل في الاسم التصرف وانصوب اي الحق من المذهبين بحسب النظر اي ان يكون غير منصرف لما
قلنا والسبب في منع آخر ثلث ومثلث اي السبب الذي يقتضي عدم صرفها واخواتها اي اشباهها هما من التركيب والتانيث
يعني من آحاد الى معشر عند سيبويه العدل التحقيقي والوصفية اللازمة لان الوصفية العروضية التي كانت في ثلثة ثلثة
اي الوصفية التي حصلت لها بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف
فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت
بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض فصارت اي الوصفية اصلية
في ثلث ومثلث لان المعدل لم يوضع الا وصفا ويستعمل التابع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال
ثلث ولا يقال جاءني ثلث رجال في الحال ان وضع المعدول عنه غير وضع المعدول عنه فتغاير اوصفا لاعتبار ما فيها وصفا له
اي لكون الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلث ومثلث له وآخر عطف على ثلث او مثلث بفتح
الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى صفة اخر او اخرى على وزن فعلى بالضم والسكون مؤنث بالجر صفة لاخرى مضاف
الى آخر الذي هو مؤنث مذكر على وزن افعل وآخر اسم التفضيل كافضل بشهادة التعريف حيث يجيء له
مؤنث وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه اي معنى آخر في الاصل اي اصل الوضع يعني معناه
المنقول اشتد تاخيرا تمييز بمعنى ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر بعد تاخيرا من زيد في معنى من المجيء نقل من
معناه المنقول الى معنى غير يعني الى المعنى المجازي وهو المنفي بقرينة السوال تحقيقا كما اذا قيل زيد في الدار فيقال خبرا اي ليس فيها

او

او تدبر الان في ان حكم التفضيل ايضا معنى المنفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه يعني لانه لو لم يكن كذلك
لما كان للتفضيل وجه ولهذا المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان
يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامراة اخرى كذا في الرضي وفيه بحث لانه يستعمل اثنان وثلثة
ليكون المفضل عليه معلوما به اما بالتكلم اي اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد او الاضافة اي اضافة
اسم التفضيل الى مفضل عليه او كلمة من بعده او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع وحيث لم يستعمل حتما
بواحد منها ان من هذه الثلثة علم انه ان آخر معدود من آحاده او من المستعمل باحدها اختصارا في اللفظ فقط ببعضهم انه ان آخر معدود
عن اي عن آخر الذي فيه اللام اي عن آخر يتوافق المعدود والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة موجود ههنا لان الهيئة
ما خير عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة بكونه معدولا عن الموقت باللام يعني لا امس
لكونه معناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه فاعرفه انه تنقل الى
معنى غير وصار اسما مثله وقال بعضهم انه اي آخر معدول عما ذكر منه اي عن اسم التفضيل الذي استعمل عن التفضيلية اي عن آخر من
لانه الاصل في باب استعمل لكون معنى التفضيل فيه اظهر او ضع ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا او ان كان الموصوف مثنى او جمعا
مذكرا او ان كان مؤنثا الا انه نادر بعد لانما يكون بمعنى الجماعة لكون كلا منها في الجمع لانه آخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى
وانما يذهب مبنى المفعول الى الاثنين بسبب الاضافة الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون آخر معدولا
حتى استعمل بالاضافة نحو آخر زيد او آخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح المحقق الى تقدير الاضافة انتهى وجب التنوين
او البناء اذا اضافة آخر بالتنوين اخرى صفة الاضافة منكرها صفة بعد صفة لها اي مثل اضافة آخر او يعني ان حذف المضاف اليه من
تركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وساد امسده نحو حينئذ اصله حين
اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين فاذكر ونونه وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف
لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف نحو قبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوي معنى قبل على الضم كما سيجيء وقد
ان يوجب ان يلبسه تركيب اضافي مثل بعلبك على ان يكون المضاف والمضاف اليه في اثناء عين المضاف والمضاف اليه في الاول بكون قرينة
على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو يا تيم تيم عدي فان اصله يا تيم عدي فلما حذف المضاف اليه وجب بلبه تركيب اضافي فقيل
يا تيم تيم عدي كما ذكرنا سيجيء ومثله يا زيد زيد اليعملان وليس في آخر المعدول شيء من ذلك اي من التنوين او البناء لما اضافة الاخرى

فتعين ان يكون بمعنى آخر معدود لاحد الامرين اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على كسيا من الخلو والجمع وجمع
على وزن صُرَد عطف اما على آخر لقربه واما على ثلث لاصالته جمع بالجر صفة لجمعاء مضاف الى جمع وكذلك اى مثل جُمَع في عدم الانصراف خبر مقدم كتع مبتدا مؤخر وبتع واجمع وفيما سمعناه الذي مذكر
افعل ان كانت اى صيغة افعل صفة ان يجمع اى تلك الصفة على فُعَل بضم الفاء وسكون العين بمعنى افعل الصفة عن افعل التفضيل
لانه جمع بالواو والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع وان جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا
لوقوع الالتباس وان لم يكن مما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة
واحدا اختصارا ولتصور هذه القضية في افعل التفضيل كحمراء على حُمر وانث اى صيغة افعل اسما على فُعَل ان كان جمع في التكسير
بضم اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحد ض يجمع على اجادل واصابع واحاوض او فعلاء بالالف والتاء في التصحيح لتاج
الف التانيث اذا وقعت في الاسم كجمع الصحيح لمؤنث مثل حبارى في حبارى كحمراء مادة البرية وكذا كل فعلاء اسما مدا
لم يكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء ورفاء يجمع على صحارى والاصل فيه صحاري على وزن مفاعيل لان ما بعد الف التكسير
في الجمع الاقصى يكون مكسورا كما ساور وانا عيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء
لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب نحو بجنب للمجانسة مكفرة وخطيئة وافيئ فصار صحاري بالتشديد وهذا
قليل لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحاري مثل ساور ثم فتحت
الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى
مثل جمادى او صحارا وانما ذكرنا فاصلها اى اصل جُمَع اما جمع حُمر ان كانت وصفا او جمعا او ان كانت سما
فوجد الاصل المعدول عنه فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها اى من هذه الامور الموجودة لها تحقق العدل فاحد السببين المقتضيين
منع صرف جمع فيها العدل التحقيقي لكون الاصل محققا والسبب الآخر الصفة الاصلية وان صارت اى جمع بالغلبة اى بغلبة استعمالها
في باب التاكيد اسما لان فعلاء افعل لا يكون وصفا الا وضعا فاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف
صفة كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة مثل احمر واصفر وفي اجمع واخواته وهي اكتع وابتع
وابصع متصرف متعلق لما قبله تقديره واحد السببين في اجمع واخواته وزن الفعل والسبب الآخر الصفة الاصلية واما
في جمعاء وأخواتها فبقيامهن مقام السببين وانما اوردها مع ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف في التمثيل

كما

كما في العدل التقديري مانعة لما يخرجه اما ان يكون الوصف باقيا او لا والاول اما دوري والثاني اما ان يكون التعلق فيه محققا او لا وما يكون التعلق فيه محققا
فهو اما في واحد او اثنين اي ما يكون التعلق فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته او منقولا الى اسمية كملاوة بالتاء
التاكيد وعلى ما ذكرنا متعلق بقوله لا يرد اما اشارة الى تعيين معنى الخروج عن صيغة الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى
الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف القياس وحاصله ان الجمع بعضها قياسية وبعضها شاذة
وبعضها معدولة لا يرد الجموع الشاذة اي ما ينتقض ما نقلنا بها كاثيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها اي اخراج اقوس واثيب
عما اي عن الجمع الذي هو القياس فيهما وان كان موجودا كالاثياب والاقواس بان لسبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك
بين بعد وجود في الجموع الشاذة كيف استقام الكاري اي كيف يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما والحال انه لو اعتبر جمعهما او ما على
اثياب واقوس ثم قد لا عنهما فلا شذوذ وذهب الجمعية اي ان يجمع نابه على اثياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما
سبق وما قاعدة ايضا لان الحرج اي لزوم الحرج المعدول قاعدة قياسية ليلزم من مخالفتها الشذوذ اي حتى يكون ما خالفها من
الاسماء المعدودة شاذا فيكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ويلتمس من اسماء المعدولة شاذا فمن اين
يحكم فيها بالشذوذ وهذا جواب لو بالفاء اي فمن اين لمكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس واثيب شاذا وما يعتبر
اخراجها عنها لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليها بالشذوذ ومن هذا اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس يكون
السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود بتبيين اي ظهر الفرق ظهورا بينا بين الشاذ والمعدول لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل
فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم الانصراف والشاذ لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه
بل كان اتوا على خلاف القياس او تقدير عطف على تحقيقا اي العدل المخرج عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل مقدر موجود
فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدرة والا فانه بمعنى الفرض وانما اوصفه بقوله مفروض يكون الداعي والباعث الى التغليب اي تغليب
الاصل وفرضه حصل تغيير منع الصرف بالنصب لانه خبر يكون لا غير لانه ههنا بمعنى الجنس وغير مبني على الضم لشبهه بالغايات على ما مر في
اي لا غير منع الصرف من الدليل موجود فيه بعينه غير فيه دليل انما منع الصرف فقط كعمر وكذا زفر فانهما ان عمر وزفر فانما وجد احد
منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود السببين فيه او سبب يقوم
والحال انه لم يوجد فيهما اي في كل واحد من عمر وزفر سبب ظاهر من الاسباب الستة الا العلمية وحدها وهي وحدها لا تمنع الصرف
اعتبر فيهما العدل ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تانيث ولا عجمة

ای من باب فعال الذی جعلوه ای بنو تمیم معربا غیر منصرف ایضا ای کما اعتبروا العدل فی باب حضار حملا
لیکون محمولا علی نظائره ای علی اشباهه اللواتی هی ذوات الزاء مع عدم الاحتیاج الیه لان اعتبار العدل فیه لتحقق السببین
ای لوجود سببین من الاسباب التسعة لمنع الصرف العلمیة والتانیث المعنوی مع وجود شرط تحتم تاثیره ههنا وهو الزیادة
علی الثلثة وسیجیء فاعتبار العدل فیه ای فی باب قطام انما هو ای لیس الا للحمل علی نظائره ای علی اشباهه لا ان لیس اعتبار العدل فیه
لتحصیل سبب منع الصرف وهو العلمیة والتانیث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا وکما لا یحکم
تحصیله ولهذا ای بالحمل ان اعتبار العدل فیه لیس الا للحمل علی نظائره لا غیر یتبادر کرباب قطام المصدر مضاف الی المفعول ومن فاعل
متروک ای ذکر المص هذا الباب ههنا ای فی بحث العدل التقدیری لیس بمحله لان محله مبانی فی باب بعد الفعال ای الکلام ای
البحث فیما ای فی اسم المعرب الذی وجد غیر منصرف بالعلمیة وحدها وقدر فیه ای فی ذلک الاسم العدل لتحصیل سبب منع الصرف
وهو العدل فیما قدر فیه العدل حمل علی نظائره وانما قال ای المص فی تمیم احترازا عن لغة اهل الحجاز لان الحجازیین یبنونه ای
یجعلون فعال هذه مبنیة وان کان معدولا ایضا عندهم فلا یکون باب قطام مطلقا سواء کانت ذات الزاء اولا فما حکی
ای من البحث الذی کان ذکرنا فیه وهو کون العدل تقدیرا والمراد من بنی تمیم اکثرهم فانهم علی ان ذات الزاء من هذا القسم مبنیة علی الکسر
للوزن والعدل المقدر فان الاقلین منهم ای من بنی تمیم لم یجعلوا ذوات الزاء مبنیة بل جعلوا کما یعنی جعلوا باب قطام سواء کان
ذات الزاء اولا معربا غیر منصرف لان الاصل فی الاعراب والمشابهة بالمبنی انما کانت ضعیفة لم تؤثر فی منع اما الاعراب فالعمل بالاصل وهو الاولی
فلا حاجة الی اعتبار العدل فیه ای فی ذات الزاء لتحصیل سبب البناء ای فی عرفهم ان سبب البناء هو العدل والوزن وحمل بالجر عطف علی اعتبار
العدل ای وما حاجة ایضا الی حمل ما عداها علیها ای حمل فعال التی لم تکن ذات الزاء علی فعال التی کانت ذات الزاء لان هذا الباب معرب عندهم
فکان فی باب قطام ثلثة اقوال فی قول مبنی لمشابهته فعال التی بمعنی الفعل کانزل عدلا ووزنا فلم یکن مما نحن فیه فی قول معرب
غیر منصرف للعلمیة والتانیث المعنوی فلا حاجة فیه الی العدل وفی قول ان کان ذات الزاء فهو مبنی لما مر وان لم یکن ذات زاء فهو
معرب غیر منصرف للعلمیة والتانیث المعنوی فاعتبر فیه العدل وان لم یجتمع الیه للحمل علی نظائره من ذوات الزاء فقط لان تحصیل سبب
منع الصرف اذ وصف اعدد من اسباب منع الصرف فانه وصف والصفة مصدران کالوعد والعدة بمعنی واحد وان فرق بینهما بان
الوصف یقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال حسام الدین لم یعرف المص فی هذا الباب الا العدل لانه غیره انما معروف فی هذا الکتاب
فی محله وانما مستغنی عنه ابینا لشهرته فیما بین المحققین او عرف العدل لعدوله فیه عن تعریف اسلفه بخلاف الاسباب الباقیة حیث



ولا ترکیب ولا جمع ولا غیرها فانحصر الاعتبار علی العدل ولما توقف اعتبار العدل علی وجود اصل للعدول الذی هو اصل القائم یوجد لم یکن
والحاکم انه لم یکن ای لم یوجد فیهما دلیل ظاهر یدل علی وجوده کما فی الامثلة السابقة فالعدل التحقیقی غیر منع الصرف بالرفع
صفة دلیل قدره وفرض فیهما ان اصله عامر وزفر یعنی کان الواضع قصد تسمیة اولا بعامر وزافر الا انهما لما کان من الاجناس
خاف اللبس وعدل عنهما الی عمر وزفر لان عمرا غیر موجود فی الاجناس فکانه سماهما اولا بعامر ثم عدل عنه عمر وسماه به اختصارا
فی اللفظ وزفر وان وجد فی الاجناس کما فی قوله یا بی الظلامة عنه النوفل الزفر فانه لما کان نادرا جعل کان لم یکن فلم
کان عمرا دخل فی الباب لانه لم یوجد فی الاجناس قطعا ومثل باب قطام عطف علی عمر وقطام علم امرأة من العرب کخدام المعدولة
عن فاطمة کما ان خدام معدولة عن خادمة وارادای المص بما ذکر الباب کل ما ای لفظ وای لفظ کان علی وزن فعال
والالف للتانیث او للالحاق وقطام بالجر عطفا حال کونه علما للاعیان ای علما موضوعا لاعیان معینین من الاعیان المؤنثة حال کونه ملتبسا
ای غیر ذوات الزاء یعنی لیس فی آخره راء مکسور وطمار الکائنة فی لغة بنی تمیم فانهم ای بنی تمیم ویجوز ان یرجع الی اللغاة ای
فان اللغاة اعتبروا العدل ای اخراج نحو قطام عن قاطمة فی هذا الباب ای باب قطام یعنی فی فعال التی تکون علما للاعیان
المؤنثة حملا له لعدله اعتبروا ای لکونهم حاملین هذا الباب علی فعال التی کانت ذوات الزاء فی الاعدم المؤنثة مثل
حضار التی حواشی الهند ای اسم کوکب فی القاموس جبل بین الیمامة والبصرة او الهجان او الحمیر من الابل وطمار المکان المرتفع وفی
بعض النسخ وبار فی القاموس ارض بین الیمن وقیل طمار بالکسر والفتح مکان مرتفع ویقال هو مکان یرتفع فیه الشیء ثم یری منه
فانها ای حضار وطمار مبنیان علی الکسر ولم یبنیا علی السکون مع انه اخف لانه یلزم اجتماع الساکنین ولم یبنیا علی
الضم لثقله وهو ظاهر ولا علی الفتح مع انه اخف وایضا اخو السکون لانه یلزم اجتماع الفتحة مع ما هو شبیه بها وهو الالف ایضا فبنیا علی الکسر
لانه لیس فیه محذور ولیس فیهما شیء یوجب البناء او غیره الا السببان من الاسباب التسعة المقتضیة منع الصرف العلمیة
بدل من قوله السببان والتانیث عطف علی العلمیة او السببان لا یوجبان البناء ای لا یوجبان بناء ما وجد فیه احدهما او کلاهما
لانهما لیسا من الاسباب المقتضیة البناء فان الموجب للبناء فی مثل هذا الباب المشابهة للفعال الذی کان بمعنی الامر نحو نزال
وتراک فی العدل والوزن فاعتبر فیهما العدل ولم یکتف بالمشابهة فی الوزن لیلا یرد مثل سحاب وجمام وکلام وسلام وغیرها
فانها معربة لان المشابهة فی الوزن وحده لم تؤثر فی منع الاعراب الذی هو اصل فی الکلم لتحصیل سبب البناء وهو العدل والوزن
فان اعتبر فیها العدل لتحصیل سبب البناء اعتبر العدل تقدیرا ای فی فعال الذی عدا عنها ای مثل حضار وطمار مما یبنیان ما فیه فیها

بحسب الوضع

لم يعدل فيما انتهى هو كون الكلام دالا على ذات مبهمة مأخوذة اى معتبرة مع بعض صفاتها سواء كانت بهذه الدلالة
وسواء بنيت على الوصفية مثل احمر او جعلت اسما بالنظر الى الوصفية كاسود وارقم علما سيأتي فانه اى
مثل احمر موضوع لذات ما ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة اخذت
مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات مع بعض صفاتها التي هي الحمرة في احمر والموصول مع الصلة صفة البعض
لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض اناملي او كانت الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان
الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال مثل اربع في قولك مررت بنسوة
بكسر النون وضمها والنساء والنسوان جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسيئة اربع بالجر والتنوين فانه
اى فان اربع موضوع اسما لمرتبة معينة هي ما بين الثلثة والخمسة كائنة من مراتب العدد التي هي من واحد
الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية فلا وصف فيه اى في اربع بحسب الوضع لانه اسم من الاسماء التي كانت في
مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو بل قد يعرضه الوصفية بعد الوضع بحسب الاستعمال كما في المثال المذكور الذي
اورده الشارح فانه اى اربع لما اجري مبنيا للمفعول على النسوة في قولك مررت بنسوة اربع بأن جعل وصفا لها وبين به ما
هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف التي هي من قبيل المعدود اذ وصفه بها دفعا لتوهم ان
النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انهم لم تعد لان العاد لا يكون معدودا لا انا عددنا اى ليست تلك
النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر عدم جواب لما آت معناه اى معنى قولك مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع
على النسوة مررت بنسوة موصوفة اى متصفة بالاربعية بكون الاربع دالة على معنى في متبوعه وهو الاربعية
وهذا اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية معنى وصفي عرضي اى عرض له اى لاربع بعد الوضع اسما في الاستعمال
اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التي تكون معدودة لا وضعي اصلي له بحسب الوضع كما عرفت ان وضعه لم
يكن الا اسميا فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا وكما بين ان الوصف قسمان اصلي وعرضي احتيج
الى ان ايهما معتبر في السببية لمنع الصرف فقال الشارح متنا والمعتبر في سببية منع الصرف اى في ان يكون سببا له
هو الوصف الاصلي لا غير لا صالته لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والاشباه والنظائر
لان الوصف العرضي يعني لا يكون الوصف العارض سببا للعرضية اى لكونه عارضا والعارض في حكم العدم فلا

يؤثر

يؤثر في القواعد والاحكام فلذلك اى لاجل ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي لا صالته لا العرضية قال
المص اى بين ما هو المعتبر في السببية فالام في قوله فلذلك متعلق بقال شرطه مبتدا اى شرط الوصف المعدود مع
سببا به منع الصرف في سببية متعلق بالشرط متعلق بمضاف الى المفعول وهو منع الصرف اى في كونه سببا لمنع الصرف ان
يكون اى الوصف وصفا في الاصل والجملة خبر المبتدا الذي هو الوصف الذي هو مع خبره خبر المبتدا الاول والموصول مع الصلة
الوضع جزما اى وضعا او حكما كثلث ومثنى او تقديرا كجمع بان يكون وضعه على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع
لان لتوضيحه عطف على قوله ان يكون وصفا الوصفية بعد الوضع في الاستعمال كما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي
سواء بقي الوصف على الوصفية الاصلية ولم ينتقل عنها الى الاسمية مثل احمر وذات او صفية الاصلية عنه بان نقل عنها
الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض
لا يعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك فلا نضرة اى الوصف الاصلي وفسر المضرة بقوله بان تخرجه
اى تخرج غلبة الوصف الاصلي عن سببية منع الصرف اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف الغلبة فاعل فلا نضرة اى غلبة الاسمية
فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه زائدا على الوصفية الاصلية متعلق
بالغلبة ومعنى الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال
مهجورا في احد الانواع المشهور به ولذا قال الشارح احتصاصه ببعض افراده الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ في الاصل عاما انه
يدل على ذوات مبهمة ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد الذي هو عليه في الاصل وغلب فيه بحيث لا يحتاج ذلك اللفظ في الدلالة عليه اى
على ذلك البعض الى قرينة لفظية او غيرها وانما في الدلالة على المعنى الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كما بين
فانه بيع على واحد من بني العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا
والبيت والكتاب على ما سيأتي. كما ان اسود كان موضوعا عاما لكل ما فيه السواد اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف
السواد من ذي روح او جماد لانه يقال شئ اسود للمتصف به ثم بعد الوضع العام للمتصف به كثر استعماله في الحية السوداء حتى
فهم منه فرد من الافراد التي وضع اسود له كما قالوا بنى عم اختلوا السود من الحية والابتر بحيث متعلق بكثر يحتاج اى الحية السوداء في فهم منه
اى في انفهام معناها عن لفظ اسود اذا ذكر وكذا يحتاج انت في فهم الحية السوداء عن لفظ اسود اذا ذكر الى قرينة دالة على
المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة

من موضع مثل ليل أسود او رجل أسود او من الرجال فلذلك المذكور اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه
لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور ليصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى
واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله من اشتراط اصالة الوصفية في كون الوصف سببا لمنع التصرف وعدم مضرة الغلبة
اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقي
وصفيته او زالت صرف لعدم اصالة الوصفية فنظرا الى الامر الاول اربع اذ وضع للعدد في قولهم مررت بنسوة اربع مع
ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان انانصراف
اصل في الاسم وامتنع من التصرف يعني صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية لعدم مضرة الغلبة نظرا الى الامر الثاني
اسود وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد ما عرفت وارقم وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونقوش لما يكون
على لونين واحد بل يكون ذا الوانين حيث اى لانها صارا اسمين للحية الاول بدل من ضمير صارا بدل البعض بمعنى صار الاول
وهو اسود اسما للحية السوداء وهي الحية العظيم السواد بالفارسية مار سياه بزرك ومار سياه تر وصار الثاني كذلك
للحية التي فيها سواد وبياض وهي الحية التي يكون جسمها اسود ويكون عليه نقط بيضاء او يكون عليه نقط سود وبيض
وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعها ارقم وعليه قول اياك اياك والعجائز فانها اشد من سم الاراقم وادهم وهو في
معنى الوصف
تنبيه الدهمة هي السواد يقال فرس ادهم ودهماء اى اسود كسود آء وفي قوله كدهماء حائل اى كسواد آء وان والمحذوف
ايضا اسود فان هذه الاسماء اى اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية اى عن كونها وصفا بمعنى ذي سواد
وذي رقم وذي دهمة لغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لكنها اى الا ان هذه الاسماء بحسب اصل وضع اوصاف عا
عرفت غير مرة لم يجعل مبنى للمفعول استعمالها بالرفع نائب الفاعل والجملة خبر ان في قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم
ان واعلم ان فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا ثم يمنع استعمال كل
واحد منها في معانيها الاصلية ايضا اى كلام يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية بالكلية لانها استعملت
في نوع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها
سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير انه في معانيها الاسمية شتمل على معانيها الوصفية فلما منع

من

من التصرف في هذه الاسماء حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية الصفة الاصلية لان الاصل لكونه اصلا معتبر وان نال
وزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها في معانيها الاصلية يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوضعي لكل واحد
منها فلا اشكال في منع صرفها لانها اذا كانت ممتنعة من التصرف وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية
وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من التصرف عند كونها اوصافا ومستعملة في المعنى الوضعي
يكون بالطريق الاولى لان الاثر عند زوال السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تاثيرا لوزن الفعل والوصف في الاصل
الذي هو الوضع والحال الذي هو استعمال لانها وصف اصلا واستعمالا وضعف عطف على صرف اى وكون الوصف
الاصلي معتبرا ضعف منع افعى من الصرف حيث صار اسما للحية الخبيثة الشديدة السم بناء على زعم مثلث الناء ساكن
العين الظن ويستعمل في الباطل والمراد ههنا المعنى الاول وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث يعني توهم
انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة اسم اى شدته فيكون افعى بمعنى ذي خبث
شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفها فقوي لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع وكونك
اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف منع اجدل من الصرف حيث صار اسما للصقر بناء على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله فجدله
اجدل بمعنى ذي جدل قوي وخصومة فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوي لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل في
الاسم فانصرف وضعف منع اخيل من الصرف حيث صار اسما للطائر اى الطائر ذي خيلان على وزن عمران جمع خال وهو
النقطة في الجسد كالغيدان جمع غود بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال فمنع اخيل ذو خال ثم جعل اسما
للطائر ذي خيلان وطالما كان فيه معنى الوصفية كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله
فكان صرفه قويا وجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء بعد النقل عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية لان اشتقاق كل
واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت بالوهم لا يعتبر فكانها لم توضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد بها معنى
الوصفية وهي في افعى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال مطلقا فقوله للاخ الاصل تنبيه للاطلاق متعلق
بقوله لم يقصد يعني لم يقصد بهذه الاسماء المعاني الوصفية في اصل الوضع وللاخ الحال ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في استعمال
حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول فظاهر وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثاني في

وهو أنه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير
معنى الوصف يعني معنى الخبث والقوة والى ذلك وان كانت في انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا
واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي ارتضى ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها الان مستعملة لا يقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافهم وان كانت في نفسها خبيثة واجد طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا اختيال
لانك اذا قلت مثلا لقيت أجدا لم تعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا
من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه مع ان الاصل في الاسم المعرب
ولم يتنبه له يكون البحث فيه الصرف لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما ولما لم يحتج
الا سبب يكون اصلا التأنيث المعدود من اسباب منع الصرف اللفظي قيد به لمقابل المعنوي ولا تقابل بالتاء لانها مشتركة
فيها الى صل قيد به ايضا ليكون متعلقا لقوله بالتاء لا بالالف يعني لا يكون التأنيث اللفظي حاصلا بالالف فانه اي فان
التأنيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة لا شرط له في منع الاعم من الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين
من غير احتياج الى الشرط لكون تأنيثه وضعيا لانه قوله التأنيث مبتدأ وشرطه بتداء ثان والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول لا علمية اسم المؤنث
سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كعرفة بكسر العين فاعلمية شرط تأثيره فلا
تؤثر بدونها ليصير التأنيث لازما للكلمة فالمؤنث بالتاء ما دام علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بتغيرها ما امكن وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لمعنا
جيئ للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث ما غير فتلزم
الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة في آخر الاسم منقوطا كما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت
للتأنيث فقط مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدلية كحجارة والا ان العلمية وضع ثان بكل حرف وضعت الكلمة عليه بانفكاك
عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش عائش وعائشة وهو في الجنس
ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته تأنيثا معها فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة
وضعا لكن وضعا ثانيا والتأنيث المعنوي فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي لانه قد المؤنث ههنا لبيان

ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هنا كذلك لكونها مفهومة من قولنا من التاء والتأنيث المعنوي ما يكون تأنيثه مقدرا سواء كان حقيقيا
كهند وزينب او غير حقيقي كملك ومصر كذلك اي كالتأنيث اللفظي الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية يعني انه كما يكون العلمية شرطا لكونه سببا
لمنع الصرف في منع الصرف الا ان بينهما بين الشرطين فرقا يعني بين ان يكون العلمية شرطا للسببية التأنيث اللفظي وبين ان يكون
شرطا للسببية التأنيث المعنوي فانه اي العلمية في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف يعني ان هذا التأنيث اذا
جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر وان العلمية في التأنيث المعنوي شرط لجواز منع الصرف يعني ان التأنيث المعنوي اذا جعل
علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شئ آخر فلا بد في وجوبه اي وجوب منع صرفه من شرط آخر بعين غير العلمية معها او العاصم
ان التأنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفي فيه بالعلمية وحدها واما
المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا ولم يكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليتقوى به فان الضعيف اذا ضم
اليه شئ آخر يتقوى به والى هذا اشار الاقدمون وهو التأنيث اللفظي بالالف تقديرها لكونه لازما للكلمة
لا ينفك عنها في اية واحدة يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر او اوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة
حيث ينفك عنها في احتياج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفي بها ولم يحتج الى غيرها او ادنى درجة
المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج
في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تأمل ولم آل جهدا
كما اشار اليه اي الى الشرط الآخر بقوله وشرط الخ تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف متعلق
بالتأثير احد الامور الثلثة يعني انضمام احدها الى العلمية لا التأثير فانه يؤثر وحدها بدون العلمية في قوله احد الامور اشارة الى ان
او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يحتمل ان يكون منفصلة حقيقية مثل تلك العدد اما زوج او فرد زيادة غير المبنية اما محذوف او بدل
من احد الامور بدل البعض من الكل على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة التي تكون غير منصرف بالتأنيث المعنوي والعلمية فاحترز بقيد
عوض عن المضاف اليه على ثلثة احرف متعلق بقوله زيادة ليتقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة مثل زينب وتحرك
بعين ان لم يكن حرف الكلمة زائدا على ثلثة احرف فشرط تأثيره تحرك الحرف الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل على تقدير الحرف
ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلا بد من تقديره من حروف الثلثة ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع تأسد
مثل سقر وانجمة يعني ان لم يوجد الزيادة على الثلثة او تحرك الحرف الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة ليتوجد فيها السبب

ثلثة واذا اقام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا مثل ماه وجوز وانما
اشترط بعد شرط العلمية في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية
شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها لتخرج الكلمة التي تكون غير منصرف بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة متعلق
بقوله لتخرج التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين الآتيين يقتضيان بثقلها ان تخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر
واذا كان الاسم ثلثيا ساكن الاوسط يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه فتراهم الخفة تاثيره الذي هو ان لا كسر فيه ولا تنوين
فلا يمنعا بانفسهما ونقل الاولين الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب بما كان مبنيا على التسهولة كان الاصل
فيه ان يكون ثلثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف مبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يتفصل بينهما وانما كان على خلاف هذا
بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا وانما ثقل لانه ما خالف الاصل شانه كذلك وكذا اي كان ثقل الاولين ظاهر
ثقل العجمة ظاهر لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون
ثقيلا عليهم لا سيما لسان العجم فهذا يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي على احد الامور الثلثة
وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي ويجوز عدم صرفه لان الجواز ههنا مستفاد من استواء الطرفين نظرا الى مجرد وجود السببين
فيه وقد جمعها الشاعر في قوله تتلقع بفضل رمزها وعد ولم تستوِ وعد في العلب لان الاول منصرف والثاني غير منصرف
وزينب سميت به مذكرا كان حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا ساكنا متوسطا
فهو بحمزة يكون غير منصرف على كل حال وسقر سميت مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امراة او غير حقيقي كسقر علما لاي حجر كونها
علما لطبقة من طبقات النار الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات الناس مراتبهم وسميت طبقات اي بعضها فوق
بعض اي لطبقة ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات وماه وجور حال كونهما علمين لبلدتين
اشار بذكر البلد الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل
المكان والمرجع السماع وعالم يسمع فمبني على مشية المتكلم وههنا يجب ابقاء بتاويل البلدة لوجود فيهما علل ثلث
ممتنع قوله وزينب مبتدا والتا عطف عليها وممتنع خبره او هذا الكلام من قبيل تعدد المبتدا بالعطف مثل فولك زيد وعمرو
وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف ثم قيها اي صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ابتناء الامتناع
الى احد هذه الاشياء مجازا لتعلق بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفا مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع اما زينب مبتدا

بحذف

فيل فانه سرده ثلثة ان لا يكون فيه ٣٩ مذكرا كرباب يعني سمي به اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمي
مذكر انصرف لان تانيث مجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون للتذكير غالبا بالنظر الى المعنى الجنسي فان تساوى التذكير والتانيث يستوي
الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اوقا المراد ان شرط مرا بين الثلثة المذكورة الزيادة

على الصرف لا يمنع الزيادة الى امتناع عدم صرف زينب فللعلمية والتانيث المعنوي يعني فلوجود السبب الذي هو التانيث المعنوي والشرط الجايز الذي
هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره يعني مع وجود شرط الواجب وهو الزيادة على الثلثة اي الزيادة على ثلثة احرف وامتناع عدم صرف
سقر فللعلمية والتانيث المعنوي يعني فلوجود السبب الذي هو التانيث والشرط الجايز الذي هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره
اي مع وجود الشرط الواجب المقتضي منع الصرف وهو تحرك الحرف الاوسط وامتناع عدم صرف ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
اي فلوجود السبب الذي هو التانيث المعنوي والشرط الجايز ايضا الذي هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره اي مع وجود شرط المؤثر
وهو العجمة فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فتركت
الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية سببين آخرين
حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي لان المؤنث اللفظي قد سبق تفصيله مذكر نائب لقوله ان سمي
فشرطه في سببية منع الصرف اي في كونه سببا لمنع الصرف الزيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط
وما العجمة لضعف امر التانيث في الاصل سبب تقدير علامته فيزول ذلك التانيث بسبب كونه علما للمذكر لان التضعيف يزول باد ني
شيء فيكون ساكن الاوسط هو لان الجميع على المذكر فلا يكون التا مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف
رابع فح يكون غير منصرف لان الحرف الرابع في حكم تا التانيث لانها تكون رابعة ايضا قايم مقامها فياخذ حكمها فيؤثر مثلها
فيكون التا مقدرة فتقدم وهو مؤنث معنوي صاعق باعتبار معناه الجنسي وهو كونه آلة للمشي يقال لها بالفارسية پاي اذا
سمي به اي بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سببا لتسمية بالاسم الآلة منصرف لان التانيث الاصلي وهو كونه مؤنثا
لا تانيث الا بالعلمية اي بكونه علما للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات التانيث لفظا ومعنى
وحكما والعلمية وحدها بمنع اكم من التعريف لما عرفت وعقرب وهوای لفظا عقرب مؤنث معنوي يعني ان التانيث فيه وان
يكون في معناه لانه لفظ سماعي يعني علم تانيثه بالسماع لا بالقياس باعتبار معناه الجنسي وهو ان يكون اسم دابة ذات ذنب
راسه رسم بالفارسية بچار الاكثر قدم واذا سمي به رجل بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهي الايذاء والايلام ممتنع صرفا لانه ذو
زاي تانيث المعنوي بالعلمية للمذكر لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه فكان مؤنثا
حكما لانه وان لم يكن فيه تانيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيثا حكميا وهو الحرف الرابع القايم مقام التا بدليل ذلك اي ان لا يكون حرف
يقوم مقام التا في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهر التا المقدرة وان لم يكن فيه حرف قايم مقام تلك التا فلا

اذا صغرت الاسم فانظر فان كان على ثلثة احرف كفلس فقل فليس بوزن فعيل وان كان على اربعة احرف كدرهم فقل دريهم بوزن فعيليل وان كان على خمسة احرف كدينار فقل دنينير بوزن فعيليل ش

ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع اثنتين في المنوب وذا غير جائز كما يقتضيه قاعدة التصغير وهي ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة وورنه في الثلاثي فعيل كفليس في فلس وفي الرباعي فعيعيل كدريهم في درهم وفي الزائد فعيعيل كدنينير في دينار فيقال في تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال في تصغيره عقيرب بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة من غير اظهار التاء المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامه وفي المقصور والتانيث اللاحق من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريس في عرس وعرب ولا يثبت في الرباعي الا ما شذ من نحو قديديمة في قدام ودريئة في درآة انتهى وانما قال الشارح في المصغرين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون علما لآخر وانما يكون باعتبار معناه الجنسي كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه العلمي لا العلمي فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه بمعنى جعل غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي لما سبق المعرفة المعدودة من اسباب منع التصرف اي التعريف لان سبب منع التصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة لان الذات من حيث انه ذات لا تكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المص تعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون الشعر موافقا للف وهي مبتدا مشتمل على شرطها مبتدا ثان اي شرطا تاثيرها في منع الصرف ان تكون المعرفة علمية والجملة خبر للمبتدا الثاني وهو مع خبره خبر للاول اي ان تكون تلك المعرفة هذا النوع بالنصب لانه خبر يكون وهو العلم يعني ان تكون علما غايرا من جنس التعريف لان جنس التعريف عند المص ستة انواع بناء على ان يكون اليا آتي قوله علمية مقدرية او ان تكون منسوبة الى العلم بان تكون اي المعرفة حاصلة في ضمنه اي في ضمن العلم بان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها وكالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء على ان يكون الياء في قوله علمية للنسبة كياء تميمي وقيسي وانما جعلت المعرفة في كونها سببا لمنع التصرف مشروطة بالعلمية دون باقي المعارف والحال ان المعرفة عند المص ستة انواع لان تعريف المضمرات مطلقة والمبنيات عن اسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في ضمن المبنيات يعني ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات ومنع الصرف والصرف من احكام المعربات فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة

لانه

لان ما يكون خاصا النوع لا يكون شرطا لما يكون اعم منه وجد في النوع الآخر فانتفى والتعريف باللام او الاضافة اذا كانت معنوية يجعل كلا واحد منهما غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف يعني ان تلام اذا دخل على غير المنصرف فيجعله منصرفا فالاسم اذا كان من خواص الاسم يزول ابدا عنه مشابهته الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهته الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانه لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال كما سيجيء تفصيله في آخر هذا البحث فلا يتصور كونه اي ان يكون التعريف باللام او الاضافة سببا لمنع الصرف لان ما يكون شرطا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا فلم يبق الا ان من جملة المعارف للآن يكون شرطا الا التعريف العلمي لانه ليس فيه مانع كما في اخواته وانما جعل امر المعرفة سببا من سبب منع الصرف وجعل العلمية شرطها اي شرط تاثير المعرفة ولم يجعل المعرفة العلمية سببا حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية هي التي تكون سببا وشرطا واحدا فيكون الكلام اخصر كما جعل البعض وهو جار الله العلامة فاستغنى عن اشتراط الان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له اي للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها وان العلمية لان نوع من المعرفة فناسب التنكير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة واحدة اكثر السبب بان يكون عاما يختص بالشرط العجمة المعدودة من اسباب منع الصرف وهي كون اللفظ مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا تاما وضعه غير العرب لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للمواضع والتاثير ما اي التاثير العجمة وكونها سببا في منع الصرف اي لمنع شرطا لان العجمة متى كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب لم يمكن حيث لا علامة ظاهرة كالتانيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زايد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه يظهر في بعض نكرة فانه مثل اسناد الفعل او رجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلثة حيث لم تظهر في شئ من نكرة فانها اشترط احد الامور بخلاف العلمية شرطها الاول ان تكون العجمة علمية اي ان تكون اللفظ العجمي منسوبا اي منسوبا الى العلم ليتحقق عجميتها في اللغة العجمية قدر اللغة لان العجمة صفة والباء في بان يكون العجمية متعلق بقوله منسوبة متحققة موجودة في ضمن العلم الذي هو العجم لا في ضمن انكرة سواء كانت في العجم او في العرب حقيقة بان وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس كابراهيم

فانه وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن بالعرب او بان تكون العجمة متحققة موجودة في وضع العلم في العجم حكما او حقيقة
وذلك بكون بان ينقله الى الاعجم الذي هو نكرة في العجم العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل اي يجعل ذلك
الاسم الاعجم علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على
الهيئة التي كان عليها في العجم ويجعله علما كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على كل ما كان جيدا
ثم سمي به احد رواة جمع راو كقضاة جمع قاض القراء يعني جعل لقبا قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء واسمه
عيسى لجودة قرائته اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان لغة فقالون علما في العجم لان عدم
التصرف فيه دل على انه علم في العجم لان العلم ممنوع من التصرف بقدر الامكان وفي الرضي والملازم ان لا يستعمل في كلام العرب
اما مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيها علما كابراهيم او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى لجودة
قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت العلمية شرطا لتاثير العجمة حقيقة
او حكما ليلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم كما في الناظم الخ ثم وضعوا من اضافة وآد خال اللام والتنوين
والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجد العلمية بعد ذلك فيضعف فيه اي في ذلك الاسم الاعجمي
العجمة ولا تصلح تلك العجمة ان يكون سببا لمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو ان تكون علما في العجم حقيقة او حكما وفي الرضي
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه كما تقرر ان الطارئ يغير بل حكم
المطرد عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف الحروف وقلب بعضها نحو جرجاني
وآذربيجاني في كركان وآذربايكان ونحو ذلك الخ هذا كلامه ومعنى هذا اي على ان العلمية شرط في العجمة في العجم لو سمي
بمثل لجام رجل بمعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل لا يمتنع صرفه بمعنى لا يكون غير منصرف لعدم علمية ل العجمية بمعنى لعدم كونه
علما في العجم حقيقة ولا حكما لان العرب تصرف فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة العجم لكاف بالكاف
الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمنع على كلا التسعين واحد لانه اسم لما يلجم في فم الفرس اي
يدخل فيه وقت الركوب وشرطها الثاني احد الامرين فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة او زيادة اي ان يكون حروفها زائدة على الثلثة اي ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف
الرابع كما في التانيث المعنوي واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك منصرف

عندهم

عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وانما اشترط احد الامرين ليلا يعارض المخففة
احد السببين فتزاحم تاثيره فيكون منصرفا فنوح منصرف هذا اي قوله نوح منصرف الى قوله وابراهيم ممتنع اي مجموع هذا
القول تفريع بالنظر الى الشرط الثاني اي بيان لغايته وهي انصراف نحو نوح فانصرافه نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني بتسمية لان الشرط الاول وهو كونه علما في العجم موجود فيه لان نوح علم في العجم وهذا اي انصراف نحو نوح نظرا
الى انتفاء الشرط الثاني اختيار المص وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط
جائز صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح التصرف كما في التانيث المعنوي لان العجمة سبب ضعيف لانه
اي ان العجمة فائتة كثيرا باعتبار السبب اي معنوي وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا
مقدرة فكانت في غاية الضعف فلا يجوز اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما قرر ان الاسم اذا كان
ثلثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الا ضعف واما التانيث المعنوي فانه له علامة
مقدرة وهي انثاء تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق
وغير ذلك فلما اي للتانيث المعنوي نوع قوة يعني ان التانيث المعنوي اقوى من العجمة لما قلنا فجاز ان يعتبر مع
سكون الحرف الاوسط في الثلاثي وان لا يعتبر معه ولذا قال المص فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال
ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والعجمة عنده فان قلت قد اعتبرت مبنى المعنوي
العجمة بالرفع تانيثه في ماه وجور متعلق بقولا عتبرت مع سكون الحرف الاوسط فيما سبق اي في بيان شرط التانيث
المعنوي بقوله وشرط تحتم تاثيره احد الامور الثلثة الى آخرها فصل هناك حيث جعل نحو ماه وجور في اسمي بلدتين
غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة فلما حكم عليها بعدم الانصراف فكان العجمة معتبرة فيهما مع سكون
الاوسط فلم لم تعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير منصرف او يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشري قلنا
في جوابه اعتبارها اي العجمة فيما سبق ان في وجوب تاثير التانيث المعنوي انما هو لتقوية بسببين آخرين هي التانيث
المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالعمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سببين آخرين
الذي هو التانيث المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لانها لان تكون العجمة سببا مستقلا فيؤثر مع سكون الاوسط
ليلا يتوالى سكون الاوسط احدهما اي احد السببين لان الاسم اذا كان ثلثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا

يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه
بجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتباره للتقوية سبب آخر هو التانيث المعنوي فيما سبق اعتباره بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف
اليه اسببيتها بالاستقلال ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال وشتر وهو اسم حصن كان بديار بكر وفي آرمينية ويجوز ان يقال ان
امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن
ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابي نوح عم انتهى وفي الحاشية في القاموس قلعة بأران بين برذعة
وكنجة وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمص لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف
تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا يناقش في المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان فيه التانيث ايضا
وابراهيم وكذا ابرهم وابراهام ممتنع صرفهما يعني ممتنعان من الصرف لوجود الشرط الثاني فيهما مع وجود السبب الذي
هو العجمة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم علما في العجم حقيقة او حكما فان في شتر تحرك الحرف الاوسط وهو ظاهر
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة فينبغي ان يكون غير منصرف فيهما لوجود السبب الذي هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية
في العجم وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وانما خص التفريع بالشرط الثاني اي وانما بين المص فايدة الشرط
الثاني ولم يبين فايدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا التنبيه
على ما هو الحق والصواب عنده من انصراف الثلاثي الساكن الاوسط نحو نوح وعدم انصراف الثلاثي المتحرك الاوسط
نحو شتر ولهذا اي لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم انصرافه اي انصراف نحو نوح مع انه اي انصراف نحو نوح متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم
ممتنع ونوح منصرف كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي
هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح تفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على
فرع الوجود لتقديم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف
الاقوى الوجود وله وجه اعلم ان اسماء الانبياء كلها ممتنعة عن الصرف يعني كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة الا ستة
فانها منصرفة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها اي لكون هذه الاربعة عربية ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهو
العلمية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت ونوح ولوط لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا ان

انه

انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة صارا منصرفين فان قلت لم خص الامام الصرف
وقيل ان هودا كنوح يعني انصرف هود لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرنه معه يعني ذكر هودا قريبا مع نوح لان الشيء يذكر مع
قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده وابا شعيب فعلم انه جعله بعدا نوح فيكون
شعيب ويؤيده يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قيل فيكون من كلام القايل وان يكون من كلام الشارح اي يؤيد ما قيل ما يقال من ان
العرب بانه ما بقي من ولد اسمعيل والولد جاء كعرب وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابنا ابراهيم خليل الرحمن الذين هي وضعا
وهي عجمي الاصل لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه اول في الوضع ومن كان قبل ذلك اي قبل اسمعيل وقبل اولاده اي ابائه واجداده
جاء اقبل اسمعيل وقبل اولاده فليس بعربي اي ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا وهود قبل اسمعيل فيما ذكر في
التواريخ والقصص فكان هود كنوح فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة الجمع المعدود من اسباب
منع الصرف وهو سبب واحد قايم مقام سببين لما ذكر وهو مبتدأ شرطه مبتدأ ثان اي شرط قيامه مقام سببين بان يؤثر
وحده تأثيرهما صيغة على وزن ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى منتهى الجموع التي
هي جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي اي الصيغة التي كانت نهاية الجموع المكسرة الصيغة
التي كان اولها اي الحرف الاول والثاني منها مفتوحا وثالثها اي وكان الحرف الثالث منها الفا يقال لها الف التكسير وكان ايضا
بعد الالف حرفان اولهما مكسور اما مدغم اولهما في الاخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن
فعالل او كان بعد الالف ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكن كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل الا ياء واذا لم يكن
ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سيأتي وهذا بيان للصيغة واما قوله وهي التي بيان لانتهاء الجموع تكسيرا اي يجمع مبني
للمفعول نايبه ما يتمكن فيه جمع نصب على المصدرية ومضاف الى التكسير وهو جمع تغيير بناء واحده مرة اخرى نصب على الظرفية
سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح ولهذا اي لكون هذه
الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة سميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع
قوله لانه اي لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء بان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر جمعت في بعض النسخ بمعنى تكسير النصب
على التمييز كاساور واناعيم كاسبوع فانتهى تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم تجمع جمع التكسير مرة اخرى فتقدم الجمع واستقر وصلح لان
يكون لشبها يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر واما جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما

او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واوٌ ونونٌ او الفٌ وتاءٌ فانه لا يغير الصيغة اى صيغة مفرده لان يلحق تلك المفرد آخر
لا يغير صيغة المفرد عن الهيئة التي كان المفرد عليها يجوز ان يجمع تلك الصيغة جمع السلامة ولذا لم يكن شرطاً ولم يقل صيغة
منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن جمع يمن على ايامنين بالواو والنون او بالياء والنون وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير
منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفاً لوجود الشرط في الاول لا الثاني وانما اشترطت مبنى المفهوم اى
صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين ليكون صيغة مصونة محفوظة عن قبول التغير كما عرفت
ان جمع التكسير يغير لا السلامة فتؤثر فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير
ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلاً عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد
تم الجمعية واستغرقت وصلحت للقيام مقامها بغير هاء كالف الملابسة والغير بمعنى التنوين والمعنى بلا هاء بل الالف بها كما
في قولك كنت بغير حال اى بلا حال هو خبر بعد خبر لقوله غير طاء اى ملابس او كائن او صفة لقوله صيغة منتهى الجموع
بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغير هاء منقلبة بالجر صيغة هاء عن تاء التانيث حالة الوقف بقال الف القاف المربوطة
او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف يكون تاء وتبقى على حالها والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بها
ان تكون منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها في الاول على حقيقته
باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازيته باعتبار الاولية بها فيه لطافة يوقف بالتامل تاء التانيث
باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف اذ كان الامر كذلك فلا يرد من ورد يرد وردا نحو قوارير جمع قارورة لانه كما يقال
ان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والف الحاقه ويقال للبغل والحمار
قارة بين القرهة بالفارسية تنبيه بيش رد وفي الصحاح القارة الحارة بالشين وقد قرة من باب ظرف قال الازهري
قوله تعالى قارعين اى حاربين واقاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون
والبغل والحمار قارة بينة القرهة وجمعه قرهة وقره مثل صحبة وصحب انتهى عنهما واما اشترط كونها بغير هاء لانها اى
تاء الجمعية لو كانت مع هاء كانت علامة للمفردات في الرضى انما يشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن
ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن نحو كراهية وطواعية وعلانية فتتكسر من قوة جمعية فلا تقوى ان

تقوم

ان تقوم مقام السببين الا ترى كلامة كفرازنة وصيارفة فانها علامة كراهية وطواعية يعني انكراهة والطاعة فيه تشعر عاترتب
الف وآخر فسرها بها لئلا يتوهم الجمعية منها فيدخل في قوة الجمعية فتؤثر مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار
فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه نائبا نظيرا له في الآحاد ولا حاجة
جواب عما سوآ مقدر بتقديره كان على المصارفة يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول والياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه
بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصاري وفرائضي
منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعلم يبين الميراث فانه اى مدائني او مدائن محمول
لما قلنا ان الثاني علم بلدة والاول منسوب اليها ليس جمعا تاء ائية في الحال متعلق بقوله جعلا انه اما علم او منسوب وياء
النسبة لا تلحق الجمع وفي المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد ولا يخفى لان المراد منه العلمية او النسبة الى الجمعية واما
الجمع مدائن جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومدينة المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا
والنسبة الى مدينة الرسول عم مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم فعلم مما كتبناه آنفا من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين اى منقسمة عليهما احدهما ما يكون بغير تاء اى الصيغة التي لا يكون فيها تاء التانيث وثانيهما
ما يكون بها اى الصيغة التي يكون مع تاء التانيث لان النفي يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفي صريحا والثاني ما
يستفاد منه ايضا كذا ذكره ولانه لان النفي يدل على وجود المنفي لانه لو لم يكن موجودا لما انتفى فانتفاء اى الجمع الذي يكون
بغير هاء ممتنع صرفه اى يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تاثيرها يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط
تاثيرها الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف كمساجد اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او
مبتدا خبره محذوف اى يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد مثال خبره واما على الاولين فخبر مبتدا محذوف وهذا
مثالها اى للجمع الذي وقع بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لها اى للجمع الذي وقع بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما ما يكون بها فمنصرف لعدم وجود شرط الذي هو ان يكون بغير هاء لان وجود السبب لا تاثير له بدون وجود
الشرط مثل فرازنة وامثالها جعله من باب حذف المعطوف مثل هذا بيان تعليمكم اى تعليمكم الخير اى والبرد ليلا يلزم الحكم بغير ما
على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل مغن مما اى من الجموع التي هي على صيغة الجموع الا انها كانت مع هاء

التي كان عدمها شرطا في تأثيرها فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وان وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط وهو
اي الشرط كونها اي كون الجمعية بلا هاء وحضاجر علما وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع فح يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدا محذوف
اي هو علم والجملة صفة او اعتراض للتضبع متعلق بقوله علما اي قوله حضاجر علما للتضبع غير منصرف الى آخره جواب عن سؤال مقدر ورد
على المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاكتفاف تقديره اي تقدير السؤال المقدر ان حضاجر علم جنس لا علم شخص للتضبع يطلق على
الواحد فحالة وحقيقة ويطلق على الكثير لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده كما ان اسامة علم جنس
للاسد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير فلا جمعية فيه اي في حضاجر الذي علم جنس لانه لم يبق فيه شيء من معنى الجمعية التي تكون سببا وكالحال
ان صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع التصرف وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس بل هي اي تلك الصيغة
شرط الجمعية والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب فينبغي ان يكون حضاجر علما للتضبع منصرفا لعدم وجود السببية فيه اي
انا ان حضاجر غير منصرف استغلالا وتغيرا لجواب ان حضاجر حال كونه علما للتضبع قوله علما حال مع المبتدا صرح به ابن مالك واشار اليه
الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للتضبع واما منصوب بتقدير اعني فتضبع جدا لان المقام لا يقتضي المدح والذم
او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفي نسخة هذا المقام قبل وقائل الكلام يذكر المقال غير منصرف خبر لقوله
وحضاجر لانه مبتدا اي لا يكون غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس جمعا في الحال كما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير
وما هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية بل عدم صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل اسود
اسما للحية لانه اي لان حضاجر منقول عن الجمع فيكون على منتهى الجموع لانه كان في الاصل اي في اصل استعماله جمع حضجر على وزن قنطر
مكسور الفاء ومفتوح ما بعده بمعنى عظيم البطن انسانا كان او غيره يقال بالكاسية بشكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطون
سمي به التضبع ثم خص به التضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا التضبع مبالغة مفعول له للتسمية في عظم مصدر بوزن
عنب بطنها اي بطن التضبع والتانيث باعتبار الدابة كان كل فرد منها اي من جنس التضبع جماعة من هذا الجنس يعني سمي حضاجر
وهذا من افراد التضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك
فامتنع في صرف اي منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد التضبع هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال
المذكور يعني امتنع من التصرف لوجود سبب واحد وهو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فمع هذا الجواب يكون
بمنع لم من ان يكون في الحال كما وجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال لحضاجر علما للتضبع فان قلت هذا السؤال ناشئ من التفريع المذكور
بقوله

بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المنع فقط فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية يعني يجوز انه يوجد فيه عنوانان آخران من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من التصرف بسببهما فان فيه العلمية تانه علم
والتانيث المعنوي مع تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة لان التضبع من انثى التضبعان فيكون ح علما للمؤنث المعنوي كزينب
والتضبعان بالكسر على وزن الغلمان اسم كرمان جنس التضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلمة منع صرفه التانيث المعنوي والعلمية فلا
حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع التصرف ما يكون علم شخص والا اي ولو كانت
علميته مؤثرة كسائر الاعلام لكان حضاجر بعد التنكير منصرفا كما كان سباسبا اسم فيها علمية مؤثرة بما سيأتي ولكن لما انها تمنع من التصرف
علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص والتانيث فيه غير سليم لانه اي تانه حضاجر علم جنس للتضبع مذكرا كان او مؤنثا كما ان اسامة
علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتانيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تانيثه والعلمية فاجتمع الا اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف
في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصوصيات لغة من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة وعراد هم انها مؤنثة سماعية وانما تعرض
المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول اي بقوله وحضاجر علما للتضبع غير منصرف لانه منقول من الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول
يكون معتبرا في منع الصرف وما يضره انتقل كما نصفه ولم يتل المص الجمع بشرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها او ان يكون في الاصل سوداء على الجمعية
ولم يمثل وان كما قال في وصف شرطا في سببية لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره العلمية الاسمية لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف تنقسم
الى قسمين قد تكون الجمعية اصلية معتبرة بحيث اذا نقلت وقد تكون عارضة غير معتبرة لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر
في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف اصلا فعرضه
له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا جرم اذا عد قال شرطا اي يكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك بعين ولا دون في الجمع مطلقا سواء كان
سببا قائما مقام التبيين اولا اذ لا يتصور في الجمعية لانها وضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا الا انه وضع الجمع
معرفا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع ولو قال شرطا ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون
عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضره النقل الى الاسمية كالوصف الذي نقل
اسودا وارقم حيث صار الاسمين للحية على ما سبق وفي الرضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المص لان العلمية فيه عنده ان يكون في مثل
كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال اه هذا كلامه ومراده على وزنا انا علم الا انه لين يجمع بغيرها لما انه ثلثة احواب
عن كونه مقدرا من وزنه وحضاجر علما للتضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جمل الجمعية اعم من ان تكون في الحال وفي الاصل مقدرا ان

ان بيان قد تخصيت بالخطاب من تخصص شئ تخصيا اى تخلصت بحال تخصص عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم خصاجر على سراويل لان خصاجر علما كان منشاء ورود السؤال عن الاشكال بالكسر الوارد صفة له على قاعدة الجمع متعلق بالورود بخصاجر متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف بجعل الجمع الذى هو قايم مقام السببين الآتيين فيه متعلق بقوله تخصيت اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم تنقل الى المنع كما سادة وانا عيم او منعوتا الى الاجمية اشارة الى ان النقل لا يضره فما تقول فى سراويل يعنى فما جوابك فى سراويل فانه اسم جنس كما سيذكر حيث يطلق على الواحد والكثير والحال انه لا جمعية فيه لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد لانه زيادة فالحال لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد ولا زيادة ايضا فى الاصل لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل موزون محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا فاجاب المصنف عنه بانه قد اختلف مبنى للمفعول فى صرفه فانه منع بالجر عطف على صرفه منه اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف قياسيا وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب والعلة الاصلية فى الاسم المعرب فهو اى سراويل اذا اسم شرعا لم يتصرف مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف وهو اى عدم صرفه الاكثر اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه فى موارد استعماله اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعماله غير منصرفا اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك فيرد به السؤال المذكور فى سؤال السائل على قاعدة الجمع كما قلت انت ايها السائل فقد قيل جواب لما اذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل فى التقصى والتخلص عنه عن ان يكون الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه ولله افقه فى الارض فعنده سيبويه وشيعته ابو على انه اسم اعجمى مفرد غرب كما غرب الآجر لكثرة شبهه من كلامهم حالا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر لخفتها لان جميع ما وازنه ليس بممنوع من الصرف الا ترى الى نحو الكلب والخبز نعم انه اسم اعجمى حيث انه ليس فى كلام العجم ما وازنه لا ان وزنه غريب كما ذهب اليه الاخفش والفارسى وقد قرأ به فى قوله تعالى سرابيلهم ليس بجمع لانه فى الحال لانه يطلق على الواحد ولانه فى الاصل لانه لم يكن فى اصل وضعه جمع ثم نقل عنه وجعل اسما كخاتم ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا ثالثا تحمل مبنى للمفعول عند سيبويه فى منع الصرف اى كونه ممنوعا من الصرف على موازنه اسم فاعل من وازن اى على ما يوازنه فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى معموله للاعتماد على الموصوف المقدر اى على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن من الجموع بناء العربية كما عيم ومصابيح وقناديل فانه اى سراويل فى حكمها اى فى حكم الجموع العربية من حيث الوزن ومن حيث المعنى حيث

يطلق



يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان حكم سراويل ايضا غير منصرف فان امتنع ما شابه بالشئ ياخذ حكم ما شابهه فنواى سراويل وان لم يكن من قبيل الجمع بعينه وان لم توجد فيه الجمعية حقيقة فكانه اى الا انه من قبيل حكما يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ما قلنا صار كانه جمع فان المشبه بالشئ يكون فى حكمه فالجمعية التى قامت مقام السببين على هذا التقدير اى على هذا الجواب اعم من ان يكون حقيقة كاساورة وانا عيم او حكمية كسراويل قوله فبناء هذا الجواب دفع لما ورد فى بعض الشروح من انه يزيد بسبب منع الصرف على التسعة ويكون منع الحمل على الموازن كما تقرر فى الوافية اعلم ان اسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على هذا الجواب كما بين ودافع على تعميم الجمعية التى هى سبب الواحد الى الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بخصاجر مبنى على تعميم الحال والاصل لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة كما فرغ وهو اى سبب الزيادة عليها الحمل على الموازن حتى تزيد بسببه على التسعة فتصير عشرة فيكون التصيص فى الاتى لان الحمل على الموازن ليس معهودا فى سبب منع الصرف عند حتى يعد سببا عاشرا ضمنا وقيل قال المبرد هو اعم عشرة يعنى انه مما وضعه العرب لان الجمع هو سراويل يا بناء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم فما بالوا ويكون عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا شبه بالجمع اى بالمصدرية اى جمعا تحقيقا لانه اسم جنس يجرى ويخبل يطلق على الواحد والكثير ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه علامة من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا تحقيقا كذا اى لانه جمع سربال وهى قطعة خرقة تقديرا نقلت الى التميز وفرضا عطف تفسير له فانه لما وجد غير منصرف فى استعمال العرب بسبب من الاسباب ومن قاعدتهم اى ومن قاعدة النحاة ان ما لا خروج له بدون الجمعية التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تاثيره فلم يمنع مبنى للمفعول الصرف اى من الصرف فكانت القاعدة مخالفة كما تقرر عند العرب مع انها مبنية عليه فقدر مبنى له من التقدير حتى لا يكون القاعدة بعين لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخابنة باستعمالهم اياها اى سراويل جمع سروالة وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول عالم سيتم قائله بقوله قدر فكانه سمى كل قطعة من السراويل اشتمل على القطع سروالة ثم جمعت سروالة بناء على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا ما اطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد واذا صرف عطف على قوله اذا لم يتصرف ومبنى للمفعول اى سروين يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل فى موارد استعماله لعدم تحقق اى لعدم كون الجمعية التى هى السبب فى كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققة فى سراويل تحقيقا نصب على التميز والحال ان الاصل فى الاسماء المعربة الصرف اى دخول الجر والتنوين لان كون الكلام منصرفا غير محتاج

الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الا الى شئ يكون اصلا فينبغي ان يكون
الاصل في اسم المعرب الصرف فلا اشكال لفظ لا لنفي الجنس واشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح بانتقاض اي بسبب اورد
على قاعدة الجمع يعني اذا استعمل مراويل منصرفا فالايراد السؤال على تلك القاعدة كما مر وان كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية
غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد كما مر على قاعدة الجمع يحتاج مبني للمفعول الى التفصي عنه اي عن السؤال الوارد عليها بان
يذهب الى مذهب سيبويه والمبرد وقال الممشي عصام ولو قال المصنف انه صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءهم الحسنة قالوا
لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المفرغ وحكم جواب امتداء
اي كل جمع ينبغي الحاق الحكم الآتي ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله منقوص صيغة جمع على وزن فواعل لانه لا يجئ منه فعاليل بالياء كان ذلك الجمع
منقوصا او واويا كالجواري والدواعي فيه شئ على ترتيب اللف لان الجواري اسهم فاعيل جمع مكسر من جرى مثل رمى فرمو جاري مثل رام ورماة والجمع
الصحيح منه جاريون كراميون والمكسر منه جواري كرواع وارى اعرف بالتمام تعاد الياء نحو الجواري والدواعي يبقى اسهم فاعيل جمع مكسر من دعا
مثل غزا دعوة مثل غزوة فهو داع كغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز وان عرف بالتمام تعاد
ايضا وقيل الدواعي هو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي فالاول ناقص يائي والثاني واوي رفعا وجرا اي
في حالتي الرفع والجر نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف مثل قاض خبره اي حكمه اي حكم شاعر جاريا ياء كان او واوا
حكم قاض اي حكم جمعه كحاكم مفرده بحسب الصورة والتوجيه يعني ان المراد بالقوة الاعلا والا فترا بقوله في حذف ياء
منه اي مثل جواري وادخال التنوين عليه هذا وجه التشبيه يعني كما ان الياء تحذف عن نحو قاض للالتقاء باساكنين وتعوض التنوين
عنه كذلك الحاكم في مثل جواري لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من غير تفرقة بينهما تقول جاءني جواري في حالة الرفع بالتنوين ومررت
بجواري في حالة الجر بالتنوين كما تقول في المشبه به جاءني قاض رفعا بالتنوين ومررت بقاض جرا بالتنوين واما نحو جواري واويا
كان او ياء بيا قوله في حالة النصب متعلق بمتحركة اي فالياء فيه متحركة في حالة النصب مفتوحة لخفة النصب على الياء لكونه جزء
الالف بلا تنوين واما نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم يوجد الخبرة في حالة النصب واذا قال المصنف رفعا وجرا
احترازا عن نحو رأيت جواري بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساورة اذا كان الاسم كذلك فلا اشكال لفظ لا ههنا لنفي الجنس واشكال
اسمها مبني على الفتح لكبائي وخبرها قوله في حالة النصب وقوله لان الاسم غير منصرف متعلق بالخبر لا علة له اي اذا كان الياء في نحو جواري
متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقعة في حالة النصب لكونه الاسم غير منصرف للجمعية التي هي سبب قائم مقام السببين

مقام

مقام السببين صيغة منتهى الجموع بغير تاء يعني لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط ثانيه وهو صيغة منتهى الجموع
بغير تاء فيكون في حالة النصب غير منصرف بلا خلاف بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف مبني للمفعول فيه نائبه اي وقع
الاختلاف بين النحاة في انه في حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل فذهب بعضهم الى الاول فاجاز
ونون نائبه اي ان اسم الذي على فواعل منصرف بعد الاعلال لزوال شرطه المستلزم صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال
المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط والتنوين فيه تنوين الصرف لا العوض لان لا عمل له متعلق بجواري يعني ان لا التي بمعنى ليس
بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها مقدم على منع الصرف لان الاعلى كسببه الموجب قوي وهو ما يشتق الا للظاهر المحسوس
الذي هو من احوال الكلمة او ضارب فيتعلق بها بعد تمامها لان سبب منع الصرف وهو مشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة
بين فعل وهام وهي محسوسة ايضا وهو هذا يتعلق بوضع الكلمة فما يتعلق بذاتها مقدم على ما يتعلق بالصيغة كما ان الذات مقدمة على
الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا فاعل جواري في قولك جاءني جواري بضم الياء وبفتحها ونون نائبه نصب على انه مفعول به
او مفعول مطلق اي نون بناء على ان اسم المنسوب مطلق التصرف اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب شرط فبنى مبني
للمفعول نائبه على ما هو اصل اي على القاعدة المقررة في علم التصرف وهي ان ياء النسب اذا انكر ما قبلها وهي مفتوحة منونة يثقل
عليها الحركة والتنوين لا سيما في الجمع المتقدم اي بعد ما علمت ان اصل جواري فوك جاءني جواري بالضم والتنوين يسقط
ستروح في بيان بناء على ما هو اصل على ان كيفية مبني للمفعول الصفة نائبه للثقل اي ما قلنا ان الصفة تثقل على الياء المكسور ما قبلها في جميع
ساكنتي الياء والتنوين واسقطت ايضا لدفع التقاء ساكنين فصار جواري بعد الاعلال جواري بتسليم ولكلام لكنه الجمع بالمرة
لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقم الا لقوم مقام السببين فلم يبق نحو جواري بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع مستوفيا
عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا فيه بعد الاعلال ايضا اي كما كان قبل الاعلال منصرفا
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك اي كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف وذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل انه اي
نحو جواري بعد الاعلال غير منصرف كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير تاء
موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف ليلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي
لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون بمنزلة المذكور في اللفظية والاعراب وانه اي الاجل المحذوف

ثابتة تقديرًا للاعراب لا يجرى من جرى مجرى اى لا ينصور الاعراب ولا يقع عليه على الراء الخ كانت اخرا بعد الحذف بل لا يجرى الا على الياء المقدرة
فيكون تقديرًا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيد ودم والتنوين فيه اى فى نحو جوارٍ نفعًا
وجرا التنوين العوض لا الصرف فانه لما اسقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين يعنى الذى
هو حاصل فى اللفظ امّا التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة
العوض يعنى كما ان الحركة عوض للحرف كذلك التنوين عوض للآخر وفى الرضى تفسير بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف
مقدم على الاعلال فاصله جوارٍ بالتنوين ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارٍ بحذف الياء لاستثقال الياء
المكسور ما قبلها فى غير المنصرف استثقل بسبب الفرعية واتى بدله التنوين عن الياء ليستقل التنوين الحاصل طلع الياء استاقط فى الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر التبيانى قوله وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارٍ بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
فاذ كرنا فحذف الياء التى ساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرًا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرًا فحذف تنوين
الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصًا ومعنًى بالفرعية فعوض
التنوين من الياء هذا كلامه وعلى هذا القياس الذى جرى فى حالة الرفع حالة الجر مبتدأ بلا تفاوت اى بلا فرق
بين العلمين لشركتهما فى العلة وهى الاستثقال وقع فى لغة بعض العرب وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر
اثبات الياء بالرفع لانه فاعل فعل محذوف فى حالة الجر بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه كما فى
حالة النصب يعنى كما انهما يسقطان فيها تقول فى حالة الجر مررت بجوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول فى حالة النصب رأيت
جوارى بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتدأ وارد على تقديم منع
الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلقا بوجوه الكلمة الا انه لوقوعه طرفا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع
الصرف وجود عدم الجر والتنوين اذ لا يكون فى الآخر فقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال لانه
لها والمثبت اشرف فهو مقدم على النافى فانح اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال يكون ايا متحركة منفتوحة فى حالة الجر لان جر غير
منصرف انما يكون بالفتحة والفتحة خفيفة لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب فلما وقع
فيه انه لم يقع فى مثل جوارٍ فى حالة الاعلال لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب وايا بالفتحة فى حالة الرفع فاصل جوارٍ
فيها جوارى على منوال يابى بالضم بلا تنوين مقدم منع الصرف على الاعلال فسقطت التنوين لعدم الصرف حذفت الضمة للثقل لان الضمة

تثقل

وهو يخص ما فى التوجيه
الاستشهاد لما ذكره من ان الياء ساقطة لعدم الصرف
على هذه اللغة بقيد الاستشهاد
تصحيف بقيد

تثقل على الياء لعدم الجنسية لانه يلزم الخروج من كسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدًا وعوض عنها اى عن الضمة التنوين لانه يسكن فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين اى لدفع اجتماع الساكنين فصار جوارٍ بالكسر والتنوين او نقول فسقطت الياء لالتقاء
الكسرة قبلها كما فى قوله يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد تسقط ايضا
فى الجمع بالاولى لان الجمع اثقل من المفرد وعلى هذه اللغة اى التى كان منع الصرف فيها مقدمًا على الاعلال فى مثل جوارٍ لانه فى حالة
واحدة وهى حالة الرفع فقط كما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة وهى التى كان الاعلال
فيها مقدمًا على منع الصرف فان فيها اعلالا فى الحالتين حالة الرفع وحالة الجر كما عرفت مفتعل التركيب المعدود من اسباب منع الصرف
وهو اما ان تركيب صيرورة كلمتين او اكثر من كلمتين كلمة بالنصب لانه خبر ليكون صيرورة واسمها قوله كلمتين واحدة صفة لكلمة للتأكيد
لان التاء فيها للوحدة وقوله من غير حرفية جر متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا بخلاف هذا
الشرط من امثال لات الحرف اذا لم يكن موجبا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم شبهه لان غير المنصرف لا يكون الا فى الموجب فلا يرد النجم
وبصرى حال كونهما علمين فان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد انه طاد هو عدم كون احدهما حرفا
شرطا اى شرط التركيب فى نسبية لمنع الصرف العلمية اى ان يكون علما ليأمن التركيب لكونه عارضا فيقبل الزوال من الزوال لان
الكلمتين حينئذ خلان فى وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما ان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولا ما كان
التركيب غرضا للناطق لكان قابلا للزوال ولما قرن العلمية وضع عليها ينبغى ان تكون مصونة عن قبول الزوال
فيحصل اى للتركيب حيث كان على قوة لانه مأمون من الزوال والعروض فيؤثر اى تلك القوة فى منع الصرف فيكون
سببا لمنع الصرف وان لا يكون التركيب باضافة اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة لان الاضافة تخرج المضاف
الذى كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف والى حكمه على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر وغلام نا
يكون منصرفا او فى حكمه على ما يجيء فكيف يؤثر الاضافة فى المضاف كيف اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف ما يفيده يعنى ليس
ان تؤثر فى الاسم منصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال شئ لا يكون سببا لحصوله اعنى منع الصرف تغليبا لقوله ما
فى ما يضافه وان لا يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة باسناد يعنى ما يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل وفى
العبارة ان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا عند جماعة ومنهم المص
ومبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه مما الصرف ومنوعا لا يكون الا فى المعرب انما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية

لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد التسمية تكون مبنية كما كانت قبلها نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرحبا تأبط تفعل لقب ثابت بن
جابر النهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر
ليلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل ان هو فقد اجنب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب
قرناها لقب امرأة اى ضفيرتاه وشاب شعيب اى ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل قر يقر وذر علم
والحب فرقة وبابه رد وذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينثره فانها اى الاعلام المذكورة باقية في جانب العلمية على ما هي
حال كانت الاعلام المذكورة عليها اى على الحال قبل العلمية من النصب والرفع وغيرهما ولم يتغير عن الحال التي كانت عليها قبل
العلمية لجريها مجرى الامثال فان التسمية بها اى بالجملة المشتملة على الاسناد اما هي مبتدأ لدلالتها خبرا ليست التسمية بها الا لدلالته
تلك الجملة على قصة عربية كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر
اراده وكذا الحال في غيره فلو تطرق اى عرض اليها اى الى تلك الجملة استغير فاعل تطرق يقال تطرق له اذا صار طريقا له يعني
اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن في حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية يمكن ان يفوت تلك الدلالة اى
الدلالة على القصة العربية لان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التي كانت قبل التسمية بها واذا كانت تلك الجملة
من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها اى فلا يمكن ان يجري في تلك الجملة منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
ثانيا حتى المختص بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يؤثر كالتنوين في الاسم وقد في الفعل فان المعرب نوع من الكلم والمبني نوع
آخر منه وصف اختص باحدهما لا يجاوزه وما يسري اليه فان قلت كان واجبا على المصنف في بيان قيود التركيب ان يقتصر على
ما ذكر منها بل يجب عليه ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف يعني ان يقول التركيب
شرطه العلمية وان لا يكون بالاضافة ولا بالاسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكون القيود خمسة اربعة منها تكون نفيا و
واحد ثبوتا فتكون جميع مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتا مثل سيبويه سيباتي تفصيله قوله
سيبويه وخطويه بكسر السين وفتحها وسكون الباء وواخره طاء مهملة دهن معروف وويه صوت لسباتي تفصيله
في باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلا علما للشخص والجزء الثاني منه يتضمن حرف العطف مثل خمسة عشر وستة عشر وغيرها
من الاعداد التي يتضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسباتي وجه تركيبها ويتضمن الثاني حرف عطف في باب المركبات على ان
حاجة ما من الخبرين فقدان الاولين لا حتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما وامتناعهما بانفسهما باعتبار انتهما قسمان قلت

فان قلت ما معنى قوله ان لا يكون الجزء الثاني صوتا وما معنى قوله ان لا يكون متضمنا لحرف العطف قلت معنى قوله ان لا يكون
صوتا اى في عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما وذكر قيد بعد اى بعد العربية
تحت المبنيات اعلم اى ان هذا التركيبين اى قبيل المبنيات يعني ان المصنف ذكر مرجعا في تحت المبنيات ان الاصوات والمركبات التي
تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية فلا تكون ممكنة منه ولذا لم يذكرهما اختصارا واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر المصنف بناءها اى كونها مبنية اصلا اى فتصدا ممكنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتيج ههنا الى استئنافه ليعلم
انها تكون مبنية فقد ذلك اى العدم ذكر بناءها صار احتياج المصنف ههنا الى الخ اى احتياجا فاحتيج بقوله وان لا يكون التركيب باسناد
مثل بعلبك فانه علم بلدة بالشام تركب تركيبا امزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد من بعل وهو اسم صنم كان لقوم من الكنعانيين
عليه السلام لقوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين ويقال البعل الزوج بعل انعيانا لكون المرأة تابعة لامره ويدل عليه قولهم
هذا بعلها شيخا اى زوجي وبك بفتح الباء وتشديد الكاف من بك يبك اى ذو سنم وبارد وبك عنقة اى دقة وسمي ملكة بذلك
الله تعالى بكة لدق اعناق الجبابرة حيث لم تقدروا السلاطين عليها كالمحاب النساء وغيرهم وهو اسم صاحب هذه البلدة اى التي
جعل بعلبك علما له حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك وجعلا بالتركيب اسما واحدا لهذه البلدة التي كانا فيها
من غير اعتبار معنى مضاف ومضاف اليه بينهما نسبة اضافية لان الاول فيه ليس مضافا الى الثاني او اسنادية لانه ليس احدهما مبتدأ والآخر
خبرا او غيرهما من انواع الاسناد لانه ممنوع الصرف لانه ليس الثاني منه صوتا ولا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب
الامتزاجي وهو ليس بمانع لمنع الصرف الا الف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف وفي الحاشية فان قلت
هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم اختصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
الخاص لا المطلق بالحذف فنظرا لهما احتاج ههنا الى التنبيه على المخصوص استدرك من لام العهد ودون سائر الوضع
او هكذا انه ذكر ههنا لما ذكر في مقام عد الاسباب للضرورة الشعرية في هذا الوصف ليعلم ان العدد وسابقا
بهذا او مخالف صورة البيان السابق لهذا البيان فرق ذلك المقام الى هناك مرويد ان التقييد هناك معتبر في سائر الاسباب
السابق والواحقة كما قيده في كل سبب من الاسباب كسابقة تشبها اى الالف والنون عند الكوفيين حتى يزيد تين
لا تنافي الحروف الزائدة وهي المجموعة في قوله يوصيك تسمانا اى في قول الشاعر يوصيك تسمانا فتشبعني
وقد كنت قد ما يوصيك تسمانا اولا تنافي الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا يكون اصليين فيها والثاني ارجح وانسب
بالمقام وحتى يا تي معتبرين عند البصريين ايضا اى كالتشبيه يزيدتين عند الكوفيين كمعتبر عتى اى في بنية الالف والنون

لالتي التانيث الممدودة او المقصورة في منع دخول تاء التانيث عليها يعني كان تاء التانيث المحركة لا تدخل على الاسم
الذي فيه الف التانيث لامتناع اجتماع تاءي التانيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة فيفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما يمنع الشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان
وعريان وللنحاة خلاف في ان سببيتهما منع الصرف اي فرعيتهما في الالف والنون سببا لمنع الصرف او كونهما زيدتين و
فرعيتهما مزيدة عليه يعني ان سببيتهما لكونهما متضمنين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيد عليه وهذا هو مذهب
الكوفيين واما شبههما الف التانيث وفرعيتهما شبها وهذا هو مذهب البصريين والراجح من القولين هو القول الثاني
الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما زيدتين فرعين على ما زيد عليه سببا واحدا لكان ما شي و بصري عمر و جعد سببا آخر
غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل صنعاء بانيا في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين
وليس كذلك ولانه اشترط فضلا انه على القول الاول غير ظاهر كم اي بعد هذا القول انهما ان كانا اي ان كان الالف والنون
في اسم يعني به اي باسم فرد هذا الموضح اما اي اسم يتأتى الصفة يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لما يتأتى الصفة
والحرف كان قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم بأو المفيدة لاحد الامرين ولان
المعطوف يغاير المعطوف عليه فان الاسم اقسام الفعل والحرف وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلثة نحو
اما في لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائم
هذا انها كرجل وفرس وشجر وامرأة قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر او يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها
كاحمر واسود وضارب وعالم ومضروب وعرطان وسكران وحسن وشديد فانها كواحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها
صفة منها يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط والثاني اي ما دل على ذات لوحظ معها صفة منها ليس صفة لان معنى الصفة
ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات واعتبر بالاسم المذكور بعدها اي فرق لان كان في اسم هو هذا المعنى اي الاسم العام للصفة لا
الاسم الخاص للاسم والصفة وهو المقابل للصفة والحرف وعرف بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لان اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله وكان في اسم مع انه لم يصح لان شرطا كونهما في الاسم مخالف
لشرطا كونهما في الصفة فلزم ان يكون شرطا كونهما في الوصف فحينئذ ان كان اي اسم فشرطا كذا واي كانا في صفة فشرطا
كذا ليعلم شرطا كل واحد منه فشرطا اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم العرف وسببيتهما لمنعه عند فراد الغير في

شرطا

و شرطا مع ان مرجعه مشتى والضمير بحسب ان يكون مطابقا في الافراد والتذكير ومنده لكونه اياه باعتبار انهما
سبب واحد يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما شيء واحد سببا فراي في نفس اللفظ والسبب فشتى الضمير في الاولى وافرده في
الثانية رعاية للاولى والثانية اي وشرطا ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناعه من الصرف فالاولى
لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع واي مطابق الضمير مرجعه في الافراد وضديهما والا لشرطا يكون شرطا للالف والنون
وفي الثاني شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون اولا العلمية خبر جملة اسمية في محل الجزم جواب الشرط وهو جواب اما
جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا مفعول له لشرطا اي فقد شرطت العلمية في سببية الالف والنون
للكلمة وتحقق اللزوم او لتمنع التاء عطف على اللزوم اي تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعني لكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع
دخول التاء عليهما فتحقق وتاكد شبههما لالتي التانيث على التعليل الثاني لانهما شبههما لالتي التانيث فراد امتناع قبل العلم واذا
جعل ذلك الاسم على ثلثة احرف بينة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور نحو عمران وامامفتوح كسفيان
مع سكون ما بعده فراد الكل او مفتوح الثاني وما بعده ايضا كرمضان آو الالف والنون اي كانا في صفة وفي العصام جعل
عطف شرطه وجزاء على جزاء شرطه وجزاء شرطه حرف عطف واحد وهو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد ولا كلام
في جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التساوي بين الشرطين نحو تأنث فعلامة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطا
اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم العرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرطا ذلك الوصف في امتناعه من تاء
فعلامة يعني شرطا امتناع دخول تاء التانيث المحركة عليه اي على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد وعلة الصفة
التي فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف يبقى مشبههما لالتي التانيث على حالها على مذهب البصريين ولذا اي لكون
امتناع دخول تاء التانيث شرطا العرف اي صار منصرفا عريانا مع انه صفة وفيه الالف والنون لان مؤنثه عريانة لان يقال
رجل عريان وامرأة عريانة والاصل ان الالف والنون في الصفة لا يكون هو بكسر الباء ان الصفة التي يجيء مؤنثها فعلى لا تكون
الا على فعلان مثل عطشان ونديان التي يجيء مؤنثها فعلانة يكون معدوم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان وقيل مفتوح الفاء ايضا شاذا
نحو الخلاف اسم قاتل يجيء مشتى الفاء على ما سبق وقيل شرطا اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف او شرطا ذلك الصفة
في امتناعهما منه وهو فعل والاولى الحق وبعد انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلا فليس مقصودا لها
بل لكونه مطلوبا من انتفاء التاء الحق فعلانة وما يكون مقصودا لذاته اولى ولذا قد يمتنع كان مؤنثه فعلانة يجيء

شرط

مؤنثة فعلانة لانه لايكون للشيئ واحد تاء بنيناه حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم
انتفاء فعلانة فيبقى مشابهتها لالفى التانيث فلا حالها كما هو مذهب البصريين وترجمة وهى للاشارة الى امكان الاعتبار
ولذا قال الشارح اى وانما اجعل المخالفة فى الشرط اى شرطا غير الالف والنون فى الصفة اختلف بنى للمفعول فى رحمن
الظرف بالرفع لانه قد علم مما ذكر انه منصرف بدل من قوله فى رحمن بدل الكل او غير منصرف فانه اى الشاعر كيسه اى رحمن
مؤنث ولا مذكر ولم يذكره لكون فى صدد المؤنث لانه زائدة لتاكيد النفى فى رحمن بدل من قوله مؤنث اى ليس رحمن
بالالف المقصورة ولا رحمانة بالتاء لان اى لان رحمن صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لتضمنه زائدة على مذكر بدل
من قوله غيره وهى لا يطلق على مذكر ولا يطلق ايضا على مؤنث لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما
ويكون فى الصفة المبالغة فى الرحمة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره فعلا اعنى للتخصيص والجار متعلق بقوله
غير منصرف مذهب من شرط انتفاء فعلانة تقديرا فهو غير منصرف على مذهب من شرط وجود الشرط على مذهبه
لانه لم يجئ رحمانة وعلى مذهب من شرط وجود فعلا تقديرا ايضا فهو غير منصرف على مذهب من شرط وجود وفعلا لانه لم
يوجد الشرط على مذهبه لانه جئ فعلى فعلا ما عرفت ودون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على مذهبين يعنى
لانتفاء فعلانة على المذهب الاولى فانها مؤنثة بجئ سكرى لسكرانة يقال رجل سكران واصراة سكرى ودورة
ندمان فانه لا خلاف لاحد فى صرفه يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما انه منع صرف سكران متفق عليه لانتفاء الشرط الوجب
منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة على المذهبين لانها مؤنثة ندمانة بالتاء لا الالف المقصورة يقال
رجل ندمان واصراة ندمانة بعد اى كون الظرف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او كون مؤنثة
ندمانة لا ندمى اذ اكان ندمان يعنى النديم وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعاشر
وعاشرة ندمان اذ اكان يعنى الندم من الندم مرتبا به مرتب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل او ما لم يفعل فهو غير منصرف بالاتفاق
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثة ندمى لا ندمانة يقال رجل ندمان واصراة ندمى وجمعه نداما مثل سكارى ودورج
انعم الحمد وجر اسباب منع الصرف وهو كون الاسم على وزن يعد مبنى للمفعول من فعل يعد مرتبا اوزان الفعل واوزانه كثيرة
يعنى انه يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم اما منقولا كخوشتر وبزبد واما موضوعا اسما كخاخر وجعفر لعقارب القتالة
ونعم للجمل القوى وبذا الله لا يكفى فى تاثير سببية منع الصرف لانه لو كان كذلك لكان مثل غير منصرف لوزنه والوصف وكذا

مثل

مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف لوزنه والعلمية وليس كذلك فعلم انه مجرد الوزن لا يكفى بل شرط اى شرط
وزن الفعل فيها اى فى سببية لمنع الصرف احد الامرين على سبيل منع الخلو اى الجمع مثل استغفر وتفعل وانفعل وغيرها من الاوزان
التى تختص بالافعال اما تختص ذاتا اى وزن فى اللغة العربية بالفعل بحيث انه لا يوجد فى اللغة العربية اسم على وزن افعل مثلا
بان يكون على شئ شديد العين مثلا صيغة الفعل اى المعلوم والمجهول ما خوذ من التشبيه فانه يختص بالفعل وهو امر ورجاء وجملا
وبالفارسية وامن در ميانه زدن وكريز كردن والنسبة بالعلم الفرس اما ان يكون منقولا من صيغة الامر ورجاء او من الفرس المذكر
فى المعنى فانه اى الشرط المنقول من تلك الصيغة اى من كونه من صيغة الامر ورجاء التشبيه وجعل على الفرس قياسا ذلك الفرس فرس النجاج الذى
ان الشارح اى بعينه تحاشيا عن ذكر ضمير وكذلك اى كما ان شرط جعل على الفرس كذلك شرط بذر بالذال المعجمة والراء المهملة اسرف كردن
ثم جمع علما اى قيل بزر كثيرا اعلا وكان بكثرة بمناسبة الكثرة وعشر بالشاء المثلثة والراء المهملة فعل من جمع على موضع ماسدة اى ذو كثرة
لكثرة العشر فيه وجمع بتاء وانما اجتمعين قيل لا حاجة اليه بل يكفى بالراس او علما لغلبة بالموكول ثم جمع علما لرجل كونا وقيل اسم
عربى عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك الكثرة اكثر منه فراصل افعال افعلت اى افعل كاحد مشاهير الفاعية الى الاسمية بحيث جعلت
علما بالغلبة اى بعد ما كان صفة بكثرة الاكثر منه فراصل افعال افعلت اى افعل كاحد مشاهير الفاعية الى الاسمية بحيث جعلت
علما بالغلبة اى بعد ما كان صفة بكثرة الاكثر منه فراصل افعال افعلت اى افعل كاحد مشاهير الفاعية الى الاسمية بحيث جعلت
بنى ان سن وهو لعندم بالبرك بفتحتين وشم حاكوزه على موضع باشم اى لموضع بارمش الشم وقيل اسم مدينة الله سبحانه العبرانية
وقيل هم بيت المقدس فهو الفاء جواب اما مبتدا اما خبره وهو خبر مبتدا محذوف اى الصفة فهى الصفة او مبتدا والجملة
وجعلت على ما جعلت فلانه اذا كان الامر كذلك فلا يقع بنى للمفعول فى ذلك اى فى كونها غير منصرفة اما اختصاص بالفعل اى
لان منع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن اذا لم يثبت كون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العلمية الشخصية
غير موازرة فى منع الصرف ومثل ضرب اشارة بانه فى ضرب عطف على شمر واغاور دمثالين اشارة الى ان الخلاف
على حسبهما اعنى المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمر واعلم ان الشافى كضرب على البناء للمفعول بتخفيف العين ويجوز
التشديد ايضا وروى اولى ليكون تاسيسا لا تاكيدا اذا جعل على الشخص بعين ليوجد فيه سببا العلمية ووزن
الفعل فانه اى ضرب بمعنى للمفعول اى كان غير منصرف لعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب غير منصرف لعلمية ووزن
الفعل واما قيد قول الماتن ومضرب المحتمل لبناء الفاعل ايضا بالبناء للمفعول ولم يقل بالعلة فانه على البناء للفاعل غير محقق بالفعل
لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرط ولم يذهب الى منع الصرف اى الى

يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط الذي هو الوصف الذي هو خلاف الاصل في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يتقيده
بالمصدر او ورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض او يكون عطف على المختص يعني وان يكون هذا الوزن غير
مختص به اي بالفعل بل هو للفعل والاسم يعني يصح ان يكون وزنا للاسم لكن اي الا انه يكون في اول وزن الفعل فيه اشارة
الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل فيكون اصلا وان كان بعيدا في الظاهر ويكون في اول ما كان على وزن الفعل فيه اشارة
الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع زيادة بالترجيح لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الجزاء اذا كان ظرفا
يجب تقديمه على الاسم اي زيادة حرف اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب مجرد تقطيع او حرف
زائد فيه اشارة الى ان المصدر يجعل للعام والموصوف مقدر من حروف اتين متعلق بالتقرير وبيان لها اي زيادة
حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع الالف والتاء والياء والنون كزيادة مثل زيادة حرف من حروف
اتين في اول الفعل او حرف زائد منها في اول الفعل غرة بالرفع اي حال كون وزن الفعل فيه مشروطا بترتيب الحروف وفيه اشارة
الى ان غرة منصوب على الحال من المضاف اليه والعامل من المضاف يجوز ان يكون حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل
قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يجعل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة
كزيادة فتحة غرة بحيث لا يجوز ان يقام ملة ابراهيم حنيفا مقامه لانه يجوز ان يقال اتبع ملة ابراهيم حنيفا بل لا يجوز
اي الفعل بزيادة هذه الحروف فيه لاختصاصها اي كون هذه الحروف مختصة بالاسم لانها اما تاء التانيث المتحركة كما في المختصة
بالاسم كما ان كلمة مختصة بالفعل علامة سيأتي تحقيقه في بحث الفعل او وزن الفعل مشتركا بين الفعل والاسم
فلا يمكن ان يكون سببا فيبقى ان يكون عدم قبول التاء شرطا ولو قال لعدم قبول التاء كان اصوب على اللام في قوله غير فتحة
يعني حال كونه غير التبعيض قياسا بالاعتبار متعلق بقياسا الذي امتنع وزن الفعل من الصرف نحو اسود فان عدم قبوله
التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف الذي لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء واذا قبلوا باعتبار
كونه اسما حيث يقال هذا اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه اي على المصدر الرابع
او اسمي به رجل فان الاربع عند التسمية بها غير منصرف مع قبول التاء عند التسمية بامراة فانه يقال هذه طلحة اتاه بها
اي باربع قبل العلمية التسمية لتذكير فلا يكون خلو التاء بها سببا وهو ان يكون الخلو فيها للتانيث ولا يرد اسود فانه
يجمع على اسانة اي خلو فيها في سودة حيث صارت اسما للحية انثى لانه يقال اسود اذا كان ما على بزر الحية مذكرا واسودة اذا كان

انثى

انثى ليس باعتبار الوصف الذي هو خلاف الابيض لانه خلو التاء لانها مؤنثة بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة الذي يمنع نحو
اسود احمر من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الذي هو الوزن بالجمع الذي هو خلو التاء ولكن ليس باعتبار العلمية لانها غير
علة الوصف اصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل لتاء عدم قبوله اياها بحسب الوضع فانه يقال في الفرار ونحوه انها فرت ليس
بحسب الوضع بل باعتبار تاويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا الخلو لا يعتبر لانه عارض بسبب العلمية والاولى ان يقال انها مؤنثة
سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة حينئذ الى ذكر قيد الخ فضلا عن القيود المذكورة وفي قوله اي من اجل اشتراط الوصف
او وزن الفعل اشتراط وغير وهو عدم قبول التاء احمر من الصرف يعني جعل غير منصرف للوصف او وزن الفعل لوجود الزيادة
المذكورة وهي الهمزة التي اوله من احمر حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله مع عدم قبول التاء التي مؤنثة
لانها مؤنثة بالالف الممدودة مثل حمراء وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وانما كان من قوله لزيادة المذكورة فانها يعني مشتق
من الفعل بزيادة الياء التي في اوله لانه يقبل مؤنثة التاء المتحركة بقوله التاء المصدر جار على فعل وناصب للمفعوله لانه قائم
هذا اجل يعمل وهذه ناقة ياعلة للناقة القوية على السير وعلى فرخ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا مع امثلتها التي سيجيء
ان العلمية اذا نكرت تصرف فقال وما فيه علمية مؤثرة المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك مثل مغرب
سبب لغير كعمر وزفر واحد وشرطا لغير كعمار وعثمان وشرط وسبب معنوي مؤنث بالتاء والمركب الا ان اشرح جعلها
قسمين اي الاسم غير منصرف كون الجزء فيه علة مؤثرة في منع الصرف غير الاسم بسببية مخصوصة اي بان يكون سببا فقط كما في
العدل ووزن الفعل والجار متعلق بمؤثرة او مع غير اي بان يكون بسبب اخر كما في الالف والف
الممدودة في الاسم والتركيب والعجمة والتانيث لفظا كان او معنويا او اخر النص بذلك اي بقوله مؤثرة كما اي في العلمية
الى تجامع التانيث ممدودة او مقصورة او في العلمية التي تجامع صيغة منتهى الجموع فان واحد منها اي من العلمية
منتهى الجموع كما في منع صرف الاسم غير منتهى الاسم غير سببا قويا يقوم وحده مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها
في وجود العلمية فيها يكون كالعلمة فلا تكون مؤثرة فلذا في الشرح لا تاثير فيه اي في كل واحد من العلمية او التانيث بمعنى للمفعول اثر وجد
قوله صرف اي اجعل ذلك الاسم في حكم النكرة بان يقبل الاسم العلم بواسطة ادخال اداة التعريف عليه اي الجماعة من العلم واحدا منها
بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص اخر به وقصد الجماعة بهما معنا المعنوي وهو ما فوق الواحد لانا الجماعة في اللغة
اجتماع وهو كما يكون مع التثنية فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا كقولنا زيد قائم لغة زيد قائمان اريد به التثنية

كونه خبرا لان استنكر صلى في الجزء وانت زيدا الخ فانظر زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بالخبر فانه اي فان الحال زيد
بالتنوين بقرينة وجاجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء ما بقرينة
لما اريد به غير معين مجازا او لتعظيم لشأنه المشترك اي اتفاقي او جمع عطف عليه وهو اي اذا انكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف
الذي صاحبه بالرفع لانه قائم المشتهر بالاتحاد به الموصوف اي صاحب العلم به اي بالوصف نحو قولهم اي قول اهل الحق
فرعون موسى فان فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة واذا اريد به الوصف المشتهر
صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى في الاصل علم لذات متصفة بالحقانية الحق والابطال الباطل فكان
غير منصرف للعلمية والعجمة واذا اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح اي لكل محق
وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه صرف جزاء اذا الشرطية مع جزائها فرحم الرفع خبر المبتدا وهو
قوله وما فيه علية مؤثرة فاذا ليس تحسين لفظ ما من حيث المعنى والمشكل فيه رابط الجملة الجزائية كما مر
ظهر ظهورا بينا من آخر انتهابا من قوله اي العلمية اي جزء العلمية التي هي شرط او سبب لا تجامع اي لا تجتمع حالة كونها مؤثرة
الا استثناء مفرغ لوجود شرط علة ما سيأتي اي جزء العلمية لا تجتمع مع سبعة من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه
الا ما اي تجامع السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه اي في تأثيره حتى لو لم يكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر وهم بعبر سببية و
ذلك اي كون العلمية شرطا واقعة في الاسباب الاربعة التي هي اثنتان اسم بالتاء لفظا او معنى اي حال كون اثنتين
لفظيا بان يكون التاء ملفوظة او معنويا بان يكون التاء في معناه كما قال الشارح فيما سبق التاء بالتاء شرط العلمية
والمعنوية كزينب اذ العجمة اي كما قال ايضا شرطها بان يكون علمية في العجمة والتركيب كما قال او تركيب شرطا بان يكون علما و
والف والنون المزيدتان كما قال الالف والنون زائدتان كما في اسم فشرط العلمية في واحد من هذه الاسباب
الاربعة شرط وجزء في تأثير سببية العلمية اي بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل هما استثناءان
لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا
فكان ما مضروب زيد وعمرا اي لا تجامع العلمية سببا ما شرطها الا العدل ووزن الفعل فالعلمية تجامع الاسباب
التسعة ولكن تجامع الاربعة حال كون شرطها واقعا فيها والاثنين بلا شرط فان العلمية تجامعهما اي تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها

٤ حاشية بابن مبني للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق اي في تفصيل كل واحد منها صح

مؤثرة

وما كان

مؤثرة معها حيث كانت سببا محضا كما تجامع مع العدل في عمر وزفر ووزن الفعل في احمد وعمر ومضرب وليست شرطا
فيها اي حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرها وسببيتها كما تجتمع مع العدل في ثلث ومثنى واخر وجمع فيه ومع
وزن الفعل في احمر واسود وارقم لا تعالو كانت شرطا لها حالا ما غير منصرفين مع عدم العلمية لانتفاء الشرط واستلزام انتفاء
المشروط ولو لم يكن سببا محضا كما في الاولين غير منصرفين فعلم انها تجامعها مؤثرة بلا شرط حيث يكون سببا محضا كما في
العدل ووزن الفعل سبب محض وهما اي العدل ووزن الفعل مفعول ثان جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية
شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل ثمت بالكسر علما كسيبويه واذا تكونت زالت ولم
تزد لانها ليست شرطا فيهما وح لم يصح قوله لكل ما فيه علية مؤثرة اذا انكر صرف لان هذه الكلمة لم تنصرف اذا انكر مع انتفاء
السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهو مقتضاه اي لان الكلام والمعتد قوله بالاستقراء والتتبع منحصرة على اوزان
مخصوصة وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلث ومفعل نحو مثنى وفعل نحو اخر وعمر نحو جمع وفعل نحو سحر
وافعل نحو اسود وفعل نحو قطام وليس شيء منها اي من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة ليشيء وقوله من اوزان الفعل جزء للسببين المعتبرة
صفة الاوزان في منع الصرف على الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو كرم فانه وان كان على وزن ضرب لان السين من
تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاوزان تامة لا تحتاج الى اخر منصوب بشيء معنى اي العلمية
يعني ان المستثنى منه محذوف ههنا شيء عام يجمع هذين الشيئين والمستثنى واحد منها فقط فيصح الاستثناء لان شرط
ان يكون المستثنى منه مرجع المستثنى وصفه وههنا كذلك فلا يرد ما ورده الهندي من ان غير صحيح نحو لا مر بها الشيء
الا آخر صفة لامر وهو امتناع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى بين مجموع هذين الشيئين العدل ووزن الفعل
وبين احدهما العدل فقط ووزن الفعل وحده لا احدهما يعني لا يوجد معهما اي ووزن الفعل فقط كاحمر والعدل وحده كعمر
ولا مجموعهما يعني لا يوجد معهما كلا معا كما قيل حتى يرد انه لم يصح قوله وما فيه علية مؤثرة اذا انكر او عرف كليا فاذا انكر اي اذا
جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سواء كان فيها اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد اذا سمي
وعمرا اذا ثنيته كما وجد في بلدتين اعاريبه او غيرها فلا يجاز بقي ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب فيه اي لم
يبق فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سببا لمنع الصرف حيث هو سبب يعني لم يؤثر في منع الصرف
لانه لا يزول عنه بل يزال عنه وصفه وهو التاثير فيما سبق بقوله بقي اي في السبب الذي هي اي العلمية شرطا فيه اي في سببيته وتاثيره

من الاسباب الاربعة المذكورة وهي التجريد والتانيث للتفاوت ومعنى والتركيب والالف والنون ظاهر من اذا العدمية
شرطا فيها واذا زالت تزال تاثيرها واذا لم يزل ذوا تها لان انتفاء الشرط لا يستلزم انتفاء تاثير المشروط لانه قد انتفى
بالتنكير احد السببين نوى صفة احد هو العدمية بذاتها وصفها وانتفى ايضا السبب الاخر لكن لا تواتر بل وصفه وهو لتاثير المشروط
بالعلية من حيث هو اى السبب وحينئذ يبقى لان انتفاء الشرط وهو العلية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تاثير
فلم يبق بعد انتفاء العلية المستلزم لها بانتفاء ما جعلت هي شرطا فيه اى في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
سببا من حيث هو سبب فانصرف او بقي ذلك الاسم مع سبب واحد فيه اى في السبب الذي هي العلمية ليست بشرط فيه بل يوجد
فيه بلا شرط فرالعدل جاز ما في قوله فيما يوزن الفعل مثل عمر واحد اذا نكر او احد منها فانه مع سبب واحد هو العدل فرالاخير
ووزن الفعل فرالثاني لان العلمية اذا نكر لكن شرط فيهما يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف
بالسبب الواحد الغير التام مقام السببين مع ان الاصل في الاسم ان ينصرف هذا اى هذا الاثر الذي هو اذا نكر الاسم الذي احد
اسبابه العلمية بقي بالسبب او مع سبب واحد وقد قيل اى اشعر حتى لان العدل اذا نكر بقي بعض الاثر اعني منع تنوينه اى قيل
العلمي وهو مستفاد من قوله تعالى ان امت بقطع الهمزة ووصلها بكسر التين كما بكسر الهمزة والعين التي هي ام حال كونها عاملة مغايرة
اى الصحراء بالغة سريانية بانت بها بوحشي امت في اصلها بالمد همزا وزان العلم خبرا فانه مجاوز اضرب مع وجود العدل فيه اى في قوله امت فانه اى فان قوله امت امر من امت يميت من باب نفر ينصر وتجانسه
امر يجيء بضمتين لانه اذا كان من المضارع نحو يا يحيى امرة الوصل فرامر ذلك الباب نحو ما ابتاعا من المضارع ولانه اذا
فتحت بلتبس المضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت بلتبس بالجمع من المكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم من العلة
احتراز عنهما فلما جاز امت بكسرتين على لغة من امر اى امت معدول عن امر اى امت بضمتين لانه لما جاز امت بكسرتين على خبر لغيا
علم ان معدول عما جاز على القياس والجواب عن هذا الاعتراض ان هذا اى كون امت بكسرتين معدولا عن امت بضمتين او عدم
مجيء امت بضمتين من امت يميت من باب دخل امر غير محقق لجواز ورود امت بكسرتين من غير اعتبار تغير من امت
بضمتين ايضا اى كما ورد امت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين وان لم يشتهر كون مضارعه مكسور العين بل المشهور
ان يكون مضموم العين فالاوزان المذكورة محققة وبتقدير العدل تحقيقا كان العدل او تقديريا لم تجامع تلك الاوزان ووزن
الفعل وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال الجرجاني نقلا عن امت علم

للمغارة



للمغارة يميت بضم العين امت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث لم يصح به الا امت ولم يكن لحفظ لسانه من الفظ
من غاية الاضطراب فامت بكسرتين غلط لا معدول انتهى وبهذا اتضح ان قول المغارة الخوفة لا مطلقا ليس
وليس كذلك وانما ذكر ما عرفت ان كون امت بكسرتين معدولا عن امت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة قد
عرفت فيما تقدم بقي في بحث العدل امر آخر وهو ان وجود الاصل معدولا عنه واعتباره اخرجه عن ان
الاصل ان مجرد وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي وفي التقديري بل لا بد اذا كيف وجود الاصل في التحقيقي
مع ان الاصل موجود محقق وفي التقديري عدم كفاية اصل لا يحقق بد وان اقتضاء منع الصرف اياه اى
العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فرع الاستقلال بالعلة الواحدة وبدون اعتبار خروج صيغة امت وان ذلك الاصل
الموجود تحقيقا او تقديرا لا يخرج العدل وهما اى في قوله امت بكسرتين على
مغارة لا يقتضيه اى لا يقتضي منع صرف امت العدل وان كان الاصل موجودا تحقيقا لوجود سببين فرامت بضمتين
منع صرفه وزان العدل العلمية والتانيث المعنوي مع وجود تحتم تاثيره وهذا زيادة على الشرح وفيه بحث الفعل
المخصص كشتر وضرب لان الفعل امر مختص به اى بعد بيان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لتعذر بلا سبب او مع سبب
واحد آخر اى الفعل اشارة الى استثناء مثل امر على اذا نكر عن هذه القاعدة اى القاعدة التي بينها المص وهي قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف بخلاف قول سيبويه في نحو خفش مركبا من سيب فارسي وهو بمعنى
وديه وهو صوت لقسام اللحاة عمرو بن عثمان الشيرازي واما لقب به لانتشار رائحة كانت في رجله التي تسمى خفش
مشتق من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فرالبصر يقال رجل خفش اذا كان في جفره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو
الذي يبصر شيئا بالليل ولا يبصر في غيم ولا في يوم مباح كذا في الصحاح وسيبويه بالفارسية معروف المسند اليه ومعناه هو
الخفش يعني ان يكون مكنيا بابي الحسن لان الاخفش بالفارسية اكبر ابو الخطاب اسم سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد
بن مسعود تمييز سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تكملة المجرد وتكبير سيبويه عطف بيان لقوله ابو الحسن استكمل مصدر
من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن تبع العلم فكثرت الالة ودلالة على ان المتعلم اذا في حال وانزل من العلم وما كان
ردا او رده الهندي حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه مبتدا وخبره محذوف بقرينة قول الامير
اي حاذقه وهو الصواب لان الاخفش لا يعرف بعد التنكير الا من قول سيبويه لان الناس في الاعم اعرف مع موافقة اي مواتاة

الاخفش موافق لما ذكره المصنف من القاعدة وما فيه عليه مؤاخذة وانكر صرف لبقار بلا سبب او مع سبب
واحد جعلا اى جعل المصنف قول الاخفش اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد وهو سيبويه حيث جعل سيبويه
فى علل الخالف عملا بما هو الاصل فى الافعال والاوفق والاولى وان كان جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد
غير مستحسن لانه جعل الفرع اصلا والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول تنبيها منفعل له على ذلك اى على كون قول التلميذ
اظهر وما ذكره من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار المحبوبية لا بأس به من
الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاد والتلميذ جميعا كما فى عبارة العقباوى انصرف مستعليا بخالف
نحو احمر علما اى فى كونه منصرفا اذا انكرا اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش
الى انصرافه فاسبجل واحمر نحو احمر كل منهما اى وصف كان بمعنى ان الوصفية فيه اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية
مثل احمر او زالت عنه وجعل اسما جنسيا مثل اسود وارقم قبل العلمية يعنى قبل ان ينقل عن الوصفية ويجعل علما شخصيا
ظاهرا غير جنسى يعنى بوضع ملغى الوصفية ويستعمل فيما يليق وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر فيدخل فيه اى فى هذا الخلاف
سكران وامثاله نحو عطشان وريان فانها يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفية فيخرج عنه اى عن احمر اوعما ذكر فيه من الصفة
ظاهر السين بخلاف اقل اتاكيدا اى اقل الذى استعمل فرارا من التاكيد يعنى صار من الالفاظ التاكيد المعنوى كاجمع واكتع وابصع
فانه بهذه الالفاظ صار من موضوعات توابع وصفى وهو اجمعية ولما كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل انها تكون مستعملة فى
معنى التاكيد لانها كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية فانه اى فان كلا من اجمع منصرف عند التنكير يعنى انك تقول
اذا استعمل فى معنى الوصفية تكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن
والعلم وهما بالاتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا بالاتفاق اى باتفاقهما لضعف معنى
الوصفية وهو الجمعية فيه اى فى كل اجمع قبل العلمية اى قبل النقل عن الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل فاخذ حكمه وهو انصراف
وكذلك اى كما يخرج عنه اقل التاكيد يخرج عنه ايضا اقل التفضيل المجرد عن ال والاضافة آرا وباقل التفضيل المجرد عنهما ما يكون
مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شىء لا ما استعمل باللام او الاضافة
فانه منصرف على كل اى على كل حال او لا ما يجئ انه غير منصرف اذا اضيف او دخله اللام الجارة بكسر يعنى انصرف لانه وجد لازم
الشبه المستلزم وجوده فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف حال التنكير اولا دخول العلمية ثانيا بالاتفاق

لضعف



لضعف معنى الوصفية فيه لانه اذا اجرد عن ال التى هى بمعنى الذى لا وصفية فيه كما تقدم وابع وان لا يكون فيه معنى
الوصفية ظاهرا مع هذا الاسم الصرف صار افعل التفضيل حين يجرد عنها اى عن ال والاضافة كما سيجئ فى معنى الوصفية فيمنع
انه يكون منصرفا وان كان موصوفا بمعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا بمن التفضيلية فيجب كونه مستعملا بمن التفضيلية
لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل التى هى الذى لا وصفية فيها اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون
غير منصرف فى الحالين للوزن والوصف او الوزن والعلم اعتبارا للوصفية الاصلية متعلق باعتبار اى انما خالف
سيبويه الاخفش فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر لاجل اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية فى المصدر جار لما قبله
ونائب لمفعوله وفى هذا التقرير اشارة الى ان غاية انتقاب قوله اعتبارا علة لانه مفعول له لقوله خالف لوجود شرطه فيه
وهو ان يكون مصدرا وفعلا فاعل الفعل معلل به ومقارنا له فى الوجود وههنا كذلك بعد تنكير صرف اعتبارا فانه
ما زالت العلمية انما تعتبر لاعتبار الوصفية لان العلمية للخصوص والوصفية للعموم باتنكير لم يبق ما يعتبر اعتبار الوصفية الزائلة
بالعلمية فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع وجعلى نحو احمر غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب نحو كونه معدولا فى
نحو احمر والالف والنون فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلثة اشياء حال التنكير اولا نوع منصرف للوزن
والوصفية الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية
فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ما سيجئ فان قلت كان مخففة
من الثقيلة واسمها الضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه لانع من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير هذا هو
الشبه به لا باعث على اعتباره فما هو الشبه تقديرها فانه قلت لا باعث اصلا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم
الصرف كما انه لا مانع بعد زوال العلمية بالتنكير ايضا اى كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبر سيبويه
الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى فذهب الى ما هو خلاف الاصل فى الاسم
المعرب اعنى ما هو خلاف الاصل فيمنع الصرف كما سيجئ غير مرة انما الاصل فى الاسم الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل
قيل يكفى فى سبب الباعث على اعتبار ما اى على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف اى امتناع اسود وارقم من الصرف ايمن للجئة وادبم يعنى زوال الوصفية منها اى عن اسود وارقم
اى عين كونها صفة فيهما يعنى فلما سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير علة اعتبار ما فى اسود وارقم ايمن للجئة لزوال

لزوال الوصفية في كلا القسمين وفيه بحث اي في هذا الجواب نظر لان الوصفية الاصلية التي هي سبب لم تزل عنهما اي عن اسود
وارقم بالكلية لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما لحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما لحية اسود او ليس
كذلك بل بقي فيهما بعد الاسمية مشابهة اي رائحة من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لها لان اسود اسم لحية اسود اي
وهي نوع مما وضع له اسود وما يسمى من ان اسود موضوع لكل ما فيه سواد فيدخل فيه حية سوداء بعض جنسها فيكون اسما
لجنس من اجناس ما وضع اسود لها وارقم اسم لحية لكن فيها سواد وبياض وهي نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل
ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من اجناس ما وضع ارقم لها وفيهما اي في اسود وارقم اللذين هما اسمان لحية شبه
اي رائحة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اي في اسود وارقم بعد الاسمية اعتبارها اي اعتبار الوصفية
بالرفع فاعل فلا يلزم في احمر بعد التنكير وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي كما كان اسود وارقم اسمين لحية
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلي لانها اي لان الوصفية الاصلية التي في احمر قد زالت بالعلمية بالكلية فلا يقاس على
اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل
علما لغير الذات المخصوصة لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان يحمل على الذات متصفة
بالحمرة بعلاقة الجزئية كما في اسود وارقم وادهم على ما سبق فالمعنى اعتبارها في نحو احمر بعد التنكير كالمعنى في اسود وارقم
فالقياس صحيح وأما الاخفش فذهب الى انه اي نحو احمر منصرف بعد التنكير لان الوصفية في نحو احمر قد زالت بالعلمية لان
الوصفية والعلمية لا تجتمعان في كلمة واحدة كما سبق وان العلمية قد زالت بالتنكير وظاهر ان الزائل لا يعتبر من غير ضرورة
ولا ضرورة ههنا لان الاصل الصرف في الاسم الموجب للصرف واجيب بان الساقط مانع يعتبر فيه بعد زوال المانع
وان لم يكن فيه ضرورة فلم يبق فيه اي في نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثاني والثاني بالتنكير الا سبب
واحد وهو وزن الفعل في احمر والالف والنون في سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر
ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف
فيجذب الاصل لاصالته فانصرف وهذا التعليل اظهر اي قول الاخفش اظهر من قول سيبويه وقد سبق وجه الاظهرية
وقام الكشي والطوسي مع سيبويه وهو رجع الاخفش حيث قال في كتابه الاوسط ان خلافي في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
واما السماع فبيان فعل منع الصرف وقال اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في نحو احمر بعد التنكير اشار الشارح بهذا الى ان قول

المعنى

المصنف ولا يلزم جواب لسؤال وارد من قبل سيبويه وهو ان يكون الواو فيه للاستيناف وان كان ذلك الوصف
زائلا بالعلمية لان الزائل لا يعتبر عند زوال ذلك المانع لم يراعى لزم سيبويه ان يعتبر اي ان يعتبر الوصف
الاصلي حال العلمية يعني عند قيام المانع وهو العلمية ايضا اي كما اعتبره عند زوال فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
يعني فيجتمع عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للوصفية الاصلية والعلمية لكنه لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان
مع قيام مانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف اينما لاصالته مع العلمية عنده
فاجاب المصنف عنه اي عن هذا الالزام من جانب سيبويه بقوله ولا يلزم من الالزام اي الالزام واما سبب لم الشارح لزم هنا
اي ولا يلزم سيبويه من اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية بعد التنكير في مثل احمر باب حاتم بالرفع لانه فاعل ولا يلزم
يعني فرق بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا
كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب احمر لانه زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واسم ان
حاتم اسم فاعل علم وزن فاعل حتم يحتم من باب نصر اي كل علم تغير ببابه لان هذا الحكم ليس مختصا بحاتم كان في الاصل وصف
بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول كمحمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم او غير ذلك كما كان في الاصل صفة ثم جعل علما
التعليم لانه موصوف بان اعتبر سيبويه متعلق بقوله ولا يلزم فيه اي في باب حاتم اعتبارا كما اعتبر انه في باب احمر الوصفية الاصلية
وحكم سيبويه بمنع صرفه اي في صرف باب حاتم للعلمية والوصفية الاصلية يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصفية الاصلية
والعلم الحالي على ما يلزم تفصيل لقوله ولا يلزمه وهو من الالزام وهنا لان الالزام على ما لا يخفى اي لعلة ومانع لوجدي باب حاتم على
متعلق بالصرف اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف من اعتبار المتضادين بيان لما في ما يعني لالزام المتضادين الوصفية
والعلمية فان العلم مخصوص اي لشخص مخصوص معين بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف عموم يعني ان الوصف عام
لكل ما فيه ذلك غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة من ذي روح او جماد وانسان او غيره غير مخصوص بجنس ونوع وشخص
وفرد فلا يجتمعان في محل واحد في حكم واحد متعلق بالاعتبار واشار بان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به لا عليه قول الشارح
وهو اي الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الواحد صفة للفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد غير جائز منع كون
باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه
ما ورد والحاصل ان ما مصدرية او ان فيه زمانية اعتبرت مبني للمفعول الوصفية الاصلية بالرفع لانه نائب اي الخلاف في اعتبار

الوصفية الاصلية مع سبب آخر وهو وزن الفعل كما اعتبرت في اسود وارقم ايمن لحيته فانه لا مانع من اعتبارها لانها وزن الفعل
وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر فان قلت التضاد اي بين
الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائلة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية مثل خاتم علما فان الزائل لا يكون
مضادا للثابت فلو اعتبرت مبنى للمفعول الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فرمنع صرف مثل خاتم مشكل باعتبرت لانهم
اعتبار متضادين في باب خاتم لان الوصف زائل والعلم فرائي حال فلم يجتمعا اصلا فاستحيل اجتماع الضدين لاعتبارهما قلت
تقديرا حد الضدين اي اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود بعد زواله عند اخراجه من عنده في حكم واحد اي في منع صرف
لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع متضادين لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجودا لا يلزم اجتماع
الضدين تكملة يشبه اي الا انه يشبه اجتماعهما فاعتبارهما وان لم يكن مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغي للعاقل ان يحترز
عن كلام غير مستحسن وكالحرز عن كلام مستحيل واعلم بين ان الاسم المعرب الذي فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع
منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه فرد بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فرد جميع الاحوال فقال وجميع ابواب
اي جميع باب غير المنصرف سواء كان عدم الانصراف لوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة او لا بالكلام
متعلق بقوله يجر قدم عليه للتوالي الجار اي ابدخول لام التعريف عليه اي على الاسم الغير المنصرف اشار بالتغيير
الى ما هو معين الى كون اللام بعهد الخارجي او بالاضافة اي باضافة الغير المنصرف الى غيره يجر اي بصير ذلك الاسم الغير المنصرف
مجرورا بالكسر متعلق بيجر اي بصورة الكسر عن الناصب انما اكتفى فيستحيل الاجرار به فلا بد من حذف مضاف
او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا ما عن الناصب انما اختص بالمضاف بحق وعلق
على الحركة الاعرابية مجازا فان الظاهر ان يقول المص بالكسرة بالنيابة لتقاطعها بالاحمر والبحر لكم عمركم او لكم
مثل بالجميل وجميل النساء واقام يكتف المص فرد بيان هذه القاعدة بقوله يجر لان معناه على ما هو بصير مجرورا لان الاجرار قد يكون
بالفتح كما سبق انها الجر ار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان الجر اره هنا بالفتح او بالكسر مع ان المقصود الثاني
وانما مر به ليكون اول على المقصود ولا اي ولم يكتف ايضا بان يقول بتكسر اختصارا لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى به لم يكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافة
يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام والاضافة ليس من اسباب البناء فهو بقي في هذه الحالة وهي خلاف في ان

هذا

هذا الاسم اي الاسم الغير المنصرف في هذه الحالة اي حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه منصرف او غير منصرف فهم
اي فبعض النحاة مر ذهب الى الاول اي الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا اي سواء بقيت عنه فيه بعد هذه الحالة
او زال عنه او بقيت احديهما وزالت الاخرى لان عدم الانصراف اذا كان فيه سببان او سبب مكررا كان
بمشابهة الفعل في الاختصاص والفرعية فلما ضعف هذه المشابهة اي مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم
اي بسبب دخول ما يختص اسميته وهو اعني اللام او الاضافة على ما سبق انه دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم دون
جهة اي جانبا لاسمية وتحققت لانه وجد علامة الشيء فيه بدل على تحققه فرجح هذا الاسم الى اصله الذي هو الصرف قد علم مر
اي الجر لزوال المانع مر دخوله وهو لف به وجاز اجتماع اللام والاضافة دون التنوين يعني لم يدخل التنوين لانه اي التنوين
لا يجتمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع مر دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لانه اللام وضع للتعريف فلا يدخل
التنوين لتنكيره والاضافة دليل الاتصال والاختصاص والتنوين دليل الانفصال والافتراق وبين الاضافة واللام وبين
التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ومنهم مر ذهب الى ان هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعني فرد الاحوال
الثلثة التي ذكرت سابقا والممنوع مر غير المنصرف لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه بالاضافة هو التنوين لانه التنوين
غير المنصرف لتمكن بدخول هو مر خواص الاسم لم تؤثر اي امت به الا ما سقط هو التنوين لكونه مقصودا بالمنع فقط
دون تابعه الذي هو الكسر لانه الشيء اذا ضعف يقصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره تعاد الكسر يمنع
لاجل المشابهة العلمية حيث ضعفت الى حالة العدم المؤثر فسقط طرفي على حالته الاولى وسقط اي سقط التنوين مر
ذلك الاسم في هذه الحالة لامتناعه مر الصرف اي لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كان العلتان
باقيتين او واحدة مكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لانه الاسم يلزم
ان يمنع مر الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور ومنهم من ذهب الى انه العلتين
او كانتا باقيتين مع دخول اللام او الاضافة بيانا جواز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة
المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث وثلثة وغيرها من العلل التي يجوز اجتماعها مع اللام او الاضافة

كان الاسم غير منصرف وسقط التنوين منه لاستثناء من الصرف ولم يسقط الجر كما سبق في كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا واذا زالت العلمية بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحدهما او زالت احديهما اي احدى العلتين حيث لا يجوز جمعها مع احدهما كان الاسم منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة كما سبق وبيان ذلك اي بيان ان مذهب الثالث ان العلمية تزول بدخول اللام كما سبق هو ان اللام وضع لتعريف ما دخلته فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة بالعلمية كان والاضافة لان المراد بالاضافة هنا الاضافة المعنوية وهي تفيد التعريف فلا يدخل على المضاف من التعريف على ما سبق في الا ان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر كما في السبب المذكور فيما سبق ان اي العلتان تحققا باللام او الاضافة زالت العلمية لان العلمية زالت باللام او الاضافة تزول الضابط والسبب الذي جعلت العلمية شرطا له فلم يبق فيه سبب حيث هو سبب فلم يصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخل التنوين لانه غير مصروف كما في ابراهيم وعلية وزينب وبعلبك وعمران وان لم يكن اي العلمية شرطا له بل اثرت فيه بدون شرطيتها كما في احمد وعمر وزفر وعمر زالت احديهما فبقي ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا ودخل التنوين وان لم يكن هناك اي في الاسم الغير المنصرف عليما كان غير منصرف بدون العلمية ايضا مع سببين كما في احمر فانه ثلاثي وجمع بتغيير العلمية عليها وانما مع سبب واحد كحمراء واسماء وانابيم فكان الاسم غير منصرف فدخله بين القسمين لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لاستثناء من الصرف ولم يمنع الكسر كما سبق وهذا القول انسب من القولين الاولين بما عرف به غير المنصرف وهو ما فيه العلتان من سبع او واحدة تقوم مقامها واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف حالا فائدة فيه ولذا لم يذكر المصنف ان اكتفى فيه بعبارة الجر بالكسر وان قرع فيما غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محال الاعراب وهي ثلاثة فقال مرفوعات هذه اي الاسماء المتمكنة لانه امر ينبغي هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهي ليست كذلك ولانه علامة وهي للصفة اقوى العلامات واولى واولف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهي الاصل واعلى بالجملة مع انه المفرد اهم لانه تعريف انه مرفوع يوهم ان المرفوع نوع واحد وهو الغالب فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونسبه على انه اعرف جنس المرفوع لانه عند بدء وجنح العلة بها وفي الجرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله تعالى او خبر ما محذوف تقديره المرفوعات ما اذكره او من انواع محال الاعراب او انها موقوفة للحمل لما يرد وهو مشتق

يعرف

يعرف بالتأمل جمع امر مرفوع خبر مبتدا محذوف تقديره هي اي امر فوعة وان كان المبتدا في حكم الظاهر هكذا الا ان موقوفة الاسم لان المراد من المرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستغني عن موصوفات وهو اي الاسم مذكر لان العقل لان العقل لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن وجمع هذا الجمع منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع مقدرا ثم تغير عن نسقه بالجر الى الصفة فقدم ليكون قريبا من العامل وتنبيها على انه تغير عن النسبة هو سعد بن التنبيين وان كان في عامل خلاف صفة مرفوع على انه نائب فاعل وهي علامة لان مرفوع علامة وزنه رتبة اذ المذكر لا يعقل لان فرد العالم لتصوره جار مجرى المؤنث كالصفات جمع صافن وهو الخيل الذي يقوم على طرف الحافر من يديه او رجل وبقيا اشتد الامر على الفرس لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يجاد يوجد الا في العرب الخلص المذكور على وزن فعل جمع ذكر وهو الفحل من الخيل يطلق على الانسان كثيرا وفرون من الخيل يطلق على الانسان كثيرا ذكرا كان او مؤنثا وجمال جمع جمل وهو من الذكر من الابل سبحلات جمع سبحل على وزن قنطر بمعنى السيئ الخلق من الخيل وهو المحمود في الابل يدل عليه قوله اي ضخمات جمع ضخم بالضاد المعجمة والخاء المعجمة وهو السمين وكالايام الخالصات اضافة اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبل الراسخات والبيوت المشيدات اي غير ذلك هو اي المرفوع المذكور عليه اعتدلوا او التذكير باعتبار الجزء الذي هو عمدة من كان ذلك لان التعريف اللام متعلق بالتغيير تقديرا وان فرعه هكذا لانه لا يكون علامة الا اذا كان هيئة وهي والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان او للافراد كزيد ورجل ما اشتمل اي اسم اشتمل فيه اشارة الى انه موصوف لان الموصوف بالجملة يشابه التنكير ولو كان موصولا لعرفه بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون الموصوف موصولة اي تبعا لكونها موصولة لان موصوفة لكونه نكرة تستلزم العموم بخلاف الموصول على ما تأتي علامة اي علامة كون الاسم مرفوعا وانما خير بهذا التعبير دون ان يقول علامة رفع الاسم لان الرفع مصدر بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة وهي الضمة وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل الذي هو اقوى المرفوعات ما هو الاقوى والواو وهي ايضا اقوى الحروف او لانه لما جعلت علامة للفاعل الذي هو اصل المرفوعات واكثرها استعمالا والالف لكونها خفيفة لما صارت علامة لرفعها ونائب عن الضمة والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون الاسم موصوفا بها اي يكون اعرابه بها نظرا لهذه العلامات الثلث او تقديرا كذلك او محلا كذلك

نحو جاءني هذا في محل النصب وهذا في محل الالف وهو لا في محل الواو فيه اي في قولا وكذا في نحو اخيه حيث قال و
الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هو لا مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محليا ايضا ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع لفظا او نحو الرفع لفظا انه في محل اي في مكان من الرفع والنصب او الجر لو كان معربا اي في ذلك المكان
تعرب اي اسم معرب لكان ذلك الاسم مرفوعا مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا لفظا مثل جاءني زيد
او تقديرا مثل جاءني فتى فانه لو كان الامر كذلك لكيف يخص الرفع بما عدا الرفع فالمحل منصوب لفظا بعد الالف ومرفوع تقديرا
مستتر فيه راجع الى ما اي ما جاز الرفع المحلي وهو الرفع لفظا او تقديرا وهو اي المحل المبحث مثلا منصوب اما على المصدرية تقديره
يمثل مثل والجملة حال من فاعل مبحث او محل اي المحالية بمعنى مثلا من احوال العامل من التقديم والتاخير وغيرهما او اي كان ظرف لمبحث
معتبرا متعلقا والمعتبر متعلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبني انما يكون في محله كما سبق في مبحث وجوب التقديم والتاخير مثلا من
تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال فمنه الفاء للتفسير ومن للتبعيض اي من المرفوع يرجع
الضمير المرفوع البارز والمجرور من المرجع وايضا لان المقسم هو المرفوع او استدل على عدم انحصاره في هذا التقسيم
توافق الضمير المرفوع المستكن والمجرور من المرجع ولو افقه ايضا لقلته ومنه المبتدا والخبر الفاعل مبتدا مؤخر وقد تقدم
خبر مقدم او خبر وقد تقدم منه مبتدا لان من تبعيضية تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكونه الاصل في المبتدا التقدم على ما سياتي
وانما قدر لان اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل لان الفعل هو الاصل في العمل والاسناد
والاخبار لعروضه وحدوثه واحتياج وانما لان الفاعل لا يخالف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظي يعرف بالعقل والاعراب
كالفاعل ومناسبة العامل معمول توجب قوة عمله وفي تاثير قوة العامل العقلي اي يغلب على عامل المبتدا وينسخه
في عامل المبتدا لانه يعرف بالعقل فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولان اسند في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه
الا بدليل شبيه بالمستند وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق اي غالبا لان بعض المرفوعات لا يخبر عنه وسيجيء
تفصيله عما هو اصل في المسند اليه وهو المتقدم وسيجيء وجه مخالفة الفاعل ثانيا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدا
وحقه التقديم ايضا لكنه تاخر لكونه معمولا لعامل لفظي وهو الفعل الذي هو الاقوى فلزم الاخر عنه ولذلك يلتبس
بالمبتدا اذا تقدم ولانه يحكم عليه بحكم جامد وله كان مولاه زيدا بوكسر فتاوين زيد بريك وستر شيء زيدة فلزم ولانه
يحكم عليه باحكام مستندة فلزم التركيب وحده اي الفاعل اسم كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر فانه المبتدا اقوى



لانه كثرة الحكم تفيد قوة بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بما يشتق لانه الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به او لجاء قائم
بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدا ابتداء وبيان وهنا الحكم لا يقبل ابتداء وبيان وهو اي الفاعل اي اسم
سببا فائدة هذا التغيير حقيقة نصب على التمييز او الحال عطف على قوله حقيقة واللام في لسببه حال متعلق بالتغيير اي وانما عممنا الاسم الفعل
من قوله ما يقتضي الى العام الى التحقيق والحكمي فيه اي في الاسم مثل قولهم بالجبني ان ضرب زيد لان الفعل المقدر بان في حكم المصدر في نحو
فاعلا او مفعولا او مبتدا او مضافا اليه اي جيئني من ضربك زيدا اسند اليه الفعل ولم يتاخر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل
الذي لم يسم فاعله في نحو ضربت وهل ضرب زيد وكذا بالاضافة متعلق بالاسناد لا بالمسند اليه والا لخرج متعلق بالفعل المقدر تقديره
وانما قيدناه بقولنا بالاضافة ليخرج عن الحد توابع الفاعل مثل الصفة والمعطوف وغيره بقوله وكذا خبر مقدم مراد منه ان
جميع متعلق بمراد حد ود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير انه يدخل الكل والباء في قوله بقرينة
متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون غير اتباع بقرينة وقرائن التوابع جدا ثم بعد هذا ما لفوع الثلثة او حد منه معطوف
على اسم اي ما يشبهه لان المصدر العامل في حكم الفعل ثم يقابل قيد الاشتقاق ليخرج المصدر الذي غير مشتق به فيه ولان الدلالة
على الحدث ليخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث وانما قال ذلك اي اشبهه ليتناول اللام متعلق بالعقل اي عمم اسم الفعل
مثل زيد قائم بوده والصفة المشبهة مثل زيد حسن وجهه والمصدر مثل عجبني ضرب زيد عمرا وسم الفعل مثل رويد زيدا وهيهات
جهات لاجر واقعل التفضيل وسيجيء تفصيل وانطلق مثل زيد في كتب وقدم عطف على قوله اسند او حال اي اسند
بتقدير قد بالواو والضمير لانه اعني المشبه لا يلزم فيه قد ظاهرة او مقدرة على ما سياتي اي التعريف او شبهه لبيان انه الضمير ان جعلت حالا
مرجع واحد هاء عليه اسند اي على ذلك الاسم المجرد عنه بما واحترز به عما اسند اليه الفعل ولم يجرد عنه مثل زيد في زيد قرب في
عن المبتدا الذي اسند اليه فعل يعم جزء جملة فعلية لانه ما اسند اليه الفعل لانه الاسناد الى الضمير الذي هو في الحقيقة لا
خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحكم والاصل وكل خبر يرفع ضميرا مبتدا يجوز ان يقام مسند الى المبتدا وان يقام هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدا فزال بهذا بقوله وقدم عليه ليكون هو المخبر عنه فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا لان الفاعل هو
الضمير المستكن الراجع الى المبتدا والمراد بقوله قدم عليه تقدمه عليه وجوبا بهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدا
مع انه ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الخ واللام في قوله ليخرج متعلق بالتقديم عن المبتدا المقدم عليه جزءا من فاعل لانه
فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببي مثل مررت برجل حسن غلامه ويقاس مثل هذه الصفة جرت على من هي له نحو كريم خبر مقدم لابنها

لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأة الا بوجه ما للتخصيص بأي تفصيل من ذلك والموصول مع صلته في محل الرفع مبتدأ لانه
معرفة قدم الخبر هنا مع انه متأخر وهو الاصل للتشويق الى المبتدأ لمثل قوله ثلثة تذهب عن المرء ثلثة تذهب عن العالب الخبر
المحذوف آثار والجاري والوجه الحسن فان قلت من اين هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا كما في الفاء جواب شرط
محذوف اذا تقديره اذا كان المتصدر هكذا فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا يختص به النكرة لانه بتقديم الخبر
اعرف يختص النكرة بأي تحقيقة نحو في الدار رجل قلت المراد بالتقديم وجوب تقديم نوع ما اسند الى الفاعل
او شبهه لافراده وليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بعض افراده لما مر غير مرة كالمثال المذكور بخلاف نوع
ما اسند الى الفاعل فانه يجب تقديم نوع كما يجب تقديم فرد ما يسبق به على ما مر اسند الى الفاعل او شبهه
اي الاسم المشبه اليه الجار متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف اسند والى اي الجهة بمعنى الطرفية يقال جهة فلان عالية
وعمرزه والضمير المجرور في فيها يرجع الى النفس او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور الواقع عالما عن ضمير
قدم اي مشتملا على طرفية هو في نفسه او فيها مرجعا يكون عالما منها اي ذلك علامتها او علما اي حكما اي ذلك
من لوازمها لان القيام ثبوت موجود للامر والقعود ذلك الامر به والتعبير عنه بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان
المعلوم فرد وجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يبنى المجهول من الفعل اللازم كالسم الفاعل والصفة المشبهة مثال ما في حكمها لان
اسم الفاعل ما اسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه واحترز بهذا القيد اي بقوله على جهة جاء به عن مفعول
تام ليس فاعلا في المعنى فعل او شبهه فعل لم يسند الى الفاعل بل الى نائبه كالمفعول المجهول واسم المفعول كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول او على صيغة المعلوم فانه يحتاج في هذا القيد اي القيد المذكور ايضا هو على صيغة المجهول مذهب قوم يجعل اي نائب الفاعل واحدا
في الفاعل كالمضمر واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد لتقديره واما فلا حاجة له على قدم لسلامة بين حرفي الشرط
والجزاء نحو قولك ان يوم الجمعة فزيد قائم مع جعلها اي مفعولا ما لم يسم فاعله واضافة اي في الفاعل الى صاحب مفعم حيث قال
الفاعل ما كان مسندا منهم او شبهه مقدما عليه اي جعه وهو الشيخ عبد القاهر والاكثر للبصريه حيث جعلوه فاعلا فلا يجوز
عندهم فلا حاجة لهذا القيد عندهم يجب اي يعتبر به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال قام اصطلاحا الخاة فاعلا ولا وليس خلافا معنويا
فعندهم يقال وعندهم يقال قوله مثل مرفوع خبر مبتدأ محذوف لتقديره مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف
لتقديره امثل مثل زيد في قولك زيد قائم بالمقصود من امثلين وليس في قام زيد الجار والمجرور صفة لزيد اي الكائن فيه

فهذا

فهذا اي هذا القول مثال ما اسند اليه الفعل ومرفوع فيه ومثل ابوه في زيد قام ابوه وما في الثاني بالمبتدا وهما ليكونا اسم الفاعل معتمدا
عليه لانه لا يعمل بدونه لاعتماد بصري على النفي فهذا مثال ما اسند اليه شبه الفعل وليكونا اسم الفاعل معتمدا
عليه ولو في زيد قائم ابواه وابوه كما مر صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولانه اناسب فمثال ليس مرفوا بالحسن
والاصل في الفاعل ان يتأخر عن مفعوله فيما هو الاصل فيه وهو فعل فاعل والاصل وهو الغنية ما يستغني عنه الشيء وفي العرف قاعدة
كلية تتضمن احكاما من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اي ما يشبهه الخ فيشمل نحو قائم ابواه وضربي وضرب
طراعات الاستغناء يعني مطابقة الاول والثاني عليه اجيب بانا لا نوجبه بل يتحمل ان يكون عارضة لاكسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال
الاصل والذلك اختاره اي ما يشبهه اي يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع لان عندها يخرج عنه ويجب الاتي بالفعل مسند اليه الشيء على
اذا العدم المعهد الخارجي مثل جاءني رجل واكرمت الرجل اي يكون بعده مرجعا يتقدم عليه شيء اي الخروج معمولا له اي متعلقات الفعل هنا
تفسير لمعنى الاولى لان معنى الوجوب يقال وليه قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل المظهر او حكما كالفاعل المستتر فانه ايضا يليه حكما كونه جزء
اذ هو فحذف الاسم اي الفاعل كالمجرور من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل قوله اسندته اجيب به اي بقولي الجزئية بيان سبب
ذلك اي بيان كونه كالجزء منه عند الوجوب لشدة اتصاله وشدة اسكان اللام في ضرب اي في الفعل الذي هو بمنزلة الجزء من الكلمة اي
لانه اورده على سبيل التمثيل قوله لانه لوقوع قولي اربع حركات تعليل للاسكان فيما هو فرض لتنزل كلمة واحدة لانه فاصل
اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه ما استثقل يكون احد حروفه اصلية حتى لو تحرك كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان
احد الاول فقط يلزم سكون احد حروف ما هو بمنزلة كالمثل المذكور فقد ذلك الغاء التقرير اي البيان فائدة كونه اصل فرع الفاعل الاولى ان
تعيين ومتعلق لتعيين الخ جاز واستغنى على سبيل التنازع فذلك اسم مبتدأ اشارة للبعد لاصل اولى بتقدم الحاكم على سائر معمولات
الفعل سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالحالات السبع جار ومجرور متعلق بمنصب على انه مفعول به زيد مرفوع على انه فاعل
وقوله مرتب اي تقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اي تركيب مرتب فلا مزيد قوله تقدم عليه جاز ومتعلق به وهو مصدر مضاف
الى الفاعل مرجع التذكير وهو اي مرجع زيد لانه فاعل واصلا اي على الفصل لفظا رتبة منصوب على التمييز لانه اي تقدم يتحمل ان يكون لفظا او رتبة وعلى
معناه اي كذلك فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حاكونه مضمرا يلزم لفظا فقط وهو اسم مرادا ان فعل مضاف الى ضمير مبني على السكون
والجواب شرط محذوف يعني اذا كان المذكور من اللزوم رتبة وذلك اي لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط
جاز كما جاز عند مرجعه لفظا ورتبة وفي ضرب علامة على الرفع لانه فاعل زيد المنصوب لكونه معمولا تأخر مضاف الى فاعل وهو

مرجع الضمير وهو زيد القطار ورتبة بتمييز اي عن نسبة الناصر فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك اي الاضمار المذكور
غير جائز لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب سيجئ التفصيل قوله خلافا فانه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل المحذوف واللام في للتحقيق
متعلق به تقديره خالف للجمهور خلافا لان الخالف هذا الا الجمهور وابن جني حيث يكون اليا وتخفيفها وتشديد النون كينية الامام
ابي الفتح عثمان بن جني وفعل على سيبويه ان جني معرب كيئ وليس اليا بنسبة وسنه بهاء اي وليس هاء تانيث في الجواز قول
الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى المعنى وهو الاول لان الموافق للمعروف في حوالة الاجل منسي الى
ربه ولان الرب هو المعطي المدح فاذا اتم للمفهوم منه اصرح عليه وعن في قوله عني ههنا صلة لتقديره بلاغ عني وثابا عدي
بن حاتم حال منصوب بنزع الخافض اي بالجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو الكلام جمع كلب المراد منها شرار الناس وخبيثتها
وجزاؤها القتل هذا ان اتعاويا جمع عاوي وهو الصحيح يقال عوى الكلب يعوي من باب رمى يرمي صاح وهر ابس بكلب صيد
ولا حارث ولا لزرع الا العواء ويروى العاديات جمع عادي بالدال المهملة وهو العدو والاول اليوح بالمقام وقد فصلنا ذلك
واجاب مسئلي جعل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر كثيرا تصور ما يوهن بالتحيل اليه حاصلا فيعبر عنه
بلفظ الواجب وجب عني اي ثبت عني ثباتا هذا اي قول الشاعر معذورة اي لضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدي بن حاتم عني ربه
لانكسر الوزن وقوع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام والا فقد ورد في الشعر كثيرا
للام في للتعدي الى المصدر الذي دل عليه الفعل مثل اعدلوا هو اقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك مر مصدح كان خيرا
فضمير كان يرجع الى المصدح الذي دل عليه الفعل الخ مصدح اي جزى رب الجزاء في لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب
اي صاحب الجزاء قوله واذا اتفق الاعراب شروع فيما يعرض الفاعل ويخرجه عن ان يكون فاعلا على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان
كان جائز التاخير عنه لزال اللام فزال الاعراب سهد الخارجي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول الباء في قوله بما توعد متعلق بالدلالة لان
المراد بها الدلالة اللفظية لا غير لفظا منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترز عن التقديري اي اتفق لفظا الاعراب بان تقدير
فيها اي في الفاعل المتقدم ذكره من وقوع ضمير تمييز في قولك فسنه الفاعل وفي كمن الاشرطية معطوف على قوله ضمير مجازا لانه في التمييز موقع الظرفية ومعطوف
المتقدم ذكره من وقوع ضمير الاشرطية لا ضمير مجازا لانه لم يذكر المفعول ضمير مجازا والقرينة معطوف على الاعراب اي الدال عليها لا بالوضع لانه القرينة ما يكون
علامة شيئ اخر غير وضع اذ الوضع بمعنى التعيين للمفعول وقوله ان يقيض بمعنى لزم اي لزم نائب الفعل قوله لم يعد على قوله ما وضع متعلق بقوله لا يقيض جازا
الذي قوله لانه الضمير الراجع في الموصول قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك فلا يرد انه ذكر اعراب مستغنى عنه



يعني انه ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيرد على المتن حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب
مرا قرينة وقال واذا خيف اللبس يكفي ان عرفت قوله اذ القرينة شاملة لتقييل لكون الاعراب مستغنى عنه لانعدام الوجود
كما هو المتبادر وفي القرينة اما لفظية اي يكون معروفة بالتلفظ وهو تقصل عنه فاعل او مفعول كزيد ضرب عمرا
حيث او معنوية بان تعرف بملاحظة العقل من غير مدخل للفظ فيها نحو استخف المرتقي المعلى ونحو اكل الكمثرى يحيى كان احد هذين
الامرين او كان معطوفا على الشرط الفاعل مضمرا متصلا بالفعل او شبهه بارزا بدل من الخبر كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه زيد سواء كان المفعل اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك الباء في قوله شرطا
ان يكون المفعل متاخرا عن الفعل فيه رد على الوافية حيث قال وما ذكره مثل مثل قولنا زيدا ضربت واللام فرق قولنا مثلا متعلق بالشرط
ينتقض اي ما ذكره الخ مثل قولنا زيدا ضربت يعني بمثل تقدم فيه المفعول على الفاعل ظاهرا كان او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت
ومثل هذا يكون مقيدا للظاهر ولكونه نادرا لم يتعرض له وقع مفعوله اي المفعول الاهم معطوف على احد الشرطين الاول
لمسالة والثاني للقرينة بعد الاعراف الوقوع الباء في قوله بشرط مثل ابراك بقوة لو معناه اي كلمة الا بينهما اي بين الفاعل والمفعول فرق ورد
التقديم والتاخير يعني في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجئ قريبا نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او بعد معناه اي
معنى الا وهو الحصار ما قبلها فيما بعدها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديره جزاء لقوله انتفى اذ بعد الا او بعد معناها وان
جزاء الباء محذوف اما كون جزاء الاول فلما صالة وتعدده وما ثانيا في فنزلا لتقدير الفاعل في جميع هذه الصور
الا ربه والجار في قوله آما في صورة متعلق بمحذوف واما تفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة
استقاء الاعراب فيها اي الاعراب المنتقل في الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليها لفظية كانت او معنوية فلا تخرج عن الالتباس
يعني ولم يجب تقديمه عليه لم يعم يقينا اي الفاعل هو المتاخر لكون التقديم اصلا او الثاني في لجواز تاخيره ايضا فاندفع هذا الالتباس
وجب تقديمه واما وجوب تقديمه عليه في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما مر الاتصال الضمير مضاف
الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه مجرورا ومرفوعا لم يتقدم عليه المفعول سبق واستباع فرفع كلمة اخرى بين اجزاء الكلمة واما في صورة
فرفع المفعل بعد ان لم يكن بشرط لو سطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلشبهه بالضمير المنصوب يعني الحصار
الفاعل في المفعول فانه المفهوم من قولنا ما ضرب زيدا الا عمرا يعني في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وتوسط الا بينهما
الحصار ضرب زيد في عمرو ولانه الاصل في الا الحصار ما قبلها فيما بعدها وقولنا مع مستغنى بالجر اي مصاحبا وملابسا مع جواز

ان يكون زيد مختصا بالضرب مخبرا به يصح ان يكون زيد ضارب بالغير عمرا ايضا لعدم الحصر فيه فلو انقلب احدهما بالاخر تقدم المفعول
عمرا
على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في صورة الثانية انقلب الحصر المطلوب لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى
لانا نعني باستفادة من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الثانية لئلا ينقلب الحصر
المطلوب فرقا بين احدهما واما قلنا بشرط توسط اما بينهما اي بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه اي الحال والشان
لو قدم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى حال كونه تقديم المفعول مصاحبا مع فصيل في مثله ما ضرب الا عمرا زيد لحصل فيه معنيان
الظاهر وغير الظاهر فتفصل الشارح بهذين المعنيين فقال فالظاهر انه معناه اي معنى هذا القول الحصار ضاربية زيد في عمرو ونفي الحصار
صفة الفاعل في المفعول اذ الحصر التي في المحصورية انما هو فيما يلي الاسوا، قدم او اخر فلا ينقلب الحصر المطلوب يعني لا تغير المعنى الاولي
لانا تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدونهما اما اذا قدم المفعول مع احدهما فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ
كيف ما كان قوله لم يسمه بعضهم مستدرك اذ مع ذكر فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال بتقديم
المفعول على الفاعل قليل الدور ولانه لو قصر الصفة على الموصوف قبل ما حالان الصفة المقصورة على عمرو هي المسندة الى زيد
لا محالة فلا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك الصفة لانا نقول لا يكون الا بالفاعل وانما قلنا الظاهر انه معناه اي معنى ما ضرب الا عمرا
زيد هكذا الخ ما ضرب احد الا عمرا زيد وهي هذا المعنى ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف معطوفا غير جائز
عند اكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل والتجزية فيفيد هذا المعنى غير
الظاهر الحصار صفة على مسماه اي عمرا الفاعل والمفعول قرا الاخر يعني يفيد الحصار ضاربية الفاعل قرا المفعول ومضروبية المفعول قرا
الفاعل وهذا المعنى ايضا مصدر اضيف بيضيف ايضا بمعنى خرج منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف كما مر
سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال فخلاف المقصود الحصار صفة احدهما قرا الاخر وهو على الاحتمال الثاني بتغيير
المذكور الا ما ضرب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على ما ذكر وهو
عين خلاف المقصود اما وجوب تقديمه عليه قرصورة وقوع المفعول بعد الا انما الحصر هنا في الجزء الاخير كما ان الحصر قرا
فيما يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة وحكما فكذا هذا الا نحو ما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيدا الا عمرا فقولهم الفاعل ينقلب
يعني كما انقلب في الاحتمال كونه متوسطا بينهما انتصابه منصوب على التمييز او على الحالية يعني منقولا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة
حال عامل مزيا في الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان اصل فيه التقديم وجواز التاخير شرع في بيان الاحوال

الخ

التي توجب تاخيره فغير بعد ان فصل المذكور فقال واذا اتصل اي بالفاعل ضمير المفعول يعني مجرورا على المفعول كما ضرب زيدا
بالنصب فقط او وقع عطف على الشرطية هو قوله واذا اتصل اي الفاعل بعد فرغ وقع ومضاف الى الا المتوسطة بينهما عطف
على الشرطية وهو قوله واذا اتصل في بين المفعول والفاعل قرصورتي التقديم والتاخير اي صورة تقديم المفعول وتاخير الفاعل مع توسط
الا بينهما وفائدة هذا القيد اي التوسط بينهما مثل ما عرفت اي الذي عرفته الذي سابقا بقوله فان اذا رجع منصوب على الظرفية اي مثل الذي
عرفته من القسم السابق انما في صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا اومعناه او وقع الفاعل بعد معنى اي معنى الا
نحو ما ضرب عمرا زيدا واتصل مفعوله اي مفعول الفاعل او الفعل وان اضافة الاداة الى ملابسة الباء قوله باء يكون مع بقوله
اتصل المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل اي بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا نحو ما ضربه الا انا او ظاهرا مثل ضرب
زيدا وضربه او ضربني زيد وقوله وجب تاخيره اي تاخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصورة الثالثة لاخيرة محذوف
اختصارا او جزاء لقوله واتصل مفعوله يعني الصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصورة الاولى محذوف لفهما اختصارا او
قوله على قوله في المفعول متعلق بالتاخير قوله فرجميع هذه الصور ان ربع متعلق بالجزاء اما وجوب تاخير الفاعل عن المفعول في
صورة اتصال ضمير المفعول به يعني في الصورة الاولى وقوله لئلا خبر لمبتدا محذوف وجواب لما يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
كما مر وجهه وكان ينبغي ان يجعله زعنده لما خفش وابن جني كما تقدم واما وجوب تاخيره عنه في صورة وقوعه اي الفاعل بعد الا او بعد معنى
يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله لئلا ينقلب الحصر المطلوب بين تفسيره فانه اي مضروبية ما مثل الا في الصورة الثانية والضاربية
محتمة فلو قدم الفاعل بدون الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاز والمذكور في القسم الاول وكذا الحال في معناه واما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل يعني في الصورة الاخيرة لمنافاة مصدر مضاف الى فاعل الا الفعال اي اتصال المفعول بالفعل وقوله
توسط منصوب مفعول لمنافاة ومضاف الى الفاعل الغير المتصل وقوله بينه ظرف المتوسط والضمير راجع الى المفعول المتصل
وبين الفعل المتصل بمعنى اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزء الفعل وبهذا القدر يجمع التوسط وقوله لخلاف خبر لمبتدا محذوف
تقديره وهذا اي كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن لخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فحينئذ يكون
كلاهما ضميرين متصلين به فان رجوع اي حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه فرالكلام والمفعول
فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه فلا اولى نحو ضربك زيد وضربته او ضربتني وما فرغ عن احوال الفاعل
المتصل وفرغ انه اذا ان بين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا او واجبا بينها بقوله التقديمية مع ايراد صيغة المضارع لمناسبة حرف النفي

وكثرة ذكره فقال وقد للتقليل والحذف مبني للمفعول الفعل نائبه الرافع للضمير والالف في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام
في قوله للقيام للتوقيت اي للتقبيل اي وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي
وقت دلوكها قرينة وان صفة كاشفة لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف على تقدير المحذوف لانه لا
يحذف بشيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا جوازا منصوب على المصدرية والمنصوب
عليها ما كان صفة للمصدر المحذوف يدل على هذا قوله اي حذفا جائزا او قوله في ظرف جواز اي متعلق به مثل قولك ذكره على وجه
التمثيل زيد بدل من القول البعض والرفع محكي اي فيما كان جوابا للسؤال عن نحو هذا التقدير مثل قولك والام في قوله لمن متعلق
بالقول الذي هو في قولك ومن موصولة وقال جواب فاعل جملة فعلية صلة من الاستفهامية مبتداء وقام مع فاعله جملة فعلية خبره جزء و
المبتدا مع خبره جملة اسمية في محل النصب مقول قال سادت مسد مفعولي علم في قوله لم علم استفهامية عمر يقوم به القيام اذا كان الامر كذلك
يعني اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا فيجوز لكن لانه مضارع المثبت اذا وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الغاء وتركها مثل قوله تعالى
ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ان تفعل بتاء الخطاب زيد مفعول ان تفعل و
والرفع محكي والباء في قوله لحذف متعلق بقوله ان تقول قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بزيادة قوله واما قدر الفعل دون
الجزء وعلى الرضي حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدا لان فاعل لا تطابقه الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل وايضا
تقديم السؤال عليه فالاولى ان يقدر زيد قام لان قولك كذلك يطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قولك من قام سؤال
عن الفاعل من غير رد في الحكم وزيد قام الفيد التقوي بشاهد الاسناد فلا يطابق السؤال لان تقدير الجزء يوجب حذف الجملة لان
الجزء فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولما كان الجزء جملة وتقدير الفعل يدون الفاعل لم يذكر فاعله ويحذف
فعله حذف احد جزأيها وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عاملين واحد بالعطف والعاملان مختلفان والمعطوف على معمول اعمل تامل تقديره
ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزأيها والتقليل في الحذف اولى لان الحذف خلاف الاصل فيكتفي فيه بادنى ما يمكن الوافي
قوله وكذا المصنف حيث لعطف مثلهم على مثل لان الحذف هناك لقرينة كونه جوابا للسؤال
مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله يحذف الفعل جوازا اي حذفا جائزا فيما كان جوابا للسؤال مقدر كما يحذف الفعل حذفا جائزا
فيما كان جوابا للسؤال عن متن والجار في قوله في كون الشاعر متعلق بقوله مقدر والجار في قوله من قرينة مع مجروره صفة لقوله الشاعر اي في قوله
الكائن في حرشية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من زرى يزري مثل رمى يرمي وقد يدبه خطابا للغائبة يزري ويستهزئ كردن يزيد



بن فسهشل برثيه اخوه حزار بن فسهشل لانه كان فسهشل ابنان حزار ويزيد فقتل يزيد ورثى اخوه حزار بكلمة على وزن
يفرح وقوله عاجزة قوله ابنا المفعول ظرف مستقر حال وصفة اي حال كونه كائنا ابنا والكائن يزيد هو من قوله على آزاد اي يزيد
مفعول لم يسم فاعله ضارع اي عاجز وذليل يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لانا المضارع عاجز وذليل وهواي قوله ضارع فاعل
المحذوف جوازا قولك اي كبكبة تقدير للفعل الذي قوله من بكى والباء في قوله بقرينة السؤال المقدر متعلق بقوله المحذوف وهواي
السؤال المقدر وقوله من بكبكة اي بكى عليه اي على يزيد فاجيب بقوله ضارع اي بكى ضارع عليه واما قول الشاعر حال كونه كائنا عاريه
ليبك يزيد الكائن اوكائنا ابنا الفاعل وقوله ونصب يزيد عطف على قوله ابنا المنصوب على التمييز اي قوله ابنا اعني الذي نحن
فيه حتى يكون ضارع فاعل بكى المذكور لا المقدر اللام في قوله للخصومة متعلق بضارع والام بمعنى على يشير الى قبة من الاشياء الستة التي
هي الموصول والموصوف والمبتدا وذي الحال وحرف النداء وحرف الاستفهام مع كونه من حروف عند البصريين لعلة الجار وضرورة
يكفيه رائحة من النعم المكون مصدرا مضيفا اي يكفيه من يدل وجود ابن ضرب في معاودته للخصومة فيه اشارة الى ان اسم الفاعل
له حكم المضارع والى اعتماده على الموصوف المقدر والى حذف المضاف في قوله للخصومة والى ان الخصومة مكونها اسم جنس فرق بين
الجنس بشيء الافراد اذا كان على سبيل البدل واللام في قوله لانه تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز الذليل لان الجواب عن السؤال بشيء
الخصوص كان ظاهرا فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة عجزة جمع عاجز كالوارث جمع وارث الاولاد على وزن الاولياء مع ذليل وعجزة
اورده لانه مدحه لانا الممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لانا المضارع الاول اذا وكونه شجيعا والثاني سخيا
ومحتبه عطف على قوله ضارع من تقبع تقوع وتحتبه باخاء المعجمة اي من عجز وسيلة اي الذي يأتيك للمعروف من غير سبب
يقال احتبطني فلان اذا اخذ منك شيئا طلبا وسيلة ما حبطت الشجرة اذا اعترضها بالعصا ليسقط ورقها والاحاطة ان يطلب
يقال احاط به بكذا والصبح بمعنى الصباح مع مليحة بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وابقع فهو بقاع يطلع مثل قاطع
وقبيل طالع يطلع وهو واوي كون الطلوع جمع مصبحة وقاطع غير القياس لان القياس ان يجمع مليحة على مليحات كقاطع جمع مقطعة
وهو الخمار الاسود وما يتعلق بقوله تحتبه وتعلقه بيكبه المقدر اما باء سببية السؤال لانه كان بين سبب الاحتباء ايضا وهو اهلاك
اعزاءه وفي بكبكا وسببا العجز عن مقاومة الخصم لانا بين سبب الاحتباء ايضا وهو اهلاك المملكات ماله وما تجب
به اليه وكاف في قوله كما مصدرية متعلقة بالتالي يعني ويبكيه ايضا اي كما يبكيه ضارع من يسأل من غير وسيلة اي اجتباك مصدر
مضاف الى فاعله وناصب للمفعوله المملكات ماله قوله وما يتوسل به الى تحصيل المال وهو الات الحرف اعني به وغيره انوسيا

لتحصيل الحال معطوف على المفعول وبعد قوله لانه علة لقوله ويكيه ايضا ان كان يزيد معطوفا منصوبا لذكره علما اخر كان ومضاف الى السائلين وحذف المفعول الثاني للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطي اي شيء اسالوه من غير تخصيص شيء ودونه بحيث الجار في قوله غير وسيلة متعلق بقوله السائلين وقوله وقد يحذف الواو اي لعدم العمل الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا يدل على قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على سياق والجار في قوله في مثل متعلق بالحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك معناه بالفارسية اگر يكي از كافران پناه طلب دارد از تو پس پناه ده او را تا كه بشنود كلام الله اي في كلام الله وسمي تغيير العلة في مثل قوله لانه ذكره على وجه التمثيل حذف جبة اي في ذلك المومن العمل الرافع للفاعل كم فسر الرافع بالابهام الناشئ من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اي الابهام اولا لم التفسير ثانيا احداث وقع في النفوس لذكر المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون على اعز والذ اذا المنال بعد الطلب اعز من المنال بلا تعب والاضافي ذكر الشيء مرتين مبهما ومفسرا تاكيد له ليس في ذكره مرة فائدة ولو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد يجيء المفسر بكسر السين اسم فاعل منه ايضا لان الظاهر انه فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشاء من الحذف لم يجئ الا المفسر بل سماه اي ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر حشوا او هو زيادة معينة لافادة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله ولا فضل فيها شجاعة ذا ندى وصبر يعني لولا لفظ شعوب والثاني قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ويكفي من علم ما في غد عمى وانما كان الزمان معينا كيوم يطويلا كقول الشاعر وقد فوت الاديم لراهبه وانتي قولها كذبا ومينا وهذا المفسر الذي نشا الابهام فيه من الحذف بانشائه معنا بالمعنى الاول الاصطلاحي فانه اي الحال والشان تجوز بالجمع بينه اي الفعل بالفتح وبين حسنه بالكسر لانه ما كان ابهامه قرائنه بدون الحذف لزم تغييره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام من الفعل كقولك جاءني رجل اي زيد لان رجلا ما جاز اطلاقه على كل فرد من افراد بني آدم بلغ مبلغ عشرة قام بعدهم متى اطلق اي فرد اريد منه فحيث الاتيان بما هو المراد منه فقيل اي زيد او في الجملة مثل قطع رزقه اي مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته ومسافرته وانتقاله الى بلد اخر فلزم بيانه ما هو المراد فيه فقيل بانه يقال اي مات او انتقل فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها اي في الاية مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده من الفعل المذكور على انه فاعل فعل محذوف بقرينة دالة على الحذف وهي كلمة الشرط وعلى التعيين وهي استجارك الثاني وجوبا اي حذفا واجبا وهو اي الفعل المحذوف وجوبا الفرق بين استجارك الاول صفة المفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثاني صفة المفسر بالكسر وانما وجب حذفه اي حذف

ذلك

ذلك الفعل لان مفسره قام مقامه فزاد ما مؤداه من حسنه لافادته ما افاده حتى لو ذكر اما دل يلزم ان يستدرك الثاني قوله ولا يجوز هو جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف فلو جعل احد فيها مبتدا لاختصاصه بالصفة لانه في قولك في الدار زيد بيانية وفي البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وهنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء كما قلت لان الشرط اذا دخل حرف الشرط على الاسم نحو ان احد حرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط عليه الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله حدثا ومتجددا اي يكون على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا ارتفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا بل لانه من الفعل فيدخل عليه ولما بين حذف الفعل وجوبا جوازا وجوبا بقرينة الاية بين انه يحذف فانما يجوز الحذف اذا قلت وقد يحذف فان اي الفعل والفاعل لا الفعل وحده والفاعل وحده كما يفهم من ذكر حذف الفعل وحده وقوله فانما حال مؤكدة لان ما الشرطية استقبلت من صيغة التثنية فاكدها به اي بحذف الاسم والفاعل حال كونهما متصاحبين من الحذف وقال الشيخ زاده ويجوز ان يكون ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافته الى ذكر احد المتصاحبين بعد ما كقولك مع زيد وان ذكر فيها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئتك معاذ قيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله وفي الفاعل وحده قوله ويجوز منصوب على الظرفية الحالية ومضاف الى الفاعل اي حال كون الفاعل غير محذوف قوله وحده حال بعد حال كونه بقرينة متعلق بقوله جوازا وجوبا ثبت الا اذا سد شيء مسده الجار في قوله في مثل متعلق بقوله لا حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا ثبت الا اذا سد شيء مسده الجار في قوله في مثل متعلق بقوله ويحذف فانما فرق مثل نعم حال كونه جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لانا نعم حرف تصديق دالة على ما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كانا يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر تم في مقامها اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق انا نعم حرف تصديق لما سبق فتقوم مقام ما سبق فانما مقام الجملة الفعلية والاسمية وهذا الحذف اي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما جائز الجار في قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف لا واجب لعدم قيام مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ما اي الشيء او الذي يؤدي مؤداه اي مؤدي المحذوف في مقام اي مقام المحذوف كالمفسر لانه المقوم مقام المفسر ويؤدي مؤداه ويفيد عنه حتى لو ذكر كما يكون الثاني حشوا كما سبق الفاعل قوله

يستلزم تخريج لعدم قيام مؤداه فيه يلزم في الكلام يعني في الجواب لو ذكر مع نعم استدراك بسبب ذكر المحذوف
كما يقال في جواب هل قام زيد بل قام زيد مع نعم لم يذكر هكذا حشوا او تطويلا كما لزم في الاية واما قدر الجملة الفعلية لانها اكثرية بان
يقال نعم زيد قام ليتاكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المردد اللام في قوله ليكون علة للتقدير الجواب مطابقا للسؤال لانه السؤال
بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة السؤال الجواب امر مهم عندهم في كونه اي الجواب جملة فعلية كالسؤال ولانه فيه تقليل الحذف
وليكون شاملا لما لم يقع فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لاي حذف المبتدا مع جزء الجملة الفعلية لانه لم يكن من باب حذف
المبتدا والخبر لانه حذف الفعل والفاعل معا ولم يرد التنازع في المرفوعات وانما يجري في المنصوبات وكذا المجرورات لانها
المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يوجد
التنازع في المرفوعات فقال واذا تنازع الفعلان شيئا اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا احتراز قيل ذكر السبب
وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانا اذا لم نقصد شيئا لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى اذا
قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم لانه اي اذا اردتم القيام اليها لانا الارادة سبب لقيام جواب اذا هذا محذوف
اي جاز اعمال كل منهما فيما لانه يحتمل ان يكون فعلة يكون جزاله او قوله فيختار ايضا بل العاملان من باب عطف العام على الخاص
ايذانا بعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقطع
التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ الضمير في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا كاسم
الفاعل نحو زيد معطي وكرم عمرا او الصفة المشبهة نحو زيد كريم وشريف ابوه واسم الفعل نحو زيد منصوب ومفعول ابوه واسم
المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه واقتصر على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري فيهما ايضا
لاصالة الفعل واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وفيما سواه عليه والاكتفاء والا فيلزم كثير في عرفهم واما قال الفعلان ولم يقل افعالا
مع ان التنازع قد يقع فيما اكثر من فعلين مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا نحو زيد كريم وشريف وخريف ابوه الى غير ذلك
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ولانه اكثر وقد علم ان الاكثر اصل لما قبل لكونه اظهر اي اعم ظاهرا لان الظاهر
صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم هنا وهو منصوب على المفعولية لتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر نحو
اذا كان تنازعهما فيه واقعا بعدهما لان بعد هنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط التنازع لانه لا يجري الا فيما وقع بعد
الفعلين او المتقدم منهما سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت والمتوسط بينهما كزيد



معمول المتقدم الاول فيه وعلى المنهج حيث قال في قول الاصل بعد هنا لا حاجة اليه لانه قد يتنازع فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا
او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك فرحت وفعدت اذ هو مستحق قبل الثاني اي اذ الاول لا يستحق لانه يكون عاملا فيه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لانا الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن
ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا يكون له فيه اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت ومعنى
تنازعهما اي الفعلين فيه انتهاكب الفعل بتوجههما اليه اي الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله ويصح عطف نحو قوله بتوجههما ان يكون
هو اي الاسم الظاهر مع تابعه المعطوف عليه الذي كان بعد الفعلين معمولا خبرا ان يكون واحدا مفردا للكل واحد مستعدا بالمعمول
متهيا على سبيل البدل الا ترى جيدا ان المعمول لا واحد لا يكون معمولا للعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر
من جانب المعمول اما من جانب العامل فبتوجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول بصحة كونه معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل فمعنى كون
هذين الامرين لا تصور تنازعهما الا بتصور الضمير المتصل سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثاني لانا الضمير المتصل الواقع بعده مرفوعا كان
او منصوبا يكون متصلا بالفعل الثاني لا غير وهو اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه منصوبا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى لانا المتصل يجب اتصاله بعامله وهو جزؤه ولا تصل بعامل اخر كما سيجيء ولانا المتصل لا يمكن ان
يتصل لعامل اخر واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما اي بعد العاملين اعني كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فيه فخفاء جواب اما والضمير
المجرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه اي قطع تنازع اي جره بما هو مرجح به من قطع همزته اي همزة القطع وهي التي تثبت في ابتداء الاسماء
اذا اقتضاه اي القطع في الفعل الاولى عند البصريين لانهم اختاروا عمل الثاني لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وليوافق ما استعمل عليه
غالبا كما سيجيء وقوله وفي الفعل اثباتي معطوف على قوله في الماضي باعادة الجار اشارة الى انه هذا مختار فريق اخر ولذا قال الشارح عند قوله
لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجيء ايضا قوله لانه تقبل لعدم قطعه لا لانه يمكن اضماره اي الضمير المتصل
حال كونه مصاحبا لا لانه حرف لا يصح اضماره لانا الاضمار مخصوص بالاسم فقط ولا يمكن اضماره بدونه اي بدون الفعل ومعنى لانه
اي الاضمار بدون الفعل تقييد في الفعل اي الفعل الاول عند البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية والمقصود اي مقصود المتكلم وغرضه
اثباته اي اثبات الفعل الاول او الثاني قوله اي الضمير المتصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الاسناد فيه وقوله اثباته
تنهشاي في هذا الباب اي تنازع يكون بطريق قطعه اي طريق اجرائه اضمار الفاعل في الفعل الاول او الثاني فلهذا اي لكون مراد
المتصل هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل خصه اي التنازع بما يعم الظاهر حيث قال اسما ظاهرا بقوله واما تفصيل مذاهب الثلثة في هذا

الكسائي والفراء وغيرهما التنازع الواقع في الضمير المنفصل اذا كان مرفوعا الفاني فعلي جواب اما والجار متعلق بقول مقطع قدم عليه مع انه حرف لغو مختصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما التنازع المذكور سابقا فعلى مذهب الفراء البصريين بيانه فيقول اي الفعلان مع اي حال كونهما متصاحبين في العمل يعني كلاهما فيه اذ روي عنه تشريك الاخفش على البصريين واما على مذهب غيره اي غير الكسائي والفراء فلا يكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار فقط وهو اي الاضمار ممتنع لما عرفت انفا واما قلنا في الموضعين اذا كان مرفوعا فقيدنا به لقولنا مرفوعا لان الضمير اذا كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجري فيه التنازع بالحذف فانك اذا اعملت الفعل الثاني على مذهب البصريين حذف المعمول من الاول ان استغني عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائي فقد يكون الفاء تفسيرية اذا كان الجزاء محذوفا كاسبني اما باي او جزائية ان كانت الجملة جزائية واعتراضية اذا كانت اعتراضية والجزاء قوله فانا اعلمت انا كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ اي تنازع الفعلين بشيء ما اي اسم يكون ضميرا راجعا الى المتنازع اليه عليه قوله واذا تنازع مثل قوله ولقد اعدوا او هو اقرب بالباء الجارة في قوله في الفاعلية مع متعلقه خبر يكون والفاء في قوله في الفاعلية بالباء المصدرية او النسبية ولم يقل في الفاعل مع انه خير ليكون اعم لان الفاعل الحقيقي والحكمي مثل مفعول لم يسم فاعله الجاري في قوله باي يقتضي متعلقه بقوله فقد يكون كل منهما اي من الفعلين اي يكون الحكم الظاهر الواقع بعدهما مفعولا ان يقتضي فاعلا اي لكل واحد من الفعلين فيكونا اي الفعلان مستغنين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اي في اقتضاء اسم الفاعل اياما مثل ضرب واكرمت زيدا وزيد مبتدأ ومكرم بكرا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك اي كون التنازع فيهما جميعا يكون على وجهين لانه اما ان يكون ضمير راجع الى المتنازع اليه مفعولا بهما وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضي احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا قسم اخر احدهما ان يقتضي كل منهما اي من الفعلين فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما ومفعولية اسم ظاهر اخر واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح ان يكون احدهما فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما فيكونان اي الفعلان مستغنيين في ذلك الاقتضاء اي اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم

ظاهر اخر مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا الى اخره قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد اخر يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا اخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما اخر وفي قوله ليس هذا قسما ثالثا رد على السنهوري حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلثة اضرب ان يتفقا في الفاعلية وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في الفاعلية والمفعولية معا بعم وجه بالتمام في عبارة الشارح وثانيها اي ثاني الوجهين ان يقتضي احد الفعلين المتنازعين فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر حال كونه ملابسا بتبعية اي بعين الاول لا بغيره وعينه ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وتقتضي اي احدهما ان يكون فاعلا له والاخر مفعولا له سواء كان يقتضي القاعم الفعل الاول او الثاني ولا شك في اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله الفعلين لان المقتضي ليس الا الفعلين فرهذه الصورة المذكورة انما يتصور عينا ان نعيدها وهذا اي اختلاف اقتضاء الفعلين هو القسم الثالث لا غير المقابل للقسمين الاولين لانه في القسم الاول اقتضاء فرد الفاعلية فقط وفي القسم الثاني في المفعولية لا غير فيكونان مستغنيين فيه اي في اقتضاء وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكونان مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك فقوله مختلفين تخصيص لهذه الصورة بالباء داخلة هنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك خصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتازة من بين الصور قوله بعين تمييز مال اللغ فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مشيرا الى قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه مثل اللغ وهنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان مستازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا في الاقتضاء مستغنيا بقوله مختلفين وبينه ايضا على ثلثة اشياء حالية مختلفين وذي للفاعل والحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عاملا معنويا مستفادا من فحوى الكلام كما سيجيء وذلك اي التخصيص بهذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين مدبر مدرك لا يتصور اي لا يتعقل او لا يحصل عند العقل لانه المتصور حصول صورة الشيء اي العلم في وقت من الاوقات الا اذا كان اي الا وقت كون الاسم الظاهر المتنازع فيه بعينه الواقع بعدهما واحدا لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين والعالم برد مثال القسم الثالث كما اورد مثالا للقسمين الاولين لانه اي الحال والشان اذا اخذ قسم من اقسام الكلي

الذي كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكانا متفقين في الاقتضاء، وقس من المثال الآخر الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية
فاتفقا في الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث فيه نظر لان مثال هذا القسم تعين من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لا يتكرر بعض اقسامه
ولا حاجة الى فهم المتعين وذلك اي حصول مثال القسم الثالث عندنا نحو ما ذكر تصويره اي يتحصل على وجوه كثيرة لانه لا يخلو اما ان يكون
الفعل الثاني مثل الاول في الاقتضاء والمعنى اولا والاول اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا او بالعكس يعني ان يقتضي الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد وهذه اربعة
اقسام والثاني اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا فاعلا والفعل الاول فاعلا ومفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني
زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع اربعة اقسام والانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح وغيره ذلك المذكور
ما يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مرفوعا فيختار انه يجوز ايضا او نصبه بين الفريقين النحاة [illegible] المسألة [illegible] فقلبت الواو الف
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ادغمها لانه [illegible] للفعل [illegible] ظرف فاره ولامه في القلب وفرق بينهما وبين المفرد كقناة او
نقول انه فعلة بضم الفاء وزن المختص بالمعتل اللام وانما اورد بالتكرار موصوفة بقول البصريين لانه اسم منسوب يقتضي موصوفا اعاما
منصوب مختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه فهو على اخذه الدروهم
الغصن على تقدير اعمال الاول ولو [illegible] استدلال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دال ايضا على ان اعمال الثاني اكثر
في كلامهم فالاول الى المسند به دون الابعد وايضا قالوا اعمل الفعل الاول في صورة العطف للفصل بين العامل ومعموله باجنبي ان غير ذلك
والعطف على شيء وقد بقي فيه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا اي ارجح حال كونهم مصاحبين مع تجويز مصدر مضاف الى المفعول والغاعل
محذوف تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل الاول لانه فعل اصيل في العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل
الاول هذا من باب عطف شيئين على معمولي عاملين واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين مع تجويز اعمال الفعل الثاني لسبق تفسيره
لسبقه واحترازا عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتياجا الى ذلك المطلوب قدم احتياج
الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه فان قلت بناء الخطاب للفاء جزائية او تفسيرية ترجع الى بيان مذهب الفريقين للفعل
الثاني حال كون هذا الاعمال كما ترى ظاهرا وما زائدة اي اعمال الفعل الثاني في مذهب البصريين وبدأ بذلك ببيان مذهبهم
لان المذهب المختار الاكثر اخبار تراد فيه استعمال الاكثر نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب من مذاهب البصريين وان لم يكن منهم ويكون
الشرح موافقا للمتن اصحت بناء الخطاب ايضا الفاعل بالنصب لانه مفعول به في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل فرارا من الاضمار



لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة في باب التنازع لا مطلقا حال كونه جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا بخبر عطف
التفسيري بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للضمير الذي في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كان كالازم مبرء الاضمار قبل الذكر
ظاهرا لان المفسر عين المفسر وبلزوم التكرار بالذكر ثانيا اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول لا يلزم تكراره وهو لعبارة فتبيح وان
كان فيه فائدة ما وامتناع الحذف اي حذف العمدة من غير ان يستغني بشيء حال كونه الفاعل الذي في الفعل الاول واقعا على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي اي على موافقته يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كما في بمعنى الثاني
والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعدهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة لموافقة في هذه الامور مرجع الضمير يجب
ان يكون موافقا لمرجعه فيها لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافقه فيها وان لا يجوز ان يرجع اليه لعدم التوافق فقوله
دون الحذف ظرف لغو متعلق منصوب على الحالية من ضمير فرت للفاعل في الفعل الاول حال كونه متجاوزا عن حذف
الفاعل في الفعل الاول وفارغا عنه لانه اي الحال والشأن لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع ولا في
غير وقت من الاوقات الا اذا سد شيء اي الا وقت سد شيء مسده اي الا اذا قدم شيء استدعى فيجوز حذفه للتحميم الغائب والمنوب
خلافا للكسائي اي خالف الجمهور خلافا لامر هو الكسائي رحمه الله فانه اي الكسائي لا يضمر الفاعل في الفعل الاول يعني لا يجوز
الاضمار فيه بل يحذفه اي الفاعل تحرزا مفعول له لحذف من الاضمار قبل الذكر لو اضمر فيه وبلزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار
قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل وتظهر اثر الخلاف اي فائدته بين البصريين والكسائي لا بين البصريين والكوفيين
عند كون الاسم الظاهر تثنية نحو ضرباني واكرمني الزيدان بالاضمار الفاعل في الاول عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان بحذفه
عند الكسائي او جمعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده او مؤنثا مثل ضربتني واكرمتني
هند عندهم وضربني واكرمتني هند عنده وجاز ان يكون للابتداء اورد هذه الجملة هنا لبيان خلاف الفراء اي اعمال الفعل الثاني بغير
لان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل مصدر
مضاف الى الفاعل ناصب لمفعوله خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور خلافا في تجويز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
فانه اي الفراء لا يجوزه من التجويز ان الجواز لانه لا يلزم اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه اي الحال والشأن يلزمه
الجار في قوله على تقدير اعمال الثاني مع متعلقه المحذوف في محل النصب على الحالية من قوله الا الاضمار قبل الذكر او من قوله حذف

الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع انه التاخير هو الاصل لتخصيص لانه لزوم الاضمار والحذف فانه يكون على تقدير تاخير الفعل
الثاني لان تقديم ما حقه التاخير قد يكون لتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير
جائز اما ممتنع على الوقف كما هو مذهب الكسائي او يجب بدونه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديره فانه يجب فيما عند
الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد الحذفين وهو عود الضمير سواء اقتضى الثاني
فاعلا او مفعولا فقصل هذا المعنى بقوله اي اذا اعملت الاول فانه اقتضى الثاني مرفوع تقديرا لانه فاعل الفاعل منصوب لفظا لانه
مفعول الحرمة لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم
رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز وان اقتضى الفعل الثاني المفعول حذفه لكونه فضلة في الكلام وللا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان يلزم لكنه يورث الكراهة في الكلام نحو ضربني ومربت بهر زيدا واكرمني وهو جائز لان الاضمار قبل
الذكر لا رتبة يجب الظاهر لتقدم رتبته وللا يتوهم ان مفعول الثاني مخالف للاسم الظاهر نحو ضربني ومربت بهر زيد برفع زيد
فعلى هذا ضربني واكرمني زيد مع واكرمني الزيدون فلا يلزم ح اي حين لزم الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او الحذف او
الاضمار في اقتضاء المفعول الحذف ورد الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائز اما فلا لحذور وقيل رد وكما
اي مثل اعرابه يكسر الراقصين اي جعل الفعلين الراقصين مثل الفعل في رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على السواء لكسر مع وقوعه
بعدها او بعضوه اضمار معطوف على التشبيه اي اضمار فاعل الفعل الاول يعني اراده مفسرا بعد الظاهر اي بعد الاسم
الظاهر مرفوع بالفعل اي الحالة التي يراد بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله كاني سورة تاخير فعل الناصب خبر لمبتدا محذوف
هو شبه فقد به اضمار فاعل الاول بعد الاسم الظاهر كاني كاني ويعني كما اخر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقتضي
مفعولا كذلك ههنا فاخر الفاعل بقولي ضربني واكرمني زيد هو هذا مثل للاضمار بعد الاسم الظاهر لا للتشبيه يكسر ومربني ومررت
بهذا هو مثال سابق ان نصب وروايته بالنصب وهي قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهورة خبر اي عن الفراء وحذف المفعول في
الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي في حذف
الفاعل اخرنا مفعول الحذف من اشتراك اي تكرار الاسم الظاهر حتى لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره وعلى الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان مغيرا بالاسم الظاهر لو اخر وذا غير جائز ان استغني عنه حتى المفعول غير عمدة جاز او الحذف

لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ليئلا يلزم خلاف وضعهما لان وضعهما لان يوقف الشيء بصفته ولو حذف احدهما يلزم
ان يوقف الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني وان يوقف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع
ولم يضمر ايضا لانه لا يجوز اضماره ليئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بينه
ما هو مختار البصريين اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف
الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان بيتين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال وان
اعملت الفعل الاول في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا كما هو مذهب مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني عائدا وفوق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم ان
حالما موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب
ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاه يعني لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل نحو ضربني واكرمني زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل
الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تاخر لفظا قوله اذا جعلت تنازع الخطاب
شرطا زيدا فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني او غيره واضمرت في اكرمني يعني في الفعل الثاني
ضميرا راجعا الى زيد اي الاسم الظاهر لتقدمه رتبة فلا محذور فيه اي في هذا العمل جواب الشرط اي حين اعمل الفعل
الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله لاحذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيانه ولا الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة بالفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول متقدم على الفعل الثاني
تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع واضمرت المفعول يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في
قوله اضمرت الفاعل والفعل الثاني متعلق بقوله اضمرت المقدر لو اقتضاه اي لو اقتضى الفعل الثاني المفعول على مذهب المختار
متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال اراد به على انه استعمال
المختار فكانه بنا مذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل الاعم يوصف بالكثرة لانه يقال هذا استعمال
كثير وهذا اكثر ولم تحذفه المفعول من الفعل الثاني وان جاز حذفه لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلة تحذف كثيرا
ليئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للاسم الظاهر يعني لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان
مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب

ذكره لازالة توهم فيكون الضمير اى مفعول الفعل الثانى ح اى حين كونه ضميرا رجعا الى لفظ متقدم رتبة وان تأخر لفظا
لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمر فى الفعل الثانى فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وذلك جائز
مثاله كان كما تقول ضربنى واكرمنى زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله الا ان يمنع مانع مستثنى ح الحذف والاضمار جميعا اى
اضمرنه على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع من الاضمار اى اضمار مفعول الفعل الثانى كما هو الاصل
مختار ومن الحذف اى حذفه كما هو للقول الغير المختار اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف فتظهر المفعول اى مفعول الفعل
الثانى لان طريق التنازع ثلثة الاضمار والحذف والاظهار فاذا امتنع الاضمار والحذف تعين الاظهار لان المفعول من التنازع
التخفيف والتيسير فى الكلام والاسهل من الصورتين الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الاصعب
يكتفى بالاسهل وهو اظهار مفعول الفعل الثانى نحو حسبنى فعل ومفعول وحسبتهما فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله متطلقين
الزيدان فاعل للفعل الاول منطلقا مفعول الثانى للفعل الاول متنازعا فيه حيث اعمل فيه حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له والضمير مبنى للمفعول الاول وهو الضمير الغايب المثنى ح حسبتهما كما تقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا
والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز واظهر مبنى للمفعول المفعول الثانى يعنى اورد مظهرا وهو اى المفعول الثانى قوله
منطلقين واللام فى قوله لما مانع تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار وهو اى المانع انه اى الحال وان تاخر لفظا
مفرد اليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه خالف المفعول الثانى المفعول الاول وهو الضمير الغايب المتصل
بالفعل الثانى ولو اضمر المفعول الثانى مثنى منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما فى الاصل مبتدا وخبر وتطابقهما
واجب نحو حسبتهما اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا
فلما امتنع الحذف لما قرر فى بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره ولا يخفى انه اذا الحال كذلك
لا يتصور التنازع فى هذه الصورة اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى الاسم ظاهر متفق لكون مفعول الاول مثنى
والثانى آخر الى اسم ظاهر آخر مفردا حيث كان مفعول الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انتهاء كل بسبب المعنى ان يتوجها الى ذلك
الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه
الصورة يعرف بالتامل فى وقت من الاوقات الا اذا لاحظت بناء الخطاب يعنى الا وقت ملاحظتك المفعول الثانى
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى

هكذا

هكذا اذا لاحظت تثنيته وافراده فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى وانما قال فالظاهر لانه يمكن فيه تنازع ولكن
على غير الظاهر لان المراد باسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار بها فى التنازع لان الفعل الاول يقتضى
مفعولا موافقا له فى التثنية والافراد والجمع والثانى يقتضى مفعولا مخالفا له فى ذلك وهو اى المفعول المتصل به والتطابق بينهما لازم كما عرفت غير مرة والفعل الثانى مع مفعوله المثنى
هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا كما سيجىء لان مفعول الاول مثنى وهو الضمير المتصل به
فلا يتوجه ان الى امر واحد وهو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع
فلا تنازع ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بما يراد امثال لاحكام الناظر
الظاهر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال فلما
استدل الكوفيون جواب لما قوله فاجاب عنه الخ على اولوية متعلق بمحذوف اى اعمال الفعل الاول الاولى والمختار لكونه اسهل الطريقين
وعدم الاضمار قبل الذكر بقول امرء القيس الباء هو متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله
هو قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال حيث قائلا اى
الكوفيون قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو اى الاسم الواحد قوله قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه
اى رفع الاسم الظاهر بالفاعلية اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له والفعل الثانى نصبه وهذا ايضا فى باب عطف اسمين على معمول
عامل واحد بعاطف واحد بالمفعولية اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل
الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا وامرء القيس الذى افصح شعراء العرب اعمل الاول حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو
اعمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وقيه دليل
على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا
لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره لان الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح
والاقوى فعلم بان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله اذ لا قايل تعليل لقوله فلو لم يكن الخ بتساوى الاعمالين يعنى اعمال كل
الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان
يقول به ولذا قال ان رح اذ لا قايل انه سلبا كليا فاجاب بالمنع ح عن اهد لانهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المنع كائنا عن
طرف البصريين وقال وقول مبتدا مضاف الى امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه هذه الجملة فى محل الرفع خبره

اى ليس قول امرء القيس من باب تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدل للتم على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرء القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعنى ان ما لم يكن منه تكليف يدل على الاولوية فما استدل للتم به مخالف لما ادعوه ومن الواجب ان يوافق الدليل المدعوى لفساد المعنى اى معنى قول امرء القيس على تقدير متعلق بالفساد توجه كل من كفاح ولم اكب الى قليل من المال يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف معمول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله لاستلزامه تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل آه والى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله عدم السعى لادنى معيشة اللام متعلق بالسعى قوله وانتفاء معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو كفاية قليل من المال قوله وثبوت معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاضافته كليهما اى طلب قائل هذا البيت المتأخر صفة للطلب لكل واحد منهما اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى نفى للمثبت وذلك يعنى الاستلزام واقع وثابت لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان الداخل او جزاء او معطوفا على احد هما من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء منفيا مفعول ثان للقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وضعا لغويا لو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال اتوصل به الى الحج فلم يكن لى حج والمنفى من ذلك اى من الشرط والجزاء او المعطوف على احدهما منفيا وهذا من باب عطف اسمين على عاملين واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات فلو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعنى قد زرتنى فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنفى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمنى لاكرمتك لكن شتمتنى لم اكرمك او العكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ما شتمتنى فقد اكرمتك فعلى هذا اى على تقدير ان قول امرء القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا والجار فى قوله فى معيشة متعلق بقوله ان يكون بتقديره فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه بيت المتأخر وقال الرضى والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يبسط ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان يسعى لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى او لعقبى يرجع اليه عند التفاخر اسعى الى هنا كلامه اعنى قوله ولكننى اسعى استدراك

منه

من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس بمجرد لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد تتمم فى قوله لمجد متعلق بالسعى ومجد اكرم والبحث من مجد كرم مؤثل من اثل اذا ثبت لان الاصل شجر معوج من الطرفا فلمؤثل واحد اثلة والجمع اثلات وانما تثل اتخاذ اصيل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد مؤثل كرم موصل وبحث ثابت نكرة لارادة التعظيم اى مجد عظيم وقديدرك استيناف بيانى لان حال ان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الادعاء والقيد ينافيه لان ادعاء المطلق افصح واولى اللام فى المجد مؤثل بمعهد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقديدرك امثالى مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والمثيل ووحد اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا يستقيم المعنى اى معنى البيت يعنى تنبيه يكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفنى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له وقال شارح اللباب يقول لو ان سعيى للاكل والشرب يكفنى ما عندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيى لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى الموصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم لما هذا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتاخير فى بعض واردج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمى فقال يعنى المفعول اذا لم يسم مبنى للمفعول فاعلا نائبا اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله بريدان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصاصا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تغيير بالملازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدم ذكرها عدمها وانما لم يفصله عن الفاعل من الفصل بما من التفصيل تدبر ولم يقل ومنه بارجاع ضمير منه الى ما مرجع ضمير قوله فمنه سابقا كما فصل المبتدا منه حيث قال فى اول بحث الملحقات ومنها المبتدا اللام فى لشدة تعليل لقوله وانما يفصله ومضاف الى فاعله هو قوله اتصاله الباء فى قوله بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه كسنده الا ترى وجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك حتى سماه اى مفعول ما لم يسم فاعله بعض النحاة كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر والاكثر البصرية فاعلا لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل آه كل مفعول خبره ذكر لبيان الناظر اذ لا لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان ماكول لان من المعلوم ان كل افراده ماكول واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء واذا قيل كل الرمان ماكول كذب لان كل اجزائه غير ماكول فلم يوجد الاحاطة حذف فاعله الجملة

لما كان التعريف للماهية فلفظ كل تتم للتعدد

عبد الغفور

علم

ظاهر كل الرمان ماكول

صفة والمراد بالفاعل الفاعل اللغوي يعني ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع
لان الربيع فاعل لغوي لانبت لقصد التعريف عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الفاعل
الى المفعول بمعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل
فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول لملابسة كونه اي اسند فاعلا لفعل متعلق بكسر اللام
صفة للفعل بمعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا
هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول
لدلالته على الذات كذا في الهوامش وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به
معمول الفعل والمعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح به اي بالمفعول قوله واقيم معطوف على قوله حذف
هو تاكيد للضمير المستتر وانما اكده به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى الى المفعول مقامه اي مقام الفاعل
بضم الميم اعم من كونه منصوبا على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلثيا يكون الميم مفتوحا على وزن
مفعول كما بين في موضعه يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه او شبهه كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه
الى الفاعل وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله الجار في قوله في حذف فاعله متعلق بالشرط اي فاعل ذلك المفعول
واضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة واقامة اي اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه اي
مقام الفاعل قوله اذا كان ظرف للشرط عامله اي عامل المفعول ما لم يسم فاعله فعلا واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان
اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيده المص لكون الفعل اصلا في العمل وكثير استعمال
ان مصدرية ناصبة تغيير مبني للمفعول من التغيير صيغة مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل الى
فعل دال على الماضي المجهول اراد به ان فعل علم لجنس الماضي المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب
علما سمي بخصوصه وفي الحفيدي هذا من باب ذكر العام واراده صيغة المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه
اي الكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث
حذف والبرد لان الوقي لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفي تحقيق حسام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص
فيكون في معنى فعل ونحوه فيكون ح من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضي المجهول

او

او يفعل وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله الى الى المضارع المجهول اذا كان الامر كذلك
فيتناول كل واحد من فعل ويفعل مثل افتعل واستفعل وينتفعل وينتفعل وهذا شروع على ترتيب اللف وغير عكسه فانه ذكر اولا
من الماضي والمضارع من الافعال المجهولة وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو ايضا بعيد بل هو اولى بل مختصر وناشئ يكون
من باب التنازع المزيد فيها بالسبع اسم مفعول قوله فيها نائبة عند البصرية ونائب الفاعل مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على
العكس كما سبق بتحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تامل ولا تكن من الغافلين فانتفع من تعريفه وبيانه شروعه عند كون
عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اي مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ولا
يقع ابتداء الكلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ موقع الفاعل منصوب على الظرفية
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت كما يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قول علمت على كل فعل متعد الى مفعولين
كاسند واسند اليه سواء كان الفعل من الافعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقي او لكونه اكثر او قولا لانه المفعول الثاني مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما لكونهما في الاصل مبتدا وخبرا واسناد الخبر الى المبتدا لا يكون الا تاما وبه خرج العامل المقتضي
عليهما مما يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان ولو اسند الفعل آنفا اي الى المفعول الثاني قوله ولا يكون
اسناده الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصيل في الاسناد فاسناده تام ليس الا لزم كونه اي كون المفعول الثاني مسندا
باعتبار اسناده الى المفعول الاول ومسندا اليه باعتبار كون الفعل مسندا اليه معا يقع في حالة واحدة وهي كونه نائب
فاعل الفعل قوله مع متعلق بقوله لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع كون كل من الاسنادين
الى ضمير مفعول الثاني ما تاما والاسناد الفعل الى الثاني تاما هذا الملزوم كائن بخلاف فوتك اعجبني ضرب بالتنوين سوء
ادب اصله لان عمل المصدر منونا اولى واقوى وجودها ومضاف الى زيد لان الاضافة لا تمنع كونه زيدا فاعلا لانه وان كان
مجرورا لفظا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع لان الحذق
وهو اسناد المصدر غير تام لان المصدر ما لم يكن مشتقا ويكون بمعنى فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الا غير ذلك كاسم الجامد لم
يمنع الا الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حينئذ تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول
الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا
فاعجب مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غلام زيد

واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه
على من له ذوق سليم ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبيب نحو اعلم موسى
عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه اذ حكمه اي حكم المفعول الثالث منها حكم اي
لحكم المفعول الثاني من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب اعلمت
المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول
تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثانيا لباب اعلمت والمفعول له حاله كونه بلام اما معطوف على قوله المفعول الثاني
فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلام واما مبتدأ خبره قوله كذلك لان منصب اي نصب المفعول له لفظا
او تقديرا فيه اي في المفعول له شعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل
اليه اي الى المفعول له فات النصب والاشعار ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسناد الفعل اليه مرفوعا لكونه
قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب واحد
وهينا كذلك وهذا بخلاف ما اذا كان المفعول له مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى
يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضربته تأديبا قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى
رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور باللام للتعليل نحو جئتك للتسمن
فلا يقال جئ للتسمن اذ رب فعل لا غرض له لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ورد هذا ان خارج بخلاف ما اذا كان
مع اللام مطلق والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين كذلك اي كل واحد منهما مفعول له والمفعول معه
يشير هذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل والاشارة الى المفعول الثاني والمفعول
الثالث على سبيل البدل ايضا اي كما ان كلا من المفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت فيه تشريك في ترتيب اللف
قوله في منهما اي المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان
المشبه وهو المفعولان اذكرهما المصنف بقوله والمفعول له ومعه والمشبه به وهو الثالث اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني

وقال بعضهم لا يكون مع اللام

والمفعول

والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف في قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله في انتهاء وغرض منه
ان سنوا في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى المتن يقول قوله كذلك اي من انه لا يقع واحد منهما
اي لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع
المفعول له بلام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع
المفعول معه موقعه ايضا فلانه اي الحال والثاني لا يجوز اقامته اي اقامة المفعول معه مقام الفاعل قوله مع متعلق باقامة
الواو التي هي اصلها العطف فيأخذ حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول
تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثانيا لباب اعلمت والمفعول له حاله كونه بلام اما معطوف على قوله المفعول الثاني
فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلام واما مبتدأ خبره قوله كذلك لان منصب اي نصب المفعول له لفظا
او تقديرا فيه اي في المفعول له شعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل
اليه اي الى المفعول له فات النصب والاشعار ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسناد الفعل اليه مرفوعا لكونه
قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب واحد
وهينا كذلك وهذا بخلاف ما اذا كان المفعول له مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى
يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضربته تأديبا قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى
رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور باللام للتعليل نحو جئتك للتسمن
فلا يقال جئ للتسمن اذ رب فعل لا غرض له لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ورد هذا ان خارج بخلاف ما اذا كان
مع اللام مطلق والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين كذلك اي كل واحد منهما مفعول له والمفعول معه
يشير هذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل والاشارة الى المفعول الثاني والمفعول
الثالث على سبيل البدل ايضا اي كما ان كلا من المفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت فيه تشريك في ترتيب اللف
قوله في منهما اي المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان
المشبه وهو المفعولان اذكرهما المصنف بقوله والمفعول له ومعه والمشبه به وهو الثالث اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني

والمفعول

او ان سنوا في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى المتن يقول قوله كذلك اي من انه لا يقع واحد منهما
اي لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع
المفعول له بلام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع
المفعول معه موقعه ايضا فلانه اي الحال والثاني لا يجوز اقامته اي اقامة المفعول معه مقام الفاعل قوله مع متعلق باقامة
الواو التي هي اصلها العطف فيأخذ حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول
تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثانيا لباب اعلمت والمفعول له حاله كونه بلام اما معطوف على قوله المفعول الثاني
فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلام واما مبتدأ خبره قوله كذلك لان منصب اي نصب المفعول له لفظا
او تقديرا فيه اي في المفعول له شعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل
اليه اي الى المفعول له فات النصب والاشعار ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسناد الفعل اليه مرفوعا لكونه
قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب واحد
وهينا كذلك وهذا بخلاف ما اذا كان المفعول له مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى
يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضربته تأديبا قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى
رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور باللام للتعليل نحو جئتك للتسمن
فلا يقال جئ للتسمن اذ رب فعل لا غرض له لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ورد هذا ان خارج بخلاف ما اذا كان
مع اللام مطلق والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين كذلك اي كل واحد منهما مفعول له والمفعول معه
يشير هذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل والاشارة الى المفعول الثاني والمفعول
الثالث على سبيل البدل ايضا اي كما ان كلا من المفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت فيه تشريك في ترتيب اللف
قوله في منهما اي المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان
المشبه وهو المفعولان اذكرهما المصنف بقوله والمفعول له ومعه والمشبه به وهو الثالث اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني

تفعل بين

الفعل المتعدى كما يتعاير وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى
الاحتياج فان الضرب مثلا قد سبق اعرابه مثلا الكاف فى كما زايدة انه لا يمكن تعقله بلا ضارب لان الضرب عرض لا يقوم
بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به كذلك يعنى كما ان الحال هكذا كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فلستوبانى احتياج الفعل اليهما فاذا
حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له بخلاف سائر المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل
فانها ليست بهذه الصفة فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل
زمان ومكان وتاكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم
وما فيه وانما بينت ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت
فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال نحو ضرب بالبناء للمفعول زيد بالرفع اقامة المفعول به الذى
هو زيد مقام الفاعل الذى حذف يوم الجمعة ظرف زمان يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لزمانه امام الامير
بفتح الهمزة ظرف من الظروف المكانية يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما مكان بكسرها
وهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع ونوعيته باعتبار الصفة وهى الشدة لا باعتبار الذات
اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا ايضا وقوعه موقعه وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على
ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون
مجردا للتاكيد اذ التاكيد عنه ينبغى ان يكون مثله وبعيد مما يفيده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب
مستغن عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك قال المص ضربا شديدا اذ لا فايدة فيه
الى فى اقامة المفعول المطلق للتاكيد مقامه لدلالة الفعل عليه وكذا فايدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان
المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق لا يصلح ان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اورد هما المص بتعريف الاضافة
ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فايدة الاضافة فيهما كما بين فايدة الوصف فى المفعول المطلق
لانها مما من بيان الفايدة فى المفعول المطلق ولان بيان قيد فى الاخير من الامور المفيدة يشعر فايدة القيود الاخر

وبغنى

وقايم مقامه ايضا وهو المأخوذ للصحة ان يكون كل منهما آخذا وماخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه
ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات به فقال ومنها المبتدأ مبتدأ مقدم الخبر او
العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل
في كونه مسندا اليه والخبر معطوف على المبتدأ وانما جعل ايضا منها لمناسبتها الفاعل في كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على
على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عاملا لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض
على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذا المثابة ووقع في بعض النسخ ومنه بالضمير المذكر
يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فيه نشر على ترتيب اللف جمعها الى المبتدأ اي المبتدأ والخبر في فصل واحد حيث
قال ومنها المبتدأ والخبر للتلازم الواقع بينهما وذلك لكل مبتدأ من خبر وكذا لكل خبر من مبتدأ وقوله على ما هو الاصل فيهما
حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ كما
هو القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله كما فلا تلازم ح لهما في العامل المعنوي في الاصح على
ما سيأتي ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقدم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب
العايد في الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر فامتنع الفاء للتفصيل
هو فصل لان الخبر معرف باللام الاسم لفظا او تقديرا واللام في قوله ليتناول متعلق بالتعميم كما سبق نحو ان تصوموا اي
صيامكم خير لكم ان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خيركم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه وقوله انما سوآء عليهم انذرتهم عندهم قراء انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اي سماعك وانذارك
المجرد صفة راكم عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا اي قطعا فيكون قوله اصلا منصوبا على
المصدرية يريد بها ان تجرد المجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقبل انه بالتنزيل امكان الوجود منزلة الوجود وفي
بعضها التجريد يقتضي سلب سبق الوجود وقد ينزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم نسبق في الركبة وسبحان
الذي سخر جسلم بموضعة وكبر جسلم الضباع احترز به عن قوله المجرد عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان
الاسم شبيه كما سيأتي وكان قوله وكانه الخ جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا لكون
المبتدأ اسما فلم لم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي

فاجاب عنه

فاجاب عنه بقوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما من شأنه ان يكون مؤثرا في المعنى وفي قوله بحسبك اشارة الى ان لفظة من في
المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا المثال الذي خرج عنه اي عن موجب المبتدأ من بحسبك درهم مسندا اليه
قوله اي مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو خال معتمد على صاحبه واحترز به اي بقوله مسندا اليه عن خبر فانه مسند به لا اليه
وفي نسخ فسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ المشترك اللفظي بين هذين المفهومين الذي عرف به اقسم ثانيهما الخبر
والقسم الثاني لا يكونان الا مسندين او الصفة عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث قيدا والاصح انه لتقسيم
القسمين لان هذا القسم ايضا مما يخلو لا يجمع وفي الرضي الحق ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلم يكن جميعها
حدا واحدا لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يكن اجتماعهما في حد واحد حدا لهما
وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضا قوله سواء خبر مقدم قوله كانت مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اي سواء كونها مشتقة كذا
في حاشية المفتوح كاسم الفاعل مثل ضارب واسم المفعول مثل مضروب والصفة المشبهة مثل حسن او جامدة مجراها في جري الصفة المشتقة
كقريشي في تصغير قرشي على وزن قريش اذ الحق ياء التشبيه بحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في البحر انصد تعبث السفن
وله طافي اذا بالنار وبالكل وتاكل وتعلو ولا تعلى فسمي به نفر بن كنانة لقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم غلب منه
الى القبيلة كذا في الهوادي او قوة صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ اشار بعد ذكر الحد الى شرح قوله سواء كونها الخ
والفاء لاستفهام عليه صلة الاعتماد ونحوه هذا من باب عطف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام
كهل وما ومن وردي على تسييبويه جواز الابتداء بها يعني جواز كون الصفة المشتقة المبتدأة من غير استفهام ولا نفي يعني
من غير اعتماد على شيء ولكن جوازه وقوعها مبتدأ بلا نفي ولا استفهام كائن مع قبح وخشن يرين ذلك يعني جواز الابتداء بها
من غير اعتماد حسنا وقبيحا اي على رأي خفش فقط فان رأي سيبويه ان يكون الجواز على قبح وشاع الفصيح لا يختار ما هو القبيح
نحو قولهم نحن عند الناس منكم مسناه بالفارسية بهتر مانزد آدميان از شما فخبر اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف
اعلم في اعلم شيء مبتدأ وعلم ضمير منفصل مرفوع محلا فاعله اي فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد ولو جعل خبر خبرا مقدما لكان
احسن جعل مبتدأ لفصل مبني للمفعول جواب لو بمعنى ظرف لقوله لفصل اسم التفضيل الذي هو خبر ومعموله الذي هو من بأجنبي
متعلق بقوله منفصل وهو اجنبي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كان مثلا لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل
كانا اجنبيين بخلاف ما لو كان نحن فاعلا لكونه اما لكون الفاعل كالجزء لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي تحشي عصام وفيه نظر

لا يخصا كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فنقول ان يكون نحن مبتدا وان يكون منكم مستثنى ملحوظ وتقدير
فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فستر بقوله منكم ثانيا الاهنا كلامه واتما قلنا لرفع الابهام الناشئ من الحذف
مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وههنا
اعم منهما رافعة حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة وعامل فيه الظاهر متعلق بمحذوف تقوله رافعة نريد به ما كان بارزا غير
مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد الذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لما مع انه مضمر
ولذا قال الشارح او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر وهو الجاري مجرى الضمير المنفصل وانما قلنا هكذا للاحتراز عما اذا
عدل عن هذا القسم نحو قوله تعالى ارأيت من اتخذ الهه هواه فان قوله انت مرفوع محلا بارأيت وانما لزم الفصل بين العامل الضعيف
وهو ارأيت ومعموله وهو من اتخذ الهه هواه بالجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء
فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجري مجراه رد على الهندي حيث قال رافعة الظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقام انتما
واحترز به اي بقوله رافعة الظاهر عن نحو اي عما لا يرفع اسما ظاهرا نحو اقائمان الزيدان او اقائمون الزيدون
لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان واقائمون كذلك ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته لانه حينئذ يلزم
تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن في الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز مثل مبتدا زيد قائم مثلا اخبره
للقسم الثاني من القسمين المتعلقين بالمثال الكائنين من المبتدا لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه
وانما سمي الحد على شيء صدق الحد وهذا ايضا وما قائم الزيدون مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم بالتنوين ايضا الزيدان او اقائم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او دالة
على ترتيب اللبث فان طابقت الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ثنية على ان ضمير طابقت ليس على
ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الرافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا
يخفى انه اذا وضح الامر فخصر فان كان مفردا الى المرفوع وللاداعي الى ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المص
لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه اسما مفردا لان قوله مفردا صفة
مقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا مذكورا بعدها لان المراد
بقوله مفردا ان يكون اسما بعدها سواء كان قبلها ما يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسما
ظاهرا او
مفردا

مفردا واقعا بعدها نحو ما قائم زيد وما قائم عمرو واحترز به اي بقوله مفردا عما اذا طابقت الضمير راجع
الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى مثنى نحو اقائمان الزيدان وما قائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون
الزيدون وما قائمون الزيدون فانها اي الصفة المذكورة حينئذ اي حين طابقت مثنى او مجموعا خبر ليس تلك
الصفة الاخبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى محذوف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك
ضربت زيدا الا يوم الجمعة اي ما ضربت الا زيدا وقولك العاقل واحد ليس الا اي يعني العاقل ليس الا واحدا كذا في
المفصل النحوي جار الا ان جزاء الشرط كون الصفة مبتدا بدل من قولنا امران بدل البعض من الكل او خبر مبتدا
محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ وما بعدها فاعلها مرتبا بعطف نسبتين على معمولي عامل واحد قوله مبتدا
مبني للمعلوم حال مسدة الخبر منصوب على الظرفية وكون ما بعده مبتدا معطوف على ما قبله اعني قوله كون مؤول مع اعتبار
الاخبار بين فيه ايضا والصفة خبرا مقدما عليه اي على الاسم هذا ايضا من باب عطف المذكور فههنا اي في الموضع
الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم ثلث صور مبتدا اعني البصرية وهذا القصور
بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهي هنا اربع صور احديها مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا بعدها نحو
اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ويتعين يعني وجوبا اي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كما ذكرنا ليس
المذكور ان يكون الزيدان او الزيدون مبتدا وقائمان وقائمون خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يكون الصفة
مبتدا والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر وثانيتها ان يكون
الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو اقائم الزيدان او الزيدون ويتعين
وجوبا ايضا حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا ان يكون الاسم المذكور يعني الزيدان او
الزيدون فاعلا للصفة حال كونه قائما مقام الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه للعدم المطابقة
لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوف فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدا وثالثتها ان يطابق الصفة اسما
الذي بعدها في الافراد نحو اقائم زيد واقائمة هند وحينئذ يجوز الامران المذكوران سابقا كما عرفت آنفا وانما قلنا
فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان يكون الصفة مثنى او مجموعا والاسم المذكور
بعدها مفردا مثل اقائمان زيد واقائمون زيد وهي غير جائزة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدا وذلك

الاسم فاعلاً لها ساداً مسد الخبر لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفرداً مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه لانه
لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفرداً ولهذا لم يذكرها الشارح وقال وههنا نكتة صدر ولم يذكر الراجعة
ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر
فقال والخبر هو ضمير الفصل الآتي والخبر لانه خبر معرف باللام المجردة اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قد سبق تحقيق
هذا الكلام فتذكر واللام في قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم الخ لان الكلام اي كلامنا
وبحثنا في مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اعم كان او فعلاً بل انما يكون تعريفاً للخبر الاسمي ولان ذكر
الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم
اذ كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ يضرب يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً مثل زيد يضرب
فانه واقع موقع ضارب لانه في تقدير زيد ضارب او لم يكن الخ يضرب زيد فانه في تقدير ضارب زيد اي يضرب زيد يعني
المضارع الواقع موقع الاسم المجرد المسند اليه المغاير للصفة المذكورة حتى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر لانه
اي ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق عليه المعرف
وان كان مجرداً عن المسند اليه مغايراً لها المسند اليه بصفة بعد صفة للاسم المقدر الباء اما للاستعانة كما في كتبت
بالقلم او للسببية اي ما يوقع به الاسناد اشار بهذا التقدير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل
فولك وقد حيل بين العير والنزوان واتى الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان اللام في اسم الفاعل والمفعول
موصول على ما يأتي وقال المحشي عصام شيخ كلامه بأتي التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على
طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم الذي
اسند بسببه لان اللفظ مبني اسناد المعنى الى ههنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد
الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل واحترز بقوله المسند به عن القسم الاول من المبتدأ
لانه اي القسم الاول من المبتدأ وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز به
عنه لئلا يدخل ما ليس مسنداً في تعريف الخبر المغاير صفة بعد صفة لا يصف متعلق بالمغاير المذكورة صفة الصفة
في تعريف المبتدأ متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة الواقعة الخ اي التي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام

الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به اي بقوله المغاير للصفة المذكورة عن القسم الثاني من المبتدأ اعني ان كان اسماً مجرداً عن
العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مسنداً اليه فقط والف الاستفهام للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى
لو لم يعتمد اجعل خبراً فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه وجازك او جاز لك ان
تقول المراد بقوله المسند به المذكور في التعريف المسند به الى المبتدأ بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر كلاهما في
الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مر شخص في معنى مررت بزيد بحذف فولك بزيد بقرينة حاجة او مقابلة
او يجعل معطوفاً على قوله تتوافق في قوله والمسند به بمعنى اي لان معنى الباء في الاسناد والملصق ينتهي
بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء الملصق بزيد ينتهي كذلك المعنى ينتهي بالغاية ويتم
لحاق فولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهي عند الرأس ويتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء
والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ بعد ما سبق قبيل العطف المذكور وقد قررنا فيما هذا التوجيه الا خيرين اعني مقام الفاعل
في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الاول الذي ذكره الشارح فالمجرور في الاقرب اعني يراد
اسناده الى المجرد ويجعل الضمير راجعاً الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس المجرد اذ الفعل ملابس
بالمفعول للفاعل اللفظي ابداً لا بالمجرد فوله وعلى التقديرين اي تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى
متعلق بقوله يخرج به اي بقوله المسند به القسم الثاني من المبتدأ لان المراد بالاسناد ايقاع الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل
ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازاً عن الاحتمال لغيره وعلى هذا يكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تأكيداً فافهم ضمناً من اوجهين ان تعين فيكون هذا قصر قلب وتأبين المبتدأ والخبر
وانهما من الملحقات بالفاعل في الرفع بمعنى الضمة والواو والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل في العامل اراد
ان يبين العامل فيهما منبهاً بقوله واعلم ان العامل في المبتدأ هو الابتداء او الخبر عند المذهب المنصور عن مجرد مضاف
مضاف الى المفعول وهو الاسم والفاعل المحذوف تقديره تجريدك الاسم قد سبق معنى التجريد عن العوامل اللفظية اي عن عامل
مقتض يؤثر في معناه وسلام في قولنا ليسند فعل مبني للمفعول متعلق بالتجريد اي الاسم الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ
فان فولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسنداً الى زيد فلا يرد ان اسناد القيام ملابس
اذا كان عاملاً لفظياً لانه لا يسند اليه القيام المحض ويسند مبني للمفعول اليه اما الى الاسم شيء نائبه كما في القسم الاول من المبتدأ

نحو زيد قايم جرد ان اسم من اسماء العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عاملا لفظيا لا يكون القيام
فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قايم المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط فمعنى الابتداء هو
التجريد عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين لاقتضاء المبتدا والخبر على السواء لان التجريد يقتضي الاسناد
وهو يقتضي المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضي المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون
عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز قوله واما عند غيرهم اى عند غير البصريين متعلق
بالخبر وهو قوله عامل في الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة من قول بعضهم الابتداء عامل في المبتدا لانه مسند اليه
ولانه اقوى من المسند لانه يتقدم عليه في الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى والمبتدا لكونه مسندا اليه وركنا
اعظم في الجملة الاسمية ومعنى فاعلا عامل في الخبر فعامل المبتدا هو الابتداء اعني التجريد فيكون عاملا معنويا
وعامل الخبر لكونه المبتدا اللفظي هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدا في الاعم الاغلب اسم جامد
ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما في القسم الثاني فلان المبتدا وان
كان عاملا في الخبر بحيث الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامل الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلا ان قولك
قايم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحيث التاويل من
القسم الاول فيكون المبتدا اسما جامدا فلا يعمل الرفع وقال آخرون التعبير بالتنكير يشعر ان ما قالوا ضعيف كما ان
التعبير بالبعض يفيد الضعف كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر بعين قالوا ان المبتدا عامل في الخبر لكونه مبتدا
والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتدا وليس هذا الا دورا مصرحا وهو باطل بالاتفاق العقلاء لانه يلزم من
هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذي عمل فيه وذا غير جايز تامل ولا يمكن من الغافلين وعلى
حد الاى على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله لا يكونان اى تقديره ولا يكونان اى المبتدا والخبر مجردين عن العوامل
اللفظية على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما
على ما قاله بعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدا معنوي عنده واما عند البصريين فعاملها
معنوي ليس الا وفارغ من تعريف المبتدا والخبر شرع في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال واصل
المبتدا وقد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبتنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحي ههنا فما قاله الشارح بقوله

اى ما

اى ما ينبغي ان يكون المبتدا مقدما عليه اذا لم يمنع مانع من ذلك الاصل واما اذا امتنع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع
مثلا اذا كان المبتدا نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدا نكرة على ما سياتي له زيادة تحقيق التقديم على الخبر
لفظا انه محكوم عليه والمتقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
فقدم لذلك واما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان موخرا لفظا لان المبتدا ذات يعني دال على الذات تحقيقا
مثل زيد قايم وزيد المنطلق وتاويلا مثل المنطلق زيد فانه في تاويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد والخبر حال
من احواله تحقيقا او تاويلا لما مر آنفا والذات مقدمة على احوالها طبعا فقدم الذات وضعا بحسب الطبع الوضع
ولذا كان الاصل في المبتدا التقديم لفظا قوله ومن ثمة متعلق بالفعلين الآتيين اعني الجواز والامتناع الآتيين قدم
عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع اثنين مختص بان يكون الاصل في المبتدا التقديم لا غير وبناء الفايدة
كون الاصل فيه التقديم قوله ثم بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء التسكت اسم من الاسماء الاشارة
للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا اى ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم على الخبر لفظا انه قدم تقديرا لانه في
التقدير مقدم جاز قولهم اى قول العرب سير موذ بلفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه والنجاة في داره
زيد بتقديم الخبر على المبتدا مع كون الضمير المجرور في داره عايدا وراجعا الى زيد المتاخر صفة لزيد لفظا لتقدمه رتبة
نصب على التمييز لا حالية لتقدم المبتدا وامتناع عطف على جاز قولهم صاحبها في الدار بضمير يعود الضمير
المجرور في قوله صاحبها الى الدار واحتراز به عن عوده الى شئ متقدم بقرينة حالية كما تقول هذه الجارية صاحبها
في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح بعود الضمير الى الدار اشعار الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار
على المفهوم من قوله واصل المبتدا التقديم وهو اى الدار فالتذكير باعتبار لفظ هو في حيز الخبر وانما قال في حيز الخبر لان
الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجيء الذي اصله التاخير فاعرف صاحبا فيلزم عود ضمير
الى الدار المتاخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لان مرتبة الخبر متاخرة عن مرتبة المبتدا كما سبق وهو ان عود الضمير الى
الدار المتاخر لفظا ورتبة غير جايز بل يجب اما بتاخير الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدا كما سياتي انه اذا كان في جانب
المبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب بتقديم مجموع الخبر لانه لو لم يكن تقديم ذلك الخبر وجب تقديم مجموعه ليلا يلزم ارجاع
الممنوع كما في قولنا على التمرة مثلها زبدا وقد يكون المبتدا نكرة اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخل على

المضارع ايذانا الى ان الاصل في المبتدا ان يكون معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز
الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدا التعريف قال الشارح
مقيدا بالجار وان كان الاصل جثته اي في المبتدا ان يكون معرفة لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك
اتيتك وان لم يتقدمني كذا في التصريح لان نكرة معنا معينا وصفا والحال ان المطلوب المهم الكثير الوقوع مضاف
اليه مثل قولك مررت بزيد الحسن الوجه وفي كلام بعض في كلام الغير انما هو الحكم فقط على كل امر معين من الامور المعينة
لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدا معرفة لزوما
اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين ولكنه اي الزام ان المبتدا ما يقع اي لا يكون نكرة فما عرفت
ان المبتدا لا بد ان يكون معرفة او نكرة مخصصة على الاطلاق اي سواء كانت مخصصة لفظا جمهور النحاة اتفقوا على
انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على شيء لا يكون الا بعد معرفته وانه يصح قبلها
بل يقع المبتدا نكرة اذا تخصصت تلك النكرة اذا ابهر ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها
كقوله سعاد والقلب ذي سير وقولك آتيك اذا احمر البسر اي اتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدا نكرة وقت تخصيص
تلك النكرة بوجه ما علم ان المسوغة تستقيم على ستة اقسام موصوفة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله ربما تكره النفوس من امره فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع
واستفهامية نحو عندك وما فعلت وتعجبية نحو ما احسن زيدا بتاتا وتامة بمعنى شيء منكر او معرف نحو ان تبدوا ما
اشتدت فتى هي وهنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من وجوه التخصيص بيانا لما يكون ما صفتها اذ بالتخصيص
بنقل اشتركا فاق النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع مبتدا
لان مبتدا بكيفية راجحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة
في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركة فانك اذا قلت مثلا رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما
او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللت وخصصته بزيد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تعالى
وعبد الله لابتداء مدخل على الجملة الاسمية تاكيد لها والعبد الله من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل او لا
فالح وصف بقوله مؤمن خرج من الانقياد له وقلت الشركة فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدا وقوله خير من مشرك

خير

خبره فالعبد لله قن متناول للمؤمن والكافر اي من آمن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وقلت الشركة
فخرج عبد كافر فقرب من المعرفة فجعل مبتدا لما كونه مرفوعا لفظا وخير خبره هذا من باب عطف مفصل على مجمل ناص
واحد واثنان من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احدا كائن في الدار اما نكرة لا يعلم ان ذلك في
من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل المعلم ان ذلك الاحد من اي جنس وبتلك مثل هذا بالعلم مثل قولك رجل مبتدا تخصص
بالعلم كائن في الدار خبره ام امرأة عطف على رجل فان المتكلم اي الذي تكلف وتكلم بهذا الكلام اي جوز كلا من رجل الدار ام امرأة
يعلم ان احدهما من الرجال والمرأة في الدار لان الغرفة استفهامية مع ام المتصلة انما يسئل فيها عما يعلم المتكلم احد المذكورين
ولا قادر على التعيين لعدم جزمه به فيسأل المخاطب عن تعيينه اي تعيين المخاطب ذلك المسؤول عنه فيؤذن المتكلم
مراده فكانه قال المتكلم بهذا الكلام اي مبتدا التخصيص بشيوعه من امرين لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة يكون
صفة له المعلوم وصف بسيط مثل قولك هذا جائل وشاحها كون مرفوع بانه نائب الفاعل عن قوله المعلوم احدهما مضاف
اليه والضمير راجع الى الامرين في الدار متعلق بكائن فيها خبره فكانه هذا مضاف من قبيل التخصيص بالوصف ويلزمه
كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهر فكل واحد منهما من الرجل والمرأة يعني ايهما كان مقدما يتخصص بهذه الصفة
اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوي وهو ما دل على معنى قائم بالغير
لا النعت النحوي ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم مبتدا وفي الدار خبره
وهذا يضاف من قبيل عطف شيئين على معمول عامل واحد في المثال المذكور اي رجل مقدم فجعل مبتدا وفي الدار خبره حتى لو قدم
امرأة وقيل امرأة في الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال انما هو جعل ضميره الى كل واحد
منهما كيف مراده رجل كما يفصح عن قوله وفي الدار خبره ولا معقول من قائله لك ان تراعي لفظا هو ترتيبه بكونه مبتدا كونه
حقيقة وحكما قال المعطوف على المبتدا مبتدا حكما بل المراد ما قدم من المتكلم رجلا كان او امرأة لا مرد ونصف
وانما يتخصص بينا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او امرأة في جواب التخصص بعلم المخاطب بشيوعه في
احد يقينا من غير احتمال والثالث منهما ان تقع النكرة في حيز النفي او الاستفهام مثل هل احد خير منك مثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة بعد قوله احد فيه اي في قولك هذا وفي بعض النسخ فيها اي في هذه المقولة وقعت في حيز نفي
او غير يوزن غير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيزا اي سياق النفي بحيث لم يكن تلك النكرة مسؤولة له

ا لم تكن من هذا القبيل فافادت تلك النكرة عموم الافراد ونحوها يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل
تحت العموم فتعينت وتخصصت عطف تفسير واتحاقا اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان
النفي كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك النفي
امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو اي جميع الافراد امر واحد
لان من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل
انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال وكذا خبر مقدم اي كما
ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك كل نكرة مبتدأ وقعت في اثبات يعني
وقعت في كلام مثبت قصد بها العموم هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه
يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين
عمر رض في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني يقتل الجرادة بتصدق بما شاء
سواء كان تمرة او غيره والمراد بمقدار تمرة ومن غيره قوله عليه السلام تصدقوا ولو بتلفيف محرق وقوله عليه السلام
اتقوا النار ولو بشق تمرة وعم النكرة في اثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما في حيز النفي
فيستوي المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشي والاكثر يجعل المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل
من المستكن لتقابل الكل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص مثل قولهم شر اهر ذا ناب وامر اقعده من الحرب لانه كان
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل الغلط ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص اي ذلك الاسم بالتخصص به الفاعل
الكاشف ذلك الاسم بالفاعل اذ يستعمل هذا القول في موضع ما اهر ذا ناب يا شر يعني يستعمل في موضع يكون شر فيه
فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت اولانه كان في الاصل
فاعلا قدم للتخصيص وما ان المعنى الذي يتخصص به اي بذلك المعنى الفاعل قبل ذكره اي قبل ان يذكر الفاعل هو
اي ذلك المعنى صحة كونه اي الفاعل محكوما عليه بما يسند اليه اي بالفعل المسند الى الفاعل فانك اذا قلت قام
مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعديا علم متبن للمفعول اي حصل العلم الصحيح
للسامع قبل ذكر ما يسند اليه منه من قولك قام اما ان يذكر بعده او بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام امر يصح

ان

ن يحكم عليه بالقيام بعين امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه فاذا قلت بعين اذا ذكرت بعده رجل فهو ان
قولك رجل بعده في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان امهر للكلب من اهر يهر اذا زجره وحثه
واهر يهر صوت الكلب دون نباحه من ظلمة صبره على البرد يقال هر يهر هريرا بالكسر واعلم ان الذي اهر الكلب بالنباح
المعتاد في خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعني من غير مقارنة شيء اليه فقد يكون ذلك النباح خيرا كما اذا كان
اهر الكلب بالنباح المعتاد وقت مجيء حبيب الى صديق صاحبه للنبح يهر المنشاط لانه يراه غير اجنبي
وقد يكون ذلك النباح ايضا شرا كما اذا كان وقت مجيء عدو لصاحبه حيث يراه اجنبيا فهي لاضطراب وثائرة
فيكون الاهر كريا بنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجيء صديقه وما يكون شرا وقت
مجيء عدوه واما المهر له بنباح غير معتاد فيه بالنباح لا يكون الا بانضمام شيء اليه ومقارنة ينشأ به مبنى
للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم ينشأ به يكون من النقر اما لان الكلب قد يخلو عن نباح
سواء كان معتادا او غير معتاد يكون شرا لا خيرا فيكون قسما واحدا فحفظ فعلى الاول اي على ان يكون نباح منقسما
الى قسمين خير او شر ايضا يصح القصر اي قصر اهرار على الشر بالنسبة الى الخير فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل
قصر الصفة على الموصوف فمعناه ح شر كل خير اهر ذا ناب فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشر وعلى الثاني ايضا يصح القصر
لانه ح لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه لتقدير فيه وصف حتى يصح القصر بالنسبة اي ذلك الوصف
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي
رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم والثاني بجلم اتم فلا تغفل فالمختار انما يكون للتخصيص بما يتخصص به
الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد ينشأ به فالمختار للتخصيص بالصفة على ما عرفت وهذا
اي قولهم شر اهر ذا ناب مثل يضرب بمبنى للمفعول لرجل قوي باي وجه كان ادركه العجز في حادثة يعني عجز عن دفعها
مع انه رجل قوي لا يضره ولا يعجزه شيء فتصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار معناه التمثيلي فالتركيب معتد به من غير احتياج الى التخصيص والحاصل التخصيص بتقديم الخبر ظرف فان الظرف
لما كان محيطا لا يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلا له فاد تقديمه تخصيص المبتدأ مثل قولك في الدار زيد والمجرور
خبر مقدم عند البصريين ورجل مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف ونحوه الاعتماد على احد

وفاعل ايضا اسمية قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاصل في الافادة والاعراب مثل زيد مبتدا وابوه مبتدا ثان قائم
خبر المبتدا الثاني والجملة من المبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والجملة فعلية سواء كان في فعلها ماضيا مثل زيد مبتدا قام فعل ماض وابوه
فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر مبتدا او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية
وان كان موكدا مثل زيد اضربنه اي متقول في حقه اضربه بل سيخص لان يؤمر بالضرب ويخوف بالضرب ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية لكونها مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجيء في قوله وما وقع ظرف فانه كثيرا ما يقول الجملة
والمراد بالجملة الفعلية ظاهر وجه القول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه فاعل الفعل
ولا تقع به وان كان بتقدم ذكرها لانها سيقت غير قرينة بل متصل بهذه المسندة ولم يذكر الشرطية لانها لا تخرج عنهما
لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية والفعلية يعني ان كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية اسمية تتحاصل
فعلية وان كان اسمية فالجملة شرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيها
واذا كان الخبر جملة لما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لاشتمالها على المسند والمسند اليه لا تقتضي الارتباط
بغيرها كانت تامة فائدة تامة بخبر الا ان الفاضل في قوله فلا بد جزاء لشرط محذوف ولقطة ما هي التي لنفي الجنس وبد
عن المبتدا مبني على الفتح في محل النصب اسمها والجملة الواقعة خبرا من عايد الى المجرور في محل الرفع خبره تقديره عايد حاصل من عايد
الى ما مجاز ولا فراق يربطها به اي يربط ذلك العايد تلك الجملة بالمبتدا ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به
وذلك العايد الذي يربطها به اما ضمير عايد الى المبتدا سواء كان عمدة مثل زيد قايم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به
او مضافا اليه كما في مقابلين المذكورين في المتن او غيره اي غير ضمير كالاسم الجنس الذي تدخل على فاعل افعال المدح والذم
فانه فاعلا بما المجعولة لام الجنس المضاف والمضاف اليه الكائن في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا وجاز جعله
اعني فعل المدح والذم خبره فان الفاعل اذا كان محلى بلام الجنس وهو شامل كالمفرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد
وهو المخصوص المشمول لذلك الجنس فذلك الفرد وان عم على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدا محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا
يكون ذلك المثال مما نحن فيه وكوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقريره فيه لان اعادة
لفظ الشيء يغني عن ضميره ويكون قايما مقامه فيما يؤدي مؤداه في نحو الحاقة مبتدا مما حاقة خبر مقدم عند سيبويه
خبر مقدم عند غير الحاقة خبر لو مبتدا على اختلاف المذهبين والجملة خبر للمبتدا الاول تقديره الحاقة ما هي اي التي

شيء من

شيء هي ووضع المظهر موضع المضمر جايز في مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر تفسيرا للمبتدا بمعنى ان يكون عينه مثل اشان زيد
قايم ومقول عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدا وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتحاد والامتزاج بينهما
بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزايدة نحو قل هو الله احد وقد يحذف متى ما مفعول اشانا وان كان ضميرا غير فاعل البتة اذا
كان فاعلا لا تحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصودا والضمير المستتر فيكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع المظهر
موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف فلو حذف وكذا المستتر اذ لو حذف لا يبقى في الذهن الا المضمر فلا يجوز حذف
غيره لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه نحو خبر مبتدا انكر مبتدا اشان وهو بالفارسية دوازده
شتر ويرى مذهب وتفصيلات انكر اثنى عشر وسق والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد وقد امن بكسرتين
الجار والمجرور خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول ومن تمييز عما تم بنون الجمع وتسمن بضم احدى التاءين
وسكون الميم وفتح من التسمين مبتدا منوان تثنية منا مبتدا ثان بدرهم الجار والمجرور خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره
خبر المبتدا الاول اي انكر منه الجار والمجرور هنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديره على عامله الظرف وهو جايز فانه
والظرف مانا اما معد تا بالفعل او بشبهه او حال من المبتدا الثاني لان المبتدا في حكم الفاعل بكونه مسندا اليه البر انكر حال كونه من
البر كايلا بستين درهما ومنوان منه الجار والمجرور فيه صفة لمنوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وجاز وقوع
مبتدا انكرانه حذف بقرينة ان بايع البر والتسمن لا يتصور غيرهما يعني حذف العايد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير
نرخ بيان كردن يعني ان بايع البر بين قيمتها البر بخمسة دراهم وبايع التسمن ايضا بين قيمته وقال الرضي حذفه قياس عند
الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدا الثاني فيها جزءا من المبتدا الاول
الى هنا كلامه وما وقع ظرفا الى الخبر الذي جعل ما موصولة اشارة الى سبق الخبر وقع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف
مكان نحو زيد عندك او جار ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ومناسبته له
لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا قال المحشي الظرف عندهم اسم الظرف زمانا
او مكانا وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فاشتاج جرى على اشتاج الماخير
لفايدة التعميم الى هنا كلامه فالمكرر مبتدا الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا الخ المبتدا اذا كان موصولا

لانه صلته جملة فعلية او ظرفية فيتضمن معنى الفرط فيدخل فرع جواب اما كما يأتي من النحاة وهم البصريون كليهما او واقعون
على انه قدر والجار فيصح الكمل وحذف الجار من ان وان قياسا كثيرا اى الخبر اذا وقع ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا
مقدرا اى مؤول هذا التقدير باللازم لان التقدير يلزمه انما ويدل اذا المقدر يؤول لا محالة وليصح تقديره بالباء بجملة كائنة
بتقدير الفعل فيه لان الفعل محتاج الى الفاعل الضمير وهو مع فاعله جملة لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة ومن ثمة ان
الظرف بقيد مجردا من غير ذكر الفعل في الصلة لان يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو
المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا
البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا قدر اى بخلاف الظرف
الذي قدر فيه اسم الفاعل او اسم المفعول او غيرها من المشتقات غير العقلية كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه اى الظرف
حي اى حين قدر فيه اسم الفاعل وغيره يصير مفردا لانه اسم الفاعل لما كان شبيها بالحالي عن الضمير مثل هو رجل وانت
رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب بما كذلك مع فاعله جملة فيكون للاحالة مفردا وهم الاكثر بعني البصريين
في ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه ان الظرف لابد له من متعلق بفتح اللام لكونه في الاصل جارا ومجرورا عامل فيه
ليعمل فيه والاصل في العمل هو الفعل فقط لكونه حدثا قائما بالغير فاذا وجب المقدر اى تقدير متعلق ليعمل فيه
فان اصل فتقدير ما هو الاصل في العمل اولى واليق وايضا للتنبيه على الظرف الذي وقع صلة للموصول مثل الذي في الدار زيد
وعلى الظرفية وقع صفة مثل كل رجل في الدار فلد درهم واستقر في موضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان تكون جملة
ووجه ثالث في ان المقدر في الظرف اسم الفاعل ونحوه انه اى الظرف خبر والاصل في الخبر ان يكون مفردا ليتفق الركنان في كونهما
مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة في الربط واجيب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا او تاويلا وفي الجملة
وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تاويلا ولان خبر الجملة اقوى لتاكيده وقد قرر في قوله ولما كان الخبر المعرف فيما
سبق مختصا بالمقدم اى بعد معرفة احوال المبتدا والخبر ان الاصل في المبتدا التقديم على الخبر على لفظ كما سبق وجاز
تاخيره عن الخبر على خلاف الاصل لكنه اى لان التقديم على الخبر لفظا قد يجب لامر عارض يوجب تقديمه عليه كما اشار اليه بقوله
الا ان ذلك الامر العارض بقوله واذ كان المبتدا هذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدا على الخبر مشتملا على ما

موصوله

موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثاني لان صدر الكلام فاعل ظرف لوجود شرط عمل في اسم الشرط وهو بناء على ذكر
احد الشيئين السنة او مبتدا والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او اسمية صفة او صلة اى على ما مر وجب اى ثبت معنى تقدير
الكلام وهو معنى تغيير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي في غير ذلك واما وجب هذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول امر
ان الكلام من اى نوع فانه يجب تقديمه اى تقديم الاستفهام او المبتدا المتضمن معنى الاستفهام حفظا لصدارة وكذلك اسماء
الشرط من جاء فزيد مكرم والانه مؤثر في الكلام ويخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه لصدر ذلك الكلام وكذا المبتدا المضاف الى ما له
صدر الكلام نحو غلام من قام فانه يجب لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التقدم وكذا المبتدا
المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدا المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدا ضمير الشان مثل هو
زيد قائم فانه يلزم قبل التفسير فلو اخر عن الجزءين لاوهم المقصود وكذا ما التعجبية نحو ما احسن زيد فانه يجوز التصرف
فيها بالتقديم والتاخير وكذا المبتدا الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بالابتداء بالكلام او كان الخبر
مخصوصا بالمدح والذم في قولك نعم الرجل زيد فقدم في مركزه الاصلي اى هو زيد او كان المبتدا موصوفا محذوف الخبر فانه
اذا كان محذوفا وجب تقديمه فيقدر في مركزه الاصلي كقولك في جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك كذا قال
السيد عبد الله مثل من ابوك وكم اخوتك فان من في محل الرفع لانه مبتدا مشتمل على ما يستحق صدر الكلام وهو الاستفهام وانما
وجب تقديمه ليعلم منه اول امر ان الكلام اى نوع من انواعه والانه مغير الكلام من الاخبار الى ما شاء والمغير قبل المغير
فان معناه اى مع ابوك احد ابوك ام ذاك او اذا جاء ابوك ام عمرو او غيرهما فاختصر منه واقيم لفظة من مقام لفظة
فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب التقديم وابوك خبر هذا اى كون من مبتدا وابوك خبره مذهب سيبويه لانه يجب
عنده بمعرفة من النكرة متضمنة لاستفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل
منك ابوه والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاءك بكر وايتهما قام ومن ثمت وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة تالا ضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الاضافة
في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانه فاعل على المبتدا المتضمنة
معنى الاستفهام فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدا وفي الرضي واذا كان الشرط وغيره مما يغير
معنى الكلام المتصدر لان السامع يبتدئ الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم

يدل السامع اذا سمع بذلك المغير عليه راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير ما يجيء بعده من الكلام فيستشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه
فيجب تقديمه لانه الة التشويش او كانا عطف على كان اى المبتدا والخبر معرفتين احترازا عن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه
نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة اذا متساويين في التعريف نحو انا ابو النجم وشعري شعري
ونحو انت انت وهو هو او انا انا في مقام المدح او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما المقدم او المؤخر مبتدأ
والآخر منهما خبرا وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم
يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثاني بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثله قوله انى بتمام
لعابه لافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتراه ايد عواسل والمراد ههنا ايضا تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير
لعابه كلعابه لافاعي القاتلات ومثله ايضا قوله بنونا بنو ابنائنا اى بنوا ابنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجل الاباعد فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء او الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة
ابناء الابناء ونحو زيد المنطلق او المنطلق زيد اى الشخص الذي له الانطلاق المستمر يزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين
في التعريف لان العلم اعرف لكنه يجيء ولم يمثل للمتساويين في التعريف لندوره او كانا اى المبتدا والخبر متساويين في التخصيص
سواء كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره يعني متفاوتين في قدره يعني يكون جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته
في الآخر فان ذلك غير مراد حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر ههنا بين المبتدا وكقولك في صفات
امرأة ضاربة رجل صالح وجب تقديمه ايضا اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص وهذا تخصيص بالمعمول
مثاله مثل قولك افضل منك افضل منتي وهما متساويان في التخصيص بالمعمول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والا فيكون
الثاني اخص والما وجب تقديم المبتدا على الخبر في هذين النوعين دفعا للاشتباه وعملا بالاصل لان الاصل في المبتدا
التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع
يكون في آن الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا اى يصح المبتدا ان يكون فاعلا
لذلك الفعل او تاكيدا للفاعل لو تاخر المبتدا مثل انا قمت وانا سعيت في حاجتك قوله فعلا له احترازا عما اذا كان الخبر الذي
لا يكون فعلا له بل يكون نسبة كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدا على الخبر بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل
ويجوز تاخيره ايضا وانما قال الشارح معللا لجواز ان يقال قام ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم
الالتباس



الالتباس اى التباس المبتدا بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر مثل زيد قام وجب تقديمه جوازا
لقوله وان كان المبتدا الخ او لقوله او كان فعلا له على ما مر اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور الاربع وكذا يجب تقديمه اذا
كان الخبر واقعا بعد الا او معنا نحو وما محمد الا رسول وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر في الصور الثلث الاول
بضم الحاء وفتح الجيم اولى فلما ذكرنا من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما
تقديم الخبر على المبتدا اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو المبتدا واما وجوب التقديم في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل لو اخر اذ لو كان الفعل الواقع خبرا عنه مفردا مثل زيد قام فانه اذا اخر المبتدا عن الخبر وقيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل
يعني انك لو علمت ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدا مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان بعض جملة اسمية
مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لانه الة لهذا الالتباس او بالجر عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل
يعني فلئلا يلتبس المبتدا ايضا بالجر عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى مثل الزيدان قاما او مجموعا مثل الزيدون قاموا فانه اذا قيل
في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا بعني آخر المبتدا في هذين المثالين وقيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان قاما والزيدون قاموا بدلا عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه غير مراد فانتفى المبتدا به اى بالجر في الفاعل او بالفاعل على ما هو المتقرر
فلما الزيدان وقاموا الزيدون ايضا اى كما التبس المبتدا بالفاعل في نحو قام زيد بناء على قول من يجوز كون الالف بمعنى الف التثنية
والواو اى واو الجمع حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه واضمير الفاعل المستتر فيكون ح الفاعل الاسم الظاهر كالقائم في ضربت هند
فانها حرف دال على تثنية الفاعل الضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر كالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل والنهار على قول وما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم
المبتدا بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التاخير فقال واذا تضمن اى
اذا كان مشتملا فتغيير العبارة الخ كانت في المبتدا للتضمن فيها لكن لاشتمال خبر من التضمن لانه يتبادر منه كون ما له صدر الكلام
ولا يلزم الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة
وشبهها والمراد الاخير سواء كان الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما هو موصولة او موصوفة مضمونة لتضمن انه متعلقة اسم
الكلام فاعل الظرف او مبتدا خبره الظرف اى مضمونة وجب له صدر الكلام كالاستفهام وغيره مما يقتضي صدر الكلام مثل ايا زيد لفظاه في
الدار زيد ام في السوق فزيد مرفوع لفظا لانه مبتدا عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم

الظاهر وانما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة الظرفية لا محل لها من الاعراب
واين ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح اسم متضمن لهمزة الاستفهام خبره
وهو اى لفظ اين ظرف كما قلنا الآن لا بد له من متعلق عامل فيه فان قدر يفعل لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل كما
في الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل جملة حقيقة ومفردا صورة فتكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام
المقتضي صدر الكلام واما قدر باسم الفاعل كان اي الظرف المذكور مفردا حقيقة وصورة كما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة
وعلى كلا التقديرين اي تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر بجملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق
الافراد عليه يكون بحسب الصورة واحترز به اي بقيد الافراد او بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام نحو زيد ابوه
فزيد مبتدا وابن اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدا مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب
ح تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدا كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي
صدر جملة داخل هو عليها يجب ان يتقدم عليه احد كفى هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فان كان ابوه فاعلا فقد وقع في صدر ما هو
كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم اذ لا يبطل بتاخيره اي بتاخير ذلك الخبر صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته
وجملة ما يغيره لما ذكرنا او كان الخبر البائن في قوله مبتدء به اي الخبر متعلق بقوله مبتدء به احترز به عن ان يكون الخبر بتاخيره
مستحقا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا بتاخيره حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا لا للمبتدا
من حيث انه مبتدا والا لما من حيث انه اسم تتقدم به يصح وقوعه مبتدا اي لكون تقديم الخبر الظرف مصححا لا وذلك الظرف انما
مذكور نحو في الدار رجل او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك اي عندي رجل واحترز بقيد التصحيح عن مثل رجل عالم
في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس يصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
خبر متقدم لتخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتدا النكرة حيث يتعارض التخصيص بتقديم الخبر الظرف
فلو عمل بما هو الاصل في الخبر وأخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف
صفة لرجل ويكون من قبيل التخصيص بالصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدا نكرة
مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور او كان المتعلق بكسر اللام فان بفتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على النمرة
نظرا الى ان الخبر في الحقيقة مستقر لان العامل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو النمر

خاتمة

كان الخبر صح

خاتمة نظرا الى ان جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير راجع الى جزء الخبر اي كان المتعلق الخبر الجزء التابع
صفة المضاف وهو المتعلق له اي للخبر بتبعية يمتنع معها اي مع تلك التبعية تقديمه اي تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزء بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الا الله الذي هو متعلق بالخبر الذي هو متوكل لان تعلقه به ليس بالمعنى المذكور الذي
هو تعلق الخبر بالكل ضمير كائن في المبتدا بان كان الضمير مضافا اليه راجع الى ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر
الخبر عملا بما هو الاصل فيه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة حتى لو قيل مثلها زيدا على النمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه مثل على النمرة مثلها زيدا كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر فقوله مثلها اي مثل النمرة مرفوع لفظا لانه مبتدا
ومضاف الى ضمير راجع الى النمرة في قوله على النمرة ولذا قال الشارح وفيه اي في قوله مثلها ضمير وهو المضاف اليه راجع لمتعلق الخبر
بكسر اللام اي لخبر الخبر وهو اي ذلك المتعلق النمرة بدون الجار لان الخبر هو مجموع قوله على النمرة يعني الجار والمجرور كلاهما في محل
الرفع على الخبرية والنمرة متعلق به اي بالخبر مثل تعلق الجزء بالكل يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك النمرة متعلق بالخبر وهو
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة فيجب تقديمها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدا لانها جملة والمبتدا
مفرد فبينهما مناقاة فاذا تقدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر
ان الذي يجيء بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح له الا المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة بصفة بعد
صفة لان بالمفرد مبتدا مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على
المبتدا لئلا يظن اخر الخبر على ما هو الاصل ان ليس المفتوحة بالمكسورة فانه ربما يظن انه خبر ان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد
يظن انه متعلق الخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدا واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لان المكسورة
لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدا بخلاف المفتوحة فانها مع ما في حيزها في تقدير المفرد كما سبق اذ في تاخيره اي في تاخير الخبر
عملا بما هو الاصل فيه خوف التباس بفتح اللام وكون الباء للالتباس اي خوف الالتباس ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ
يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة لامكان الذي هو اي لامكان ان يكون خاليا عن الفتحة بل التبس عنده
ان التلفظ بالفتحة او الكسرة لخفائها الفتحة او في الكتابة مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ
باعادة الجار فيه لان المعطوف على المجرور يعود اعادة الجار فيه ولا يجر بعضي كواخر الخبر الخ قوله مبني عملا بما هو الاصل وكتب تلك

قايم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قايم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة واحدة او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ
وعندى خبرا فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تاكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا
مثل عندى انك قايم او غيره مثل حق انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور الاربعة لما ذكرنا علة
كل واحد منها فى خبرها فليراجع اليها وقد يتعدد الخبر لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا
للتقليل فى قد فان تعدد الخبر حتى تتعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قايم وعمرو قاعد فيكون الخبر اثنين فصاعدا بعين
فزايد على الاثنين الى ان ينتهى وذلك التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى يعنى ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر
الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما عنهما فى محل واحد جميعا اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط ويستعمل ذلك اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا على وجهين احدهما ان
يستعمل بالعطف بان الثانى معطوف على الاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولنا هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان
كلا منهما يتعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا تكون ان تعدد الخبر فى شئ
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل والثانى ان يستعمل بغير العطف مثل زيد عالم عاقل وفى الرضى لان الاخبار
المتعددة فيه آيا ان يكون متضادة اولا والاول كقوله وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد
ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه والثانى اما بحسب اللفظ فقط عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وليس ما يتعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانهما بمعنى واحد والثانى فى الحقيقة تاكيد
للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى اذ لا يتهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا الا ان يكون الثانى تاكيدا للاول
مثل قولك زيد جائع نائم نحو هذا حلو حامض لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين المجموع المبتدا اذ المعنى
فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بانكسار
كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى فتر بفتح الميم وتشديد الزاء المعجمة اى جامع
بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال
هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكونه هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريد به
الكيفية المتوسطة بينهما وفى هذه الصورة اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى ترك العطف بينهما اولى لشدة

الاتصال

ان تنزل بينهما منزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما كان عطف بعض كلمة على بعض تلك الكلمة ونظر بعض النحاة وهو اولى
الى صورة التعدد وجوز العطف كالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو
مع ائتلاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض اسود وهذا حلو حامض وقد يجوز واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مشكوك تقديره الى احدهما عالم وجاهل الا هنا
كلامه ولا يبعد ان يقال مراد المص يعنى فى توجيه عبارته البارع فى قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص فى قوله وقد يتعدد الخبر ما
الى التعدد الذى يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لان تعدد الخبر على ما سبق ولا فى تعدد المبتدا مثل زيد و
عمرو وبكر قايم يعنى كل واحد منهم او زيد قايم وعمرو وبكر ولا فى تعدد غيرهما اى غير الخبر والمبتدا مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد
وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المص بين فى هذا الكتاب ما بينه خفاء ويوضح ما هو
مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان وايضا اى كما ان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما كذلك التعدد
بالعطف سواء كان فى الخبر او فى المبتدا او فى غيرهما ليس بخبر ومبتدا بل انما هو من توابعه اى من توابع الخبر او المبتدا او غيرهما
لان المعطوف بالحرف من جملة التوابع على ما سيجئ وكذا اى يكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد
بالعطف او ان المص فى امثال لتعدد الخبر الخبر المتعدد مفعول اور بغير عطف او جعل المتعدد المفهوم من وقد يتعدد الخبر
اعم من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة وبعطف فلا اقتصار اى اقتصار المص فى التمثيل عليه اى على ايراد المثال
بغير عطف لذلك قوله فلا اقتصار مبتدا لذلك البارع والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء الا فى الخبر وما فى
المبتدا ولا فى غيرهما الا فى قوله وايضا ولا اليهما جميعا بوجه بالتامل اى لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره وقد
يتضمن المبتدا معنى شرط اى يندرج فيه معناه فيصح الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ابدا اما فتضمنه المبتدا من معنى
الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف
الا للضرورة نحو اما انا فسير العراق غدا او لا ضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدا المذكور ههنا كذا فى الرضى وهو اى معنى الشرط بكيفية الاولى المناسب
لان يكون الاولى سببا للثانى نحو الذى ياتينى فله درهم اى انا استبانة سبب استحقاق الدرهم حتى لو لم ياته لما استحقه قطعا كما فى

قوله ان جئتني فلك درهم او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا له فلا يرد بنحو ان جئتني فانت طالق لم دخلت الفاء في قوله وما بكم من نعمة اي الموجود من النعم الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب الثاني سبب لانه استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بالعكس يعني بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى قبل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاخبار وجودها سبب لكونها عن عند الله تعالى فالاحتياج الى قوله او للحكم به فلا يرد عليه اي على قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط نحو قوله تعالى وما اي نعمة استقرت بكم حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها من نعمة بيان لما الموصوفة فمن الله يعني سبب للحكم بكونها من الله اذا كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى لا محالة فبشبه المبتدا الشرط المتضمن معناه في سببيته اي سببية المبتدا للخبر سببية الشرط للجزاء اكذلك المبتدا المتضمن معناه يكون سببا للخبر الا ان قصد السببية يلازم الشرط لانه لا فائدة له سوى ما بخلاف المبتدا فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المص فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله اي الفاء فيه اي في الخبر قوله نظرا الى المجرد تضمن المبتدا معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدا في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ يعني اذا قصد دلالة المبتدا على معنى السببية في لفظه فيجب دخول الفاء فيه اي في الخبر اذ انما قصد من الدلالة واما اذا لم يقصد دلالة المبتدا على معنى السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم يكن مقصودة من اللفظ وذلك اي المبتدا المتضمن معنى الشرط اي الذي تكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان اما الاسم اي احدهما الاسم الموصول بفعل اي اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول الاتم الموصولة نحو الزانية والزاني الآية لان صلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم فاعل واسم المفعول على ما سيجيء او ظرف عطف على قوله بفعل ان الذي جعلت صلته جملة فعلية او جملة ظرفية موءولة بجملة فعلية فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل لا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناول له



والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا ههنا الى قوله في وضع الصلة للموصول الذي وقع مبتدا متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا او موءولا به ليتاكد مشابهة الشرط بالاتفاق من الكون فيتبين لك عدم الظرف كان موءولا بالاسم اذا لم يكن صلة لموصول واما اذا كان صلة له فموءول عندهم بالفعل كما كان موءولا به عند البصريين مطلقا فيكون موءولا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له وانما اشترط مبنى للمفعول ان يكون صلته فعلا او ظرفا موءولا بالفعل يعني شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل ليتاكد مشابهة المبتدا الشرط لان المبتدا لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعلا او ظرف موءولا بالفعل تاكد مشابهته به لان الشرط لا يكون الا فعلا او ظرفا في الغالب والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو من تقرب الي اقرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآية اذ ما من كل موت اذ رب موت فر منه الشخص فلاقاه ذلك النوع كموت بالفعل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذا الموت الذي هو احد انواع الموت التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كتوك الذي اتاني فله درهم وفي حكم الاسم الموصول المذكور اي الموصول الذي ذكر من قبل وهو الموءول بفعل او ظرف الاسم الموصوف به اي الاسم الذي وصف بالموصول المذكور او الثاني النكرة العامة الموصوفة بهما اي باحدهما اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فانا وفي به بارادة الضمير اي بالفعل او الظرف وفي حكمها اي حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف اليها اي الى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه مثل الذي يأتيني فهذا مثال للاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والذي في انذارهذا مثال للاسم الموصول بظرف بشيرهذا الى آخر هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة فله درهم الفاء جواب المبتدا الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدا والجملة خبر لاحدهما اي للمبتدا الاول او للثاني على سبيل البدا او للاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه تلاقيكم الآية فالملاقاة لازمة للفرار وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل

وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقولك الرجل الذي أمامك او في الدار صديقك ومثل كل رجل يأتيني هذا
اي مثل كل رجل يأتيني مثال الاسم الموصوف بفعل كان كلا مبتدأ مضاف الى رجل ويأتيني فعل وفاعل والجملة في محل الجر لانها صفة
رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى
الشرط فلذا دخل هو او كل رجل امامك او في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف او ما يجري مجراه فلذا دخل الفاء جواب الشرط الجار والمجرور
في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وفاعل للظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف
الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط للافراد الموصوف موصوف معنى الا هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحد هما اي باحد المذكورين لمعنى الفعل والظرف فقولك كل غلام رجل يأتيني هذا
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك او في الدار هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
بالظرف فلذا دخل الفاء في درهم قد يبين تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا مستقبلا المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات
الشرط في ابهامها وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء
على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي
دخول الفاء على خبر المبتدا شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه اختلاف فقال وليت مبتدا ولعل عطف
عليه قوله من الحروف المشبهة بالفعل لتعيين قيد الاتفاق بالمنع بالاتفاق لكونها من الحروف المشبهة بالفعل مختص
بهما لان كونها من النواسخ اذا دخلا على ليت ولعل على المبتدا الذي يقبح دخول الفاء على خبره اي المبتدا المتضمن معنى
الشرط ما نعان خبر مبتدا محذوف تقديره هما ما نعان والجملة خبر المبتدا الاول عن دخوله عليه اي عن دخول الفاء على الخبر لان
حقه دخوله عليه انما كانت تلك الحقه لمشابهة مصدر مضاف الى الفاعل وهو المبتدا او الخبر وناصب للمفعول وهو الشرط والخبر فيه
خبر على ترتيب اللف يعني لمشابهة المبتدا الشرط المتضمنة معناه والخبر الجزاء في ترتيبه عليه وليت ولعل اذا دخلا على
تلك مبتدا والخبر يزيلان تلك المشابهة اي مشابهة المبتدا الشرط والخبر الجزاء يعني بمعناهما لانهما اي ليت ولعل غير جاريين
الكلام من الخبرية وينتقلانه الى الانشائية يعني ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولها عليه خبر يحتمل الصدق
والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء

على

على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد والشرط والجزاء من قبيل
الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون انشائية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه معناه
مؤول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ان الذين كفروا بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم اي فانت مأمور حالا او مآلا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك وذلك
المنع اي منع دخول الفاء عليه انما هو كائن بالاتفاق اي هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما من النحاة متفق
بالاتفاق فلا يقال ليت الذي يأتيني وليت الذي في الدار فله درهم او لعل الذي يأتيني او لعل الذي في الدار فله درهم
بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذي يأتيني له درهم بدون الفاء كما عرفت وقس عليه غيره مع كون المبتدا نكرة موصوفة
باحدهما وفي التسهيل المنع من حيث التتبع واستعمال انما تحقق في ليت ولعل فان قيل منشأ هذا السؤال من كون المنع
بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعني اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل باب كان يعني ما فعا بالاتفاقية باسرها وباب
علمت يعني افعال القلوب بجميعها ايضا يعني كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه ما نعان بالاتفاق من النحاة
فما وجه تخصيص ليت ولعل بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق الواقع على المقصود
انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا يعني انما من بين دواخل المبتدا والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا الورود
في كان وليت ولعل ما نعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا الثنويات من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة ووجه ذلك
تخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما اي في ليت ولعل وجه آخر الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتها بكون المنع
مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدا والخبر فانهما مشتركة في ذلك المنع والحق ما ذهب اليه بعضهم فاعلم
ان الحق بعض النحاة في المنع من دخول الفاء على الخبر انما بليت ولعل قيل هو اي البعض الملحق سيبويه قال الملخص اتباعا
العبد الفاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش انه غير المجوز له دخول الفاء عليه
مع انه هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند الملخص من الحق انه
المكسورة قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة فما سيأتي بهما اي بليت ولعل ما الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل
في المنع عن دخول الفاء على الخبر لان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا
يتأتى الا مع المشكوك ومحتاج ايضا الى ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لابد دخل عليه ان للتشاف بين التحقيق والتعليق فكذلك

ما فی معنی الشرط والاصح انتفاؤه ای ان المکسورة لا تمنع ما قبلها عن ان یعمل فیما بعدها عمله قبل دخول الفاء علیه لانها لا تخرج الکلام عن الخبریة و تنقله الی الانشائیة بل یبقی الکلام علی ما کان علیه قبل دخولها و تؤکده وما ذکروه من التعلیل غیر مسلم لورود ذلک فی الکلام المعجز وکلام الفصحاء ایضا بؤیده ای یؤید ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالی ان الذین کفروا وماتوا عطف علی الصلة وهی جملة کفروا فیکون صلة ایضا لان المعطوف فی حکم المعطوف علیه وهو کفار الواو للحال والجملة حال من ضمیر کفروا ای حال کونهم کافرین وثابتین علی الکفر فلن یقبل وفی حمل الفاء علی الزیادة او التعلیل وحذف بعد لا یخفی وترکها فی بعض الآیات نحو قوله تعالی ان الذین آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا یوجب کون ان المکسورة مانعة لان دخولها فی خبر المبتدا المذکور جائز لا واجب وفی بعضها دخلت ایذانا لتضمن المبتدا معنی الشرط وفی بعضها ترکت ایذانا بان دخولها لیس بواجب تأمل فان قیل قد الحق بعضهم ذا هو اما لکن ان المفتوحة ولکن بلیت ولعل کما الحق البعض منهم ان بلیت ولعل فما استفهامیة بمعنی ای شئ مبتدا متضمن لمعنی الاستفهام عند سیبویه وخبر متضمن له عند غیره کما مر فی قوله اهذا زید ام ذاک وجه مرفوع لانه اما خبر او مبتدا علی اختلاف القولین ومضاف الی ضمیر المخاطب والجار داخلة علی المقصود فالمعنی ای شئ یوجب ویقتضی تخصیص الالحاق بان المکسورة مع ان المفتوحة ولکن قد الحقا بهما فکان علی المص ان یقول والحق بعضهم انه بهما او بعضهم ان ولکن بهما او یقول والحق بعضهم ان وان ولکن بهما فیه خلاف تحت الالحاق ایضا قیل بعضهم الذی الحق ان بهما هو سیبویه فاعتقد اصلا اعتد ذا غم کما عرف فی موضعه ای فاعتبر بقوله لکونه امام النحو ومعتمدا فی هذا الفن وذکره اعتمادا علیه ولم یعتد ای ولم یعتبر بقول من سواه ای بقول من کان غیر سیبویه لکونه من التابعین وراجعا فی هذا الفن فلم یذکره لعدم اعتداده ایاه لان غیر المعتد کالعدم مع ان کلا القولین وهما الحاق سیبویه ان بهما والحاق البعض ان ولکن بهما یدل علیه ان ما یدل فقهها ولا یکون دلیلا لهما القرآن المعجز وکلام الفصحاء فما یدل الفاء للتفسیر والتفصیل وما موصولة او موصوفة ویدل صلتها او صفتها علی عدم منع ان المکسورة عن دخول الفاء علی الخبر ما سبق خبر لقوله فما یدل فلم یدخل الفاء مع ان المبتدا متضمن لمعنی الشرط ایذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء علی خبر المبتدا المذکور لیس بواجب کما سبق وما یدل علی عدم منع ان المفتوحة ولکن عن دخول الفاء ای ما یدل علی عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء علی الخبر قوله تعالی واعلموا خطاب عام للکل من جاهد فی سبیل الله وان فی انما من الحروف المشبهة بالفعل

وفتحت لکونها مفصولة ولفظ ما موصولة بمعنی الذی بدل علیه قوله من شئ لان من جنس للابهام والبیان لا بد له من المبین وغنمتم صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول یجوز حذفه لکونه فضلة کقوله تعالی اهذا الذی بعث الله رسولا ای اهذا الذی بعثه الله وقوله من شئ بیان له لما سبق والمعنی ان الذی غنمتموه حال کونه من شئ بعض من مال یعم المال الذی اخذتموه من ایدی الکفار فان لله خمسه جواب الشرط آت حذف من ذلک الحرف ایضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سیأتی خمسه مبتدا مؤخر منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فی تأویل المفرد لانه وهی مع اسمها وخبرها فی محل النصب قائمة مقام مفعولی علمت یعنی فاعطوا ایتاء وجوبا خمس ما غنمتموه لمصارفه المذکورة ویدل علی عدم منع لکن عن دخول الفاء علی الخبر قول الشاعر فوالله الفاء للترتیب هذا الکلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقیبه والواو للقسم ما نافیة فارقتکم فعل وفاعل ومفعول قالیا منصوب علی الحالیة من الفاعل او من القلی وهو البغض کما فی قوله تعالی لنعلم من القالین ای من المبغضین ولکم متعلق به ولکن ما یقتضی منصوب یکون ولکن حرف من تلک الحروف ایضا ما موصولة او موصوفة ویقتضی فعل مبنی للمفعول صلة او صفة اسم لکن الفاء جواب الشرط سوف مهما للتحقیق مع الوقوع والثبوت ویکون ناقة فی محل الرفع علی انه خبر والمعنی ولکن الذی او شیئا یقتضیکم عندانه فیقع لا محالة وقد یحذف المبتدا لان شیئا ناقة رکن فی الکلام فلا یحذف الا وقت قیام قرینة معینة ولذا قال المص لقیام قرینة لفظیة کقولک انا راکب البعیر وطلیحان ای والبعیر طلیحان حذف لقرینة لفظیة وهی المضاف الیه او عقلیة کالمثال المذکور فی المتن جوازا ای حذفا جائزا لا واجبا وقد یجب حذفه ان حذف المبتدا اذا قطع النعت بالرفع ان کان الخبر فی الاصل نعتا للشئ ثم حذف عنه وجعل مرفوعا علی انه خبر مبتدا محذوف نحو الحمد لله اهل الحمد ومررت بزید المسکین بالرفع ورأیت زیدا المسکین ومن الشیطان الرجیم بالرفع ایضا لا غیر ذلک ای هو اهل الحمد ولم یذکره عقبة لانعدامه کما زعم البعض وعلله بکون المبتدا رکنا وهو لیس کذلک لان الرکنیة لا تنافی وجوب حذف لا یری ان الخبر رکن وقد یجب حذفه والفعل کذلک رکن وقد یجب حذفه قیل لا یجب حذفه اصلا لانه رکن قوی اصیل فی الکلام ونحو الحمد لله علی تقدیر اهل الحمد هو ای الله تعالی علی تقدیر حذف الخبر ای هو اهل الحمد وکذا اخبره وانما وجب حذفه عند وجود الشرط المذکور وهو القطع لیعلم مبنی للمفعول لانه ای الخبر کان فی الاصل صفة للشئ مرفوع او جئ به قطع عن النعت فجعل مرفوعا علی المدح ای علی قصد مدح الموصوف او ذمه ای لقصد ذمه او غیر ذلک ای غیر المدح والذم کالترحم فلو ظهر المبتدا ولم یحذف وجب کونه حذف جوازا او لم یحذف لم یتبین ذلک ای لم یظهر قصد المدح وضده وغیره لان الصفة غالبا ما للتخصیص او التوضیح

وان جعلت للمدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على كونه مقتضى الظاهر ويجب حذفه اي حذف المبتدأ ايضا اي كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره اي تقدير هذا الكلام نعم الرجل هو زيد يعني عند من قال ان المخصوص بفعل المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اي هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس فيه حذف المبتدأ في شيء وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره كقول المستهل في الاتي موضع استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض ثم استعير لمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه ديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم اي المبتدأ المحذوف جوازا بقرينة الحال لان الكاف ان كان حرف جر لابد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا او اسم وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل بل يحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال مستعير للابصار بقرينة رؤية الهلال الرافع صوته لفرط سروره بالرؤية المنفعقة له عند ابصاره مضافا الى الفاعل والمفعول متروك اي ابصار المبصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اي ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى الهلال والله اي هذا الهلال والله ان المبتدأ حذف جوازا بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال ممن يسعى من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعني فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الكفاية يقال الى ثلث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر او لليلتين الى ثلث او سبع وليلتين من اخر الشهر ست وعشرين او سبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل وهذا القول اي قول المستهل الهلال والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه كاينا بتقدير الهلال هذا فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره لان مقصود المستهل اي مقصود من راى الهلال وارادا علامه المستهلين الخبر المبصر بتعيين شيء بالاشارة بان يقول هذا اي شيء محسوس ابصره هو الهلال اي ويحكم عليه اي على ما عينه بالاشارة بالهلالية لا تعيين شيء بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا الا ان مثل هذا لا يكون الا

عنه

عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اي شيء منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا فينتوجه اليه اي الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اي الى جانبه الناظرون الغير المبصرون اياه ويرونه كما راه ويكونون اسوة في الرؤية وهذا البحث الاتي يجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا وانما اتي بالقسم مع انه ليس دخل في حذف الخبر جريا على عادة المستهلين غالبا فيكون القسم خارجا مخرج العادة ووجهه ان كون هذا الراي مخصوصا لرؤية مما ينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف اذ الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله الناصب له بقرينة حالية يعني ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه وقد يحذف الخبر جوازا ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا اي حذفا جائزا لقيام قرينة لانه المحذوف نسيا لكونه ركنا من غير اقامة شيء مقامه لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيجيء مثل الخبر المحذوف جوازا كاين وواقع في قولك خرجت فاذا السبع يعني واقع بعد اذا المفاجاة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لانه اذا دل على وجود شيء بغتة فتغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام مقامه فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب حيث قال من حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك خرجت فاذا السبع واقف هكذا يعني خرجت فاذا السبع واقف واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اي مكان خروجي السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي السبع بالباب في تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فح يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية

اتى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها الآن مفاجاة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشيء
اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت فتفاجأت كذا وهو قريب على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان
متعلق بالخبر المحذوف لقيام قرينة جوازا غير سادة مسدة اى غير قايم مقامه بحيث يفيد فايدة ويغني عنه لان المقدم
لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغني عنه تامل اى في خروجي
السبع واقف فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا للمفاجاة السبع الواقف فالسبب يجب ان
يكون مقدما على المسبب وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم مبنى للمفعول لقيام التزمت
الشيء وهو التزمه قبلت ملازمته اى في التركيب الاتي عنه اى من هذا التركيب وهو من قبيل اكلت منه وتقدير منه اقيس
من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تامل في موضعه اى في
موضع الخبر المحذوف وجوبا غيره نائب لقوله التزم اى غير الخبر فالمجرور ان راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سايرالاخبار لفظا سادا مسد ذلك الخبر وذلك
اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كاين في اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعني اكتفى في
كل منها بالمثال كما اكتفى في وقوع النكرة المخصصة مبتداة او لها اى اول تلك الابواب الاربعة المبتدا الذي
وقع بعد كلمة لولا الامتناعية مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان
تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره لكونه جملة حالية عن العايد الى المبتدا
ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا علي لهلك عمر رض لان لولا موضوعة لامتناع الشيء وهو جوابها الوجود
غيره وهو المبتدا الواقع بعدها كما ان وجود علي رض في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رض يعني لامتناعه
وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى فتدل كلمة لولا وضعا على الوجود
بحيث تكون قرينة له وقد التزم في موضع الخبر غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اى حذف الخبر لحصول شرطي
الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع
الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر
والثاني في اللفظ التساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح لقيام قرينة دالة على الخبر المحذوف

وهي

وهي لولا والتزام قايم مقامه اى الخبر لبيان شرط الحذف وجوبا هذا اى وجوب حذف خبر المبتدا الذي بعد لولا لوجود شرطي
الحذف كاين اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما واما اذا كان الخبر اى خبر المبتدا الواقع بعد لولا
خاصا فلا يجب حذفه سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا كما في قوله اى قول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري اى
تاليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة به والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه
والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما
يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقال خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقدم للحصر لان
الازراء انما يلحق برهم من ازراء يزري خبره واجيب بان يزري حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى
ولولا الشعر كاين حالكونه يزري بالعلماء لان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر ليلا يجزم القاعدة لكنت
اليوم اشعر من لبيد اى لكنت في زماني غالبا في تاليفه والاشتغال به على ذلك الشاعر ولكن الازراء ممنوع عنه
هذا اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدا محذوف خبره اولا على مذهب البصريين كما عرفته مفصلا وقال الكسائي انا اسم
بعد ما ليس بمبتدا بل مرفوع على انه فاعل لفعل مقدر اى محذوف وجوبا كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني وذلك انها في
الاصل لو وهي من لو لزم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهي ايضا تكون من لوازمها كما في قولك لولم تشتمني لما كرمتك وقرينة
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا في المثال ولا في المثال اى لولا وجد زيد فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه
فبقي لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا وقال الفراء كلمة لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع بعدها يعني ان رفع
ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتدائية او اسند الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كاختصاص العوامل المختصة
في العمل باسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا يدرج من القول بحذف مبتدا الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا
مسندا اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان لا يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظي هو لولا وفي الخبر بانه حينئذ معمول لعامل معنوي
وقد سبق ان العامل في المبتدا والمسند اليه هو العامل المعنوي لا غير وثانيا اى ثاني الابواب الاربعة كل مبتدا كان في الاصل
مصدرا مثل ضربي او بتا وبكيه اى وكان مؤتا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول بمنسبك بصفة لقوله
مصدرا ولقوله بتا وبكم ايضا الى الفاعل وحده بان يضاف اليه او المفعول وحده بان يضاف اليه ايضا او كليهما اى الى الفاعل والمفعول
بان يضاف اى الاول وينصب الثاني او ما جلس خالا اضافة فيها واجبة ليتوقف المضاف بالاضافة الى المعرفة فان اضافة المصدر

منوية لكونه المصدر مبتدا موخره اى بعد المنسوب اليه حال مؤخرة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو ان كانت جملة اسمية او كان
المبتداء فى الاصل اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر صورة او مؤولا منسوبا الى احدهما او اليهما وذلك مثل ذهابى اجلا
مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به لانه يحتمل ان يكون فاعلا فى
يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا اذا انه منسوب الى المفعول فقط ومثل ضربى
زيدا قائما حال عن المفعول او عن الفاعل او قائمين حال عنهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان
المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيد قائما او قائمين وان ذهبت راجلا وان ضربت زيدا قائما او
قائمين هذه امثلة ما يكون فى تاويل المصدر واكثر شربى السويق ملتوتا اى مخلوطا من لت اذا اختلط واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب النحاة ببصريون الى ان تقديره اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل
اذا كان قائما ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم
فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير
غيرها من الامثلة فحذف المتعلق وهو حاصل وجوبا كما يحذف متعلق كائن الظروف الا ان متعلقات الظروف تحذف
جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده نحو زيد عندك تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم
هو مقامه فبقى بعد حذف المتعلق قوله اذا كان قائما كما بقى عندك
بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط الا انه كثيرا ما يدخلها
شرط لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفى قوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير يعنى حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعله الشرط انما دخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال
هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل واقيم الحال منصوبا مقام الظرف القائم مقام الخبر وهو متعلق
لانه فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جائنى زيد ركبا جائنى زيد وقت التركب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم
اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر لان القايم
مقام القايم مقام الشئ يكون قايما مقام ذلك الشئ بالواسطة فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصالة بل بالواسطة لما قال
قال الرضى اشار فى هذا الكتاب بهذا الى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما ما قيل فيه وفيه اى فى هذا

التقدير

التقدير تكلفات كثيرة من حذف بيان للتكلفات الكثيرة اذا مع الجملة المضاف اليها وان ثبت حذف اذا مع جملتها المضاف اليها فى
غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كما سيجئ بالسنة وههنا ليس كذلك ومن المعلوم
عن ظاهر معنى كان الناقصة وهذا المعنى اصرف الافعال الناقصة وما يكون مفهوما عن الاصل يكون تكلفا الى معنى التامة وذكر
قليل نادر وانما احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو
تكلف صار تكلفا وصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا او هو حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها والعدول المذكور فى قيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لو عد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لئلا
يتوهم كون تكلفات تثنية فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المفضول
بالضوابط المذكورة ما يكون النكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ وليسمع من طوائف العرب
فعلم من هذا ان كان تامة قائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ما سيأتى والذى يظهر لى هذا ايضا من كلام الرضى لا قوله
وثانيها ان تقديره اتم ان اى تقدير البصريين مثل هذا المثال بنحو ضربى زيدا يلابسه من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه
قائما اذا اردت بناء الخطاب الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى من حيث كونه صادرا منى حال كونى قائما اذا كان الحال حالا
عن الفاعل وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما جميعا اولى خبرا ان وما فى حيزها
فى محل الرفع لانها خبر المبتدا وهو الموصول الذى صلته جملة يظهر لى ولم يدخل لفاء لانه جائز لا واجب سابقا بيان التوجيه الذى يظهر لى
بما ذكرا ولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك تكلفات ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فى المثالين الضمير الغايب فى
الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المص نفسه حيث قال والعايد
المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء ان يبسط له فيكون قيدا فبقى بعد الحذف ضربى زيدا
يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه
لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه فتقل عند حذفه الذى ضربت قائما زيد اذا جعلت قائما حالا عن ضمير الموصول
بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عايد اى الذى ضربته قائما زيد ثم حذف الضمير الذى هو يلابس مع فاعله بقرينة
اللزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة الذى هو خبر المبتدا اى مع الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى
محل الرفع لانه خبر المبتدا والعامل فى الحال ما سبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف

جوازًا او وجوبًا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسًا وقام الحال بعد حذف ذي الحال وعامله مقامه لان المعمول كثيرًا ما يقوم
مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب كما تقول راشد امهدًا بحذف عامل في ذي الحال المحذوف بالقرينة الحالية اي
سر امرن سارسير مثل باع يبيع بع راشد امهدًا حالا بعد حال او صفة لراشد يجيء تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف
العامل ايضا قياسًا فعلى هذا اي على كون التقدير هكذا او كون المحذوف في هذا التقدير قياسيًا يكون نون اي البصريين
مشربجين اي متخلصين من تلك التكلفات البعيدة التي ذكرت في تقدير البصريين لان كلا واحد منها غير قياس فيكون
هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اي المثال المذكور ضربي زيدًا قائمًا حاصل
بمعنى ذهبوا الى ان الحال حال من المصدر لفظًا ومعنى والعامل فيه المصدر وهو مبتدأ او خبر المبتدأ مقدم بعد الحال
وجوبًا ولذا قال الشارح بجعل قائمًا الى الحال من متعلقات المبتدأ لا من متعلقات الخبر والباء في قوله بجعل متعلق بقال واجابهم
الشارح عن طرف البصريين بقوله ويلزمهم اي الكوفيين حذف الخبر وجوبًا من غير سد شيء مسده يعني من غير اقامة شيء
مقامه لان الحال حينئذ على الخبر المحذوف فلا يصح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يجدر ان يقوم مقام المتاخر عنه وتقييد
المبتدأ عطف على حذف الخبر المقصود عمومه نائبه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال
لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والتقييد ينافيه بدليل الاستعمال متعلق بالمقصود لان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه رفعًا للتحكم بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على
عمومه لانه اذا استعمل الجنس ولم يكن قرينة خصوص كالمستغرق نحو النوم ينقض الوضوء تكونه مستغرقا فاجاز استثناء
بعض النوم منه والتراب يسيل الماء بارد فالمنع حينئذ كل ضرب واقع على زيد في حال القيام حاصل وهو غير مراد
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله اي الخبر الذي نابت الحال مناب وقامت مقامه مصدر مضاف الى صاحب
الحال من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبًا هو المصدر العامل بدون المعمول اي ضربي زيدًا ضربه قائمًا هذا
اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربي زيدًا ضربي قائمًا او ضربي زيدًا قائمين
فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله
وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزءه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة
وذهب بعضهم وهو ابن درستويه واشار بالبعض الى ضعف ما قاله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لانه مستغن بفاعله

مع

مع ان مثل هذا لم يسمع مع ان كون ان المصدر ههنا بمعنى الفعل وكما يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه
اذ المعنى اي معنى ضربي زيدًا قائمًا ما اضرب زيدًا الا حال كونه او حال كوني قائمًا واجيب بان هذا الفعل ايضا غير مستقيم
لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائمًا لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها
ولو لم يجز اضرب زيدًا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل وثالثها اي ثالث
الابواب الاربعة كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة يعني يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها
وعطف عليه اي على ذلك الخبر متى يصح ان يكون مصحوبًا للخبر بالواو التي بمعنى مع وذلك اي مثال القسم الثالث مثل كل
رجل وضيعته بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الضيعة والحرفة يعني
بها ما يتكسب اذا انعمت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم يشبهون صنعة الرجل بارض المغلة التي لا تغني
اي كل رجل مقرون مع صنعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو وهذا الخبر واجب
حذفه لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعية فيكون الواو قرينة ودفع الواو مع المعطوف
في موضع الخبر ولهذا علله الشارح بقوله لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون بكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه
واقيم المعطوف الذي هو قوله وضيعته باعتبار معناه الاصلي في موضعه اي موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان
معطوفا على المبتدأ وكان عن توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ورابعها اي رابع الابواب
الاربعة كل مبتدأ في الجملة القسمية متلقى للقسم يعني يكون ذلك المبتدأ مقسما به اي ما يقسم به يعني يكون من الالفاظ
التي تستعمل للقسم كما يمين الله ولعمرك وخبره اي خبر ذلك المبتدأ لفظ القسم وذلك اي مثاله مثل لعمرك وهو من الالفاظ
التي يقسم بها مثل لفظة لافعلن كذا اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل انه لاكيدن اصنامكم اي لعمرك وبقائك وذلك
مبتدأ قسمي خبره اي ما قسم به يصح الحمل لانه لا يصح حمل القسم على المبتدأ وما يمين لعمرك قسمي وما شك ان لعمرك يدل على
القسم المحذوف لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية
دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف وجواب القسم وهو قوله لافعلن كذا قائم مقامه لان امتناع يقوم مقام المتقدم اذا
حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه فيجب حينئذ فتح والعمر بالفتح والعمر بالضم كلاهما بمعنى واحد وهو
البقاء ويستعمل مع اللام في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء الا ان المفتوح لان القسم موضع تخفيف اي لائق للتخفيف

بقرينة معنوية

لكثرة استعماله وما كثر استعماله يسوغ التخفيف ولانثناث الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي
شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال فصل خبران واخواتها واتما الحق بالفاعل لكونه خبرا ثانيا في الجملة اي من المرفوعات
نبه على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر المبتدا بل ذكره ليس الا لانه من المرفوعات واراد ان خبران مبتدا حذف خبره وقوله هو المبتدا له
جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه واما يتمثل فيها خبران كما قاله منها المبتدا والخبر فصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب
الاصح وغير الاصح اي اشباهها وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها
من الحروف الخمس الباقية وهي اي تلك الحروف مبتدا ان وكان ولكن وليت ولعل ولكن المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد
الحكم قد سبق تحقيقه وهو اي خبران مرفوع بهذه الحروف اي بكل واحد من هذه الحروف الستة لا بانابتها عنه كما هو مذهب
الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لان الحروف لضعفها في العمل لا تتعدى ان تعمل
في اسمين على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل
فيهما على السواء وبسببها مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي وقارنه في المفعول ولهذا عده اصحابنا بالحرف لانه
اشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول
والفاعل فنزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى لانها لما شابهت هذه الحروف الفعل في لزومها
الاسماء المتعدي اذا حقيقيا جريها الى الاسمين كما يجيء في بحث الحروف عملت رفعا ونصبا يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثله
اي كالفعل المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل وقدم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقديم الرفع كما سبق
تنبيها بغريزة العمل على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعا كان عملا ايضا فرعا هو ضمير الفصل لانه الخبر اذا كان معرفا باللام
يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القايم ولا يكون له حظ من الاعراب في قبيل مبتدا ثان اي خبران واخواتها المسند خبر للاول
اول الثاني وهو مع خبره خبر للاول الى منتهى آخره ولم يقل الى اسمان ليدخل فيه نحو ان زيدا قايم ابوه او قام ابوه فان
المسند فيها مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسمان بعد دخول احد هذه الحروف وزاد لفظ الاحد لانه بظاهره
يفيد دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوع الا دخل عليه احدها
عليهما اي على المسند والمسند اليه وشيء آخر فقوله المسند جنس شامل لخبر المبتدا اذا اريد بالمبتدا القسم الاول لان خبره مسند للاثنين
لان خبره مسند اليه فليس شاملا له وخبر كان واخواتها وخبر لا التي تكون لنفي الجنس وغيرها كخبر ما ولا المشبهتين بليس

لان

لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند والجار والمجرور في قوله متعلق بقوله خرج بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعها اي جميع اخبار هذه الاقسام عنه اي عن التعريف سوى خبر هذه الحروف والمراد بعد دخول هذه الحروف عليهما ورودها
بعني دخول هذه الحروف عليهما لا يرثه اي لا عطاء اثرها وهو العمل فيهما اي في المسند وشيء آخر لفظا او معنى على سبيل منع الخلو
لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسجام معانيها الى معانيها من التاكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم مثلا
ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على المرضي حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان
حسنا في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية فلا ينتقض
التعريف اي تعريف خبران بما يقوم اي بما يقوم مسند الى الاسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى الاسم اي في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا اي في هذا المثال بدون الفاعل من حيث اسناده الى ابوه ليس اي لفظ يقوم مما يدخل عليه اي من قسم
الخبر الذي يدخل عليه ان بهذا المعنى اي لا يرث اثرها فيها لفظا او معنى بل انما دخل ان على جملة فعلية هي جملة يقوم ابوه
اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو
المسند بعد دخول ان ولا يصدق الموقوف لانه لا يقال خبران ولحال انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك
فلا يحتاج منتي للفصول ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بيقوم بان المراد بمسند المذكور في التعريف المسند الى اسماء
هذه الحروف ويقوم في المثال المذكور ليس مسندا الى اسم ان بل مسند الى متعلق وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به
ويلزم عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى
فيلزم اي حتى يلزم فلا وجه لما قاله من قال على تقدير الاول ولا خفاء في حجته فالاولى ان يقال على انه يلزم منه اي من هذا الجواب
مسند راكب ان زيادة قوله بعد دخول هذه الحروف لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار
الاقسام السابقة لانها ليس مسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها
فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند
بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفايدة في تاخيره حتى
يندفع الاستدراك بهذا التقدير تامل والاولى ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله لا يحتاج ايضا بتوهم
الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اي فلا يحتاج ايضا الى ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله بان يقال المراد بالمسند

المذكور في التعريف الاسم المسند بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند فيحتاج اى حتى
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها اى خبر الحروف المشبهة بالفعل جملة يعني جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع
الى اسمها مثل ان زيدا يقوم او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه فانه اى يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم المسند اعم الى الاسم
الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى تاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كما خبر المبتدا اى
كما ان الخبر الجملة للمبتدا مبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر
ان واخواتها واحد وان المراد بدخول من الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول
احد هذه الخ فانه اى لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف فان قبل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف
قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال والتصق بدخولها احد هذه الحروف فصح ان يقال
هو المسند بعد ولان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول وامره اى حاله وشانه كما خبر المبتدا اى حكمه اى حكم خبر ان
واخواتها كحكم خبر المبتدا لانه في الاصل خبر المبتدا فيدخل ان واخواتها عليهم بتغير حكمه في اقسامه الى اقسام خبر المبتدا
من كونه بيان للاقسام مفردا يعني كما يكون خبر المبتدا مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل
ان زيدا قائم وجملة يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر
المبتدا كذلك ونكرة يعني كما يكون خبر المبتدا نكرة مسوغ مثاله ومعرفة مثل ان زيدا لهو القائم كما تقول زيد هو القائم وفي احكامه اى احكام خبر
المبتدا من كونه واحدا ومتعددا يعني كما ان خبر المبتدا يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا
مفردا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل او وفاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلو حامض ومثبتا
ومحذوفا على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربي زيدا قائما ومثل انما
زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان
لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا او في شرائطه من انه اذا
كان الخبر جملة فلا بد من عايد يربطها به المراد بالعايد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخولها
عليه لانه لا يقال ان ضمرا قرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا لنعم ابوه او ابوه قايم لما تقدم
وانه زيد قايم وان الجملة ما لحقه ولا يحذف العايد اذا كان ضمير المبتدا ان خبر الضمير لا يجوز حذفه مطلقا الا اذا علم

يعني

يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بسبعين وان السمن منوان بدرهم والمراد ان امره كامره يعني المراد من
هذا التشبيه بعد ان يصح كونه اى خبر المبتدا خبرا لباب ان بوجود شرائطه اى شرائط كونه خبرا له وانتفاء
موانعه عطف على الوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع ليكون خبرا له اذا كان الامر كذلك فلا
يلزم من ذلك اى من تشبيه امر خبر ان لامر خبر المبتدا ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان
قوله يقع مع فاعله في محل الرفع خبر ان في قوله ان كل ما آه وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم حتى يرد
من ورد يرد من باب ضرب انه اى الحال يجوز ان يقال اين زيد قلت من ابوك يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبرا للمبتدا
مقدما عليه وجوبا لما سبق ولاستفهام مبتدا وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا ولا يجوز ان يقال ان زيدا وان
من ابوك يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما
خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل الصدارة لان في تقديمه عليه اى تقديم الخبر على المبتدا يعني امره كامر خبر
المبتدا في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يغتفر فان فيها جوازا او امتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدا عليه
ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود اذ المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار اخطاط رتبة الفرع عن
رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل اى ليس امره كامر خبر المبتدا لان الاستثناء
من الموجب يكون منفيا كما تقول جائني القوم الا زيدا يعني ان زيدا لم يجيء فانه لا يجوز تقديمه اى تقديم خبر ان على
الاسم اى على اسمها وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا آه غالبا لان المبتدا اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا
معرفتين او متساويين او كان الخبر فعلا لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا وذلك اى وجوب تقديم الاسم على الخبر
في باب ان بخلاف المبتدا والخبر حيث يجوز التقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع والفرق بين خبرها في التقديم جوازا او امتناعا
واقع وقد بينا ان هذه الحروف فروع جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعني توابع داخلة على الفعل في العمل اى في
عمل النصب والرفع مثله يعني مثله اجمالا وسيأتي تفصيله فاريد ان يكون عملها فرعيا فجعل الفعل ايضا يعني كما ان ذواتها فروع
له تاكد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع مثل ضرب عمرا زيد
للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو هنا مؤخر والعمل الاصلي
يتقدم المرفوع على المنصوب لان الاصل في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون

عملا بالاصل فلما اعملت هذه الحروف العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها يعني في اسمها وخبرها بتقدم ثانيهما على الاول من المعمولين وهو الخبر على المعمول الاول وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما كما يجيء كما يتصرف في معمولي الفعل المتعدي بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع منهما انتقصانه في العمل عن درجة الفعل لانه الاصل في العمل وهي مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه الا ان يكون الخبر ظرفا اي ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقدمه في جميع الاوقات الا اذا كان الخبر ظرفا اي الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفي يكون مثبتا مثل قولك ما جائني القوم الا زيدا اي الا جائني زيد فان حكمه اي حكم خبر ان اذا بالتنوين لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله فحكمه حكمه اي حكم خبر المبتدأ في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وان في الدار زيدا وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان الاسم نكرة لتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبره الظرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا بلاغة ومحسنات الفاظ فعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما ان من البيان لسحرا يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل وان من الشعر لحكمة اي كاملا نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والتقديس للمسلمين وما شابه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن الملك شارح المصابيح وذلك اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع لتوسعهم في النجاة في الظروف ما لا يتوسع مثلي كالمفعول به في غيرها اي غير الظروف اي لتجويز النجاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من المحدثات لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منها كقرينة ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كما يحتاج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز

ذكره

ذكره متقدما خبر لا النكرة قد تعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا او شايعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز مما يجيء فلا وجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة لنفي الجنس اي لنفي صفته ان صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف اذ لا رجل قايم مثلا وارد وملفوظ لنفي القيام وهو الصفة والحكم من الرجل لا وارد لنفي الرجل نفسه لان النفي والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا محذوفا بها حذفت التي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها لان لا للنفي واما لما ثبت سواء لازمة للاسماء نحو ما هو في الارض وهو مشابهة لا التبرئية لان كلا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات سلمنا انها للتاكيد فيه فحق يكون حمل النقيض انتفى وقيل ان لا للتاكيد كما ان ان كذلك فحق يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها بان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بواسطة ما يجيء ان المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا اي خبر لا هذه المسند الى شيء آخر سواء كان المسند اليه اسمها او لا هذا الى المسند جنس شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها اي خبر هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى آخر بعد دخولها اي بعد دخول لا هذه يخرج به سائر الاخبار كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة والمراد بعد دخولها اي دخول لا هذه ههنا ما عرفت في خبر ان من ان المراد بالدخول ما يترتب اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك فلا يرد نحو ضرب في الدار رجل بصرت به بوجه بان يقال انه يصدق عليه ضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبرا لان لفظة لا ما دخلت على ضرب في هذه بل انما دخلت على جملة هي ضرب ابوه فاورث شرها انها نحو لا غلام رجل منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة متصلا ومشابها به ودخولها بلا فصل وههنا كذلك ظريف خبرها وانما عدل المصنف عن المثال المشهور فيما بين النحاة وهو اي ذلك المثال المشهور فيما بينهم قولهم اي قول النحاة لا رجل وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها في الدار الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها لاحتمال حذف الخبر فيه لكون خبرها كثيرا وجعل في الدار صفة للاسم فلا يكون هذا المثال

نصاً على انه خبر لاحد هذه مرفوع ولاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون
واضحاً غير محتمل بل يكون مخصوصاً لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح بخلاف ما ذكره المصنف
المثال لان غلام رجل معرب منصوب لكونه نكرة مضافاً وواقعاً بعد لا بلا فصل ولا يجوز ارتفاع صفة مع كونه
غلام رجل منصوباً ومطابقة الصفة للموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ما سيجيء بناءً على
ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملاً على المحل ولكن غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب خلاف
الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه
فيها اي في الدار وان لم يكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكماً مثل ضمير الشان او القصة في قولك هو زيد
قايم وهي هند قايمة خبر بعد خبر خبر مبتدا محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر لاظرف ظريف بان يكون متعلقا
به ظرفا لغوا او الخبر واحداً ولا حال من الضمير المستكن في الخبر ويكون ح ظرفا مستقراً فالمعنى ح لا غلام رجل ظريف
حال كونه في الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله لان الظرافة المفهومة من قوله
ظريف لا تتقيد بالظرف على التقدير الاول وكونه على التقدير الثاني اي نحو الظرف لان الحال في معنى الظرف لان
الظرافة اذا وجدت في احد وجدت مطلقاً من غير تقييدها بشيء من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود
وضدهما وانما اتى بالمصرح به اي بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر واحداً كالف
في المثال فلم اورد ههنا الخبر متعدداً مع انه ليس من ذا به فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل لانه كثيراً ما يكون غلام رجل ظريفاً وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت في
حيز النفي يعم فيكون كذباً اذا الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معاً عن
الاسم لا نفي كل واحد منهما كعكس قولك حلو حامض كما سبق وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف بدل البعض من
قوله لنوعي وغيره اي غير الظرف وليكون مثالاً للخبر المتعدد ايضاً فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبرها
هذه على اسمها وان كان ظرفاً كما يتقدم خبرها واخواتها اذا كان ظرفاً جوازاً او وجوباً لانها محمولة على ان لما عرفت
فاعطها مرتبتها عن مرتبة اصلها ويحذف خبر لا هذه اي التي لنفي الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكوراً لانه ان لم
يكن الاسم مذكوراً لا يحذف الخبر بل يكون مذكوراً البتة لئلا يلزم الاجحاف حذفاً كثيراً فيكون منصوباً

على



على المصدرية او زماناً كثيراً فيكون منصوباً على الظرفية وهذا الحذف جايز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه اذا كان الخبر عاماً على شرط
ان يكون الخبر من الافعال العامة كالموجود والحاصل وانما حذف لدلالة المنفي عليه فيكون بمنزلة لا قرينة لفظية عليه لان النفي يقتضي
منفياً وان لم يكن قرينة خصوص بصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكوراً لفظاً يعلم انه محذوف نحو لا اله الا الله ولا سيف الا
ذو الفقار ولا فتى الا علي اي لا اله موجود الا الله وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما
يجيء بعد تمام الجملة ولا سيف لين بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف
الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اي لا اله في الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله
اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية يسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضي فاعطاه عليا رضي وقيل
اهداه اليه النجاشي وقيل انزل عليه من السماء وبنو تميم لا يثبتونه من الاثبات لان الاثبات لا من النفي لانه لا يلزم الا يظهروا
الخبر في اللفظ اي لا يلفظونه الا ان يكون ظرفاً للتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره لان الحذف واجب عندهم اي عند بني تميم او مراد
عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد به انهم اي ان بني تميم لا يثبتونه اصلاً اي اثباتاً
قطعياً يعني لا لفظاً ولا تقديراً فلا يكون خبر لا ثابتاً عندهم فيعملون منع قولهم قولهم لا اهل ولا مال لمنفي انا اهل
وانا مال ايضاً فيكون ح لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصرح باسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصفة ولا يخفى
ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اي قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا تنفي
كيسان به ما مناب ادعوني في قوله وهذا ايضاً ليس بمختار فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير بن اي على تقدير كون الخبر واجب الحذف
وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلاً يعملون ما يرى خبراً يرى بالبناء للفاعل والمفعول في مثل لا رجل قايم على الصفة بمنزلة
قوله يحملون اي يحملون ما يكون خبراً عند المجازية على ان يكون صفة كما هم لا حملاً على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية دون
الخبر يعني لا يحملونه على الخبر لانه ثبت في لغتهم لا غلام رجل قايم بالرفع قايم حملاً على المحل اعم مما ولا المشبهة بليس بالفتح من
انف بنه بليس وهو المشبه به في معنى النفي والدخول على المبتدا والدخول هذا وجه الشبه يعني كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل
على المبتدا والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدا والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر
وان لم يلا تكون انا للنفي والدخول على المبتدا والخبر والدخول على النكرة ولا تكون لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء
على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما ولهذا الى لاجل هذه المشابهة يعملان اي يعمل كل واحد منهما عملها وهو رفع الاسم

لان الثاني

ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لها هو المسند اليه هذا جنس شامل للمبتدا لانه مسند اليه المراد من المبتدا القسم الاول
مسند الا مسند اليه وشامل ايضا لكل مسند اليه من اسم ان واخواتها واسم لا النفي الجنس واسم كان بعد دخولها
اى بعد دخول احدها خرج به اى بهذا القول غير اسم ما ولا المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك
عن القبول ومعنى الدخول مر في باب ان من ان المراد بالدخول ايراد اثرها الى الكلام والخبر لفظا او معنى لا يرد عليك مثل ابوه
في مثل ما زيد ابوه قايم من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما مثل ما زيد قايما فقد يكون
اسم ما وخبرها معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة واسم نكرة
مثل ما زيد قايما وما رجل قادما وما زيد هو الظريف ولا رجل افضل منك ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لا غير
وانما اتى في تمثيل لا بالنكرة بعد ما ولم يات بالمعرفة لمشاكلة ما في المثال الاتي بعدها بالمعرفة لان لفظة لا لا تعمل الا في النكرات
جمع نكرة وفي بعض النسخ الاتي النكرة بالافراد لان وان كانت ههنا مشابهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفي الجنس وذلك
لا يكون الا في النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا في النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها في المشابهة بليس ايضا بخلاف ما فانه
يعمل في المعرفة والنكرة لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لا تكون في الاصل لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها
بالنكرة كلا او توهم المخصوص بالعمل في المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو في لا شاذ لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما
لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عملها عاما شاملا للمعرفة والنكرة هذا اى عمل ما
ولا المشابهتها بليس لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم
بعده وفي آخره زاء معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى واما بنو تميم فلا يتبعونها في العمل لان هذه المشابهة لا توجب عمل
المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع وغيرها فيكون ضعيفا والضعيف لا يتبع غيره
فضلا من ان يستتبعه في العمل ويقولون اى بنو تميم الاسم والخبر ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر بعد دخولها اى دخول احد
مرفوعا بالابتداء كما ذكر قال الاسم والخبر مرفوعين قبل دخولها اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قايم ولا رجل افضل منك
بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدا والثاني خبرا عندهم وعلى لغة اهل الحجاز ورد اى نزل القرآن الفصيح المعجز بما
هذا بشرا وما هن امهاتهم وآذا على ما في الثاني عمل في الاول لاقتضائها على التسوية فتعمل فيهما على التسوية وهذا صريح
في كون ما عاملة وآما لا فمبني على ما عندهم لكونها مشتركين في اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملها وسببه ايضا اراد

ان

ان يبين الفرق بين عملها فقال وهو اى عمل ليس المفهوم من ما فقال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون
قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط متوسط في لا متعلق بقوله
شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح دون ما اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ شاذ قليل
اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك ما اعطى
لي شيئ اى شيئ قليل لا يعبا به لنقصان مشابهته ما بليس لان ليس لنفي الحال ولفظة لا ليس كذلك لانها ليست لنفي الحال فانه
ملتبس مطلقا بل لنفي الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان العمل بخلاف ما فانه اى لفظ ما ايضا اى كليس لنفي الحال
كما ان ليس لنفي الحال في مثل ليس زيد قايما كذلك ما لنفي الحال واذا كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة
المذكورة فيقتصر مبنى للمفعول عمل لا على مورد السماع اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لا التي
لنفي الجنس كقوله اى قول الشاعر في مثال عمل لا في النكرة من صد عن نيرانها من اسم شرها صد فعل ماض مبني للفاعل وهو ما
استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصد واذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها
جمع نار من نور اجوف واوي وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضمير للحرب لانها
مؤنث والمراد ههنا شدايدها وآلامها بعلاقة التشبيه فلانا ابن قيس نايا برج الفاء جزاء الشرط آنا مبتدا ابن قيس
خبره وآنا مشبهة بليس والبراح من برح التزوال والذهاب عن مكانه والممنع من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدايدها وآلامها
وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لا ازال الى عنها ولا عجز عندي والاعراض هاء الولد يتبع اب ومن كان
اباه هكذا فانه يكون كذلك كمرگ زاد كرگ شود وبچه مار مار شود اى نا برحي بريدان خبر لا في البيت محذوف اى ليس
اعراض وعجز ولا يجوز ان يكون جواب سوال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبراح موجب مرفوع
مبتدا لتوقعه في حيز النفي ولا يجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لعدم وجود شرطه اجابة عنه ولا يجوز ان يكون لا هذه
لنفي الجنس لانه اذا كان لا هذه لنفي الجنس يلزم تكرار بعدها ليطابق الجواب السوال الاتي مثل هذا لا يتصور الا جوابا عن سوال محقق
او مقدر والسوال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امراة فيجاب لا رجل في الدار ولا امراة لا يجوز فيها بعدها الرفع ما لم تكرر
ما ذكرنا ولا تكرار في البيت وهو ظاهر فوجب ان عمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع بهما وخبرها محذوف كما فسره الشارح اعلم ان المراد
بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات المذكورة سواء كان عاملها معنويا او لفظيا ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

ليخرج توابعها عن هذه التعريفات علم ان المراد ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر التوابع يعني ان المص سيذكر التوابع مطلقا فيما بعد
مبني على الضم اي في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلث المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقض تعريف كل
واحد منها بالتوابع ولما فرغ من بيان المرفوعات اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق به خمسة المبتدا والخبر
وخبر باب ان وخبر لا النفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس واسم باب كان شرع في بيان المنصوبات اصولا وفروعا وقدمها
في البيان على المجرورات مع ان كل واحد منها فضلة يقع بعد تمام الكلام لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة
اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها التوفيق ايضاح كثير مما سمع في
المرفوعات عليها ولكون بعضها تاكيدا للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا
للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه بكونه احتياجه اليها اشد من احتياجه الى المجرورات ولخفة النصب وثقل الكسرة
لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه اي شرح هذا الكلام بما ذكر في المرفوعات من ان المنصوبات جمع المنصوب لا
المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل بتقديره اسم المنصوب والمثنى منه اسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات
ان اتى المنصوبات ههنا بصيغة جمع المؤنث وضمير المذكر المتصل راجع الى المنصوب الذي هو عليه المنصوبات لان التعريف
للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا والمراد بعلم المفعولية علة
كون الاسم مفعولا حقيقة او نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة او حكما كالملحقات السبعة وهي التي تلك العلامة اربع
انواع اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصلت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء
نحو رايت زيدا امس كما يكون بالفتحة ورايت مسلمات مثال لما يكون بالكسر لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت ابا بكر
مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف ورايت مسلمين ومسلمين ان
نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسور او المفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع
في تعريف انواعه تفصيلا واجمالا بانه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول
المطلق بانه منصوب حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لانه ما فعله الفاعل وقام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله
وكذا غيره فقال لمسة آنفا للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدا وبل البعض اي فبعضه او خبر مقدم وكذا

الاول

الاول اي لان الاصل في المبتدا التقديم ان من المنصوبات يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع
او مما اشتمل على علم المفعولية يرجحه قرب المرجع المفعول اما خبر او مبتدا بناء على التوجيهين في قوله فمنه المطلق سمي به
يعني المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة على وزن ضربة فاعل وزن عدة المفعول عليه اي على ما فعله فاعل الفعل لغة
واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة اطلاقه على كل واحد منها من غير تقييد متعلق بالاطلاق بالباء او اللام او مع
لان القرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضرب بل ما يتعلق به القرب بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا والمفعول له والمفعول معه فانه اي الشان لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها ان على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما تعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل
وعلة له ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تقييده الا بعد تقييد كل واحد منها بواحدة منها اي من تلك الحروف فح
يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها فيقال زيد في المسجد مفعول فيه او في او له او مع على سبيل منع الخلو والجمع وسواء المفعول المطلق
اصطلاحا اسم ما اي معنى فعله فاعل فعل صفة او صلة والمراد بفعل الفاعل اياه المصدر هنا مضافا الى فاعله وناصب المفعوله
وسواء راجع الى المنع قيامه به اي قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث اي بمكان يصح اسناده اي اسناد الفعل ونسبته اليه
اي الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل موجدا اياه كضرب زيد ضربا فاق الفاعل اثر في الفعل واوجده بمعنى ان له
تاثيرا فيه في الجملة او ما يقابل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تاثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت
مسند الى زيد وقايم به مع انه لا تاثير فيه قطعا لان المراد بفعل الفاعل اياه ان يكون الفاعل مؤثرا فيه اي في الفعل موجدا
اياه اي الفعل والمراد به القيام والاسناد اثر اوله يؤثر فاق الموثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله سبحانه وان كان الامر كذلك
فلا يرد علينا اي على هذا التعريف اي قول المص اسم ما فعله فاعل فعل مثل مات زيد موتا وجلس من باب ظرف حسامة على
وزن ظرافة على وزن دراية وشرف من باب ظرف ايضا شرفا على وزن طاب فاق هذه الافعال وامثالها يصح
اسناده الى ما قامت هي به وقيامها به فان الموت قايم بزيد وان لم يكن موثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندي حيث
قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول ما له فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بناء على الفعل
المذكور واتى زيد لفظ اسم يعني زاد المص في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو الفعل القايم به وهو الضرب في ضرب ضربا والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ والمفعول المطلق من اقسام اللفظ

فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف وقول المص ما فعله فعل جنس يدخل فيه اى
هذه الفعول المصادر كلها يعني ان هذا القول جنس يشمل المقصود المعرف وغيره مذكورا بالجر لانه صفة للفعل وهو اى
الفعل المذكور اعم من ان يكون مذكورا حقيقة نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي او على انه
صفة لقوله مذكورا اى مذكورا حقيقيا كما اذا كان الفعل مذكورا بعينه اى بلفظه نحو ضرب ضربا ومات موتا وجسم جسمانة
او حكما عطف على حقيقة كما اذا كان الفعل مقدرا اى محذوفا سواء كان جوازا نحو فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب
ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا
الى المفعول ضما الى التاكيد الاختصار والتعبير به عن الفعل اشعارا بانه ينبغي ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن
وتصويرا له باشنع صورة كذا قاله البيضاوي او وجوبا سماعا او قياسا على ما سيجيء امثلتها او اسما فنصب
عطف على قوله مذكورا او لا يعني اعم من ان يكون الفعل اسما مذكورا فالمراد حصول ان الفعل المذكور يشمل للفعل الملفوظ والمقدر
والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق الاسم
بل الاسم يكون فيه معنى الفعل كان مالم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا نحو ضارب
ضربا او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي حيث يرد عليه ضارب ضربا وخرج به اى بقوله مذكورا المصادر التي
لم يذكر فعلها لا اى لا يكون مذكورا حقيقة ولا حكما فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو
مصدر من غير عكس نحو الضرب واقع على زيد فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدا وكذا اعجبني الضرب واستحسنت الضرب بمعناه صفة ثانية
للفعل والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن بمعنى الاسم وليس المراد به اى بقوله بمعناه ان الفعل العامل في
المفعول المطلق كائن بمعنى ذلك الاسم مطابق له في المعنى فان معنى الاسم الذي هو الحدث جزء معناه اى معنى الذي هو
الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فانواحد جزء من المتعدد
فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل بل المراد بقوله بمعناه ان معنى الفعل مشتملا عليه اى على معنى الاسم ومحيطا به اشتمال الكل اى كاشتمال
الكل على الجزء يعني كما ان الكل يشتمل على اجزائه من الفعول وغيره فخرج به اى بقوله بمعناه مثل تاديبا يعني المفعول له الذي
قام بفاعل الفعل في قولك ضربت تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا فانه اى المفعول له او مثل تاديبا وان كان مما فعله

فاعل

فاعل فعل مذكور فان التاديب قام بالمتكلم الذي هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته فادب
ولكن ليس مفعولا له او مثل تاديبا مما يشتمل عليه معنى الفعل لان التاديب او الجبن ليس جزء لمعنى الفعل الذي هو ضرب وقعد
حتى يشتمل عليه التاديب والجبن مثله للضرب والقعود وكذلك اى كما ان المفعول خرج بقوله بمعناه وكذلك خرج به اى بقوله بمعناه
مثل كراهتي اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور في قولك كرهت من باب علم كراهة فان لكراهتي في هذا المثال
اعتبارين احدهما اى احد الاعتبارين كونها بحيث اى ان يكون الكراهتي بمكان قامت بفاعل الفعل المذكور واسندت اليه
والحاصل انه قد اشتق مبنى للمفعول اى اخذ منها فعل اسند اليه اى الفاعل القايم هي به فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل
المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كراهتي ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها اى حين كون
الكراهة بهذه الحيثية فيكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل وثانيهما اى ثاني الاعتبارين كونها بحيث اى ان يكون
الكراهة بمكان وقع عليها فعل الكراهة المسند الى الفاعل فيكون الكراهة مفعولا به لانها مما وقع عليه فعل الفاعل
فاذا ذكرت الكراهة بعد الفعل المسند الى فاعلها بالاعتبار الاول اى باعتبار ان يكون قايمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا
منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدوره عن فاعل الفعل المسند الى فاعل الفعل العامل فيها فهي اى تلك الكراهة
بهذا الاعتبار مفعول مطلق لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهة واذا ذكرت الكراهة بعده اى بعد الفعل بالاعتبار الثاني
اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعني باعتبار ان يكون صادرة من الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن
المتكلم كراهة تلك الكراهة كما في قولك كرهت كراهتي يعني كرهت واستقبحت انا المكروه الصادر عني فهو اى الكراهة
ح مفعول به لانها ح يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم يستقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه لا مفعول مطلق
لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح اذ ليس الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء بهذا الاعتبار اشارة الى انه
يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف بل هو اى الفعل المذكور واقع عليه اى على الكراهة وليس به وقوع الفعل
المتعدي على المفعول به في قولك ضربت زيدا وملابسة به في قولك علمت زيدا ونصرته فخرج بقوله كرهت كراهتي بهذا الاعتبار
اثاني عن الحد اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار
الثاني مفعول به وبين ما هو المراد ليس الا لقرينة وانطبق الحد على المحدود جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره فلما فرغ من تعريف
المفعول المطلق شرع في تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال ويكون المفعول المطلق للتاكيد اى لتاكيد المصدر الذي هو مضمون

الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تاكيد لذلك المفهوم وانما قيل تاكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا
ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا ان لم يكن فى مفهومه اى فى معنى المفعول المطلق زيادة على ما يفهم من الفعل بل يتحد
المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون عين المؤكد كما قررناه ويكون للنوع ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا
زيادة عليه على بعض انواعه اى انواع الفعل العامل فيه والعدد ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا على
عدده اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل مثل جلست جلوسا فان جلوسا دال على ما يفهم من جلست وهو الجلوس
المذكور تاكيد للفعل وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال للتاكيد لحا فلنا وجلست جلسة كائنة بكسر الجيم مثال للنوع فان
جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما وجلست جلسة
كائنة بفتحها اى بفتح الجيم مثال للعدد لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه
نشر على ترتيب اللف فالاول اى الذى يعنى المفعول المطلق الذى يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع مبنيان للمفعول بل يكون
على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال لانه دال على الماهية والحقيقة المتراة اسم مفعول من التفعيل اى المخالية
عن الدلالة على التعدد لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لا شيآن ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان
لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثنى او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتاكيد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم التزيادة عليها فلا تقال فى الاول
بناء على انه دال على الماهية المذكورة جلست جلوسين بصيغة او جلست جلوسات بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال
ووقت الا اذا قصد به اى الا وقت قصد النوع او العدد بالمفعول المطلق للتاكيد لانه اذا قصد به النوع
الواحد او العدد الواحد افرد واذا قصد به الاثنينية تثنى واذا قصد الجمعية جمع لان ما يدل على المثنى والمجموع ولا نخ
خرج من كونه دالا على الماهية بخلاف احويه اللذين هما يكون احدهما للنوع والآخر للعدد فانه يجوز التثنية كل واحد
منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية نحو جلست جلستين مثنى او جلست جلسات جمعا بكسر الجيم للنوع
فى المثنى والمجموع وفتحها للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون للمفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا
ومايوافقه فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل اذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اى يكون المفعول المطلق مغايرا للفظ فعل العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له فى

لفظه

لفظه ايضا وهذا لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظى وهو لا يكون بغير لفظه اما ان يكون
مغايرا للفظه فعله بحسب المادة اى الحروف الاصلية التى ركب منها مثل قعدت جلوسا وجلست قعودا فان المادة
مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبالبداهة ايضا مغايرة لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن
الشارح لم ينظر اليها واورد اليها مثالا ابرأ لسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام انتهى والحق لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الآخر واوردهما مثالا ومع
هذا المناقشة فى المثال ليس دأب المحصلين فتكيف من الفاضلين واما ان يكون مغايرة له بحسب الباب نحو انبت الله نباتا فان
الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما موافقان فى الحروف الاصلية وسببويه يشترط الموافقة فى المادة
ولا يجوز المغايرة فيها ويقدر له عاملا من بابه فيما خالف الباب والمادة اى فعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا
انبت الله نباتا عطف ههنا بالفاء وثمة بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة
للمغايرة والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب
كتوليك كسرت الزجاج وبما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا ورکنا من الكلام وحذفه
مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ويشير لان المذكور فى
قوله الفعل للعهد الخارجى اى وقت قيام قرينة اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم يكن
قرينة هكذا يجوز الحذف جوازا اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا كقولك لمن قدم
من اى باب علم من سفره دعاله خير مقدم اى قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا
بلا اختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدى فخير اسم التفضيل مخفف اخير على ما تقرر
فى بابه ومصدرية اى كونه مصدرا منصوبا مطلقا باعتبار الموصوف لكون الصفة عين الموصوف اذا كان قائمة به او مضافا
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه لكون المضاف اليه متمما له يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والعينية
فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فانه
خبر بتاويل فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف ووجوبا عطف على جوازا يعنى وقد يحذف
الفعل اما جوبا ايضا لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا سماعيا يعنى ما سمع فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية بالحذف المقدر

ای حذفاً واجباً سماعاً موقوفاً علی السماع من العرب لانه لا قاعدة له ای لحذف الفعل الناصب له وجوباً یعرف الحذف بها اذا وجدت تلک والحذف السماعی ثلثة اضرب دعائه ودعاء علیه وغیر دعاء فمثال الاول نحو سقیاً ای سقاک الله سقیاً ای سقیک الله احساناً ورعیاً ای رعاک الله رعیاً ای حماک الله حمایة وحفظک حفظاً ومثال الثانی خیبة ای خاب فلان خیبة مأخوذ من خاب الرجل خیبة من خاب یخیب مثل باع یبیع اذا لم ینل ای لم یصل من نال ینیل نیلاً مثل باع یبیع بیعاً وهو الوصول ما طلبه بالفارسیة زیان کرده شود وجدعاً ای جدع مبنی للمفعول جدعاً والجدع بالجیم والدال والعین المهملتین قطع احد الاعضاء الاربعة الانف والاذن والشفة والید او قطع الاثنین منها او الثلثة او کلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء علیه بالذل وتقبیح الحال کلما زاد القطع زاد القبح ولذا قطعت کلها یکون قبح فلا اعتبار لقول من قال وفی الرضی کلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ومثال الثالث حمداً ای حمدت من باب علم حمداً بالفارسیة ستایش کردم وشکراً ای شکرت من باب دخل شکراً بالفارسیة ستایش کردم بعقابله نعمت وعجباً ای تعجبت من باب علم تعجباً علی وزن غلب غالباً ای الشان لم یوجد فی کلامهم ای فی کلام العرب استعمال الافعال العاملة فی هذه المصادر مع مصادرها ولا قاعدة ایضاً یعرف الحذف بها لانه لم یوجد فی کلامهم من یعتمد علیه فی نثر ونظم ان یقال استعمل سقیاً ولا رعیاً ولا غیرهما وهذا ای عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حین الاستعمال معنی وجوب الحذف ای حذف الفعل الناصب له سماعاً قیل ای اعترض لان القول اذا تعدی بعلی یکون بمعنی الاعتراض واذا تعدی بالباء یکون بمعنی الحکم لانه یقال قال به حکم به علیه ای علی هذا التعلیل بانهم قد قالوا احمدت الله حمداً وعجبت عجباً وشکرته شکراً واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم یصح ذلک التعلیل حیث وجد الاستعمال فاجاب بعضهم بان ذلک ای هذا الاستعمال لیس فی کلام الفصحاء الذین یعتد بکلامهم بل من کلام من لا یعتمد علیه والمولدین واجاب بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فیما ای فی المفعول المطلق الذی استعمل باللام لانه لما استعمل باللام طال الکلام فاستحق التخفیف فتخففوه بحذف عامله وجوباً واما ما لم یستعمل به فلم یکن بهذه المرتبة فخفف بحذفه جوازاً وجاز ذکره ایضاً نحو حمداً لله حمداً لله وشکراً لله وعجباً له وسقیاً له ورعیاً له وخیبة له وجدعاً له وقد یحذف فیه اشارة الی ان قیاساً عطف علی سماعاً والی ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قیاساً ای حذفاً قیاسیاً فیه اشارة الی ان قیاساً صفة بعد صفة

لقوله

لقوله حذفاً ای حذفاً واجباً قیاساً والقیاس ما یعلم مبنی للمفعول ای یوضع له ضابط کلی منطبق علی جمیع جزئیاته کقولک فی تعریف الانسان الحیوان الناطق فانه یصدق علی جمیع افراد الانسان بحذف الفعل الناصب له معه ای مع وجود الضابط الکلی لزوماً ای وجوباً کما اورد للنص فی الصور المذکورة ههنا فی مواضع نیف بصیغة الکثرة علی انه لا ینحصر حذفه الواجب فیما ذکره من المواضع الستة متعددة وصفها باشارة الی ان المواضع جمع منها خبر مقدم او مبتدا بتاویل البعض ای بعضها ای من هذه المواضع ای المواضع التی وجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها قیاساً موضع ما وقع قدر المضاف لیصح الحمل بقوله منها او بقوله ما وقع ای مفعول مطلق اشار الی ان ما موصوفة وهو المناسب فی القواعد والقیاسات وقع منتبتاً اسم مفعول من انبت ای ربا انباتاً فیه اشارة الی ان قوله منتبتاً من قبیل قوله ع من قتل قتیلاً لا نفیه فانه ای الشان لو اراد نفیه نحو ما زید سیراً الا یجب حذفه ای حذف فعله الناصب له لان النفی یقتضی منفیاً والمذکور وهو السیر یصلح ان یکون منفیاً ولان حرف النفی یکون عاملاً فیه وینصبه فلا یحتاج الی تقدیر العامل الناصب له وانما قال الشارح لا یجب حذفه لانه یجوز ان یکون من باب حذف الفعل جوازاً نحو ما زید سیر سیراً بعد نفی متعلق بقوله وقع داخل کما یاتی ههنا الا ان قید الدخول علی الاسم المذکور مقدر ههنا بقرینة ذکره فی قوله او معنی نفی وهذا المعنی هو الاولی لان القید المذکور ثانیاً یکون بیاناً للقید المقدر سابقاً اذا کان القید فیهما واحداً وههنا کذلک تامل بالعقل والبال ولا تنظر الی القیل والقال علی اسم ولیس الدخول علی نفس الاسم شرطاً لصحة انتصاب قولنا ما کان زید الا سیراً وما وجدتک الا سیر البرید علی انه منصوب مطلق کذا فی الرضی لا یکون المفعول المطلق خبراً عنه ای عن ذلک الاسم سواء کان ذلک الاسم مبتدا او معمولاً للعامل اللفظی خبراً عنه ای عن ذلک الاسم سواء کان ذلک الاسم مبتدا او معمولاً اللفظی کما مثلنا مثاله من الرضی او وقع مثبتاً بعد معنی نفی لانه لو لم یقع بعد نفی او معنی نفی نحو زید سیر لم یجب حذف الفعل الناصب له لفوت الحصر داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبراً عنه ای عن ذلک الاسم وانما قال علی اسم لانه لا یکون لو دخل حرف النفی علی فعل نحو ما ضربت بالخطاب او التکلم الا ضرباً او معنی النفی علیه نحو انما ضربت ضربا لا یکون ذلک المثال منا ای من حذف الفعل الناصب له فی شیء لا جوازاً ولا وجوباً لان الفعل المذکور ینصبه ویکون عاملاً فیه من غیر احتیاج الی تقدیر العامل وانما وصف المعمول الاسم الذی دخل علیه النفی او معناه بان لا یکون المفعول المطلق خبراً عنه لانه

اى الشان لو كان المفعول المطلق خبرًا عنه لصحة الحمل عليه نحو ما سيرى الا سير شديد وانما سيرى سير كثير وههنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبرية الكلام المفعول المطلق مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعله العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا او وقع عطف على وقوعه اى ومنها مفعول مطلق وقع المفعول المطلق مكررا اى وقع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم طالب للخبر لا يصلح وقوعه اى وقوع المفعول المطلق خبرا عنه الكتفى المص عن هذا القيود بما سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره فلا يرد عليه ما على قوله او وقع مكررا نحو قوله تا دكت دكا المبنى للمفعول الارض اى لزلزلت الارض دكا دكا بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له جوازا ولا وجوبا لانه لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع في محله ولكن الثاني ليس تاكيدا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف للفعل الاتي اذ حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى لزلزلت لزلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال وانما جمع المص بين الضابطين ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل في الصور الاتية به كما ستراكهما في الوقوع بعد اسم يقتضي خبرا لا ولين لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه وجمع الضابطين ظاهر ولام يبين الشارح وجه الجمع فيهما نحو ما انت الا سير اى سيرا مفعول مطلق وقع منتفيا بعد نفي وهو لفظة ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الا مجازا ومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه اى ما ثبت الا تسيير سيرا او ما انت الا سير البريد اى ما انت الا تسير سير البريد وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى الستة بنام لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بعين بيك حصان اى نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد كلاهما مثالان لما وقع منتفيا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وانما اورد المص مثالين لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهم ومع هذا ليس مرتب المص ان يورد مثالين لقاعدة واحدة تنبيها على ثلثة فوائد على ان الاسم الذي هو المفعول المطلق الواقع موقع الخبر ينقسم الى منكرة والمعرفة كما في الاول والثاني او ينقسم الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله لانه المفعول المطلق في المثال الاول فعل المبتدا وقائم به وفي الثاني يشبه فعل المبتدا وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتدا ولا قائما به او ينقسم الى مفرد كالمثال الاول ومضاف كالمثال الثاني وان يكون للتاكيد والنوع

وان

وان يجب تقدير عامله بعدا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثاني فانه يجوز تقدير عامله قبلا كما يجوز تقديره بعدها وانما انت سيرا هذا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفي اى انما انت تسير سيرا وانما انت سير البريد وزيد سير سيرا اى زيد يسير سير ايراد بمثل هذا التنكير في الفعل بانه يقال مثل الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعيدا سيرا لان السير الثاني ليس تاكيدا كما في قولك عادكت الارض دكا دكا لانه بيان لكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا مثال لما وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه ومنها اى من المواضع التي يجب حذف العامل الناصب للمفعول المطلق فيها متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا وبيانا وتفسيرا لما قبله اى لفائدة مضمون جملة وما هو المقصود منها متقدمة سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم المراد ههنا بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثلا فاذا قيل ضاما مشيا بعد واما ركوبا او مصدرها المضاف الى المفعول كالمثال المذكور في المتن لان المراد شد الوثاق لا الشاد وفيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية والمراد باثره اى باثر المضمون الغرض المطلوب منه اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفي الرضي ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر والمراد بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة وانما وجب الحذف حتى لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضموني فيصح ان يقول ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكرر تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها وفقا للثقل نحو قوله تا حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق بالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء بكسر الفاء وفتحها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة فعلية مضمونها مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق يعني الفائدة المقصودة منه اما المن بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا مثل مد يمد مدا من باب الاول للاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء بمقابلته بالفارسية گرداردادن بجزء واما الفداء مصدر فدى يفدي فعل رمى يرمي من الباب الثاني على وزن

اى اذا اضعفتموهم يعني اذا غلبتموهم اولدوعي وشدوه اسرى

صرف الاطلاق باخذ شيء بمقابلته بالفارسية كرار اكردن بچيز واما العتق واما الاسترقاق والاستخدام فاما حاصل في الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام ففصل الله تعالى وبين هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا اى اما تطلقون بلا شيء بعد شد الوثاق عليه اطلاقا واما تفدون فداء واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتنفعون به في حوايجكم هذا في الاثنائية واما في الخيرية فنقول لك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشتري طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا وخو ذلك ومنها اى من تلك المواضع اى من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اى لان يشبه مبنى للمفعول به اى المفعول المطلق امر آخر يعني ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر واحترز بالمص به اى بقوله للتشبيه عن نحو لزيد خبر مقدم صوت مبتدا مؤخر مثل قولك في الدار رجل صوت حسن فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد واجاز الرضي جعله تاكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا كما ذكره اى لان قوله صوت حسن لم يقع ههنا للتشبيه علاجا والعلاج مصدر عالج اى حاول كونه اى كون علاجا دالا على الهيئة دالا على فعل من افعال الجوارح وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هي العضو الخارجي للبدن كاليد والعين والاذن والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتاثير ومعنى الجارحة المؤثرة واحترز بالمص به اى بقوله علاجا عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد يشبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا لان الزهد ليس من افعال الجوارح كما انه يحصل بملاحظة القلب كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية من البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه بعد جملة ظرف وقع واحترز بالمص به اى بقوله بعد جملة عن نحو صوت زيد مبتدا صوت حمار فان الصوت مصدر من صاح يصوت صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد بعد حار كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدا وخبرا مشتملة تلك الجملة صفة جملة على اسم متعلق بمشتملة كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه عن نحو مررت بزيد فان له جوارا فاذا ام صوت حمار

فصوت

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائي من المبتدا فكانه قيل فاذا له صوت حمار ومشتملة تلك الجملة ايضا على صاحبة اى على صاحب تلك الاسم وهو الاسم الذي اشتملت تلك الجملة قوله اى الذي قام به معناه تفسير لقوله صاحب واحترز به اى بقوله وصاحبه عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار والجملة المحذوفة حال مشتق من صفات الثلثي صوتا من باب دخل مثل صان يصون صونا بمعنى صوت يصوت تصويتا من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان في كون التصوت مصدرا اختلافا لان الرضي قال التصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والتقاعس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدر بيته اتفاقي فصوت حمار مصدر كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل وقع للتشبيه لان صوت زيد في هذا المثال ايضا فكان هو مشبها به علاجا لان الصوت من الحمار صدر من احدى الجوارح وهي الفم والمشافيه بعد جملة وهي اى تلك الجملة قوله له صوت لان قوله خبر مقدم وصوت مبتدا مثل قولك في الدار رجل والمبتدا مع خبره جملة اسمية وهي اى هذه الجملة مشتملة بمعنى كائن اسم كائن بمعنى المفعول المطلق وهو اى ذلك الاسم المشتمل عليه صوت لان في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق ومشتملة تلك ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو اى الصاحب الضمير المجرور في له الراجع الى زيد فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية وخو مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ النكلى فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن سوال من باب علم وح لا حاجة الى النقل الى باب التفعيل وقيل هو اسم بمعنى المصدر فح يحتاج الى نقله اليه اى يصرخ صراخ النكلى والجملة حالا ايضا النكلى بفتح الثاء المثلثة وضمها والاول افصح للخفة وهي امراة مات ولدها لان النكل الثكل يقال ثكلته بالكسر اى فقدته وفي الحديث ثكلتك امك وامراة ثاكلة وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي روح سواء كان من غير ذوي العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق وثكل بالتجار حب الثلغز وكالمثالين مضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني

ومنها اى من تلك المواضع اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة اى مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول لا محتمل لها فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من
احتمل مبنى على الفتح اسم لا ولها اى لهذه الجملة صفة محتمل وغيره اى غير المفعول المطلق خبر لا والجملة صفة جملة اى
لا محتمل ثابت لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمال غير
المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل
وهو ياء المتكلم بخوله خبر مقدم على حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف الف درهم مبتداء وجئ بهى
الجملة بالمضمنة للمفعول المطلق الغير المحتملة غيره اعترافى اى اعترفت ما على من الالف اعترافا وهو بالفارسية
اقرار كرده بچيز وهنا اقرار كردم بهزار درم فاعترافا مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهى قوله اى
قول المصل له على الف درهم لان مضمونه اى مضمون قوله له على الف درهم الاعتراف بالف درهم لا غير لان المقر
مؤاخذ باقراره وقد اقر بالالف ولا محتمل لها غيره فاصله له على الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا
فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا و
اولئك هم المومنون حقا وسمى بالبناء للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذى وجب حذف عامله
قياسا تاكيدا لنفسه وذاته اى نفس المفعول المطلق وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد المفهوم دون اللفظ لان
المؤكد ليس ملفوظا بل مفهوم مضمون يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا
وفى الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة لانه اى لان الاعتراف انما يؤكد نفسه وذاته لانه
يؤكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف لا يؤكد امرا يغايره اى يغاير نفسه وذاته ولو كان يؤكد نفسه بالاعتبار
اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ
الملفوظ او المضمون المضمون تامل ومنها اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة كائن لها اى لهذه الجملة محتمل غيره بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل اى غير المفعول المطلق نحو زيد
قائم حقا اى حق قيام زيد حقا والجملة بيان وتفسير لما ماخوذ من حق يحق مثل فرح يفرح من باب ضرب اذا ثبت ووجب
لان حق فى اللغة اثبوت وفى الشرع الوجوب فحقا مصدر من حق يحق وقع مضمون جملة وهى اى تلك الجملة قولك زيد قائم

ومضمونا

ومضمونها قيام زيد ولها اى لهذه الجملة محتمل غيره لانها خبر تحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا
والكذب وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا والحق وهو ما يطابق الواقع مثل كون السماء فوقنا
مطابق له والباطل وهو ما لا يطابق الواقع ولا هو الواقع وسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه اى الان
المفعول من حيث هو المفعول منصوص عليه بلفظ المصدر وهو قوله حقا يؤكد نفسه والجملة خبرا من حيث هو محتمل للجملة
هى زيد قائم فصار المؤكد مصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تاكيدا لنفسه وذاته
ولو بالاعتبار فلزم التغريف بينهما فقال بالغاء التفسيرية فالمؤكد حال كونه اسم مفعول يعنى المحتمل بجملة زيد قائم فى
حيث باعتبار وصف الاحتمال فيه اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال
بغاير خبر لقوله فالمؤكد المؤكد حال كونه اسم فاعل من حيث انه اى ان المؤكد اسم فاعل منصوص عليه بلفظ المصدر فالحاصل
ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا المحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة
والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره فالمغاير الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتاكيد
باعتبار المراد لان المراد منهما واحد وهو الحقية وسمى تاكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تامل والله اعلم
بمرادك ويحتمل ان يكون المراد من قوله وسمى تاكيدا لغيره انه تاكيد لاجل غيره بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتاكيد
بحذف المضاف لاصلة له كما فى التوجيه الاول ليندفع الغير ويتقرر ما هو المقصود ولهذا سمى تاكيدا لكن اورد عليه
فوات حسن التقابل فاشار الى رفعه بقوله وعلى هذا الاحتمال ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه وذاته
على ان يكون اللام ايضا للتعليل ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر حتى يحسن التقابل اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون
اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا الوجهين ومنها اى من المواضع
التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما اى موضع مفعول مطلق وقع على صيغة التثنية
وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية بل
المراد منها التكرير والتكثير وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب
ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى مداولة الايام بيننا

اى فعلته مداولة بعد مداولة وهذا زيك اى سرح اسراعا بعد اسراع وهجا جيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن
تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا هكذا منكرة بدون اضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين
المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال ورد هكذا اى ومنها
ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول اما لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قيد الاضافة
اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة بينهم لئلا يرد على هذه القاعدة مثل قوله تعالى ارجع البصر كرتين بان يقال
ان المفعول المطلق فى هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب لا جوازا ولا وجوبا
بل مذكور لفظا اى ارجع البصر رجعا مكررا كثيرا متتابعا وفى جعل المثال وهو لبيك وسعديك من تتمة اى من
قيد تتميم التعريف لافادة هذا القيد اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المص بهذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا
تكلف ومع هذا لم يفد قيد الاضافة الى المفعول ولا يفيد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال
جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف
فاخذه بعض القيود فى المثال ليس بحسن دأب المعربين مثل لبيك اصله البت وهو فعل المضارع معلوم متكلم وحده من
البت يلبت من باب الافعال لك الباب اى معنى البت اقيم لحد منك عسيرا او يسيرا وامتثال امرك اى ما امرتنى
به ليلا ونهارا ولا ابرح اى لا ازول عن مكانى اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول
عنه هذا معنى البت لك اقامة كثيرة بحيث لا نهاية لها متتالية اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها
هذا معنى الباب ثم حذف الفعل مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عن سماع التلبية فيقام
بسرعة وقيل ليتفرغ المتكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب واقيم المصدر وهو
الباب بين مقامه اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار الباب بين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب
ورد المصدر الى الثلاثى بحذف زوائده واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوايد فى الباب بين اثنان الهمزة والالف
لان الزوايد لكونه زايدا يقبل الحذف ثم حذف حرف الجر وهو اللام من المفعول انتفاعا فصار الضمير المتصل منفصلا
فصار لبيك اياك واضيف المصدر اليه اى الى المفعول فصار المفعول المطلق بعد هذه الاحوال لبيك كلمة ذلك للعلة
السابقة آنفا ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا من لبب بالمكان ثلثيا بمعنى البت يعنى بمعنى اقام به فى القاموس البت

اقام

اقام كلب وهذه لبيك فلا يكون لبيك ح محذوف الزوايد لانه ليس فيه زوايد فيحذف اصله البت لبيك لبين فحذف الفعل
من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول انتفاعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين
واحد وعلى هذا القياس سعديك الا انه لا يكون غير محذوف الزوايد لانه لم يجئ سعد ثلثيا بمعنى اسعد كما جاء لبت
بمعنى البت اى سعدك اسعادين بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله
فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك سعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوايد فصار
سعديك اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك الا ان اسعد استثنائى من قوله وعلى
هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حالين فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوايد
لانه لم يجئ سعد ثلثيا بمعنى اسعد كما جاء لبت بمعنى البت وفى انه لا يكون محذوف اللام لانه يتعدى لنفسه ولا يحتاج الى شئ
يتعدى به بخلاف البت فانه لازم يتعدى باللام والله اعلم المفعول به ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل
الباقية ولذا اقيم مقام الفاعل اذا حذف دون سايرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى ضربت زيدا او تعلق به كما
فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى ينصل به فعل اى يعامل بالفعل هو اى المفعول به ما
اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اى تعلق به فعل الفاعل اما حسا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت
زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكره اى ولم يذكر المص الاسم ههنا ولم يقل مما يتعدى اليه فعل الفاعل كما ذكره
فى المفعول المطلق اختصارا او بناء على ان المفعول به من اقسام الكلم واما المفعول المطلق فليس من اقسام الكلم
عليه فعل الفاعل تعلقه به اى تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة حرف بين مفعول ومفعول فاتم اى فاتى ارباب اللغة
يقولون فى قولك ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به وما يقولون فى قولك
مررت بزيد ان المرور واقع عليه اى على زيد لكونه بواسطة حرف بل يقولون ان المرور متلبس به ومتعلق به فخرج
به اى بقوله عليه الفاعل الثلثة الباقية المفعول فيه المفعول له المفعول معه فانه اى الشان لا يقال عند ارباب اللغة فى واحد منها
ان الفعل الصادر عن الفاعل واقع عليه كما قالوا فى المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا
فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا يحل ان فصار فيه كما تحل الاشياء فى محالها او واقع
له اى للمفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تاديبا واقع لاجل التاديب او واقع معه اى فى المفعول معه فان الاستواء

في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يتناول فردا واحدا منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون منصوبا به وخرج
عن التعريف المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته اى المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به
المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو التضرب ومعلوم ان التضرب ليس عين زيد بل غيره فان المفعول
المطلق عين لفظة العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به
فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما والمراد بفعل الفاعل ههنا فعل اعتبر بالبناء للمفعول
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا او الى ما هو فاعل حكما كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه
حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى اخذ واذا بني للمفعول قيل اعطى زيد درهما بفتح على ما كان
فكانه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل فخرج به اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه مثل زيد
في قولك ضرب زيد يعني خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده اى اسناد ضرب في ضرب زيد الى فاعله لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به
في الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى
الآخر كما في اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حق درهم مفعولا به ولكن يكمل تعريف
المفعول به بمثل اى بالمفعول الثاني في باب اعطيت مثل اعطى زيد درهما فانه اى الثاني يصدق على درهما انه وقع
عليه يعني تعلق بقوله درهما في هذا المثال فعل الفاعل الحكمي صفة الفاعل المعتبر صفة بعد صفة له اسناد بالرفع
نائب الفاعل لقوله المعتبر العمل اليه اى الى الفاعل فان مفعول ما لم يسم فاعله في باب اعطيت وفي باب علمت في حكم
الفاعل كما عرفت انه في الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بني له الفعل كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه
معتبرا او بما ذكرنا من تعميم لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الحقيقي او الحكمي بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق
بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهي
التعميم لهما لان ما لم يذكر لم يتقبل التعميم فلا يرد انه لو قال المص في تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل
لكان اخصر فيرد على الهندي حيث قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى
لانه لم يكن الفائدة او فرد في ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا في هذا المثال قد وقع عليه بلا واسطة

حرف

حرف بينهما فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي الذي هو ضمير المتكلم او المخاطب فهو مفعول به والاصل في المفعول به
ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ولكن قد يتقدم المفعول به على خلاف
الاصل لنكتة وعلة على العمل العامل فيه كسائر غيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز
تقديمه على ما هو الاصل في العمل فجوازه على ما هو الفرع فيه اولى لقوة الفعل في العمل لما سبق فيعمل الفعل ونحوه فيه اي في
المفعول به حال كون المفعول به متقدما على الفعل على خلاف الاصل او متأخرا عنه على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما
عليه او متأخرا عنه والاول اولى اما ان يتقدم عليه تقدما جوازيا اي جائزا تخصيصا بعين ليكون الفعل مخصوصا
ومنحصرا عليه مثل الله اعبد واياك نعبد فان تقديمه ههنا للتخصيص العبادة به او اهتماما مما نحو وجه ربه
ابتغى واما وجوبا اي تقدما واجبا فيما اي في المفعول به الذي تضمن معنى الاستفهام او معنى الشرط لوجوب
الصدارة نحو قولك من ضربت بتاء الخطاب فان من فيه اسم متضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت ام عمرا فاي
محل النصب على انه مفعول به اذ لو انه وجب تقديمه للصدارة ونكرم فعل الشرط بكرمك جزاؤه وكذا ما اضيف الى نحو غلام اي
ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وهذا اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا لم يكن مانع من التقدم
اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه كقوله ما المفعول به في حيز بشبه بدا ياء المتناة تحت والزاء المعجمة اي تحت
ان مصدرية نحو من البر خبر مقدم ان تكف فعل مضارع مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ لسابك بالنصب لانه مفعول
تكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في
العمل معناه بالفارسية از نيكي است تو منع كني زيانت را والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون
مذكورا لكونه عاملا وجزءا من الكلام وقد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة اختصارا لعامل بشيء الا ان
اللام للعهد الخارجي في المفعول به لتكون البحث فيه لقيام اي وقت وجود قرينة علامة مقالية او حالية دالة على
تعيين المحذوف جوازا نحو قولك زيدا بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا اي اضرب زيدا والمراد بالمقدر
ومن موصولة فان صلته من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مفعول مقدم وجوبا على ما سبق انفا اضرب مضارع متكلم
وحده اي قال المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو اضرب مع فاعله جوازا للقرينة المقالية الدالة عليه التي هي

السؤال بقوله من اضرب وتحو فوقك مكة وهي اسم للمدينة الخ فيها بيت الله الحرام للمتوجه اللام متعلق بالقول ايضا
اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب اليها اى تريد اى اتريد بحذف الهمزة الاستفهام لكون المقام مقام الاستفهام
بالتوجه مكة بحذف الفعل وهو تريد للقرينة الحالية الخ هي تحيوه اوذهابه اليها وقد يحذف الفعل العامل في
المفعول به وجوبا اى حذفا واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع وهو الظاهر من تقرير
الشارح تخصيصها بالذكر اى ذكر المص هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس في كلامه ما يفيد
الحصر والعلل لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العلل لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظه على ما بين في موضعه لوجوب
الحذف يعني حذف الفعل في باب الاغراء مثل اخاك اخاك اى الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد
اى امدح او امدح اهل الحمد او الذم مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم او الترحم مثل مررت بزيد المسكين اى ارحم بل اذكر
هذه المواضع الاربعة للكثرة مباحثها اى مباحث كل واحد منها بالنسبة والقياس الى هذه الابواب الاربعة
لان التقليل لا يقتضي البحث عنه المواضع الاول من تلك المواضع الاربعة يعني الخ يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به فيها سماعي يعني حذف الفعل الناصب فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي يوقف به علة وجوب الحذف
لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا منصوبا على السماع من العرب لا يتجاوز به المفعول حذفه عن امثلة جمع
مثال محدودة اى معينة مسموعة صفة بعد صفة لامثلة بان يتاس متعلق بقوله لا يتجاوز عليها اى على الامثلة
المعينة المسموعة امثلة اخرى اى لا يتاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف
في المقيس عليه بل يكون الحذف مختصا على ما سمع نحو امراء بفتح الراء للاتباع فتحة وعين انما كلاهما تابعان
للام فيما في الحركات الثلث وتعسه اى اترك امر من ترك يترك امراء وتعسا ان كان الواو للعطف يكون
لازم معناه بالنار تعسة كرند آزين مرد وآن كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كونا كن تو وبئست ان زيدن
ابن مردو ويا ازد بضم تين مرد وازد شنام فادن وفي الحاشية معناه على الغراء من المراء وقصر امد
والمتاس عنه فتح الاول الواو للعطف وعلى اثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه او ترك الاهتمام
عنه او ترك اصلاح امره وانتهوا خيرا اى انتهوا عن التثليث اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم
ان الله ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه وافصدوا خيرا لكم اى ما ينفعكم في الدنيا والآخرة وفي

انتهكم

آنتهكم وهو اى ما هو خير لكم التوحيد وقولوا اما آلهة واحد من قبلكم وخلوص اعتقادكم واهلا وسهلا اى اتيت اهلا لا الكر
اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله اى اتيت مكانا
مأهولا اى معمورا لا خرابا يعني لم يكن المكان الذى اتيته خرابا واما اسم بمعنى الغريب ذى الرحم واشار اليه بقوله او
اتيت اهلا ذا قربة لا اجانب يعني لم يكن الذى اتيته اجنبيا لكن معناه ح بالفارسية آمدى تو خويشاوندى
امدى بيكانه كانيزا واسعة الاول اسهل لقوله سهلا فمعناه ح بها امدى تو جاى زيبا وطيت الوطى مثال واوى
وسهوز اللام وضع القدم سهلا من البلاد لا من البساط والتسهل نقيض الجبل معناه زهى تو جاى نرم ونهى بالتاء المثناة
فوقا بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة غليظ من الارض جاى درشت بارى زهى جاى نرم نه جاى
درشت وعلة وجوب الحذف في هذه الصور كثرة الاستعمال والمواضع الثلثة من تلك المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف
الفعل العامل في المفعول به المنادى وهو المطلوب اى الشخص الذى يطلب اقباله اى توجهه اليك بوجهه كما اذا
ناديت مدبرا لك او توجهه بقلبه كما اذا ناديت مقبلا بكبر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء لا بقلبه واذا
ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اى اقبالا حقيقيا مثل يا زيد فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه
او بقلبه فقط او حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال كما في قوله تعالى يا جبال اوبي
ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي ما كان مما يستحيل الاقبال من ذى روح وجماد فانما في الاسماء الذى استحال
نداؤها نزلت منزلة للمفعول اولا اى قبل دخول حرف النداء عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء
وهو ذو الروح الذى له عقل وبصيرة يعني انه كان ما يستحيل نداؤه شبيه بمن له صلاحية النداء في التأثير والانقياد
فاستعير حرف النداء الذى كان حقها ان تدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه فدخل بالبناء
للمفعول عليه اى ذلك المشبه حرف النداء وقصد نداؤه وجعل منادى حكما فتى اى هذه الاسماء في حكم من يطلب اقباله اى
توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى تنزيها عن الاقبال بخلاف المندوب يعني المندوب بخلاف
المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه لانه اى المندوب
المتفجع عليه لغيابه في معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا ادخل بالبناء للمفعول عليه حرف النداء والجملة
خبر بعد خبر او صفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقائم على اليتيم يستبين لجرد اظهار التفجع لا لتنزيله اى لتنزيل المندوب

منزلة المنادى وقصده بالجر عطف على تنزيله ندائه فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التنزيل فخرج بقوله
بهذا القيد اى بقوله المطلوب اقباله حقيقة او حكما عن تعريف المنادى لانه لا يطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما وخرج
اى المخرج عن تعريفه اورد المص احكام المندوب فيما بعد وفيه اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب
اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى او الحكمى تحكم او فى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا
القول وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى الحكمى او كما ان مثل يا سماء منادى
كما قال بعضهم وهو الجزولى منادى مطلوب اقباله لكن لا مطلقا بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع والتوجع
فاذا قلت يا محمداه احال كونه مندوبا فكانك تناديه وتقول له تعالى بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى
سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه سقوط لام الفعل فانى مشتاق اليك فيكون منادى لان المنادى
مشتاق الى المنادى بفتح الدال فكذا هذا خالا وفى والاصل ادخاله تحت المنادى ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج
الى البحث ثانيا كما فعله صاحب المفتاح وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع
قال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب بالملازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوبا كقولك
يا زيداه وقيل الظاهر هو من كلام سيبويه ايضا اى كصاحب المفصل والجزولى انه داخل فى المنادى حكما واجيب بانا وجه اخراجه
عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة
واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثيرا لاستعمالات فاستبعد انهى جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة بحرف متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف منابا دعو نصب على انه ظرف
يكون بمعنى مكان ومقام من الحروف الخمسة بيان لحرف وهى اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة الحكم فيها بعد التربط
كقولك التسكين فى نحو فخذ وعضد وماء قد مر غير مرة واحترز بالمختص به اى بقوله بحرف نائب منابا دعو عن نحو ليقبل لا مرغاب
من الاقبال زيد فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بغلبة الاذن ليس اقباله مطلوبا
بحرف نائب منابا دعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمطلب يعنى صفة للمقصود المذكور
من المطلوب اى هو المطلوب اقباله بحرف كذا طلبا لفظيا او المطلب اللفظى لا يكون الا بان تكون آلة الطلب وهى احد حروف
النداء المخصوصة اى ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديرا او المطلب التقديرى لا يكون الا بان تكون آلته اى آلة الطلب تقديرية
مقدرة نحو
يا تكون آلته

ان مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية نحو يوسف اى يا يوسف اعرض امرك عن هذا او صه عن هذا زيادة تحقيق
او تفصيل للنيابة المفهومة من قوله نائب منابا دعو اى هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو نيابة لفظية اى ملفوظة
وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب منابا دعو ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون للحرف النائب
مقدرا كما فى المثالين المذكورين او تفصيل للمنادى فى قوله واما فى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا او مثال المقدر
الملفوظ مثل يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا هؤلاء اسجدوا وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه
جدا وجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء او نائب
منابه الفعل وانتصاب المنادى لفظا او تقديرا او محلا عند سيبويه ومن تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا نائب
او نائب منابه الفعل المقدر لان الفعل يكون اقوى فى العمل بجميع انواعه سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل للحرف النائب
عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر واصله اى واصل يا زيد يا ادعو زيدا وانما
قلنا يا يكون مخاطبا من اول الامر وانما يكون الفعل مذكورا صريحا فى المفصل لانك اذا قلت يا
عبد الله فكانك قلت يا زيد او اعنى عبد الله وكثرة حذف لكثرة الاستعمال وصار يا زيد امنه انتهى فحذف الفعل الناصب وجوبا
حذف فالازما واجبا لكثرة الاستعمال اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب وجوبا
نائبه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا ولدلالة حرف النداء عليه اى على الفعل
المحذوف فان الحذف موضوع للمطلب كالفعل الناصب له وهو ادعو او اريد او اعنى وافادته فائدة عطف تفسير اى افادة
حرف النداء فائدة الفعل الناصب وفائدته الدعوة وحرف النداء دالة عليها وانتصابه عند المبرد بحرف النداء لنيابة
الفعل اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه عزل الفعل عن العمل ودورثه الحرف
فى عمله لما قام مقامه ورد باب الفعل الناصب وان ضعف لفظا لانه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا
كان ملفوظا فالفعل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا وقال ابو على
الفارسى فى بعض تعليقاته وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه النحاة يا واخواتها اسماء افعال انتصب
المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية للمفعول به مثل رويد زيدا وهاء زيدا وعليك زيدا ومنع بانا
اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وانى قام ارضى فيه بما قام فعمل بجدين

امذهبين اى مذهب المبرد ومذهب ابى علي لا يكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به فيه بعامل واجب الحذف
بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم
فعل عند ابى علي وعلى المذاهب الثلثة مذهب سيبويه والمبرد وابى علي كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها فعند سيبويه جزء الجملة اصله جزء آن سقط نون التثنية بالاضافة
الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدء مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح اى الفعل والفاعل على تفسير للجزء الذي
مقدر آي خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدء فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون
حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده والفاعل اى المسند اليه
مقدر فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا عند ابى علي احد جزئيها اسم الفعل وهو
حرف النداء والجزء الاخر ضمير مستتر فيه اى في حرف النداء لكونه اسم فعل بمقابل الاستتار كما سماء الافعال فيكون
مذكورين الا احدهما يعني المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها ايضا وان المختار من هذه المذاهب
الثلثة هو مذهب سيبويه عند المص ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة
الزمخشري ايضا كما نقلناك سابقا تأمل وانه اعلم ويبنى بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اى يجب ان يبنى
المنادى لانه يعوز لانه ظاهر الحكم في المسائل للجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو
جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف قدم المص بيان البناء والخفض والرفع
على النصب مع ان تقديم النصب عليها اولى ومنسب بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب
ادل عليه لقلتها اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف للثلثة الثلثة لتساوي مجموع هذه الثلثة النصب
لان اقسام النصب ثلثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح بالنسبة والقياس الى النصب واقسامه كما
عرفت ثلثة المضاف وشبهه والنكرة ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما كما مر في
الاعراب التقديري واللفظي على ما يرفع مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى به والمجرور
راجع الى الموصول اي يبنى المنادى على الضمة اذا كان اعرابه بالحركة لفظا مثل يا زيد ويا رجل او تقديرا مثل يا جبلي

ويا فتى

آو يبنى ص

ويا فتى على الالف في المثنى مثل يا زيدان ويا رجلان آو يبنى على الواو في الجمع المذكر السالم مثل يا زيدون ويا مسلمون
وهذان لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاولين كما عرفت التي يرفع بها المنادى والموصول مع الصلة صفة
لاحد الثلثة على سبيل البدل في غير صورة النداء يعني وما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى يبنى على الضمة اذا كان
منادى وما يرفع بالالف او الواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف او الواو اذا كان منادى
قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون مرفوعا باسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه مثل من قتل قتيلا
فله سلبه واما بعده فيكون مرفوعا بالتعبير المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم او العطف
على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسندا الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل مسندا الى
الجار والمجرور اعني به فيكون مفعولا ما لم يسم فاعله الجار والمجرور والضمير فيه آي يرفع فيه لانه يلزم عدم تقدم الفاعل
بلا عطف وارجاع التضمير المستكن في يرفع على التقدير الاول لا الثاني لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا المنادى
اي على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم غير ملايم لسوق الكلام في عدة لان قرينة الخصوص التي هي مقام المنادى
يكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة التي هي بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك التضمير الى المنادى هو الاولى مناسب
السوق اذا كان اي المنادى مفردا اي لا يكون المنادى مضافا مثل يا عبدالله ولا يكون ايضا شبيه مضاف مثل يا خيرا
من زيد وهو اي شبيه مضاف كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه كانضمام من زيد بخيرا فان معنى خيرا لا يتم
الا بانضمام اليه معرفة خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف ههنا التعريف
بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فانها مبنيات بانفسها والمبني لا يبنى واحدا
الا وقف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سياتي وصح التعريف الاضافي تبعا له مضافا فبقي
التعريف بالعلم والتعريف بالنداء اي قبل النداء اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضي
او بعده اي بعد دخول حرف النداء وانما بني بالبناء للمفعول المنادى المفرد المعرفة بعد دخول حرف النداء عليه لوقوعه
اي لوقوع المنادى موقع الكاف الاسمية التي في ادعوك لان حرف النداء ناب منابه وادعو والمنادى قايم مقام
الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك والمشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في ذلك واياك اما المشابهة
لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كلا واحد منها موضوع لمعنى الخطاب وكونه عطف على وقوعه ويكون المنادى المفرد

المعرفة مثلها لان مثل الكاف الاسمية افراداً وتعريفاً اي في كون كل منها مفرداً معرفة وذلك اي المذكور من وقوعه موقع ذلك الكاف
وكونه مثلها في الافراد والتعريف واقع وثابت لان يا زيد كما قلنا بمنزلة ادعوك وهذه الكاف اعني كاف ادعوك كالكاف في ذلك
لفظاً ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرف يشابه الكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك يشابه الكاف
في ذلك في الافراد والتعريف والخطاب وهذه الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى
ايضا لمشابهته لمشابهته فكان المنادى يشابه الكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا الحدث
المشابهة وهو مناكه نك وانما بني على الحركة حقيقة او حكماً لعروضي بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المبني نحو
يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم بالضم كما علموا في نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له
فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفاً واجتماع التعريف والافراد شرط البناء
المنادى وانما قلنا ذلك يعني وانما قلنا ان المنادى يشابه الكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهة
لكاف ادعوك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل المتمكن هما اصل في البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل
فيه وان كانت بالواسطة فيبنى ولا يبنى المنادى لمشابهة الاسم المبني الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل
في البناء والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا مثل يا زيد ويا رجل يدان
مثالان لما اي للمنادى الذي هو مبني على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام اولها وهو زيد معرفة بكونه علماً قبل النداء وثانيهما وهو رجل معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه
كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف عليه لقصد تعريفه ويا زيدان هذا مثال للمبني على الالف ويا
زيدون هذا مثال للمبني على الواو لكون رفعهما بالالف والواو ويخفض بالياء المفتوح ما قبلها والمضاف المجمعين
والمتمكن فيه نائبة اي وينجر المنادى لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام يكون معربا فينجر اما لفظاً او تقديراً
ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا ينذب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثاً الا
المؤذ المعرفة او المضاف العلم لانه لا يقال يا رجلي في يا رجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا يا الخير من زيد في
يا خيراً منه بلام الاستغاثة اي بلام يدخله المنادى وقت الاستغاثة الاضافة لادنى ملابسة وهي اي هذه اللام
لام تخصيص لا لام التعليل ولا غيره ادخلته بالبناء للمفعول على المستغاث اي على من اريد الغوث منه دلالة

مفعول له

منصوب لله ادخال اي لتدل اللام على انه اي المستغاث مخصوص من بين امثاله وكاشباهه في الصلاحية للغوث بالدعاء
الباء داخلة على المقصور اي لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث
ولهذا اخيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف نحو يا لزيد فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث
له محذوف اي يا لزيد للمظلوم واللام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو او اريد ويجاز ذلك في المتعدي
بنصبه بعد الحذف الا انه لا تزاد الا في احد المواضع الثلثة الاستغاثة والتعجب والتنهد يسمعا وتعناه
بالفارسية مخصوص كردم ترا اي زيد بخواندن وبجاخر شدن از سبب آنكه بفرياد رسى تو اين مرد ضعيف را وانما
فتحت هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لانها اكسر اصل وليوافق
حركتها عملها لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث يعني اذا كان كسر هذه اللام قياساً
مطرداً ايلزم ان التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام قياساً مطرداً ايضا عند حذف المستغاث نحو يا
للمظلوم اي يا قوم للمظلوم يعني ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا نبه وتعينوا اياه لانه لو لم يفتح لام الاستغاثة في
المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس لم يعلم ان لفظ المظلوم في هذا المثال اي في نحو يا للمظلوم مستغاث او
مستغاث له مع ان المظلوم في هذا المثال مستغاث له يقينا لان المظلوم يستغاث منه لانه اذا لم
يقدر دفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على دفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس
فيه فتحه وفيما ليس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول الامر ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكسر في المستغاث لان العمل
بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف التخصيص لما عرفت سابقا التي يفتح لام الجر معها نحو لك لان الاصل في كل كلمة كانت على حرف واحد كالتاء والواو
ونحو انا بتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة ففتح
لام الاستغاثة في المستغاث ايضا قياسا لما قام هو مقامه بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع التخصيص
فبقي على القياس وهو كسرها اذا دخل على المضمر واذا عطفت بناء الخطاب على المنادى المستغاث باعادة لام
الاستغاثة في المعطوف وبغيرها فيه نحو لزيد ولعمرو وكسرت لام الاستغاثة في المعطوف عملا بما هو الاصل في اللام
وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث

لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف مستغاثا وان عطفت انت مع اعادة يا ايضا
فلا بد من فتح لام الاستغاثة في المعطوف ايضا اى كما لا بد من فتح لام ها في المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف
النداء في المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف
لم يصح ان يكون قرينة نحو يا لزيد ويا لعمرو فكانه قال يا لزيد ويا لعمرو فلزم الفتح واما اعرب المنادى اذا كان مفردا
معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بعد دخول لام الاستغاثة واما اذا
كان مضافا مثل يا عبد الله فلكن لان علة بنائه وهي الافراد والتعريف والخطاب كانت تلك العلة مشابهة للحرف
وهو حرف الخطاب في ذلك واللام الجارة من خواص الاسم لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم
فبعد دخولها ضعفت مشابهته للحرف وان كان العلة موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر فيما يخالف
الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الاصل فيه اى في الاسم وهو الاعراب فاخر بعد دخول الجار
لفظا او تقديرا قيل يعني اعترض على قول المص ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه قد يخفض وقد ذهبنا للتحقيق
كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم بلام التعجب والتهديد اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى وتهديده وتخويفه
اياه ايضا اى كما يخفض بلام الاستغاثة فلام التعجب نحو يا لله فكانك ابصرت باذني مكان لا بر حي ولا يظن وجوده في تحيك
فتناديه وتقول له تعالى فانك تعجب الشان لا يزفك كل احد ويا لله واهي بجمع داهية وهي المصيبة العظيمة ولام
التهديد نحو يا لزيد في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشارح لا فسلنك لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد
وفي الهندي فالاول يذكر عند العبور على ما عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نوائب الدهر
وشدائده انتهى فلم اهمل المص ذكرهما ولم يذكرهما وكيف يصدق الاستفهام للانكاري يعني لا يصح قوله فيما بعد
ويخفض ما سواها كما يا لآل الضمير فيما سواها يرجع الى المنادى المؤذ المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث
باللام فحيث لم يكن ما سواها كلها منصوبا لانه يخبر بلامي التعجب والتهديد مع انتهاء دخلان فيما سواها اجيب
عن هذا الاعتراض بان كلا اى كل واحد من ما بين اللامين تام الاستغاثة يعني يصح ان يطلق على كل واحد منهما
لام الاستغاثة وان كان مجازا كان حرف من حروف المشبهة بالفعل المهدد حالا كونه اسم فاعل من هدد يستعمل
اى يطلب الغوث والعون بالمهدد اى من المهدد حال كونه اسم مفعول فيناديه ليحضر المهدد اسم مفعول فينتقم

المهدد

المهدد اسم فاعل منه اى فيأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول ويستريح المهدد من ظلم خصومه فاكتفاء
المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح في دفع الخصومة من نفسه وطلب الراحة كان المستغيث يستغيث من المستغاث
لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح وكان المتعجب اسم فاعل يتعجب بالمتعجب منه اى من المتعجب منه اسم مفعول
فيناديه ليحضر فيتعظ ويزيل المتعجب منه اى من نفسه التعجب ويتخلص ويتفرغ منه اى من التعجب ويكون فارغ البال والحال
فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المص جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى
بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب كليا واجيب عن لام التعجب بوجه آخر اى بجواب آخر ذكره المص في الايضاح
ثم المفضل وهو اى ذلك الوجه ان المنادى في قولهم يا لماء ويا لله واهي محذوف مقدر لا منسيا اى ليس المنادى المذكور
تام التعجب الماء ولا الله واهي بل المنادى اسم المحذوف بقرينة وانما المراد من قولهم يا لماء ويا لله واهي نحو يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا للماء الذي في مكان لا يرجى وجوده وتعجبوا لله در
المنايا بعضها اثر بعض الخ لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التي هي واهي نحو
عليك يا ايها الطالب المتبصر ان القول والحكم بحذف المنادى على تقدير كسر اللام فيما يلي حرف النداء كقولهم يا
للبهيمة بالكسر اى يا قوم احضروا للبهيمة وشاهده وما ظاهر لان كسر اللام فيما يلي حرف النداء دليل قوة
على ان المنادى محذوف لان اللام في المنادى مفتوح لما عرفت سابقا وما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى
محذوف واما القول بحذف منادى على تقدير فتحها فمشكل لا انتفاء ما يقتضي فتحها وهو كون المنادى قائما
مقام الكاف باب المنادى الذي يفتح اللام معاملة اى حين كون المنادى محذوفا كما هو المقام مما سبق فلا يستقيم
هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجابه المجيب الاول فان قلت لا يخطر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح اصلا
وانصف ولا ارى جهدك ويفتح بالبناء المفعولي اى يبنى على الفتح وجوبا للحاق الفها اللام ههنا للتوقيت
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى وقت الحاق الف الاستغاثة او وقت لحوق الفها باخره
اى باخر المنادى لاقتضاء الالف في كونها الفا وباقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها اى كون الحرف الذي
كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فانا دل يستلزم قبلها

واوأمثل قول في قال والثاني يا مثل بيع في باع فوجب ان يكون ما قبلها منتوحا واللام فيه اشارة الى ان لا لنفي الجنس ولام
اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييد به كما قبل بل التنافي لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن ناحيس حي اي
حين الحاق الالف لان اللام يقتضي الجر اي جرما دخلت هي عليه والالف يقتضي الفتح اي فتح ما دخلت هي عليه
فبين اثريهما يعني بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح تنافٍ بضم اللام لانه مصدر تفاعل والاصل تنافي
بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما
اي بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا لزيد اه ولكن
يلغو احدهما لعدم ظهور اثره مثل يا زيد اه بالحاج الهاء به اي بالمنادى للوقف وينصب بالبناء للمفعولية ما سواهما
اي يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل اي ينصب
بالمفعولية ما اي منادى سوى اي غير المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان مع اللام او مع
الالف لفظا تفصيل للمنصب اي نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديريا اي نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس اه
كان المنادى معربا يعني ان كان المنادى مما يكون معربا قبل دخول حرف النداء عليه وان كان مبنيا قبل
دخولها فهو مبني على ما كان لان علة النصب اي لان العلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا وهي اي تلك العلة
المفعولية اي كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة فيه اي في المنادى الذي لم يكن مفردا معرفة ومستغاثا بلا
والالف وما غيره مغير عن حاله وما نافية وغير فعل ماض مبني للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذي في قوله
فيما سواهما ومغير فاعل غيره المراد بالحال هنا اللام النصب والمغير في المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها
تقتضي بناءه وفي المستغاث باللام لانها تقتضي الجر وفي المستغاث بالالف لانها تقتضي الفتح وليس في ما سواهما
شيء منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا وما سوى المفرد المعرفة ينقسم الى اربعة
اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون
مضافا او شبيها بمضاف فالقسمان اربعة اما ما لا يكون مفردا بان يكون المنادى فيه مضافا او شبيها بمضاف وهو
القسم الاول المنقسم الى قسمين واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون المنادى فيه معرفة وهو القسم الثالث واما ما
لا يكون مفردا ولا معرفة وهو القسم الرابع فالقسم الاول وهو القسم الاول من الاقسام الاربعة هو ما لا يكون المنادى فيه مفردا لكونه مضافا

يعني

يعني ما ينتفي فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما مثل يا عبد الله او غير علم مثل يا غلام الله والقسم
الثاني وهو اي القسم الثاني هو ما لا يكون المنادى فيه مفردا يعني ما ينتفي فيه الافراد فقط لكونه شبيه مضاف مثل يا طالعا
جبلا وهو اما ان يكون معمول الاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوفا عليه عطف
النسق نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا عليما لا تجهل او ظرف نحو الا
يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط في
عمله قلنا اعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او
يا كوكبا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو اي القسم الثالث ما يكون المنادى فيه مفردا ولكن اي لانه لا يكون
معرفة بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين مثل يا رجلا منزلا لغير معين اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف
النداء لا يستلزم التعيين بالم يقصد اي لرجل غير معين فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر وهذا
اي قوله لغير معين توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعني بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى
ينصب وقت كونه غير معين لا تقييد له على ان يكون الظرف حالا والحال قيد للعامل فيكون قيد النصب لانه ما يكون
قيدا للعامل يكون قيدا للعمل ايضا لانه اي لان المنادى المفرد النكرة اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين حتى يحتاج
الى التقييد مع انه نكرة والقسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ما لا يكون المنادى مفردا لكونه شبيه مضاف ولا
معرفة لانه ليس فيه شيء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة مثل يا حسنا وجهه بالرفع لانه فاعل حسنا
لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه ظريا
صفة له ايضا في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال ايضاحا لكونه نكرة لم يقصد به معين
ولم يورد المص لهذا القسم اي القسم الرابع مثالا كما اورد امثلة اقسام الثلثة حتى يستوفي كل قسم بمثاله كما
هو دأبه في بعض القواعد اذ حيث انتفى كل من القيدين الافراد والتعريف بمثال يعني لانه اذا
علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين سهل من باب ظرف
وصار سيرا تصور انتفائهما اي انتفاء القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد واتيان مثاله اي للقسم
الرابع على انفراده يعني مستقلا مع ان المثال الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبيه مضاف يحتمله يمكن

ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر
المتبادر لانه في تقدير النسائ او يكون كيا طالعا جبلا كما سبق وهذه العبارة عبارة يا طالعا جبلا اعم من ان يراد بها
واحد معين فيكون مثالا للقسم الثاني او واحد غير معين وهو ليس بمفرد لكونه شبيه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع
فامثلة الاقسام الاربعة باسرها التي بجميعها مذكورة في الكتاب وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث بالالف
والمستغاث باللام ايضا اي كما كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالف
وكذا يا طالعا جبلا ورجلا لغير معين فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اي لما سوى المستغاث على حدة واستقلال ولما فرغ
من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال وتوابع المنادى سيجيء معنى التوابع في تفصيله وتخصيصه
في بحثها المبني صفة المنادى على ما يرفع به المنادى متعلق بالمبني وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لانه
انما يجري الحكم الآتي في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه بنادا يا زيدا وعمرا لا وعمرو
المفردة بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل للافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان
لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا
لفظا لكنه مفرد حكما على ما سيأتي وانما قيد المص المنادى بكونه مبنيا ولم ينبه على اطلاقه احترازا عن
توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة او لا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط لان المعرب
ليس له الا حال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبني فله حالان حال لفظه وهو الضم
وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله وقيدنا
عن المبني بكونه اي بان يكون بناؤه على ما يرفع به ولم ينبه على اطلاقه احترازا عن المبني على الفتح لان
توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الرفع بل يجب فيها النصب نحو يا زيدا
وعمرا بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه او محله لا يقال يا زيدا وعمرو برفعه لان المتبوع وهو زيد مبني
على الفتح يعني وان كان في المستغاث بالالف محلان الا انهما سببان لان حال لفظه الفتح وحال محله
النصب وهما سواء وليس له حال آخر عمل عليه فوجب النصب في تابع المنادى المعرب وقيد المص التوابع هنا
بكونها يعني بان يكون مفردة لانها لو لم تكن التوابع مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع مضافة
بالاضافة

بالاضافة المعنوية نحو يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه ويا زيد وعبد الله وح اي حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة
المعنوية لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الا النصب لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه
اذا كان مضافا يكون اولى بالنصب لان الاصل في توابع المبني ان يكون تابعا لما هو الاصل في متبوعها ولان تابع المنادى
المبني انما يتبعه في لفظه اذا كان مثله في الافراد وذا يفوت بالاضافة وانما جعلنا تحرز المفردة اعم من ان يكون
بعني المفردة مفردة حقيقة اي حقيقية بان لا يكون التابع مضافا معنويا او مضافا لفظيا او لا شبيه مضاف
مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبيه او حكما اي مفردة حكمية بان يكون التابع مضافا
لفظيا او شبيها بالمضاف فانها اي الحال والقضية لما انتفت فيهما اي في المضاف بالاضافة اللفظية وفي
المشبه به الاضافة المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه بها لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت
هذه الاضافة فيهما كانا اي المضاف اللفظي والمشبه بالمضاف في حكم المفرد ليدخل تحت تعليل لقوله وانما جعلنا فيها
اي في تلك التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما اي لان المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه به كالتوابع المفردة حقيقة حيث لا اضافة فيها اصلا في جواز الرفع فيه حملا على اللفظ وجواز النصب فيه
حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما جاز في المفرد الحقيقي والمضاف للمضاف
واذا كان تابعا للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان
منادى يكون في حكم المضاف الحقيقي في وجوب النصب عملا بالظاهر لانه في الظاهر مضاف وشبهه نحو يا زيد الحسن وجهه
بالرفع حملا على اللفظ ويا زيد الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل في الاضافة اللفظية ويا زيد الحسن
اللفظ وجهه بالرفع لانه فاعل ويا زيد الحسن وجهه بالنصب حملا على المحل في المشبه بالمضاف ولما لم يجز الحكم
وما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخول الماضي لم يجز مما جرى يجري كرمى يرمي
سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجز الآتي على وزن الفاعل صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل في التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان بل يجري في بعضها وهو النعت
وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد فيها في كل وقيل في بعضه ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد
ولم يجر فيما هو جائز فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد وذلك البعض العطف فصل المص التوابع الجاري بالنصب

وصف كسبقي للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه فاعل لعقوله الجاري فيما آي في التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلثة
مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد في رواية وصرح عطف على فصل بالقيد وهو امتناع دخول يا
عليه فيما هو محتاج اليه اي الى القيد وهو العطف بالحروف فقال عطف على فصل او صرح من التاكيد اي التاكيد
المعنوية قبل لان التاكيد اللفظي حكمه حكم الاول اي حكم المؤكد بالفتح اعرابا وبناء نصب على التمييز
يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاني زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد
ايضا مبنيا نحو ضربت انت انا لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى نحو يا زيد زيد بالبناء على الضم
فيهما لانه لما كان الثاني عين الاول كان حرف النداء يا ثر الثاني كما يا ثر الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد
وقد يجوز اعرابه اي ويجوز على قلة ان يكون التاكيد اللفظي معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض
لا يسري من المؤكد رفعا نصب على التمييز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظ نحو يا زيد زيد بالضم في الاول
والرفع في الثاني ونصبا عطف على رفعا حملا على محل نحو يا زيد زيدا بالضم في الاول والثاني وكان
حرف من الحروف المشبهة بالفعل المختار عند المص ذلك اي الاعراب رفعا ونصبا ولذلك اي لكون المختار عنده
الاعراب رفعا ونصبا اطلق التاكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان ولم يقيد التاكيد بالمعنوي كما قيد
المعطوف بقوله بحرف الخ والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت به اولا وفيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث
وعطف البيان كذلك اي مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره والمعطوف بحرف الممتنع بالجر صفة المعطوف
الا انه وصف مبني دخول يا بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه عليه اي على المعطوف بحرف مبني
المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف المعرف باللام لاطلاق المعطوف لان الحكم الآتي انما يجري في المعطوف مطلقا
ولم يمثل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر شعارا الى المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه والخروج
عنه نحو يا محمد والله لتعيين الرفع فيه بخلاف البدل مطلقا والمعطوف بحرف الغير الممتنع دخول يا عليه فان
حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى حملا اي حال كونها محمولة او
لكونها

لكونها محمولة على لفظه اي على لفظ المنادى المفرد المعرفة الظاهر صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد
او على لفظه المقدر اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل لان بناء المنادى المفرد المعرفة عرضي
غير اصيل فيشبه من حيث العروض لاعراب الاسم المعرب يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء
يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة فيجوز ان يكون تابعه اي تابع المنادى المفرد المعرفة تابعا للفظه فيرفع
كما يجوز ان يكون تابع المعرب في قولك جاني زيد العالم تابعا للفظه فيرفع وتنصب بالبناء على الضم
او يرفع حملا على محله اي محل المنادى المفرد المعرفة لان حق تابع المبني مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا
وسواء كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله لانه الاصل وازال العامل ليس الا فيه وهو اي المنادى المفرد المعرفة مبنيا
اي حين كونه منادى منصوب المحل بالمفعولية اي بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل
فالحمل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والاليق نحو يا تميم بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يا رجل
اجمعون بالرفع حملا على لفظ و يا تميم اجمعين بالنصب حملا على محله وتميم اسم مفرد اللفظ بجموع المعنى لكونه
اسم قبيلة ولذا صح تاكيده بصيغة الجمع في التاكيد المعنوي ونحو يا زيد زيد في التاكيد اللفظي على ما هو المختار عند
المص وعليه قول رواية ابي واسطار سطرن سطر القابل يا نصر نصر نصرا مثل يا زيد العاقل بالرفع حملا على اللفظ
و يا زيد العاقل بالنصب حملا على المحل في الصفة واقتصر المص على مثالها اي على ايراد مثال لها حيث لم نورد مثالا لما
عداها مما يجوز الوجهان فيه تاكيد اللرد على الاصمعي ولانها اكثر فائدة واستعمالا واشهر مما عداها على ما سياتي ولانه
لا يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجري الاعراب على المعطوف عليه فقط مثل يا زيد العاقل العاقل والمعطوف
المذكور ان اجري على المعطوف عليه فقط نحو يا زيد والعاقل والعاقل واما تاكيد بتاويل حمل الوصف عليه فيكون
انا مثلثة باسرها مذكورة و يا غلام بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء بشر بالرفع حملا على لفظه و يا غلام
بشرا بالنصب حملا على محله في عطف البيان و يا زيد والحارث و يا زيد والحارث مثل قوله لقمان يا جبال اوبي والطير
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك في ايراد رفعه اولا
ونصبه ثانيا حيث قال في اللف ترفع وتنصب والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه امام النحو والخليل هو الذي قال
اعراب الفاتحة في ثمانية لم يتقدم مثله ولم يتاخر مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلم كعبا من سيبويه

في المعطوف متعلق بيختار فقدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجايز فيها الوجهان بل اتفقا على
اختيار النصب فيها الان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون
تابع المبنى تابعا لمحله قايم ومايقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قايما
مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع
لعدم ترجيح احد الجانبين الممتنع دخول يا عليه بخلاف الرفع اى يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى
الترجيح تعدى ههنا مع تجويز النصب المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب في ذلك
المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر لان المعطوف بحرف على المنادى
في الحقيقة منادى مستقل لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جائني
زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى المبنى على حالة جارية عليه اى على المعطوف
وتلك الحالة بناؤه على تقدير مباشرة حرف النداء اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف وهي تلك الحالة
على ذلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة كما في نحو يا زيد وعمرو او الالف كما في نحو
يا زيد وعمران او الواو كما في نحو يا زيد وعمرون ولكن اى الا انه لما لم يباشره حرف النداء اى الا انه لما لم يدخل
حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله جعلت تلك الحالة اى البناء على الضمة او الالف والواو اعرابا
لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع منه فصارت تلك الحالة رفعا فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضم او
على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضي فالرفع اولى تنبيها على استقلاله فمنع
مثل ايها الرجل انتهى وابو عمرو بن العلا بالقصر النحوي القاري وهو امام القراء والنحو المقدم صنعة
ابو عمرو على الخليل عصرا وزمانا لاربتة يختار فيه اى في المعطوف المذكور النصب اى يرجح النصب هذا من
عطف معمولين على معمول عامل واحد تأمل مع تجويز الرفع اى مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع
لما سبق فانه اى الشان لما امتنع فيه اى في المعطوف المذكور تقدير حرف النداء الذي كان داخلا على المعطوف عليه
بواسطة اللام اى بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلا
بل كان متابعا للمنادى فاستبعد ان يجاء حركته لحركة ما باشره حرف النداء فله حكم التبعية وتابع المبنى مطلق

تابع

تابع لمحله لما عرفت ومحله ههنا النصب بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله وههنا
وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق فيل مذهب ابي عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال
اوبي معه والطير بنصب والطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن بفتحتين الحاء وتسين المهملتين
والنون في آخره اى كاسم الحسن اى كاسم كان في الاصل علما ثم عرف باللام لتاكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه
عنه في جواز نزع اللام عنه اى عن ذلك الاسم يعني كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع
اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل فالخليل اى فابو العباس المبرد مثل الخليل فيه اشارة
الى ان المبتدا محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله يضحكن عن كالبرد
المنهم ويجوز ان تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثاني
واشتهاره في اختيار رفعه يعني في كون المختار عنده رفعه لامكان جعله اى جعل المعطوف المذكور منادى مستقلا
بنزع اللام عنه فكان له حكم الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة
والالف والواو ولكن لما لم يمكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا والعطف
على قوله ان كان على عكسه يعني ان كان المعطوف عليه مثنيا يكون المعطوف منثنيا وبالعكس اى وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه يعني وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه
لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما في الاسم مثل النجم والبيت والكتاب واما في الاسم مثل الاحد والاثنين
والثلثا والاربعا والخميس والثريا واما في الصفة كالصعق حيث جعل اسما للبلدة اصابته الصاعقة
فيلزمها اللام فكابي عمرو اى ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب اى فيكون النصب مختارا عنده
لامتناع جعله اى جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلا لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية
واما صاحب توابع المبنى ان يكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار
والاضافة بالرفع عطف على قوله المعرفة هذا من قبيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل المذكور
عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوي ولذا قال الشارح اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع
المضافة بالرفع صفة التوابع بالاضافة الحقيقية اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه

الوجهان لما عرفت تنصب وجوبا بالبناء المفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف
لانها اى الاتى التوابع المضاف بالاضافة الحقيقية اذا وقعت يعنى اذا كانت منادى بغير ما تنصب لما سبق فنصبها
اذا وقعت اى اذا كانت توابع اولى لان النصب اصلى فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه ولان حرف النداء لا يباشرها وحرف النداء
اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مثل يا تميم كلهم
بالنصب ويا زيد نفسه فى اسلكيه ويا زيد ذا المال ويا زيد مصارع المصر ويا زيد كريم البلد فى الصفة ويا رجل يا عبد الله
ويا زيد ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه حال كونه مضافا بالاضافة الحقيقية
كما سيأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية بتجريده عن التعريف مطلقا ولان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح له كما مثل للاقسام الثلثة
والبدل بانواعه والمعطوف غير ما بالرفع صفة او بدل ذكر مبنى للمفعول اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل فيه اشارة الى
ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام وهو اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف الممتنع دخول يا
عليه يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف فغيره اى غير هذا المعطوف هو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه يعنى
المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة مثل رجل وامرأة
قوله والبدل مبتدأ معطوف عليه وحكمه مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال
الشارح اى حكم كل واحد منهما بحذف المضاف حكم المنادى اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله
تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول المستقل
وفسر الاستقلال بقوله الذى باشره حرف النداء يعنى الذى دخل عليه حرف النداء وذلك اى كون حكم كل واحد
من البدل والمعطوف الذى جرد عن التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت لان
البدل هو المقصود من الكلام بالذكر والاول يعنى المبدل منه كالتوطئة والبساط لذكره اى لذكر البدل فكان
حرف النداء الداخل على المبدل منه داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل والمعطوف المخصوص يعنى
المجرد عن حرف التعريف منادى مستقل برأسه فى الحقيقة بحيث صار كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف
مقام حرف النداء الآن فولنا يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو والحال انه لا مانع من دخول حرف النداء عليه

كلام



كلام التعريف فيكون حرف النداء مقدرا فيه بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا مطلقا اى حال كون كل منهما اى من
البدل والمعطوف المجرد عنه مطلقا فى هذا الحكم اى فى كونه كالمنادى المستقل غير مقيد بحال دون حال من الاحوال
الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله اى سواء كانا اى البدل والمعطوف
المخصوص مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او البدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين
ومثالها مذكور فى الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله وعبد الرحمن الاول مفرد والثانى مضاف
منهما ومثالها مذكور فى الشرح ايضا الاول مضاف والثانى مفرد مثل يا عبد الله زيدا او زيد فيكون الثانى مبنيا
وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او الاول مفرد والثانى مضارع له
ومثالها مذكور فى الشرح او الاول مضارع له والثانى مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد عمرو فيكون
التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالها مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة
او وغلام امرأة او الاول مفرد والثانى اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشمل هذه الاقسام
وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل اى فالمثلة البدل مثل يا زيد بشر
وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد وان يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا
فبنى كما بنى المبدل منه ويا زيد اخا عمرو فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب ويا زيد طالعا جبلا مثال للمضارع
له وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا صالحا مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل واما وصفه بقوله صالحا فانه اذا
ابدل النكرة من المعرفة فالنصب واجب او حسن على ما سيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرح به فى كل مثال
وامثلة الاقسام الثلثة تستفاد منها والمعطوف يعنى وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم والبناء
فيهما ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا وصفه ههنا ايضا وانما يحتاج اليه المجرد
المشاكلة لان فى العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان بعض
احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون
الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا لعلم اخر وانى اوجدت هذه الشروط بابرها فتح المنادى واشار
الى الشرط الاول بقوله والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم كائنا على الالف او على الواو حتى كو بنى على احدهما

لم يمكن اختيار الفتح اما كونه اى كون العلم منادى فلان الكلام فيه اى فى كون العلم منادى واما كونه مبنيا على الضم
مع ان البناء يشمل البناء على الالف او الواو فلما يفهم بالبناء المفعول اى فلعلمه نفهم من اختيار بيان لما فتحه
المفهوم من قوله يختار فتحه المبنى وصفة الاختيار من آنبأ اى اعلم اى المعلم المخبر عن جواز ضمه اذا وجدت هذه
الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ما يبين فان جواز الضم لا يكون ولا يوجد
فى المنادى المبنى على الضم فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا والمستغاث باللام لا يفتح
وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فتغير جواز الضم لا غير ولا يكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح
يبين جواز الضم لا غير والى الثانى بقوله الموصوف صفة العلم بابن حال كون الابن مجردا عن التاء او حال
كونه ملحوقا بها اى بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه يا يجوز الفتح فى يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغرا بين
وبنت ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة اعنى ابنت مثلا يا هند ابنت عمرو ويا
زيدان ابنى عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة وفاصلة بين الابن او الابنت وموصوفه كما مثلنا كما
هو المتبادر الى الفهم لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما فخرج عنه اى عن هذا الحكم
مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع او النصب حملا على محل ابن عمرو بالنصب لانه تابع لمضاف فانه لا يفتح المنادى فى
مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله مضافا اه حال كون ذلك الابن
او الابنت مضافا يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن الى علم آخر سواء كان كلاهما مذكرا او الاول مذكرا
والثانى مؤنثا نحو يا زيد بن هند او العكس نحو يا هند ابنت زيد او علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو او للمؤنث
يا هند ابنت زيد فالاقسام اربعة فكل علم يكون كذلك اى موصوفا بهذه الصفات يجوز فيه الضم اى البناء
على الضم سواء كان المضاف اليه علما لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد اولا كالامثلة السابقة لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه لكن يختار بالبناء للمفعول لكونه يرجح فتحه اى فتح
ذلك المنادى على الضم فيبنى على الفتح بكثرة وقوع بعض استعمال المنادى الجامع لهذه الصفات يعنى الشروط الاربعة
والكثرة اى كثرة الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف اللفظ فخففوه بالفتحة يعنى
بتبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة التى هى حركة اى حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولا به لفعل محذوف

وجوبا

وجوبا وفى الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بحذف الالف فقط انتهى
واذا نودى بالبناء للمفعول الاسم المعرف باللام اى بلام التعريف اى اذا اريد نداؤه واذا قصد نداؤه
هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة مسببة والنداء مسبب
مثل قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة قيل مثل عند نداية المراد من قوله مثلا ان
هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص يا ايها الرجل مثل يا ايها النبى ويا ايها الناس وغير ذلك
بتوسيط كلمة اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء التى هى يا والمنادى المعرف باللام الذى هو الرجل وهذا
مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها الا ترى انها تستعمل فى الندبة خاصة والاستغاثة ويكون محذوفة
دون غيرها نحو يا لزيد ويا لبكر ويا ايها الرجل وكذا غيره تحرز عن المنصوب المضاف نحو يا غلام زيد ويا
امرأ ما فانه لا يقال يا اياها او يا اى ايها الرجل وكذا غيره تحرز عن اجتماع آلتى التعريف
امر ما حرف النداء والآخر حرف التعريف فى محل واحد بلا فاصلة بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة وفى
الرضى لانهم ما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما بينهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوصف فى الاشارة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصة الذى هو
ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة التى بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى مخصصة نحو اى رجل وايما اشارة
الى هذا كلامه ويا هذا الرجل بتوسيط هذا بينهما فقط للعلة المذكورة ويا ايتها الرجل بتوسيط الامرين معلوم
اى وهذا بينهما معا وفى هذا الجمع زيادة التنبيه الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فيكون الوسايط ثلثة الاثنان
بانفراد والثالث بالاجتماع الفرق بين ايتها وهذا اى ايتها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا فتحتاج للتوسيط وحاصله
انه وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايتها والتزموا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبنى على
الضم فلم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز فى يا زيد الظريف وهو مخالف لما سبق من القاعدة المستمرة يعنى
العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعنى جمهور النحاة رفع الرجل مثلا اى الاسم الجنس الواقع
صفة لاى او لهذا وان كان ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان حقها جواز الوجهين الرفع والجر بدل
من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى الاول والنصب كما قرر فى يا زيد العاقل لانه اى الرجل مثلا يعنى اسم
الجنس الواقع صفة لاى او لهذا هو المقصود الاصلى بالنداء وما بينهما وسايط كما فى البدر فالتزموا رفعه تنبيها

على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ما يرفع به فرفع ليكون حركة الاعرابية وهي الرفع موافقة لحركة
اى لحركة البنائية وهي الضم التي هي علامة المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم
لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم فتدل عطف على قوله يكون
اى فتدل حركة الاعرابية الموافقة لحركة البنائية على انه هو المقصود بالنداء وما قبله وما بعده فقط وانما
التعريف في قولك يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح
ولذا لم يلتزم رفعه بل جوز فيه الوجهين الرفع والنصب وهذا اى قوله والتزموا رفع الرجل وما
وقع صفة لاى منادى واسم الاشارة المنادى بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى المبنى على الضم الموفرة ولهذا اى لكون هذا بمنزلة المستثنى لم يذكر المص هناك اى في بيان جواز
الوجهين في صفة المفردة ما اى لفظ يخرج صفة اسم المبهم المنادى عن تلك القاعدة واسم اثنان من
واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي ان يقول
المص ايضا وتوابع المنادى المبنى غير اسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه وتوابعه
هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء فكان كالمنادى المبنى
على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب
بالجر عطف على قوله الرجل الذي هو مضاف اليه اى التزموا ايضا رفع توابع الرجل مثلا مضافة كانت
تلك التوابع او مفردة كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جائني الرجل العالم وذو المال نحو
يا ايها او يا هذا الرجل الاديب ويا ايها او يا ايهذا الرجل ذو المال فالواجب الرفع لا غير لانا
اى لان هذه التوابع توابع منادى مبني واحد المبني لا محل له وليس له الا الرفع وجواز الوجهين في
التوابع المفردة ليس مطلقا بل انما يكون في توابع المنادى المبنى على الضم اذا كانت مفردة لان له محليين
احدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله وقوله اى
المبني هذا جواب عن قوله واذا نودي المعرف باللام قيل باحد الوسائط الثلثة الا لفظة
الله بناء مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء

ع

مع اللام وهي اى تلك القاعدة اجتماع الامرين في لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط
احدهما اى احد الامرين بان كون اللام عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه
الا قليلا وثانيهما اى ثاني الامرين لزومها اى لزوم اللام للكلمة اى لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلمية بحيث
لا تنفك عنها يا الله لان اصله الاله معرفا باللام واصله الاله على وزن فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم
عرف باللام فصار الاله حذفت الهمزة الاصلية في الاله على ما بين في علم التصريف وعوضت اللام عنها اى عن الهمزة
المحذوفة وثابت هي مكانها ولزمت اللام الكلمة للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة
فلا يقال في سعة الكلام يعني بلا ضرورة شعرية لانه لا يجوز حذف العوض مع الموعوض وقد يقال في غيرها
يعني في ضرورة الشعر نحو بسمعها لاه اكتباد بضم الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال وطويل وفي الرضي واما كثير
في يا الله قطع همزة للايذان من اول الامر انها خوجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يسكن
اجتماع يا مع اللام ثم الكلام لما لم يجمع هذان الامران التعويض واللزوم في موضع اخر بل اختص لفظ الاله
باجتماعهما اختص ايضا بنداء الله دون غيره من المعارف فلذلك الجواز اى جواز
اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الكلام اى بكلام الله يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة
الله ولهذا اى للامر المذكور وقال المص خاصة وهي مصدر على وزن راس اشاعل مثل العافية والعافية اى خص خصوصا
وامتناع التوسيط هنا لما مر آنفا يستلزم التعدد ولفظها التنبيه والله سبحانه منزه عنهما وهذا موضوع للاشارة الحسية
وهو متعال عن ان يكون محسوسا في الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلثة احكام للفظة الله في باب النداء قطع همزة هذا
في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لانه يا ينادى بغيرها
سماعا وندائه بلا توسيط المبهم من اى ادهى لاضمحلال معنى التعريف عنه بالعلمية يقينا واما مثل النجم والصعق
وغيرهما مما فيه التزام لا التعويض وان كانت اللام لازمة فيه بحيث لا ينفك عن الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام نجم وصعق لكن ليست اللام فيه موضوعا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه واما الناس جمع انسان
وان كانت اللام فيه اى في الناس عوضا عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصار
الناس فعلل ما فعل في الله لكن ليست لازمة للكلمة لانها تنفك عنها انه يقال ناس بلا لام في سعة الكلام فيما يجوز

ان يقال بلا توسيط المبهم يا النجم ويا الناس بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله ولعدم نقلهم لقوله حكموا اجريان
وهو مصدر بمعنى الجارى هذه القاعدة فى كلمة التى لان اصلية تى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلمة من الموصولات
واللام لازمة لها لانه لا يقال جاءنى لان فى اسم وان التى اسم موصول من قوله من اجلك يا التى تيممت قلبى
وانت بخيلة بالوصل عنى والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التى قبل
حذف هنا المنادى للعلم به وشهرته لان النداء طلبية مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لاخفائه عن سماع احد
والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال يا سلمى او يا ليلى التى تيممت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيمم
بتشديد الياء المثناة من تحت اى وقعت قلبى وجذبته ومثله انيك وانواو فى وانت للحال انت
مبتدا وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيممت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى الى اى والحال انك
بخيلة بالوصال واللقاء الى معناه بالفارسية مرا هلاك شدم از جهة عشق خودت اى از آن كسى كه قلب مرا
ملائم وجذب كردى وحالانكه بخيلى كندكه در وصل من وبكه دادن نفسش از من لان لامرا اى للام التى ليست
عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هى عليه وان كانت اللام لازمة للكلمة اى الكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام
فى لما فلنا حكموا علينا اى على قول الشاعر بالشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا
والجار فى قوله وفى الغلامان متعلق بقوله حكموا فى قوله اى قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا ه تثنية
وصلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار بتقديره فيا ايها الغلامان
بقرينة الفرار لان الفرار المتجرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخر ما ياكما. ان تكسبانا شرا ه
وفى رواية ان تبغيانا شرا لانتفاء الامرين التعويض واللزوم كليهما حكموا بانه اى بان هذا القول شاذ
بالذال المهملة اى تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشذوذ ولم
يثبتوا من الشذوذ لانه من العيوب ولا يبنى ايهم تفضيل شذوذا تمييز يعنى هذا القول اشد شذوذا
لانتفاء التعويض واللزوم معا من القول الاول لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه ولكن اى جاء
لك ان اللام شرط للجواز وعلة للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد
يكون لغير معين ممن يصلح له تجمعا وههنا كذلك على ما بين فى موضعه فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى كل تركيب

تيكرر

تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة لا حقيقة وهى اى وقع عقيب الثانى بلا فصل اسم مجرور بالاضافة هذا تفسير للمثل
وبيان ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومثله قوله يا زيد زيد اليعملات فى الاولى متعلق
بجاذ اى جاذ لك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب الضم اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة والنصب لكونه
منادى مضافا اما الى العدى المحذوف او المذكور وجاذ لك فى الثانى اى فى الاسم الثانى النصب بحسب بعض الحالين لكونه
التسعين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجاذ لك فى الاسم الثانى النصب فانته ع جواز الضم فيه فانه
لم يجز او الفاء جواب شرط اى اذا كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاولى الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء
على الاخبار اما الضم اى اما جواز البناء على الضم فى الاسم الاول فلانه منادى لدخول حرف النداء عليه مفرد لانه ليس مضاف
ولا شبهه معرفة اما قبل النداء او بعده كما هو الظاهر فحقه ان يبنى على ما يرفع به واما جواز النصب فيه فمبنى على انه مضاف
الى عدى بالتنوين المذكور صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى اذا كان مضافا
ينصب وتيم بالتنوين الثانى صفة تاكيد لفظى والتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بنائية
فحكم الاول المحذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس مضاف فاصل بين المضاف والمضاف اليه واما جاز هذا الفصل
لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين موقوفا عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى التسعة لانه لما
كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كانه هو الاول فكانه لا فصل فكانه قال يا تيم عدى بلا تكرير وذلك العمل
مذهب سيبويه او مبنى على انه مضاف الى عدى بالتنوين المحذوف صفته بقرينة المذكور فى التركيب الثانى لان الشائع
ان يحذف التابع بقرينة. للاصح الآن الاصح مفسر تابع وذلك العمل مذهب المبرد وانما اختار سيبويه
الاول احترازا عن اجتماع الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه والكل وجيه
هو مولها والسيرافى اجاز الفتح فى الاول مكان النصب وكان المعول شار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب
بناء على ان يكون الاول فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى بالنصب فيه ففتح يعنى فبنى على الفتح اتباعا لنصب الثانى
كما فى قولك يا زيد بن عمرو لانه كان يا زيد فى الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح
اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب
لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا وتعين النصب فى تيم الثانى لانه اى لان تيما الثانى اما تابع بالتنوين

مضاف صفة تابع على تقديران يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني
المضافة فتنصب وتابع بلا تنوين بل مضاف الى مضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول
منادى مضافا الى العدي المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابع للمنادى المضاف المنصوب فينصب على
كلا التقديرين بلا شك تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمرو في القاموس
لا ابا لكم ولا ابا لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر اشهر قال الجوهري هو مدح اي
انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اي عن النزول وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد اشهر لا تنفي الجنس وابا باثبات الالف مثل لا ابالك منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن
الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة
من القي يلقى من الالقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهو تيم عدي اي لا يوقعنكم وسوءة على وزن
سورة المكروه وكل ما هو قبيح وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم والبيت لجرير الشاعر قاله خطابا لبني تيم
ونصيحة لهم حين اراد عمر التيمي اي المنسوب الى بني تيم الشاعر صفة عمر انه يهجوه من هجوت يهجو مثل
غزو يغزو غزوا والهجو القدح والذم فقال جرير خطابا لبني تيم ونصيحة لهم لا تنزكوا عمر مفعول لا تنزكوا
على ان يهاجوني يعني لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوني وامنعوه عن هجوه اياي
فيلقينكم بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل قوله تعالى لا تطغوا فيحل عليكم اي فان يلقينكم ويوقعنكم
في سوءة اي مكروه وبلية تصل اليكم من قبلي وجانبي يعني المراد من المكروه والبلية من قبل جرير
مهاجاته اياهم والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها جارّ للفاعل وناصب للمفعول الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلية شديدة
من قبلي لاجل تعرضه لهجوي والمنادى مبتدأ المضاف صفة الى ياء المتكلم يجوز فيه اي في ذلك
المنادى وجوه اربعة خبره فتح الياء بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها او الاول
اولى مثل يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة
وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر لئلا يلزم الابتداء بالساكنين والاصل في الحركة

الفتح

الفتح لخفته وشغل اخويه على ما وضع على حرف واحد وسكونها عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه اذا كان
الياء مبنية والاصل في البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن ظاهرا مثل يا غلامي
بسكونها واسقاط الياء عطف على سكونها القريب او على فتح الياء لكونها اصلا التفاتا بالكسرة علة لاسقاط
لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد
اذا كان ما قبلها كسرة يعني اذا كان حركة الحرف الذي قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء احترازا عن نحو يا
فتى ويا عصاي بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتى بحذف الياء لعدم القرينة ولا اسكانها ايضا لئلا يلزم
اجتماع الساكنين وقوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في
مثل يا فتاي على ما سيأتي في قوله واذا اضيف الكسر الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى آخره الف
يثبت في الاول قال والياء مفتوحة في الصور الثلث مثل يا غلام بكسر الميم وحذف الياء وقلبها الى قلب الياء الفا
عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء ملا على سكونها تعرف بالتأمل مثل يا غلاما بالالف هذا متفرع من القسم
الاول لان اصله يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء مخففا بفتح الميم وقلب الياء الفا وهذان الوجهان اعني اسقاط
الياء وقلبها الفا يقعان غالبا في النداء واما الوجهان الاولان فيقعان في النداء وغيره على السوية لان كل واحد
منهما اصل لان النداء موضع ومحل تخفيف لان المقصود الاتي مقصود المنادى بالنداء انما النداء فقط بل غيره اي
غير النداء فيقصد المتكلم الفراغ والخلاص من النداء بسرعة ليتخلص المتكلم منه اي من النداء ويتوجه الى ما هو
المقصود والمراد من الكلام والخبر والامر والنهي وغير ذلك مما يبتنى على النداء مخفف بالبناء للمفعول يا غلامي
بوجهين حذف الياء بدل من قوله بوجهين وابقاء الكسرة دليلا عليه اي على الياء في الوجه الثالث وقلب الياء
عطف على حذف الياء الفا في الوجه الرابع لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة فيه تنشر على ترتيب اللف
ولان الالف اكثر تمدنا من الياء وهما اي هذان الوجهان وان كانا للوصل واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان اي لا يكون هذان الوجهان واقعين في كل منادى كذلك اي مضاف الى ياء المتكلم قوله كذلك صفة
لمنادى واشارة الى ما فسر نا بل يقعان فيما اي في المنادى الذي غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم وشتر المنادى

بها اى بتلك الاضافة لقلة الشهرة والغلبة على الياء المغيرة اسم مفعول من غير بالحذف فى الوجه الاول او القلب الفا
فى الوجه الثانى فلا يقال فى يا عدوى بفتح الياء او سكونها يا عدوا بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب
ان يقال يا عدوى بالفتح او الاسكان لان العدو لم يغلب ولم يشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف
عدوه الى نفسه غالبا وقد جاء جاء كونه شاذا فى المنادى الذى غلب اضافته الى الياء يا غلامى فاعل جاء باعتبار
المثل بالفتح اى بفتح الميم اكتفاء بالفتح عن الالف لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة
التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء
مغيرا دليلا وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يا بنى فى يا ابنتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء كما انه يجوز ان يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا
بيكون المقدر فيكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقبله والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف
اى بلا هاء وبالهاء فيكون فى غير الجواز اشهر الجواز ليس من كلام المص حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى غير الجواز اولى
والاولى ما ذكره الشارح فى هذه الوجوه الاربعة كلها وقفا اى فى حال الوقف تنصب على الظرفية باعتبار المضاف
تقول حال الوقف يا غلامية بالفتح ويا غلامية بالاسكان ويا غلامى بالحذف ويا غلاماه بالقلب والهاء صلة
بالفتح والحذف وان كان شاذا فرقا بين الوصل والوقف يعنى اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلفاظ صلة
لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل
وقالوا اى العرب فى محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب والام الى ياء المتكلم
يا ابا ويا ابى بناء على الوجوه الاربعة المذكورة فى يا غلامى كسابقه اى كما فى ما اضيف الى ياء المتكلم يعنى
قياس مطرد فيهما مما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء وسكونها وحذفها وقلبها الفا بلا
هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه اخر جمع اخرى مؤنث آخر زايدة صفة
وجوه بعد صفة عليها اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية لكثرة استعمال نداياتها فى كلامهم لان الانسان يكثر نداء
لابويه دائما وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه يتيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه كما اشار

يا عدو بالحذف والاكتفاء بالكسرة صح

المص اليها اى الوجوه الاخر الزايدة عليها بقوله عطفا على الوجوه الاول ويا ابت ويا امت اى قالوا فى نداء الاب والام بطريق
آخر يا ابت مكان يا ابى ويا امت مكان يا امى ايضا اى كما قالوا الوجوه الاول بابدال التاء المثناة من فوق بالياء
المثناة من تحت والباء فى بالياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة
الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند
البصريين واما بدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب والام مفخمتا التفخيم
ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتانيث وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء مقدرة بعدها ولهذا كان الاسم
كما قالوا المسمع يا ابتى ويا امتى تنزهى وانما طولت لكونها عوضا عن الياء كذا، بنت واخت عوضت عن الواو
فتحا وكسرا اى حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وقف حركة الياء فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال مؤكد
بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قالوا
على وفق حركة الياء لان ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء فبفتح الياء والميم
فى يا ابت ويا امت بعد الابدال للخفة او حال كون التاء المبدلة مكسورة وهو اكثر استعمالا لمناسبة الكسرة والياء التى
هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة لابدالها عن حرف ساكن فحركت بالكسر لمناسبة الياء فابدلت الكسرة
فتحة للخفة ايضا وقد جاء الضم اى البناء على الضم ايضا اى كما جاء البناء على الفتح او الكسر نحو يا ابت ويا امت بالبناء
على الضم فيهما وفيهما ثلث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم اذا اتى البناء على الكسر اكثر مما سبق ثم البناء على الفتح
ثم البناء على الضم على المشهور اجراء مجرى المنادى المفرد المعرفة كما انه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى
مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم يذكره المص حيث قال فتحا وكسرا لم يقل وضما للعلة اى لعلة استعمال
الضمة على ايا وان كانت مبدلة وقالوا اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر يا ابتا ويا امتا بالالف اى بالحاق
الالف بعد التاء فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام
يا ابت ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف اى قالوا يا آبتا ويا آمتا بالحاق الالف بعد التاء ولا ننظر الى ما قيل ههنا
جمعا بين العوضين التاء والالف لانه يجوز ان يكون الشئ عوضان كما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وتعويض
الالف وحدها يا ابا ويا امتا قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا دون الياء اى ياء المتكلم فما قالوا يا ابتى ويا امتى

كما مر يقولوا بالياء والالف او بالياء والتاء والالف احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه اى فان هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الشمس والشمع وبين الشمس والقمر قالوا اى العرب عند ندآء ابن الام وابن العم اعنى قالوا الاشارة الى ان له حكما خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا يا ابن لم ويا ابن عم خاصة اى خص هذا القول بهما خصوصا هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى المضاف الى الياء الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ولا يقال يا ابن خال بالفتح ايضا بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه الاربعة المذكورة بالحها وبلاها اى ليس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام والعم المضاف الى الياء ايضا كما هذا الاختصاص بالنظر الى اللام والعم فانهم يقولون عندنداء بنت الام المضافة الى الياء يا بنت ام بالفتح للاكتفاء المذكور وعند نداء بنت العم المضاف الى الياء يا بنت عم بالفتح ايضا على الوجوه الاربعة مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ وذهولا يماثل مثل يا بنت يا غلام فقالوا اى العرب يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء فيهما مثل غلامي وقالوا ايضا يا ابن امي ويا ابن عمي بسكون الياء فيهما مثل يا غلامي بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء ويا ابن امّا ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما وقالوا اى العرب ايضا بزيادة وجه آخر على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد شذ اى قد كان شاذا اذ المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم تحذف الالف المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة قبلها الكثرة الاستعمال اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا وطول اللفظ لانه جعله اربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف اليه للمنادى وياء المتكلم كلمة واحدة وثقل بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صعب مضاف الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه والى صلاح اجتماع هذه العلة الثلثة شرط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتح فيولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر من حذفها فى نحو يا غلام ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به اصالة الترخيم لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير لما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما

يكون

بكون لام مهيم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ربما تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة شرع فى بيانه اى فى الترخيم ليستكمل احوال المنادى مقال وترخيم المنادى الاضافة ظرفية بدل عليه عطف قوله وفى غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى جائز اى واقع وثابت يعنى ان الجواز ههنا وقوعى فى سعة الكلام يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة من غير ضرورة والجار ان متعلقان بالوقوع شعرية صفة ضرورة دعت اليه الى الترخيم واقتضته فان دعت اليه ضرورة واقتضت ضرورته الترخيم فترخيم المنادى ح واقع بالطريق الاولى فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا وهو اى الترخيم فى غيره اى غير المنادى واقع وثابت ضرورة اى للضرورة يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع شعرية داعية اليه اى الى الترخيم كقول الشاعر وما رمية اذمى شساعا فعافلا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وهو اى الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس رخم ككرم ونصر لان وسهل فهو رخم والجارية التى صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم ومنه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل للنطق وتخفيف اى ترخيم المنادى حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله فى آخره اى فى آخر المنادى اى حذف شئ من آخر المنادى تخفيفا علة للحذف ولذا قال الشارح اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مثل تجاور ساكنين واضافة وغيرهما مقتضية موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف وفى الرضى يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه على حد اى على تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى الترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك التعريف اى تعريف الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا مخصوصا اى خاصا بترخيم المنادى ولا يشمل الى غيره ويعلم منه اى من تعريف ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم بالمقايسة اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذف فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذف فى آخره تخفيفا ويمكن حمله اى حمل ذلك التعريف على تعريف الترخيم مطلقا سواء كان المرخم منادى اولا بارجاع الباء متعلق بالحمل او بالامكان الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا

نحو

وارجاع الضمير المجرور الى الاسم مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر
الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة
وغيره تبعا لان المخصوص اولى من العموم لكن بالتغيير الاول انسب بالمقام والثانى اقيد بالمراد وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول اى على تقدير كون التوبيخ مخصوصا بترخيم المنادى او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى
على التقدير الثانى اى على تقدير كون التوبيخ عاما للترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه ضروريا ولما
ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشروط لكون الحذف خلاف معقول وان كان فى الضرورة الداعية
اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا امور اربعة ثلثة منها عدمية على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور
خمسة اربعة عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا وهى اى الامور العدمية احدها ان لا يكون المنادى محكوما الذى اريد
ترخيمه مضافا حقيقة اى اضافة حقيقية او حكما اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او
شبه مضاف اذا كان الامر كذلك فقد دخل فيه اى فى قوله مضافا المنادى المشبه بالمنادى المضاف والمنادى
المضاف بالاضافة اللفظية اذ لا يمكن الحذف اى الترخيم من الاول اى من المضاف حقيقة او حكما لانه اى لان
الاول الذى هو المضاف ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو
ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى يا غلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا
يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثانى يعنى من المضاف اليه لانه اى لان الثانى
الذى هو المضاف اليه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت
الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه واذا امتنع لما عرفت
فامتنع الترخيم فيها اى فى المضاف نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ واذا جعلنا لا يكون مضافا
شرطا عدميا والثانية ان لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما هو مستغاثا
لام زائدة لتاكيد النفى مجرورا صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا باللام سواء كان
مضافا مثل يا لعبد الله اولا مثل يا لزيد لعدم ظهور اثر حرف النداء من النصب بنيابة اللام اذا كان مضافا
او مضافا عاريا او نكرة او البناء اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير حد

من غير

من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز فلم يرد من ورد عليه اى على المنادى المستغاث مطلقا الترخيم الذى هو
من خصايص النداء كما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او
البناء ولا زائدة ايضا لتاكيده معطوفا عطف على مجرورا اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا
على الفتح بزيادة الالف اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة اى زيادة الف
الاستغاثة فى آخره تنافى الحذف اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم عنه ولم يذكر
المص المندوب مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم
لانه اى لان المندوب غير داخل فى المنادى عنده اى عند المص على ما سيجئ حتى يحتاج الى اخراجه ههنا وما مبتداء
وقع صلته فى بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه الفاء جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط كان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه من تصرف الناسخين خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتداء والمراد
من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المص بل الحقه بعض
الطلبة مع ان وجه اشتراط عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا
ان الاغلب والاكثر فيه اى فى المندوب زيادة الف او الياء او الواو بدلا عن الالف فى آخره لمد الصوت فى
الندبة اظهارا للتفجع والاعلام للتاسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة
واظهارا لها فلا يناسبه اى فلا يناسب المندوب الترخيم لاستلزام الحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث
بالالف للتخفيف اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر والثالث من الشروط العدمية ان لا يكون المنادى الذى
اريد ترخيمه جملة يعنى علما منقولا عن الجملة مثل تابط شرا وزرقطا وشاب قرناها علما مرتجلا ان الجملة
المنقولة الى العلمية محكية اى ملفوظة بحالها قبل العلمية فلا تتغير اى فلا تقبل التغيير من زيادة ونقصان
على ما هو تحقيقه فى بحث غير المنصرف فمنعت الشروط العدمية بانيها والشرط الرابع وهو الشرط الوجودى احد
الامرين الوجودين يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة
وهو اى احدهما ان يكون المنادى الذى اريد ترخيمه بعدا لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة علما قبل الا لانه اذا
لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما بما سبق زايدا على ثلثة احرف

١١٨

ثانيه اذا كان ثلثيا سواء كان متحرك الاوسط اولا مثل يا عمرو ويا زيد لا يرخم ايضا وان وجد فيه تلك الشروط هذا
عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل يا عُمَ في يا عمر وبعضهم
يجوز ترخيم الثلاثي وان كان ساكن الاوسط فيقول يا ذَ في يا زيد لكونه علما لان العلمية ناسبها التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم والكثرة تقتضي التخفيف مع انه قوله الشهرته علة للجملة الآتية وهي قوله فيما موصولة أُبْنِيَ
مبني للمفعول ونائبه ما تكن فيه راجع الى الموصول منه اي من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم
لقوله دليل وهو مبتدا وهذه الجملة خبر لقوله مع انه على ما موصولة الّتي اي حذف مبني للمفعول منه ونائبه ما تكن
فيه راجع الى الموصول والمعنى بحذان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشان ان يكون في
الحروف الباقية من المنادى المرخم دليلا اي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لاشتهاره بمقدار الحروف
الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف ولزيادة
عطف باعادة الجار على قوله لان العلمية اي ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اي على ثلثة احرف لم يلزم
بالترخيم نقض الكلام الذي اريد ترخيمه عن اقل ابنية جمع بناء الكلم المعرب اي عن اقل بنايته وهو ثلثة احرف
لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدا به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرفا آخر ينفصل بينهما فلزم بهذا ان يكون
اقل بنائه ثلثة احرف بلا علة موجبة للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى ويد ودم
لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت وانما يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلثة فالشرط ان يكون
اسما جنسيا سواء كان ثنائيا كثنية وشاة او ثلثيا كطلحة وسلمة او غيرها كضباعة الا انه اذا وقف على
المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا
لان وضع التاء التي هي للتانيث على الزوال فيكفيه لانها ليست من نفس الكلمة الداخل هي عليها فيكفيه ادنى
مقتضى للسقوط فكيف بهذا المقام الذكاري يعني فلم لا يكفيه ادنى مقتضى للسقوط اذا وقع التاء العارض موقعا
هو لام الكلمة يكثر فيه اي في ذلك الموقع سقوط الحرف الاصلي المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط حرف الاصلي
ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضي



به وهو التاء يكون اولى ولم يبالوا في العرب بالفارسية باك ند اشتند عربان بيقاء نحو ثبة كرده وجماعة وشياة كو سفند
بعد الترخيم اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه على حرفين قوله على حرفين متعلق بالبقاء لان بقاءه اي
بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك اي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله ليس لاجل الترخيم خبر لان
بل حرف اضراب ومع التاء متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل نحو ثبة
كان ناقصا عن ثلثة احرف مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن
اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الوضع اذ التاء كلمة اخرى برأسها اي بذاتها وضعت للتانيث لكنها
امتزجت بما قبلها بحيث صارت معقب الاعراب ولا يرخم بالبناء للمفعول لغير ضرورة شعرية داعية
الى الترخيم منادى نائب الفاعل لم يستوف مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل الشروط المذكورة
الاربعة ثلثة منها عدمية وفصلت واحد منها وجودي وقد بين الاثنان من نحو يا صاح في يا جبا نكرة
تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التانيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط قال الصاحب
العدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا ومع شذوذه فالوجه والسبب في ترخيمه
بدون شرط كثرة استعماله منادى والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى ولما فرغ المص
من بيان شرائط الترخيم عدما وجودا شرع في بيان كمية المحذوف اي في بيان مقدار ما يحذف من المنادى
بسببه والمحذوف بسببه ثلثة اقسام حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد فقال مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
فان كان في آخره اي في آخر المنادى الذي اريد ترخيمه زيادتان اي حرفان زائدان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة اي في حكم زيادة حرف واحد في انها زيدتا معا بعين دفعة واحدة بحيث لا يأتي احديهما منفردة عن
صاحبتها بل زيادتهما دفعة واحدة لمعنى واحد واحتر زبراي بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما يكون
زيادتهما متفرقة بان يكون احديهما منفردة عن صاحبتها وان يكون الثاني لمعنى آخر غير ما زيد له الاول نحو
ثمانية ورمجانة فان الياء والنون فيهما اي في الاول والثانية زيدتا لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم
زيدت الياء ليلا يلزم اربع فتحات عند زيادة التاء لان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت
الياء لذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا

وان اصل مرجانة مرجٌ مثل شعبٌ ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث
فلم يحذف للتاء خيم منها الا التاخير يعني الا التاء لكونها اسمين ملتبسين بتاء التانيث مثل شُعبة وشاة كما سنماء اذا جعلتها
فعلاً تكون مثالاً لما نحن فيه ماخوذ من الوسامة مصدر من وسُم يوسُم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسَم يسِم سِمة مثل وعد
يعد عدة لان مصدره سِمة وهي الكي اي الحسن بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسيم كما هو
مذهب سيبويه اصله وسُم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بضم الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة
في آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء لا يكون مما نحن فيه اذا جعلتها افعالاً لا جمع فعل واسماء جمع اسم على ما
هو مذهب غيره اي غير سيبويه فاصله اسماي مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل
وافعال ثم قلبت الواو لوقوعها في الطرف بعد الف فصار اسماي ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زايدة
كسلقا فصار اسماء فحق يكون في آخره حرف صحيح اصلي قبل مدة زايدة ولذا قال الشارح لانه يكون ح اي حين كونه جمع
اسم كافعال جمع فعل من باب عمار اي باب ما يكون في آخره حرف صحيح اصلي قبله مدة زايدة ولكون مذهب سيبويه
مختاراً عند المصنف اتاه مثالاً لهذه القسم ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو
ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ح ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذي يورى به النار
والوجهان محتملان ثم ستى رجل او كان في آخره اي في آخر المنادى الذي اريد ترخيمه حرف صحيح فيه اشارة الى ان
قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل ايراده جزاء ان الشرطية واما عطفت هذه القاعدة
على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه
لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصرة ويصدق الثاني دون الاول
في نحو منصور اي صحيح اصلي لتبادره اي لمسارعة الاصالة الى الذهن اي الى ذهن السامع عند سماع الصيحة
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة يعني ان يكون اصلاً لكونه حرفاً صحيحاً لا يقبل النقل والتبدل وانما
قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زايداً لان الصحة لا تمنع الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب
الاصالة فيخرج منه اي من هذا القسم نحو سعلاة لان التاء منه وان كان حرفاً صحيحاً لكنه ليس باصيل بل
زيد فيه للتانيث لانه لا يحذف منه الا التاء يعني لا يرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسماً ملتبساً بتاء التانيث

سواء



سواء كان علماً اولا والشعلاة بكسر السين المهملة وضمها الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضاً وجمعه بحتى
سعالي بفتح السين والعين وهو اي الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعم من ان يكون حقيقة كمنصور ومسكين
وعماد او حكماً فيشمل قوله حرف صحيح مثل مرمي ومدعو فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان ما
قبلهما ساكناً يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتي تفصيله ولذا علله الشارح بقوله فان الحرف الاخير منهما
اي من قوله مرمي ومدعو الياء في الاول والواو في الثاني في حكم الحرف الصحيح لما قلنا انه قبلهما اي قبل ذلك الحرف
مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل في كمه كتاب اي الف او واو او ياء ساكنة اي
ساكن كل واحد منها حركة مبتدا ما قبلها من جنسها خبره يعني ان يكون الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعماد والياء
ساكنة وحركة ما قبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحترز بقوله ساكن عن نحو دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو حيل في
تصغير رجل بالحاء المهملة وسيور فان الياء والواو لاستيفاء مدتين لعدم حركة ما قبلهما من جنسها والمراد بها
اي بالمدة الزايدة يعني الواو والياء الزايدتين المتبادر ارادتهما لمسارعة الزيادة الى الذهن ان مع حين سمع امدة
لغلبتها اي لغلبة الزيادة في الحرف المد وكثرتها عطف تفسير فيخرج منه اي من القسم الثاني نحو مختار ومنقاد
فان حرف المد فيهما ليس بزايد بل الزايد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء
والواو الاصليتين لان الثلاثي قبلهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء
او الهمزة والنون فانه لا يحذف بسبب الترخيم منه اي من مختار اذا رخم الا الحرف الاخير وهو الراء لكونه من القسم
الذي بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف بيان لان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من التقدير المجرور في آخره اي آخر المنادى الحاكم على المضاف اليه جايز اذا
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل في المنادى مقام في آخر المنادى يصح و
ان كان بالتاويل وهذا مثل قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا كمنصور مثال
لكون المدة الزايدة واوا ومسكين مثال لما يكون ياء وعماد مثال لكون المدة الزايدة الفا فان الحرف الاخير فيها
حرف صحيح اصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زايدة وهي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم تعليل لكون الحروف اكثر

من اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اى من هذا القسم عدم فاعل يلزم بقائه اى بقاء المنادى على
اقل ابنية المعرب متعلق بالبناء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون
المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جايز وانما لم يأخذ المص
هذا القيد اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة بان يقال فان كان فى آخره زيادتان
فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة ليلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل الابنية لان نحو ثبون
جمع ثبة بضم اثناه المثلثة بالفارسية كروه از كوسفند و قلون جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون
فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى
يقال لها بالتركى چاكلك وفى المفصل وذو من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغير اوله كسنون وفلون
وغير مغير كثبون وقلون انتهى بترخيم مبنى للمفعول بحذف زيادتيه وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا
فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى للزم ان لا يرخم امثال
هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية او لا لان بقاء الكلمة فيه اى فى نحو قلون وثبون
على حرفين بعد الترخيم ليس للترخيم حتى يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان
كذلك كما قلنا فى نحو ثبة ومئاة خذفتا بالبناء للمفعول جزاء الشرط اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين الاولى
والثانى بالترخيم اما حذف الحرفين الاخيرين معا فى القسم الاول وهو ما كان فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة
فلما كانتا اى فلعلة كونهما فى حكم الزيادة الواحدة فكما زيدتا معا حين الزيادة حذفتا معا عند الحذف ليلا
يكون الحذف مخالفا للزيادة وليلا يلزم عزل الترخيم عن ولانه لما كانتا فى حكم الزيادة الواحدة كانتا كالحرف الواحد
فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذفه من حرف واحد حكما واما الحرفين الاخيرين فى القسم الثانى
وهو ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته اى مع كونه محكوما
اصليا من شأنه ان لا يحذف بلا علة موجبة حذفت المدة الزائدة اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته
ليلا يرد من ورد يرد دثل وعديد المثل بفتح الميم والثاء المثلثة الساير محفوظ المثل اى المشهور بين العرب
والمثل المشهور قولهم صلت على الاسد وبلت على النقد صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت

بفتحتى



بفتحتى الصاد والواو فاعل كما بين فى علم الصرف ومصدره صولة وهى الحملة والجرءة وبلت بضم الباء
الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول النقد فى
الصراخ بفتحتى النون والقاف نوع از كوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى يعنى صغار الغنم يعنى اقتصر
على حذف الحرف الصحيح المشابه بالكسر واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزايد المشابه بالغنم الضعيف
حرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزايدة يكون اولى بالحذف بالترخيم وان كان مناط
الذى اريد ترخيمه مركبا ولما نشاء من اطلاق قوله مركبا انه يشتمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع
التركيب رفعه الشارح بقوله ويعلم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم اى اى المراد بالتركيب ههنا ان لا يكون
مضافا ولا مشبها به ولا جملة يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا شبيها به ولا اسناديا بل المراد به ان يكون تركيبا
امتزاجيا مثل بعلبك او تعداديا مثل خمسة عشر حال كونهما علمين بحذف الاسم الاخير بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير
فيقال فى ترخيم بعلبك علما يا بعل بحذف الاسم الاخير وهو بك وفى ترخيم خمسة عشر علما يا خمسة بحذف الاسم
الاخير ايضا وهو عشر لتنزيله اى لتشابهه الاسم الاخير تاء التانيث فى كون كل واحد منهما اى من الاسم الاخير وتاء التانيث
كلمة على حدة صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها
يدل على المعنى فكما تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك الكلم يحذف وحده به صارت تلك الكلمة وهى التاء وذلك الاسم
بمنزلة الجزء مما قبلها وان كان المنادى الذى اريد ترخيمه غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد او
كلمة ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان كما بينا سابقا فحرف واحد او
بحذف حرف واحد وقال المحشى قد ذكر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة التاء فانها لا يجوز فى الجزء الاخير
قد وانا نسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد او اكثر فقد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لانه
المقصود فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع
ولعدم احتياجه ايضا الى التقدير فلا نسب بالمقام ما ذكر الشارح لحصول الفايدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف
واحد وهى التخفيف وعدم موجب حذف الاكثر يعنى اكثر من حرف واحد وموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى
الاقسام الثلثة نحو يا حارد يا مالك فى يا حارث ويا مالك فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو التاء وكان

قوله وهذا في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت لا يكون لعلة موجبة بخلاف ما لم يكن كذلك نحو يد ودم
ولم يستثنى من القاعدة الا تسم فان الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اغلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اغلى ويا قاضى
فيعود المحذوف ثم يثار التقاء الساكنين وتسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو استجارة بفتح الهمزة وكسرها
لتثبت فانه يفتح اذا سكن عند سيبويه ويكسر ايضا لمن غيره دفعا لالتقاء الساكنين وتسم قبل آخره مدغم

لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما في الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار الشرط
اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع ان
المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف لا لعلة موجبة ومايكون في حكم الثابت لا يكون لعلة موجبة او المحذوف
بالترخيم في حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة ان في حكم الثابت لان الثبوت في الباء اولى
منه في المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة اي المنادى المرخم بعد الترخيم على متعلق يسبق ما كان
ذلك الحرف عليه الضمير المجرور راجع الى الموصول المراد بالموصول ههنا الحركة الثلث الضم والكسر والفتح
والسكون قبله اي قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يا قلب
يا بليل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار في حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مرو
في مروان وان كان ساكنا يبقى على السكون نحو يا ثمو في ثمود على الاستعمال الاكثر فيقال اي اذا كان الامر
كذلك فيقال او عطف على الجملة السابقة مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال في حارث
يا حار بتة حيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه باقيا على ما كان يا حار عليه قبل الترخيم
لكون المحذوف كالثابت ويقال في يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة اي بوقوع الواو في الطرف بعد الضمة مع
انه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع
الواو المذكور في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم وقوعها قبلها فيقال في يا كروان يا كرو بواو متحركة وقلبت
بعد متحركة مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا واو او ياء متحركان الا قلبتا الفا للعلة المذكورة ولم يذكر
المص ولا الشارح المنادى الذي يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة واما
لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قعنب بالضم في قنبل
ويا بلب بالفتح في بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل وقد يجعل قد للتقليل ويجعل مبنى للمفعول
اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل لمقابلته ما هو الاكثر استعمالا اسما مفعولا اثنائي بر اسه الجار و
المجرور صفة لقوله اسما اي اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد

فيكون

فيكون له في بنائه اي في كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلا وتصحيحه ليلا يوجد في الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة
حكم نفسه اي حكم الحروف الباقية بعد الترخيم لا حكم الاصل لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان لم يكن صار ذكر الاسم كانه
لم يحذف منه شئ فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بني عليه وان اقتضى الضبح صحح وان اقتضى القلب قلب
ولهذا مثل ثلثة امثلة فقال فيقال الف فاء ههنا كالفاء في فيقول يا حارث يا حارث بالضم اي بالبناء على الضم هذا مثال لما
يكون له في بنائه حكم نفسه كانه اسم مفرد ليس بمضاف ولا بشبيه به معرفة ليس بنكرة برأسه اي مستقل كان حروفه عند الوضع
ثلثة يعني كالفاء الوضع مثل يا زيد فيضم اي فبني على الضم وياء ثمو في يا ثمود هذا مثال لما يكون له في تصحيحه حكم نفسه لانه لما جعل
ثمو بعد الترخيم اسما برأسه اي اسما مستقلا صارت الواو وطرفا اي وقعت الواو والساكنة في الطرف بعد الضمة اذا كان
كذلك فلا جرم لا لنفي الجنس وجرم بفتحتي الجيم والراء المهملة اسم لا قلبت ياء خبرها وكسر ما قبلها ليسلم الياء فصار ثمي
كالدلي واد لو جمع دلو واحق في احقو ويا كروان هذا مثال لما يكون له في اعلاله حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر
على خلاف اللف لانه لما جعل كرو بعد الترخيم اسما برأسه اي اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ يعني كانه ثلاثي
الوضع ارتفع مانع الاعلال وهو اي مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو لانه اذا سكن حرف العلة بعد حرف العلة
لا يبقى حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوي ويشوي وههنا لما حذف الالف والنون شبها منتهيا وجعل كرو كانه ثلاثي
الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الواو الثانية الخبر كها وانفتاح ما قبلها عليما بين في علم التصريف وقيل
يا كرا بالقلب وقد استعملوا كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضي يعني للدلالة على ان استعمال صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب اقل منه في النداء لان استعمالها في النداء اكثر لكونها موضوعة له كما ان كلمة وا للندبة
وفي الحاشية لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى
برمته الى ههنا كلامه اقول اورده المص المندوب في اثناء المنادى حيث وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب
داخل في المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو
يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه في بحث المنادى بعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة ولم يقل
وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا فتنبيها
على ان الصيغة للنداء انما اعتبرت للمندوب في المندوب لانه علة لقوله بعني خاصة يعني اختص استعمال المندوب

موضوعة لكن

بنيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه لا يدخل عليها سواها يعني لاستعمال في المندوب غير كلمة يا من حروفه لكونها اشهر بتغيرها
جمع صيغة يعني لكون كلمة يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او النقصان ودائرة يستعمل
الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى والحق بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى الا ترى انها مستعملة في الاستغاثة
والتعجب والندبة دون غيرها وفي الثاني لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها
وفي الثالث لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور
اعني يا دون اخواتها لانها اتمها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه الخمس والمندوب اسم مفعول وبابه نصر في اللغة
ميت يبكى عليه احد يقال ندب الميت بكى عليه ويعد من العداي ويخص محاسنه جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد
القبح وقد حسن الشئ حسنا وهو حسن كذا في الصحاح ليعلم من اعلم وفاعله للتادب الباكي
اي ليعلم المنادي الباكي اناس بالنصب مفعول ليعلم ان موته اي موت هذا الميت المراد بالموت هنا معناه المصدري لا
الاسمي امر عظيم اي بلية عظيمة عامة للخلق لان حيوته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم
فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعولا ثان ليعلم قوله ليعذروه بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه
ضرب يقال عذره فقبل عذره واعتذره اي بين عذره علة لقوله ليعلم في البكاء اي ليقبلوا عذره في بكائه
ولم يعيبوه ويستنكروه ويكونوا شاكرا موته في البكاء والتفجع عليه التفجع التوجع من فجع يفجع فطع يقال
فجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا في الصحاح والمندوب في الاصطلاح هو المتفجع عليه اي الذي تتفجع عليه اي الناطق
وجودا نصب على التمييز او عدما فيه رد على الرضي حيث قال وقد اخل المص بالجد فسمى المندوب وهو المتوجع منه وهو
واويلاه واثبوراه لان الندبة في هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه بنيابة او واو اب للالصاق صلة للمتفجع
عليه وفي تقديم يا اشارة الى استعمالها في المندوب بالاصالة لا بالتبع بوالكان استعمال وافيه كذلك لما ذكرنا
هي الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى والمندوب وغيرهما بالاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
اي اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب اي على كونه معدوما ومبتنا عند التادب حيث شاهد موته او حضر جنازته
ويبكي عليه بقوله يا زيداه ويا عمراه ويقول مت وصرت معدوما كالميت الذي يبكي عليه التادب ويتفجع عليه
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب عند فقد التادب المتفجع عليه عدما

حيث

حيث لم يشاهد التادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل اتاه وصل عليه خبر موته بان مات المندوب في البلدة التي لم يكن
فيها التادب ووصل اليه خبر موته كالمصيبة وهي البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصاب والحسرة الندامة والغصة
لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغم على فوته كذا في الصحاح والويل وهو العذاب اللاحق صفة للمثلثة للمتادب
لفقد الميت اي لحقت هذه المذكورات المتادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهد فالحد اي حد المندوب وهو
قوله المتفجع عليه بنيابة او واو شامل لقسمي المندوب اي للقسم الذي يتفجع على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل يا
زيداه ويا عمراه مثال لفقده عدما ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه مثال لفقده وجودا واختص بالبناء للمفعول المندوب
بوا حال كون المندوب ممتازا ممنعا لابه اي باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى عن المنادى وفي
الحاشية يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص
لا تدخل الا على المقصور عليه انتهى لعدم دخوله عليه اي لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء غير
ولم يعد واكلة وامنها واتفاقهم حجة قاطعة بخلاف لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخوله على المنادى وبين دخوله
على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله وشانه في الاعراب اي في كونه معربا منصوبا والبناء اي في
كونه مبنيا اما على الضم او الالف او الواو مثل وازيدو وازيدان وزيدون حكم المنادى اي مثل حكم المنادى وحاله
وشانه فيه اشارة الى انه انما في قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وانما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض
يعني اذا وقع المندوب في موضع على صورة قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه
ونكرة فحكمه اي فحال المندوب وشانه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى مفردا معرفة
يضم يعني يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل ازيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب اذا كان المنادى مضافا
او شبهه ينصب كذلك المندوب اذا كان مضافا او شبيها به ينصب مثل واعبد الله وواطاعا جبلا ووامن خفر بئر زمزماه و
يا خير اه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى التعريف
وتنكر كما في معنى الخصوص فكان في حكم توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اي من تشبيه المذكور وهو وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى جواز فاعل لا يلزم وقوعه اي وقوع المندوب على صورة جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة بعض
ان يقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله في جميع قسامه طابق النعل بالنعل

ليرد اى حتى يرد انه اى المنذوب لما يقع اى لا يكون نكرة اذ التعريف شرط فى المندوب لانه لا يندب بمعنى المفعول
الا الاسم المعروف اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته لبعذروه فى الندبة ويشاركه فى التفجع عليه وجاز ذلك
فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع يا للا يلتبس بالمنادى زيادة الالف اى زيادة تلك الف الندبة فى آخره
اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى فان خفت انت فى
التعبير بالخوف اشعارا بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية فيه ولا تنفك عنها لكون المد طبعا
لها بخلاف الواو والياء فانها انما تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسها اللبس بفتح
اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم بير اهن بركو فتن يقال لبس الثوب يلبس لبسا واللبسة اللباس
وبالفتح الاشتباه كذا فى اقليد ونصب بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فاء خفت من اللبس اى التباس ذلك
اللفظ اى لفظ المندوب عند زيادتك الالف اى الف الندبة بغيره اى بغير ذلك اللفظ عدلت انت اى اعرضت عن
زيادة الالف حذرا عن الالتباس وقصدت الى زيادة حرف بدلا عن الالف بدل على المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه
الشارح بقوله مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة بيان للحركة او ضمة لان المجانس للكسرة الياء وللضمة الواو وهما
اذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونا حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكما
وذلك يكون فى المندوب المضاف الى الكاف الخطاب المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضمير الغائب
جمع المذكر كما اذا اردت بالخطاب ندبة غلام امراة مخاطبة قلت بالخطاب ايضا عند الندبة واغلاماكيه بابدال
الالف ياء لا تقول واغلاماكاه للتباسه بندبة غلام رجل مخاطب لان الكاف فى واغلاماكِ اذا كان خطابا للمؤنث
يكسر وللمذكر بفتح كما سبق فيكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة
يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا عن
الالتباس واذا اردت انت ندبة غلام جماعة مخاطبين بكسر الباء الموحدة لانه جمع المخاطب قلت انت واغ
غلاماكموه بابدال الالف واوا واذا الميم اى ميم الجمع اصلها الضم لانها فى الاصل تحركت بالضمة فاسكنت ولانها
من حروف الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسبت الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو لا تقول واغ
غلاماكماه للتباسه بندبة غلام مخاطبين بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب ولاحترازه عن الجمع المذكر

السالم

السالم وصفه بقوله اثنين يعنى واذا زيد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلاماكماه لا تقل انه ندبة غلام
اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة وجاز ذلك لانها هاء السكت اى الحاقية
بحذف المضاف بهذه المدات الثلث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف فى يا دون ذا ليلا يلتبس للمندوب
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المفلوبة الفا نحو يا غلاما فى حال الوقف لا فى حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف
المحذوف لبيانها اى لبيان هذه المدات بكمالها لا سيما الالف لخفائها واذا جيئ بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر
كمال الظهور ولا يندب بالبناء للمفعول من قسم المندوب المتفجع عليه عدا ما قيده به بقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج
اليه انما يكون فى هذا القسم لانه لا يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون
تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه عدما وله ايشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفى الرضى واما
المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب بين فى حال
حيوته به سواء اشتهر بالعلم الخاص او الكنية او اللقب او ذا قال المضاف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا
المعروفة ليتعذر بالبناء للمفعول النادب اى ليقبل عذره بين الناس بمعرفته اى باشتهاره بينهم فى ندبة متفجع
بقوله ليعذر والمتفجع عليه عطف على ندبة اى ليعذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك فلا
يقال وارجلاه على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وامراه اذا اشتهر بهذا اللفظ اى بلفظ رجل بين الناس
مندوب خاص يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال للشخص المعين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل
وارجلاه انتقل الذهن اى ذهن السامعين اليه الى ذلك الشخص لان المراد الا الاسم المعروف الاشتهار بين
الناس فى حال حيوته كيف ما كان وفى الرضى ويعنى بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب
فلا يقال واهذاماه للعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل
الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قتله باب خيبر او وامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما بذلك انتهى ويعرف
بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص به اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة يتعذر
اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه ليعذر النادب اى ليقبل عذره بالندبة والتفجع عليه
وامتنع هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصيغة المندوب ممتنع ويجوز ان يعطف على جملة

ولا يندب الا المعرف ولا يجوز ان يعطف على قوله لانه يلزم منه ان يكون متفرعة لقوله ولا يندب
الحاق الالف اى الف الندبة بصفة المندوب اى بآخر صفته بل يجب ان تلحق بالموصوف يعنى بل يجب الحاقها
بآخر الموصوف مثل وازيداه الطويل بالحاق الف الندبة وها هنا اشكال بآخر المندوب الموصوف وبين وجه
امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف ليس ذلك الاتصال كاتصال
المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لانه اى لان المضاف اليه جىء به اى بالمضاف اليه لتمام
المضاف وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الآتى انها تفيد
التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او
التعريف او التخصيص فهو اى المضاف اليه كالجزء منه اى من المضاف فكانا كلمة واحدة بخلاف
الصفة مع الموصوف فانه جىء بها اى بالصفة بعد تمام الموصوف من غير احتياجه الى متمم
للتخصيص كما فى النكرات او التوضيح كما فى المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف
المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب
ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جىء بصفة اولا فلهذا اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين
ما كان موصوفا جاز الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو يا امير المؤمنيناه و
المندوب هو الامير لانك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو الحقت الالف
على المضاف لانفصل المضاف اليه مع انها كلمة واحدة فالحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان
المراد هو المضاف فقط كما تقول ضرب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط ولم يجز الحاقها بآخر
صفة المندوب مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو
يونس والجمهور ويجوز ان يسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من
اسنادها الى الجماعة فانه اى يونس يجوز من التجويز الحاق الالف الى الف الندبة بآخر الصفة اى
بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا
وا امير المؤمنيناه فان اتصال الموصوف بالصفة مطلقا وان كان الاتصال فى اللفظ يعنى وان كان

الاتصال

الاتصال اللفظى بينهما اتم من اتصال المضاف بالمضاف اليه لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ
من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونون التثنية والجمع على حدها من الاتصال اللفظى الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما
قلنا انفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة
والموصوف الا انه اى الاتصال بين الصفة والموصوف اتم منه اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه
من جهة المعنى فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاهمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ
وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا
هو المختار لكونه من وظيفة النحو ويونس الى الاتصال اللفظى او المعنوى فجوز الحاقها بآخر الصفة كما
جوزه فى آخر المضاف اليه لاتحادهما اى لاتحاد الموصوف مع الصفة بالذات يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر
فان الطويل فى قولك وازيد الطويل هو زيد لا غير يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا
من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما سيأتى فى بحث النعت بخلاف المضاف والمضاف اليه
سواء كان الاضافة حقيقة او غيرها فانهما متغايران فى الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الآخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان يصدق فى بعض الصور
مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه باعتبارى تأمل وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين
الصفة والموصوف وحكى مبنى للفاعل يونس بالرفع فاعله ان رجلا ضاع له قدحان تثنية قدح بفتح
القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفى ملئه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه
تفصيل فقال فى ندبتهما واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية
وبعد الثانية تاء للوحدة القدح من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال القبيلة
من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله واجمجمتان فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انقلب
وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمجمتى المنسوبتين الى الشام
لكونها معمولتين فيها او مجلوبتين منها والشام اسم بلدة مشهورة انما يقال لها شام لكونها فى شمال
القبلة وكانه مخفف من الشمال ويجوز لقيام قرينة اى وقت وجود علامة تدل على انه يا محذوفة حذف

حرف النداء وهي يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادى القريب
والبعيد والمتوسط دون غيرها لانها تستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لا غير كايا وهيا واي في المتوسط
فحكمها كاي فيجوز فيها الذكر والحذف الا اذا كان حرف النداء يعني يا خاصة مقارنا مع اسم الجنس سمي
داخلا عليه يعني المنصوب به اي باسم الجنس ما كان نكرة سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غير مضاف
كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه
لا يصح دخوله عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء تعرف اي صار داخل عليه حرف النداء معرفة بالنداء
اي بدخول حرف النداء لقصد تعريفه كيا رجل ورجل لكونه مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف
النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة او لم يتعرف اي لم يصر معرفة لان دخول حرف
النداء لا يوجب تعريفه ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب
مثل يا رجلا سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا
لان نداءه اي لان نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه
يكون كثيرا الان الانسان لا ينادي الا من يعرفه باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه
الا نادرا فلو حذف منه اي من قولك يا رجل ويا رجلا حرف النداء وقيل رجل او رجلا لم يسبق من سبق
يسبق وبابه ضرب بلد ذهن اي ذهن المنادى الى انه اي الى الاسم الجنس الذي حذف حرف
النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في يا رجلا منادى حتى يتوجه الى المنادى فينبهه بما اراد وسماه اشارة
اي والا اذا كان مقارنا مع اسم الاشارة يعني الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف
لانه اي لان اسم الاشارة كاسم الجنس في الابهام فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا
هذا او يا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء علم المشار اليه بعد ما انه نودي اليه او اشير
اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى المستغاث سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف والمندوب
سواء كان مندوبا بواو او بالف فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب
فيهما مد الصوت لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث

اذا

اذا مد صوته فيها يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه سرعة فيعينه ومطلوب ايضا في المندوبة ليسمعه
من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلي من ندبة الدعاء بالخير للمندوب والحذف
اي حذف حرف النداء او الندبة بناء فيه اي يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف
ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيها فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة
اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فبقي على هذا اي على ما استثنى من المعارف حال من قوله
العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ها هنا على صاحبه اختصارا
لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذي الحال معرفة يجوز تقدم الحال عليه التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم بالرفع لانه فاعل سواء كان بدون مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيد وسواء
كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شيء عن حرف النداء المحذوف ليكون كالعوض عنه كلفظة الله اذا جعل
منادى ثم حذف حرف النداء فانه يجاب ان لا يحذف منه اي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء الا مقارنا
مع ابدال الميم المشددة عنه اي عن حرف النداء في آخره نحو اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام
ان يتوصل الى ندائه بايّ او بايها الا شاذا على ما سبق الا انه لما حذف الوصلة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا ولكثرة
نداءها لم يحذف الحرف الا مع البدل ليلا يكون اجحافا وانما عوض في الآخر تنبيها على ما ذكرنا وانما
قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا
بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقي الميم المشددة فكتبت بلفظة الله
فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم وقد يزاد ما في آخره قال ورما يلبك ان تقول كلما بست
او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما او بغير بدل عن حرف النداء المحذوف يوسف والاصح انه عبري
وقيل عربي والاصل يوسف من اسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غير الاعلام
المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول ولا تذكره واكتمه فانك محق صادق اي يا يوسف فحذف
حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ولفظه اي واية عطف على العلم اي فبقي من تلك
المعارف لفظة اي واية لكن لا مطلقا بل اذا وصف بذي اللام نحو اية الرجل واية تها العير اي يا ايتها الرجل
كل واحد منهما

وباية العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر او اذا
وصف بالموصوف بذى اللام نحو اى هذا الرجل وايتها هذه المرأة اى ياايها هذا الرجل وياية هذه المرأة فالحذف
ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد لفظ زاد الثقل فلا يجوز الحذف اى حذف
حرف النداء من اى واية ولا من ايتها وايتهذا من غير ان يتصف اى واية وهذه اى المرأة لان هذا اسم من
اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة
وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد
حذف حرف النداء منها والمضاف بالرفع عطفا على لفظة اى او على العلم فبقى من تلك المعارف الاسم
المضاف بالاضافة المعنوية الى اى معرفة كانت من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام
والمضاف اضافة معنوية لانه ح يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها نحو
غلامى اى فعل كذا او نحو غلام زيد افعل كذا او غلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام
النداء وبقى الموصول ايضا لانها من المعارف نحو من موصول منادى حذف حرف النداء منه لا يزال محسنا
صلته فناداه اولا فدعى بقوله اجبرا الى امر من الاحسان وجملة ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعا بالاحسان
يقتضى سابقية النداء واما المضمرات فشذ نداؤها وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل
اقتضى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب بجمع علامة الخطاب الياء وضمير المخاطب والغايب يقتضى سابقية
المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل لم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف
حرف ندايه نحو يا انت ويا اياك ويا اياى او ياهو او ياهن وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس لكونه
مخالفا لما هو القياس فى قول القايل اصبح ليل اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اى ادخل فى الصباح
ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله
صبر ايضا امر من صار يصير على وزن بع يا ليل حذف حرف النداء وهو يا من الليل مع انه اسم جنس لا يحذف منه
حرف النداء لما عرفت شذوذا مخالفا للقياس قالته اى هذا القول امرأة امرئ القيس حين زفت اليه
وذلك لانه كان قد ارتضع كلبا فى طفوليته فلما عرق يقدح منه رايحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلق

قبل

قيل هو اسم جنس وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل القصد خفيف الغمز سريع الاراقة بطئ الافاقة كناية عن
كثرة نومه وقلة وطئه حين كرضته متعلق بقالت وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمل
العموم قياسا على مورده وشذ ايضا حذف فى اطرق امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس بمثال اجارتها
خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن كرا اى يا كروان على وزن نزوان طاير طويل العنق
والرجل والمنقار وقيل يقال له بالتركى كوان اى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كرون بكسر
الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الشاذ فيه اى فى اطرق كرا او فى
كرا من اطرق كرا شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس بدل من شذوذان بدل البعض او خبر مبتدا محذوف
وهو حدهما او ترخيم غير العلم واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بندى الت والمتحركة للتانيث لان فى ترخيم
العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لما فهمناه من قوله وقد يجعل
اسما برأسه الآتى ما يكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لانه كون الشئ قليلا
لا يوجب شذوذيته قيل هو اى هذه العبارة اى اطرق كرا رقية وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف
وبعد ياء مثناة من تحت دعاء وفسر بما يجئ مجهورا رقى يرقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب يصيد من
اى يصيد العرب بها اى بهذه الرقية والدعاء لمكروان يقولون اذا ارادوا اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة وهى
طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز كسر فى ان والفتح يترق

وراكردانا بندرشته
صيد سقى اخترد
او محمد مق

بالتأمل فى القرى خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قرار كطبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذرية وذرى وخبية وخبى كذا فى الصحاح آخرها بفاء كم فى ارضنا يستنسر يسنشر فيكسن عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصطفائه او لكمال حماقته ويطرق راسه امتثالا لامرهم حتى يصاد اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب او شبكة وغيرهما ثم صاد مثلا لمن تكبر وتواضع من هو اشرف منه فيما شاء ورود والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك جسما واعسر حفظا وصيدا قد اصطيد وجعل بالبناء للمفعول اى القرى وقسم فيها وكل فلا تخلى من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية بس خالى كذاشته نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه بس خلاص نمى شوى تو ان تؤكد ست ما ايضا اى كما لم يخل النعامة ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال وقد يحذف قد للتقليل لكونه ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة المنادى سواء كان مبنيا او معربا لقيام قرينة جوازا اى حذفا جائزا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا بفتح الهمزة واللام بناء على انه حرف تنبيه وحروفه ثلثة اما دانا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يفضل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتى ولفظ يا احرف من حروف النداء ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قال ولذا كتبناه فى اوله بهمزة الوصل ابتداء ودرجا والقرينة الدالة على حذف المنادى جوازا امتناع دخول كلمة يا على الفعل مطلقا لان النداء لما كان من خصايص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر يكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى بخلاف الا تسجدوا بتشديد الا لانه اى لان قوله الا يا اسجدوا ح ليس من هذا الباب اى من باب حذف المنادى جوازا فان ان بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لانه اصلا ان لا ناصبة للفعل المضارع لكونها من حروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ما سيأتى اذا دغمت لونها اى نون ان الناصبة فى لام لا بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا ابدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الا مثل هلا وسجدوا فعل مضارع مبنى للفاعل

ولذا

ولذا يكتب ايضا متصلا بان يسجدوا بلا همزة مقطوعة اى نون الجمع بالنصب اى بحرف النواصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان لا يسجدوا او زين لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان لا يسجدوا وقراءة الكسائى ويعقوب الا يا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء منادى محذوف اى يا قوم اسجدوا او الا يا اسمع ننصرك بحط فتلت سميعا فاطفى واصبى انتهى والموضع الثانى من تلك بيانية الى آخر وجب حذف ناصب المفعول به قياسا ما اى مفعول اجله ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لانه بهذه القاعدة يجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه اضمر بالبناء للمفعول اى قدر كذلك هذا التقدير بالالتزام لان الاضمار يلزمه التقدير عامله الناصب له فالاضافة بمعنى من والجملة صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير عن شريطة فعيلة كالذبيحة والنطيحة الشرط كلها واحد بمعنى كلاهما اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالقرب والنقل واضافتها الى التفسير بيانية كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا ههنا اى اضمر اى قدر عامله الناصب له بناء اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والعلة على الترتيب على شرط هو اى ذلك الشرط تفسيره اى تفسير العامل اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح بما بعده اى بفعل واقع بعد المفعول به وانما وجب حذف الفعل الناصب له ح اى حين كونه مفسرا بما بعده احترازا مفعول له لوجوب الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لا يحتاج ح الى تكلف الاضمار ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المشتاق بعد الطلب اعز من المشتاق بلا تعب كذا افاده الفاضل العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب بعضها حكم الرافع فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وهو اى ما اضمر عامله الناصب له على شريطة التفسير كل اسم معرفة كان او نكرة بعده فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية محلها الجر صفة لقوله اسم المراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او بغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول او شبهه المراد به اسم الفاعل او اسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره ما احترز به اى بقوله فعل او شبهه عن اسم لم يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد ابوك فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه ولا يريد المص به اى بقوله بعده ان يلبه الفعل بيقين بل يقع الفعل او شبهه حالا كون الفعل او شبهه متصلا به

ای بالاسم بحیث لا یقع بینهما فصل شیء من سائر الاشیاء ولذا قال بعده ولم یقل ان یلیه حتی لو قال ان یلیه لم یصح قوله زیدًا عمرو ضربه
ولا زیدًا انت ضاربه مع ان کلا منهما صحیح بل یرید به ان یکون الفعل او شبهه جزءًا من الکلام الذی وقع بعده ای بعد
الاسم لیدخل فیه نحو زیدًا عمرو ضربه تقدیره عمرو ضرب زیدًا عمرو ضربه لانه اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فیتضمن
ان یقدر الجملة التی فیها الفعل المفسر لیتحد فاعلاهما وحذف فی الفعل وزیدًا انت ضاربه تقدیره انت ضارب زیدًا
انت ضاربه او تضرب بتاء الخطاب زیدًا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فی حکم المضارع لاخذه العمل منه
وهذا فی شبه الفعل مشتغل بالرفع لانه صفة فعل او شبهه علی سبیل البدل ولذا قال الشارح ذلک الفعل او شبهه
کذلک عنه متعلق بالاشتغال علی تضمین معنی الفراغ والاعراض والیه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل
ولا یلتفت الی قول من قال ویمتنع جعل الاشتغال بمعنی الاعراض تعلق المجرور الثانی انتهی لانه یجوز ان یتعلق
احد الجارین بفعل باعتبار التضمین والآخر بذلک الفعل بعینه بدونه تدبر ولا تغفل ای عن العمل فی ذلک الاسم
المنصوب بفعل واجب الحذف قیاسا بضمیره ای بالعمل ای بعمل ذلک الفعل او شبهه فی ضمیره ای فی ضمیر یرجع
الی ذلک الاسم ولذا جعل مفسرا له حتی لو لم یکن عاملا فی ضمیره او متعلقه یکون اجنبیا فلا یکون تفسیرا له مثل زید
ضرب عمرا فلا ینصب زید فیه بل یرفع او متعلقه بکسر اللام عطف علی ضمیره ای بعمل ذلک الفعل او شبهه فی متعلق
ذلک الاسم بکونه مضافا الی ضمیر یرجع الیه او بفتح اللام ای بعمل احدهما فی متعلق ضمیره ای ضمیر ذلک الاسم
لاتصال الضمیر الیه وقال المحشی عصام بان یکون مضافا الیه لمفعول الفعل المفسر نحو زیدًا ضربت غلامه او
المعطوف علی مفعوله نحو زیدًا ضربت عمرا او غلامه او موصولا لصفته مفعوله او لصلته نحو زیدًا ضربت رجلا امانه
او زیدًا ضربت الذی امانه او موصولا لصفة المعطوف علی مفعوله او صلته وعلی هذا فقس انتهی نعم ما قال وجاعله
ای حاصل معنی الاشتغال عنه بالضمیر او المتعلق ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا کل واحد منهما بالعمل ای بعمله فی ضمیر
ذلک الاسم ای فی ضمیر راجع الیه او متعلقه بکسر اللام ای متعلق ذلک الاسم حال کون کل واحد من الفعل او شبهه
فارغا وغیر معرض عن العمل فیه بسبب ذلک الاشتغال لان المشتغل بشیء لا یشتغل بآخر ولذا قال لکاسبب آخر
بحیث لو سلط معنی المفعول من التسلیط بالجر ثم رفع ذلک الاشتغال لانه ما دام مشتغلا لا یجوز تسلیط فالتسلیط انما
یجوز بعد الرفع علیه ای علی ذلک الاسم یعنی لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل فی الضمیر او المتعلق فی ذلک الاسم هو ای احد

الامرین

الامرین الفعل او شبهه بعینه مثل زیدًا ضربته وزیدًا عمرو ضاربه او مناسبه عطف علی الضمیر المستکن فی سلط بعد تاکیده بقوله
هو لان الضمیر المستکن لا یعطف الا بعد تاکیده بالمنفصل مثل قوله تعالی اسکن انت وزوجک ای ما ینا سبه علی ان
فعل ینا سب الفعل المفسر الناصب وفیه اشارة الی ان اسم الفاعل فی معنی المضارع لکونه عاملا لاعتماده علی الموصوف المقدر
والمناسبة اما بالترادف مثل زیدًا مررت به او اللزوم مثل زیدًا ضربت غلامه وحبست علیه وسجن لمعنی الترادف واللزوم
قوله فنصبه جواب لو اما لنصب احد الامرین الفعل او شبهه الاسم بالمفعولیة ای علی ان یکون الاسم مفعولا به لها وفیه اشارة
الی ان المستکن راجع الی الفعل او شبهه والبارز الی الاسم والمفعول به الذی یصدق علیه هذا التعریف یقال له فی اصطلاح
ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کما هو الظاهر المتبادر من قیود المتن لان التبادر من البعدیة ان الاولی لیس بشرط بل الشرط
ان یکون احدهما واقعا بعده سواء کان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضمیره او متعلقه ما فسر بین ومن التسلیط
ان یکون بالجر لدفع ذلک الاشتغال لا بغیره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرین لاسم
بالمفعولیة فقوله کل اسم بعده فعل او شبهه جنس فبقید الاشتغال بالضمیر او متعلقه فارغا فی قوله فبعید متعلق بقوله خرج
ای خرج بهذا القید عن التعریف نحو زیدًا ضربت وزیدًا انت ضارب فانه لیس من هذا الباب لان عامله ظاهر او الفعل
المؤخر لعدم الاشتغال المذکور وبقید تضمین الفراغ والاعراض عن العمل فیه شیء ای عن عمل کل واحد من الفعل او شبهه فی
ذلک الاسم والباء فی بجرد ذلک الاشتغال متعلق بالعمل ای عن ان یکون عمله فیه بمجرد اشتغاله به لا بغیره خرج ای خرج
ایضا بهذا القید نحو زید ضربته فان ضربته وان کان مشتغلا بالعمل فی ضمیر زیدًا لان مجرد الاشتغال لا یکون مانعا
عن العمل فی زید بل انضم الیه رفعه بالابتدائیة فیکون المانع الاشتغال مع رفعه بالابتدائیة فان المانع من عمل ضربته
فی زید وتسلیطه علیه لیس مجرد اشتغاله بضمیره ای بضمیر زید بل انضم الیه معنی الابتدائیة فان عمل معنی الابتداء فیه
ای فی زید ورفعه بالنصب لانه معطوف علی اسم ان وهو عمل معنی الابتداء عطف تفسیر ایاه ای فان رفع معنی الابتداء
یعنی العامل المعنوی زیدًا ایضا ای کما ان مجرد اشتغال ضربته بضمیره مانع عن العمل فیه کما فی زیدًا ضربت مانع
عن ذلک ای عن العمل فی زید ففی هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوی وفی زیدًا ضربت المانع مجرد
الاشتغال لا غیر وبقید النصب بالمفعولیة خرج عن هذا التعریف خبر کان وان کان مما اضمر عامله علی شریطة التفسیر فی
نحو زیدًا کنت ایاه فان زیدًا فیه وان کان من هذا الباب ان تقدیره کنت زیدًا کنت ایاه الا انه لما لم یکن نصب

بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لان النصب الخ حقيقة في المفعول وتجريبة المقام ايضا ولكونه من هذا الباب بعلم
بالمقايسة كما مر في ترجيح غير المنادى اقوال دخوله اولا لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم
والفعل والاشتغال واطلاق النصب ان المقام والبحث يأباه لكونه في المفعول به وههنا اى المستفاد من هذا
التعريف صور بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صوره تصويرا اى مثله وتصورت
الشئ توهمت صورته فتصور لي والتصاوير التماثيل اربع يعني امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال
بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه احديها اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضميره ولو سلط عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الاسم بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط بعينه والثانية
المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط مناسبه بالترادف اشتغاله اى ذلك الفعل بالضمير ايضا مصاحبا
مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل المفسر بالترادف والثالثة المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه
بضميره ومناسبه بالتلزوم اشتغال الفعل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل المفسر
بالتلزوم فصار المشتغل بالضمير ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط
مناسبه بالتلزوم واشتغال الفعل المفسر بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتلزوم ولا يتصور بالبناء
للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه
حتى صار امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا
حتى يصير امثلة ثلثة تسليط بعينه وبمرادفه وبملازمه فتكون الصور ستة ثلثة منها المشتغلة
بالضمير وثلثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه بقوله فلا يتصور اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق الا
تقدير ثانية تسليط الفعل المناسب بالتلزوم لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب
زيد حتى تكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك
يكون بالمرور المتعدي بالباء لانه ليس لضرب غلام زيد رد ف فيتعدى فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط
بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقي قسم واحد فقط وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا

ولذا صارت

ولذا صارت اربعة وهذا اى ولعدم التصور المذكور اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها اى من تلك الامثلة للمشتغل اى
للفعل المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه وواحد منها للمشتغل
اى للفعل المشتغل بالمتعلق والحاصل في ترتيبها اى في ترتيب الامثلة الاربعة ح اى حين كون ثلثة منها مشتغلا بالضمير وواحد
مشتغلا بالمتعلق تأخير مثال الفعل المشتغل بالمتعلق ع امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبي لان
الاشتغال بالمتعلق صار كانه اجنبي عنها كما لا يخفى وجهه اى وجه الاحسن في الترتيب وفي محشي عصام لان مقتضى
سوق كلامه خلو اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلو امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وفاعل المصنف ايضا وجها في حسبان الاولى عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول
اعني جئت عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم اتانه قدم في هذا القسم ما هو معروف
فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلق سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة
على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا
ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال نحو زيدا ضربته مبتدا ومثال الفعل خبره المشتغل بالضمير
المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كما في
الصور الثلثة الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ونحو زيدا مررت به وزيدا انت بارٍ به مثال
الفعل المشتغل بالضمير المجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف لاتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت لان المار
بالشئ مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوز فكانا مترادفين ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا انت ضارب غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسياتي ولم يمثل ههنا مع تقدير تسليط الخ
اكتفاء بما سيقول في قوله ونحو زيدا جئت عليه لان العبارة فيه واحدة فيكون الثاني تقريرا للاول واختصارا ايضا
مثال الفعل المشتغل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان جلس الشئ على الشئ يعني فان جلس الشئ
لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية يلزم ملابسة الضمير راجع الى الشئ الاول للمجلوس عليه لانه لا
يجلس احد بدون متعلق به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كان يكون زيد قائلا او مستكنا او جالسا او غير ذلك يعني

الاستشهاد

فان كون المتكلم محبوبا لاجل زيد يوذن تعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة
التفسير
بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال ينصب بالبناء للمفعول زيد
نائبة الواقع فى هذه الامثلة اى فى كل واحد منها بفعل متعلق بينصب مضمر مقدر يفسره ما بعده اى يفسر ويبين الفعل
المضمر الفعل الذى وقع بعد الاسم المذكور اى ضربت تفسير للفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله اعنى الفعل المفسر
الناصب صفة بعد صفة للفعل لزيد متعلق بالناصب الذى كان فى قولك زيدا ضربته ضربت خبر باعتبار لفظه
لقوله الفعل لانه مبتدا المقدر بالرفع صفة ضربت فان الاصل فيه اى فى قولك زيدا ضربته ضرب زيدا ضربته
لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم
ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا اضمر بالبناء للمفعول اى قد ضربت
الاول الناصب للاسم المذكور لوجود معتبره بكسر السين اى لكون الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا
يلزم ان يكون الثانى حشوا اعنى بقوله مفسره ضربت الثانى بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول
لاعنى وعلى هذا القياس الذى جرى فى زيدا ضربت والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا جاوزت
باعتبار المعمول مبتدا اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا
فانه اى فان جاوزت مفسره بفتح السين بما اى بفعل يراد فيه بمعنى يكون رديفا له اعنى بما يراد فيه مررت به وهنت
عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره
واذله لامن الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى اوهن البيوت لبيت العنكبوت
فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه فانه اى اهنت مفسر بفتحها بما اى بفعل يستلزمه اى بفعل يستلزم
الاهانة اعنى بما يستلزمه الاهانة ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض
الاحبة الصادقين فيها يودبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التاديب ضنا بالعرض منهم
ولذا قلنا غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح ولا بست
عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا جلست عليه كما مر فانه اى لابست مفسر
بفتحها بما يستلزمه اى بفعل يستلزمه الملابسة والتعلق اعنى بما يستلزمه جلست عليه لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله

على



على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر ان جعله اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا
التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال ثم اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له ان
الاسم الواقع فى مظان الاضمار المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة بقال مظنة الشئ موضع يظن
فيه وجوده اى مكان من ظن يظن وبابه رد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر اما للتردد والتقسيم المختار خبر ان او الواجب عطف
على المختار فيه اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة الرفع بالرفع لانه
فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة او النصب عطف على الرفع فتعتبره اما المختار فيه الرفع او النصب
او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة او يستوى عطف اما على الواجب او على المختار لكونها فى حكم
الفعل لان الاسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليها الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف
فيه اى فى ذلك الاسم الامران الرفع والنصب الى هذه الصور الخمس اشار الملخص وفصلها فقال ويختار
قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم ذكر ان يتبع
الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الثانى منه اهم وما شانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم فى الاسم المذكور اى
فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لانه الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى ذلك الاسم
لا يجوز الا النصب او الرفع اى ان يكون مرفوعا بالابتداء اى بكونه مبتدا فيه اشارة الى ان المعدد بمعنى المعمول
كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال فى الابتدائية واما قال بالابتداء ليتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب مفعول وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا لان مجردة اى كون ذلك الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اى بكونه مبتدا لسلامته من تكلف تقدير عامله ويرجح نصبه المعمول
واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مرجحا ومختارا عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف
الرفع يعنى المراد بخلاف الرفع النصب يعنى اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة عن الحذف فيكون
مختارا وعلل قوله ويختار بقوله لان قرينتى الصحة فيهما اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده
عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود عامله صلاحية التفسير الاسم المذكور متساويتان لان وجود عامله

صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصححة للنصب والقرينة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله ويختار الخ
فمتى لم يترجح مبنى للفاعل على شرط النصب بالنصب قرينة بالرفع لانه فاعل اخرى صفة قرينة يعني اذا لم يترجح
النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له يرجح مبنى للمفعول الرفع نائبه بسلامته عن الحذف
لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما عن الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى
فيكون الرفع مختارا قوله يرجح الخ جزاء الشرط نحو زيد ضربته فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان
تساويا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شيئا من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا السلامة عن الحذف
فالقرينتان وان تساويا في الصحة الآن قرينة الرفع اقوى لما ذكرا ومختار فيه الرفع بالابتداء عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين يعني عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح
نصبه ولكن اي الآن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة النصب يعني القرينتان
من الجانبين وان تساويا في الترجيح الآن قرينة الرفع يكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع
اقوى كما ما بفتح الهمزة الداخلة على ذلك الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها
مصاحبة مع غير الطلب لم ينفصل مع الخبر مع كونه اخصر لان المبتدا من الخبر خبر المبتدا اي بشرط ان لا
يكون الفعل المشتغل عنه اي عن الاسم المذكور طلبا اي فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهي والدعاء
فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم واما
زيد فاكرمته فالعطف على الجملة الفعلية قرينة ترجح النصب بعينه ووجود ماله صلاحية التفسير يصحح
النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب
بين الجملتين في كونهما فعليتين ومجردة عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة اما التفصيلية
قرينة ترجح الرفع فيوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا وهي اي قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب لانها اي لان كلمة اما لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا لتضمنها معنى الابتداء تقتضي
ان يليها المبتدا غالبا على ما بين في النحو وغيره وقوله بخلاف متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة

النصب

النصب عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما على الجملة الفعلية فانه اي فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة
باما كثير الوقوع في كلامهم وليس بكثير واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية
اكثر وقوعا في كلامهم وعطف الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه مع اما كثير فكلمة اما هي
هي المرجحة للرفع مع انها اي مع كونها مرجحة للرفع هي مؤيدة بالسلامة عن الحذف ايضا اي كما كانت
مرجحة للرفع وانما قال المص مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
اما زيدا فاضربه واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فاجزه الله خيرا فان المختار في الاسم المذكور اي حين
كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا هو النصب اي نصب الاسم المذكور لا غير فان الرفع اي رفع
ذلك الاسم يقتضي وقوع الطلب اي الجملة الطلبية خبرا وهو اي وقوع الجملة الطلبية خبرا لا يجوز بحال
من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد
لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبرا الا بتاويل ومع هذا
اذا اول فالخبر هو المؤول والانشاء يكون مقولا به مثلا اذا قلنا اما زيدا فاضربه فمؤول بقولنا في حقه
اضربه فالخبر هو مقول القول لا نفس الضرب فلا احتياج الى هذا التاويل البعيد مع جواز وجه مقوله
آخر ايسر منه وهو النصب ومثل اما مع غير الطلب في اختياره رفع الاسم الواقع بعد ما اذا الواقع على الاسم المذكور
اي اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد هنا بالوقوع وفي اما بالدخول المتفق في العبارة الكائنة للمفاجاة
ويجيء تغير المفاجاة في بعض الظروف في كونه من قوى القرائن يعني كما ان اما قرينة مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجاة
قرينة قوية مرجحة له مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه
بالابتداء ووجود ماله صلاحية بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاة قرينة
مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف فان المختار فيه اي في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء فان اذا الكائنة للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا لان الجملة الاسمية للدوام والثبات
والمفاجاة انما يكون في الغالب دون الدوام لانها تشوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية
وما ينوب مناب ما واذا لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا وما وقع جوابا عن سؤال مقدر وهو ان المصنف

قال ههنا ويختار بعدها الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدا فيلزم التناقض بين قوليه مع
انها واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فيجب
بعدها المبتدا فالمراد بلزومها اي لزوم الجملة الاسمية بعدها غلبة وكثرة ووقوعها بعدها يعني ان المراد باللزوم الغلبة
والكثرة لا الوجوب فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة فان عالم يغلب ولم يكثر لا يكون
مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا
فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير بستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن
كون الرفع مختارا شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ويختار النصب في الاسم المذكور اي في الاسم
الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو اي الاسم المذكور واقع
فيها على جملة فعلية متقدمة صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم للتناسب اي لرعاية
التناسب اي المناسبة بين الجملة المعطوفة التي الاسم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجرور نائب
لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة في كونها متعلق بالتناسب فعليتين لانه اذا كان
الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت
فزيدا القيته بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا القيته وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب
عمرا وهذا يقتضيها لعطفه على ما يشابه الفعل ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي يعني
ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر مثل ما ولا وان بكسر الهمزة لان هذه
الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان
تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتضي منفيا والفعل بكونه عرضا اولى بالنفي
والمنفي من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم ولما ولن من هذه الجملة اي
من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي اذ هي عاملة في الفعل المضارع
ومختصر عملها فيه دون الثلثة الاول لانها تعمل في الماضي ايضا ولا يعد بالبناء للمفعول المعمولها وجوبا وجوازا
لضعفها في العمل حتى اختص في الفعل المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيد يضرب ولا لما

عمرا اكرمه

عمرا اكرمه ولا لن بكرا تقتله بخلاف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا عدا
الثلثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها جوازا او وجوبا نحو ما زيدا ضربته في
تقدير ما ضربت زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما
اتى قوله ولا عمرا في لا لانها في الاصل لنفي الجنس فتقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الكائن
لزم التكرار جبرا للمنافات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وان زيدا ضربته في
تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته الا تأديبا الا استثناء مفرغ لا الا المثلثة المذكورة حرف
من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ههنا للنفي على قول من
قال لا بد في كون ان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا تحتاج في كونها للنفي الى القرينة ويختار
النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حرف الاستفهام يعني الهمزة وهل نحو ازيدا ضربته في تقدير
اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر فاستفهام
عما لا يتقرر يكون اولى وانما قال المص حرف الاستفهام احترازا عن الكلام الذي يتضمن معنى الاستفهام بانه يختار
الرفع في الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام مثل من اكرمته وما صنعته وايهم يكرمه وغير ذلك مما قرن زيدا ضربته ولم
يقل المص همزة الاستفهام ليشمل الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيدا ضربته في تقدير هل ضربت زيدا ضربته فانه اي
فان هذا المثال يجوز وان يستقبح النحاة يعني وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا بعني حذف الفعل بعد هل اي
يكون في غيره فعل لانهم يستقبحوا نصبه لاقتضاء هل لفظ الفعل يعني الدخول على لفظه اذا كان في خبره فعل ولم يمتنع
بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام ولا بد تقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه وان امتنع كون في خبره فعل يمتنع بدخوله على
الاسم مثل هل زيد قائم فانه اي لان هل بمعنى قد الحقيقية في الاصل يعني في هل وضعه كقوله ما فعل ان على الانسان
ان قدانى فلا يكفي فيه اي في هل تقدير الفعل كما لا يكفي تقديره في قد لان قد حرف لا بد له من متعلق مذكور لفظا
كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد وكل جاز على قلة لانها
المقدر كالمذكور تأمل ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد اذا الشرطية اي منسوبة ان شرط
باستقبالها فيه وخصها بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة على ما مر من انه يختار الرفع فيه بعد عامة النحاة على

المجازاة في الزمان وفي الارض والاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو اذا
السماء انشقت اي اذا انشقت السماء وقول المص واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير بعدها الفعل لان الشرط
بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عربقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى انتهى
فاجب الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه ومن لقيه يلقاه اكرمه وبابه علم فاكرمه
امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه ويختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا
بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان لا في الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعملها النحاة استعمال كلمات الشرط
اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي خبرها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو
حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى تجد حيث زيدا تجده فاكرمه في تقدير حيث اي في اي مكان
تجد زيدا فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم
الذي وقع قبل الامر يعني موضع وقوع الاسم المذكور اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهكذا اذا كان قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه مثال لما وقع قبل لام في تقدير اضرب زيدا اضربه وزيدا لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي
في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه وانما اختير بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا في هذه المواضع الست هذا
بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف عاجلة فعلية فلكون
وجهه مذكورا وهو غاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد حرف اما تفهام
وهي الهمزة وهل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وان وبعد اذا الشرطية وبعد حيث وما قبل الامر وما قبل
النهي النصب بالرفع لانه مفعول لما لم يسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور في احد هذه المواضع الست اذ هي اي هذه
المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان النفي والاستفهام في الغالب
يلحقان الافعال دون الذوات لان النفي والمسؤول عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنته
اذا وحيث مع عدم كونها خبرا فيه واختير ايضا وقوع ما قبل الامر والنهي ليكلا يلزم وقوع الامر والنهي عريقين لما
عرفت ان الامر والنهي ما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتاويل بعيد فلا يصار الى التاويل البعيد عند
وجود التاويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا فاذا نصب مبنيا للمفعول الاسم المذكور
اي اذا جعل منصوبا وقع فيها اي في المواضع المذكورة الفعل تقديرا فيكون عملا بالاكثر والا اي وان لم
ينصب فيها بل رفع بالابتداء فلا اي فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك

الاسم



الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور
فيها ليكون عملا بالاكثر المختار وكذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك يختار نصب
في الاسم المذكور عند خوف لبس المغير بكسر السين هذه الترتيب تتابع الاضافات اما ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى
المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة اي وقت خوفك التباس ما اي
فعل هو مغير بكسر السين في حالة النصب منصوب بقوله مغير لكن لا يكون التباسه من حيث هو اي ذلك الفعل مغيرا في
هذه الحالة اي حالة النصب حيث لا التباس فيه لان التركيب الواحد لا يحتمل التغيير والصفة معطوف على ما مر اي في
في هذه الصفة بل ليس التباسه الا من حيث هو خبر في حالة الرفع فاطلاق المغير عليه في حال الرفع مع انه ليس بمغير
في هذه الحالة مجاز لانه في حال الرفع ليس بمغير وانما يكون مغيرا في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المغير فلا
يعلم بالبناء للمفعول انه اي ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان الاسم المذكور اما مبتدا او اسم لعامل يقتضي
الخبر في حال الرفع اي رفع الاسم مع موافقته اي موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة للمعنى المقصود في التركيب
ومطابقته او صفة عطف على قوله خبرا اي فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور او الخبر او آخر يعني قوله تعالى بقدر
في قوله تعالى انا كل شيء الآية مع مخالفته اي مع كون الفعل المغير صفة للاسم المذكور مخالفا للمعنى المقصود من التركيب فلدفع
الالتباس اختير النصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل المغير الناصب له لان المقصود من الآية الآتية مثلا ان يكون
خلقنا خبرا بتقدير حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا
بقدر اي بقضائنا وتقديرنا فيدخل في عموم شيء افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى
يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد
لان كل مخلوق الشيء صح اضافته الى الله تعالى كائن بقدرنا اي بتقديرنا وقضائنا فخرج افعال العباد عن كونها
بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير ولقوله تعالى والله خلقكم
وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العدم نفي اذا كان بتقدير الله وخلقه
وارادته فلا يكون فعله وعمله الاختياري الا اضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى فالتباس يعني التباس
الغير المغير في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع انما اي ليس الا هو بين خبرية ذات ما اي بين كون ذات

الذي هو معبر بكبر السين على تقدير النصب متعلق بقوله مفسرا خبرا وصفته اي دين كون ذلك الفعل وصفا في
حالة الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع لا بينة اي الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا بوصف التفسير حالة النصب
وبين الصفة اي وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة فان التركيب لو احتمل تماما اي لا يحتمل ان يكون
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا معا اي في حالة واحدة لان الحكم المذكور ان رفعا
يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصبا لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فلا التباس اصلا هو في حالة
الرفع مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر وكقول كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو فانه
لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين
التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم
والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس
بنصب بالبناء للمفعول كل في قوله تعالى على الاضمار بشريطة التفسير فيكون تقديره انا خلقنا ه بقدر ولو رفع
كل فيه بالابتداء اي بكونه مبتدأ وجعل الفعل المفسر وهو خلقناه خبرا له اي للابتداء كان هذا العمل والاعراب ومعناه
موافقا للنصب اي لنصب كل في ادا المعنى المقصود لكن اي الآية حينئذ كانت تسبب اي التباس خلقناه بالصفة اي بكونه
صفة لشئ لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ وهو اي كون خلقناه صفة ويقدر خبرا له خلاف المعنى المقصود
فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس ليكون نصا في المعنى المقصود فح يكون خبر ان جملة فعلية
فان المقصود من هذه الآية الحكم على كل شئ بانه اي بان كل شئ مخلوق لنا اي مخلوق بخلق الله تعالا خالق غيره
بقدر اي حال كون ذلك المخلوق بتقدير نا واردتنا ومشيتنا لان المقصود منها الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه
بقدر يعني ليس المقصود من هذه الآية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا بواسطة الغير بار هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط
العباد وانه بقدر اي بتقدير نا واردتنا فانه اي فان هذا الحكم يوهم كون اي ان يكون بعض الاشياء الموجودة
كالافعال الاختيارية للعباد غير مخلوق لله تعالى ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول
يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق
الا هو على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية كالضرب والمشي والخياطة وغيرها مما

يكون

يكون فيه ارادتهم الجبرية للعباد لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختياري كالقدري يعني القدري فيكون
خالقا له ويلزم منهم تعدد الآلهة اذ ح يكون كل احد آلها فيكون منافيا لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله تعالى فاعلم انه
لا اله الا الله وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته تعالى وخرقا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين
الذين هم اهل السنة والدين ويستوي الامران الرفع بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدا محذوف والاول اولى و
النصب في الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر فللمتكلم اي لمن
اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل واحد منهما اي من الرفع والنصب بلا تفاوت بين الاختيارين يعني بلا
ترجيح احدهما على الآخر في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي في مثال اورده سيبويه اي عند زيد متعلق بالفعل
المحذوف او في داره عطف على عنده وخذ ذلك والا اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او خذ ذلك مما يقتضي
ضميرا الى زيد مقدرا في هذا التركيب فلا يصح العطف اي عطف جملة واكرمت عمرا على الصغرى وهي جملة قام
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدا واذا لم يكن في المعطوف
هذا الضمير لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه لعدم الضمير الواجب في المعطوف عليه في المعطوف وقد عرفت
فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت لا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع بالغنية
عما تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما
سكت عنه المص اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب
متساويين اي يستوي الامران هذا تفسير لقوله مثل بينا ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال
المذكور بل يجري فيه وفيما اذا عطف اي في التركيب اذا عطف فيه الجملة الخ وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق
بقوله اذا عطف ذات بالجر صفة جملة وجهين اي جملة اسمية خبرها اي خبر تلك الجملة الاسمية جملة فعلية
اذا كان الامر كذلك فيصح رفعه اي رفع الاسم المذكور بالابتداء اي بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة
على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح نصبه اي نصب الاسم المذكور
بتقدير الفعل الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان
الفعل لا بد له من فاعل والوجهان الرفع والنصب يستويان لان ترجيح لاحدهما على الآخر لمصلح التناسب فيهما

اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية
فعلى الرفع اى فى رفع الاسم المذكور فى الابتداء تكون الجملة اسمية لتركبها من اسم وفعل هو خبره فتعطف بالبناء
للمفعول اى هذه الجملة على الجملة الاسمية الكبرى التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين
الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية وهى اسمية ايضا فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب
المعطوف والمعطوف عليه فى كونها اسميتين وفى النصب اى فى نصب الاسم المذكور تكون الجملة فعلية لتركبها
من الفعل والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اى هذه الجملة على الجملة الصغرى وهى اى الجملة الصغرى وهى
المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط فعلية لتركبها من الفعل والفاعل فيختار
نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونها فعليتين فان قلت كيف يستوى
الامران فى امثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان السلامة من الحذف مرجحة للرفع اى لرفع الاسم المذكور
فيكون الرفع بالابتداء مختارا اى كيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء قلنا
نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن هى اى السلامة من الحذف
معارضة بامر مفصول اذ نصب الاسم المذكور يقرب المعطوف عليه يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون
المعطوف عليه وهو جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه
اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح فى
الجهة ينفى الترجيح فى الامر فان قلت لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير
نصب الاسم المذكور لانه لا تفاوت فى القرب والبعد اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير
الرفع بينهما اى بين الصورتين اذ الجملة الكبرى وهى جملة زيد قام ايضا اى كما ان الصغرى قريبة من
القرب ولذا فسره بقوله غير مفصولة عنها اى عن الجملة المعطوفة عليها لان جملة وعمرو اكرمته متصلة
بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع
قلنا هذا اى عدم التفاوت فى القرب والبعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى
اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد واما باعتبار المبتدء اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا

يبدء

يبدء من قوله قام فالصغرى وهى جملة قام اقرب فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ يبقى المعارضة المذكورة سالمة
فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فلمتكلم ان يختار ايهما شاء ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور
اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا بعد حرف الشرط او ما تضمن معناه مثل ان
زيدا تجده فاكرمه او ان زيدا تجده فاكرمه وحينئذ زيدا تلقه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف لانه اشار ايضا
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانما قلنا مما منه ولعلة استعماله والمراد به اى بحرف الشرط هنا اى فى هذا البحث
اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما وان كانت من
حروف الشرط عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلثة حيث قال حرف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا ما
فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو فحكمها اى حكم كلمة اما ما سيجئ من اختيار
الرفع بيان ما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا مع غير الطلب يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب
واختيار النصب اى وكون نصبه مختارا مع الطلب اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكانه قال ويجب
النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم وكذا اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع
بعد حرف الشرط غير اما كذلك يجب النصب اى نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف التحضيض وهو اى حرف التحضيض
اربعة هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ما سيأتى ولولا ولوما وانما وجب
النصب اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا بعدهما اى بعد حرفى الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما اى دخول احدهما
التنوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه ملفوظا او تقديرا اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا
لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تامل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا اما حرف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لا يكون الا فيما
يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات وان تقرر اصلا يمكن
تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت
على الماضى تكون للتوبيخ والتندم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما مات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم
المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات

واذا دخلت على المضارع فهي للتحضيض يعني للحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او تاويلا نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يتعلق شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت مجيئ المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل نحو مبتدا قولك ان زيدا ضربته ضربك في تقدير ان ضرب زيدا ضربته ضربك مثال خبره لحرف الشرط وقولك والا زيدا ضربته ضربك في تقدير الا ضربت زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا وسوا الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه كما قال ويجب النصب فيه لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل اذا زيد ذهب بالبناء للمفعول به الجار والمجرور قايم مقام الفاعل منه الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر ليس الكلام تركيب فحق في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فاذا زيدا فيه اي في هذا المثال وان كان للوصل ينطق مبنيا للمفعول في بادي النظر بادي من بدا الامر اي ظهر من باب سما اي في ظاهر النظر ومن همزة جعل من بدا ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جايز ان انه اي ان هذا المثال مما اضمر عامله على شريطة التفسير وان مع اسمها وخبرها قايم مقام فاعل ينطق والمختار عطف على محل انه اي وينطق المختار فيه اي في الاسم المذكور النصب بالرفع لانه نايب فاعل قوله المختار لوقوع الاسم المذكور فيه اي في ذلك المثال المذكور بعد حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك لكن استدراك من قوله وان كان ينطق في بادي النظر الخ يعني الا انه يظهر بعد تعمق النظر التعمق في الكلام الوصول الى ما هو المراد منه اد بيان ما هو المقصود وايضاحه بيان ما عمق في كلامه اذا تعمق اي بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه انه اي مثل ازيد ذهب به ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق للوصل عليه اي على ذلك المثال انه اي ان زيدا في ذلك المثال اتم بعده فعل وهو ذهب به مشتغل عنه بضميره اي فارغ عن العمل فيه بالعمل

بالعمل في ضميره وهو قوله به هذا بيان لقوله فان زيدا فيه وان كان في بادي النظر انه اي ليس كذلك ليس اي ليس زيد بمكان لو سلط عليه اي على زيد هو اي الفعل بعينه وهو ذهب به او مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول لنصبه اي لنصب الفعل الذي هو ذهب به بعينه او مناسبه الذي هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه لان ذهب به لا يعمل النصب لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحاصل ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبني للفاعل اذا لم يعمل النصب فكيف يعمل المبني للمفعول وكذا الى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك مناسبه لا يعمل ايضا اعني اذهب بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدي بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا فان قلت ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذي هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه لا ينحصر المناسب اي ما يناسب في ذهب به في اذهب بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه فليقدر مناسب آخر يعني غير اذهب ينصبه حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب. قلت مثل لا يلابس فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدي بالباء يلزمه الملابسة او اذهب حال كونه كائنا على صيغة الفعل لما في المعلوم لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او مجهولا فيكون تقديره اي تقدير المناسب لا تقدير ازيدا ذهب به او ازيدا يلابسه الذهاب به فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به او ازيدا يلابسه احد بالذهاب به تقديره ايلابس احد زيدا ذهب به او ازيدا اذهبه احد فيكون الفعل الناصب لما اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيدا ذهب به فلم يكون هذا المثال من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قول المص وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه بالتلزوم قلنا المراد بالمناسب في قوله او مناسبه ليس المناسب مطلقا بل ما يراد في الفعل المذكور المفسر او يلازمه اي يلازم الفعل المذكور المفسر مع اتحاد ما اسند اليه اي بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعني واحدا في هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا فالاتحاد اي كون فاعل الفعلين متحدا فيما ذكرته ايها السايل من المثال مفقود لان المسند اليه فيما يراد فيه او يلازمه الذهاب واحد وفي الفعل المذكور جوز زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند اليه

واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبا لمفهوم الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه واذا كان الامر كذلك

بمعنى واذا لم يكن مثل ان يذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة فالرفع يشير الى ان الفاء مرتبطة

بمعنى الشرط يعني جواب لشرط محذوف اى رفع زيد فى المثال المذكور وهو ان يذهب به واجب بالابتداء اى يكونه

مبتدأ معمولا بالعامل المعنوى ونصبه اى نصب زيد فى ذلك المثال غير جايز بالمفعولية اى بكونه مفعولا

لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب الاولى فى التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جايز

بتقديم قوله بالمفعولية ليتلائم بقية الفصل تأمل فلك المثال المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه

لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او التلازم والحال ان تسليط احدهما شرط

وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون ذلك المثال مما اى من القسم الذى يختار فيه اى فى

ذلك القسم النصب اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر

عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء

وكذا اى مثل ان زيدا ذهب به فى عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع قولنا كل شئ فعلوه

قولنا وكذا خبر مقدم وقولنا كل شئ مبتدأ قوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه

لا يصح تسليط عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا

كل شئ فى الزبر فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كقفل وكتاب وهو المكتوب

وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب اى فى صحايف اعمالهم والصحايف جمع صحيفة وهى

الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا فى الصحاح فهو اى قولنا كل شئ فعلوه فى الزبر

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل لصار

التقدير اى تقدير قولنا كل شئ فعلوه فى الزبر فعلوا اى الناس او الخلايق كل شئ من خير او شر

من اعمالهم فى الزبر يعنى اوقع الناس من كل شئ من خير او شر فى صحايف اعمالهم مقوله فى الزبر ان كان

ظرفا لغوا متعلقا بفعلوا المقدر الناصب لكل شئ فسد المعنى اى معنى هذا القول فح يكون المعنى

على ما سبق اوقع الخلايق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر فى صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح

لان

لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون

لانهم اى لان الخلايق لم يوقعوا فيها اى فى تلك الصحايف فعلا لا خيرا ولا شرا الا قليلا ولا كثير اى بل الكرام

وهى جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش خوى وخوش سرشت الكاتبون وهم الحفظة

الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين او وقعوا فيها اى فى الصحايف

كناية افعالهم اى افعال العباد وان كان قوله تعالى فى الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر صفة

لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف مع انه اى كون فى الزبر صفة لشئ خلاف ظاهر الاية

الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا ومع هذا

يقع فصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جايزا فات المعنى المقصود من الاية اذ المقصود

منها على ما قلنا ان يكون كل شئ مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشئ وفى الزبر ظرف مستقر فى محل الرفع خبرا

له فالمعنى على هذا ان كل شئ هو مفعول لهم اى للعباد وكاين وثابت فى الزبر اى فى صحايف اعمالهم مكتوب

خبر فيها اى فى تلك الصحايف فح يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا قوله موافقا اما حال

عن المبتدا وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الاية هكذا حال كونه موافقا وآباء الضمير المستكن

فى قوله كاين يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كاين فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير

وكبير مستطر يعنى عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا

لا المقصود منها ان كل شئ كاين بالجر صفة شئ فى صحايف اعمالهم مفعولا لهم خبرا ان لهم متعلق بالخبر

لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك فالرفع

بين رفع كل شئ لازم وواجب ان يكون كل شئ مبتدأ معمولا للعامل المعنوى والجملة الفعلية بعده

وهى فعلوه فى محل الجر صفة لشئ هذا من قبيل عطف شيئين على معمول عامل واحد وهو ان يكون بعاطف

واحد وهو جايز اتفاقا على ما سيأتى وعلى ان يكون الجار والمجرور فى قوله فى الزبر فى محل الرفع بناء على انه اى ان

الجار والمجرور اى وان قوله فى الزبر خبر المبتدا تقديره اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شئ مبتدا

هو مبتدا ثان مفعول لهم خبر المبتدا الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ ثابت خبر للمبتدا الاول فى الزبر

متعلق بقوله ثابت بحيث متعلق ايضا بقوله ثابت الايجاد بمعنى التكوين والمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم كبيرة
ولا صغيرة بمعنى كثيرة وقليلة خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على ان
قول المص ونحو الزانية والزانى الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل الواقع
بعده مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اى الفارغ عن العمل فيه بالجملة فخبره او متعلقه امرا نحو زيدا اضربه اذنبا
نحو زيدا لا اضربه فالمختار رفعه اى فى ذلك والنصب وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا
تاويل على ما سبق والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخل خبر ان وحمى مع اسمها
وخبرها خبر لقوله والظاهر تحت هذه القاعدة اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير ليصدق تعريفه وكل
اسم بعده فعل او شبهه مشتغل بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه
قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء مع ان القراء جمع قارئ من قرأ كنصر ضرب جمع حاضر من نصر وبابه
فتح التقول الى فى هذا القول على الرفع اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة
من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم الا فى رواية شاذة عن بعضهم
هو عيسى بن عمر والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك فاضطر النحاة لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من
العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة الى ان يحملوا اى ذهبوا الى بيان الحيلة لاخراجه اى لاخراج
قوله تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة المذكورة وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهى فالمختار فيه
النصب فالرفع جائز غير مختار فاشار المص الى ما حملوا اى الى ما جعلوه النحاة حيلة لاخراجه عنها اى لاخراج قوله
تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا
مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه فقال والزانية
والزانى اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة
مصدرة بالام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهبوا اليه من التحمل فاجلدوا امر حاضر من جلد يجلد
وبابه ضرب يقال جلده ضربه بكل واحد منهما اى من الزانية والزانى واتما عبر عنهما بالزانية لمشاكلة ما بعدها

بمعنى الميزنية صح

او

اولا طاعتها لمن زناها صارت كانها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدا والفاء مبتدا
فان فيه اى فى نحو الزانية مرتبط بكسر الباء خبر للمبتدا الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدا الاول بمعنى الشرط
بمعنى الفاء هنا رابط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالرابط لتضمنه
الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما عند المبرد فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل
عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ليكون الالف واللام الكائنة فى الزانية والزانى مبتدا لان الالف واللام من الموصولات عاملا سيبويه
الا انه لما شابهت اللام الحرفية لفظا استكرهوا ان ادخله على الفعل فادخلوه على اسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل
واسم المفعول هنا لا غير على ما سيأتى تحقيقه موصولا صفة مبتدا فيه اى فى المبتدا معنى الشرط كما سبق ان المبتدا اذا
كان موصولا صلته فعل او ظرف يكون معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم
الفاعل هنا بمعنى الفعل كالشرط فيكون تقديره التى زنت اى مكنت نفسها بالزنا والذى زنى اى والذى فعل ذلك
الفعل فحينئذ يكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد هنا فخبر المبتدا وهو قوله فاجلدوا كالجزاء مثل قولك الذى يأتينى
فاكرمه اى فمستحق لاكرامك والفاء الداخلة عليه اى على خبر المبتدا مرتبط بالشرط بمعنى حيث لربط الجزاء بالشرط
لدلالته اى لدلالة الفاء على سببيته اى على ان الشرط سبب للجزاء لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا
دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم
حيث دخلت على قوله له درهم لدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم ومثل هذا الفاء
اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما
قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها ان معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شئ مما قبلها من ذيول
ما بعدها اذا كان الامر كذلك فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدة اى بعد الفاء على ما اى على اسم وقع قبله اى قبل الفاء
مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء جامعا له كان قوله كالزانية والزانى خارجا من هذا الباب
لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ما سبق فتعين فيه الرفع اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء
متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لانه للانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتاويل ولذا لم يقيد المص الجملة الواقعة

خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام ابوه وهذا التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص ولكون الآية فيه جملة واحدة والآية جملتان مستقلتان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متقرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبتنية للاولى ومفسرة لها عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ عنده محذوف المضاف وانيم المضاف اليه مقامه مثل جاء وبك ليصح حمل الخبر على المبتدأ والزاني عطف عليه بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا والخبر محذوف جوازا بالقرينة الحالية اى حكم مبتدأ مضاف الى الزانية والزاني فيما موصولة يتلى بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت في القرآن الذي يتلى ويقرء عليكم ايها المؤمنون بعد ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بيتلى او بعد قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكم كل واحد من الزانية والزاني مائة جلدة وقوله على جلد واجلة من الفعل والفاعل نائبة لبيان الحكم الموعود في الجملة الاولى والفاء في قوله فاجلدوا عنده اى عند سيبويه ايضا اى كما انها للسببية عند المبرد للسببية يعني جواب الشرط هي مقدرا اى ان ثبت زنا احدهما عاشرا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنا في اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطي بنكاح صحيح فاجلدوا او قيل الفاء ههنا زائدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود او في الاولى او الفاء ههنا للتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر وجزء جملة وهي قوله فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند او المسند اليه وجزء الجملة هو قوله اجلدوا ولا يعمل في جزء جملة اخرى يعني لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة جزء منها في جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله الزانية والزاني فيمتنع التسليط اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور فلا يدخل هذا القول على كلا التوجيهين في الضابطة اى في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التوجيه صادقا عليه فتعين الرفع اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وفاجلدوا جزاءه فمنع الخبر على مذهب المبرد والا عطف على توجيه

المبرد

المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح اى وان لم يكن الخ في قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا اى كما لم يكن الخ بمعنى الشرط فهي اى هذه الآية تكون داخلة تحت الضابطة لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قولك الزانية كل اسم جره فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها فالمختار فيها اى في هذه الآية النصب لكون الكلام المذكور واقعا قبل الامر لما عرف سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر او النهي يختار فيه النصب واختيار النصب فيها باطل لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفق عليه يكون باطلا لما سبق ما اتفاق القراء على الرفع اى رفع الاسم المذكور في الآية فاذا كان الامر كذلك فلابد من جعل الآية التي في قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او جعل الآية جملتين مستقلتين كما هو مذهب سيبويه ليتعين الرفع اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل والآن عطف على مقدر في الالف والام الثلثة يعني ليس التركيب الثلثة المتقدمة من هذا الباب والآن وان كان كل واحد منها من هذا الباب فالمختار في الاسم الواقع في كل منها النصب اما اختيار النصب في الاول والثاني فلوقوعه بعد ترف الاستفهام او قبل الامر واما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها وتعين الرفع فيها لما عرفت ايضا في الرابع اى رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعني انه باعتبار الحال لا باعتبار التصدير لما سياتي من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير اى ما فيه التحذير سمي اللفظ المحذر به في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة له للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية باسم محله وانما وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيه اى في هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف والمقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام وهو اى التحذير في اللغة تخويف شيء مضاف الى المفعول عن شيء يقال للشيء الاول المحذر وللثاني المحذر منه وتبعيده غيره اى تبعيد الشيء عن الشيء يقال حذرت الشيء عن الشيء اذا جعلته بعيدا وهو في اصطلاح النحاة وعرفهم معمول اى اسم عمل بالبناء للمفعول فيه النصب بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية وقال المحشي نبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل

من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعني اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل بتقدير اتق
ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضاف الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق
او بعد او نح تحذيرا اى حذر مبنى للمفعول فذلك المعمول وبُعْدَ تحذيرا او تبعيدا فيكون قوله تحذيرا
مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابد له
من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا او ذكر بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك
المعمول تحذيرا فيكون قوله تحذيرا على هذا مفعولا له اى ذكر لانه يكون محذرا حذف فعله الناصب له ايضا مما
بعده متعلق بقوله تحذيرا اى يكون ذلك المعمول محذرا من الشيء الذي وقع بعد ذلك المعمول اما بالعطف ١٦ اى
مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور
مثل اياك من الاسد او ذكر بالبناء للمفعول المحذر منه بالرفع لانه قايم مقام المفعول لذكر وقوله منه في محل
الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي اى الذي حذر منه
مكررا حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثاني تاكيدا للاول قوله ذكر حال كونه على صيغة الماضي
المجهول لما فان عطف على حذر او ذكر المقدر بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل وانما بينَ اى على حذف
المقدر او ذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل اولا ذكر المحذر منه مكررا اذ بتكرار
المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغني عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثاني على
ما يستفاد من قوله اولا ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه
الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس
بمحذر بل محذر منه فان قلت فعلى هذا اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا او ذكر المقدر
لابد من ضمير راجع الى المعمول في المعطوف مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول
مكررا كما كان ضميرا راجعا الى المعمول في المعطوف عليه وهو ضمير المستكن في احد الفعلين لان صفة الشيء
او خبره او معطوفا عليها اذا كان جملة فلابد من ضمير فعول المص او ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة
اخرى ذكرا وحذر المقدر الذي هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير في المعطوف لان المعطوف حكم المعطوف عليه على

ما سيأتي



ما سيأتي تحقيقه قلنا نعم لابد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه لكنه اى الاتيان خولف ووضع في المعطوف
الاسم المظهر وهو المحذر منه موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير اذ تقدير
الكلام اى كلام المص او معمول بتقدير اتق اى اسم عمل فيه النصب بتقدير اتق ذكر ذلك المعمول مكررا لان
المعطوف قايم مقام المعطوف عليه الا انه وضع المظهر في المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول في
المعطوف عليه كما في قوله تعالى فالحافظة بما الحافظة اشعارا بعلة الحكم اى بان الضمير في المعطوف
محذر منه لا محذر كما في المعطوف عليه يعني لو اضمر كما في المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون في الفعل الثاني
ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذر منه فلم يتم اقسام التحذير مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
وفي الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا المخاطبا وقد يجيء
متكلما نحو اياي والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا
الى المخاطب نحو راسك والسيف وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا التحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم
وانما الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا التحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم
لان الانسان يحذر نفسه وشذ في الغايب لان تحذير الغايب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة
ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه في هذا القسم اسما او فعلا بهذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما
اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر متقدما على المحذر منه مثل بعد نفسك بتوسيط النفس
والتقدير ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا عن اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول بشيء واحد وهو غير جايز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام
استغني عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به منفصلا فقيل اياك عن الاسود واما ان يكون
مؤخرا نحو بعد الاسد عن نفسك جيء بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد
عنك لان الكلمة وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الاديب الحذف بفتح الحاء وسكون الذال المعجمتين
الترمي بالحصى يقال حذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال حذفه
بالعصا رماه بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمي بالاصابع وانسب بالمقام تامل قال عمر رضي اياي

مهملة

كما جاء الاعجام

وان يحذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوش وانما قال هذا حالكونهم محرمين اولانه اذا رمى عما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لانه غيره من الحيوانات كذلك وهو اى الحذف في اللغة ضربه اى ضرب الارنب بالعصا ولعل حذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين اى تقدير تقديم النفس وتقديم الاسد في الموضعين المحذر منه هو الاسد في المثال الاول والحذف في المثال الثاني سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من بعيد الاسد في قوله بعد الاسد عن نفسك او بعيد الحذف في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك تحذيرها اى تحذير النفس وتخويفها منهما اى من الاسد والحذف لا المراد تحذيرهما اى تحذير الاسد والحذف منهما اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما له روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له ومثل الطريق الطريق والحية الحية مثال الثاني من نوعيه اى نوعي التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا شئت ذكرت لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا اظهر العامل لا يغني المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك واياي واياه واما مضاف نحو راسك وراسي وراسه راسه ولا يخفى عليك ايها اللبيب المنصف ان تقدير اتق في اول النوعين من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال اتقيت من زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد وتحيته عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فينبغي ان يقدر فيه اى في اول النوعين مثل ابعد امر من التبعيد او نح نحو من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد وتحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد او نح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب في قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذي المارين فيه وكون الحية نفسها موذية لان المعنى فيه لك الطريق على الاتقاء اى على الاتقاء والمخاطب غير الطريق لا يتعيده اى لا على تبعيد المار السالك في الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد فالصواب اى ما هو اولى والاحق ان يقال اى انه يقول المتكلم في تقريبه معمول بتقدير ابعد او اتق او نحوهما ليكون اشمل واجيب عنه

باب حذف

بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فح يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها فيقدر بالبناء للمفعول مثل بعد في جميع افراد النوع الاول مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له ويقدر ايضا مثل بعد في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فالنفس هي المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عم اعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك فان المعنى اى معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما يوذيك يعني كن بعيدا عن نفسك التي هي من جملة ما يوذيك ومما بيان لكون النفس من الاشياء التي يوذي المخاطب وقوله قما متعلق بقوله بعد كما هو الظاهر لانه ح يكون النفس هو المحذر منه لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه كالاسد ونحوه تمثيل لقوله مما يوذيك ويقدر مثل اتق في بعضها اى في بعض افراد النوع الثاني كالمثال المذكور في المتن وهو قولك الطريق الطريق لانه في معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء الموذية التي تكون في الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال قيل اى اعترض على قول المص اياك والاسد واياك وان تحذف لفظ الاسد اياك والاسد ولفظان تحذف في اياك وان تحذف خارج من النوعين اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير في الاول ما يكون محذرا وفي الثاني ما يكون محذرا منه فينبغي ان لا يكون لفظ الاسد تحذيرا الان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك فانه اى فان لفظ الاسد ايضا اى كلفظ اياك تحذير تحذير لان التحذير في القسم الاول لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا في النوع الاول واجيب عنه بانه اى بان لفظ الاسد تابع للتحذير لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا والتوابع اى توابع التحذير او توابع كل متبوع خارجة عن المحدود سواء كان المحدود هو المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا لعلم خروج التوابع عن حدود المتبوعات بدليل ذكرها اى ذكر المص التوابع فيما بعد لانها لو كانت داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد كما استغنى عن ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها وتوكانت في قسمي النوع الاول وهما اياك والاسد واياك وان تحذف

بعبارة اخصر في التقدير وان كانت اطنب في الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يتذكر
محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف
وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع للمعطوف
والمحذوف معا فيقتصر على احدهما اياك من الاسد بالقصر على ذكر المعطوف عليه كما كنت انت
تقول اياك والاسد بالقصر على ذكر المعطوف وتقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول
اياك من ان تحذف بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف بالعكس
يعني تحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر في الظاهر وان كان اطنب في التقدير وتقول في المثال الاخير من النوع
الاول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني اياك ان تحذف بتقدير من الجارة اي اياك من ان تحذف
فالذي يجوز ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه بتقدير الجار والعاطف
فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف دون الجار والعاطف فبقي في الاول
وجهان وفي الثاني اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخففة وان المشددة بفتح الهمزة فيهما قياس لان ان مخففة
ومشددة حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد
في الحقيقة اجاز وا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ولا تقول في المثال الاول من النوع الاول اياك ان تسد
كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة في الكلام الفصيح حيث لم يجز حذف حرف الجر
منه قياسا واسما وشذوذا اي ولشذوذه تقدير من مع غير ان وان واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشذوذ
اقرب والمشهور جالب بتقدير من اي اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة
اي محمول على الضرورة فان قلت قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن بتقدير العاطف
فيكون اياك والاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز في الثاني وجوه ثلثة قلنا
حذف العاطف في هذا الباب اشد شذوذا من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا لان حذف حرف الجر مطلقا
سواء كان في هذا الباب او غيره قياس بين شايع كثير معان ان مثل قوله تعالى فاضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم
اي لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الآية اي ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

ومثل

ومثل قول الشاعر عرارا عد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ بالفتح شاذ كثير خبر بعد خبر في غيرهما اي في غير ان واما مثل
قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اي بالله لافعلن واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا فكان شاذ وذه شذوذا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي اتوك
ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه اي الذي فعل فيه او الذي فعل فيه فعل وهو
مبتدا خبره محذوف اي ومنه بقرينة قوله فمن المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدا محذوف اي
هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف للاعراب او مبتدا والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم
ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء
فيها هو مبتدا اي المفعول فيه ما اي اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح
ايضا اكتفى بذكره في المفعول به بقوله اي اسم ما وقع فعل بالبناء للمفعول فيه المجرور راجع الى الموصول فعل
بالرفع نائبه اي حدث اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحدث في
اصطلاح النحاة بالفتح مصدر فعل يفعل وقرء بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات وفي
بالكسر سهم والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهى مذكور صفة فعل تضمنا نصب على التمييز او على المصدرية
اي ذكرا تضمنيا كائنا في ضمن الفعل الملفوظ مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر مثل يوم
الجمعة لمن قال لك متى خرجت اي خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب جوازا او وجوبا
على ما سيأتي في آخر هذه البحث او شبهه بالجر عطف على الفعل اي مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل كذلك
اي يكون ما شابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل انا صايم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صايم
اي انا صايم يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمنا اي مذكور مطابقة اذا كان العامل في المفعول فيه
مصدرا مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة فقوله اي فقول الخص ما فعل فيه
جنس شامل لاسماء الزمان كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان مثل امام وخلف وفوق و
تحت ونحوها كلها اي كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا فانه اي الشان لا يخلو زمان من الازمنة
او مكان من الامكنة عن ان يفعل بالبناء للمفعول فيهما اي في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب فعل نائبه

يعني لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد سواء ذكر الفعل
الذي فعل يعني حدث ووجد فيهما اي في كل واحد منهما لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذي
حدث ووجد في كل واحد منهما لا لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا وقوله مذكور خرج به ما
لا يذكر فعل فيه اي خرج بقوله مذكور تعريف المفعول فيه الظرف الذي لم يذكر الفعل الذي
فعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة يوم طيب ونحو قولك خلف الامام افضل ثم
يمينه افضل او نحو قولك المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك فانه وان
للوصل كان يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب فعل فيه فعل لا محالة لفظة لا لنفي الجنس ومحالة
اسمها وخبرها محذوف اي لا اشك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما لكنه اي الان ذلك
الفعل ليس بمذكور لا لفظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع
اليوم في الاول بالابتدائية والثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوي لم يبق الاحتياج
الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا لكن استدراك من قوله خرج به ما لا يذكر فعل وفعل فيه بقي مثل قولك
شهدت يوم الجمعة واحلا حال من فاعل بقي فيه اي في تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق بالبنا للفاعل
من الصدق وبابه ضرب عليه اي على يوم الجمعة انه ما فعل فيه فعل مذكور متضمنا في ضمن الفعل الملفوظ وهو
شهدت يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعني لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه
مثل قولك تعاد من شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه بالفارسية حاضر شدن روز جمعه را باين معنى مقارن
شدم روز جمعه را باين معنى كه عالم شدم روز جمعه را هجنان گفته شود كه حاضر شدم باز جمعه را فان
شهود يوم الجمعة وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا
فيه ولكن ذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا انفا فلم يكن التعريف
مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه فلو اعتبر بالبنا للمفعول في التعريف قيد الحيثية بالرفع نائبه
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور هكذا اعتبار قيد الحيثية لخرج
جوابه مثل هذا المثال يعني مثل شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة منه اي من

تعريف

تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره فان ذكر يوم الجمعة فيه في المثال المذكور ليس من
حيث انه فعل فيه اي في ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود بل
لم يذكر الا من حيث انه وقع عليه اي على يوم الجمعة فعل مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به
لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول غيره فيه ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف انه اي
الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية في التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة
جندل اسجعي لا حاجة الى قوله اي فعل المص مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة
فتدبره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى فعل المص مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الخ لانه يكون
تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس
قيدا مخرجا لشيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تأمل الا لزيادة تصوير المعرف بكسر الراء
من قوله لا حاجة الخ اي لا يكون الحاجة اليه الا لزيادة قوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء
مصدر ميمي من التعريف لان المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيد على اختلاف في
يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به في علم الصرف فيكون الا لزيادة صورة التعريف وقوله
مبتدا من زمان او مكان بيان لخبره لما في قوله ما فعل فيه فعل الموصولة او الموصوفة فيه اشارة الى ان
لفظة ما يجوز ان يكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية
اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهنا على الاول حال من ضمير الموصول
فيكون حالا منه ايضا لانه الحال من ضمير شيء هو الحال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة اشارة الى انه
مفعول له لقوله بيان يعني وانما جعل قوله من زمان او مكان بيان ليكون اشارة الى قسمي المفعول فيه وهما
ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما اي من ظرف الزمان وظرف
المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم والمحدود وبين النصب بتقدير
في وعدمه باظهار في بقوله وهو اي المفعول فيه ضربان عند المص واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب
بتقدير في احدهما ما يظهر فيه في وهو مجرور بها كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت

منه او قاتٍ يوم الجمعة وثانيهما ما يقدر مبنى للمفعول فيه الضمير راجع الى الموصوف في محله الرفع على انه
نائب الفاعل لقوله يقدر وهو اى ما يقدر فيه في منصوب بتقدير هكذا اى بتقدير في كقولك سرت
يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقتٍ من اوقاتٍ يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في
اللفظ وهذا اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في خلاف اصطلاح القوم
اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب اليه المص لانه كما ان القوم في
قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه
لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني فانهم اى القوم لا يطلقون المفعول فيه على شيء من الاشياء
الا على المنصوب بتقدير في ولذا قالوا شرط كون الاسم مفعولا فيه تقدير في اى كونه منصوبا بتقدير في
فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في واما المجرور بها اى واما الظرف
الذي ينجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد فهو اى المجرور بها مفعول به عندهم لا
بواسطة حرف الجر كما ان المجرور بالباء في قولك مررت بزيد ومن والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
مفعول به لا مفعول فيه وخالفهم اى خالف القوم المص حيث جعل المجرور بها اى بلفظة في ايضا اى كما
جعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه وظن ان ما ذهب اليه المص هو الحق لان تعريف
المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا
للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على
شيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه
على المنصوب وبذلك اى ولاجل ان المجرور بفي مفعول فيه عنده ايضا قال المص وشرط نصبه وهم
يقول وشرطه كما قال القوم اى نصب المفعول فيه اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدا وقوله تقدير
في خبره اى ان تكون لفظة في مقدرة في النية يعني انه يكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية لانها
ان لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى
العامل اذ التلفظ بها يوجب الجر يعني انه كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه انتا

اى شرط نصب المفعول فيه

لفظا

لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في وظروف جمع ظرف مثل قرون وقرن مضاف
الى الزمان اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب
الساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية كلها بالرفع تاكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة
مبهما بالنصب خبر مقتم لكان كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت
والزمان او محدودا فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك
تقبل اى ظروف الزمان من قبيل يقبل كعلم يعلم ذلك اى تقدير في كان الزمان المبهم منها اى من
الظروف الزمان جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه
اى فيصح ان ينصب الفعل بلا واسطة حرف بينها كالمصدر اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصب بلا
واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصدر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك يتعدى الى
جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل
في جزئه والزمان المحدود منها اى من ظروف الزمان محمول عليه اى قد حمل على الزمان المبهم الذي هو جزء
مفهوم الفعل فيصح ان ينصب الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحمل والتبع
لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين في الزمانية وكونهما جزء مفهوم الفعل
في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخرى التحديد
اى كونه محدودا فخصت دهرا مشتركا للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر
منكرا او اضفت اليوم مشتركا لمزمان المحدود وظروف المكان ان كان اى المكان يشير الى الضمير في كان راجع
الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير
بتاويل القسم الثاني او النوع الثاني او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان التانيث
الظروف غير حقيقي لكونه بتاويل الجماعة مبهما مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك قبل ذلك اى قبل المكان
المبهم تقدير في او النصب بتقدير في حملا بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى المحمولية على الزمان المبهم

الذى هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين
فى الابهام اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان
ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن نصبه انما هو اصالة لكونه جزء مفهومه واما الاول فتبعا لاشتراكه به
فى الابهام نحو جلست يمينك وامامك فان يمينك وظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب
الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست والاعطف على قوله ان كان والشارح
اشار اليه بقوله اى وان لم يكن المكان مبهما بل يكون المكان محدودا فلا يقبل بتقدير فى اى الانتصاب
بتقدير فى بل لابد فيه من ذكرها ان لم يمكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يمكن ايضا
حمله على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم يمكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا
لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة
من المستعير والسؤال مرّ والمحتاج الفقير لاختلافهما اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود
ذاتا وصفة لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد
وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حالة الاصلى وهو كونه كالواسطة مذكورة نحو جلست فى
المسجد باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود و
مكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث
ينتصبان بتقدير ما لكن تبعا وحملا لكونهما الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل
فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له
فى الذات والثانى فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلابد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها وقد بنا المصنف
من التغيير المبهم نائبه فى اسناد التغيير الى الغير واما عراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المعتقدين وعدم اتخاذه
مذهبا اشارة الى ضعفه لان الابهام بالمقام ان يفتقر بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل
ابهم من المكان بيان المبهم وهو ما لم يؤخذ باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان

باعتبار



باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علا الشخص وقيل
ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه امام زيد فيشمل الجهات الست
وعند ولدى وسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود مما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت بالجهات
الست بكلا تا التأنيث للوقت لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء وهى اى الجهات الست امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت والحكم فيها بعد الربط مثل فوقك والتكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان بعد التسليم
الكل الى الاخير الا التقسيم الى الجزئيات وما فى معناه وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ودون وراء وفى معنى شمال
يسار وكذا غير ما فان امام زيد مثلا قد يسبق اعراب مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه اى وجه زيد الى انقطاع الارض
يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع
ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع ما يقابل رجليه الى نهاية العالم السفلى فيكون كل واحد من
الجهات الست مبهما وامام يتناول بعد التغيير المبهم من المكان بالجهات الست بعض الظروف بالنصب على انه
مفعول ليتقدم لم يتناول المكانية بالجر صفة الظروف الجائز بالجر ايضا صفة بعد صفة لما ولم يؤنث لكون قوله نصبها
بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجئ قال جوابا لما اى لخص وحمل معنى المفعول عليه
اى على المبهم من المكان المقدر بفتح التاء اسم المفعول من التغيير بالجهات الست متعلق بالمفسر عند قوله بتقدير الرفع
على انه مفعول لم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء فالاصح الكسر وهو لازم
النصب وينجر تعظايه حوله من الجارة عليه وحوالك قوله تعالى كل من عنده الله ولدى على وزنا على بمعنى عند والفرق
بينهما ان يقال المال عندك فيما يختص عندك وفيما فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما
يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن وشبههما بالرفع عطف على قوله عند او لدى
اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى نحو دون يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند الا ان تحت
الشئ عنده وسوى يقال المال سوى زيد اى مكانه لا ان سوى بمعنى المكان كما سيجئ فى الابهام معها اى للابهام عند ولدى
اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فى فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى
عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست فى امامك وفى يمينك كما يجوز

وجه الشبه بهما

ان يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المصنف وجه حمل شبههما اى الشبه عند ولدى عليه اى على ذلك المبهم لان حكمه
اى لان حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علة ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر
علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة
المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع فى بعض النسخ اى نسخ الكافية لابهامها بصيغة التانيث مقام التثنية
كما هو راجع الى الموصول الظاهر ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر ح يكون الضمير راجعا
الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون ح علة كلتقدير والحمل وكذا
اى كحمل على المبهم من المبهم من المكان عند ولدى وشبههما حمل ايضا على المبهم من المكان المفسر بالجهات اللفظ
مكان وعلى معناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت
مكانك وان كان المكان معينا بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك و
مجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا لكثرته اى لكثرة لفظ مكان
فى الاستعمال مثل كثرة الجهات التى ست فيه للابهام اى لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل
كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام وكذا اى كما حملت الاشياء الاول كذلك
حمل عليه اى على المبهم من المكان ما اى المكان المحدود الذى وقع بعد دخلت ومقارنه من نحو نزلت وسكنت وفى الارض
واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار
ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر الذى فى معناها فى غير المبهم ايضا
وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى نحو دخلت الدار فان الدار مكان محدود معين لابد فيه من
لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا لكثرته فى الاستعمال اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال
الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لابهامه لما قلنا ان ما بعد
دخلت معين على الاصح متعلق بقوله حمل اى حملا واقعا على المذهب الاصح اى القول الاصح لان المذهب يستعمل
فى القول يقال مذهب فلان كذا الى قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لا يتعقل الدخول بدون

وان كان معينا

المتعلق

التعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجوهرى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به
مفعولا فيه انتهى لكن الاصح انه مفعول فيه للتلازم بين الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى
لانه يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به
ما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجئ على وزن فعول وما يجئ مصدره كذلك
يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج والحاصل استعمالا اى استعمال دخلت بحرف الجر يعنى بلفظة
فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى
لكنه حذف حرف الجر من اللفظ تخفيفا لكثرة استعماله وهذا اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح
وكون دخلت لازما محل تامل فان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه
ان كان لازما بنفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا
بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلب ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرات هذه المسئلة امامك
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعنى لا يتم تفاعله بل لا بد من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت
زيدا لا يتم بدون زيد وبعد تمام معناه بما اى بعد تمام معنى الدخول بالدار يطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب بعد
تمام بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول ح متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان
الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به
ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فى المحلة
الفلانية فالظاهر انه اى الدار فى هذا المثال مفعول به كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد خبر مقدم ذلك اى كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه انا كل فعل
لازما كان او متعديا نسب مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل الى مكان خاص بوقوعه فيه كالدار مثلا لانه
يقال هذا الفعل فعل هو هنا يصح ان يبنى للمفعول ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبرا
وانا مع اسمها فى تاويل المفرد مبتدا مثل قولك عندى انك منطلق الى مكان متعلق بنسب مشتمل بالجر صفة مكان له
اى لمكان الخاص الذى وقع فيه وغيره اى وغير ذلك المكان فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد

المتعلق

فالمكان الخاص ههنا للملك هو الدار لان فعل الذي هو التضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا
خاصا له والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزءا منه فلما
يصح ان ينتبه الى المكان الخاص الذي وقع فيه وتقول ضربت زيدا في الدار وصليت الصلوة في الجمعة
كذلك اي مثل هذا يصح ان ينتبه الى المكان العام وتقول ضربت زيدا في البلد وصليت الصلوة في
المدينة الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل التضرب وقع منك في الحقيقة في الدار وفي الثاني مجازا
بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم في اذانهم وفعل الدخول في قولك دخلت
الدار بالنسبة الى الدار ليس كنسبة التضرب الى الدار في ان يصح نسبته الى مكان خاص
ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة التضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا
ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول
دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا قال الداخل في البلد الان
دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه الان الدخول في البلد لانه الان في
البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون في البلد ويدخل في الدار فنسبة الدخول الى الدار
في قولك دخلت الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت تلك الافعال فيها بعينها كنسبة
كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة التضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار
مفعول به فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون
الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل انه يخرج من البلد يصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان
يقول خرجت من البلد وكالتعايم في قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح
ان يقول صمت الشهر والسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل
معناه اي معنى قول النحاة على الاصح على الاستعمال الاصح فيكون قوله بناء على هذا المعنى اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها
مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في امامك وسرت في ذيت تا وغير ذلك لكن الاصح استعمالها

اي



اي استعمال دخلت بدون لفظة في كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في للاختصار وايذانا بانها مغنية
الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع
زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص
بزيد دون عمرو وعلى هذا سيبويه ان استعماله بمعنى استعمال دخلت بغير شاذ حتى ان ما خالف الاصح يكون شاذا عند
النحول دون النحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بغير يكون مفعولا فيه
عند المص كما سبق وينصب بالبناء للمفعول اي المفعول فيه بعامل مضمر اي محذوف جوازا بلا شريطة التفسير اي بلا
ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة مقالية نحو يوم الجمعة في جواب متعلق
بالمثل من قال سائلا متى سرت انا يوم الجمعة فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله اي سرت
له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهي قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا
المكان اي اجلس هذا المكان لمن اراد الخروج يوم الجمعة اي اخرج يوم الجمعة وينصب المفعول فيه ايضا بعامل
مضمر اي محذوف على شريطة التفسير وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه نحو يوم
الجمعة صمت فيه اي صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر او
اضمر الاول دون الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا والتفصيل بعد الاجمال فيه اي في كون المفعول فيه منصوبا
بعامل مضمر على شريطة التفسير بقسميه اي موافقا لما سبق من غير فرق كما فرق في المفعول به ويكون حكمه
حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو يوم
الجمعة سرت فيه واستوى الامران في نحو قولك يوم الجمعة سافرت فيه عبد الله ويوم الجمعة سرت فيه
عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله **المفعول له** قد سبق
اعرابه اي الذي فعل لاجله هو اي المفعول له في اصطلاح النحاة ما اي اسم ما فعل مبني للمفعول لاجله
الضمير راجع الى الموصول اي لقصد تحصيله اي تحصيل المفعول له كما في ضربته تاديبا او سبب وجوده كما في
قعدت عن الحرب جبنا يعني اثر اكان كالمثال الاول فان التاديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال
الثاني فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره وخرج به اي بقوله لاجله

سائر المفاعيل اى باقى المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه
او المفعول معه فان فى كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه فعل بالرفع نائبه ان
حدث وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر مذكورا بالرفع صفة الفعل اى ملفوظا
حقيقة كالمثالين المذكورين او حكما كالحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة كالمثال المذكور فى الشرح او حالية
كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى تضربه تأديبا ازيدان تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب
اجبنا يعنى اقعدت عنها جبنا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له
المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية كما اذا قلت انت مجيبا للسائل
تأديبا فى جواب من قال سائلا لمَ ضربت زيدا او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا
فقوله اى قول المص مذكورا احتراز عن مالم يذكر فعله لا حقيقة ولا حكما مثل اجبنى التأديب وعجبت عن التأديب
او اجبنى تأديبك او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب وغيره مما
يفيد التأديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفى الرضى فاح التأديب فعل له انضرب الا انك لم تذكره
لا لفظا ولا تقديرا انتهى فان قلت كيف يصح الاحتراز به اى بقوله مذكور عنه اى عن مثل اجبنى التأديب
وهو اى الفعل الذى فعل لاجله اى لقصد تحصيله مذكور فى الجملة اى فى بعض الامثلة كما فى قولك ضربت زيدا تاديبا
ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يوذن ذكره فى مثل اجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر
فعله حكما فيرد السؤال المذكور قلنا المراد من قوله مذكور معه كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى
احتزر عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هواى الفعل الذى فعل لاجله مذكور معه اى مع المفعول له
فى قولك ضربت زيدا تاديبا وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يوذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون
الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول قلنا المراد بقوله مذكور معه اى مع المفعول له فى التركيب الذى هواى المفعول له
فيه يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل
الذى فعل لاجله فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور ويرد ح اى حين كون المراد من قوله
مذكور معه فى التركيب هو فيه نحو اجبنى التأديب ان ضربت انت لاجله اى لقصد تحصيله فاح الفعل

الذى فعل

اذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بل نابر فع فاعل اجبنى التضم جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته بانه تعالى كذا فى حاشية المطول الا ان يراد بذكره
معه اى بذكر الفعل الذى فعل لاجله مع المفعول له اياده بالرفع خبر لقوله ان يراد الخ فانه مبتدا ويجئ المراد بذكر الفعل مع المفعول له
ان يؤتى الفعل معه اى مع المفعول له للعمل فيه اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قايم مقام
الفاعل لقوله ان يراد فعل هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر الاتيان معه للعمل فيه فعلى المراد والمفعول اما ان يكون
علة وغرضا يعنى انزلا للفعل مثل ضربته تأديبا فان التأديب علة غائية للفعل وانزله قوله مثل مبتدا وقوله
مثال خبره لما فعل للمفعول له الذى فعل لقصد تحصيله فعل وهو اى ذلك الفعل الضرب القادر المتكلم فان الغاية
انما يحصل فى هذا المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون انزاله وغرضا كما ان الاتكاء فى قولك كسرت الزجاج
انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون انزاله واما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن علة
للقعود وليس بغرض وانزله بل مؤثر له وفى الحاشية اشار الى ان المفعول له يكون علة غيرفة وقد يكون علة
من وجه معلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لقدمه انتهى مثال لما فعل اى للمفعول له الذى فعل لسبب وجوده فعل هو
اى ذلك الفعل القعود فاح القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب جبن فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود
والفاعل اى الذى قال يكون المفعول له معمولا من معمولات الفعل مستقلا فى كونه معمولا له غير داخل فى المفعول المطلق يعنى
قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل كالفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له
وبهذا جعل المفاعيل خمسة بخالف خلافا فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة
مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسناده الى الزجاج وجعل
النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل و
الخلاف انما وقع منه انتهى ظاهرا واما قال ظاهر الانه بعد التأويل الآتى ليس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره
مفعول له لا مفعول مطلق حتى صارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فايدة لقول من قال لا فايدة لقوله ظاهرا
للزجاج فقال من ذهب يذهب انما يكونه صانعا للزجاج واما لكونه نابعه كما يقال قد الصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف

فعال

وبنر آنه فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر اى منصوب مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق
لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا من غير لفظ فعل العامل فيه مثل قعدت جلوسا فالمعنى عنده اى
عند الزجاج فى المثالين المذكورين فى المتن وهما ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير
الفعل من جنسه وما به وجعل العامل فيه الآتى متعلقا لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود
عن الحرب جبنا واما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضافا الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا
عند الزجاج مثل ضربته ضرب تاديب هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة الكلمة
المعلول الى العلة وقعدت قعود جبن هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود
عن الحرب ورد مبنى للمفعول من رد يرد بابه قال الزجاج اى مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا محمود
مستقل بان متعلق برد صحة تاويل نوع بنوع آخر لانه خلة فى حقيقته يعنى بان يكون تاويل المفعول له بالمفعول
المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر
وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق قبل التاويل ويكون اقسام المفاعيل اربعة الآتى ذكرها قوله الا الكلمة
تنبيه يوقف عليه بانه فى مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى
للفاعل ان كان مخاطبا فخ يكون بالباء المفتوحة بنقطتين من فوق ان صحة تاويل الحال بالظرف سواء
كان الحال مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة من حيث ان معنى قولك
جاءنى زيد ركبا جاءنى وقت كوكب قوله من غير ان تخرج عن حقيقتها حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة
تاويل الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها
يعنى لا يقال ان الظرف قبل التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال لا تخرجها عن حقيقتها ونوعها مثل جاءنى زيد وقت
التعليم ان جاءنى زيد حال كونى معلما وشرط مبتدا مضاف الى نصبه اى شرط انتصاب المفعول له اشار الى ان الضمير
المجرور راجع الى المفعول لا الى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا
لفظا او تقديرا الشرط كون الاسم مطلقا مفعولا له فالمفعول له عند المص ايضا بيع كالمفعول فيه نوعان ما
قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط

فالستمن

فاسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل
الطعام من باب نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا وبقال لبايعه سمان كذا فى القاموس
وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن والاكرام من الكرم فى قولك جبنك للسمن والاكرام الاثر بر
والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرورا باللام فى الكل عنده اى عند المص مفعول له بناء
على ما يدل عليه جعله وجعله على ما سبق ما قبل الاجلة تفعل المذكور وههنا فعل المجنى لقصد تحصيل السمن وسبب وجود الاكرام
وفعل الخروج ايضا سبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد منها مفعولا له وعندى اى ما قاله المص ههنا وهو قوله وشرط نصبه
كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وعندى اى ما قاله ههنا ايضا اى كما ان ما قاله فى المفعول فيه خلاف اصطلاح
القوم كذلك ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول له الا على
المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اى
شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق كما سبق فى المفعول فيه
تقدير اللام اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام
فان اللام مراد فيها وانما قدرت لتفهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ اللام انما اى لان اللام اذا ظهرت لفظا
لزم الجر اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة وخص اللام بالذكر لانها ههنا داخلة على المفعول
اى واقتصر المص على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية لانها
اى لان اللام العالية اى غالبة الاستعمال فى تعليلات الافعال لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكانها
اصلا فى هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت فى التعليل لكنها بنيابة
عن اللام ومجازا عنها كما ان ان واذن اصل فى حروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارهما وتقدير هما دون غيرهما
على ما سيجئ فلا يقدر غيرها اى غير اللام من من بكسر الميم او الباء الجارة للالصاق او فى مع انها اى مع ان كلا من
هذه الحروف من دواخل المفعول له تقول له تعالى خاشعا مفعولا ثانيا لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع
الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة
للمراة متصدعا التصدع التفرق بقال تصدع القوم اى تفرقوا والعارية بتركه شدد مفعولا ثانيا لرأيته

من حشية الله علة للتفسح عن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متشقا فالخوف من الله
وعذابه هذا مثال لكون المفعول له مفعولا له عن الجارة وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا فى الرفق
والباء السببية ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى اسرائيل طيبات اى اشياء كانت حلالا عليهم
وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له
بالباء الجارة وقوله عم ان امراة دخلت النار قوله ان مخففة من المثقلة عملت فى ضمير القصة المقدر
اى انها وامراة مبتدا ودخلت خبره والمبتدا مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار
فى هرة اى لاجلها اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تاكل من خشاش الارض
فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بغى ولما كان تقدير اللام فى قوله وشرط نصبه تقدير
اللام عبارة عن حذفها اى اللام عن اللفظ وعن ابقائها فى النية لا عن حذفها منشيا بان تحذف فى اللفظ
والنية معا لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام والحال انه كان الاصل فى تعليلات الافعال
ابقاءها اى اللام فى اللفظ لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما
وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها فى النية اذا كان كذلك فلا حاجة فى ابقائها فى
النية الى شرط لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه متحملا على الاصل بل الحاجة
اليه انما الى الشرط انما تكون فى حذفها اى اللام من اللفظ لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج
الى الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ولهذا اى لكون التقدير عبارة عن الحذف قال
وانما يجوز حذفها اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قبل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير
وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قاله الشارح والحذف ترك فى
اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكور بكماله جائز لا
واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلوة ولم يكتف المص فى التعبير بارجاع
ضمير الفاعل المستكن فى يجوز الى تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف
وقبل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير ارجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف

اذ لو



اذ لو لم يحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نفسه بتقدير اللام انتهى فانه يجوز حذفها اى حذف اللام عند
وجود الشروط المذكورة كما يجوز ذكرها عند وجودها وشروطها ثلثة احدها ما ذكره بقوله اذا كان المفعول له
فعلا اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه حدث وهو المصدر
ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا احتراز عما اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام اذا
كان ذلك الشئ عينا قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم
دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهى اللام نحو جئتك للتسمن نجاح
التسمن وان كان باعثا للمعنى فى اظهر وجه علة الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام
وثانيها ما ذكره بقوله لفاعل الفعل المعلل به بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا اى لحدث فاعله اى لفعل
المفعول له وفاعل فاعله اى عامل المفعول له يعنى يلزم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون
فاعلهما شخصا واحدا كاكتفاء التعرب والتاديب بالمتكلم فى قولك ضربته تاديبا وكذا الجلوس والقعود
فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمان بالمتكلم وهذا احتراز عما اذا كان فعلا لغيره اى عما اذا لم يتحد
فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم
اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام
نحو جئتك لمجيئك اباى فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وفاعلها
ما ذكره بقوله ومقارنا له اى للفعل المذكور اى فعل الذى اتحد فاعل المفعول له فى الوجود لان الاصل فى التعليلات ان يقارن
العلة المعلول اى بما جعلت علة له وذلك بان يتحد زمانا وجودا اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان
المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس نحو ضربته تاديبا اذ زمان تضرب الصادر عن المتكلم والتاديب الصادر ايضا منه
واحد وهو زمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشترط كونهما
فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التاديب كذا فى الرضى اذ لا مغايرة
بينهما اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له الا بالاعتبار بان نعتبر ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له

وان اتحدا في الواقع والحقيقة او يكون عطف على يتحدا اى بان يكون زمان وجود احدهما اى زمان
وجود احد من الفعل او المفعول له بعضا من زمان وجود الآخر بان يكون زمان وجود احدهما
شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل العامل في المفعول له اعني القعود القاعد عن المتكلم بعض زمان المفعول له اعني
الجبن القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيما حاط زمان وجود القعود لان الزمان
الثاني جزء من الزمان الاول الجبن بالضم والسكون مصدر صفته الجبان والجُبُن بضمتين
لغة فيهما وبعضهم يقول جُبْن وجُبْنة بالضم والتشديد وقد جَبُن الرجل يجبن بالضم جبنا
فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف فهي جبين وامرأة جبان كذا في الصحاح او زمان الفعل
نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بينهما بعض
زمان الفعل اعني شهود الحرب لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنائه
وجزءا من اجزائه واحترز بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا له في الوجود عما اى
عن المفعول له الذي اذا لم يكن اى زمان وجوده مقارنا له اى لزمان وجود الفعل في الوجود بان يكون زمان
وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا نحو اكرمتك اليوم لوعدى بزيدك اى بالاكرام
اياك امس فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه
في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا
وانما اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط الثلثة لانتصابه باللام لانه اى لان المفعول له بهذه
الشرائط اى بوجود هذه الشرائط بامرها فيه اى في المفعول المطلق الذي لم يحتج في
نصبه الى الواسطة فيتعلق المفعول له بلا واسطة حرف بينهما تعلق المصدر به بعينه فكما يشمل
الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشمل المفعول له الذي وجد هذه
الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفي الرضي لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة لهذه
الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة

للعلية

وحصول الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما اذا اختل شيء منها اى بخلاف المفعول له
الذي لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلثة من الشروط فاللام لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل
فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه المفعول معه قد سبق اعرابها اى الذي فعل كمثل
للمفعول بمصاحبة الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه
اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجيء والباء في قوله
بان يكون متعلقة بالمصاحبة الفاعل الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه مصاحبا له اى للمفعول معه
في صدور الفعل عنه اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان استواء الماء مصاحب للخشبة حين
اسند الى الماء المفعول عطف على قوله الفاعل اى او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه
اى على المفعول مثل كساك وزيدا درهم فان الكناية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت
بالمفعول وهو ضمير المخاطب بقوله معه منصوب لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه مفعول لم
يسم فاعله لقوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور في قوله المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في الكل
راجع الى الالف واللام لكون الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي او التي
واعتذر بالبناء للمفعول اى بتعين النقد عن نصبه اى عن نصب معه مع كونه مفعولا لم يسم فاعله لقوله المفعول
ولم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما جوزه اى بالقاعدة التي
اثبتها بعض النحاة من اسناد الفعل بيان لما في قوله بما يعني جوز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه
سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول الى ملازم النصب اى الى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية وتركه
بالجر عطف على قوله اسناد والضمير راجع الى الملازم النصب اى ومن ترك ملازم النصب اى بقاءه منصوبا جريا
اى ليكون جريا وواقعا على ما هو عليه في الاكثر اى على الحالة التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر
الاستعمال وهي النصب على الظرفية واليه اى الى ما جوزه بعض النحاة واشتهر ذهب بالبناء للمفعول وما شبه
قوله اليه في قوله تعالى لقد تقطع تقطع التفرق بالفارسية پراكنده شدن بينكم حال كون هذا القول جاريا

على قراءة انتصب واما على قراءة ارتفع بعني رفع بينكم فليس مما نحن فيه وذكر في بعض الحواشي ان هذا الرأي اي هذا التوجيه يعني اسناد الفعل الى اللازم النصب وابقائه منصوبا شريف اي مقبول وحسن جدا قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة وهو محط الفائدة وهو ملازم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وجعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفي حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى مصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى وقيل الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وقد حيل ماض مبني للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بيني وبينه يحول حولا اي تجزز وبابه قال كذا في الصحاح بين العير بالفتح الحمار الوحشي والاهلي ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثوب يقال نزا نزوا ونزوانا بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اي وقع الهيلولة بين الحمار وانثاه وبين نزوه على الانثى فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه اي في هذا القول هو الضمير المستكن الراجع الى مصدره اي مصدر الفعل اي حيل الحيلولة لان لفظ بين للزوم ظرفية اي كونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل اي لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل ابدا مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع فقوله هذا اي على الوجه الذي قيل معناه اي معنى قوله المفعول معه الذي جعل فعل مصاحبته بناء على ان يكون منصوبا ما لم يسم فاعله لقوله المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى مصدره الذي هو الفعل ويكون الضمير المجرور في معه راجعا للموصول وهو الالف واللام في قوله المفعول مذكور خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو والجملة استيناف بعد الواو ظرف المذكور احتراز اي قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف عن المذكور اي الذي ذكر بعد غيره اي غير الواو كالفاء وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا لمصاحبة معمول فعل لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظرف ليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمرو فان المقصود منه

الجمعية

الجمعية في المجيء سواء جاءا معا او متفرقا اللام في قوله لمصاحبة متعلق بمذكور يعني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اي لاجل التأديب اي يكون ذكره اي ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل نحو المصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل واجاد بقوله اياها معطوف على لمصاحبة والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اي ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع سواء خبر مقدم كان ذلك المعمول اي المعمول الذي كان المفعول معه مصاحبا له فاعلا للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تاويل المصدر مبتدا نحو استوى الماء والخشبة اي في العلو اي وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا هو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا وسواء كان ذلك المعمول مفعولا لذلك الفعل نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك وسواء كان ذلك الفعل اي الفعل العامل في المفعول معه لفظا اي لفظيا يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظا كالمثالين المذكورين الذين ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما او معنى اي معنويا مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة لا احتياج الى تاويل الفعل ويكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيه صرح من الفعل اي ما تصنع وزيدا وما تلابس وزيدا وغيرهما والمراد بمصاحبته للمفعول معه المعمول فعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا مشاركته اي المفعول معه المذكور بعد الواو له اي للمعمول الفاعل او المفعول في ذلك الفعل يعني يكون المفعول معه والمذكور بعد الواو شريكا للمعمول في الفعل العامل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني يكونان في زمان واحد معا حين فيه نحو مرت وزيدا فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذي هو الفاعل في المرور في وقت واحد يعني

وقع سيرهما معا يعني حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس او شاركته له في ذلك الفعل في مكان واحد لو تركت الرواية بناء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبني للمفعول الناقة بناء وفصيلها اي مع فصيلها في مكان واحد لرضعتها جواب لو اي رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمفعول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها فعلى هذا المثال يكون شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي شير خورده كودك بالتاء بچه شتر از شير مادر كرده شد فلا ينتقض تعريف المفعول معه بالمذكور بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لان الشركة في الزمان الواحد او المكان الواحد نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو فانها اي الواو في هذه الامثلة لا تدل الا على المشاركة اي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في اصل الفعل يعني في المجيء والرؤية والمرور فقط دون المصاحبة اذ لا يلزم ان يكون المجيئان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء جاءا في زمان واحد اولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الآخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو ونفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائبة منابه وافادت فائدته كما استوى الماء وخشبة الآن خشبة نصبه بنصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم ان العامل في المفعول معه يعني الناصب له الفعل المتقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا او معناه اي العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من نحو الكلام بتوسط الواو التي بمعنى مع يعني تكون الواو وسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما واغا وضعوا اي النحاة او العرب لانه موزد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم الواو موضع مع اما لفظا فلكونها الى الواو اخصر منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى

فلاستدامة

فلاستدامة المصاحبة واصلها اي اصل الواو واو العطف التي فيها معنى الجمع المطلق لا الترتيب فيها ولا التعقيب ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف على ما عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع فناسب معنى المعية لها قد في الارض قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عوامليها ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا او معنى اراد ان يفصل كل منهما جاعلا التأثير على ترتيب اللف فقال مصدرا الكلام بالفاء التفصيلية فان كان وهذا الكلام اخبار مسوق لتفصيل بيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا اي وجد بشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فيكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون ناقصة وقوله لفظا يكون خ منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به في التفسير الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه لعمومه ولذا قال الشارح اي ما يدل على الحدث يريد به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير اي الاصطلاحي فيعم ذلك الفعل الاصطلاحي حتى واسمي الفاعل مثل سائر وزيدا والمفعول مثل انا مفعور وعمرا والصفة المشبهة مثل انا ظريف وبكرا وغيرها اي غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبني سير زيد وعمرا لفظا اي من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظا وجاز الواو للحال اي وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط اي لم يجب العطف اي جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعني الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعني الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعني الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا فلا ينتقض هذا الكلام بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف بقرينة المعطوف عليه فيما اي في هذا المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد او زمان واحد متعسرة فيكون الواو للعطف فلوجهان جواب الشرط اي العطف اي جعل الواو للعطف فح يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف والنصب على المعولية اي نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل جاز ان اذ لا مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل

هو الاصل عند التعارض نحو جئت انا وزيد وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا
متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التاكيد الا انه لم يكن مثله في كل وجه بالرفع اي رفع وزيد على العطف اي
بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لمكان التاكيد بالمنفصل وزيدا بالنصب على المفعولية اي على
ان يكون مفعولا معه لمصاحبته معمول فعل في زمان واحد والا عطف على توهم جاز اي وان كان ما يدل على الحدث لفظا ولم يجز
العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بل يمتنع العطف لمانع تعين النصب اي نصب ما بعدها على انه مفعول
معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فح يكون المراد بالتعين التعين الاستحساني وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع على ما سيجيء مثل جئت وزيدا فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه فان العطف اي عطف
زيد على الضمير المرفوع المتصل فيه اي في المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة بينهما بما يعين لا توجد الفاصلة التي
تكون بتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل لا بغيره كالفصل بينهما بالظرف وغيره وان كان
اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا او غيره كما سبق ممتنع غير او حال او خبر لكانا
على تقدير كونها ناقصة اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ من غير تصريح به ولا تقدير وفي الرضي والفعل المعنوي
على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل
او بما في معناه نحو ما شانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل والثاني اعني
الذي لا يكون في اللفظ مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت لعدم ايناصب
وضعفت الدلالة عليه وهو ما كان متقدما بتة الا ههنا كلامه وجاز نحو كانا اولى في التوجيه الا انه ههنا سلب العام اي لم
يمتنع العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون تلك الواو للعطف لا للمصاحبة تعين جواز البشرط وقيل اختير
العطف اي عطف ما بعده ما على ما قبلها حيث اي لانه لا يحمل الكلام على عمل العامل المعنوي لضعفه مع جواز
الحمل على عمل العامل اللفظي بلا حاجة تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوي مع جواز وجه آخر غير الحمل على عمل
العامل المعنوي وهو اي الوجه الاخر العطف يعني اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول
معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل

اللفظي

اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي اقوى في المعنوي وعند وجوان القوي لا تاثير للضعيف ولان معنى الفعل
غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب به المفعول معه كما ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضي
يجوز العطف به بلا تكلف نحو ما لزيد وعمرو واما عطف على جاز اي وان كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
ولكن لم يجز العطف اي عطف ما بعدها على ما قبلها بل امتنع العطف تعين النصب اي نصب ما بعدها
على انه مفعول معه للعامل المعنوي حيث اي لانه لا وجه سواه اي سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف
وامتنع ويكتفى بالعمل بما هو ادنى وهو النصب على انه مفعول معه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا واما ورد مثالين
مع انه يمكن لا يضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان مجيء الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال
الاول ومع حرفه ايضا وكاسم كما في المثال الثاني فانه امتنع العطف اي عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور فيهما اي في المثالين
المذكورين وامثالهما لان العطف على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بالحرف الجر كما مثل او بالاضافة كما في المثال الثاني
بلا اعادة الجار في المعطوف حرفا كان او اسما غير جائز كما سيجيء وههنا لم يعد ولم يجز جواب عن سوال مقدر تقديره
اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل
بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باي وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو وما بعدها
بقوله ولم يجز عطف عمرو على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى ح ما شانك ونفس عمرو فيكون السوال
عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السوال عن شانهما لا ان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى
والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله اذ السوال عن شانهما عن شان احدهما ونفس الاخر يعني مراد المتكلم السوال
عن وصفهما لا السوال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان يكون السوال عن شان المخاطب ونفس عمرو
وهو غير مراد بقرينة محال الاستعمال كما سبق آنفا وقال المحشي ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف
فالتقدير وشان عمرو فيكون السوال ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السوال ايضا عن شانهما لان المعنى ح وشان عمرو والنصب ان ترجح
بالاستغناء عن الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان
كانا جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة لتعين العطف او تعين

التنقيب بشير الآن اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخرى الآن المعنى ان
كل واحد من الامثلة السابقة فوقك ما يصنع وما يماثله مثل يلابس بالباء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف
المعطوف والاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم فمعنى ما شانك وزيدا فوقك ما تصنع وزيدا
بالتاء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف اللف ومعنى مالك وزيدا ايضا اى كالمثال الاول فوقك
ما تصنع وزيدا بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على المخاطب فيكون التفسير دالا على
الخطاب لان المفسر تعين المفسر ومعنى مالزيد وعمرو فوقك ما يصنع زيد وعمرو بالياء المثناة من تحت لان المجرور بهما
اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك الحال من حال الشئ يحول اى انقلب ومنه سمي هذا القسم بها لانقلابها
ونحولها غالبا لما فرغ من المعاعيل التي شرع في الملحقات اى في بيان ما يلحق بها وانما الحقت الحال بها من حيث
انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولانها ايضا شبه خاص بالمفعول به لما سبق قد مرت على سائر الملحقات بها لانها بينت
هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيه معنى الظرفية ايضا وهي اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ما اى شئ موذا
كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقي او الحكمي وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال
المفردة او حكما كما تكون جملة خلة وجهم يبتين هيئة الفاعل اى وصفة حال صدور الفعل عنه مثل جاءني زيد راكبا
فان الحال ههنا يبتين حال زيد ووصفة عند صدور المجيء عنه وهي الركوب فيكون قوله راكبا مبتينا الوصف الركوب
عند كون المجيء صادرا عنه او هيئة المفعول به حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا فارسا اى من حيث هو فاعل
يصدر عنه الفعل او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبتين جنس شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما
يبتين الذات كالتمييز فان التمييز وان كان مبينا الا انه مبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة
او مقدرة نحو طاب زيدا وطاب زيد نفسا كما سياتي وبا ضافتها اى اضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به يخرج
ما يبتين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا او الخبر او غيرها فانها وان كانت مبينة الهيئة الا انها
تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم اخوك او اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم اخوك
او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم ابا له او غير ذلك وبقيد الحيثية اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به
يخرج صفة الفاعل مثل جاءني زيد العالم او صفة المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا العالم او باواسطة

نحو

نحو مررت بزيد العالم فانها اى صفة كل منهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا اى سواء صدر عنه المجيء او لا وسواء
وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل والمفعول به موصوف بالعلم مطلقا لا ان تلك الصفة تدل على هيئة
الفاعل او المفعول به من حيث الفاعلية على فاعل او المفعول به مفعول به وهذا التردد اى التردد المفهوم من
كلمة او على سبيل منع الخلو يعني ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا يكون هذا التردد
على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال يبين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما فلا يخرج عنه
اى عن تعريف الحال مثل ضرب زيد عمرا راكبين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التقريق نحو لقيت راكبا
زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا فان كان مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى الآن
الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا
في الرضي بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثاني والثاني للاول وفصل اولى من فصلين وفي الهندي مثل لقيت
مصعدا منحدرا على الجمع في الاول والتوزيع في الثاني وهذا دليل على ما قلنا لفظا تمييز عن الفاعل او المفعول او حال
عنهما او خبر لكان المقدرة والى الاخير ذهب الشارح حيث قال اى سواء كان الفاعل الذي وقع الحال عنه او المفعول
الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا وان الفاعل اللفظي او المفعول
اللفظي لا يكون الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه يعني لا الفاعل
فاعلا ولا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذي وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا غير
فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك من غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن الكلام كما اعتبر
في الفاعل المعنوي في قوله هذا زيد راكبا او المفعول المعنوي فيه ايضا كما سياتي تحقيقه يعلم من ذلك المعنى
الخارج عن الكلام من محوى الكلام فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك في محوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا
وفي الحديث من اكل في فحوى ارض لم يغرزه ماء وما يعم البعل كذا في الصحاح سواء كانا اى الفاعل والمفعول ملفوظين
حقيقة كما في قوله ضرب زيد عمرا راكبين او حكما كما سيجيء من الامثلة او معنى معطوف على لفظا اى كان الفاعل

او المفعول به معنويا وهما لا يكونان الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم هذا
المعنى من محوى الكلام بحيث لا يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظه ومنطوقه اى باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من محوى الكلام والمراد بالفاعل الذى فى تعريف الحال او المفعول به
الذى هو كذلك اعم تعينا ان يكون كل واحد منهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما تعينا ان يكون الفاعل فاعلا
حقيقيا والمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا
حكميين كما سيأتى فى الامثلة فيدخل فيه اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه لكونه اى لكون المفعول معه فى
معنى الفاعل لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ما شانك قائما فان قائما
حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة مقرونة او لكون المفعول
معه فى معنى المفعول لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم وكذا المفعول المطلق
بمعنى يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عنه لكونه فى
معنى المفعول به مثل ضربت القرب شديدا فان شديدا حال عن القرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله
جلست الجلوس كثيرا اى وقعت الجلوس حال كونه كثيرا فانه اى مثل ضربت القرب شديدا بمعنى احدثت
القرب شديدا فيكون مفعولا به وشديدا حالا عنه وكذا اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق
فيه يدخل فيه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان
المضاف الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه اى حذف المضاف الذى هو فاعل او
مفعول وقيام المضاف اليه الذى هو ذو الحال مقامه اى مقام المضاف فكانه اى المضاف اليه الذى هو
ذو الحال بعد حذف المضاف واقامة مقامه الفاعل او المفعول ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له
سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبى الحال لانهما لم يكونا فاعلين ولا
مفعولين حقيقة او حكما تدبر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم
المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو ان يأكل
لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول لـ يأكل

فهذان

فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك يتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل
مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل فانه يصح ان يقول حذف
ملة واقامة ابراهيم مقامها بل يتبع ابراهيم مقام بل يتبع ملة ابراهيم فكانه حال عن المفعول به ويصح ايضا ان يقول
بعد الحذف والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف الذى اضيف الى ذى الحال فاعلا او مفعولا
وهو اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول جزء المضاف اليه الذى هو ذو الحال فكان الحال عن المضاف اليه فكانه حال عن
الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه وان لم يصح قيامه اى المضاف اليه مقامه اى المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقامه
بعضا او كلا كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اى محكوم عليهم بالقطع مصبحين اى داخلين فى الصبح من اصبح
الرجل اذا دخل فى الصباح فح تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله مصبحين حال عن هؤلاء المضاف اليه
الدابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه باعتبار ان الدابر المضاف اليه
اى اى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الى راجع اليه بما يستكن فيه جزؤه اى جزء هؤلاء
فان دابر الشئ اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح والدابر مرفوع بما لم يسم فاعله
باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم الراجع حكم المرجع فان كان الراجع فاعلا
يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وقيل حال من
الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء ولو قرئ بتبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل
الذى هو من ابواب الخماسى او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل الذى هو من ابواب الرباعى المزيد فيه
على الثلاثى وجعل الجار الذى فى قوله به متعلقا به اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول
الذى عبر عنه بقوله لانا بالمفعول يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين دخل فيه
اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل
الحقيقى او الحكمى والى تعميم المفعول ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه ما عرفت سابقا

والمفعول

من انه لا يقع الحال منها الا له حول ما وقع حالا عن المضاف اليه فاذا احتيج الى التعميم له حول مثل هذا الحال يكون التقدير الاول
والاليق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى مثل ضربت زيدا قائما فان كانت قرينة
حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان تجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تتقدمه فهو عن المفعول ومنهم من يقول الطريق
في مثله ان يقول اقوم او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير تجعله حالا عن ايهما شئت
هذا امثال اللفظي الملفوظ حقيقة تمييز من نسبة المفعول الى نائبه فان فاعلية تاء المتكلم تعني كونها فاعلة للفعل ومفعولية
زيد اي كونه مفعولا للفعل انما هي اي ما كل واحد من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام عنه اي عن الكلام وهما اي
الفاعل والمفعول ملفوظان في هذا الكلام حقيقة اي ملفوظا حقيقيا بريد انه يصح ان تجعل قائما حالا عنهما شئت
اي من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن
زيد اذا لم يكن قرينة ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا ومثل زيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما نصب على التمييز فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف اي كونه فاعلا له وهو المنتقل من
عامله بعد حذفه للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر
لما سبق ثم حذف حصل واستكن الضمير في الظرف يعني انتقل اليه بعد حذف عامله انما هي اي ليس تلك الفاعلية الا
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه اي عن لفظ الكلام ومنطوقه والضمير المستكن سواء
كان استكنانه جائزا او واجبا ملفوظ حكما اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي
لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا
حكما فكان لفظا حكميا وهذا زيد قائما الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصاله به يعني يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا عن قوله هذا لانه في معنى الفاعل المفهوم من
التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا عن الفاعل المعنوي مثال للمفعول المعنوي لانه مفعولية زيدا اي كونه مفعولا
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه كانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملة اسمية فليس فيه فاعل

مولا .

ولا مفعول بل المفعولية لبس الا باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا الآن التنبيه والاشارة مفهومة من لفظ هذا
الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولا شك انهما اي معنى الاشارة والتنبيه ليسا مما
يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقيد المتكلم في نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد به اي بما قد ذكر في نظم
الكلام مفعولا لفظيا لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا بالفظا ويقول هذا زيدا قائما
ويجعل نصبه دليلا لما قصده بل مفعولية بل يكون زيد مفعولا انما هي اي ليست لا تكون تلك المفعولية الا باعتبار معنى
اشير وانبه الخارج صفة المتبع عن منطوق الكلام المعتبر صفة بعد صفة للمتبع لفتحة وقوع القائم حالا يعني
انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ما سيأتي
والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل ولا شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل فمعنى اي مفعولية زيد في المثال المذكور مفعولية
لا لفظية لما عرفت وعاملها مبتداء وخبره قوله الفعل وما عطف عليه اي عامل الحال لان الحال يؤنث
باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظ ما الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعني يكون لمنع
الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل في العمل وقوي ايضا وان معنى
الفعل لا يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا الملفوظ يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا
حقيقة او المقدر يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او وجوبا كما سيأتي نحو ضربت زيدا قائما
هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لا بد له من
متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح ان كان الظرف مقدرا
بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل او شبهه اي ما يشبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع والنصب وهو تركيب
اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب كاسم الفاعل سواء كان لازما نحو زيد
ذاهب راكبا في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان
ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل على مذهب
الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق وكاسم المفعول اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على

قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا نحو زيد مضروب قائما او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان
الظرف مقدرا باسم المفعول والصفة المشبهة ملفوظة كانت نحو زيد حسن الوجه ضاحكا او مقدرة نحو زيد في
الدار ضاحكا في تقدير زيد حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما وهذان اعني الفعل وشبهه
يعملان في الحال متقدما مثل ركبا ضرب زيد وما متأخرا لقوة عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه
لما سيجيء والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه او معناه المستنبط اي المفهوم
من فحوى الكلام اي من معنى الكلام من غير التصريح به اي بالعامل او التقدير لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل
او شبهه ولا يكون معناه كالاشارة والتنبيه المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة في نحو زيد قائما
كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكالنداء والتمني مثل ليت والترجي كلعل والتشبيه نحو كان وانما خص هذه
الحروف الثلثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح
ان يكون واحد منها مقيدا لحال باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او
الاستدراك فلا يصح تقييد ما بالحال وقال المحشي ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان واما
والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل لها معا وفي الرضي خلافا لاحد ذلك على استعمالهم وان لا يعلل في نحو يا زيد
قائما او يا رجل مقيما ويا تيما منصوبا بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة
او شبهها بان التعريف والنكرة المخصوصة شرط في ذي الحال ولكنك وليته وليت زيدا عندنا مقيما ولعلة ولعلك
ولعل زيدا في الدار قائما وكانه وكانك وكان زيدا اسد صائلا فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا
انها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب
بان المراد تقييد التمني مثلا لا التمني ويختلف المعنى في ليتني صحيحا راجع الى امهل وشرطها اي شرط الحال عند
البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز
في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ان تكون اي الحال نكرة لان النكرة اصل
كونها مجردة عن العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زايد على النكرة والغرض من الحال وهو اي الغرض منها
تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جائني زيد راكبا او ايقاعية مثل

رايت

رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها يحصل اي الغرض بها اي بالنكرة والتعريف لكونه في
المعارض والعارض كالمعدوم زايد على الغرض والزايد لا يعتبر وفي الرضي والا فقد ان يبين الشيء اولا
ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث وشرطها ايضا ان يكون صاحبها اي من قام الحال به سواء
كانت فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما معرفة لانه اي لان صاحب الحال محكوم عليه في المعنى لان الحال وصاحبه في المعنى
مبتدا وخبر فكان قولك جائني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورايت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية
فكما ان الاصل فيه اي في صاحب الحال التعريف اي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه باطلاق المعنى غالبا يرجع الى تعريف
صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
اي امثلة الحال بل الشرط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها اي اكثرها بمعنى في اكثر امثلة الحال لا عكسها
وبيانه ذلك اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين
لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة محضة ولذا انقسمت المواد على قسمين احدهما اي ...
كلام او تركيب يكون ذو الحال فيه نكرة اي في ذلك الكلام او التركيب نكرة موصوفة لان النكرة لما كانت موصوفة
افادت التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدا نحو
جائني رجل من بني تميم ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له فارسا او تكون ذو الحال فيه نكرة
مفيدة عناية المعرفة اي تكون مفيدة فايدة التعريف لاستغراقها اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ
فرد منها فتكون في حكم المعرفة نحو قوله لعافيها اي في ليلة البراة التي تكون في نصف شعبان يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فيكون النكرة مستغرقة
لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة ان جعلت امرا حالا
من كل امر واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ذو
الحال معرفة ومثله قول الشاعر لا يكفن احد الا الاجام متخوفا يوم الوغى لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال
فيه او تكون تلك واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم ايضا
جميع الافراد نحو هل اتيتك رجل راكبا او واقعة بعد الا لانها توجب العطف وصحة ان يعمل الحال الا لانه بعد تولا او متقدما

فاعلا لقوله اد واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع نقضا منصوب على انه مفعول مطلق لتقدير
نقض مقتضاه والجملة صفة الا للنفي متعلق للنقض لان النكرة لو قوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق
نحو ما جائني رجل الا راكبا او مقدما عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى فما يكون ذو الحال فيه مقدما عليه الحال
لان يتقدم الحال على ذي الحال يختص ذو الحال لما سيأتي نحو جائني راكبا رجل وثانيهما اي ثاني القسمين ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور يعني الامور الخمسة ويكون ويكون ذي الحال في غيرها معرفة وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم لا غير ووقوع الحال في هذا القسم اي في القسم الثاني مشروطا بكون صاحبها اي صاحب الحال
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها اي صاحب الحال معرفة يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون
الشرط غالبا لا مستوعبا لا قيد لكون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصالة في التعريف
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة صفة الغالبية عن تخلفه اي تخلف كون صاحبها معرفة
في بعض المواد كالصور المذكورة في القسم الاول ثاني الشرطية يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها
معرفة يكون منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان
الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ثاني الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف
بمعنى تشعر انه لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول واذا كان قيدا
للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب ويحتاج عطف على يقال ان يصرف الكلام اي ان يخرج
الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب
على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحاطف واحد ويكون عطف مفرد على
مفرد ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا بنية نثر على ترتيب اللف معطوفا من قبيل تعدد المفعول الذي
او يكون بدلا منه او حالا فيكون ح عطف جملة على جملة هي قوله وشرطها ان تكون نكرة ولما بين ان التنكير شرط
في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد ثاني الشرطية فاجاب عنه بالواو الاعتراضية بقوله
وارسلها العراك اقول الحال المعرفة اما مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر
او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجماء الغفير وكقوله ع يذهب الصالحون سلفا سلفا

الاول

الاول فالاول اي مترتبين كذا في الرضي وقيل الحال المعرفة باثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد مثالا
موثوقا به للاول من شعر لبيد وللثاني مما شاع في المحاورات ويروى اورد ها العراك ولم يزدها بالذال
المعجمة وبعده دال مهملة من زاده يزوده طرده وزاد الابل من باب قال سائقها وطردها كذا في الصحاح ولم
يشفق من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلها واحد واحد ولا يقال شفق وقالوا ابن درید شفق واشفق بمعنى
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اي لم يخف على نغض الدخال النغض بالغين المهملة والعين
المعجمة المفتوحة من نغض الرجل نغضا اي لم يتم مراده وقيل نغض بمراد تام ما رسيد وشرب تمام ناشده كذا في
حاشية العصام البيت للبيد وهو من شعراء الاسلام يصف حمار الوحش وهو الذكر منه والاتن جمع اتان وهو
الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه يقول اي للبيد ويحتمل ان
يكون بناء الخطاب لبيان اللغة ارسل حمار الوحش الاتن لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن ع. التزاحم خوفا من
تأذيه اياهن وكان كلمة التشبيه لاكلمة كان جواب ع سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضي سبق القيد وههنا
لم يمكن ان يتصور القيد فضلا ع سبقه لان القيد والاسار منهم لم يوجد الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية يعني خالي كردن راه يعني مزاحم نا شدن حمار وحش مر اين راه آب از خوردن والمراد هو
الثاني ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها بين المرسل بفتح السين وهو الاتن وما يريد
اي الحمار الوحش او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب خوردن
اي ارسلها يعني ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك اي لم
يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم ولم يتشفق اي لم يخف على نغض الدخال يقال نغض البعير اذا لم يتم
شربه ولذا فسره الشارح بقوله اي لم يخف ذلك الحمار على انه لم يتم شرب بعضها اي بعض الاتن الماء بالدخال اي
بالمزاحمة والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صهاف هو اي الدخال في اللغة ان يشرب
البعير ماؤه ثم يرد مضافه مجهولا من رد يرد مثل مد يمد من العطن بفتحتين العيب والطاء المهملتين ما حول
الحوض والشرب من مبارك الابل اي المناخ يعني جاي آشتر چو باي بند كردن الى الحوض متعلق بيشرب يعني ع
يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك البعير بين بعيرين عطشانين لم يمكن ان يشرب ماء ليشرب

ذلك البعير المردود والمدخول بين البعيرين العطشانين منعا اى من الحوض او من الماء عساه لم يكن شرب منه
يعني لعل ذلك البعير لم يتم تشرب الماء من الحوض ولعل المراد هذا جواب دخل مقدر وهو ان معنى الدخال لم
يوجد الا في الحيوان الذي يكون في ايدي الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر ولم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله
ولعل المراد به اى بالدخال نفس متداخل بالتذكير صفة جرت على غير من هي له بعضها مرفوع فاعل متداخل في بعض
آخر متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي بل المراد به معناه المجازي هو تداخل بعض النفوس
في بعض واجاب عنه ايضا بان المعنى على نقص الرجال يعني على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه
يعني لم يخف على انه لم يتم تشرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم تشربه الماء واد خله بين بعيرين
عطشانين ليتم شربه ومثل مررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد عدة ووعد امن
باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية ونحوه بالرفع عطف على محله
يعني ونحو ارسلها اه مثل ما فعلته بناء الخطاب جهدك بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح
المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جايز ان ههنا تامل ولكن منصوبا مقاول خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف
منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا آنفا اول انتظلب يعني طلب ما آل الشيء بصرفه عن الظاهر بالنكرة متعلق بقوله
فلا يرد مبني للفاعل من ورد يرد نقضا منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا على قاعدة
اشتراط كونها اى الحال نكرة وناويها اى الحال المعرفة على وجهين على ما ذكره الشارح احدهما اى احد الوجهين
انها اى الاحوال المعرفة مصادر اى كل واحد منها مصدر لافعال محذوفة اى لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو
علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا اى تعترك
العراك وينفرد وحده اشار الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر
الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما مع ان الاستعمال لا يستعمل المزيد فيه اى انفراده ويجتهد جهدك من اجتهد اجتهادا
فهم الجمل جمع مجملة الفعلية وهي تعترك وينفرد ويجتهد وقعت احوالا اى وقعت كل واحدة منها
حالا بالضمير وحده لما مر ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيها الضمير وحده ولا يجوز الواو وحده
المصادر يعني العراك ووحده وجهدك منصوبة على المصدرية يعني على انها مفعولات مطلقة لافعالها

المحذوفة

المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب
وبالمثل هذا مجاز مرسل لان الحال في الحقيقة عواملها المحذوفة وثانيهما اى ثاني الوجهين انها اى هذه
المصادر معارف باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل هو عليه
موضوعة موضع النكرات فتكون احوالا بانفسها من غير تاويل باشتقاق لتكون
في صورة الاتفاق اى ارسلها معتركة متزاحمة ومررت به منفردا اى فاعلته مجتهدا فالصورة اى صورة
كل واحد منها وان كانت معرفة باللام او الاضافة فهي اى صورة كل واحد منهما في التقدير نكرة لكون اللام في
الاول والاضافة في الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام والاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس
لا محالة كما ان المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو وحسن الوجه في صورة المعرفة
لكونه مضافا اليها ظاهرا وهي اى الصفة المضافة في المعنى نكرة لكونها في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب
عمرا وحسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجيه بجريانه في الاحوال المعرفة كلها سواء
كانت مصادر اولا وعدم انكباب المحذوف والمجاز والجريان الجاري فيها هو الاصل فيها وهو الاطراد بخلاف الاول
فانه كان صاحبها اى صاحب الحال سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما نكرة محضة احتراز عما اذا لم يكن
نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق لم يكن فيها اى في تلك النكرة شائبة
تخصيص اى لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما سوى التقديم اى سوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركة
بينها اى بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والآخر معرفة مثل جاءني رجل وزيد راكبين
اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا وجب تقديمها اى تقديم الحال على
صاحبها النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا ليتخصص النكرة بتقديمها يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص
لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدا النكرة كذلك
ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه لانها اى ذا الحال والحال في المعنى مبتدا وخبر لان معنى فوق جاءني زيد راكبا
زيد راكب وقت المجيء ولبلا يلتبس اى الحال في النكرة بالصفة في حالة النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا
قدم علم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة

فيكون

كانت او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملابسته الركوب حالا لان الحال ما لم يتقرر آو بعد لزومه وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسته الركوب به يعني قبل تقرره ثم قدمت الحال على صاحبها النكرة في سائر المواضع وان لم يلتبس وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يقدم اطرادا للباب والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو اكرم ولا يتقدم اي الحال فيما عدا فعل جامد في عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب اي في تركيب جاوز مثل منصوب لانه مفعول به لا زيد قائما كعمرو قاعدا يعني ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دال على حدثين غير متميز بينهما بالعبارة اي بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دال على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لحدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حالا لا يتعلق بالآخر فانه يجب اي بلي متعلق كل حدث صاحبه لبينته وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفي الرضي الا انه آله التشبيه لانه دال بصيغته على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة بيشتر كان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ لعدم الكلام فلبيانها جيء بحال ووضع بجنب المشبه وبحال اخرى ووضع بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عامله المعنوي لتكون بجنب صاحبها قد عرفت فيما قبل مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما اضيفت هي اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سبق اي فيما سبق العامل المعنوي وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير وعرفت فيما قبل ايضا ان ما هو متقدر بالفعل عند البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كانت ظرف زمان او مكان او يشبهه اي الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل

اعني

اعني بقوله او ما يشبهه الجار والمجرور مثل زيد في الدار خارج عنه اي عن العامل المعنوي لان العامل فيها اما مقدر او داخل في الفعل اذا كان متعلقه فعلا آو داخل في شبهه اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كما علم العامل فيما هذا اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم فارج عن العامل المعنوي وداخل في احدهما قوله فعل متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه معنى الكلام اي معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا اي اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اي باتفاق النحاة بخلاف الظرف خبر مبتدا محذوف اي عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف اي بخلاف ما اذا كان العامل في الحال ظرفا او شبهه حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا فانه فيه اي في عدم تقدمها عليه خلافا بين سيبويه والاخفش فسيبويه الفاء تفسيرية لا يجوز اي لا يجوز تقديم الحال عامله الظرف ايضا اصلا اي مطلقا اي سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده نظرا الى ضعف الظرف في اصل كلانه انما جعل نيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا ويجوزه اي تقدم الحال على عامله الظرف مخالفا لسيبويه لكن لا يجوزه الا بشرط تقدم المبتدا عليه اي على الحال لانه لما تاخر الحال عن المبتدا الذي صاحبه راجع اليه فكانه تاخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف يعمل عمل فعل قوي لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدا لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد نحو زيد قائما في الدار فانما مع تاخير المبتدا عن الحال فانه اي الاخفش وافق سيبويه في المنع اي في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدا مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما فلا يجوز تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل قائما زيد في الدار او مقدما مثل قائما في الدار زيد اتفاقا لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس مع تاخير الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقديم المذكور ويحتمل معطوف على قوله لان الحال لا يتقدم اي فعلى هذا يحتمل ان يكون معناه اي معنى الكلام المذكور سابقا ان الحال وان كان مشابها للظرف آنوا وللجار والمجرور في اصل الجملة حال يعني ان الحال حال كونه مشابها للظرف لما فيه اي في الحال من معنى الظرفية بيان ما في قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظرف آنا ما يعني لكن اي لكن بينهما اي بين الحال والظرف فرقا من وجه آخر وهو ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي يعني اذا كان

العامل في الظرف معنويًا مستنبطًا من فحوى الكلام يجوز تقديمه عليه كما يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان في تقدير هو اي الله تعالى في شان كل يوم هذا باب ذكر الكل وارادة الجزء بعض في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب في مكان الك ثوب كل يوم لتوسعهم اي النحاة في الظرف لعموم حاجة المخلوق اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال والحال لا تتقدم عليه اي على عاملها المعنوي لما عرفت هذا اي كون هذا الكلام على الاحتمالية كائن اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق واما اذا جعلته اي الظرف داخلا في العوامل المعنوي حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ او شبهه الملفوظ ايضا وهو في الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او معناه كما في بعض النسخ وهو الظاهر فقط من كلامهم اي من كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال لا غير لان اللايق جواز استثناوه عن العامل المعنوي ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا او تفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه كذلك لا يتقدم تاكيد لقوله كما لا يتقدم على ذي الحال المجرور ويتقدم على ذي الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا مثاله كتقدم الجار على المبتداء لما سبق انها في المعنوي مبتداء وخبره فاعلم احكامها سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر لان المطابق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم فاعلم كان ذو الحال مجرورا بالاضافة سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا كالمثال الآتي في الشرح لم يتقدم الحال عليه اتفاقا اي باتفاق البصريين والكوفيين نحو جاءني مجردا عن الثياب صاحبة زيد وذلك اي عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة اتفاقا واقع لان الحال تابع لانه عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه وفرع لان ذي الحال في الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم الحال يصير منه ويقوم به والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لقيامه مقام المضاف وهو التنوين او النون وفي الهندي لانه ان تقدمه فاما ان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع فلا يتقدم تابعه ايضا انتهى وان كان ذو الحال مجرورا بحرف الجر فعنه اي تقدم الحال على صاحبه المجرور به خلاف بين البصريين والكوفيين



فسيبويه

فسيبويه واكثر البصريين عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اماما فيه يمنعون تقديمها اي تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها وهو اي منع تقديمها عليه المختار عند المصنف وهذا اي لكونه هو المختار عند المص قال على الاصح متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا ونقل من بعضهم اي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين الجواز اي جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي وما ارسلناك الشخ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين في قولك سيولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا اي محمد را براى آدميان مگر در حالتى بودن آدميان همه يعني از براى همه آدميان فرستاديم ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز اخذ الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدم ان جواز حرف الجر متعد اسم فاعل من عدى يعدي من باب التفعيل حذفت ياؤه للعمل بمعنى تجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به كالهمزة والتضعيف يعني كما ان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعي بزيادة الهمزة في اوله والتضعيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه فكانه اي حرف الجر من تمام الفعل وبعض حروفه كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة هند يتقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف فكانك قلت اذهبت راكبة هندا يتقدم بها على صاحبها المنصوب فكما جاز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه فالمجرور بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب والحال يتقدم على ذي الحال المنصوب فكذلك ههنا واجاب بعضهم اي بعض النحاة وهو الهندي والزجاج عن هذا الاستدلال اي عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذي الحال المجرور بهذه الآية بجعل متعلق بقوله ارسلناك اي ارسلناك كافة حالا عن الكاف المتصل بالفعل فيكون مبينا هيئة المفعول به والتاء في كافة

للمبالغة في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ
من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصي مجادفيه وحاثا لهم على طلب الثواب وما
عليك الا التبليغ واجاب بعضهم وهو الكشاف بجعلها متعلقا ايضا باجاب اى بجعل كافة مصدرا محذوف فيكون كافة
منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا ارسالة كافة مانعة للناس عن
الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم واجاب بعضهم وهو مختار القاضي بجعلها اى بجعل كافة
مصدرا على وزن اسم الفاعل كالكاذبة والعافية اما بالتاء او بالالف فيكون كافة منصوبة على انها مفعول له والمعنى وما
ارسلناك يا محمد لشئ الا لتكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلثة فتكون ظرفا لغوا
والكل اى كل واحد من الاجوبة الثلثة تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم
الوقوع حتى انكره البعض في غير فعال ومفعال وردت شهادة بالكافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني
تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثلث
تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام التبريزي وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان
الدال على الهيئة مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او جامدا يستفاد منه معنى قائم بالغير صح
ان يقع ذلك الدال على الهيئة حالا من غير ان يؤول الجامد الدال على الهيئة بالمشتق ليحصل معنى النسبة ظاهرا
لان المقصود من الحال اى المراد من ايراد الحال بيان الهيئة اى الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدور عنه الفعل
او وقع عليه وهو اى المقصود الذي هو بيان الهيئة حاصل به اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود
استويا ايضا في وقوعها حالا من غير تعرقبة وهذا اى مذهب المصنف هو تجويز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالا
مشتقا او غيره من غير تاويل غير المشتق بالمشتق رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال اى شرطوا ان يكون
الحال مشتقا لان الحال في المعنى خبرا او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما وتكلفوا في تاويل
الجامد حيث وقع حالا بالمشتق لتكون الاحوال مطردة منتقة ومع هذا اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير
تاويل فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق اى انه يكون مشتقا لما سبق ان الحال في المعنى خبرا او صفة وهما مشتقان وما
وقع غير مشتق يؤول به ليكون اقساما الحال متنقة مثل بسرا او رطبا في قولهم اى قول الوجه هذا بسرا بضم الباء والسين واحده

بسرة

بسرة مثل قفل وقفلة يعني هو ما يفرق بينه وبين واحدة التاء وهو اى البسر ما بقي فيه حموضة على وزن فعلة
بالفارسية ترش اطيب اسم تفضيل منه رطبا وهو ما فيه حلاوة مصرفة والمعنى هذا حال كونه بسرا انضج
بين اكثر نضجا منه اى من نضجه حال كونه رطبا اكثر ست مراتب اولها طلع وآخرها خلال بفتح الخاء المعجمة
والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام والخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة
تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية اى دالة فهما اى بسرا ورطبا مع كونهما جامدين يعني غير مشتقين لانهما اسمان
جامدان الاول على وزن فعل والثاني على وزن فعل وقيل على وزن فرس والثاني على وزن صرد حالان لان كل واحد منهما حال مع
كونه اسما غير مشتق لانه اما لدلالة الاول على صفة البسرية وهي الحموضة والثاني على صفة الرطبية وهي الحلاوة
القيرفة واذا كانا دالتين على الهيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر بكسر الباء
وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة المحلية لانه بالكسر صفة النخل لانه النخيل بالكسر مبسر واذا اطلق على
ما عليها يكون الاطلاق مجازا لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى تاويل
الرطب بالمرطب بكسر الطاء وفتحها الاول ما خوذ من ارطب النخل اذا صار ما عليه بسرا يريد بان ارطب افعل هنا للصيرورة مثل
امشى الرجل اى صار ذا مشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح والثاني مشتق من ارطب
اذا صار ما عليه رطبا فهذا كالاول في الاسناد والكسر والفتح قال القاضي وهو الحق اى ما دل على هيئة بفتح ان يقع حالا وهو
الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الا هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكلما قام هذه الفائدة فقد
حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تاويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا والعامل في رطبا يعني في الحال الثاني
اطيب لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما هو
باتفاق النحاة اى العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم والعامل في بسرا ايضا يعني
العامل في الحال الاول اسم التفضيل كما انه العامل في الثاني عند محققيهم وتقدم بسرا يعني الحال الاول على اسم التفضيل مع صحته
في العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا
وقوة اسم التفضيل بكونه بشبه الفعل والمشبه ياخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم لانه اذا تعلق بشئ واحد وهو هنا
اشار اليه بهذا يعني التمر حالان احدهما البسرية والاخرى الرطبية باعتبارين متعلق بتعلق مختلفين اذ الحال الاولى

تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفعولية فيكون اعتبار احدهما
مخالفا لاعتبار الاخرى يلزم جواب اذا ان يلى كل منهما اى من الحالين متعلقه اى ما تعلقت به بعينى صاحبه فيكون
اللام فى متعلقة مفتوحة والبسرية يعنى الحال الاولى فيه تعلقت بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة
للهيئة القائمة به من حيث انه اى المشار اليه به مفضل وهذه الهيئة اى كون المشار اليه مفضلا وان لم تكن الواو
للحال وان للوصل معتبرة فيه اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الهيئة حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به
الا انها كانت معتبرة بعد اصماره اى المشار اليه فى اطيب يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه
لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو
المفضل هينا هكذا المرجع لكنه اى لان الشان لما كان الضمير مطلقا سواء كان المراد به المضمر فى اطيب او فى غيره
بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضا كالعدم والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه يكون ملفوظا حقيقة
يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم
اقيم المظهر الذى هو اسم الاشارة مقامه اى مقام المضمر الذى فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة واوجبوا
ان يلية اى الحال ذلك المضمر ليكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة الضمير فى اسم التفضيل والوطيئة المهيئة
من قوله رطبا اتى حى الحال الثانية فى المثال المذكور تعلقت به اى بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة للهيئة
القائمة به ايضا لكن من حيث انه اى المشار اليه به مفضل عليه باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح وهو اى المفضل عليه
ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يلية اى الحال ضمير منه وهينا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم المستكن
بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يلية الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا وجعل
هذا قدم الحال الاولى على عامله الضعيف وان كان حقه التاخير قال الرضى واما الضمير المستكن الراجع الى لفظ هذا
فى امثلتهم فى اسم التفضيل الذى هو اطيب فانه اى الضمير المستكن فيه وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة حالية قد سبق
غير مرة مفضلا فى الحقيقة لكنه اى لان ذلك الضمير لما لم يظهر اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان
كالعدم والعدم ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه ومع هذا اى مع كون الضمير
المستكن فى افعل كالعدم فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع ان الوصل والفعل مبنى للمفعول زيد احسن قائما منه قاعدا

ليكون

ليكون كلا من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه
ولذا قال فلا ارى باسا حيث قيد الرؤية بالباس المفيد للكراهة فلتا لما تم بتميز كل واحد من الحالين من الآخر
فى فعل التفضيل وآلة التشبيه وغيرهما مما يدل على حدثين وحتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب
كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فيقبل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان متقدما على اسم التفضيل وذهب بعضهم
وهو ابو على واتباعه الى ان العامل فى بسرا اى فى الحال الاولى لانه الخلاف فيه اسم الاشارة يعنى العامل فى تلك الحال
معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا لفضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا اى كون العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة يعنى معنى الفعل ليس بصحيح لانه يلزم تفريق
العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو
الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لابد فى تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة
واحدة وهذا باطل لانه يمكن ان يكون المشار اليه بهذا التمر اليابس فيلزم ح تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال
البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعنى فلا يصح تقييد ما بحال
البسرية لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة
فوجب ان لا يقال هذا الكلام انما فى حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب
منه رطبا فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة لا يصح اعماله فيه الجملة صفة انكم لا يصح اعمال
ذلك فى الحال بانا لم نجد كلمة فعل لا يفيد معناه لان العامل كما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع
لما تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا باقامة تمرة نخلى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راكبا فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدا عن معنى الفعل والعامل فيه افعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل فى الحال
فى امثالهم المذكورة فى المتن افعل وتما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل
فى الخبر الافراد شرع فى بيان الحال الجملة على ما هو النوع فقال وتكون اى الحال جملة لدلالتها اى الجملة على الهيئة اى على
المتصفة كالمفردات يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك

الهيئة فتقع حالاً مثلها وفي الرضي جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فيصح ان تقع اي الجملة حالاً مثلها يعني كما يصح ان يقع المفرد حالاً ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدا ولكن بقي ان انه يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب بين الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها لان الحال في المعنى بمنزلة الخبر عن ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد والتذكير وضده ولزوم التقدير الى ذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر واجراؤها عليه اي جعل الحال حالا عنه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية التي لا ثبوت لها الان لا يصح ان يحكم بها على شيء وان كان فاعل لانها لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا عن شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لاشتمالها على اسناد المقتضي المسند اليه والمسند اذا كانت كذلك لا تقتضي ارتباطا بينا تعلقا بغيرها لان المستقل في الافادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه والحال مرتبطة بغيرها لكونها عرضا قايما بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة لصاحبها فاذا وقعت الجملة الخبرية التي من شانها ان تكون صادقة ومحتملة الكذب حالا لابد لها اي لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة من رابطة ترتبطها الى صاحبها حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهي اي الرابطة ههنا اثنان الضمير والواو او هما ترتبطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فاصل يربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق ليوذن في اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه والجملة الخبرية الحالية اما اسمية ان بدأت باسم لفظا او تقديرا او فعلية ان بدأت بفعل موضوع للخبر وتلك الفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا منفيا بان بدأت بفعل مضارع اريد اثباته او تكون فعلها مضارعا منفيا بان يكون فعلها مضارعا اريد نفيه او ان يكون فعلها ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه اي الاقسام المذكورة خمس جمل جميع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابطة اذ هي تتعلق بالفاء التفسيرية والتفصيلية فاقول

قد تهما

فد تهما تكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها على الدوام والثبات ويكون البحث بحث الاسم ومناسبتها بالحال المفردة ظاهر المفردة ليس الا اسما بخلاف الفعلية اي الجملة الاسمية الحالية يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة نشئت في موصوفا ملتبسة بالواو والضمير اذا وقعت حالا اسما حال مؤكدة للجار والمجرور اذا المعية تفهم من الواو العاطفة لكونها مفعولين للخبر المحذوف اي حال كونها مصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة لقوة الاسمية في الاستقلال كتركيبها من اسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الاستقلال وعدم التقيد فناسب ان يكون الرابطة قويا في غاية القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان يكون الرابطة فيه اقوى حتى يخرجه عن الاستقلال ويربطه بما قبله طوعا وكرها وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما نحو جئت وانا راكب او مخاطبا وجئت وانت راكب او غائبا مثل جاء زيد وهو راكب ويحتمل ان يكون المبتدا مؤخرا والخبر مقدما فيكون ثلثة اقسام اخر او الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو وحدها اي حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسيم واحد لما غيره لانها دل على الربط في اول الامر لان الواو توذن في اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجاب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل الوضع فاكتفى مبنى للمفعول بها اي بالواو منفردة مثل قوله وما كنت نبيا اي اعطي النبوة وادم بين الماء والطين اي حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهابا الى المجانبة الا في مثل اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركيبها من اسمين متضمنين للدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة ليتطابقا وهذا اي الربط في الجملة الاسمية الحالية ملتبس بالواو وحدها كما في النوع الثاني او ملتبس بها اي بالواو ومصاحبة بالضمير بلا انفراد احدهما عن الآخر كما في النوع الاول انما يكون في الحال المستقلة الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تقيد بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة واما في الحال المؤكدة يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو لانها يعني في متعلق بفعله فلا يجوز تقدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها تعقل بنا والخطاب هو الحق لا شك فيه ونحو قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه وذلك اي عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع لان الواو لكونها في الاصل للعطف وهو دليل التغاير لا بد حتى يكون المؤكد والمؤكد بالفتح والكسر مطلقا يعني سواء كانا في الحال او في غيره الشدة الامتزاج بينهما لان الثاني عين الاول ومن

الاتصال هي

فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها او الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالضمير وحده اى حال كونه منفردا فى الربط
على ضعف متعلق بقوله او بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وح يدل على الربط
من اول الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر فلا يدل على الربط فى اول الامر ولهذين لو جمعين قيل على ضعف
وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطرادا للباب نحو كلمته فوه الى فى اى جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط الضمير
المتكلم فى قوله الى فى وان جعلت من ضمير المفعول فالرابط الضمير الغايب فى قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على بدئه وقول
الشاعر ولو لا جنان الليل ما آب عاجل جعفر سريا لم يمزق فلا بد من الواو على الاصح فالضمير اما فى الاول وهو ثلثة
اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام
نحو جئت راكبا انا وجئت راكبا انت وجاء زيد راكبا هو واما فى الاوسط وهو ايضا ثلثة اقسام مثل رجعت عودى على
بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لكثرة اكد بالواو
فى دلالته فى اول الامر على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الحالية
الحالية ثلثة عشر قسما والفعل المضارع المثبت اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما للتناقض الحال والاستقبال ملتبس بالضمير وحده اى منفردا واما قوله
قمت واصك وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فتقديره وانا اصك وانا ارهنهم وان
كان المضارع مقصدا بعد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون الآية لمشابهته اى المضارع المثبت
لفظا فى الحركات والسكنات وعدد حروفه ومعنى اى فى الحدوث والتجدد لاسم الفاعل المستغنى اذا وقع حالا عن الواو
والاكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وهذا
النوع ينقسم بثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت اسرع وهكذا اى الذى هو غير الجملة الاسمية الحالية باقسامها وانواعها والجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت الواقعة
حالا بالضمير وحده فى الجمل جمع جملة بيان لما فى قوله ما سواها المشتملة صفة الجمل على الجمل الثلث المضارع المنفى
والماضى المثبت والماضى المنفى ملتبس بالواو والضمير معا اى هما حينئذ فى الربط من غير انفراد احدهما فيه او
ملتبس باحدهما يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم استقلال كل واحد
من الانواع

الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا او منفيا كالاسمية يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء
بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كذلك فالمضارع المنفى باعتبار انواعها كذلك تنامع الواو والضمير معا او باحدهما فقط
بسبعة اقسام وكذا كل واحد من اقسام المثبت والماضى المنفى تسعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة
وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلثين فتنبه
تدبر ولا تكن من الغافلين واكن من المنصفين فمثال المنفى باقسامه الثلثة نحو جاءنى زيد وما يتكلم علامة بالواو والضمير معا او
جاءنى زيد وما يتكلم علامة بالضمير وحده او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضى المثبت باقسامه الثلثة ايضا نحو جاءنى زيد وقد
خرج علامة بالواو والضمير معا او جاءنى زيد قد خرج علامة بالضمير وحده او جاءنى زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضى المنفى الواقع
حالا باقسامه ايضا نحو جاءنى زيد وما خرج علامة بالواو والضمير معا او جاءنى زيد ما خرج علامة بالضمير او جاءنى زيد وما خرج عمرو
بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الاثنين فى الماضى المثبت وفى الباقى اجتماع الواو
والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت
هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من شرط او دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند
البصريين فقال ولا بد فى الماضى المثبت الواقع حالا الا المنفى فانه لا يشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر
من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال فاذا
قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا الآن الذى يستوعب الازمان ما لم يكن فيه فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج
اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه من دخول لفظة قد المقربة صفة قد زمان الماضى الواقع حالا بالنصب لانه منعول المقربة
الى زمان الحال وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة لغة تميز عن النسبة التى فى شبه الفعل
لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب
زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ فيكونان فى زمان واحد على الماضى متعلق بالدخول المثبت
الواقع حالا ليدل مجهول من دل يدل بها الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائب على فرب متعلق بقوله
ليدل زمانه اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل متعلق بقوله قرب زمانه عن ذى الحال اذا كان
ذو الحال فاعلا او زمان وقوعه عليه اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به تجوزا اى دلالة تجوزا او دلالة

تجوزية يعني دلالة لفظة قد على هذا القرب مجازاً بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء في معناها اللغوي لكونه مطلقاً
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالاً ان مضمونه اي مضمى اما مضى المثبت الواقع حالاً انما هو بالنسبة اي بالقياس
الى زمان العامل في ذلك الحال مثلاً ان مضمى زمان الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه
يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس الا مع الركوب فلا بد من
دخول قد عليه حتى تقربه اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه
فيتحد زمانهما حكماً فلا يبقى الماضي حالاً الا ان يكون قريباً من العامل زماناً مقروناً به بدخول قد عليه وهذا اي كون قد
لازمة في الماضي المثبت الواقع حالاً مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد على الماضي المثبت اذا وقع
حالاً لا يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها حالاً بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالاً بغيرها كما عند البصريين
لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد ولو كان ماضياً فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت منفية بقول المصنف ولا بد
لا بقول الشارح اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالاً نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
بالتصغير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان يكون محذوفة في اللفظ ملحوظة
في النية لان المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت جملة حصرت صدورهم
حال من فاعل جاءوكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اي جاءوكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازاً
بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية آمد نزد ايشان شما در حالي كه تنگ بود دلها ايشان جماعتي ومثله قوله تعالى
وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالاً بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسياً منسياً
لان قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفاً مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكوراً لفظاً وههنا ليس مذكور
فسيبويه يؤول قوله حصرت صدورهم بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة اي قوماً حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف
وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف هو اي الموصوف المحذوف الحال بتأويله

بالمشتق

بالمشتق فيكون المعنى جاءوكم حال كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد يؤول بجعله اي جعل قوله حصرت جملة دعائية يعني
دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي المنفي اذا وقع حالاً لاستمرار النفي من وقت الانتفاء بلا قاطع
يعني بلا مناقض وهو الايجاب لان النفي يستوعب الازمان فيشمل المنفي اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول
لفظة قد عليه حتى تقربه اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه
فيتحد زمانهما حكماً فلا يبقى الماضي حالاً الا ان يكون قريباً من العامل زماناً مقروناً به بدخول قد عليه وهذا اي كون قد
لازمة في الماضي المثبت الواقع حالاً مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد على الماضي المثبت اذا وقع
حالاً لا يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها حالاً بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالاً بغيرها كما عند البصريين
لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد ولو كان ماضياً فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت منفية بقول المصنف ولا بد
لا بقول الشارح اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالاً نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
بالتصغير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان يكون محذوفة في اللفظ ملحوظة
في النية لان المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت جملة حصرت صدورهم
حال من فاعل جاءوكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اي جاءوكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازاً
بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية آمد نزد ايشان شما در حالي كه تنگ بود دلها ايشان جماعتي ومثله قوله تعالى
وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالاً بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسياً منسياً
لان قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفاً مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكوراً لفظاً وههنا ليس مذكور
فسيبويه يؤول قوله حصرت صدورهم بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة اي قوماً حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف
وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف هو اي الموصوف المحذوف الحال بتأويله
بالمشتق فيكون المعنى جاءوكم حال كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد يؤول بجعله اي جعل قوله حصرت جملة دعائية يعني
دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي المنفي اذا وقع حالاً لاستمرار النفي من وقت الانتفاء بلا قاطع
يعني بلا مناقض وهو الايجاب لان النفي يستوعب الازمان فيشمل المنفي اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول
لفظة قد عليه حتى تقربه اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه
فيتحد زمانهما حكماً فلا يبقى الماضي حالاً الا ان يكون قريباً من العامل زماناً مقروناً به بدخول قد عليه وهذا اي كون قد
لازمة في الماضي المثبت الواقع حالاً مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد على الماضي المثبت اذا وقع
حالاً لا يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها حالاً بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالاً بغيرها كما عند البصريين
لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد ولو كان ماضياً فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت منفية بقول المصنف ولا بد
لا بقول الشارح اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالاً نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
بالتصغير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان يكون محذوفة في اللفظ ملحوظة
في النية لان المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت جملة حصرت صدورهم
حال من فاعل جاءوكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اي جاءوكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازاً
بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية آمد نزد ايشان شما در حالي كه تنگ بود دلها ايشان جماعتي ومثله قوله تعالى
وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالاً بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسياً منسياً
لان قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفاً مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكوراً لفظاً وههنا ليس مذكور
فسيبويه يؤول قوله حصرت صدورهم بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة اي قوماً حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف
وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف هو اي الموصوف المحذوف الحال بتأويله

تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف البلغاء في التكلم وما يتبعه كما نحن فيه لا في الخطاب ولا في الغيبة كذا في الهوامش
ويجب حذف العامل كتيام قرينة في بعض الاحوال المؤكدة لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما
بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها وعنى
بالحال المؤكدة مطلقا اي سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا او جايزا هي الحال المؤكدة مطلقا
التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا الان الحال هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال بعين الخلقية وهي لا تقبل الانتقال
ما دام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا الشرط جعلت مؤكدة
وانما قال غالبا لانها تقبل الزوال الا انه نادر بخلاف الحال المنتقلة لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالراكب
مثلا حيث ينتقل من صاحبه ولذا سميت منتقلة والحال المنتقلة قيد للعامل لان الغرض منها تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيدا له بخلاف الحال المؤكدة لان
الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تاكيدا مثل زيد ابوك
عطوفا وانما وجب حذف العامل الان في الابوة ما يشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله
ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا
رد ما للاختصار فان العطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا تنتقل منه ما دام الاب والابن
حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه في غالب الامر وان كانت منتقلة في بعض الازمان او من بعض
الاشخاص اي احقه مقتضى الظاهر في التعبير ان يكون بصيغة المضارع لانه المعنى في مثله على الاستقبال لان المقصد
بفتح الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلثيا فرباب ضرب مثل فر تفر حق يحق او ضمها اي ضم الهمزة
بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي فرباب الافعال من احق يحق مثل اكرم يكرم بقرينة الاول ما خوذ
من حققت الامر تحقيقا وصرت منه اي من الامر على يقين بعني علم بين لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين
اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه والثاني ما خوذ من حققت الامر بهذا
المعنى السابق حال كونه مكتسبا بعينه بعينه حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لي
منه شبهة او بمعنى اثبته بعني الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي

بعلاقة

بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية اي تحققت ابوته لك وصرت منه اي
من كونه ابا لك على يقين او اثبتها من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك كذا في الحواشي
ابوته لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي شبهة عطوفا اي حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه
كلها يكون الحال مبينا للمفعول فقط سبعة وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب يوسف السكاكي احق التقديرات التي
يجوز ان يقدر في هذا المثال عندي ان يقدر قوله يحبني فعل مضارع معلوم من حبني يحبني مثل رمى يرمي من باب
ضرب اي يميل ويشفق ويرحم ويبر تحو زيد ابوك يحبني عطوفا وعلى هذا يكون الحال لبيان هيئة الفاعل
لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين الفاعل المحذوف في
هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروي عن سيبويه يعني تقديم احقه
وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتاويله بالمستقى فزيد ابوك في معنى زيد مستقى
بابيك واقول هذا التاويل غير صحيح بل التاويل الصحيح زيد مثل ابيك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه
امض مذهب سيبويه وهو الحق الجريان في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وفي مثل انا خاتم جوادا وانا
عمر وشجاعا لانه لا يقال مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار خاتم بالجود وعمر بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل في الحال فحذف وجوبا اختصارا واعتمادا
لما تضمنه الخبر كذا في الرضي ولما فرغ من بيان حذف العامل جوازا ووجوبا شرع في بيان شرط الحذف الا
ان الحذف جوازا لم يحتج الى الشرط لجواز ذكره اولا كتفيا بالقرينة اولان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيان
شرط وجوب الحذف فقال وشرطا اي شرط وجوب حذف عاملها قدر حذف الاضافات ليصح الحمل على الشرط
بقوله ان تكون متوقعة لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال اي مؤكدة هذا تفسير
باللازم لان التقرير الذكور بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التاكيد لمضمون جملة وهو مصدر مضاف
الى الفاعل مثل ابوة زيد او الى المفعول احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اي اجزاء الجملة كالعامل في اي كايوكد
العامل الذي في قوله تعالى انا ارسلناك للناس لان كونه عم رسولا اي مرسلا فهم من قوله انا ارسلنا لان الارسال لا
يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لا سيما تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فاكده

بقوله رسولا فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للاول حالي فانه لا يجب حذفه بل لا يجب حذف اصلا بخلاف ما اذا كانت تعليلية فانه لا يجب حذف عاملها فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يجب حذف عامله بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثل لقيته راكبا وقم قائما واقعد قاعدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه اي قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله تعالى شهد الله الآية لان القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة الفعلية التي هي قوله شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد ههنا اي في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد آخر غير القيدين الاولين وهو اي ذلك القيد الواجب ان يكون عقد تلك الاسمية التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من اسمين اي ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة مضمونها بالحال من اسمين لا يصلحان اي لا يصلح كل واحد منهما للعمل فيها اي في الحال بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل في الحال مطلقا اي سواء كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كالمضاف في المثل والا اي وان لم يجب ذلك القيد لكان عاملها اي عامل الحال المؤكدة مذكورا لفظا فكيف يكون حذفه اي حذف ذلك العامل واجبا او جائزا لان الموصوف بالذكور لا يوصف بالحذف لخوانه شاهد قائما بالقسط وفي بعض النسخ وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال فلم يأخذ المص هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل وشبهه اه معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه يكون ذلك الكلام شبيه فعل او معناه وما تفرع من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان في البيانية لان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا فعال التمييز تفعيل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره بامر يحقق به المراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثاني حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف المبتدا اي من الملحقات او هذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدا محذوف اي هو الاسم الذي يريد ان ما موصولة بمعنى الذي لان من جملة المعارف ولو كان موصوفا فالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا لان الشارح

بيان لما ان ذكر يكون حذف احد جزئيها اقتصارا فالنقض

اقتصر

اقتصر على الاول بيرفع الابهام صلة او صفة واحترز به اي بقوله يرفع الابهام عن البدل باقسامه الاربعة فان البدل رافع في حكم التنحية اي في حكم الازالة من البين في المعنى فهو اي البدل ليس يرفع الابهام عن شيء لانه ليس في شيء ابهام حتى يرفعه بل هو اي البدل ترك مبهم وهو المبدل منه لانه يترك في القصد والارادة والنسبة ولذا قيل يترك مبهما وايراد معين وهو البدل لانه يراد ويقصد في النسبة ولهذا كان معينا يعني مقصودا المستقر اسم فاعل من استقر ولذا قيل اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له لا في اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا في المعنى الذي وضع له عشرون وهو المعدودات الا انه اذا قيل عنده عشرون ولم يعلم انه من اي جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وفس عليه غيره من حيث انه موضوع له قوله فان المستقر علة لقوله اي ثابت الخ وان كان بحسب اللغة الجار والمجرور حال من اسم كان وهو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام الثابت خبرا كان والواو زيدت لتاكيد اللصوق اي فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوي هو الثابت المستقر مطلقا اي حال كون ذلك المعنى مطلقا اي سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا لكن اي الا ان المطلق اي المذكور مطلق غير مقيد منصرف الى الكامل لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالي وهو اي الكامل الابهام الوضعي لان الابهام الاستعمالي واحترز به اي بقوله المستقر عن الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل نوقد من تعدد الموضوع له نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية صفة يرفع ابهام قوله عينا الذي لم يكن فيها وضعا بل استعمالا لكنه اي الابهام في عينا غير مستقر بحسب الوضع اذ لا ابهام فيه وضعا بل ينشأ اي تولد منه وحصل في الاستعمال يعني استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع له بمعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين منه او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل في اي معناه استعمل لاجل كثرة تلك المعاني فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضعي لما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي وكذا اي وكما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اي بقوله المستقر الاحتراز عن اوصاف المبهمات يعني عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لانها اسماء الاشارة من اقسام المعارف نحو هذا الرجل وهذه المرأة فان لفظ هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه بعين ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله اي استعمال هذا في جزئيات ذلك المفهوم الكلي كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلي

وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه
او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهي ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا
الفرس وهذا الحجر وغير ذلك وموضوع لكل جزئي تحته اي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل
وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر لا غير ذلك ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي من حيث انه مفهوم
كلي لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الاسد نوع واحد لا غير ولا ابهام ايضا
في واحد من جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما بل الابهام انما نشأ له اي
للفظ هذا من تعدد الموضوع له على الثاني اي على انه موضوع لكل جزئي او الابهام انما نشأ له من تعدد
المستعمل فيه على الاول اي على انه موضوع لمفهوم كلي فحيث يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع
له فتوصيفه اي توصيف اسم الاشارة بالرجل اي جعله موصوفا بالمعرف باللام يرفع هذا الابهام يعني الابهام
الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني لا يرفع الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو
ليس بموجود وكذا اي كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك يقع الاحتراز به عن عطف
البيان الذي هو في مثل قولك اقسم بابنة ابي حفص عمر وفي عكسه في قولك جاءني يعقوب ابو يوسف فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين يعني قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه كما ان ابا
حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية
وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في الاول ايضا علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية
امير المؤمنين عمر بن الخطاب بقيد وعمر علم اصطلاحي له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له
لكن اي الا انه لما كان عمر اشهر من ابي حفص كثيرا ما يرفع بالعلم دون الكنية زال بذكره اي بذكر عمر بعد
ذكر ابي حفص الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار يعني زال الخفاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر
لا يزول الابهام الوضعي بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان انما نشأ
من عدم الاستعمال والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام في القسم الاول انما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع له
من حيث عدم

وفي الثاني



وفي الثاني انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم
عن ذات متعلق بقوله يرفع لا بيرفع الابهام عن وصف وفي الحاشية فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع
الاولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام عما الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيت لبيان انه
الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه واحترز به يعني احترز المص بقوله من ذات عن النعت والحال اللذين
اي النعت والحال يرفعان اي يرفع كل واحد منهما الابهام المستقر الواقع بعين الابهام الثابت في الوصف مثل ان يقال
في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام
الواقع في الوصف لا بيرفع كل واحد منهما ابهام الواقع في الذات لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات
وقام بها وهو الوصف ايضا والتمييز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة
الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والحال ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تمييزا الى تحقيق
ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف الواقع
اي واضع الالفاظ لما وضع الرطل بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين مثلا نصف من بفتح الميم
وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلثون درهما فلا شك ان الموضوع له اي ان
المعنى الذي وضع الرطل له منا معين وهو نصف من تمر عما هو اقل عن المعنى الذي هو اقل من النصف اي من نصف
المن كالربع اي كربع المن وخمسه وسدسه وذلك المعنى ميز ايضا عما هو اكثر منه اي من نصف المن كمن ومنين فبقي
ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين ولا ابهام فيه اي في معنى الرطل لانه نصف المن
الا من حيث ذاته اي جنسه اي جنس المعنى الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الا من حيث ذاته وجنسه الذي هو الموزونات فانه لا
يعلم مبنى للمفعول منه اي من نفس الرطل حال كونه بحسب الوضع اي بمقتضى الوضع اذا قيل عندي رطل انه اي المراد
من الرطل كائن من جنس العسل او الخل او غيرهما من الموزونات فحصل ابهام في ذاته وجنسه والا عطف على قوله الا من
حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه فانه اي الحال
والشان لا يعلم مبنى للمفعول منه بحسب الوضع اذا قيل هذا رطل او عندي رطل انه اي ذلك الرطل بغدادي او مكي

يعني اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث
ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوصفي اي الابهام المنسوب
الى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبني للمفعول بصيغة او حال يعني جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون
ذا الحال تابعة لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثابت فيه فيقال لفلان رطل بغدادي او مكي
او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا وان اريد رفع الابهام الذاتي اي الابهام المنسوب الى الذات
يعني الى الجنس مثل زيتا قال الشارح في الاول اتبع وههنا قبل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع والثاني
الثاني من الذوات فزيتا في قولك رطل زيتا يرفع الابهام المستقر من الذات والجنس النعت والحال عطف
على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتداء ومنصبه محكي لا على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله فانها يمنع غير تعلق
الابهام عن الوصف كما عرفت مذكورة او مقدرة بالجر فيهما صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز على سبيل
منع الخلو والجمع فالذات المذكورة تأتي تارة بهذه المميزات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التثنية
نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلاه زبدا والذات المقدرة
ما قدر في الجملة او مضاهيها او الاضافة على ما سيأتي نحو طاب زيد نفسا فنفسا تمييز يرفع الابهام عن
ذات مقدرة في جملة طاب زيد فانه في قوة طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء غير معلوم ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه اي في قولك طاب زيد وذلك الشيء المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب
الى زيد يعلم امن جهة النفس ام من جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل
علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشيء المقدر ما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه
لان التمييز ما يميز الشيء المقدر فالاول الفاء للتعقيب والتلام للعهد الخارجي اليه اشار الشارح بقوله اي القسم الاول من
التمييز وهو اي القسم الاول منه ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل
المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير يعني به ما يقابل الجملة وشبهها وفي
بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف معطوف على الموصول ويعني به
المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا بالنسبة الاضافية فانها كالجملة من

القسم

القسم الثاني تأمل وانصف مقدار به على وزن مفتاح بالجر صفة لمفرد وهو اي المقدار ما يقدر به الشيء يعني معيار كل
شيء اي يعرف به اي بذلك المقدار قدره اي قدر الشيء وبيين مبني للمفعول وهو في العدد والكيل
والوزن والذراع والمتقايس غالبا اي غالبا وان يرفع ما ابهام من مفرد مقدار في غالب المواد اي في غالب امثلة وكثيرا
اي رفع الابهام مبتدأ مضاف الى المفعول مطلقا اي في حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار او في الجملة او في غيرها
يتحقق الجملة خبره اي يوجد ويحصل في ضمن هذا الرفع الخاص وهو الرفع عن مفرد مقدار في اكثر المواد وذلك
اي تحقق رفع الابهام المطلق في ضمن الرفع المذكور في اكثر المواد واقع وثابت لان الابهام فيه اي في المفرد المقدار
اكثر من كون الابهام في غير المقدار او الجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او نوني التثنية والجمع او الاضافة
واكثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونوني التثنية والجمع بدل من التنوين والبدل
يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير ولو كانت للتعريف كما احتاج ما تم بها الى التمييز والمفرد المقدار
اما متحقق بينه موجود في ضمن عدد وهذا من ظرفية الجزء للكل وقيل في قبيل ظرفية الخاص للعام فكل عدد
كعشرون درهما مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها معقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه وتمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتها وجمعها واما واجب
النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان معقودا او ما بينهما في باب اسماء العدد واما في ضمن تمييزه
عطف على قوله في ضمن العدد اي والمفرد المقدار اما متحقق في ضمن غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو
رطل زيتا فان الرطل قد يكون انصف المن وقد يكون ايضا مع المن والرطل واما تام بنون التثنية نحو منوان
تثنية منا بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد اعلم ان الاول اصح للتخفيف سمنا بفتح السين المهملة وسكون
الميم دهن يخرج من السمسم وكالكيل عطف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة
لتغاير المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز بُرًّا واما بنون التثنية نحو قفيزان برًّا البر بضم
الباء المنقوطة الوحدة من حنطة وشعير الذرة المهملة بالفارسية كندم وكالذراع معطوف اما على الكيل واما على كالوزن
واعاد الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الذال المعجمة وبعد الراء مهملة منقوطة وبعد الف على وزن قرام
ما يتذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين نحو ذراعا انشاءا واما بنون التثنية نحو ذراعان انشاءا وكالمقايس وهو كالاولين

في العطف واعادة الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو على التمرة مثلها زبدا وامّا مثنى مضافا نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالرفع المجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف والمراد جوابه عن سؤال مقدر وتقديره ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد بالمقادير التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لانّ كلا منها ليست مقادير على بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة في هذه الصور المذكورة في الامثلة هو المقدرات في اكثر ما المقيس في بعضها لانّ قولك عندي عشرون درهما في العدد وما تم بنون الجمع ورطل زيتا في الوزن وما تم بالتنوين وذراع ثوبا في الذراع وما تم بالتنوين ايضا وعلى التمرة مثلها زبدا في المقياس وما تم بالاضافة المراد منه ما يعم بكل واحد منها يعني بالاول المعدود خبره والمبتدا مع خبره خبر ان في قوله لانّ قولك وبالثاني الموزون وبالثالث المزروع وبالرابع المقيس غير اي لا غير لها وان كان المراد هو لا يحصل الابهام لامحالة لانّ المعدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما يزول الابهام ويحصل المرام وكذا غيره وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة بعني انّ المص اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد امثلة ثلثة وهي نحو رطل زيتا وصنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشيء ويوزن به قدره ويبين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون الامثلة خمسة لانها ثلثة اي الحال والشان كان مطمح مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو نظره من باب فتح يقال طمح بصره اي ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية مراده التنبيه بالنصب خبر كان على ما بيّنه الشارح والاول هو التنوين لانّ التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها كما في رطل زيتا والثاني النون بعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا كما في صنوان سمنا والثالث الاضافة والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع كما في على التمرة مثلها زبدا وهذا اي لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور لم يستوف من الاتيان وهو الاتمام مستطردا بالجزم باقسام المقادير بايراد لكل واحد مثالا على حدة

و

واقسامها كما بين غير العدد اربعة وهو خمسة لحكم مقصوده وهو التنبيه المذكور وكرر بعضها اي بعض اقسام المقادير وهو الموزون بايراد البعض مثالا لما يتم بالتنوين والبعض الآخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن الا انه اورد هما من جنس واحد للمشاكلة ومعنى تمام الاسم باحد المتمات الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافته اي اضافة الاسم معها اي مع تلك الحالة والاسم التام باحد الاربعة مستحيل الاضافة بمعنى يكون اضافته محالا مع التنوين ونون التثنية والجمع لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده والاسم ايضا مستحيل الاضافة مع الاضافة لان المضاف مرة لا يضاف مرة ثانية لان الغرض من الاضافة التوصيف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة مرة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة الاولى وكل منهما باطلان فاذا تم الاسم اي الاسم المفرد المقدار باحد هذه الاشياء شابه ذلك الاسم الفعل اذا تم بناء له وصار الفعل به اي بالفاعل كلاما تاما فالاسم التام باحد الاربعة شابه الفعل التام بناء له في كون كل منهما تاما تام فشابه التمييز الآتي بعده اي بعد الاسم التام المفعول لوقوعه اي لوقوع التمييز بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه وان كان متقدما لفظا على الفعل انه يقع بعد تمام الكلام لكونه فضلة في الكلام فالتمييز شابه المفعول في الوقوع بعد التمام يعني كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم فينصبه اي التمييز ذلك الاسم التام باحد الاشياء الاربعة الواقع قبله اي قبل التمييز فنائب هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول لمشابهته اي مشابهة الاسم التام الفعل التام بناء له في كون كل واحد منهما تاما وهذه الاشياء يعني التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة انما قامت كل واحدة منها مقام الفاعل ومشابهت لكونها اي احوال اسم التام كما ان الفاعل يعقب الفعل يعني كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل الا يرى ان لام التعريف انما دخلت على اول الاسم وان كان ان للوصل بها الاسم وكان ويتم يمتنع عن في قوله الاسم على ما مر في بابه والجملة حال كون الاسم تاما بها فلا يضاف الاسم معها الفاء تفسيرية بمعنى تمام الاسم لا ينصب التمييز عنه خبر ان في قوله الا يرى ان التمييز معه يعني ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا

اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به
المفرد لا يزول بدخول اللام كنون في التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فيبنى لمشابهة
كما كانت فيقال عندي اثنان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل البناء عن البيان فلا يقال عندي
الرأفود خلا ولا عندي الرطل زيتا ولا عنده الملء عسلا في القاموس الرأفود الدن الكبير او الطويل الاسفل
يسع داخله بالقادوس وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتغيير الاول
مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يستعيروا الدن بالقار لان يجعلوا فيه الخل فيغيرذ مبني للمفعول اي
التمييز المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة حال
اي حال كون الاسم التام مثنى او مجموعا يعني لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام
مفردا ايضا او مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز المذكور الذي يجب افراده جنسا قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله
فيغرذ ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط وان لا يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيغرذ فالمعنى ان كان التمييز
جنسا يغرذ وهو اي الجنس ما يتشابه اجزاؤه المتكثرة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا
واذا انقسم يتشابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم
في امكنة شتى ويقع ذلك الجنس حال كونه مجردا عن التاء التي تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان مع
التاء لا يقع على الكثير على التقليل متعلق بقوله يقع والكثير باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحد او في امكنة
شتى فلا حاجة الى تثنية التمييز اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندي رطلان خلا وجمعا اي لا
حاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندي ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية
والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام كما مر والتمر والضرب
مثل عشرون ضربا وتمرا وضربا والعلم والتربية والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء
بخلاف رجل وفرس فان كل واحد منهما لا يتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة
بل يقع على الواحد المعين ولذا كان نكرة الا ان يقصد مبنيا للمفعول لانه نائب الاستثناء مفرغ اي يفرد
التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا ان
يقصد

يقصد الانواع فحينئذ يكون التمييز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا اي ما فوق النوع
الواحد وفي الهندية وانما اكتفى بذكر الجمع لانه كما جاز الجمع حال التثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوي
وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني فيشمل قوله الانواع
المثنى ايضا اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد لا يدل لفظ
الجنس عليها اي على الانواع بعينه على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا فاذا لم يدل فلا بد
من ان يثنى لقصد قصد النوعين او يجمع اذا قصد الانواع فيقال اي اعترض على هذا الاشياء بان يقال وفي تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء بقولنا الا ان يقصد الانواع اتباد اخله على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع
حيث لا يتجاوز الى قصد المرات نظرا الى ان التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين بكسر الجيم للنوع وطاب زيد جلست ايضا جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين وجلسات
بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلثمائة ضربات بالفتح للعدد
ويمكن ان يجاب بنحو اي عن هذا الاعتراض بان المراد اي بان مراد المصنف بالانواع خصوص الجنس اي ما يحمل عليه
الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد خصوص الجنس فعلم من هذا الجواب ما قلنا
المص اذا كان جنسا سواء كانت تلك الخصوصيات الكلية كما في الانواع او الشخصية كما في المرات
والاعداد فيدخل في الاستثناء المرات كما يدخل الانواع ويجمع مبنيا للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز
وبه اشار الشارح بقوله اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوي جوازا
تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد الجمع حيث لم يقصد به الوحدة نائبه لان يقصد مبنيا للمفعول غيره اي غير الجنس
يعني ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك عشرة
رجلا ورجلين ورجالا كذا في الرضي نحو عندي عدل بكسر العينين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل تقريبا لان
الثوب ليس جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندي عدلا ثوبين
وعند قصد الجمعية يجمع نحو عندي عدل اثنانا الثوب في اللغة الترجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمي العوض به لانه
يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا في الصحاح ثم اشار بكلمة ثم الى ان الحكم متفاوت بين

المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم في الاول متعلق بالمتميز وفي الثاني بالمتميز بعينه بعد ما علمت المتميز فاعلم انه
ان كان اي المفرد المقدار فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم
والثاني ما كان تاما بتنوين التنشية او بنون على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة او المعنى عطف
على مقدر فالمعنى هكذا او المعنى ان وجد التميز فعلى هذا يكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون
الجار حالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فالاول انسب للمقام فلذا
قدمه ولما كان في الثاني نوع ابهام بينه وعلله بقوله فانه لما تم الاسم المفرد بها اي باحدهما اما بالتنوين او
بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما اقتضى التميز حينئذ اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضي مثل
زيد وزيد ان جازت الاضافة جواب ان كان وعدمها اي جازت اضافة المفرد المقدار التام باحدهما
الى التميز اي الى ممزه اضافة بيانية لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجيء ان المضاف اليه ان كان جنس المضاف تكون
الاضافة بيانية مثل خاتم فضة باسقاط ما يتعلق بقوله الاضافة التنوين ونون التثنية بسبب الاضافة لانهما دليل
الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيستقلان عند الاضافة جوازا شائعا بينا جواز اضافة المفرد المقدار
التام باحدهما شائع لانادر كثيرا بين جواز الاضافة كثيرا في كل مثال من امثلة التنوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال
لحصول الغرض من ايراد التميز وهو اي الغرض رفع الابهام الذي كان في المفرد المقدار التام باحدهما بذلك متعلق بالحصول
اي باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الشخص كما يحصل باعتبار النصب ملابسا مع زيادة التخفيف
بحذف التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت بالاضافة مكان رطلا زيتا بالنصب وملء سمن بالاضافة ايضا
مكان ملء سمنا والاول ما كان تاما بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلو والجمع بينه بقوله والا
معطوف على قوله وان كان اي وان لم يكن المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون المفرد المقدار
ناقصا بنون الجمع او الاضافة الخ لا يتوقف المضاف به لانه ان تعرف بها لا يقتضي التميز لعدم احتياجه نحو غلام زيد
فلا يجوز الاضافة الا بعلة في نون الجمع اي اضافة المفرد التام باحدهما بشيء من الشياء الا بعلة في نون الجمع
اي في ما تم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه وان قل نحو عشرون درهم في عشرين درهما اما عدم جوازه في الاضافة
اي فيما تم بالاضافة فمثلا يلزم اضافة المضاف لانه لا يخ اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول

فلان

فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه ان اضيف مع حذف
المضاف اليه فسد المعنى فلهذا الان تم بالاضافة لا يجوز اضافته واما عدم الجواز فيما تم بنون الجمع فلانه لا يخ
اما ببقاء النون او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز اضافة مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها
مع الاضافة واما الثاني فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون الجمع الى غير المميز يعني الا ما ليس مميزا نحو عشر يك لان الكاف فيه
ليس بمميز له لان التميز يجب ان يكون نكرة وعشرين رمضان ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون
رمضان مميزا له لانه يجب ان يكون معرفة فيصلح ان يكون مثلا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضانا ما باعتبار مضي
عشرين ساعة يكون مميزا فلا يكون مثلا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول ولهذا اورده مثالا بالاتفاق متعلق
بالجواز للكثرة الحاجة اليه اي للكثرة الاحتياج الى الذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول
او حكما كالمثال الثاني فلو اضيف ايضا اي كما اضيف الى غير المميز الى المميز لزم الالتباس اي التباس ما ليس مميزا بالمميز
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان وقبل عشرو رمضان بالاضافة انه اي المتكلم بهذا الكلام اراد
عشرين رمضانا بلا اضافة فيكون رمضان مميزا فيكون المعنى بالفارسية بست رمضان از سال بشمار خرمضان يك
رمضان و بست سال بست رمضان شود الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التميز يجب ان يكون منكرا
او انه اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون مع رمضان تميزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشرو يك وستو يك
فيكون المعنى بالفارسية روز از يك رمضان شود فلا يضاف ما تم بنون الجمع في غير صورة الالتباس ايضا لان كما لا
يضاف في صورة الالتباس الا اذا اضيف ملابسا على قلة ليكون الباب اي باب ما تم بنون الجمع اقرب الى الاطراد
في عدم الاضافة اقول احدها ثلث صور احديها جائزة بلا خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشرو يك وستو يك
كما مر وثانيها جائزة على قلة وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس
وهي ما يصلح ان يكون مميزا وغير مميز مثل عشرون رمضان وعشرو غير مقدار عطف خبر مبتدا محذوف تقديره قوله
في غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي القسم الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار غالبا كذلك تاكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ يرفع فعل اي الابهام عن مفرد غير مقدار قليلا اي ما
لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين اي ما ليس بعدد مثل عشرين ولا وزن مثل رطل ومنوان ولا ذراع مثل ذراع ثوبا

ولا كيل مثل قفيز ان وقفيز ولا متياس له مثله عسلا وفي الارض وغير مثل المقدار كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه احله للبيان ويكون ذلك مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب
خزا وان لم يفد تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب قليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز الى هنا
كلامه نحو خاتم حديدا فان الخاتم موزون غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يتبين مبهم باعتبار الجنس اي
باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس تتخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك تام بالتنوين ههنا
سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد موزونا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام
بالتنوين ايضا فاقتضى تمييزا يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الكلام التام يشبه المفعول التام بفاعله والتمييز
الآتي بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول والمخفض اي مخفض التمييز فيه اشارة الى ان اللام في المخفض
عوض عن المضاف اليه ومعنى غناؤه باضافة متعلق بالمخفض غير المقدار اليه اي الى التمييز اكثر من نصبه استعمالا
اي احضار التمييز الذي يرفع الابهام عن موزون غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه لحصول الغرض
اي لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منضوبا او مجرورا
ملابسا مع زيادة الخفة على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان والتصوير غير المقدار
من طلب التمييز كونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقدرات اكثر لان الاصل في المبهمات المقادير
لانها جعلت معيارا لان تعرف المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصا على انه مميز والنصب اصل في التمييز
بخلاف المجرور فانه علم الاضافة وغيرها في غير المقادير ليس كذلك اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لما
يعرف المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة تمييز فيكون الخفض في غير المقدار اولى
انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فانه قلت قد التزم الخفض في العدد من الثلثة الى العشرة والمائة والالف
وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد
اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وشبا قسيميه
الموزون المقدار وغيره اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال والثاني اي القسم الثاني من التمييز واشار بقوله من التمييز
الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد صريحا او ضمنا معرف فيكون الثاني عين الاول وهو اي القسم الثاني ما يرفع

الابهام



الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة يرفعه اي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام عن نسبة تامة ناقصة
اسنادية او ايقاعية او اضافية كان الظاهر اي كان المقتضى الظاهر اي يقول المص في تعبير هذا القسم والثاني
عن ذات مقدرة في نسبة هي جملة تالية الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة وكان قسم التمييز
الذات المقدرة لا النسبة لكن اي الا ان المص عدل عنه لانه لما كان الابهام الذي في طرف النسبة المراد بالطرف ههنا
الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة
يستلزم خبر كان الابهام فيها اي في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهاما ما
حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة وما كان رفعه عنها اي رفع الابهام عن النسبة
يستلزم الترفع عنه اي رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم
وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة عن النار ينتفي النارية
ايضا كالبرودة للثلج وغير ذلك قال جواب لما عن نسبة مقتصرا عليها اي على النسبة بعين اخرج كلامه على خلاف
مقتضى الظاهر تنبيها على انه ينبغي ان يقال لكونه بعين اخرج على ان مقابلة ما في هذا القسم اي في القسم الثاني انما هي
اي ليس تلك المقابلة الا بمجرد النسبة اي بمجرد كون الابهام في النسبة لا غير لان الابهام الذي يقتضي التمييز في
القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسري الى النسبة مثل عندي رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط
وهو يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا
بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا ولا شعار هذه المقابلة اقتصر
على النسبة في جملة اي يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة اي يرفع عن ذات مقدرة في نسبة
كائنة في جملة اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة او ما ضاهاها اي ما شابهها اي الذي شابه الجملة في
كونه محتاجا الى ما اسند اليه عطف على جملة اي القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه
الجملة وهو اي ما يشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن
في ممتلئ لا في نسبة الى الحوض وكذا البيت مشتغل نارا واما اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا فعيونا تمييز

من نسبة التفجر الى ما استكن فيها او الصفة نحو زيد حسن وجها فوجها تمييز عن نسبة حسن الى ما استكن فيها او
اسم التفضيل نحو زيد افضل آبا فان آبا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد او المصدر
نحو اعجبني طيبه آبا فان آبا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع
او في محل الجر وكذلك ان كان التمييز عن هذه الاشياء تمييزا عما يشبه الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اي كل اسم
او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه نحو حسبك زيد رجلا اي يكفيك زيد رجلا وما
لزيد فارسا اي استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا في قولك يكفيك
زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة
وشبهها حسبك فالمنتقل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز
في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال نحو طاب زيد نفسا هذا مثال للجملة
لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز الذي هو نفسا فيه اي في المثال المذكور
خاص بالمنتصب عنه وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن ذات المقدرة التي هي الشيء
المنسوب اليه طاب فاذا ظهرت صار تقديره مضافا اليه الشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء لما لم يعلم ما هو ولزم تغيير
فعبر بقولنا نفسا فقيل طاب شيء زيد نفسا فقدر ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا
وزيد طيب ابا هذا مثال لما يشبه الجملة لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع فاعلها
لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها والتمييز يعني ابا فيه اي في هذا المثال يصلح ان يكون مما انتصب عنه
وهو هنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجح خوش زيد رو
روى كه بدرست ويصلح ايضا ان يكون متعلقة بفتح اللام اي متعلق زيد يعني ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون
ح نسبة الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجح خوبش زيد رو
روى كه از بدرست وحيث علة لقوله فهذان الخ لا فرق في التمييز بين الجملة وما اشبهها في كون الابهام في النسبة
والتمييز يرفع الابهام عنها فهذان المثالان الخ طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار
ان ما هو تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما

فكانه

فكانه قال المعنى طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فنفسا وابا فعوله واربعة وردا وعلما عطف على نفسا وابا على
بحسب المعنى اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا لكونه احد المثالين الثاني معطوف على المثال الاول واما
على الاثنين فيه لغرة وهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل وهو ناظر الى كل
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير كما قاله الهندي اذا كان الامر كذلك فهو اولى المعنى بحسب الحقيقة ونفس
الامر اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما فيها ما خمسة امثلة يعني اورد المعنى للتمييز الواقع في الجملة خمسة
امثلة والتمييز الواقع في ما فيها ما خمسة امثلة ايضا ولما ورد ان ليس من دأب المعاني ان يورد لكل قاعدة مثالين
فكيف اورد ههنا لكل منهما خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة بحيث لا يكون فيها تكرار امثال
فقال فالنفس عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج
الى شيء خاص بالمنتصب عنه والدار عين لانه قائم بذاته غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى شيء
الى الدار فالتذكير آبا باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه متعلق بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبه بالمنتصب عنه
فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم بنفسه اضافي لان تعقل معناه يحتاج
الى تعقل معنى آخر الى ان معنى الاب حيوان خلق من مادة حيوان آخر من نوعه محتمل لهما اي يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه
او ان يكون لمتعلقه ايضا مر تحقيقه والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب لان
تعقل معناها لا يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مادة شخص آخر من نوعه
والعلم ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى
غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف وكل واحد منهما مر الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب عنه ويرفع (١٤٠/٢)
عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور
اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة لكونها اصلا في المعطوف عليه
او عطف على قوله ما فيها لما فيه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما مثل آخر من نوعه
نفسا تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير ح يجب ان يكون مضافا اليه وتركه ولم يورده مع انه اورد سائر
الامثلة لانه ان لم يظهر التمييز انت لانه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة

ولا اختاره به اى فيه اى فى كونه تمييزا او هو لم يورد الا معانى ان كونه تمييزا اختار وا بابا وبوة و دارا وعلما اورد هذه الامثلة
ولم يتركك واحدا امثلها ولا كلها ليكون التمييز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية على وفق ما بين لئلا يتوهم
انها لا يجوز ان يكون تمييزا من هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاوليين وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشتق لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التمييز
ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يفهم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرتفع الابهام عنها كالتربيت والدرهم وما فى حكمها كالابوة والعلم وقد يكون صفة
مشتقة باعتبار دلالتها على الذات اى كما انه اشارة لا يكون التمييز صفة مشتقة لما اورده صاحب المفصل اى هذا
القول وهو قوله لله دره فارسا مثالا للتمييز المفرد اى للتمييز عن المفرد بناء على ان يكون الضمير الغائب فيه الى ذره
مبهما لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدر فى تقدير درة شئ كرب شئ كضمير ربه رجلا مبهم تام
بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه ويكون عطف على ان يكون فارسا تمييزا عنه اى عن الضمير اراد جواب لما كان
اراد المعنى ان ينبه على انه اى فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة كما يصلح ان يكون تمييزا عن مفرد بناء على
ان يكون الضمير المضاف اليه معلوما معينا بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جائنى
زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا والابهام لما يكون الا لانه نسبة
الذر اليه اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه يا والذر فى الاصل اى فى اللغة ما ينزل من اللبن وهو اللبن وفيه
اى فى اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يرتفع الجوع والعطش وغيره ايا ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان
معاشهم به فكان معظما مرغوبا عندهم فاريد به الخير هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه
وهو الخير وهى النفع واعلم ان الذر فى الاصل بمعنى الاذرار اى الانزال يقال بالفارسية ريختن بار نهست
ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا بعنف ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع اى لله خيره فارسا ومعنى
كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه قصدا للتعجب لان الله كما منشئ وكل شئ عظيم يريد التعجب
التعجب منه ينسبونه اليه كما ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا فى الرضى فالفارس اسم فاعل على وزن
فاعل من الفراسة بالفتح اى بفتح الفاء على وزن ظرافة مصدر فرس بالضم من باب ظرف اى حذق وبابه ضرب

اى

الذات

فائدة

اى مهر وكمل والكسر لغة فيه ايضا بامر الخيل بالفارسية نيك شناسى بها در كار اسب يعنى اسب شناسى نيك مى كون
يعنى فعله يكون فى امر الخيل يعنى فى معرفة مرضه وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضاء الله تعالى لا لغرض دنيوى واما الفراسة
بالكسر اى بكسر الفاء من باب سمع من التفرس والادراك والاذعان يقال تفرست اذا تفكرت ثم ان كان اورد هنا اشارة
الى ان المعطوف بغير المعطوف عليه لان البحث عنها كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه ويجعلها يختص
بالمتعلق وثمة كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها او اضافة اى التمييز بعد علم يكن نصا فى المنتصب عنه
اى بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا لفيه لرفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا
فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقة اسما لا صفة كالابوة والعلم يصح جعله اى
ذلك الاسم لما انتصب عنه احمة زيد عز الدار والمراد بجعله له اطلاقه عليه كما لاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد
اب والتعبير به اى بذلك الاسم عما انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب وله شرطان احدهما ان يكون هيئا
لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا فى المنتصب عنه جاز جواب الشرط او يكون
ذلك التمييز تارة منصوبا على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتيرتب ويحذف منه الف ويقال فعلة تارة اى
للمنتصب عنه كزيد فى طاب زيدا بانى انتصب عنه هو نسب اليه عامله وهو الشئ المقدر وجعل زيدا المنتصب عنه من باب
المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان نسبيا للنسبة حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا
كزانى الهندى بان يكون الاب تمييزا يرفع الابهام عنه اى عن زيد وتارة اخرى اى فى المرة الاخرى يكون لمتعلقة بفتح اللام
اى المتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك بان يكون الاب تمييزا يرفع الابهام عن
متعلقة فح يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قايم بالاب وذلك اى كون التمييز تارة
تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقة انما يعلم بحسب القرائن والاحوال يعنى ان دلت
القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب
اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقة مثلا بانى طاب زيدا بانا فانه اى الاب اسم يصح ان يجعل عبارة
عن زيد بان يقال زيد اب فجاز ان يكون الاب تارة اى فى مرة واحدة تمييزا يرفع الابهام عن زيد لوجود شرطه
وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه اذ اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه اى زيدا ابو عمرو فح يكون اسناد الطيب

الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قايم به وميز جم بقولنا خوشتر است زيد از ان روى كه او پدر است وجاز ان يكون الاب نارة في مرة اخرى تميزا برفع الابهام عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو اى المتعلق ابوه فح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا وميز جم خوشتر است زيد از ان روى كه مرا زيد پدر است والا عطف على قوله ان كان اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن التميز نصا في المنتصب عنه اى خاصا له لانه ان كان خاصا له لا يجرى الحكم الآتي عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون للمتعلقة ولا يخص له اسما بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن يصح جعله صفة لقوله اسما لما انتصب عنه لان التميز ح اما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة فهو اى التميز على كلا التقديرين للمتعلقة اى المتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضي مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فكونه متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية في الاولين والمالكية في الثالث خاصة اى اخصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء اى الدار والعلم والابوة ليست نصا في المنتصب عنه لانها بمعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاشبان وصف له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اى جعل كل واحد منها له اى لما انتصب عنه بالتمييز عنه بها اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار فنهى اى هذه الاسماء مخصوصة لمتعلق زيد وهو اى ذلك المتعلق الذات المقدرة في جملة طاب زيد اعني الشئ المنسوب الى زيد المغايرة له في الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره بقوله ابوة وعلما ودارا فيطابق التمييز مطلقا فيهما اى في الصورتين اى فيما اذا في صورة جاز ان يكون التمييز فيها تميزا لما انتصب عنه سواء كان التمييز نصا فيه وخاصا له مثل طاب زيد نفسا او كان التمييز محتملا له بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وكان ابعا محتملا لمتعلقة بفتح اللام كما في نحو طاب زيدا با وفيما اى في صورة تعين ان يكون التمييز خاصا فيها لمتعلقة بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب زيد ابوة وعلما

ودارا

ودارا اما موصولة او موصوفة فصدر مبني للمفعول اى الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابن او شيا فصد من وحدة التمييز بيان لما وتثنيته وجمعيته اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به سواء كانت اى كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته لموافقة ما انتصب عنه اعني زيدا في الامور الثلثة الافراد والتثنية والجمع مثل طاب زيد نفسا وابا وابوة وعلما ودارا وطاب اخوا زيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين ودارين وطاب الزيدون نفوسا وآبا وابوات وعلوما ودورا او لمغايرة عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لمغايرة كائن في نفسه اى في نفس التمييز مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له خطا فيجرى باقي الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له سواء كان الجد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما وطاب زيد آبا جمع اب اذا اردت ابا واجدادا له المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سايرالامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه فعلم كل من التقديرين اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه لو لمغاير في نفسه اذا قصد وحدة التمييز اورد التمييز مفردا ليطابق ما قصد اى المقصود واذا قصد تثنية اورد التمييز تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا ليطابق المقصود فيهما فان صيغة المفرد وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح ان تطلق اى صيغة المفرد على المثنى اذا قصد الاثنينية والجموع اذا قصد الجمعية فلا بد ان يكون التمييز مثنى اذا قصد الاثنينية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغة الا اذا كان التمييز عن النسبة جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التمييز فيها ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا كما جاز ان المراد من الجنس ما تشابه افراده ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالعلم فانه اذا قصد تثنية اى التمييز او جمعية اى التمييز لا يلزم اى لا يجب ان يثنى ذلك الجنس ليطابق ما قصد او يجمع ذلك الجنس ايضا بل يكفي ان يؤتى به اى يؤتى بالتمييز حال كونه مفردا للصحة اطلاقا اى لكونه اطلاقا ذلك الجنس حال كونه مفردا على القليل لكونه مفردا والكثير لكونه جنسا لان الجنس يحتمل الكثير فلا حاجة الى تثنية اى الى ان يكون التمييز تثنية اذا اريد تثنية سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه او لمغاير في نفسه

وجمعية اى الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد جمعية سواء كان مما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما بصيغة
الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان علما مع كثرة علومهما او جمعا نحو طاب الزيدون علما مع كثرة
علومهم الا ان يقصد معنى التفصيل استثناء من مقدر يفسره فيفرد التمييز وان كان مما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا
كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات قصد ما فوق النوع الواحد فيجيء بثنى التمييز اذا قصد اثنينية
وبجمع اذا قصد جمعية بالتمييز الذي هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء من الانواع نائبة المراد بالانواع ما فوق
النوع الواحد على ما اشرنا اليه والاشارة الشارح بقوله من حيث امتيازاتها اى الانواع النوعية اى من حيث
الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية فانه لابد اى
حين قصد الانواع من اثنينية اى ما جعل التمييز مثنى او جمعية اى من جعله جمعا نحو طاب الزيدان علميهما
وطاب الزيدون علومهما فهو نشر على ترتيب اللف اذ الزيدان متعلق بفتح اللام الطيب اى ما تعلق به بمعنى
ما يكون نسبيا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر كانه وصف
بالمصدر او على معنى المفعول ما كل واحد من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم يعني ان الطيب اسند الى
زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك فان صيغة المفرد
تعليل لقوله فانه لابد اى كون التمييز مفردا عند قصد الانواع لا تفيد ذلك المعنى المقصود وهو ما فوق
النوع الواحد فلا بد من الاثنينية او الجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف على قوله ثم ان كان وفي الرضي
قسم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ومتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب
عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا الا حينئذ كلامه التمييز صفة
مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مثل عندي تمرة فارسيا فالفارسي اسم فاعل صار
تمييزا او صفة مؤولة بها اى بالمشتقة يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب تأويل نحو كفى بزيد رجلا
فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تمييزا اول بها فان معناه كفى زيد كاملا في الرجولية بفتح الراء اد
ضمها سيبويه كانت الصفة صفة اى مختصة له اى لما انتصب عنه لا تكون محتملة ولا مختصة لمتعلقه بفتح اللام لان
الصفة لكونها عرضا لا تقوم بنفسها لسنده الى موصوف قائم هي به فالمذكور هو المنتصب عنه اذا لم يكن موصوفا له
فتكون

فتكون صفة له لان المذكور اذا كان الذي بالموصوفية فلا يطلب موصوفا آخر فاذا قيل طاب زيد والدا يجعل تمييزا
عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية كان الوالد زيدا لا متعلقه كما سبق ان الصفة تستدعي
موصوفا واذا كان المذكور لا بد ان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة ولا يحتمل ان يكون الصفة
صفة والد بل تكون مختصة لزيد بخلاف الاسم فانه تكون اسما دالا على الذات بحيث لا يقتضي موصوفا لا يكون
خاتما بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا في طاب زيدا بابا او زيد طيب ابا وطيبة الواو في
وطيبة بمعنى مع والطيبة بكسر الطاء وسكون الباء مصدر بمعنى المطابقة واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله
كما لتركبن طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيمة وهو مفعول مطلق لصاحبة فاعل الفعل الذي هو كانت
مثل استوى الماء والخشبة اى كانت الصفة التي تكون تمييزا صفة مختصة له اى لما انتصب عنه مع مطابقتها اياه
اى مطابقة الصفة ما انتصب عنها ومطابقتها اياه ما انتصب عنه الصفة اشار بالتغيير الاول الى ان المصدر
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان
الثاني اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعني مطابقة
الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي هو طيبة بمعنى اسم الفاعل
كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب والواو حينئذ تكون للعطف اى لعطف الطيبة
على خبر كانت وهو قوله صفة وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى اى كانت الصفة صفة
مختصة له ومطابقة اياه وح يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير والمراد بالمطابقة ههنا
اى مطابقة احدهما بالآخر الاتفاقي اى موافقة الصفة ما انتصب عنه في احد الامور المختصة في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لا في كلها في تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان لكونها
على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي وان كان صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو
كانت كذلك لاتفقت في الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولان التعريف والتنكير مما
صفة قائمة به لكونها اى لكون الصفة التي هي التمييز حاملة اى مسندة لضميره اى لضمير ما انتصب عنه يعني لكونها
صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائم به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان يكون موافقة له

في الامور المذكورة وان لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب المطابقة واحتملت عطف على الجزاء اعني كانت الصفة
المذكورة في كل تمييز كذلك الحال ايضا اى كما كانت تمييزا وتماما قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لما سيجئ
لاستقامة المعنى اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة على الحال اى على ان يكون حالا مبينة للفاعل او المفعول نحو طاب
زيد فارسا اى من حيث انه فارس هذا تقرير على انها تمييز لان من البيانية لا تزاد الا في التمييز لان من
بيانية والتمييز ايضا للبيان فينا سب البيان والاكثرون على انها هي تمييز او حال كونه فارسا هذا اشارة الى ان
تلك الصفة تكون حالا او قائما بعضهم هي حال فرد مستة ورجح المص الاول حيث قال لان المعنى
مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسية لكن زيادة مناسبة اى في تلك الصفة نحو
لله دره من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم عز فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى ما اريد وصفه بالعزة
مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شارع من قاتل والاصل فيه عز قاتلا ثم زيد فيه من البيانية
لما سبق مثل عز من قاتل بتوكيد التمييز فقوله زيادة من مبتدأ وتوكيد هذه الجملة خبره اى ترجح جانب
التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز لان ما تزاد في التمييز وتسقط بالزيادة مع
انها هنا بيانية لانها لما لا حاجة الى اتيانها بل انما اتيت لتاكيد البيان لان التمييز للبيان فلا بيان في هذا
كونها بيانية ولهذا تزاد فيه لان الحال لما سبق ان من اجل البيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان تزاد
في التمييز لتاكيد البيان كما في زيدت في ممتاز الخبرية والاستغراقية في قولك وكم اهلكنا من قرية وكم من
ملك وفي قول الشاعر وكم زدت عني من تحامل حادث وسوره ايام حززن الى العظم والحال وان كان فيه
بيان ايضا الا انه يتبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني
تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولهذا لا تزاد في الحال وايضا اى كما ان زيادة من
البيانية ترجح التمييز لا الحال المقصود من قوله طاب زيد فارسا مدحه اى مدح زيد بالفروسية وهذا لا
يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يوفي الا لتقييد العامل به دون المدح
لا حال الفروسية اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون ح مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد
ينافي المقصود اذ قد يمدح مبنى المفعول حال الفروسية اى حين كونه موصوفا بها بغيرها من الصفات

الدالة

الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه
راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك وتما قسم اولا التمييز الى قسمين الى ذات مذكورة او
مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متممات الاربعة التنوين والتنوين والاضافة
وبين احوالها وقسم ايضا الثاني ثلثة اقسام عن جملة ومشابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون
التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله
او لا يتقدم فقال ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اما اذا كان عامله اسما تاما كما في القسم
الاول فلا يتقدم عليه بالاتفاق يعني من غير خلاف لاحد فلا يقال عندي درهما عشرون ولا درهما
عشرون ولا يقال ايضا عندي زيتا رطل ولا زيتا عندي رطل وكذا غيره لان عامله الذي عمل فيه ح اى
حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة اسم ومع هذا جامد غير مشتق ضعيف العمل لان العمل
الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه مشابه للفعل الاصل فيه عاما مع
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه وقد ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه
للفعل التام بفاعله والتمييز الآتي بعده مشابه بالمفعول الآتي بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب
الفعل التام بالفاعل المفعول فلا يقوى المفرد التام باحد ما ان يعمل فيما قبله اى في التمييز الذي تقدمه فليس
للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما في
القسم الثاني من التمييز فهي تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اى اصح المذاهب اورده بصيغة
الجمع واما كان المذهب فيه اشارة على ما ذكره المص ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا
دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه اى في التمييز من الفعل الصريح
مثل طاب في طاب زيد فارسا او الغير الصريح كاسم الفاعل وغيره مما ذكر فيما سبق واراد بهذا التوجيه
الفعل اللغوي ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان في
الفعل الاصطلاحي كذلك في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذي ذكر في امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض
من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضي تاخيره والتقديم ينافي غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا

ليتمكن في ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشرحه بقوله لكونه اى التمييز عن النسبة
مع حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتاكيد
اما الاول فلان كون الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير
الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيدا ابا لانه فرق بين قولك اشتعل رأسي شيبا وبين
قولك اشتعل شيبا رأسي اولانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا جعلته اى جعلت الفعل
العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر مع يكون فاعلا للفعل نفسه نحو فجرنا الارض عيونا لان التمييز ههنا
يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيونا الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعله اى انفجرت
الارض عيونا اى انفجرت عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا الارض
فسالت عيونا اى عيونها اوانه اذا جعلته اى جعلت الفعل العامل فيه متعديا بحذف زائده لان بحذف
الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا نحو امتلاء على وزن افتعل الاناء ماء لان الماء ليس
بناء للامتلاء نفسه لان الماء ممتلئ فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون
الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا اى ملاء الماء اى ملاء الماء الاناء فانقسم التمييز
عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل
لا يتقدم على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدا فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم
وههنا اى في قولنا امتلاء الاناء ماء لا في مطلق التعليل يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لان
يصير التمييز فاعلا له بحث وهو اى ذلك البحث ان الماء الذي كان تمييزا في قولهم امتلاء الاناء ماء
من حيث المعنى فاعل مجازي بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب في الحقيقة الجاري والسائل
الماء وههنا كذلك مثل امتلاء الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من غير حاجة الى جعله
متعديا بحذف الزوائد لان الماء فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل
او حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثاني وهو
وفجرنا الارض عيونا لانه ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون
مفعولا

مفعولا وعلله بقوله لان المتكلم بهذا الكلام ما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان
يجعل فيه ويكون مظروفا له ولو كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض على سبيل التجوز اى المجاز بعلاقة المحلية وقدره
اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء وقع
الابهام جوابا لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليتأتى من تقدير الفاعل المجازي فيه اى في قولنا امتلاء الاناء
حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلاء اجبر لفظ الجنس وجرم اسمه وميزه اى ميز المتكلم ذلك الابهام
وبينه بقوله ماء اى يجعل ماء تمييزا خبره اى لاشك تبينه بقوله فهو اى قوله امتلاء الاناء ماء في معنى امتلاء
ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انبت الربيع البقل فالماء في الحالة في قولك امتلاء الاناء ماء
فاعل معنى وان كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل
الامتلاء متعديا وذلك اى كون الماء في قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلأ الاناء ماء
فاعلا معنويا بعينه يعني كونه ملابسا بعينه وذاته مثل قولك ربح زيد من باب علم تجارة فان التجارة فيه تمييز
عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى يرفع الابهام عن شئ مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ
منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لامحالة ففسر بقوله تجارة وكذا لما قدرت ذلك الشئ وقع ايضا الابهام ففسر ايضا
بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد فالفاعل بعيني فاعل ربح في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
للوصل اسناد الربح اليه اى الى زيد حقيقة اى اسنادا حقيقيا واسناده اليها اعني التجارة مجازا اى اسنادا
مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى
التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا
فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلا له بعد وبهذا اى بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى
زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازي بعلاقة السببية يندفع ما اى الذي يورد على قاعدة تم
المشهورة وهي اى تلك القاعدة ان التمييز عن النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية
لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول اما فاعل اذا كان تمييزا
عن النسبة الاسنادية في المعنى او مفعولا اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية من بيان لما في قوله ما يورد ان التمييز

في هذا المثال اي في مثال ربح زيد تجارة وامثاله اي امثلة الاضافة الى الفاعل والمفعول لا لفظاً ولا معنىً فلا يطرد ذلك لان العامل
حيث لم يكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم مما هنا فيكون حقيقياً او مجازياً
لانها ذكرا مطلقاً والمطلق يقبل التقييد خلافاً منصوباً مطلوب حذف فعله الناصب له وقوله للمازني والمبرد متعلق به فالتقدير
خالف المازني والمبرد المبرد خلافاً للجمهور والكسائي ايضاً فانهما اللذان يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح مثل طاب
وغيره وعلى اسم العامل والمعمول نظراً الى قوة العامل اذا كان قوياً يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه
اما الفرق في الفعل الصريح فظاهر وامّا في الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما في حكم المضارع في العمل فيجوز
تقدمه وتأخره كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام لان الحال مبين الصفة والتمييز مبين
الذات بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز
تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق وتمسكاً اي المازني والمبرد في هذا
التجويز اي في تجويز تقديم التمييز على العوامل المذكورة بقول الشاعر انهجر سلمى وفي رواية ليلى والهجر المنع اي امنع
بالفراق متعلق بانهجر على تضمين معنى انرضى جيبها مفعول انهجر اي امنع سلمى جيبها راضية بافتراقه عنها
حيث لا امنعه ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها وما نافية كاد فعل من الافعال المقاربة والضمير المستكن فيها فاعلها
وهو ضمير الشان تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى بالفراق متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من باب
يطيب والمعنى وما كاد الشان اي وما قرب تطيب اي ترضى سلمى نفساً اي نفس سلمى بافتراق جيبها عنها يعني لا يقرب نفس سلمى ان
ترضى بافتراقه وانهجرانه عنها فكيف ترضى بالهجران بناءً على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح اي حين كون الضمير فيه
مؤنثاً يكون في كاد ضمير الشان كما قدمنا لتذكيره اي لكون الضمير فيه مذكراً اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا
بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون تمييزاً عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى ح وما
كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن فيه الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة
تطيب اليها حال كونه مقدماً عليه اي على الفعل وانما بناءً على تقدير تذكير الضمير اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير
المستكن في تطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت فضمير كاد المستكن فيه يكون راجعاً للجيب
ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره نفساً تمييز عن نسبة كاد اليه اي الى الضمير المستكن

فيه

فيه اي وما كاد الجيب نفساً يطيب اي وما كاد نفس الجيب يطيب اي يرضى بالفراق اي بالافتراق عنها بل انهجرا
المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت ح لا تمتنع اي لا تمنع سلمى جيبها راضية بافتراقه وانفراله عنها بل تريد
ان يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الجيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانفرالها
يكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا وتسمح نفسه ان ينزل عنها طرفة عين فلا تمسك على جواز تقديم التمييز على عامله
الفعل الصريح ح اي حين كون نفساً تمييزاً عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل ح في التمييز هو
كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله في المنع وان تعارض دليلان
في الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملاً بالاصل وما قيل رد على الهندي اذ القائل هو يجعل البيت على
تقدير تانيثه اي تانيث الضمير في تطيب ايضا اي كما كان على تقدير تذكيره على هذا الوجه اي على الوجه المذكور
والجار في بان يكون متعلق بقوله ان يجعل تانيث الضمير المستكن في تطيب الراجع الى الجيب باعتبار النفس فيكون
ح لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً اذ المعنى اي معنى المصراع الثاني على هذا التوجيه وما كادت نفس الجيب تطيب
بالفراق فيكون نفساً تمييزاً اي نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني تكلف وتعسف غير قادح ح
في التمسك به على جواز تقديم التمييز على الصريح اما كونه تكلفاً فبارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس
واما كونه تعسفاً فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع
الى المؤنث والمذكر اي المذكر اذا التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك
فانه يحتمل ان يكون تمييزاً اي نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الجيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان
التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن مشتقاً في التذكير والتانيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك
ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزاً عنه عن نسبة كاد وهذا اخفى تامل ولكن من
المنصفين ولا لكن من المتعصبين وانما تمسكنا بها على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل والمفعول فالقياس على هذا
القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فبهذه المناسبة قسنا على مطلق الفعل تامل
المستثنى واما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانتظام كل منهما الى الحقيقي
والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز

في المتصل والمنقطع وشتركهما ايضا في عدم تعدده بها على علمها اى ما يطلق مبنى للمفعول عليه لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين
القسمين على عموم المجاز على قسميه ولما كان معلومية اى معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ
المستثنى بهذا الوجه اى بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة الغير المحتاج الى التعريف لكونه
معروفا في اصطلاحهم كافية في تقسيمه اى تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء
مبتدأ تكون ايضا كافية في تقسيم فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بانه يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا
لما قبلها ونفيا وايجابا قسما اى المستثنى اولا الى قسمين وعرف كل واحد منهما اى من القسمين لان ماهية
كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان مبنى الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة
او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد كذا في الرضي لان لكل واحد منهما اى
من القسمين احكاما خاصة اذ احدهما مخرج والآخر غير مخرج لا يمكن اجراؤها اى تلك الاحكام عليه اى على كل
قسم الا بعد معرفته اى بعد ان يكون معلوما ومعروفا فقال متصل ومنقطع من باب تعدد الخبر بالعطف قصدا المتضادين
على واحد نوعي او جنسي في حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه
في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف او بغيره مثل
زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال فالمتصل اتباع للتغيير والتفصيل قدمه في اللف والنشر
لكونه اصلا في هذا الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اى المتصل هو المخرج اى الكلام الذي اخرج فيه
اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصول سواء كان الباقي بعد الاستثناء اقل نحو
لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا او مساويا مثل لفلان علي
عشرة دراهم الا خمسة واحترز به اى بقوله المخرج عن غير المخرج كخبريات المستثنى المنقطع فانها وان وقعت
بعد الا او احدى اخواتها الا انها غير مخرجة من متعدد اى من شيء متعدد اى شيء ذي عدد خبريا بانه بالرفع
على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الخبريات ظاهرا نحو جاءني القوم
الا زيدا او غير ظاهر نحو جاءني احد الا زيد بالرفع بدل من احد او الا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ احد

وان

وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه موجد الا انه نكرة وقع في حيز النفي فيعم الافراد واستغرق معنى لانها النكرة في
او اجزاؤه عطف على جزئيا تانه اى من شيء متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا اجزئيا تانه مثل اشتريت
العبد الا نصفه فان العبد وان لم يتعدد جزئيا تانه الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن
ان يتعلق الاشتراء جميع اجزائه او بعضه سواء كان ذلك الشيء المتعدد اجزاؤه او جزئيا تانه لفظا اى ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اى متعددا نحو جاءني الا زيد بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا في كلام غير
موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجيء اى ما جاءني احد الا زيد على البدل فاجد
دا الا زيدا على الاستثناء منه بالا متعلق بقوله المخرج غير الصفة لانها اذا كانت صفة يكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء
واخواته اى اخوات الا اى اشباهها وهي حروف الاستثناء سواء دوانه على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما
او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا يستثنى بلا وبيد بمعنى غير
ولما في قوله يعاملها عليها حافظ كذا قاله السيد على واحترز به اى بقوله بالا واخواتها عما يخرج بحرف العطف
مثل لا في نحو جاءني القوم لا زيد ومثل لكن في نحو ما جاءني القوم لكن زيد جاء او بلكن الاستدراكية نحو جاءني القوم
لكن زيدا لم يجيء والمستثنى المنقطع هو المذكور اى الاسم الذي ذكر بعدها اى بعد الا واحدى اخواتها غير مخرج
من متعدد اى من شيء متعدد جزئيا تانه او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد
المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا
لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا
فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليتقابل هذا القسم القسم الاول واحترز بقوله
غير مخرج عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون قيدا احترازيا ايضا فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في
المتعدد في قصد المتكلم قبل الاستثناء منقطع لصدق التوصيف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذي لم يكن
داخلا من جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه كقولك جاءني القوم الا زيدا
فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك مشيرا بالقوم في قولك جاءني القوم
على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام او غيره الى جماعة خالية عن زيد فيكون

المعنى جائني من الجماعة المخالفة لزيد الا او متدرجا نحو جائني الا زيدا في تقدير ما جائني القوم الا زيدا بنصب زيد فيهما
او لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جائني القوم الا حمارا فيجوز فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا
او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة شرع الآن الى ان يبين اعرابه
وهو النصب لانه مرّ المنصوبات وهو في مواضع الا اول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا
وكون المستثنى آخر في كلام موجب فقال وهو اي المستثنى مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع
على وجه عموم المجاز حيث علم مبنى للمفعول اولا منصوب على الظرفية بوجه وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به
اللفظ اي لفظ المستثنى يصح تقسيمه الى قسمين كما عرفت هناك وعلم ثانيا بالتفطن مبنى للمفعول لانه نائب عن
بيان ما في قوله بالتعريف قسميه اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور
لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام اعني بالمذكور بعد الا او احدى اخواتها اي اخوات
الا سواء كان المستثنى مخرجا عن متعدد جزئياته او اجزاوه او كان المستثنى غير مخرج ولهذا اي لكونه معلوما تاديه
اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن في تعريف قسميه لم يعرفه اي لم يعرف المص المستثنى مطلقا على حدة كما هو
حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا
رومأ اي طلبا للاختصار لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فايدة
منصوب سواء كان متصلا او منقطعا وجوبا تميز او منصوب على المصدرية اي نصبا واجبا به ليدل كونه قسيما
اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما اذا كان
المستثنى واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير وسوى وغيرهما مثل سواء وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا
بعدها لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا غير الصفة صفة الا قيد به اي بقوله غير الصفة
وان لم يكن الواقع بعد الا التي تكون للصفة بمعنى غير دخلا في المستثنى لئلا يدخل مبنى للمفعول عنه اي عن عدم دخول
ما بعد الا للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي للاحترازي وللمرضي ايضا حيث قال ولم يحتج
الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى في كلام متعلق بما تعلق به

قوله .

قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام موجب بفتح الجيم من اوجب اي في كلام ليس بمنفي فيه ولا
استفهام كما مر لا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جرى به في الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان
بمنزلة النفي والنهي في ان يكون ما دخله غير موجب نحو جائني القوم الا زيدا بنصب زيدا لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو
ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما واحترز به اي بقوله في كلام موجب
بل بقوله موجب عما اذا عن مستثنى اذا وقع في كلام غير موجب بان يكون فيه نفي او نهي او استفهام لانه ليس حينئذ
حين وقع في كلام غير موجب واجب النصب بل يكون جايز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل على ما
سيجيء كل في موضعه ولا حاجة ههنا اي فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا الى قيد آخر اي غير القيدين
الاولين بل يكفي في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد
موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا لفظا فيه اي في الكلام الموجب ليخرج تعليل للمنفي لا النفي يعني يحتاج الى قيد آخر بان يتأخر في كلام موجب
تام ليخرج عنه قولك قرأت الا يوم كذا فانه اي يوم كذا فيه منصوب وجوبا لكن على الظرفية اي على انه منصوب لفيه
لقوله قرأت لكن هذا الكلام غير تام لاعلى الاستثناء اي ليس نصبه على ان يكون مستثنى لان الكلام اي كلام المص تعليل
لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض ضمني لان المقصود ههنا في كونه اي المستثنى منصوبا مطلقا اي سواء كان
المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية لانه كونه منصوبا على الاستثناء اي
ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى تحتاج الى قيد آخر على كون الكلام
نصب المستثنى مطلقا به ليل عطف على قوله او كان بعد عدا وخلا وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا
على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على
الاستثناء بل على المفعولية او على الخبرية الا ان يقال استثنا من قوله ولا حاجة ههنا قيد آخر الحاجة الى هذا
القيد وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما اعما هو لاخراج مثل قرئ على البنا للمفعول
الا يوم كذا فانه اي يوم كذا مرفوع وجوبا لا منصوب مع انه واقع بعد الا في كلام موجب فكان على ذلك
القايل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا امكن قرأت الا يوم كذا الا ان المص لم يتعرض لهذا

التقييد بناء على الظاهر المتبادر من قوله في كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتنكير والعامل في نصب
المستثنى اذا كان المستثنى منصوبا بعد الا ولذا اقتصر على الاستثناء لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عاملهما في
الفعل ليس الا عند البصرية قال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به ويكون نائبة عن المستثنى وقال
الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا المحذوفة فتقدير جائني القوم الا زيدا جائني القوم الا ان
زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار اما الفعل المقدم بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه
على المذهب المختار الفعل المقدم بواسطة الواو او معنى الفعل بتوسط الا المستفادة من كلمة الا لانه اي لان المستثنى
شيء يتعلق بالفعل المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الآتي يتعلق معناه اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه
معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جائني القوم الا زيدا اي جائني القوم استثنيت زيدا منهم يعني اخرجته
وصرفته عن حكم المجيء تعلقا معنويا اذ له اي للمستثنى نسبة وتعلق الى ما اي المستثنى منه نسب اليه احدهما
من الفعل او معناه اما نسبته في المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما في المنقطع فان كان من جنسه
فكذلك لانه فيه ابهام الجزئية والا فبعلاقة المالكية او غيرها والحاصل ان المستثنى قد جاء بعد تمام الكلام كما
ان المفعول يجيء بعد تمام الكلام فشابه بهذه الحيثية المفعول لكونه فضلة جاء تاما وبالمفعول معه خاصا
في التعلق بالفعل بواسطة فنصب كما ينصب المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب
على انه خبر كان اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه واقعا بعد الا سواء
كان المستثنى واقعا في كلام موجب او غيره اي او كان واقعا في كلام غير موجب نحو جائني الا زيدا القوم مثال
لما كان واقعا في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل
وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج
ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه جوز تقديمه لكثرة استعماله وما جائني الا زيدا احد مثال لما يكون
غير موجب ويجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون
بدلا مما بعده وذا غير جائز لامتناع تقديم البدل على المبدل منه كان البدل تابع والتابع يجب ان يكون
بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم في المنقطع لان الثلثة

مشتركة

مشتركة في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف على قوله مقدما القريب او على
قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله اي المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا في
القسمين الاولين وجوبا اي نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا واقعا بعد الا سواء كان في
كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جائني القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جائني القوم الا
حمارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جائني القوم الا زيدا او لا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر متعلق بقوله منصوب المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدا محذوف اي ونصب المستثنى في هذا
القسم واقع في الاكثر لان الكل كما في القسمين الاولين اي في اكثر اللغات فيه اشارة الى ان اللام عوض
عن المضاف اليه كما في قوله الله لاكبرا اي اكبر كل شيء في قول وهي ان اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ
حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا مؤنث لغة اهل الحجاز بكسر الحاء المهملة وفتح
الجيم وآخره زاء معجمة على وزن سراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء او المهالك والحجز
المنع فانهم اي اهل الحجاز قبائل جمع قبيلة على وزن فعيلة وهي الجماعة يكون من الثلثة فصاعدا
من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا اي
قبائل كثيرون فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل
جعلوه بدلا او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اي اكثر النحاة ذهبوا الى اللغة الحجازية لانهم
يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد في الفصيح من كلام العرب فالمنقطع مطلقا اي سواء كان
قبل الا مما يصح حذفه او لا منصوب عندهم اي الحجازيين اذ لا يتصور اي لا يمكن فيه اي في المستثنى المنقطع
اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء الا بدل الغلط وهو اي بدل الغلط لا يصدر اي لا يتلفظ الا بطريق
السهو والغفلة اي الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا من مراده ومقصوده والمستثنى
المنقطع انما يصدر ممن يصدر عنه بطريق التروية بفتح التاء وكسر الواو والتخفيف والعطانية فتنافيا
فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول
الثاني مدلول الاول مثل جائني زيد اخوك وانما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثاني جزءا للاول ويكون

الفصيح

مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة
الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين بان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان
استثناء الاقسام يستلزم استقاء المقسم عنه وهو البدل اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد واذا انتفى
البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء واما بنو تميم فقد قسموا المستثنى المنقطع على قسمين ثانيهما ان
يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا احدهما اي احد هذين القسمين ما اي مستثنى منقطع
يكون قبله اي قبل ذلك المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه متعددا كان نحو ما جاءني القوم الا
حمارا فمعنى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني القوم واقامة المستثنى مقامه يعني حمارا المراد بالاقامة
ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاءني الا حمار او غير متعدد مثل ما جاءني زيد الا عمرا فههنا اي في
هذا القسم يجوز دون البدل لان المبدل منه في حكم التنحية في الجملة فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط
لانه يجوز في فصيح الكلام نحو هندي نجم بدر شمس وثانيهما اي ثاني القسمين ما اي مستثنى لا يكون قبله اي قبل
المستثنى اسم يصح حذفه بل يجب ان يكون مذكورا فهم اي بنو تميم معربا اي في هذا القسم يوافقون الحجازيين في
ايجابه النصب اي في ان يكون منصوب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا اذ لا يمكن اقامة المستثنى
مقامه لم يوجد شرط البدلية مما سبق ان شرطه ان يكون في حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء كقولك ما عاصم
اليوم من امر الله لا الذي يحفظ وعاصم مبني على الفتح اسم لا لانه منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق
بالخبر المحذوف في امر الله متعلق بعاصم لا اي لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا بما
من رحم من موصول ورحم صلته والهاء اشار الشارح بقوله اي من رحمه الله وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل المستكن
فيه راجع الى الله والى ان العايد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمص سيصرح به بقوله
والعايد المفعول يجوز حذفه فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم لانه من كان عاصما من الله لا محالة فيكون معصوما
ومن رحم الله ايضا لا محالة يكون مرحوما فلا يكون المعصوم داخلا في العاصم لان العاصم فاعل ومن رحمه الله
مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل فيكون مستثنى منقطعا فيكون من رحم في محل
النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير

قوله

قوله كما لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ونحو قولهم ما زاد الا نقص وما نفع الا ضر وقال بعضهم لا عاصم
اي معصوم فالاستثناء متصل وقال التبريزي المراد بمن رحم الله الراحم اي الله اي لا المرحوم فيكون ايضا منقطعا والاعلم
ان المستثنى المنصوب على الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى منه تاما على المستثنى منه آولا فان كان منه تاما فهو
القسم الثاني وان لم يكن منه تاما فلا يخلو اما ان يكون المستثنى منه آولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول وان لم يكن فهو
القسم الثالث او كان بعد خلا وعدا نبه بالعادة لغلبة كان على ان المعطوف بغير المعطوف عليه في النصب لان نصب
المستثنى في الاول على المفعولية او الحالية وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الا فعال في الاول وفي الثاني
واقع بعد الحرف هو الا اي المستثنى منصوب وجوبا اي نصبا واجبا ايضا اي كما انه كان واقعا بعد الا اذا كان بعد عدا تعد
عدا يعد عدا وعدوا مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره اذا جاز نحو جاءني القوم عدا
جاوز زيدا او المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا بعد خلا اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت
الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من خلا يخلو خلوا مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم في الاستثناء
وغيره نحو جاءني القوم خلا زيدا والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن والذا اقترن ادرج وهو اي لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا
ولم يبينه الشارح لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك في الاصل ان
في استعماله في الاستثناء او غيره لازم لانه قد يتعدى الى المفعول به بمن كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولها بالحرف
الجارة نحو قول العرب اذا خربت الدار خلت الدار من الانيس بفتح الخاء وكسر التون فعيل بمعنى فاعل كنصير
بمعنى ناصر اي الساكن والمونس او كل ما يونس به ويتال وما في الدار انيس اي احد كذا في الصحاح وقد يضمن مبنى
اي خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم بمعنى جاوز فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا جاوز
زيدا وقد يحذف الجار الذي هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى المفعول به بنفسه فيكون المستثنى
بعدها مفعولا به وبقال لمثل هذا الفعل المحذف والايصال والتزموا الى التزم النحاة هذا التقسيم اي جعله بمعنى جاوز
او المحذف والايصال وهو ان يحذف الجار المعدي للفعل وحده اختصارا او يوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالمفعول المتعدي
وينصبه كما ينصب المفعول المتعدي المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اي التزموا احد الامرين على سبيل
منع الخلو والجمع في باب الاستثناء يعني اذا كان خلا واقعا في الاستثناء ليكون تاليا للمفعول الذي وقع بعده حالا منصوبا صريحا

على اثنتي عشرة وجه
الاخفش ان الاستثناء

لان المجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلي لا لفظي واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب اي اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون بمشابهة با
وفاعلها ان فاعل عدا وخلا انها فعلان ماضيان لا بد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا
انه هذا الاستكنان لازم في باب الاستثناء كما سيجيء رجع لا بد له ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب انما
الى مصدر الفعل المتقدم كائنا ما كان مثل عدا لو اهو اقرب للتقوى او الى اسم الفاعل منه اي من الفعل المتقدم
او الى بعض مطلق من المستثنى منه وعلى التقادير الثلثة يكون المرجع مذكورا معنى اذ لا يجوز الارجاع الى بعض
معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضي وقيل
ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في قولك علمت نفس اي كل نفس وقيل البعض يستعمل
في معنى الكل واريد به ههنا هذا المعنى والتقدير اي في كل واحد منهما على انا وبالثاني الثلثة جاءني القوم عدا مجيئهم
زيدا او خلا مجيئهم زيدا منكر لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم او جاءني القوم عدا الجائي منهم زيدا او خلا
الجائي منهم زيدا منكر لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه او جاءني القوم عدا بعض منهم زيدا اي كلهم زيدا او
خلا بعض منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقد ترى المثالين الاخيرين منهم ليكون ضمير
ضميرا راجعا الى الحال لربط الجملة الحالية به مما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها وههنا اي ما كان الجملتان
اي كل واحدة منهما في محل النصب على الحالية من معمول المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في المسئلة المذكورة وانما
ان وقعت بعد نكرة محضة مثل ما جاءني احد عدا او خلا زيد وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام
الا وهي حرف لا محل لها من منه وكذا اما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من الظروف مبني للفاعل او من الاضافة
مبني للمفعول معها اي مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وهذه مع ان الماضي اذا وقع حالا يجوز فيه الواو
ايضا ليكون اشبه بالا فتركت الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز فيه لفظة قد ولا الواو اصلا مع انه
الماضي المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهار ما بل يجب ان يكون
مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت ليكونا اشبه اما ليكون لكل منهما زيادة مشابهة بالا التي عدم
الفصل بينهما وبين المستثنى منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها

فهو

فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاول لما بينهما من العلاقة فما في اكثر اي نصب اي نصب المستثنى بهما
اي بكل واحد منهما انما هو في اكثر الاستعمال فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والى ان اللام
في قوله في اكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مخصوص بادوات الاستثناء بخلاف الا فان في نصب المستثنى
هناك خلافا لانهما فعلان ماضيان نحو ما عرفت فيما سبق والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان منقولا بالا لانه
لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونها في معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى
عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكذا ما كان في معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية
ايضا ولذا قال وقد اجيز الجر اي جر المستثنى بهما اي بكل واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب
الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدا لانه فعل متعد بنفسه قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما
اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز
الجر بهما والسيرافي تبع في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش الا ان النصب اي نصب المستثنى بهما اي بما جر هما
اكثر في الجر وما عدا وما خلا عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظة كان ههنا لكثرة اكلهما في نصب المستثنى
على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب بهما واجب ثمة محتمل ولذا قال
اي نصب الا كثر الى المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا او خلا اذا كان واقعا بعد ما عدا
وما خلا لان لفظة ما فيهما مصدرية وحروف ثلثة ما وان وان مختصة بالافعال اي الاولان تختص بالافعال
بمعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر ولذا اختصتا بها لان المصدر لا يوجد الا بالافعال نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره
دخول ما بالجملة الاسمية نحو بعوا لله ما لله باقية كذا في الرضي نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وما
فيهما اما حرفية وهي ثلثة واما نافية وهي لا تقع ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق
بالاخرة دون الاولى مثل قلما وظالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها
وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست بواحد منهما
لعدم ضمير راجع اليها في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا ليست بواحد منهما لوجوب الصدارة فيهما واما

تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهرا لوجوب كونهما في الآخر حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اكثرية
لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين
ان يكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدك تقديره اى تقدير المثال الاول جائني القوم خلو زيد بالاضافة
الى المفعول والثاني جائني القوم عدا عمرو بالاضافة اليه ايضا بالنصب تمييزا على الظرفية اى على ان كل واحد منهما
مفعول فيه بالفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير مضاف اى جائني القوم وقت خلوهم اى خلو الجائي منهم او بعض
منهم او مطلق منهم او وقت خلو مجيئهم من زيد وانما اختصر بناء على ظهوره قياسا على ما سبق او جائني القوم
وقت مجاوزتهم او مجاوزة الجائي منهم او مجاوزة مجيئهم عمرا على قياس ما سبق وهذا المعنى ان تنصب على الظرفية
لمناسبة بين المصدر والظرف في كونهما جزء الفعل ولمناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحالية فتفطن
او على الحالية عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على انه حال
بجعل المصدر اى الذي هو خلو وعدو بمعنى اسم الفاعل لكون الاشتقاق في الحال منزلا منزلة غير المبين
لما سبق وانما عدوه فانما دل على الطبيعة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق
عندهم ايضا اى جائني القوم خالين بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد او خاليا الجائي منهم
من زيد او جائني القوم مجاوزا بعضهم عمرا او مجاوزا مجيئهم عمرا او مجاوزا الجائي منهم عمرا ولم يذكر ارجاع
الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره قياسا على ما سبق في خلا وعدا
لا يكون غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجر اى جوز جر ما بعدهما اى بكل واحد منهما بناء على ان
لفظة ما فيهما زائدة والتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين الشارح
وجه عدم ذكره بقوله ولعل وعدا اى هذا النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته عند المص
اصلا او ثبت عنده الا انه لم يعتد به اى لم يعده مثبتا يعبأ به لان زيادة ما في الافعال لم يسمع اصلا لا في
الاول ولا في الآخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة
ومما خطيئاتهم وعما قليل ولهذا اى لكل واحد من هذين الامرين لم يقل وما عدا وما خلا في الاكثر كما
تارة فيما سبق وكان بعد ما عدا وما خلا في الاكثر لشبوته عنده واعتداده ايضا وكذا اى كما كان المستثنى منصوبا

بعد

بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد ليس الا انه هنا منصوب على المفعولية وههنا منصوب على
الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة للخبر نحو جائني القوم ليس زيدا اى ليس الجائي منهم او بعض منهم زيدا وكذا المستثنى
منصوب اذا كان واقعا بعد لا يكون لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها نحو سيجئ اهلك
لا يكون بشرا اى لا يكون الجائي منهم او بعض منهم بشرا وانما يكون النصب اى نصب المستثنى واجبا اذا كان واقعا
بعد هما اى بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الا خبرا
لهما فينصب على الخبرية ويلزم اى ويجب اضمار اسمهما اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما في باب الاستثناء
يعني اذا كانا اداة استثناء ليكونا اشبه بالا التي هي اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا
قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع التفكك في المشابهة لانه لا يقع الفصل
بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو اى الاسم ضمير مستكن فيهما راجع الى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المذكور
المتقدم او راجع الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي في الفعل
المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جائني القوم ليس المجيء منهم زيدا وليس المجيء منهم
زيدا اذ لا يقال المجيء زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فح يصح وههنا اى ليس
وما يكون في التركيب مع اسمها وخبرها في محل النصب على الحالية اى على ان يكون كل منهما حالا من عموم الفعل
المتقدم اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثاني مضارع منفي والاولان ماض منفي وقد سبق ان ما ضمن
ومضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون
منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جائني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وما استثنى امرأة لا تكون فلانة
وبيت فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا
زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضي وكذا اني ما خلا وما عدا لانه ليس في فعليتهما خلاف لاحد بخلاف
الافعال الاربعة لان في فعليتها خلافا حتى جاز الجر بهما ولم يجز فيهما بشيء سوى النصب ولما فرغ من بيان
الافعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة له اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد
ان ينبه انها هل تتصرف او لا فقال واعلم انه اى ان ما يستعمل هذه الافعال اى الافعال الناصبة للمستثنى الآتي

المستثنى المتصل الغير المفرغ فاستعمالها في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل في
المستثنى المنقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا يعني لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
افعال صريحة تقتضي فاعلا ومتعدية اونا قصة تقتضي منصوبا به او خبرا وذلك الفاعل ما لم يستكن فيها وجوبا
لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تاويلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المنصوب او الخبر
يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن
ينتصب مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا ولا يتصرف مبنى للمفعول فيها نائبه ايضا بتقدم
المستثنى عليها وان كان منصوبا او خبرا وهي افعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع
في الخمسة الاول ولا يكون للرابعة الاول تثنية وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير مما ضربت فكذا هذه ولانها اي هذه الافعال
قائمة مقام الا لانه الاصل في هذا الباب وهي نائبة عنها لما عرفت وهي اي كلمة الا لكونها حرفا لا يتصرف
فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه والثاني من المواضع المذكورة ما كان
النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا في المستثنى منه ولكن فيه شرطان ان يكون بعد الا وان يكون
متصلا وان يكون موخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او موجب فيه اي في
المستثنى اي المتصل ليخرج المنقطع والمقدم النصب اي نصب المستثنى على الاستثناء ويختار البدلية اي جعل المستثنى
بدل البعض عن المستثنى منه فيما بعد الا بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط
نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا او صل في المسجد في مكان كذا في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا
هو الشرط الاول من تلك الشروط او حال من الضمير المجرور في قوله فيه فيكون في كلمة ما في قوله فيما موصولة
وعبارة عن محلة واقع بعد الا على ما فهم من تفسير الشارح اي حال كون مستثنى واقعا في محل اي مكان يكون
ذلك المكان متاخرا عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما قبل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا
المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما
والثاني خاصا فحوله هذا احترز عما اذا كان اي عن المستثنى الذي كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء

اي

اي بعد باقي كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جائزا او ناصبا مثل عدا وخلا وغيرها من افعالها واسمائها التي تستعمل فيه
في كلام غير موجب حال ايضا منه اي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا قيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط
كقولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط واحترز به عما اذا وقع
اي عن مستثنى وقع في كلام موجب فانه اي المستثنى الواقع فيه منصوب وجوبا كما مر تفصيله والحال انه قد ذكر المستثنى منه
فيه اشارة الى ان الواو في قوله فيه للحال والى ان الحال لفظة قد مقدرة والى ان الحال المنتبث حال بالواو وحده وهذا هو شرط
الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلث مترادفة احترازية عما اذا لم يذكر المستثنى منه بعني ان الكلام الذي يكون
المستثنى منه فيه مذكورا فاقة اي ان كان في حين كون المستثنى منه غير مذكور في الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل
اي على ما اقتضاه العامل في رفع او نصب او جر على ما سياتي وقع في بعض نسخ اي نسخ المتن بضم النون وفتح
السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه ذكر المستثنى منه مكان وذكر المستثنى منه بالواو بعيد وقوله
متعلق به اي بالظرف وهو الفعل الذي قدرناه بقولنا وقع بناء على انه اي قوله ذكر المستثنى منه صفة كعدم صفة لقوله الكلام غير
موجب لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم التضمير الراجع الى تلك النكرة
تلزيط ولا تكون اجنبية اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقال الشيخ عصام الاوجه ان يجعل بعضا على هذه
النسخة حالا ليوافق النسختان في ان الا في اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وبقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وجه الاول رعاية الموافقة بين الضمائر في
الامور المهمة لا يستمر في التعريفات ولم يشترط وقع لما يراد انه كما اشترط القيود الثلثة في جواز نصب المستثنى يكون
البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى
منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فاعلم ان
القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما وقعه بقوله ولم يشترط انتفى هنا لئلا
لا يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما على الاستثناء في قوله
ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر فاكتفى بذلك اي بما ذكر فيما سبق ولم يأخذ هما في القيود نحو ما فعلوه
الا قليل الرفع اي برفع قليل على البدلية اي بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير مفعوله وهو الواو التي هي علامة

بجمع وما فعلوه الا قليلا بالنصب اى ينصب قليلا على الاستثناء ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا وقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط بأسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار كما سيجىء لهذا مثال حالة الرفع واما حالة الجر فنحو ما مررت باحد الا زيد بالجر بمعنى بجر زيد على البدلية يعنى على ان يكون بدلا البعض من احد بتقدير ما فعلوه الا فعله قليل الا فعله قليل لان البدل يكون بتكرير العامل والبدل منه فى البدل والا زيدا بالنصب اى بنصب زيدا على الاستثناء اى على ان يكون مستثنى من احد واما مثال حالة النصب فنحو ما رأيت اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب احد الا زيدا بالنصب يعنى نصب زيدا الخ اما ان يكون بطريق البدلية وهو اى طريق ان يكون بدلا المختار او ان يكون بطريق الاستثناء اى بطريق ان يكون مستثنى وهو جايز وغير مختار فالبدلية يجوز ان تعتبر فى الاحوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال وانما اختاروا البدل فى هذه الصور اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة لان النصب على الاستثناء اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى انما هو اى ليس الا بسبب تشبيه اى تشبيه المستثنى بالمفعول فى كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معنى فى كونه معمولا بواسطة الا وان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل لا بالاصالة عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة ولان الاعراب فيه بواسطة الا كما قلنا واما اعراب البدل من الرفع والنصب والجر فليس الا بالاصالة ما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذى لا يكون الا بالتشبيه بالغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى متعين امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف فى عامل البدل واما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل الحسب بفتحتين القدر اى على قدر ما فان قدر ما ثلثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدر ما يكون كناية عن الانواع الثلثة منه اى بما اى بشئ من الرفع او النصب او الجر بتنصيبه

يطلبه



يطلبه العامل فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس واللام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس من الرفع بيان لقوله بما واراد بالنصب والجر المنصوب والمجرور انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ما جائنى الا زيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو ما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما يرفع على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما اذا كان المستثنى منه فى الكلام غير مذكور لانه ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اما فى كلام موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل او يخصص ذلك المستثنى باسم المفرغ الاصل فى لفظ التخصيص والمخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى مآله الخاصة فيقال المال لزيد اى المال له دون غيره الا ان المشايخ فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى الخاصة كقوله لعمك يختص برحمته من يشاء وههنا ادخلت على المقصور لان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى انه اى الاسم فرغ مبنى للمفعول من باب التفعيل له اى للمستثنى العامل عن المستثنى منه يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط فالمراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء على الحذف والا يهلك كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول من اشترك المشترك فيه الذى وقع فيه الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا وههنا والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير مبتدا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله يعبر بالراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى واشترط ذلك اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب ليفيد اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمعنوم الكلام اى ليفيد الكلام فائدة صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا واستيقنا لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة المخصوص بجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع باستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب مثل ما ضربنى الا زيد والشرط ان قد وجد فيه اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيدا بان معناه ما ضربنى الا زيد كما قرأ ان معناه ضربنى كل احد الا زيد فانه لم يضربنى فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا لامكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص الا ان يستفيم المعنى بمستثنى من محوى الكلام السابق اى نحو

ما ضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة بخلاف ما اذا لم يكن الكلام موجبا

لا يعرب مستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات

استقامة معنى ذلك الكلام فح يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا فحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل
فى كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه فى الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت ايا ما كان الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول على سبيل العموم بان
يوجد ذلك فى كل فرد من نوع الانسان نوعا واحدا نحو قولك كل حيوان وعر فوقه بانه جسم نامى حساس متحرك بالارادة
يحرك من التحريك فكلمة الاسفل وهو الكل يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند المصنع يقال
مصنع الطعام اذا لاكه فى فمه بالتضاد والعين المعجمتين وبائه تنصر وتقطع الا التماح والحكم بتحريك الفكة
الاسفل عند المصنع على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما
يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل العموم لا لما لم يفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على
سبيل العموم والتماح دابة توجد فى جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهى تقصر بانثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك
فهذا الموضع لا يدخل التماح لانه قد طلسمه الفلاسفة المنقدمون حطة منهم على اهل المصر لانها كانت تضرهم غاية
الضرر وقتيما جاوز التماح هذا الموضع مات واحتال على ظاهره يلعب به الصبيان كذا فى عجايب المخلوقات ويكون
هنالك اى فى الكلام الموجب قرينة اى علامة ظاهرة دالة على ان المراد بالمستثنى منه الذى هو مذكور فى الكلام كما
ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور بعض معين يدخل فيه المستثنى
اى جزءا ما لا شك نصب على التمييز مثل قرأت الا يوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه
لا يبعد ان يقرأ فى جميع الايام الا اليوم المعين اى وقعت القراءة اى حدثت منى القراءة كل يوم بحيث لم
يترك يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك لظهور انه اى الشان لا يريد المتكلم بهذا
الكلام جميع ايام الدنيا لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير محلوق وبعضها
قد مضى وهو حى وبعضها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم اتباع القراءة فى الايام الماضية لا
الآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قرأتى مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا
المعنى لا يتأتى فى الايام الآتية بل لا يريد بكلامه هذا الا ايام الاسبوع بفتح الهمزة وسكون السين المهملة
جمع سبع بفتح السين والباء الموحدة من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية

هفته

التمس ما دانه
قول لكن ذلك
قول ولكن
قول لا يبعد
قول فى جميع
قول الا يوم
قول لانه
قول الذى
قول ويريد
قول اتباع

هفته يعنى قرأت اتباع كنيم در هر هفته بكر ممكن بل روزاد آن هفته قرأت اتباع كنيم تا جمع شبع بفتح بفتح سين وسكون باء
يوف با بقا قل او ايام الشهر او مثل ذلك كما دل منها مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او خمسة ايام او اكثر
من الشهر مثل شهرين او ثلثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستة وستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره والعامل خبر مقدم
ان يقول مبتدا كما لا يستقيم المعنى الجار والمجرور متضمن معنى الشرط اى مهما قلنا مكون ملتزم ما نحو ما تصنع اصنع واذا كيت
مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام انا ما يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب فى بعض
الصور مثل ضربنى الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ فى الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد
هذا المعنى دخول الفاء فى قوله فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل لا يستقيم المعنى اى معنى
الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الكلام الموجب ايضا اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب نحو
ما مات الا زيد اذ لا يصح ان يقال ما مات احد آدما كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك فينبغى
ان يشترط فى غير الكلام الموجب ايضا اى كما اشترط فى الموجب استقامة المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم مستثنى منه فينبغى
ان تقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو فى غير الموجب انما يستقيم المعنى حيث يكون انتفاء ذلك الشئ ايضا اى
كما ورد هذا السؤال يرد ايضا انه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم المستثنى منه بايام الاسبوع الباء هنا
دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا امتلا قد سبق وجه انتصاب مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص فى نحو ضربنى الا زيد وذلك التخصيص يكون بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين يعنى يكون
المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجماعة اذا كان معناك اى عند التكلم
من الكلام الموجب قرينة حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الكتابة ضربنى الا زيد فان حاله يدل على انه
ما يريد بكل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير ضربنى كل احد من محلة كذا الا
زيد او مقالية كقول المضروب لمن قاله من ضرب من محلة كذا ضربنى الا زيد اى ضربنى كل احد من تلك المحلة الا
زيدا اذا عرفت هذا فلا فرق بين هاتين الصورتين اى بين قوله ضربنى الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم
كذا فيجوز فى كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة الدالة على جوازها وغير جايزة بدونها اى بدون القرينة الدالة على
الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جايز سواء

كان الكلام موجبا او غير موجب واجيب عن الاعتراض الاول بان المعتبر في بناء الاحكام وتصب الدلائل في هذا الفن هو غالب
معنى والغالب في الايجاب بعني اذا كان الكلام موجبا عدم استقامة المعنى على العموم اى على كون المستثنى منه عاما لان ايا ما يجب
لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يستوجب الازمان والغالب في النفي عكسه يعني الغالب فيه استقامة
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان اشتراك جميع افراد الجنس المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس
اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى
كالجوهر في انتفاء متعلق بالاشتراك تعلق الفعل بها اى بتلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في
تعلق الفعل بها نفيا ومخالفة عطف على اسم ان اى ولان مخالفة واحدة اى فرد واحد آيا ما اى افراد الجنس في ذلك
متعلق بالمخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بها ما يكثر ويغلب عطف تفسير خبر ان قوله ما يكثر مثل ما ضربني الا زيد
فان تعلق الضرب لكل احد انتفاء وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون الفعل منفيا عن
كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا عن واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رايت الا زيدا
وما مررت الا بزيد واما اشتراكها اى اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها اى بتلك الافراد ثبوتا ومخالفة
عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد آيا ما اى الافراد في ذلك اى في تعلق الفعل مما يقل الفاء جواب اما
والجار والمجرور خبر كما في المثال المذكور في المتن من قوله قراءات الا يوم كذا الا تعلق القراءة فيه جميع افراد الجنس
وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه وبان الفرق
عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح اه يعني
واجيب عما الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح آه بان الفرق بين قولك قراءات الا يوم كذا الذي ذكر
في المتن مثالا لاستقامة المعنى وبين قولك ضربني الا زيد الذي حكم بعدم صحته ليس الا الفرق بينهما بشيء من الاشياء
الا بظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه متقطع بالجر صفة سببية لقوله بعض دخوله
بالرفع نائب فاعل لقوله متقطع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى فيه اى في
المستثنى منه في الاول متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قراءات الا يوم كذا فقوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا
بظهور آه خبر ما لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك وعدم ظهور ما عطف على

قوله

قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعدم ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه متقطع دخوله فيه في المثال
الثاني وهو قوله ضربني الا زيد فلو قام ان وجد في المثال الثاني الذي هو ضربني الا زيد ايضا اى كما وجدت قرينة
في المثال الاول وجدت في المثال الثاني قرينة ظاهرة الدلالة مضاف اليه لقوله ظاهرة وهي صفة قرينة لان الاضافة
لفظية مثلا مررت برجل حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه متقطع دخوله فيه كما اذا قيل للشاكي
والمتظلم حيث يقول اني مضروب او مظلوم من ضربك من القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه
بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا اقال الشارح اى القوم الداخل فيهم زيد مرفوع على انه فاعل لقوله الداخل فيهم
فقلت في جوابه ضربني الا زيد اى ضربني كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الا زيد
فانه لم يضربني فانتفاء ضربه بناء على السؤال المحقق ان ذلك اى قوله في جوابه ضربني الا زيد ايضا اى كما ان قوله قرأت الا يوم
كذا ان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال مما يستقيم فيه المعنى وانما قام فالظاهر لا ان وجود مثل هذه
القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اى الا ان الغالب في مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة
كذلك ان قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه بتيقن ذلك الكلام الموجب والبناء
على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى فالغالب فيه اى في الكلام الموجب عدم استقامة المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في الموجب استقامة
المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا وقد بين ان استقامة المعنى في
الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال ومن ثمة
متعلق بقوله لم يجز اى من اجل ان المستثنى المفرغ اى المفرغ له كما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال لا يكون
اى لا يوجد في الكلام الموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب الا ان يستقيم المعنى اى الا بشرط استقامة معنى الكلام
فانه حينئذ يتبع المستثنى المفرغ في الموجب لم يجز توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة بحرف النفي وبين
خبرها مع بقاء العمل فيهما رفعا ونصبا مثل ما زال زيد الا عالما وما برح زيدا الا منيما وما فتئ عمرو الا صائما
وما انفك زيد الا ناسيا اذ معنى ما زال اى الا ان معنى ما زال اى الفعل الذي في اوله حرف النفي ثبت لان نفي النفي اثبات
فيثبت الا ان معنى ما مات زيد ثبت ووجه لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه

قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد وما توجه النفي ههنا الى النفي نفاه بقي اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى
ما زال واخواته ثبت ودام فيكون المعنى اى معنى ما زال زيد عالما ثبت زيد دائما اى حال كونه دائما ومستمرا
على جميع الصفات سواء كانت متقابلة او غير متقابلة من قبيلها الا على صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه
محال لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك
ولانه يكون مثل ضربني الا زيد فكما لا يستقيم هذا ما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك وقال الشارح الرضي في
هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه يمكن ان تجعل الصفات المستثنى عنها العلم على ما اى على صفة يمكن ان يكون زيد اسم يكون عليها
الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بناء على الصفة وجملة ان يكون فاعل يكن وهي صفة ما او صلتها
مما لا يتناقض بيان لما في قوله على ما يمكن اى من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد ويستثنى
من جملتها العلم كما يقال مثلا ثبت زيد دائما على جميع الصفات الممكنة فيها يعني الصفات التي لا استحالة في اجتماعها
في محل واحد في وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه وبلادته او يجعل عطف على يجعل اى ويمكن ان يجعل
ذلك اى مثل ما زال زيد الا عالما على المبالغة في نفي صفة العلم عن زيد اى مبالغة فوق ان يقال امكن في زيد ان
يجمع جميع الصفات المتقابلة والمتضادة بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه كما تركت قلت الخطاب متروك من ان يكون
معينا بل صرف للكل من يخاطب به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار في قول اى ايها المخاطب امكن ان يحصل فيه اى في زيد على سبيل
الزمن والتقدير جميع الصفات الغير المتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد الا صفة العلم واى مبالغة فوق ان
يقال مثل هذا الكلام في حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه شيء من العلم انتهى كلامه
الرضي قضاء على التقدير بن متعلق بقوله يندرج اى ويندرج بعض ويدخل قوله ما زال زيد الا عالما على التقدير بن اى على
التقدير الاول والتقدير الثاني في صورة الاستثناء اى استقامة المعنى ولا يخفى اى لا يكون خفيا على المتفطن اى المتفكر
بجودة عقله وقوة ذكائه انه اى الشان يمكن بمثل هذه التاويلات اى بهذين التاويلين اللذين اوردهما الرضي
واشار لهما واتى في هذه التاويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر اى ما نقله الرضي بل يجوز ان يوتى تاويلات اخر
ارجاع بالترفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الترفع على انها فاعل قوله ولا يخفى جميع المواد الا ايجابية
اى جميع الامثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها عند ارادة الاستثناء الى صورة الاستقامة اى استقامة

المعنى

معنى في الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد الاستثناء المفرغ في كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا ثم
يصح قول المص بل قوله الا التجاة في هذا الموضع وهو في غير الموجب كما يقال بناء على التوجيه الاول في قولك ضربني الا زيد
المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك بيان لمن فيكون المقدر ضربني كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن
تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح ضربني اخاك وغيره او المفعول معطوف على قوله المراد منه اى من قولك ضربني الا زيد بناء على
التوجيه الثاني المبالغة في علو بفتح الفين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اى
غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم على ضربك متعلق بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربي بالاضافة
الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربني بالياء فيكون التغيير مناسبا للمفسر بالفتح
فالحق ما قاله المحشي انه لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا في غير الموجب واما في الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى
شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما تبين اجمالا في القسم الثاني من المستثنى ان البدل هو المختار كما سبق اراد ان يفصل
المواضع التي يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم
الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة الموجب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة بالمستثنى متوالية
بلا فصل بينها فقال واذا تعذر البدل اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا من حيث حمله اى حمل البدل الذي هو المستثنى
على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفوظ او المقدر فعلى الموضع اى بجعل المستثنى الذي هو البدل على موضع
المستثنى منه اى على محله لا على لفظه اى لا بجعل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظي او التقديري فانه متعذر
بل يحمل على اعرابه المحلي ويجعل بدلا منه عملا بالمختار وهو البدل بناء على قدر الامكان اى على ما امكن وهو الاعراب المحلي
لان اللفظي والتقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار ما دام يكون ممكنا لا يعدل
الى غير المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع ذكرها المص بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون المجرور فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلثة واورد لكل واحد منها مثالا
الاول ما اذا كان المبدل منه فيه مجرورا بمن الاستغراقية مثل ما جاءني من احد الا زيد فان لاحد حالين لفظ حاله ومحله
والاول مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء فزيد بدل الا مرفوع لفظا محمول على موضع احد اى محل احد لما قلنا ان محله
رفع على انه فاعل جاء لا مجرور لفظا محمول على لفظ احد اى على اعرابه اللفظي لان البدل مما لفظه متعذر لما سيجيء والثاني ما اذا كان المبدل منه

لا احد فيه
مبنيًا لفظًا ومنصوبًا محلًا بان يلي لا التبرئية نكرة مفردًا او مضافًا او مشبهًا به مثل لا احد فيها الا زيد فان
هذا المثال تشتمل احوال لفظ حاله وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على انه اسم لا ومحله البعيد
وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في التعذر سيان كما ان
الا عمرو متعذر في هذا المثال بدل مرفوع محمول على محل احد وهو المحل البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله القريب والثالث
ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس مثل ما زيد شيئا فان لشيء حالتين لفظ حاله وهو النصب بما ومحله
ومحله وهو الرفع بالابتداء الا بشيء لا يعبأ به مبني للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع وبابه نفع
لا يعتد به مبني للمفعول ايضا فشيء بدل مرفوع محمول على محله لا منصوب محمول على لفظه اي على لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ
متعذر وقوله لا يعبأ به ليس بموجود في كثير من النسخ بسبب تغير قوله النسخ ناشئ لا حاجة اليه لان المنصوب منه مجرد التمثيل
لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جايز ولانه يوافي اخوانه اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع
في بعضها اي بعض النسخ فهو مبتدء صفة الشيء المستثنى خبره وعلى متعلق بالخبر اي فقوله لا يعبأ به صفة الشيء المستثنى
بناء على ما وقع في بعضها قيل في توجيهه انما وصفه به مع انه لا حاجة اليه كما ذكرنا ليدل على انه يلزم استثناء الشيء عن نفسه
اي استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الاستثناء في محله شيء وهو غير جايز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد استثناء
شيء في محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيء بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان
علي مائة الا مائة وانما اذا وصف يكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون المستثنى الخاص من العام كما يقال
ليس لفلان علي مائة الا مائة جيدة ولا يخفى انه اي الشان لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اي على
المستثنى منه صفة مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات غير الشيئية او لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية حتى يكون له الشيئية فقط فيكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما وخص المستثنى بما اي بشيء
لا يزيد عليه صفة غير الشيئية فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول اي الخاص
يكون داخلا في العام فيجوز استثناؤه منه كما في قولك لفلان علي مائة درهم فانها عامة لان يكون جيدة
ورديئة ومتوسطة ويكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار
استثناء المائة الثانية عن الاولى لكان هذا الاعتبار ادق لانه لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولي الالباب والهف

لان

لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا
بالباء الزايدة لتاكيد النفي غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء الا شيئا على ما فهم من الرضي وكما وقع
من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون التنشر على ترتيب اللف
وبين الشارح ما يتعلق به حرف التعليل فقال وانما تعذر البدل حملا على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه في الصورة
الاولى ومن الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية لان من الاستغراقية
قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين
ايضا الا ان الاستغراقية لتزاد اتفاقا لتزاد اتفاقا اي باتفاق النحاة بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
فيه اشارة الى ان همزة افعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اي صار ذا مشية لانتقاض النفي الذي هو في
ما جائني بالا لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها
مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفي فتكون لاثبات ما بعدها فيتقض النفي الذي فيما قبلها وعلل
قوله لتزاد بعد الاثبات يعني بيتين وجهه بقوله لانها اي لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب يعني المنفي لتاكيد
النفي لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيدا للنفي
المستغرق ولا نفي حاصل بعد الانتقاض اي بعد انتقاض النفي بالا حتى يؤكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى على
اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر اي بجر زيد حملا على لفظ احد لكان
هذا القول اي المستثنى في قوة قولنا جائني من زيد لان البدل يكون بتكرير العامل اي عامل المبدل منه والعامل في المبدل منه
لفظة من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ما جائني من احد الا جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وذلك اي زيادة من في الاثبات غير جايز لما سبق انها انما تزاد لتاكيد النفي ليستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا
قلت ما جائني من رجل فمعناه ما جائني من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم الفايدة في زيادتها حتى لو زيدت
تكون حشوا بلا فايدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وانما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه
في الصورتين الاخيرتين اي الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لانه اي لان
لو جعل المستثنى على اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه وقيل في كيفية ابدال الا احد فيها الا عمرا بالنصب اي بنصب عمرا حملا على لفظ

احد وقبل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا لان فتحة اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها
شبيهة بالحركات الاعرابية فى حصولها بالعامل فى كونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية
نحو جائنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ لانها اى فتحة حصلت بكلمة لا فتكون عارضة اذ كان الامر
كذلك فهى اى تلك الفتحة فى العروض والحصول كالنصب الحاصل بالعامل فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل
على هذه الفتحة فلا يدح اى حين كون لا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد من تقدير لانى المستثنى المحمول على
لفظ احد حقيقة تميز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل او حكما عطف على
حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانجاره الى البدل لتعمل لفظة لا فيه اى فى البدل هذا العمل اى البناء
حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى بعد لا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن
البناء او النصب ان حمل على محله القريبة وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل فى المعرفة كما سبجئ واذا لم يجز التقدير
حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظ او محله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد
ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وكذا الى كالحال فى لا الحال فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لانه لو نصب فى حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو الشئ الاول ولفظ النصب لانه خبر ما وقبل ما زيد شيئا الا شيئا
بالنصب لانه من تقدير ما فى المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتعمل لفظة ما فيه اى فى المستثنى المحمول على لفظ
المستثنى منه وانما لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر
الامكان وما ولا لا تقدران هذا من قبيل عطف معمولين على معمول عاملين واحد بعاطف واحد اى ولان ما ولا انما تقدران
مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر لكون كل منهما
مستقلا كانه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه
مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليها لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصيص
او توضيح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع
فى الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه اليها اشار الى المذهب الاول بقوله لا حقيقة اذا لم يمكن البدل اما بتكرير

العامل

العامل تبعيه وفى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والتصوب هو الاول يعرف بالتامل والى المذهب الثانى بقوله
او حكما اذا اكتفى مبنى للمفعول بدخوله اى بدخول العامل على المبدل منه واعتبر مبنى للفاعل ايضا سراية حكمه اى حكم
العامل اليه اى الى البدل وما كان فى معنى نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بتبعيته بقوله
فانه اى لان استثناء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية فى قوة التقدير لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه
كان مقدرا حال كونها اى ما ولا عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على
الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمين معنى الجعل بعده
اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملها بالا لان الكلمة ربما تكون
عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك لانها اى ما ولا عملتا فى ضميرها
للنفى اى لاجل النفى فكان النفى سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملها على ليس وان والحال انه
قد انتقض النفى الذى كان سببا لعملها ومدار العمل بالا لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات ما بعدها
فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا وحينئذ اى ولما تعذر فى
هاتين الصورتين يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى ما زيد شيئا الا شئ البدل على اللفظ اى حملا على لفظ
المستثنى منه حمل المستثنى على المحل اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان
النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدا والخبر غلبت على عامل الذى هو المعنوى لكونها اللفظية
واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى
العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئية ونعت اسمها على محله مجرور فى المثال الاول
بدل مرفوع على انه محمول على محل احد يعنى محل البعيد وهو اى المحل البعيد فى احد الرفع بالابتداء لتخصصه
بالعموم لوقوعه فى حيز النفى مثل ما احد خير منك كما سبق وشئ فى المثال الثانى بدل مرفوع لانه محمول
على محل شيئا وهو اى محل شيئا الرفع بالخبرية على انه معمول بالعامل المعنوى كما سبق انه يجوز ان يعتبر
العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا فان قلت لا احد فى هذا المثال اى فى قوله
لا احد فيها الا عمرو محلان اعتبارا للعامل اللفظى والعامل المعنوى من الاعراب محل قريب بدل من قوله

محلان بدل البعض او خبر مبتداء محذوف وهو اى ذلك المحل فيه نصبه بكلمة لا التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى يكون
منصوبا بل محلا او محل بعيد عطف على قوله محل قريب على التوجيهين وهو اى المحل
البعيد فيه رفعه بالابتداء مبنى بالعامل المعنوى كما عرفت سابقا فلم اعتبروا الى النحاة محله اى البدل المستثنى
على محله البعيد وجعلوه مرفوعا لا القريب يعنى لم يعتبروا المحل القريب وجعلوه بدلا منه لانه اذا كان الشئ
اعتبار ان قريب وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه فاعتبار محل القريب على المحل البعيد يكون اعراضا
عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز قلت هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز لان محله
القريب انما هو يعنى ليس الا لعمل لا فيه بمعنى النفى والحال انه قد انتقض النفى بالا فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا
منه يلزم ان تتقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تتقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه
ومحله سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان نعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله
القريب بخلاف محله البعيد فانه اى الشان لا دخل لعمل لا فيه بل العمل فى ليس للعامل المعنوى فحمل عليه
عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض فى الكل فى هذه
الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى
فى المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل البعض ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت زيدا راسه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شئ تقديره ومثل ما زيد شيئا
الا شئ حال كونه مماثلا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التى هى من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر لا بقوله لانها عاملة للنفى والا لكنفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لها ما يكون ليس الا غير وانما فى الاول فانما تخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ
المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفى لما
انتقض بالا بقى اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان مع انه انتقض النفى فيه اى فى ليس ايضا اى كما انتقض
فى ما ولا بالا وعلل الخلاف بقوله لانها اى ليس فعل التانيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس عملت فى اسمها وخبرها
للفعلية لا للنفى لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل

نعم

نعم وبئس ومعناها النفى وصفا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الترفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض
النفى الذى ليس سببا لعملها لا ينتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله فلا اثر موجود
لنقض معنى النفى فى اضافة المصدر اى مفعوله والفاعل متروك اى لنقض الا معنى النفى فى عملها اى عمل ليس يعنى لا يؤثر
انتقاض النفى بالا فى عملها حيث لا يبطل عملها بعده لبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل العاملة هى صفة جرت
على غير من هى له ولذا ابرز ضميرها اى ليس لاجله متعلق بقوله العاملة اى لاجل ذلك الامر وهو اى ذلك الامر المعلقية
لانه وان انتقض النفى بالا بقى فعليتها التى كانت علة لعملها ومن ثمة اى ومن اجل انه عمل ليس فى اسمها وخبرها
للفعلية اى لكونها فعلا وهو الاصل لا اى ليس عملها للنفى اى لكونها بمعنى النفى وعمل ما ولا المشبهتين بليس
وان ملابسا بالعكس اى عملها للنفى لا للفعلية جاز توسط الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها
للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نحو ليس زيد الا قائما بالاعمال ليس فى زيد وقائما رفعا
ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع توسطها بين اسم ما وخبرها
مثل ما زيد الا قائما باعمال لفظ ما فى زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للنفى
لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع ما زيد الا قائما ولا جعل الا عاملا مع انه كان فى الفرق بين ما ولا وبين ليس
لكون فى ما استباه لكونها شابهة بليس فكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما شبهها فلما حكم بامتناع ما زيد الا
قائما علم امتناع لا جعل الا حاضرا اما بالطريق الاولى لان عملها اى عمل ما فيه اى فى الاسم والخبر انما افرده لكون
ظهور العمل فيه انما هو اى العمل فيه للنفى والحال ان النفى قد انتقض بالا فلا تعمل بعده فيجب الرفع فى قائم
يعنى فيجب ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما وما فرغ من بيان انواع
المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو
المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا
بالاضافة لانه لا خلاف فى اجرائه وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال والمستثنى المخفوض فيه اشارة
الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء اى المستثنى مجرور وجوبا ان كان واقعا بعد غير
وبعد سوى كائنين بكسر السين المهملة وهو الاشهر لكونه اخف وضمها اى ضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل

مع التقصر فيهما وبعد بسواء بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ وكسرها اى السين وهو المشهور لكونه
الكسر فى الاصل ثقيلا الا ان فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المذكر فيهما
واما الخبر المستثنى اذا كان واقعا بعد احد هذه الادوات لكونه اى المستثنى مضافا اليه لانها لازم الاضافة
والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا بعد حاشا اعاد بعد ليكون قوله فى الاكثر مخفوضا بحاشا لانه لو عطف على
ما سبق بلا اعادة بعد التوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعاده يدفع هذا التوهم كما اعاد كان فى قوله او كانا بعد عدا
وخلا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء واما الخبر بعدها لكونها حرف جر فى اكثر
استعمالاتهم وهو مذهب سيبويه وبتنوى حرفية نحو حاشاى بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا
بالحاق النون لانه لا يتجاوز رماى بل يتعاور رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية
عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون
حرف جر وبؤيده فعليتها لمجئ اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز بعضهم اى جوز بعض النحاة النصب اى نصب
المستثنى بها اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء على انها اى كلمة حاشا فعلا ماض مبنى
للفاعل متعد بنفسه مثل عدا فاعله مضمر اى ضمير مستكن فيه راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى
ولكنه سابق حكما لتعينه فى القلوب ومعنا ما سواء كانت فعلا او حرفا تنزيها المستثنى المصدر مضاف فيما
الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل اى عن
الفعل الذى نسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه اسنادية نحو ضربت القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب
او حاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد عن ضرب عمرو اى برأه بالتشديد الله بالرفع لانه فاعل عن ضرب عمرو
او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت عن ضرب زيد او حاشا زيد اى تبرأ عن ان يكون
مضروبا واعراب كلمة غير المستعملة فيه ولم تبن واحتى تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع
البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها
اى فى الاستثناء وان كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا اذ هو اى
غير فى حين ان تكون مستعملة فى الصفة تكون باعراب موصوفه لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد

كاعراب

كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على اربعة آحال كونه مقيسا على التفصيل المذكور فيما سبق ان كلمة غير اذا وقعت
فى القسم الاول فى الكلام الموجب التام او منقطعا المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء
كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز فيها النصب عليه ويختار البدل كما كان حال
المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث يعرب بما اقتضاه العامل فى الرفع والنصب والجر كما كان
حال المستثنى فيه كذلك ادمثله كل قسم لا يخفى على المتأمل القصاد واذا تعذر على اللفظ بحمل على
المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جائنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة فكانه اى واظن انه
لما اخبر به اى بغير المستثنى للاضافة اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة انتقل اعرابه اى اعراب
المستثنى بانواعه اليه اى الى غير يعنى لما اضيف اى المستثنى وجعله مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب
وغير اى كلمة غير مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح بقوله الاصل اى فى اصل وضعه صفة
بمعنى دالة على معنى قايم بالغير وهو المغايرة لدلالتها اى لكونها دالة على ذات مبهمة اى ذات موصوفة
بما باعتبار قيام معنى المغايرة بها اى لكون الغير بمعنى المغاير يعنى مغاير مجرورها الموصوف بها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة لما قبلها
وان اضيفت الى المعرفة كما تقول جائنى رجل غير زيد يعنى مغاير له فى الذات واستعمالها اى استعمال كلمة غير
على هذا الوجه اى معنى الوصفية كثير فى كلامهم وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشئ اذا كان اصلا
فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ لكنها اى الا ان كلمة غير حملت على الا واستعملت كلمة غير مثلها اى مثل كلمة الا
فى الاستثناء حال كون هذا الاستعمال واقعا على خلاف الاصل يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة
لما عرفت وذلك اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت لاشتراكهما اى لكون كل واحد منهما
اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا فى مغايرة ما بعده لما قبله يعنى لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير
ايضا مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستغير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعنى شبهت
غير بالا او الا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر كما حملت الا الجارة والمجرور صيغة مصدر
محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا عليها اى على كلمة غير واستعملت فى الصفة فجئ بها بعد ما جئ بما قبله

ان كان مرفوعا فمرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا فمجرور لكن اى الآلة لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا
الا اذا كانت وبعد شروط ثلاثة وآتما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الا اصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلا
شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى
شئ ولذا لم يحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط وآتما غير فلكونها غير اصيل فى الصفة وضعيفا تابعة
بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها
فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه كانت اى
كلمة الا تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية اى واقعة بعد شئ متعدد فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه
اللغوى لما سيتبين الشارح فوجب ان يكون موصوفها اى ما وصف بالا مذكورا لفظا لان الا فرع غير فى
الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل لا تقدر
اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام كما ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا وقد يكون مقدرا
فى نظم الكلام مثل جاءنى غير زيد فى تقدير جاءنى رجل غير زيد وبعد ما كان الموصوف مذكورا وجوبا يكون
اى الموصوف متعددا مثنى او مجموعا واعلم ان شرط ان يكون متعددا ليوافق حالها اى حال الا حال كونها
صفة حالها اى حال الا حال كونها اداة استثناء يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء اذ لا بد
لها حال كونها اداة استثناء من مستثنى منه متعددا اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان
يكون موصوفها متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل لانه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن
رتبة الاصل فلا تقول فى الصفة سواء كان فى كلام موجب نحو جاءنى رجل الا زيد او غير موجب نحو ما جاءنى
رجل الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثناء والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا اما مكسرا مع زيادة
كرجال وافراس او مع نقصان ككتب وزبر او مصحح نحو مسلون ومسلمات او يكون جمعا تقديرا
والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع كقوم ورهط ونفر وانام والمتعدد اعم من ان يكون
مثنى فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه كل اثنين واثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر فى حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير فيدخل

فيه



فيه اى فى قوله لجميع ما اذا كانت الا فيه تابعة للمستثنى مثل جاءنى رجلان الا زيدا اى غير زيد ورأيت رجلين الا زيدا
ومررت برجلين الا زيدا اى غير زيد منكور بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر
بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى اى منكرا لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا
لا تعرف باللام فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام جيئ اى لانه اما ان يراد به اى
باللام العهد الخارجى او الذهنى او يراد به الاستغراق فيعلم التناول اى تناول المستثنى منه للمستثنى
قطعا اى جزما ويقينا على تقدير ان يراد الاستغراق فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء
المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان
الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا الآية ويعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به اى باللام الى
جماعة يكون زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى
يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الا زيدا فى اتساع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى
كلا التقديرين لا يتعذر الاستثناء المتصل فلا يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا انه اضطر
الى ان يكون مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الاستثناء وعدم التناول اى عطف على قوله التناول اى وعدم
عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى قطعا اى جزما ويقينا بناء على تقدير ان لا يشار به اى باللام الى
جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام الذى فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن
المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم فح لا يتعذر المستثنى المنقطع فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل
بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان اللام الجنسى اذا
دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا يكون الا فى المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون
الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءنى الرجال الا زيدا على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول
جاءنى رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا
وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا غير محصور بالجر صفة لقوله جمع والمحصور بوجه
اما الجنس المستغرق فى جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله وآتما بوقوع

النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة نحو ما جاءني رجل او جمعا نحو ما جاءني رجال او كانت مضافا اليها
لكل نحو جاءني كل رجل او كل رجال واما بعض منه اى من الجنس معلوم العدد وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه
باسماء العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون او مائة او الف واما الاستثناء ما كان وانما اشترط
ان يكون المستثنى منه غير محصور لانه اذا كان المستثنى منه محصورا على احد الوجهين اى على ان يكون مستغرقا
جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم
العدد وجب دخول ما بعد الا فيه اى في المستثنى منه المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر انما
يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم يكن افراده منحصرة فيه يعلم دخول المستثنى في المستثنى
منه قطعا فلا يتعذر الاستثناء فلا يصح عنه نحو كل رجل الا زيدا جاءني او جاءني كل رجل الا زيدا امثال الجنس
المستغرق لان كلا اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح في نحو
قولك كل رجل مأكول واذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح
الاستثناء المتصل وله اى لكون خبر مقدم على الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة
عشرة مبتدأ الا درهما هذا مثال لكون الحنث بعضا معلوم العدد وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الثلثة وان يكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين
فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الا على غير اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في
الصفة مثلها على خلاف وضعها لتعذر الاستثناء الذى هو المعنى الموضوع للكلمة الا عند وجود هذه
عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يلتزم فيها تناول المستثنى
ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها على غير واستعمالها
في الصفة وان كان مجازا بها انما قلنا في صدر هذا الكلام اى في قوله اذا كانت تابعة لجمع ان الا لا تعمل
مبنى للمفعول على غير في الصفة غالبا فقيدناه اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق بقولنا غالبا الذى
في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر لانه اى لان ان قد يتعذر

الاستثناء

الاستثناء في المحصور اى في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاءني مائة رجل الا زيدا
اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا
يتعذر الاستثناء بل يصح في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا في المستثنى المتصل والاحمار
في المستثنى المنقطع ولكن اى الا انه اذا كان ذلك اى تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره
نادرا لم يلتفت المفسر اليه اى الى التقييد المذكور في بيان هذه القاعدة اى في بيان حمل الا على غير بل بنى
الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور له دخوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور
وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب نحو قوله تعالى في نفي تعدد الآلهة لو كان فيهما اى في السماء
والارض آلهة الا الله اى في خلقهما والتصرف فيهما آلهة اى لو كان في السماء آلهة متعددة
يتصرفون فيها خلقا وايجادا او اعداما وافناء وفي الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها
ما اراد وا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول
من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة ولا دلالة فيها اى في
الآية على عدد محصور فان الحصر كما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا
نكرة وقعت في سياق النفي او موصوفة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي الآية
شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة الا الله اى غير الله وقال سيبويه لا يجوز
ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد تالم يجز لعدم الدخول بيقين
ولا يجوز البدل ايضا لانه شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجري النفي المعنوي كالملفظي وايضا انما
يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فكيف يجوز الخلف الذى هو البدل لفسدتا
اى لفسدتا اى السماء والارض هذا تفسير لاتا الف ويستلزم الخروج هو لازم التعدد او الكلام مبنى
على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا عن الانتظام اى الانتساق بتال النظم الامر اذا انتسق
واجتمع وبنى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا في التصريح قالا اى فكلمة الا في هذه
الآية صفة لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة لانها اى لان كلمة الا تابعة لجمع منكور غير محصور

على احد الوجهين وهي اي ذلك الجمع فالتانيث باعتبار الخبر ۞ الآلهة وانت قد عرفت انه ليس في
الآلهة حصر على احد الوجهين وتبعد الاستثناء الذي هو الاصل في الا لعدم دخول الله في الآلهة بين
لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس في الآلهة شئ منها فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلثة
فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين وفي الآية مانع آخر
اي غير المانع الاول عن حمل الا على الاستثناء الذي هو الحقيقة فالا وهو اي ذلك المانع انه اي الاستثناء
لو حملت اي الا عليه اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه لصار المعنى اي معنى الآية لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها اي عن تلك الآلهة الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فلزم ان لا يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله
بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا يكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له وهذا المعنى لا بد
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله لانه اذا لم يلزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله
وهذا شرك محض وبهذا المعنى لا يثبت وحدانية الله مع ان الآية مسوقة لاثباتها له تعالى
لجواز ان يكون ح اي حين كون معنى الآية هكذا فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله يكون الآلهة
فيهما متعددة فيلزم تعدد الآلهة وهو غير جايز فوجب الحمل على الصفة بخلاف ما اذا المعنى الذي
اذا كانت الا فيه للصفة حال كونها بمعنى غير فانه اي الحمل على غير بمعنى الصفة يدل على انه ليس
فيهما آلهة غير الله يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الآلهة وحيث لا يكون الآلهة لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم
من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الآلهة الا واحدا لان التعدد اي تعدد الآلهة فيهما يستلزم المغايرة
اي المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ
فنقول جاءني رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا في الحاشية ولان
العقل لم يجوز المواطاة في كل الازمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون
الآلهة واحدا ليس الا وضعف بالضم حمل الا على غير اعني ضعف اخراج الاعم معناها الحقيقي

الذي

الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير في غيره متعلق بقوله وضعف اي غير جمع
منكور غير محصور يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو
الاولى ح اي حين كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة اذا كانت تابعة
لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف مع صحة الاستثناء الذي هو معناه الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز
حين يمكن العمل بالحقيقة قال سيبويه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة لاحد بمعنى
غير واذا لم يكن جمعا منكورا غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فح يجوز
النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثاني وعليه اي على ما ذهب سيبويه اكثر المتاخرين
لكونه اما ما في هذا الفن وقدوة تمسكا بقوله اي بقول غيره وبما معدى
كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية قال ابو سعيد
فاير هذا البيت جاهلي لا يقول بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا
باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا في اللباب وكل مبتدا
مضاف الى آخر مفارقه اما مبتدا والضمير راجع الى المضاف اليه واخوه فاعله لاعتماده على المبتدا واما
خبر مقدم وآخوه مبتدا مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فاز طابت مغرما جاز الامران لعمر
مبتدا مضاف الى ابيك وخبره محذوف وجوبا اي بقاء ابيك وذا نه ما اقسم به ان الامر في الواقع
كذلك الا الفرقدان بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكونان في شماله بحيث
لا يفارق احدهما الآخر فالفرقدان في البيت بالرفع صفة للمبتدا وهو كل آخ لا استثناء منه
والا اي وان كان استثناء منه وجب نصبه بقاء الا الفرقدين بالنصب لان نصب التثنية بالياء
والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول
على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المذكور وحمل المص ذلك اي هذا البيت على الشذوذ
وقال اي المص بعد ما حمل على الشذوذ في هذا البيت شذوذان آخران اي غير الشذوذ الاول وهو حمل الا

على غير عند عدم الشرط احد شقي اى احد الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه اذا كان صفة للاخ
لقبل الا الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة
المضاف دون المضاف اليه والشهور في الاستعمال وصف المضاف اليه كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل
شئ حي لان الحي بالجر صفة شئ اذ هو المقصود من الكلام ولفظة كل ليست الا لافادة الشمول اى شمول
المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما اى ثاني الشذوذين
الفصل بالجر وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا بين الصفة وهي الفرقدان والموصوف وهو كل
وهو اى الفصل بينهما قليل لان الصفة والموصوف لما تنزلا منزلة الشئ الواحد في الصدق وغيره
لكون الصفة عين الموصوف ابيا ان يقع بينهما اجنبي ولكن لما تغايرا في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبي
من هذا الوجه وان كان قليلا واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى على ان يكون كل واحد منهما
منصوبا لانه فيه للفعل المتقدم اى بنا ومنصوبا له لقوله النصب وحالا منه اى مبنيا على ظرفيتهما لكون كل منهما
بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا والآخر تقديرا كما ينصب لفظ مكان وفي الرضي وانما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قائي تقا مكانا سويا اى مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية اى معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار
سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى فقيس عليه سواء لاتحادهما في
المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب اضافة الى المعارف
ولم يجز جاءني القوم سوى او سواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة البيانية فكانك
قلت جاءني القوم مكان زيد حيث هو لم يجئ الا ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك
جاءني القوم سوى او سواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما الآن معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان
على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذف موصوفها بقيت هي على
حالها على الاصح اى بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين والاصح هو مذهب سيبويه فيهما
عنده لازما اصله لازمان سقطت النون بالاضافة الى الظرفية لما قلنا ان النصب فيهما على

الظرفية

الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية ويجعلا اسمين برأسهما والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا بما قتضاه العوامل كغير اى
كما يتصرف في غير رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل متمكنين بقول الشاعر وهو سهل بن شعبان
اتوك فلما خرج الشر واصبح وهو عريان اى فلما اظهر الشر وكشف واستفز وكشه ولم يبق سوى
العدوان سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدو يعدو عدوا نا
مثل غفران اى لم يبق غير العدوان دناهم جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من اداني يديني
بالكسر من باب ضرب اذا له واستعيده اصله دنيتهم بتقديم الياء على النون فاعل مثله اى جازيناهم مثل
اى كما فعلوا الا ازيد ولا انتقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل
لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل ثبتت العداوة فقط لانه
يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز في غير وزعم الاخفش ان سواء لما لم يذا اخرجوه اى اذا اخرج الكوفيون
سواء عن الظرفية نصبوه ايضا اى كما نصبوه حين كونه ظرفا استنكارا لرفعه باعتبار اصله وانما
خص الرفع في سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديري
ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون جاءني سواك بالنصب وان كان فاعلا لجاء ويقولون
ايضا في الدار سواك بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد
على شئ ومثل هذا اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ في استنكار رفعه اى في
اى في الظرف الذي متعلق باستنكار غلب انتصابه على الظرفية قوله تناجزا او مبتدأ مؤخر وقوله ومثل هذا
خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى اقد تقطع بينكم بالنصب اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله اقد تقطع اى لقد تقطع
وصلتكم وانتسابكم ومثله قوله لكم منهم دون ذلك وتقول ايضا في فوق السداسي دون التساعي ولما
فرغ من المنصوبات الحقيقة والملحقات شرع في بيان المنصوبات الملحق عاملها هو اربعة وقدم باب
كان لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور عن رتبة المفعول لم يسم مفعولا بل شبهه به
في وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبهه

ما عمل فيه بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه اتما داخلة تحت كان او في قوله واخواتها اي اشباهها كونوا فيها في قسم الفعل اي مستوف على اخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل هو فصل او مبتدا راجع الى خبر كان في الجملة خبر المسند اي الذي اسند بعد دخولها اي بعد دخول كان وما يشتق منها او بعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمراد ببعدية المسند لدخولها اي لدخول كان او احدى اخواتها ان يكون اسناده اي اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم الى اسمها متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اي الى اسم كان واقعا وثابتا بعد دخولها على اسمها وخبرها دلالة شك ان ذلك البعدية انما يتصور اي لا يمكن ان يوجد البعدية الا بعد تقرر الاسم والخبر اي الا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها فالاسناد الواقع الثابت بين اجزاء الخبر اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المتقدم اسم منصوب من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تقرره اي تقرر الخبر اي قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها لا يكون ذلك الاسناد بعد دخولها اي دخول كان بل لا يكون الا قبله اي قبل الدخول فيه رد على الرضي حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قولك كان ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر كان واخواتها بمثل اي بمسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابوه او كان زيد قام ابوه ولا بمثل بعيني او اسما مثل كان زيد ابوه قائم بان يقال متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتقرير له يصدق على الفعل الذي هو يضرب والاسم الذي هو قائم في هذين المثالين المعرف بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الثلاثي المزيد فيه على وزن اسم المفعول منها اي التعريف بعيني يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها وليسا اي ليس يضرب وقائم من افراد المعرف بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اما الذي عرف وهو خبر كان بعيني لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقولك اي رح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخوله ولم يسند بعد دخولها ويمكن ان يقال وكانه جواب ثان في جواب هذا النقض الذي اورده الرضي ان المراد بعد دخولها ورودها

و

واستيلاؤها للعمل يعني لرفع الاسم ونصب الخبر فيما ورد عليه كما سبقت الاشارة اليه يعني كما بين في خبر ان واخواتها في المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما ورد على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما اورده مثل كان زيد قائما فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد الحاصل بالعامل المعنوي بدخول العامل اللفظي وامره اي امر خبر كان واخواتها اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي كحاله وشانه في اقسامه من كونه مفردا او جملة ومعرفة ونكرة واحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنى ومنفيا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ولكنه استدراك من التشبيه المفيد التسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا بتقدم خبر كان على اسمها حال كونه اي كون الخبر معرفة حقيقة تمييز مثل كان المنطلق زيدا وحكما كالنكرة المختصة مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدا معرفة او نكرة مختصة فيجب تقديم المبتدا على الخبر لئلا يقع الالتباس فيهما لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس احدهما بالخبر فيجوز التقديم والتاخير في الخبر مع ان الاصل والاولى هو الثاني لكونه مسندا وذلك اي جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع ثابت اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا هذا اشارة الى ان اطلاق المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده نحو كان المنطلق زيد مثال لما كان اعرابهما لفظيا او كان هذا زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب الاسم فيه محلي لا لفظي ولا تقديري لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع للبس فيجوز التقديم والتاخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان ثلثة اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب الاثنان في الثلثة صار الى ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيد او الاول لفظي والثاني تقديري نحو كان زيد الغنى او بالعكس نحو

كان موسى العالم او الاول لفظي والثاني محلي او بالعكس نحو كان زيد هذا وهذا زيد وفي هذه الثلثة
يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس وامّا تقديريان وامّا محليان وامّا الاول تقديري والثاني
محلي او بالعكس وفي هذه الثلثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى
الاعراب لفظا والقرينة وجب تقديم الكلام كما سبق في الفاعل بخلاف المبتدا والخبر لانه اذا كان معرفتين
او متساويين في التعريف لم يجب تقديم المبتدا على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره لدفع الالتباس
فان الاعراب فيهما اي في المبتدا والخبر لا يصلح للقرينية بعني للدلالة على ان احدهما مبتدا والآخر خبر لانتفائه
فيه بل لا بد من قرينة رافعة اما بالجزاء او بالدال للتبس واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدا
والمؤخر خبرا ايهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان الاول هو الذي
وهو ظاهر لمن له قلب سليم وكذا اي كما ان تقديم المبتدا على الخبر واجب اذا انتفى في الاعراب اللفظي لا مطلق
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر هناك اي عند انتفاء
الاعراب اللفظي فيهما جميعا لا يجوز تقديم الخبر على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بيناك آنفا نحو كان
الفتح هذا او كان القبعثري موسى او كان هذا اياك وقد يحذف جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه
في ويجب حذفه عاملة اي عامل خبر كان وهو اي عامل خبر كان لفظا كان لا كان واخواتها يعني ان هذا خبر
الحذف ليس بجري وتيم كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال اي
الافعال الناقصة الناصبة للخبر الا كان فانحصر الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني انما
جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها تصرفا وتجيئها على معان متعددة
دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة الاصل اوسع
في مثل متعلق بقوله وقد يحذف الناس مبتدا اللام فيه للجنس او الاستغراق مجرورين خبرا عامهم
متعلق بالجبر لتقوله اي كل نفس تجزى بما كسبت وكما قيل للعباد افعالهم بها يثابون وعليها يعاقبون
يعني لافعال اختيارية ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي الرضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو نحو لا تحلب ولا تركب وان راكبا ولو فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو ادخل ولو راجلا وان

راجلا

راجلا انتهى ومنه قوله ع اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين او ولو كنتم بالصين
وتصدقوا ولو بظلف محرق او درهم ولو بشاة ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة المرادية
هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا
كذلك وهي اي الصورة المذكورة ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم يعني ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط
التي هي ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم ان يكون اسم آخر معتمدا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما
قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا غيره اربعة اوجه بحسب القسمة العقلية على ما اشار
اليه الشارح فنصب الاول على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسم جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل
على الفعل فيكون النصب مشعرا به ورفع الثاني على ان يكون خبرا لمبتدا محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء للشرط
والجزاء لا يكون الا جملة اسمية والفاء بعدها وهو اي نصب الاول ورفع الثاني اقوى الوجوه الاربعة
لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس
وهو حذف المبتدا بخلاف ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير لان الجزاء مترتب على العمل في الخيرية كما انه الجزاء
بالشر في مقابلة الخير وما ذلك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدا
ايضا لانه حرف الفاء عليه كما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية ونصبهما اي نصب الاسم الاول والثاني ايضا نحو
ان خيرا فخير انباء على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا اي فعد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي
وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء فحذف كان مع اسمه من الشرط لما قلناه في الوجه الاول في الجزاء
ايضا تخفيفا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة
ورفعهما اي رفع الاسمين معا نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير بناء على ان رفع الاول على انه اسم
كان المحذوف مع خبره ورفع الثاني على انه خبر مبتدا محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في فجزاؤه راجعا الى
العمل اي فجزاء العمل لان المجزي هو العمل وعكس القسم الاول يعني رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ونصب الثاني
على انه خبر كان المحذوف مع اسمه وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا

لما هو احسن يكون اقبح ولانه لابد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والحذف
هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا والمخالفة
الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره وقس عليه
الوجوه الاربعة في المعنى والاستعمال وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته يعني ما يكون المحذوف فيه قليلا يكون
اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون
ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين ويجب الحذف ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سيق لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه
لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذف فيمن من وجوه لانه في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا
وفي الاول حذف كان مع اسمها وخبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض وفي الثاني مع
عوض ولذا وجب اي يجب حذف عامله اي عامل خبر كان يعني كان وحده ايضا بعد ان معوضا عنها ما
في مثل اي فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لا سماعا اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا وانما صرح ههنا اعلة دون القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها
على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال المحشي وانما بنى تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون
المثال السابق لان ههنا دليلين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كانه بشرط
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب
الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى فاصل اما انت عند البصريين لان كنت مصدرية
باللام المجازة وهي متعلقة بقوله انطلقت حذف اللام المجازة جوازا قياسا لان حذف حرف الجر من ان
المصدرية وان المشددة قياس فبقي بعده ان كنت ثم حذفت لفظة كان وحدها بدون الضمير من كنت اختصارا
فانقلبت الضمير المتصل بكنت بعد حذفها منفصلا كما سيجيء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل
اياك والشر وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان بعد حذفه ليكون عوضا عنها اي عن كان فصار انما
انت وادغمت النون اي نون ان بعد قلبها ميما في الميم اي في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج وابقي الجزاء

خبر

خبر كان على حالة منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بما علة المحذوف فصار كانه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية
كما مر فصار ذلك التركيب بعد هذا العمل اما انت منطلقا انطلقت برفع الاسم ونصب الخبر كان لم
يحذف كان وهذا العمل على تقدير فتح الهمزة في اما انت واما على تقدير كسرها اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين
فالتقدير اي فاصل اما انت اي ان كنت بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة منطقا انطلقت فجملة مبنى للمفعول
به نائبه قوله ما عمل مبنى ايضا له بالاول نائبه يعني فعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان ونعويض لفظة ما
مكانه وادغام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من غير فرق بين العاملين في الموضعين
الا حذف اللام من الثاني اذ لا لام فيه اي في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المضي لان حرف الشرط في الثاني لم يغير
معنى كان الدال على الماضي فيهما واقتصر المص في بيان اصله على الاول اي على ما يكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض
لبيان اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة لانه اي لان الاول اشهر ولان الفتحة اخف اسم ان اورد هما بابا ان عقيب
باب كان لكونه مشابها بالفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه اكد وانما لا التي لنفي الجنس وما ولا
المشبهتان بليس تشابهها بالفعل اللازم الاول بالواسطة والاخيرتين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس واخواتها
اي اشكالها واشباهها وستعرف قابل تسم الحروف اي تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها
لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يستغني دونه اذ المرفوع لانه كونه فضلة تتم الكلام بدونه وقدر تحقيقه في المرفوعات
هو فصل او مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان المسند اليه اي الذي اسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم واعلم انه يجوز حذف خبرها ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لهم
مالا وان لهم ولدا لا وغيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الآية اي هلكوا واما اسمها فيجوز
حذفه ان كان ضمير الشان في الضمير او غيرها كقولك ان زيدا قايم في انه زيد قايم وكقولك وليت وفعلت الرحم
متى ساعدة اي وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره شارح المفصل وغيره وبما عرفت ان الباء فيه متعلق بقوله اندفع من معنى البعدية بيان ما في قوله بما والدخول بيما سبق في بحث
خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات انه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه
في الفاعل بكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر

اذ فيه انتقاض هذا التعريف اي تعريف اعم ان ههنا اي في المنصوبات ايضا اي كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان بكلمة في محله وبجنسه بمثل ابوه في قولك ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه بانه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه بانه اسم ان واخواتها يعني اندفع هذا باعتبار ان تعريف التي لنفي الجنس اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لانه لا لنفي الجنس مشابهة بان وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصله او لما من تصديره وقوله لنفي الجنس احتراز عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا اي لنفي صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف لان المنفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا او اتماما يقل المحض في هذا الموضع اسم لا لنفي الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفي الجنس لقلة النصب في اسم لا هذه لانه ليس كلها ولا اكثره من المنصوبات كما ان اسم ان اكثره منها فلا يصح جعله اي جعل اسمها مطلقا اي سواء وجد شرط نصبه ولا من المنصوبات لا حقيقة نصب على التمييز ولا زائدة لتاكيد النفي في قوله فلا يصح بان يكون كلها من المنصوبات وهو ظاهر ولا حكما عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كلها من المنصوبات بكما في الباب بل المنصوب منه اقل مما عداه اي من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلثة اقسام عاملي والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات بيان ما في ما عداه فان بعضها اي بعض ما عداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى وان للوصل لم يكن كلها اي كل البعض من المنصوبات لفظا او تقديرا لكن اي لان اكثره منها اي مما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها فاعطى للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فقد تبنى للمفعول الكل منها اي جعل كلها من المنصوبات تجوزا يعني مجازا بعلاقة الجزئية وفي الرضي لانه كلا في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد المبني من المنصوبات ولا يبعد تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لا النفي الجنس اقل ان يقال اسم لا هو

المنصوب

المنصوب بها لفظا او تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبا ابن رجل موجود ان وشبهه بالجر عطف على المضاف اي وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني على الفتح اي على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز العمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله الغريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلي لما جاز الحمل عليه واما ما هو مرفوع لفظا او تقديرا اذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيد او مضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينها وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ما سيأتي فليس اسما لها اي لا هذه لعدم عملها وهو النصب والبناء فيه اي فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه ليس الا للعامل المعنوي فعلى هذا يكون كلها من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه بان يقال اسم لا النفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها خرج به اي بقوله بعد دخولها مثل ابوه اي ما كان مسندا اليه قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بعد دخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا في لا غلام رجل ابوه قائم وفي لا غلام رجل قام ابوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول والبعدية وهذا القدر اي مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها كاف في حد اسمها كما انه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر مطلقا اي سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا لكنه اي الا انه المص لما اراد بيان حد المنصوب بها منه اي اسمها مطلقا زاد عليه اي على هذا الحد قوله يليها ليعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه وبقوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا يشير الى ان الضمير المستكن في يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا اي يقع المسند اليه بعد لا هذه بلا فاصلة بينهما بشيء الا ان معنى الاول القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به اي بالمضاف واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة باسرها يكون هذه ناصبة في اسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وفي تعلقه متعلق بقوله او مشبها اي في تعلق المضاف بشيء هو اي ذلك الشيء من تمام معناه اي يكون ذلك الشيء متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا يعني بشبه المضاف في كون الاول عاملا في الثاني كما ان المضاف عامل في المضاف اليه وفي كون الثاني متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتمم المضاف ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك هذه المذكورات

من القيود الثلثة التي هي الاولى والتنكير والاضافة او شبهها احوال مترادفة اي متتابعة بعضها اثر بعض
قد سبق معنى الاحوال المترادفة من الضمير المجرور في اليه في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول لما لم يسم
فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة لهيئة الفاعل او الحال الاولى التي هي قوله يليها منه اي من ذلك الضمير
لان الاولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها وان وقع بينهما فصل او الحال الاولى
حال من الضمير المجرور في قوله دخولها الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع
الى ذي الحال ضمير المفعول لان الاولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل في الاحوال كلها
المسند اليه وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وما بقي اي والحالان
الباقيان حالان من الضمير المرفوع المستكن في يليها الراجع الى ذي الحال على التقدير الاول وح يكون الحالان
الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا
كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل ح فيها هو يليها لما قلنا انفا مثل مثل مبتدا مضاف
لا غلام رجل حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا مثال لما كثر مثال خبره لما يليها نكرة مضافا ووقع في
بعض النسخ قوله لا غلام رجل ظريف فيها يعني بذكر خبر لا هذه وقد عرفت تفصيلا في بحث المرفوعات
تحقيق قوله فيها ان اردته فارجع اليها فلا نعيده لئلا يطول الكتاب ومثل لاعشرين درهما لك بذكر الخبر
على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل مثال لما يليها نكرة مشبهة بالمضاف حين تقديره وقوله لك بناء على
النسخ المشهورة وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا من تتمة المثالين كليهما يشعر بهذا الكلام
ان الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان
يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح
بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الاقل تدبر وكم منصفا ولما فرغ من بيان
شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب
اصلا ولانه في بحث المعرب ايضا فقال فان كان اي المسند اليه الا ان للبناء ايضا شروطا ثلثة
ان يلي المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف وكل شبهه على ما فهم مما بيان فلهي

والشارح

والشارح ايضا بقوله اي يليها آه والاستعمال وفي قوله اي المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى
قوله المسند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مبنيا فلو رجع اليه لاستقيم اي
ان كان المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا عليه غير واقع على الاحوال المذكورة لانها مشروط بكونه
منصوبا بل كان المسند اليه بعد دخولها مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط ولم ينتف الشرطان الاولان وهما
الاولى والتنكير وهو اي الشرط الاخير كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس
بمضاف ولا شبهه كما سيصرح الشارح بنفسه اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به قد سبق تفسيرها وبيان
اعرابها فوله ليترتب عليه اي على الشرط منطوق بمفهوم الكلام اي وانما فسرناه بقولنا اي المسند اليه لان الضمير
المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
ايضا يترتب الجزاء بالشرط ترتبا تاما فهو اي الكلام المسند اليه مبنى على ما ينصب به من الفتحة او
الالف او الياء اي الكسر لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو اباه فبقي ما به
البناء ثلثة فانه اي المسند اليه لو كان مفردا معرفة ولم يكن بعد الافراد نكرة او كان مفردا نكرة ولكن
كان منفصلا فحكمه غير ذلك كما سيجيء وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا
هذه عليه يشير الى ان هذه الكلام يعني ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود جميع
الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والى ان ينصب مسندا الى ضمير المفرد وهو اي ما كان في
ينصب به المفرد الفتح في الواحد لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا نحو لا رجل
في الدار او غير منصرف نحو لا احمر في الدار والكسر عطف على الفتح في جمع المؤنث السالم لان نصبه محمول
على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء
عارضا او لا لانها من خواص المعربات نحو لا مسلمات في الدار والماذي يفتح بلا تنوين والياء المفتوحة
ما قبلها في المثنى اي في التثنية والياء المكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم فان كلا منهما مبنى على الياء
لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حده لان النون كالتنوين دليل
الاعراب نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك وبقي اي يريد المص بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له

لما سبق فيه على ما سبق في قوله المفرد المثنى والمجموع على حده اذا لم يكونا مضافين فيبنيان لما ذكر وانما
بنى اسم الاشارة بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة لتضمنه معنى من الاستغراقية
وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها المطابقة
اللازمة بين السؤال والجواب لانه اى لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول هل من رجل
رجل في الدار حقيقة او تقديرا او فرضا فحذفت لفظة من من الجواب فتضمن معناها فبني لان المبني
هو كل اسم نائب مبنى الاصل وبنيتوا وجه المناسبة بسنة اوجه على ما سيجيء تخفيفا تعليل للحذف
يعني ان حذف من في الجواب لمجرد التخفيف وانما بني اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلي والبناء العارضي وعلى ما ينصب به ليكون البناء اى بناؤه على حركة كالفتحة
في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم استخفافا
في الاصل قبل البناء يعني ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استخفافا
الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة
والتثنية والجمع على حده الياء واذا التزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل ليكون الحركات
البنائية او الحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبنى للمفعول الاسم المضاف
ولا الاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم وتوثر فيه منع تعريفا او
تخصيصا او تخفيفا ترجيح اى الاضافة جانب الاسمية فيصير الاسم اى اسم لا هذه بها اى بالاضافة
ما يلا اى متوجها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب لان الاسم مطلق اصيل في الاعراب لوجود المعاني
المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التي
هي من خواص الاسم فلان لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ولانه يلزم في البناء جعل ثلثة
اشياء شيئا واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان في
اى المسند اليه عطف على قوله فان كان مفردا بعد دخول لا هذه عليه مفردا معرفة بانتفاء
شرطا النكارة لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها او كان المسند اليه مفعولا بينه

الطرف

الله مرفوع محلا على انه مفعول ما لم يسم فاعله اى بين المسند اليه وبين لا عطف على المجرور في بينه باعادة الجار في
المعطوف بانتفاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل
منع الخلو اى لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مضافا ويجوز ان يكون المفصول معرفة ايضا سواء
كانا اى المعرفة والمفصول ملابسين مع انتفاء شرط كونه اى المسند اليه مضافا او شبيها به يعني لا يكون المعرفة
ولا المفصول مضافا ولا شبيها به او لا ينتفي هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او شبيها به وهي اى هذه الصور ست
صور جمع صورة بالنسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان
او مضاف مفصول نحو لا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان
والاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو بالجر (اى ولا غلام عمرو)
فصارت صور المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهي
ليسا الا مفصولين فصار المجموع ستة فالمناسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يكون صور المفصول اربعة
وغيرها اثنتا ولذا قابل اربعة منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة والكل وجملة هو مولها وجب جواب الشرط
في جميع هذه الصور الست الرفع فاعل وجب ان يرفع الاسم الذي وقع فيها على الابتداء اى على انه مبتدأ مرفوع
بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي واما وجوب الرفع على الابتداء في المعرفة
مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها اى في هذه المعرفة فان الشرط لا يؤثر ما في مدخوله من النصب والبناء هو الجنس والاضافة والولي
وذا غير موجود في المعرفة متصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت في الجنس فوجب
الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه في داخل المبتدأ نوعا ما واما وجوب الرفع بالابتداء في المفصول وهو
في النكرة المفصولة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصولة فلضعف لا هذه عن التاثير مع الفصل
لان الشرط على ما سبق في تاثيرها اعرابا وبناء الاولى فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها
والنكرة يراى وجب تكرير اسم لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الترفع والى ان اللام في التكرير

المضاف اليه لكن اى الا انه يكون النكرة مطلقا لا بحيث انه يكون بعينه اى لا بشرط ان لا يكون الثانى عين الاول
مثل ان تقول لا زيد فى الدار ولا زيد بل الشرط ان تكرار الاسم لا لتكرار الشئ مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق
من الامثلة ولذا قيل المراد التكرار النوعى لا الشخصى اما وجوب التكرير فى المعرفة مطلقا موجودة
كانت او مضافة منفصلة او غير منفصلة فليكون التكرير كالعوض عما فى التنكير من معنى بيان ما
فى قوله عما نفى الآحاد لان لا هذه موضوعة لنفى الآحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس وان دخلت
على المعرفة فانما هذا المعنى لان فى المعرفة نفى الفرد لا نفى الآحاد فينبغى ان التكرير ليكون عوضا
عما فات اذ بالتكرير تؤخذ فى الجملة نفى الآحاد لان فى التكرير التعدد واما وجوب التكرير فى النكرة
المفصولة وان وجد فيها نفى الآحاد كما فى صورة الولى ليكون هذا الكلام مطابقا كما اى لسؤال حين
او تقديرى هو اى هذا الكلام جواب له من مثل بيان لما فى قوله لما هو قول السائل تحقيقا او تقديرا مثلا
وفرضا انى فى الدار رجل ام امرأة واجيب لا فى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا
للسؤال الآتى فيه يجب التكرار وهذا التعليل اى المطابقة بين السؤال والجواب جار على وزن غاز اى
يجرى فى المعرفة باقسامها الاربعة ايضا اى كما هو جار فى النكرة فكانه قيل ازيد فى الدار ام عمرو فاجيب
لا زيد فى الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة ونحو قضية بالرفع لانها خبر مبتدا محذوف اى هذه
قضية حذف المبتدا لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية ولا اباحسن لها
الواو للحال ولا لنفى الجنس واباحسن اسمها ولها الجار والمجرور خبرها والجملة حال من الخبر بالواو والتقدير
مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهوم من لفظ هذه اى هذه قضية
مثل هو قول الصحابة رض كانوا يقولون عند القضاء ومعناه انا نحكم نحن وليس على رض حاضرا ههنا
اى هذه قضية لا قاضى لها مثله لقوله عم اقضاكم على وافرضكم زيد كذا سمعته هذا اى قول المص
ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول جواب دخل مقدر بان يكون الواو فيه للاستيناف على قوله متعلق
بقوله دخل وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه
فان اسم لا وهو قوله اباحسن فيه اى فى هذا القول معرفة لان اباحسن كنية على رض وهى ما صدر بابا



او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قولا باحسن
معرفة والحال انه لا رفع فيه ولا تكرير فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع
فلانه لو رفع لقيل ولا ابوحسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو
كما سبق بل هو اى قوله اباحسن منصوب لان نصبها ايضا يكون بالالف غير مكرر وهو ظاهر فاجاب المص عنه
اى عن الدخل المقدر بانه اى بان هذا القول متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع
لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل اما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اى ولا مثل ابى حسن لها فيكون مبنيا على الفتح لان المثل لتوغله فى الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فيكون اسم لا هذه ح من القسم الثانى فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحة وح قوله اباحسن مع تعريفه
والمراد به على رض فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رض والحال انه لا
مثل له فى العدل فاذا ويله بفتح جل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق
الفيصل على على رض من قبيل رجل عدل للاشتهار على رض بهذه الصفة اى بالفيصل بين الحق والباطل
لانه كان فيصلا فى الحكومات على ما فاق النبى ع اقضاكم على رض فكانه قيل هذه قضية لا
فيصل لها فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا للكل فرعون
موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الكل وارادة الصفة المشتهر صاحبه وبقوى هذا التأويل اى
التأويل الثانى ايراد حسن بحذف اللام ونصبا ايضا لان اشتهار كنية بالرفع والتعريف
اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رض لان الظاهر ان تنوينه للتنكير لانه لو لم
يكن للتنكير كما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصد التنكير
وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا كونه كنية له رض الا ان الظاهر ايراده
باللام وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى المقاصد كما بالغوه فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى ع
لا حول ولا قوة ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته ومعونته ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة

الحول الخ صفة بعد بقوله مثل

على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى
اولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى فيما كررت فيه لفظة لا هذا
تنبيه للمثل يعني ان هذه الاسام الآتية غير مختصة بها بل يجري في كل موضع يوجد شروطها ثالثة آن تكون
لفظة لا مكررة وآن يكون التكرار بالعطف وآن يلي كلا منها نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله
فيما كررت فيه لا والثاني بقوله على سبيل العطف والثالث وكان عقيب كل بلا فصل بينهما وآما افراد تلك
النكرة فمستفاد ايضا من المثال يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ اي بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه
وبيان الحال فانها اي فان الوجوه في هذه الصورة بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء الوجوه ستفيد
من بناء الشارح في اثنايها تفيد فانها على ما بيتنه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في
الاول حمارت خمسة وفي الثاني زيدت عليها واما عند العقل آما مبنيتان وآما معربان وآما الاول
مبني والثاني معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثاني وآما الاول
مبني والثاني معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان يكون
ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق
بقي الوجوه بحسب التلفظ خمسة الاول من تلك الوجوه فتحهما اي فتح الاول والثاني يعني بناءهما
على الفتح اي لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح منهما بناء على ان يكون لا فيهما اي في كل واحد
منهما لنفي الجنس فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل واحد منهما عن صاحبتها ولا قوة مع
آن لا فيه لنفي الجنس واسمها مبني عطف على لا حول عطف مفرد بدل من قوله عطف بدل البعض على مفرد
لآن لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة وخبرها اي خبر لا حول لكونه اصلا لآن المعطوف عليه اصل محذوف
اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب
المستثنى منه المحذوف القايم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد له من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون ح جملة
واحدة فيكون في قوة لا شيء له الا بالله او عطف جملة على جملة عطف على قوله عطف مفرد اي لا حول
موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه اي عن خبر الجملة الاولى

بخبر

بخبر اي بقرينة كون خبر الجملة الثانية مذكورا واختص الحذف بالاول مع ان الاولى ان يكون الحذف في
الثانية ليكون السابق قرينة للاحق ليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع
في النفس والذ اذ المبهم بعد الطلب اعز من المتبين بلا تعب والثاني من تلك الوجوه فتح الاول
يعني بناء الاول على الفتح ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول اي لزوم كون الاول مبنيا
عليه فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح وآما نصب الثاني فلان الثانية
مزيدة يعني زايدة لتاكيد النفي لان المعطوف على المنفي يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفي في المعطوف زايدة
وفايدتها التاكيد للنفي المستفاد من لا كما في قولك ما جائني زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا لا تفيد
عدم مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه ليكون نفيهما والثاني وهو قوة معطوف على الاول الذي هو حول بعد
معطوف على لفظه فيكون اي ذلك الثاني منصوبا حملا على لفظه او على محله الغريب لما سبق ان له محلين محل
قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع لمشابهته حركة حركة الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز
الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما اي للاسمين المعطوف اعني المعطوف عليه
خبر واحد لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدر لكل واحد
منهما خبر على حدة لان الثاني وآن كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتدا
باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول ح جملتين بانه
يكون عطف جملة على جملة وآما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة والثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنيا على
الفتح لما سبق في الاول والثاني ورفع الثاني نحو لا حول بالفتح ولا قوة بالرفع الا بالله
آما فتح الاول اي اما كونه مبنيا على الفتح فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول نكرة مفردة قد وقعت
بعدها بلا فصل فينبغي ان تبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شروطه واما رفع الثاني اي اما كونه
مرفوعا فلان لا الثانية زايدة لتاكيد النفي لما قلنا فيما سبق والثاني وهو قوة معطوف على محل الاول
لآن لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر لانه اي لان الاول مرفوع في الاصل

بالابتداء اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب عطف بدل من قوله عطف او تغيير له
او خبر مبتدا محذوف اى هو عطف مفرد على مفرد وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفى
بكون الخبر خبرا للاول اى لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل فولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون
جملة واحدة او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لكل منهما اى من الاول والثانى خبر واحد
لان لا الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر مستغلا فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة
والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء يحتاج الى خبر آخر مستغلا فيكون جملة اخرى ولهذا كان هذا الكلام
جملتين عطفت الثانية منهما على الاولى والرابع من تلك الوجوه رفعهما اى رفع الاسمين معا
بالابتداء لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى فولك ما احد خير منك على ما سبق
نحو لا حول ولا قوة بالرفع فيهما على ان يكون كل منهما مبتدأ لما قلنا الا بالله لانه اى لان هذا الكلام
جواب قولهم ابغير الله خبر مقدم حول وقوة مبتدأ مؤخر والثانى معطوف على الاول سواء كان هذا
السؤال تحقيقا او تقديرا فمجاء الجواب بالرفع فيهما اى فى حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول
له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا
للسؤال كما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة
ويجوز الامران ههنا اى فى القسم الرابع ايضا اى كما جاز فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل
واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام الجملتين
او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل
كما فى السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان تقليل الكلام اولى والخامس من الوجوه الخمسة رفع
الاول يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء على ان لا هذه تكون بمعنى ليس مثل ما ولا تكون لنفى
الجنس على ضعف اى رفع الاول بناء على ان لا بمعنى ليس لا لنفى الجنس كائن على ضعف فان عمل لا حال
كونها بمعنى ليس قليل لعلة مشابهة لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة
كما فى ما فانها كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها وفتح الثانى اى كون الثانى مبنيا

على

على فتح نحو لا حول بالرفع ولا قوة بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لا الثانية لنفى الجنس وقوة بعد هاء نكرة
مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار وضعف مبنى للمفعول من التضعيف
ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى وجه مرفوع ضعف رفع الاول فى هذا القسم وهو ان تكون لا فيه
بمعنى ليس بانه متعلق بالتضعيف يجوز ان يكون رفعه رفع الاول لالغاء عمل لا اى تاثير ما فى مدخولها اعرابا
وبناء بالتكرير اى بسبب ان يكون ما دخلت هى عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كررت اسمها تنعزل
عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه لهذا المعنى
ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز لا لكونها بمعنى ليس بمعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى
ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اى بتكرير اسمها كما فى صورة الرفع
فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع ف اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى
قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة او لا مثل هذه الصورة الى مسئلة وقد حصل
التكرير ههنا اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا ولا دخل فيها الى فى صحة الغائها بالتكرير لتوافق
الاسمين الواقعين بعدها فى الاعراب قوله ولا دخل لا فيه لنفى الجنس فى دخلها بمعنى المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به
ولتوافق الجار والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعد ما فيه مدخل فى
صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه اولا وفى الرضى اعلم ان لا الاولى
للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق
الاسمان بعدها فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة بنا على ما ذكره المص فى
قوله ورفع الاول على ضعف بكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى ههنا كلامه
فهذا اى القسم الخامس وما اجرى فيه هذا القسم على التوجيه الاول اى على كون لا فيه فى الاول بمعنى ليس او على
ان رفع الاول بناء على ان لا بمعنى ليس متعين لعطف جملة على جملة لان فى عطف المفرد على المفرد يجب
اتحاد المعطوفين وشرائط العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان العامل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى
رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفى الجنس تقتضى نصب الاسم او بناؤه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل

لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله والا اى وان لم
يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد يلزم ان يكون صدر قوله الا بالله نعتا للخبر المتعلق به
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة لان الاول تقتضى ان يكون منصوبا والثانية ان يكون مرفوعا
فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه
الثانى وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل يحتمل ان يكون هذا القول من
قبيل عطف مفرد على مفرد لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول
فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على جملة كما هو الظاهر ويعلم وجهه مما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول والعطف
الثانى على المناقل الصادق واذا دخلت همزة الاستفهامية على لفظة لا التى لنفى الجنس لتكون البحث فيها لم تغير
مبنى لما عمل من غير تغيير من التفعيل العمل منصوبا اى عمل لا بتغيير الى ان اللام للعهد اى تأثيرها فيه اشارة الى ان
المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير اولا لان هذا تغيير بالملازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم فى مدخولها اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا تمييز وبناء يعنى اذا كان
مدخول لا قبل الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى لان العامل لفظيا
كان او معنويا اسما عيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا لا يتغير عمله اى اثره فى مدخوله من الاعراب
والبناء وغيرهما بدخول كلمة الاستفهام عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هى عليه وعدم تغير اثر
لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذى يتمنى بلا جزم وجوبه بلا ما فانه يتغير عمله وانما
خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عمل ما بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولم يتوهم خصه
بالبيان ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس احد ثلثة اشياء اما الاستفهام حقيقة نصب على التمييز
لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا فتقول الا رجلا فى الدار استفهمتها من غير تغير تأثيرها من البناء والاعراب فى
مدخولها حال كونك مستفهما وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان منصوب المحصر المعنى فى الثلثة وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى واما العرض ليكون التركيب مجازا
نحو الا تنزل عندى عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان مجهولية الشئ كما هى سبب للاستفهام سبب

للعرض

للعرض فاستعمل لفظ احد المسببين المتحدين فى السبب فى الآخر ولم يذكر سيبويه ان حال الا المستعملة فى العرض كحالها قبل
دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون
الا فى الافعال كما يقال الا تنزل بل ذكره السيرافى يعنى ذكر السيرافى ان حال الا فى العرض كحالها قبل دخول
الهمزة وتتبعه الجزولى بالجيم المفتوحة والزاء المعجمة المضمومة والمص لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا
من حروف الافعال لانها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى ورد ذلك اى ذكر
السيرافى او كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة الاندلسى بفتح الهمزة وسكون النون وضم الدال
المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة وقال هذا اى كون حالها فيه كحالها الاول خطاء بفتح الخاء والطاء مع القصر
ضد الصواب يعنى ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا بدخول الهمزة عليها كانت من حروف الافعال يعنى لفظا او
تقديرا من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقدير الحروف الشرط مثل ان ولو وحروف التحضيض مثل هلا
والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم فيجب انتصاب الاسم الواقع بعدها
اى بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل
الناصب له نحو الا زيدا اتكرمه فى تقدير الا تكرم زيدا اتكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع
ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا يتكلم وبقال اراد وجوب انتصاب الاسم
فى الاضمار على شريطة التفسير واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء قيد به لانه عند رجاء
الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان ما لا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد اتطير على حقيقته
فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله الا سبيل الى خمر فاشربها
الا سبيل الى نصر بن حجاج واما قوله يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفى الرضى
روى الالغاء فى الا الا التى للتمنى نحو الا رجلا جزاه الله خيرا اورد على الا رجل بالجر اى الا من رجل فهذه اى كلمة
الا فى هذا البيت عند الخليل بن احمد الذى هو امام النحو ليست الا الداخل بالنصب صفة لبنية الكلمة لا عليها
حرف الاستفهام بالرفع لانه فاعل لفعل الداخل مثل قولك هند جاءك وشاهها ولكنه اى الا انه حرف موضوع

للتحضيض مستقلاً برأسه مثل ألا وهلا وغيرهما فكأنه اى فكان الشاعر قال الا ترونني بضم التاء من الارادة اصله
ترءيون فاعيل بحذف الهمزة والياء فصار ترؤون بضمتين التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار
ترونني رجلاً منصوب به يعني هلا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه
سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لفظية وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال ولذلك اى
لكون الا حرفاً برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف فقد نصب رجلاً فيه ونون وقي
الرضي واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي اى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيراً في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه وهي اى كلمة الا عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام يعني مركبة من همزة الاستفهام ولا النفي للجنس فكانت بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه
فكان القياس ان يبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال الا رجل بالفتح
بلا تنوين لكونه مبنياً لكنه اى الا انه نون اى جعل رجل في قول الشاعر وهو الا رجلاً جزاه الله منصوباً لفرده
وزن الشعر لان وزنه في كل مصراع مستفعلن فعولن واذا لم ينون يكون الاول انقص بحرف لان التنوين
تعد حرفاً عند الشعراء على ما سبق من قوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا ولما فرغ من
بيان المنصوبات بلا التي لنفي الجنس واحواله الثلثة من كونه منصوباً ومبنياً ومرفوعاً شرع في بيان احوال توابعه
من الصفة وغيرها المستوفي احوالها فقال ونعت مبتدا اسم لا بحذف المضاف المبني بالجر لانه صفة الاسم واللام
فيه للعهد اى الذي هو قسم من اقسامها لا لانه على ما عرفت ثلثة لا نعت لقسميها المعرب احتر به عن نحو لا غلام رجل
ظريفاً فانه لا محالة معرب اما منصوب حملاً على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملاً على محله لان الموصوف
اذا كان معرباً لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنياً فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنياً
الاول بالرفع اى هو بالرفع صفة للنعت لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون
القيود قيوداً له لا له اى لا النعت الثاني وما بعده يعني الثالث والرابع وغير ذلك احتر به عن النعت
الثاني من لا رجل ظريف اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعاً ونصباً كما سيجئ لانه نعته

الاول

الاول كريم بالرفع او كريماً بالنصب لانه اخبار لها مفرداً بالنصب لانه حال من ضمير مبتدا المستكن فيه الذي هو خبر
لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لا بد ان يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون
القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالاً من المبتدا باعتبار كون ذلك الضمير راجعاً اليه
لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة والعامل فيه مبني لما تقرر ان العامل في الحال
ما هو العامل في ذي الحال احتراز عن النعت المضاف او المضارع له مثل قولك لا رجل حسن الوجه اولا رجل خيراً من
زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعاً ونصباً كما سيأتي ليليه فعل مضارع معلوم حال بعد حال من ذلك الضمير ايضا
وقد تمت لما سبق ولو جعل ايضا حالاً من المبتدا لكان اصوب لما قلنا اى يلي النعت الاول اسم لا المبني او صفته
مفرداً اى يلي النعت الاول المفرد اسم لا المبني لما قلنا ان الحال في المعنى صفة احتر به عن المنعوت اى عن النعت
الذي وقع بينه وبين المنعوت فصل بشبه نحو لا غلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصباً ورفعاً ولا يجوز
البناء اصلاً وهذا القيد يعني قيد الولي يغني عن الاول فيه لطافة نعرف لمن له طاقة لان معنى الاول انه
لا يكون منبوذاً بشئ ومعنى الولي كونك فتراً فتكون احدهما مغنياً عن الآخر الا ان الولي اصطلاح ههنا
ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغني عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماماً وليكون
تأكيداً له مبني خبر على الفتح حملاً على المنعوت يعني مبني على الفتح كما ان المنعوت كذلك لامكان الاتحاد
بينهما في التصديق لان النعت يعتمد على ما يسند اليه المنعوت فاتحدا اذا لم يتبين يلزم ان يكون الشئ الواحد
مبنياً ومعرباً والانتصار ايضا لما عرفت ان من شرط الولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل ونوجه التني
اليه اى الى النعت حقيقة تمييز لان النفي في قولك لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة
لا عن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني تلواً وان يكون النعت الاول وان
يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما وان يكون نعتاً مفرداً واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع
المنعوت فيسري البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه والمبني في قوله اى في قول المصنف ونعت المبني
اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه اى المبني بالاصالة هو المذكور سابقاً في قوله فان كان
مفرداً فهو مبني بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجي وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية

فلا يرد انه اى الشان اذا كرر المبنى الذى هو اسم لا هذه وهو المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له ثم حتى بنعت
وجعل نعتا للثانى بناء على ما هو الظاهر لا يجوز بناؤه اى بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم اللاصالة فى البناء
مثل لا ماء باردا بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد مع انه يصدق
عليه اى على قوله باردا انه اى البارد نعت المبنى الاول مفردا كليه يعنى يصدق هذه الشروط المقتضية بناء
النعت الموجود هى فيه ولا يصح بناؤه فان باردا الذى فى هذا المثال نعت للتابع يعنى الماء الثانى لا المنبوع
يعنى لا الاول كما هو الظاهر من المنعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثانى وان كان تاكيدا للاول يكون
فصلا اذا جعل نعتا للاول ولو جعل ذلك النعت نعتا للمنبوع على خلاف الظاهر قليل النعت مما يلى
النعت المنعوت لتوسط التابع بينهما يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت ويجب سواء
كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له ولى اولا لان الاصل فى التوابع كلها تبعيتها للمتبوع فى الاعراب
دون البناء وسواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام
ظريف بالرفع او النصب لانه يجوز البناء ههنا على الفتح كما عرفت او معربا نحو غلام رجل ظريفا او ظريف
لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اذ رفعا منصوب على المصدرية او على نزع الخافض اى برفع حملا اى
لكونه محمولا على محله البعيد ونصبا عطف على رفعا حملا اى لكونه محمولا على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح
او على محله القريب وهو النصب بها مثل لا رجل فانه اسمها المبنى على الفتح ظريف وهو بالفتح يعنى مبنى على الفتح
لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه وظريف مرفوع بالرفع حملا على محله البعيد وظريفا مرفوع بالنصب حملا على
اللفظ او على محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صفحة يمين وان الاعطف على مقدر

صفحة بديعية

مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كانت نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو
مبنى على الفتح ومرفوعا ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله اى وان لم يكن النعت كذلك اى وان لم يكن
نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثانى بان لم يكن
مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم يوجد
الشروط الاربعة فيه بامر ما سواء وجد بعضها او لا فالاعراب اى فحكمه الاعراب اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا

لا غير

لا غير قدر المبتدا بهذه حرف الجزاء وقال لا غير اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل انت زيد
الجواد وعمرو الشجاع رفعا حملا بسبق احدهما على المحل البعيد الذى هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على
المحل القريب وهما ظاهران وقدر امتثله اى امثلة كون النعت معربا بالعدم وجود شروط البناء فى بيان فوائد القيود
وانما اورد تلها بعد قوله والا فتامل وكن على بصيرة والعطف اى عطف شئ على اسم لا المبنى الا ان شرط جواز العطف
على اللفظ وعلى المحل البعيد ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف
نكرة وان لا يكون لا فيه مكررا وبين الشارح ذلك الشروط بقوله اذا كان المعطوف نكرة مثل لا غلام لك وفرس
وكان ذلك المعطوف معطوفا بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اى الحال والشان اذا كان المعطوف معرفة سواء كان
علما مثل لا غلام لك وزيد او مضافا مثل لا غلام لك وعبد الله وجب رفعه اى رفع المعطوف اذا كان معرفا باللام نحو
لا غلام لك والفرس لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل لكان لفظة لا عاملة فى المعرفة وذا محال كما
عرفت انها لا تعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة بها واذا كان لا مكررا فى المعطوف مع افرادها وتنكيرها
مثل لا رجل ولا امرأة فحكمه اى حكم هذا المعطوف على ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيها حين من ان يكون خمسة اوجه
حيث التلفظ لانه ذكر على وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكما عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان يكون لا مكررة بطريق
العطف وفى كل واحدة منها نكرة مفردة بان يحمل متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى صفة اسم ولفظه لما عرفت غير مرة ان
فتحه شبيهة بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ ويجعل المعطوف منصوبا وبان يحمل المعطوف عطف على ان يحمل بامارة
الجار لوقوع الفاصلة على المحل اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء ويجعل المعطوف
مرفوعا جائز فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول
هو الاولى لكونه ظاهرا ولكون الثانى ايضا منفيا ولا يجوز فيه اى فى هذا المعطوف البناء لما جاز فى الوصف لانتفاء
مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف
لانه يعد فاصلا فى حق فهم المعنى حتى وان جاز فى الندا نحو يا زيد وعمرو لضعف لاغ التاثير الا فيما يليه او كان فى
حكمه كما فى النعت وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب لامكان الفصل بالعاطف اى بوساطة العاطف

فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف بغير المعطوف عليه فلم
يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف في حكم المتصل بان يكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما في عطف
الصفات بعضها على بعض مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب وكما في النداء مثل يا زيد وعمرو لانه
في حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة لمظنة الفصل اي لان هذا محل ان يظن فيه الفصل بلا الزائدة المؤكدة
مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا اذ
المعطوف على المبني مطلقا يزاد فيه لا في المعطوف على المبني لفظة لا كثيرا اي زيادة كثيرة لتأكيد النفي
نحو لا حول ولا قوة لان لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا مثل لا اب وابنا وابن
فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس
ايضا مثل لا اب وابن وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه لا فيه لنفي الجنس والاب
لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب عطف على اللفظ والخبر محذوف اي لا اب
وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون
الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملتين اي لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب
حال من الضمير المستكن في الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب شبيه مروان والابن ابنه ويقال
لمثل هذا التشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشاعر
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا
الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتد اذا رجع من رداء مهموز
اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاء معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى
يقال تأزر فلان اذا قوى يعني لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى الالف في تأزرا
للاشباع كالف انتا في قول الشاعر انا للشتيمة واما سائر التوابع اي باقيها من التأكيد اللفظي
او المعنوي والبدل وعطف البيان فلا نقض عنهم فيها يعني لم يصرحوا حكمها كما صرحوا النعت والعطف
بالحرف لكن اي لانه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعني يبنى البدل والتأكيد اللفظي اذا
كان

كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل لناصب ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو
لا رجل صاحبك ولا ماء ماؤك وكذا التأكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل
ابو عبد الله كذا اي كما يكون حكمها حكم توابع المنادى ذكره الاندلسي حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد
اللفظي فلا نقض لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبني حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء
ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل في حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لا
والتأكيد اللفظي كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء ماء باردا فيبنى
البدل والتأكيد اللفظي اذا كان مفردا نكرة ومثل لا ابا له ولا غلامي له بلا فصل بينهما لانه اذا فصل
نحو لا اب في الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز انتاء الالف في الاول وحذف النون في الثاني لانه
يشتمل المشابهة بالمضاف حتى والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به اي كل تركيب المراد بالتركيب
لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح يكون فيه اي في ذلك التركيب بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان اسم مفردا لكن بشرط
ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مثنى او جمعا على حده نحو لا ناصرين له ولا مجبرين له واجري مبنى
للمفعول على ذلك الاسم اي اسم لا لنفي الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف بيان الاحكام في نحو اب فيه
اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذي فانه لا يقطع عن الاضافة على ما سيأتي ومن حذف النون
اي نون المثنى والجمع من نحو غلامين اراد به المثنى والجمع على حده واما الرفع فهذا الحكم مخصوص بالاب
والاخ لكثرة استعمالها واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حده حيث قال في المثنى والجمع
وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والجمع
واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا سلم لك ولا ابا له ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا
فقوله مثل لا ابا له مبتدأ وجائز خبره اي يجوز في مثل هذا اللفظ اي يستعمل باثبات الالف وحذف النون
ويجعل معربا منصوبا يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة
مفردة وقعت بعدها بلا فصل ويقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غير هما من الاسماء الستة غير ذي

وبقال لا غلامين له ولا مسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء فيكون اسم لا التي لنفي الجنس فيهما اي في مثل
هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم وهو الفتح في الاول والياء في الثاني لوجود شروط
البناء التي هي الافراد والتنكير والتوالي ويكون الجار والمجرور في مثل له في محل الرفع خبر لها اي لا التي لنفي
الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان الآن لانه قد مات فيكون المنفي ثبوت جنس الغلامين له الآن والحال انه
قد جاء مثلا على قلة لكن لا اجد الشذوذ لانه قد يستعمل الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا اباله وحذف
النون مثل لا غلامي له ولا مسلمي له وجعله معربا منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله جاء في مثل ونحوه
وباسقاط النون في مثل غلامي ومسلمي كما في حال الاضافة يعني اذا اضيف نحو الاب والغلامين و
المسلمين الى النكرة معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا اب رجل في الدار ولا غلامي رجل
ظريفان لوجود شروط النصب التي هي الاضافة الى النكرة والتوالي تشبيها بمفعول له لقوله جاء اي جيء
ذلك تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه له اي الجار والمجرور متعلق
بالتشبيه اي شبه اسم لا هذه التي في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف الى شيء بالمضاف متعلق
بالتشبيه ايضا واجرى الاحكام الاضافة بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعني
المقصود الاصلي من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه اي على اسم لا هذه باثبات الالف في البعض
وحذف النون في البعض فيكون اسم لا حينئذ معربا منصوبا وذلك التشبيه اي تشبيه اسم لا هذه في هذين
التركيبين انما هو فيه اشارة الى ان اللام في قوله لمشاركته علة التشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه
يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به اي لمشاركته اسم لا حين
يضاف باظهار اللام متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدرة بينه اي بين المضاف وبين ما
يضاف اليه له اي للمضاف بدل من اظهارها يعني لمشاركته اسم لا في تركيب لا اباله ولا غلامي له للمضاف
الذي وقع بعد لا في قولك لا اباه ولا غلاميه في اصل معناه اي في المعنى الاصلي اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو اي الاضافة الاختصاص فالتذكير باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك
ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام

و

واضيف صار المضاف معرفة فبقي ابوك تخصيص اصلي لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة وانك لبقاء
ابوك في التخصيص الذي هو في اصل معناه فلما تثبت الالف في اباك تثبت في اباك فكما ان الاول
معرب كذلك الثاني معرب كذا في الرضي او المعنى عطف على قوله اي اسم لا في تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى
تقديره المعنى هكذا او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز باثبات الالف في الاول وحذف النون في الثاني
على خلاف الظاهر فاعرف ان الظاهر لا اباله بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين وهما قولك لا اباله ولا غلامي له من حيث لا اضافة فيه اي في مثل هذين التركيبين فالام داخلة
على المشبه وصلة للتشبيه اي ليكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة يريد بان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة بعلاقة
الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما في التقرير الاول فيكون المشبه به هو الهيئة
التركيبية اعني شبه تركيب لا اباله بتركيب لا اب رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبت
الالف وحذف النون كما اثبت وحذف في المشبه به لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين الغير
المضاف فيهما اسم لا له اي لما يشتمل على الاضافة اي لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا في اصل معناه اي معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو اي ذلك المعنى الاختصاص فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص
والمشاركة فيه وقال المحشي لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما الفرق في حل تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو
الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه الآتي بين الاختصاصين اي الاختصاص المفهوم من
تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا لفظا وتقديرا
يعني فرقا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره اي من الاختصاص المفهم
من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين
او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف والتخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف

لا اباله ولا غلامي له لان الثاني أجنبي من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد
الاختصاص في الاول ثم ومن ثمة قد سبق تقريره غير مرة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين يعني باثبات
الالف وحذف النون انما هو تشبيه اسم لا الذي هو غير مضاف بكم لا الذي هو المضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام نحو لا اباً فيها ولا غلامي بها لعدم الاختصاص
في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى فانتفى المشاركة له في اصل المعنى فانتفاؤها
يستلزم انتفاء الجواز فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء اذا اضيف اليه انما هو بابوته له اي
بكون الاب ابا له وهذا الاختصاص غير ثابت اي المفهوم من اضافة الاب الى شيء غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد ما اختصاص بالنسبة اليها فلا يصح اضافة الى الدار واذا
لم يصح اضافته اليها فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار يعني لا يصح اضافة الاب الى الدار
حتى يشبه مثل لا اباً فيها له فتثبت الالف كما تثبت في تركيب يضاف اليه الاب فيه اليها لمشاركته له اي المشاركة
تركيب لا اباً فيها التركيب يضاف فيه الاب اليها في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف على ان يكون
اللام الظاهرة لتاكيد اللام المقدرة بناءً على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه آنما ان يبقى لا بلا خبر او
تعمل هي في المعرفة وكلاهما غير جائز حقيقة كما انه ليس بمضاف ظاهراً لفساد المعنى المراد صفة المعنى المفاد
بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى بهما متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اي بهذين التركيبين
على تقدير الاضافة متعلق بالفساد اي لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا
كان اسم لا فيهما مضافا كما سيأتي وهو اي المعنى المستفاد منهما بلا اضافة نفي ثبوت جنس الاب في
الدار او نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع متعلق بالثبوت الضمير المجرور وصفه باحترازاً عن الضمير
المتكلم في الظرف بالمستقلان متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله من غير احتياج الى تقدير خبر سوى
ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافاً فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتاً
لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين له وهذا المعنى اي نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع ذلك الضمير
ينتفي على تقدير الاضافة اي على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة من

وجهين

من وجهين اما اولاً اي وبسبب فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فنصب فيه اولاً على الظرفية فلان معنى
هذا التركيب في بعض النسخ هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه لما عرفت ان اللام
فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف اسم الى الضمير وهذا التركيب لا يتم الا بتقدير خبر لكلمة لا
فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفاً بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله
لا يكون خبراً فيتم الكلام بدون التقدير اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان فعلى هذا يكون لا عاملة
في المعرفة وذا غير جائز واما ثانياً اي لفساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد من
هذين التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت جنس الاب او نفي ثبوت جنس الغلامين له اي لمرجع
الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبر لها فان المراد
نفي الوجود عن ابيه المعلوم او نفيه عن غلاميه المعلومين لما عرفت ايضاً انه اذا كان اللام زائداً
يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذي هو موجود فيعرف الاسم
بالاضافة فيلزم نفي الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا التي
لنفي الجنس ويخالف ايضاً القاعدة المذكورة وهي وان كان اسم لا معرفة وجب ترفع والتكرير خلافاً
لسيبويه قد سبق نصب قوله خلافاً والخليل بن احمد بتاء سيبويه وجمهور النحاة هذا من قبيل عطف
العام على الخاص اهتماماً بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله في هذا الفن صار كانه ليس منهم
وانما خص المصرح سيبويه بهذا الخلاف ايذاناً على المقصود مثل قولك تخصك بالعبادة لانه
مختصة لله تعالى ان غيره يخالف ايضاً لانه العمدة والمعتنى فيما بينهم فخلافهم فذكره يغني
عن ذكرهم لانهم تبع وكثيراً ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع اولان المقصود من قول المصرح بالخلاف
فيما يحصل بذكر واحد من جملتهم سيبويه اي بذكر من كان عمدة فيما بينهم لا تعيين المخالفين لان
ذكر جملة المخالفين بكلهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان اسم لا هذه في مثل هذا التركيب مضاف الى الضمير المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار المعنى
متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فح يكون اسم لا معرفة

ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهه التنكير بصورة الفصل باللام واقحام اللام عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال
بلا اقحم فرسه النهر اى ادخله بين المضاف والمضاف اليه تاكيد علة الاقحام للام المقدرة لان الاضافة ههنا
بمعنى اللام لما سيجئ ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضية من حق لا ان
لانه دخل لا على المنكر بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فى
الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا فتدخل لا على المنكر بحسب الظاهر وحكم المضاف بحسب ما عرفت
وفى الرضى ثم اعلم بان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقبل اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل بتقدير اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثانى فى قولك وكان الفصل بينهما كلا فصل
فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة
باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية
بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكريره لا انتهى ويحذف اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قياسا
على خبر المبتدا حذفا كثيرا يشير الى ان نصب قولك كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينتصب على الظرفية
اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاخبار فى مثل لا عليك اى فى تركيب ذكر فيه الخبر اى لا بأس
عليك لمن له خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر لفظا كما لا
يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظا لئلا يكون الحذف اجحافا بكسر الهمزة والجيم المنقطة نقطة وبعد حاء
مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا فى الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا
للاخلال لانه اذا حذف الاسم كثيرا او يحذف الخبر ايضا كثيرا فيبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين
الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف
وقولهم اى قول العرب لا كثير بدا اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا للمقام
او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان جعلنا الكاف اسما بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما

و

وحرفا جاز ان يكون قولهم كزيد اسما بمعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا واى يكون
الخبر اى خبر لا محذوفا اى لا مثله اى لا مثل زيد موجود فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى
يقتضى منفيا او قرينة حالية وجاز ايضا ان يكون قولهم كزيد خبرا لها فح يكون الاسم محذوفا بقرينة
حالية اى لا احد مثل زيد وهذا هو المناسب للمقام فالمناسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الآتى اخره
ليكون قرينيا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون
الخبر محذوفا وان جعلناه اى الكاف فى ذلك المثال حرفا عملنا بالظاهر المتبادر فالاسم اى اسم لا محذوف لان
الجر مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه اى لا احد كزيد اى لا
احد كائن كزيد خبر ما ولا اوردهما فى اجزاء الملحقات بالمشبهتين بهما فعلا غير متصرف وهو ليس فى الاختلاف
فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات المشبهتين وصفهما بهما لبيان وجه عملهما لان سبب عملهما
عند من يقول به ليس الا المشابهة فى النفى متعلق بالمشابهة والدخول على الجملة الاسمية قد سبق تحقيقه
فى آخر المرفوعات ليس متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به هو فصل او مبتدا والمسند اى الاسم حقيقة
او حكما الذى اسندا اليهما اى حول ما ولا يعنى بعد دخولهما اى دخول واحد منهما وهى اى خبرية ما ولا
لهما متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لهما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير
المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله وكذا
تسميتهما اسم ما ولا لهما والتانيث باعتبار الخبر او لان التانيث اكثر جملى فى عبارة المصنف وانما
خص الخبر بالذكر ليكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر لغة اهل الحجاز وخص المص الخبرية بالذكر لدخولها
على المنصوب مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم لان اعمالهما فى الاسم والخبر وجعل عطف تفسير لقوله اعمالهما بهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من الظهور باعتبار
الخبر لان الخبر منصوب بهما اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملتين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا
قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين

وأما بنو تميم وهو مذهب الكوفيين فحيث لا يدخلون الا اعمالها لعدم اختصاصها بفعل واحد ولتشابهها بفعيل
لكونهما جامدتين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعها مجرد النفي لا العمل فلم يجعلوا الخبر اى
ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين خبرها ولا اسمها اى ولا يجعلون ما هو الاسم عندهم اسما لها بل
يعملانها الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز بل هما اى ما يقال له اسم وخبر عند اهل الحجاز مبتدأ وخبر عند
بني تميم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفي مضمون الجملة لا غير بناء على ما كانا اى الاسم والخبر عليه
قبل دخولها عليهما لانهما كانا قبل دخولها عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان والخبرية له
مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولها وما يتغير بدخولها ليس الا حكمهما من الايجاب والسلب وتما بين
ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر رفعا ونصبا لشابهتها بليس وعملها ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين
واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابهتا بليس وهذا اراد الشارح بيان ما هو الراجح والمختار من
المذهبين فقال ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل اى هي التي انزل عليها القرآن قال الله
تعالى ما هذا بشرا وما فيه هي المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها
وتما عملت في بشرا عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها وما هن
امهاتهم جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غير قياسي
فبقي ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهايم كذا في
الصحاح وهذا صريح في كون ما عاملة رفعا ونصبا واما لا فمقيس على ما لكونهما شريكين في المشابهة
بليس وتما بين كون ما ولا عاملتين وما هو سبب لعملها وهو المختار فيه اراد ان يبين ما يبطل عملها
وهو ثلثة اشياء فقال واذا زيدت لفظة ان بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية لا الشرطية
لان لها صدر الكلام مع ما بعدها بلا فصل لان مع يجيء بمعنى بعد كقوله تعالى مع العسر اى بعد العسر
لانه لا يكون مع العسر يسر وانما يكون بعده نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت لفظ ما بالذكر ممتازا
بها عن لا لانها اى لان كلمة ان لا تزاد مع لا اى بعد لا في بعض كلامهم وهي اى كلمة ان بعد ما زايدة عند البصريين
لتأكيد النفي لانها وضعت للنفي كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر اى ما انتم

هو ما وضع للنفي اذا جيء بعد حرف النفي يكون للتأكيد والا يكون لغوا وذا غير جايز ونافية موكدة من غير
ان يكون زايدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي
افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا منصوبا بينهما كما في قولك ان زيدا
لقايم كذا في الرضي او انتقض النفي الذي يكون علة وسببا لعملها بالا اى بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر
نحو ما زيد الا قايم ولا رجل الا حاضر او تقدم الخبر على الاسم اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور
فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله ما فينا منكم من احد عنه حاجزين واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا
عنه فالجمع لعموم النكرة بعد نفي في سياق النفي نحو ما قايم زيد ولا حاضر رجل يبطل العمل جواب اذا زيدت اى
عمل لفظة ما في الاسم والخبر مع كل واحد من هذه الامور الثلثة التي هي زيادة ان بعدها وتوسط الا بين
الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخرج عن عامل ما دام
مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل الاسم كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان ان لا تزاد بعدها
ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع اما بطلان عمل ما اذا زيدت ان بعدها فلان لفظ ما عامل
ضعيف لكونه حرفا غير اصلي في العمل الا انه عمل لشبهه بفعل غير متصرف وهو ليس والمشابهة اذا ضعفت لم
توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة فلما فصل بينها وبين معمولها
اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هي فيه بما جنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي لم تعمل لكون المولى
شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل واما بطلان عملها اذا انتقض النفي الذي هو
علة وسبب لعملها كما عرفت بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر فلان عملها في اسمها وخبرها لمعنى النفي فلما
انتقض ذلك النفي بتوسط الا بينهما بطل العمل اى عملها لا في عملها ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب
انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء كما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي
في التركيب الاسنادي ظهر العامل المعنوي لكونه منوطا به واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم
فيهما فلتغير الترتيب الذي هو شرط في عملها خطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل وشعارا لغرابتهما مع ضعفهما
في العمل كما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الجملة مبتدأة والاسم جدها فاعلها ساد

الخبر واما بان الاسم مبتداة والصفة مقدم لانه قد يكون من قبيل فاز طابت مفرداً جاز الامران قد سبق
تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن اراد ما فليرجع اليها واذا عطف عليه اي على خبر ما اي اذا وقع
عطف شيء على خبرها سواء كان منصوباً او مجروراً بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضاً لكن لا يكون خبرها الا منصوباً
لان الباء لا تزاد فيه بموجب بكسر الجيم من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي
المعطوف عليه فيكون المعطوف موجباً بالفتح وقد نبه المص بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد
على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدا محذوف مثل ما زيد قائماً لكن قاعداً اي لكن هو قاعد
فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي اي بعاطف يفيد ايجاب
المنفي نحو المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده وهو اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان بل ولكن
لانها وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيدان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفياً
نحو ما زيد مقيماً بل مسافر وما عمرو قائماً لكن قاعد لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو
فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع قدر المبتدا بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الخبرية تصدر بالفاء
وقوله لا غير اي ان بالرفع مخصوص بالحمل على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون
منصوباً عطفاً على اللفظ لكونهما اي لكون بل ولكن بمنزلة الا الاستثنائية في نقض النفي يعني
كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة بالا لعلمها كذلك لا تعملان فيما
بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضاً بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم
ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولاً وفروعاً شرع في بيان ما هو شبيه بها فقال المجرورات
هو بين شرحه بما يتبين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه ما اشتمل اي اعم لان المبحث فيه
بما اشتمل سواء كان ذلك الاشتمال لفظاً او تقديراً او محلاً وانما قدر لفظة ما بالاسم ليخرج من
الخروج الحروف الا واخر جمع آخر صفة الحروف التي هي محل الاعراب صفة بعد صفة لها وصفاً بها
ليخرج مثل عصا ورحى لان الحروف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كان
محلاً له لما صار الاعراب فيهما تقديرياً وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو والتاء في قائمة

الدال

الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن لا يطلق عليها اي على تلك الحروف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحاً بل احد هذه الانواع الثلثة اصطلاحاً على نفس الاسم لا غير لانها اي لان هذه الانواع الثلثة فيها سام الاسم
يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفاً بها وما في الاواخر حروف وليست بشيء فلا يليق ان يتصف بها وقد اضاف الاسم
على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة من
حيث هو مضاف اليه يعني ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعني لكونه متصفاً بكونه مضافاً
اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري وهو ثلثة
ولذا قال الشارح سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او الفتحة نحو غلام احمد او الياء كما في التثنية والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فاعلم ان الكلمات لفظاً او تقديراً فبضرب الاثنين في الثلثة يصير الاقسام
ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديري في الاقسام الثلثة وقد سبق امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري
فمثل غلام فتى وحبلى وابي العباس ولم يذكر الجر المحلي لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية
فقط نحو مررت بهذا او بهذين مشتى وانما قلنا في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه فقيدنا
بقيد الحيثية لان الجر مطلقاً سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقديراً ليس علامة لذات المضاف اليه
كذات زيد مثلاً لان الاعراب مطلقاً لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا
يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته بل
بحيث كونه مضافاً اليه لما قلنا والمضاف اليه اي هذا الاسم وان كان للموصل قد سبق اعرابها مراراً مختصاً بما
عرف به اي بالمضاف اليه الذي عرفه المص به وهو التعريف الآتي بقوله والمضاف اليه كل اسم آ لكن المشتمل على
علامة اعم منه اي من المضاف اليه الذي عرف المص به وهو مشبه به اي اعم تبتني بشبه المضاف اليه فيكون مجروراً
وانما يطلق عليه المضاف اليه قبل الجواز ان يوجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء فيدخل في تعريف المجرور
وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجروراً بالحرف الزائد سواء كان زيادته مما عامة مثل فوك بحسبك
درهم وكفى بالله الاصل فيه حسبك من درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والباء عليه ثم زيد الباء لتاكيد معنى الكفاية
فيهما او قياساً مثل ما جائني من احد وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم وكذا اي كما يدخل في التعريف

ماكان مجرورًا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان المضاف اليه فيها في الاصل
اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس مقصودا لان المعنى على ان لا اضافة فجره كلا جر وفي
عمل الرفض وعلى الجر ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقي بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة فما
يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف
الاصلي والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث وان لم يكن اي ما دخل في تعريف
المجرور من الثاني والرابع داخلا في تعريفه اي في تعريف المضاف اليه والمضاف اليه اظهر في مقام الاضمار
ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني
الخصوص واما الان مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف اذا كان الثاني عين الاول على
القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول لا سيما المض خالف
الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلي لا يسمى مضافا اليه عندهم والمض سماه ايضا
مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلي
وهو اي المضاف اليه ههنا اي في هذا التعريف غير ما اي غير المضاف اليه الذي هو المصطلح المشهور
بينهم وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف عندهم ما
نسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلثة لا يكون مضافا اليها عندهم وذهب المض في
ذلك اي في مخالفة الجمهور وفي اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره مذهب سيبويه لما عرفت
ان المختار عنده مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه
عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل
ليس جره الا بحسب الصورة ايضا اي كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا الكل
اسم حقيقة كزيد في غلام زيد ومررت بزيد او حكما ليشمل قوله كل اسم الجمل جمع جملة التي يضاف اليها
اسماء الزمان فعلية كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو

او اسمية



او اسمية نحو اذا الخليفة عبد الملك فانا اي تلك الجمل في حكم المصادر لان الجملة من حيث هي جملة
لا تكون مضافا اليها فتكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم لكونها مؤولة به اي يوم نفع
الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك بنسب مبني للمفعول اليه اي الى الاسم
شيء وانما قال شيء ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح اسما كان الشيء المنسوب الى ذلك
الاسم نحو غلام في غلام زيد او كان فعلا نحو مررت في مررت بزيد او اسما ايضا نحو انا مار بزيد
بواسطة حرف الجر احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف اي الحرف الذي صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب
لفظا او تقديرا على انها خبر ان لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل
هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه والى ان لفظا او تقديرا مصدر ان بمعنى المفعول كما فيما
اذا كان المنسوب فعلا مثل مررت بزيد او اسما نحو انا مار بزيد او مقدرا ولم يذهب الى كون
انتصابها على الحالية لتعذر تقدير العامل ولان تقديرها كان اشمل حال كون ذلك المقدر مرادا
بريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر في حكم المفعول به فيكون حالا عن المفعول به
حكما والعامل فيه كان من حيث العمل لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى
يكون له معنى بابقاء اثره وهو الجر والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر
قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واشار الشارح الى الثاني بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد واما من نحو خاتم فضة واما في نحو ضرب اليوم على ما مر وانما احترز
بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في
الاضافة لم يثبت بل حذف نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا فانه اي الحال
والشان وان ينسب اليه اي الى يوم الجمعة القيام لوقوعه فيه وكونه محلا له بالحرف المقدر وهو لفظة في
لانه كان في الاصل صمت في يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الايهام
وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم ح مصيرا للصوم لكنه اي لكن ذلك الحرف غير مراد لفظا

ولا تقدير اذ لو لم يدخل لم يجز اليوم به اى بالحرف لفظا ليكون الا لجر علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم يجز بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال فالتقدير اى تقدير الحرف اى كون المضاف اليه منوبا اليه بالحرف المقدر المراد شرطه اى شرط هذا التقدير ان يكون المضاف مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا والا يلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز اسما اذ لو كان المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما فى الاسم نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد مجردا اى متسلخا بمعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجل وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدرة فيها وهو ظاهر عنه تنوينه بالرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا والعايد الى الموصوف محذوف وهو عنه او ما قام مقامه اى مقام التنوين من نونى التثنية والجمع على حدتها بيان لقوله ما فى ما قام لما جعلها علة للانسلاخ اى لاجل الاضافة لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون اى نون التثنية والجمع على حدتها دليل تمام ما هى فيه اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ما قام مقامه فلما اراد وا اى النحاة ان يمزجوا من مزج بالميم والزاء المعجمة والجيم الاختلاط اى ارادة النحاة اختلاط الكلمتين واتصال احديهما بالاخرى مزجا يكتسب به اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة الاولى من الكلمة الثانية التعريف اذا كانت الثانية معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية او التخفيف وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاوليان مخصوصان بها لان او لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى

على

على الانفصال يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسب الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخصيص لازم غير مايد والا يلزم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار الكلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاول وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية حذفوا من الكلمة الاولى علامة تام الكلمة التنوين او النون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين او النون فى الوسط ولفات الغرض المقصود وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فايدة فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف العلامة ويتموا بالثانية اى ويتموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هى به لانه لما حذف ما تمت هى به صار ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها فمن اى بعد علمك المضاف اليه عند المص ما هو شرط تقدير الحرف المتبادر من تبادر يتبادر اى المفهوم اولا من هذا التعريف اى تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا نظرا منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر الى الكلام العوام وفسر كلامهم ومرادهم بقوله حيث ليس اى ليس العوام قايلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية لكون الاتصال فيها لفظا والمنع على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع انه اى ان هذا التعريف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قوله المتبادر مبتدا وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا لكن الظاهر من كلام المص فى المتن اى فى متن الكافية والتصريح فى شرحه له اى شرح المص لهذا المتن ان التقسيم اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى وهى معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر الى الاضافة المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اى ليس فى ذلك التقسيم الا الاضافة بتقدير حرف الجر فيفهم منه ان الاضافة ايضا بتقدير حرف الجر لكن المص لم يبين تقدير حرف الجر فيها كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى فى بشروط كلا منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم حديد وضرب اليوم الايضاح كما هو ذابه فى وضع القواعد والاصول لا فى المتن لفظة لا زايدة والظرف متعلق بقوله لم يبين ولا فى شرحه ولم ينقل عنه اى عن المص شئ فيه

اى لم ينقل عن المعرفي تقدير حرف الجر فيها شيئ يعني صراحة واشارة من سائر مصنفاته اى من سائر الكتب المصنفة له فنبقى
امر الاضافة اللفظية في حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشي عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما اشرنا والام كما قال ويؤيده تتميم مثل الاضافة الى المعنوية واللفظية
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها يعني في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مثل فولك ضارب زيد
بتقدير اللام متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول لتقوية العمل يعني زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في
ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة اى ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس جزء
المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد وتكلف بعضهم في اضافتها الى
اضافة الصفة الى فاعلها مثل فولك الحسن الوجه بتقدير من البيانية متعلق بتكلف فان ذكر الوجه الذي هو
في قولنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية انه فد ظهر لنا تاكيد البيان
كما تزاد في التمييز في فولك مئة درة من فارس وقال عز من قائل لتاكيده ايضا فان في اسناد الحسن في فولك زيد
الحسن الى زيد من قبيل ذكر موضع الحسن ابهاما فانه لا يعلم منه اى شئ منه اى من زيد حسن يعني لا يعلم من فولك زيد
حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد واذا ذكر
الوجه بفولك زيد الحسن الوجه تبين المراد فكانه قال زيد الحسن من حيث الوجه كما في فولك طاب زيد من حيث
النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون
الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم في فولك ضرب اليوم محل للضرب
حيث وجد فيه فالحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم فجاز ان يكون الاضافة بمعنى في كما
كانت في ضرب اليوم فان قلت هذا اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه في الحقيقة والواقع تخصيص لان
الحسن كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة
التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد شيئا من الاشياء الا تخفيفا في اللفظ فقط وفي هذا المثال
قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون في الوجه وغيره كما
ان الغلام في فولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا

كاضافة

كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لا نسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لانه كما ان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل
الذي هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان
يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه في فولك الحسن الوجه خصص الصفة
بكونها قائمة به فلا يكون التخصيص مما تفيد الاضافة لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل فلبست فائدة
الاضافة الا التخفيف في اللفظ في جانب المضاف اليه السيالكوتي وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر فالضمير راجع
الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير بشرط ان يكون المضاف اسما على منوال قولهم اعلاه اهو اقرب
على ما يجئ غير مرة منسوبة اى مسندة الى المعنى اى معنى لفظ المضاف لعود اثره اليه من التعريف او التخصيص لانها
اى لان هذه الاضافة تفيد معنى في المضاف تعريفا بدل من معنى بدل البعض من الكل او تخصيصا عطف على
تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذي في المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان
كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو
معنى في المضاف واذا نسب اليه ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى لفظ المضاف والمضاف اليه وكلتيهما جميعا
سميت بهما لتحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف وتقال تخفيفية لافادتها التخفيف
فقط يعني فائدتها منحصرة في اللفظ دون المعنى يعني لا يفيد شيئا زائدا على المعنى الاول لعدم سراية شيئ منها
اليه اى لا تسري فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط انحصر فائدتها فيه ايضا
لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزء على قدر الكل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل
كل واحد منهما ويبين انواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء
المشعرة بالتفصيل وتعريفا للام العهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر فالمعنوية التي هي قسم من الاضافة
اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون شيئ فيها على الاصل
علامتها قدره ليصح الحمل بقوله ان يكون وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون لا يخفى على من له
قلب سليم المضاف فيها غير صفة والصفة المشبهة ثلث ولذا قال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
يعني لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث مضافة بالجر صفة الصفة الى معمولها فاعلها بدل البعض من معمولها

الجر

او مفعولها قبل الاضافة اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فيجوز التعبير بالمعمول عن الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم فهى على ضربين امّا ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح سواء لم يكن المضاف فيها صفة كغلام فى قولك غلام زيد وامّا ان يكون المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلا ولا مفعولا لها قبل الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح او كان المضاف صفة اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة المشبهة ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلا او مفعولا بل لم يكن مضافة الا الى غيره اى غير المعمول كمضارع مصر بالتنوين لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من ضارع مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من ضرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم وكرم البلد والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يتوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها واحترز به اى بقوله مضافة الى معمولها عن ان يكون المضاف صفة مضافة الى مفعولها نحو ضارب زيد فانه فى الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو حسن الوجه فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لها زيادة تحقيق وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء ثلثة اقسام فالحصر استقرائى لانها امّا بمعنى اللام سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان يكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار فيما اى فى المضاف اليه الذى هو عدا جنس المضاف بالنصب لانه منصوب عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول وظرفه عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف اى لا يكون المضاف اليه فى التركيب الاضافى صادقا على المضاف اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وغيره عطف على المضاف اليه بمعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف ولا ظرفا له اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره نحو غلام زيد فان المضاف اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف الذى هو الغلام حال كونه صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان

الغلام

الغلام رق وزيد حر ولا ظرفه لعدم الحلول فيه وهو ظاهر فاضافة الغلام اليه اى الى زيد بمعنى اللام يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له اى غلام لزيد وامّا بمعنى من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اى جنس فتناسب فى جنس المضاف يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه الصادق بالحمل صفة المضاف لا المضاف اليه كما هو المتبادر عليه اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يعنى يصح حمله عليه وعلى غيره اى على غير المضاف بشرط متعلق بقوله الصادق ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف اليه وعلى غير المضاف اليه يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويصح ان يقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة فيكون بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة عموم وخصوص من وجه واعلم ان النسب اربع لانه امّا ان لا يصدق احد النسبين على ما يصدق عليه الآخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى امّا ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر ولا والاول التساوى كالانسان والناطق والثانى امّا ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس ولا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلث صور ما يجتمعان فى شئ كالحيوان الابيض فى الحيوان الابيض والثانى والثالث ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان الاسود والجماد الابيض فالتباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه فى مادة ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه واما بمعنى فى فى ظرفه اى فى ظرف المضاف اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له والحاصل اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية وبيانة ان المضاف اليه فيها لا يخلو امّا ان يبين للمضاف بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر

كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع وح اى حين ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا ان كان
المضاف اليه ظرفا له اى للمضاف بان يكون زمانا او مكانا له باعتبار وقوعه فيه فالاضافة بمعنى في
لما قلنا والا اى وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف حين التباين فهى اى فالاضافة بمعنى اللام فحصل
القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية واما مساو له يعنى اما ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف
بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين كليث واسد وجلس ومنع او
اعم عطف على مساو يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره مطلقا يعنى يكون بينهما عموم وخصوص
مطلق فيكون العام هو المضاف اليه كاحد اليوم فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم
خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يك شنبه فالاضافة على التقديرين اى على تقدير المساواة بينهما وعلى
تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد
لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم
الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين واما اخص مطلقا يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا
بان يكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه كيوم الاحد فقد عرفت ما بينهما
من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم مخصوص ببعض ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه
معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة وشجر الاراك
وهي جمع اراكة وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به تنبت في ديار العرب
يجلب منها الى البلدان التي يكثر اهل الاسلام فيها لكون المسواك سنة فتكون خاصا والشجر
بالتحريك ينبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا فيكون عاما يصير خاصا
بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك فالاضافة اى حين كون
المضاف اليه خاصا مطلقا بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين
للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا

القسم

ايضا

القسم والقسم الذي يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج فالاضافة فيه اى
في هذا القسم بمعنى من البيانية لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسا فيكون من البيانية لانها
ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصار اقسام الاضافة المعنوية به ثلثة اقسام والا اى وان لم يكن
المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه فهى اى الاضافة على هذا التقدير ايضا اى كما
ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون بمعنى اللام لان المضاف اليه
اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان
مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا فاضافة خاتم الذي هو
منفرع الى اصله الذي هو فضة في قولك خاتم فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا
منفرع منها والمنفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية واضافة الاصل مثل فضة
الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى اللام لانه ليس اصلا لها وظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان
اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يات له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى
المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله
اتى له مثالا فقال لما نقول عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس فضة خاتمك جيد يعني
جيد خاتم من فضة خاتمي او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما
تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة ثلثة بالاستقراء
ولكن بتقدير الحرف ظاهري قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفي تقديره
في قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها واعلم ايها الطالب المنصف انه
اى الحال والشان لا يلزم اى لا يجب فيما هو بمعنى اللام اى في الاضافة التي تكون بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها اى باللام قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى
حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيد للتخصيص بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام

نحو لك في اضافة العام الى الخاص يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام لما عرفت سابقا والحال انه لا يصح اظهار اللام فيه اى في هذا القول لانه لم يستعمل يوم الاحد باظهار اللام كما استعمل في قولك غلام زيد لزيد وبهذا الاصل الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكتفي فيها افادة معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج مبنى للمفعول فيه اى في مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسم وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءا منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا قولك شجر الاراك مثل قولك كل رجل وكل واحد يعني ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة لما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل المخصوص لرجل ولواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يعرف بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على سبيل البيان غير المنصرف فيما سبق فقال وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف في اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي البيانية متفرع منه فتكون الاضافة فيها حقيقة والعمل الحقيقة في هذا الفن هو الاولى ورد ها اى ورد الظرفية اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف وبصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل فان معنى قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه اى بسبب كون الضرب واقعا في اليوم كقولك ضرب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للنهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان الشتاء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص

للمرأة

للمرأة الخرقاء حتى يقال الكوكب مختص لها فان قلت فعلى هذا اى على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية يمكن رد الاضافة التي تكون بمعنى من ايضا اى كما امكن رد الاضافة بمعنى في الى اللامية الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين المبين بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين والمبين بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تعرضه منها قلت نعم يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص لكن اى الا انه لما كانت الاضافة بمعنى في بمعنى الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها رددوها اى رد النحاة هذه الاضافة الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام تقليلا نصب على العلية لقوله ردوها للاقسام اى لاقسام الاضافة المعنوية لان التقليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله واما الاضافة التي تكون بمعنى من البيانية فهي كثيرة في كلام العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه فالاولى بها اى بالاضافة بمعنى من ان تجعل قسما على حدة اى برأسها من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا ارددت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع في ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه فقال نحو مبتدأ غلام زيد مثال خبر للاضافة التي تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه وهو زيد لبس جنس للمضاف وهو غلام ولا ظرفا ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط اى غلام مخصوص لزيد ونحو خاتم فضة مثال للاضافة التي تكون بمعنى من البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه وبتخذ منه اى خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها ونحو ضرب اليوم

مثال للاضافة التي تكون بمعنى في لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح اي ضرب واقع في اليوم فاضيف الى زمانه الذي دخل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها ايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو آما لفظي وهو التخفيف ولكنه لم يتنبه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه في التعريف بمعنى فائدة تارة ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه ويكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما سيأتي من انه المختار مصاحبا مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية التي هي هيئة غلام زيد في الاضافة المعنوية التي يكون المضاف معرفة معها فلا يرد بالاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص موضوعة وضعا نوعيا للدلالة على معلومية المضاف لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال الامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين يجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر منزلية المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة لا ان عطف على قوله لان الهيئة اي لان نسبة امر غير معين الى امر معين كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد تستلزم اي توجب تلك النسبة معلومية المنسوب ومعهوديته اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف فان ذلك اي نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب غير لازم كما لا يخفى وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدا لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم لتعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع فان قلت فيقال جائني غلام زيد وله علمان كثيرة من غير اشارة الى واحد معين من علمان له مزيدا اختصاص بزيد اما بكونه اعظم علمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

و

ومعهوديته قلنا ذلك اي ما يقال من نحو جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدا وقوله كما خبره اي كما ان المعرفة باللام يعني الاسم الموقف بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة في اصل الوضع لواحد معين من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم ثم قد يستعمل اي المعرف باللام بلا اشارة الى واحد غير معين على خلاف الوضع كما في قوله اي قول الشاعر ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله لئن لم تنته لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم مثل سأل يسأل وهو من كان في الاصل شحيح النفس يبخل من سب يسب مشاهدة بمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله لئن كمثل الحمار يحمل اسفارا وذلك اي ما يقال من نحو جائني غلام من غير اشارة الى واحد معين جار على خلاف وضعه وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام زيد وغلام زيد ان الاول لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة وان في الغلام المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة اولا قوله وليس يجري هذا الحكم اي حكم افادة هيئة التركيب الاضافي تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال الشارح في نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسوى الى غير ذلك ولم يستثن الملحق هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر فان اضافتها لا تفيد التعريف اي لا تجعل كل واحد منها معرفة وان كان مع المضاف اليه المعرفة اي وان كان كل واحد منها مضافا

الى المعرفة لتوغلهما في الابهام لان مغايرة ذات زيد في قولك جاني غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذاته
لان كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاني مثل زيد لا تخصص ذاتا دون اخرى
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك
وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما يتعرف لان مغايرة تخاطب ليست صفة تخصص
ذاتا دون اخرى وكل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تخصص ذاتا الا ان المثلية
تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم لا غير ذلك الى هنا كلامه الا ان يكون المضاف اليه
اي للثاني زيد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ضد واحد كالسكون فان له ضدا واحدا
وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغيرك يعرف مبني للمفعول اي ذلك الضد بغير تية اي بكونه غيرا لما
اضيف اليه غير لاعتصار الغير فيه كقولك عليك اسم من اسماء الافعال اي الزم بالحركة ودادم عليها فان الحركة
مع الحركة غير السكون فان الله لا يحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه
بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كون ان
في آنين بمكانين والسكون كونان في آنين في مكان واحد وكذلك اي كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد
يعرف غير بالاضافة اليه كذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالقلم
كابي ح وابي يوسف والشجاعة نحو علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد فقيل له اي للشخص المشتهر في ذلك
الشئ جاء مثلك كان مثل معرفة بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي ح او لعلي رض جاء مثلك او شبهك اذا
قصد بالمثل الذي يماثله في الشئ الفلاني يعني في العلم او الشجاعة وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف اي فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل المخصوص مصاحبا
مع المضاف اليه النكرة كما سبق فافادتها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل فان التخصيص في عرف النحاة تقليل
الشركاء وكذلك ان الغلام الذي اريد اضافته قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة يعني يصلح
لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منهما فلما اضيف الى رجل كقولك غلام
رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة وحده وقلت الشركاء فيه اي في الغلام

المضاف

المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها اخذ
شرع الى بيان شرطها الآتية اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
ومعناها وما يتوقف عليه تجريد المضاف اي ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر
مضاف الى المفعول اي تعريفه ما اريد اضافته لا مطلقا بل اذا كان معرفة باي وجه كان والمراد ما يقبل التجريد
ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا
من التعريف الذي يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية فان كان
ما اريد اضافته ذا اللام كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل حذف لامه او حرف ندائه وان كان علما مثل زيد
وعمرو نكر ذلك العلم اولا بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم سبق تفسيره في آخر بحث غير
المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك وان لم يكن ما اريد اضافته
معرفة من المعارف التي يصح تجريده ما بل كان نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل ما يمكن التجريد لان الخلاف عن التعريف
لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود او المراد عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد هنا تعريه الاسم عن
التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف اي وجوده اي وجوده مجردا وعاريا من التعريف عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته
نكرة في نفسه كغلام من غير احتياج الى تجريد او كان ما اريد اضافته معرفة تجرد عن التعريف عند الاضافة على
احد التوجيهين السابقين واما وجب التجريد في الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة التي
يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها لو اضيفت الى النكرة من غير تجريد
مثل الغلام رجل بالاضافة لكان هذا العمل اي اضافة المعرفة الى النكرة طلبا للادنى وهو التخصيص الحاصل بالاضافة
الى النكرة مع حصول الاعلى وهو التعريف لان التعريف تعيين والتخصيص تخصيص لا تعيين ولا شك ان المعين
اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى
مع وجود الاعلى عنده ولانها لو اضيفت الى المعرفة على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة لكان هذا ايضا
تحصيل الحاصل وهو لا يحصل في الغرض لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون

تحصيل الحاصل ومن الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى فتضيع الاضافة
على التقديرين حيث اي لانها لا تفيد تعريفا اي تعريف المضاف مع المعرفة ولا تخصيصا اي تخصيصه مع
النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف
ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص
ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عندكونه معرفة فلا بد من التجريد فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في الامتناع يعني كما يمتنع الاول يمتنع الثاني ايضا لان العلة المذكورة فيهما
سواء نحو النجم والثريا تصغير ثروى تأنيث ثرو آن مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة
وهي الاجتماع واصل ثريا ثرئيا قلبت الواو ياء واد غمت احدى الياءين في الاخرى ثم عرف
باللام ثم جعل علما للنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس رضي الله عنهم والابن بالاضافة لابن عباس صار معرفة
ثم جعل علما لعبد الله بن عباس رض لانه اذا قيل قال ابن عباس رض هكذا لا ينصرف الى الفهم الا عبد الله
ابن عباس رض في لزوم المعرف متعلق بقوله لا فرق فما بالهم اي ما حالهم وشانهم جوزوا هذا اي
جعلوا المعرفة علما دون ذاك ولم يجوزوا اضافة المعرف الى المعرفة او النكرة واي فرق بينهما
مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء قيل لانه ان في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والصعق وابن
عباس رض وامثالها تعريف المعرف اي جعل المعرفة معرفة بل قد يقال اي في هذه الامثلة زوال تعريف
وهو التعريف الحاصل باللام في الثلثة او الاضافة في الاخير وحصول تعلق عليه وال اي فيها حصول تعريف
آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها فانها اي فان هذه
الامثلة حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة ما قلنا ان العلمية
لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف اضافة فانها
لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع
التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل انما يلزم تبديل تعريف بتعريف
آخر يعني زال التعريف اللامي او الاضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم

ازالة

ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ وما اجازه اي التركيب الذي فيه اضافة المعرف باللام اجازه
الكوفيون من تركيب بيان لما في قوله وما الثلثة الاثواب حيث اضيف الثلثة الى الاثواب مع انه
معرف باللام من غير تجريد وشبهه بالجر عطف على الثلثة الاثواب من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده بلا تجريده وجهان ان المضاف والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة
وانما جيء المضاف اليه لغرض بيان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث
ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اي نوع
هو كذا في الرضي وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد نحو
الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا نصب على التمييز واستعمالا اما ضعف قياسا فلما
ذكر من لزوم بيان ما تحصيل الحاصل لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا
اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل واما ضعفه استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من
ترك اللام من ذي اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء قال ذو الرمة ايا منزلتي منى
سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلثة التي يوضع القدر عليها وصفها
على الاثافي واضاف الثلث الى الاثافي بعد التجريد والديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادوره
بالهمز مثل جبل واجبل وجبال وادور كاسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع
بضم الباء اي الخالي والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو
عن انسان والحيوانات وقول الفرزدق ما زال منعقدت بداه ازاره فسما وادرك
خمسة بشبار واما ما جاء في الحديث اي الخبر المنقول عن النبي عم من قوله عم بيان ما بالالف
الدينار باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد وآلباء فيه متعلق بالفعل المحذوف
جوازا اي تصدقوا فاعطوا الدينار اي محمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على
الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجري مجرى

الشرح اللغوية لما قيل نصد فوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له دون الاضافة
اى لا يجعل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اختيار
غير الفصيح وهذا ليس من شان بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه والاضافة
اللفظية علامتها اى قرينتها شيئان احدهما ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا
لذلك المشتق يعنى فاعلا او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما
لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ان يكون المضاف فالاطلاق مجاز
بعلاقة الاولية صفة مشتقة والمشتق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله
واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها احتراز بهذا القول
عما اى عن المضاف الذى اذا لم يكن صفة بل كان اسما محضا نحو غلام فى قولك غلام زيد وخاتم
فضة واشار الى الثانى بقوله مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية احتراز بهذا القول عما اى عن المضاف الذى اذا كانت
فالتانيث باعتبار المعنى مضافة الى غير معمولها يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث
لم يكن معمولا لها فح تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة
الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة نحو مصارع فى قولك مصارع مصر وكريم فى قولك
كريم البلد فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل
واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم مثل ضارب
فى قولك ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه كان فى الاصل ضارب زيدا
بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف ونحو حسن فى قولك حسن الوجه هذا من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها لانه فى الاصل كان حسنا وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير
المجرور فى الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل
التخفيف من الجانبين على ما سيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المص ولا الشارح

مع

مع ان اضافة لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تامل ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة من الفوائد الا
تخفيفا لا تعريفا يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعنى لا تفيد ايضا تخصيص
المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف لكونها فى تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال
لفظا كما عرف ان المضاف اليه اما فاعل او هو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول او هو منصوب
كالمجرور بالحرف الزايد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا
تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فيه اشارة الى فايدة الحصرى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفايدة المعنوية
لو افادتها بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ كما فى ضارب زيد يسقط
من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين
بالاضافة سقط الشدة وبقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد بل المعنى فى الاضافة اللفظية عما كان
عليه فى الفاعل او المفعول قبل الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون
على الفعل من الترفع والنصب فيها او لى ليظهر اثر المشابهة وفايدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظى
ولهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها والتخفيف اللفظى فى هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما
بينه الشارح وعلى ما يقتضيه العقل اما ان يكون ذلك التخفيف فى لفظ المضاف فقط بحيث لم يتجاوز
الى لفظ المضاف اليه ويكون بحذف التنوين اى تنوين المضاف حقيقة يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل
الاضافة لشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد او حكما بان يكون ساقطا قبل الاضافة
بجعل غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل حواج بيت الله فان حواج
جمع من حج اصله حواج على وزن مساجد واسانيد بسقوط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما
بسقط ذكر التنوين بالاضافة وكذا احمركم او بحذف عطف على قوله بحذف التنوين او نونى التثنية
والجمع المذكر السالم مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما عطف على قوله اما فى لفظ المضاف اى اما ان
يكون التخفيف فى لفظ المضاف اليه فقط بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون بحذف الضمير الى الضمير المتصل
بالفاعل واستتاره يعنى لا يحذف رسما منسيا بل يجعله مستترا فى الصفة لكونه رابطا الصفة بالموصوف

الراجع الى الموصوف

حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح على ما سيأتي تحقيقه كالقائم الغلام كان اصله القائم
علامه برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول لحذف الضمير من غلام للتخفيف واستتر عطف
تفسير للحذف في القائم ليلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل واضيف
القائم اليه اى الى الغلام للتخفيف اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف في المضاف اليه فقط فصار القائم الغلام
بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه واما في المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ
المضاف اليه او في المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف معناه حاصل كونهما مصاحبين في
حصول التخفيف غير مختص باحدهما كقولك زيد قائم الغلام اصله قايم بالتنوين علامة بالرفع لانه فاعله والضمير
يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قايم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق فالتخفيف
في المضاف الذي هو قايم حاصل بحذف التنوين والتخفيف في المضاف اليه الذي هو الغلام حاصل
بحذف الضمير منه واستتاره اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا في الصفة لان الاستتار خفف
من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان
المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد ومن ثمة اى من جهة واجل
وجوب افادة الاضافة هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر حمامة جرعى حومة
الجندل اسجعي ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد في النظم المعجز اللفظية
التخفيف والمعدد وهو الافادة جار للفاعل والمفعول ومن جهة وجوب امتناع كل واحد من التعريف
والتخصيص مختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو
المتعارف في مثله جاز تركيب يكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التخفيف
وانتفاء افادة التعريف مثل مررت برجل حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لرجل باضافة الصفة
الى معمولها فاعلها لما عرفت وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد
الا تخفيفا في اللفظ لكون المضاف على الانفصال ولذا يكون جر المضاف اليه غير اصلي لكونه مرفوعا في الاصل
فمن جهة واجل انها اى الاضافة اللفظية لم تفد تلك الاضافة تعريفا اى تعريف المضاف اذا كان المضاف
اليه

اليه معرفة جاز هذا التركيب وجوازه مبني على امرين وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه
وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا وامتنع تركيب يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة
للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل مررت بزيد حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة
فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفا اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لجاز التركيب
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وهو غير جايز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف
ح معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة ولجاز التركيب الثاني ليكون المعرفة اذن اى حين افادت
تعريف المضاف صفة للمعرفة لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغي
ان يجوز والمراد هذا جواب لسؤال اورده المحقق حيث قال فان قيل لم اشار للحصر المذكور وجواز هذا
الكلام يبتني على عدم التعريف للاعم الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص ان المشار اليه
بثمة وهواى المشار اليه بثمة مجموع امور ثلثة لا كل واحد منها وجوب بدل من امور بدل البعض افادة
الاضافة اللفظية التخفيف بالنصب لانه مفعول وانتفاء التعريف عطف على وجوب وانتفاء
التخصيص يستلزم اى المشار اليه بثمة وكلمة خبران واتى مع اسمها وخبرها خبر المبتدا وهو قوله والمراد
جواز التركيب الاول وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول ويستلزم ايضا امتناع التركيب
الثاني وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني ولا يلزم من ذلك اى من كون المشار اليه بثمة
مجموع امور ثلثة ان يكون فاعل لا يلزم لكل واحد من تلك الامور الثلثة الخ هي وجوب افادة التخصيص
دخل باتر فع لانه اسم ان يكون في ذلك الاستلزام بيان في استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء
التركيب الثاني لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم
امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يجوز وينتفع
وان لم يوجد التخصيص بل يجوز ان يكون الاستلزام باعتبار بعضها اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل
فيصح ان يكون المشار اليه بثمة مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستلزام فلا يرد مبني
للمعلوم من ورد يرد ورودا انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص لا لنفي الجنس ودخل مبني

على الفتح اسمه في ذلك الاستدلال ظرف مستقر خبرها اي لا دخل موجود في ذلك الاستدلال اللام في لانتفاء
متعلق باسم لا مرفوع محلا على انه فاعله تقديره لا دخل لانتفاء التخصيص موجود وكائن في ذلك الاستدلال لهم
مثل قولك لا ضارب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها وخبرها خبران وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا
على انها فاعل ولا يرد ولا يتوهم لك ان يكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم اكن جربك ومن جملة واجل انها
اي ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول
على الاول والثاني على الثاني وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط جاز ترتيب
يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل الضاربا زيد والحسنا وجه او جمعا على حده مثل
الضاربو زيد والحسنو وجه لحصول المقصود من الاضافة اللفظية وهو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين
فيهما بالاضافة ما سيجيء وامتنع تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه
اسم مجرد عن اللام سواء كان علما او لا مثل الضارب زيد والحسن وجه لعدم حصول التخفيف المقصود من
الاضافة اللفظية لان تنوين الضارب في هذا التركيب انما سقط للالف واللام اي لدخول لام التعريف
عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين لا للاضافة
لان الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيا ولذا اضيف لا يكون في الاضافة فايدة فتضيع فوجب ان
يمتنع اضافته ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع اي في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده في التفريع الاول وههنا لا دخل لانتفائهما
معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه بل يلغى فيه اي في هذا التفريع وجود التخفيف في اللفظ فقط
لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا وعلى هذا اي على
انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كان الانسب والاولى تقديم هذا التفريع
على التفريع الاول ويقول ومن ثمة جاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل
حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول
وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم

المتفرع

المتفرع على المضمن والآن ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم
على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المص لكنه اي الآن المص اخره اي اخر هذا
التفريع لكثرة لواحقه لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيء اذا كثر البحث فيه يجب تاخيره
للبحث فيه خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور فيه خلافا فانه يجوز تركيب الضارب زيد تمسكا لا
باحدى ادلة اربع فصلها الشارح بقوله اما لانه اي لان الفراء توهم ان دخول اللام التعريف على الضارب
في الضارب زيد انما هو بعد الاضافة اي بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا اضيف اليه فحصل
التخفيف جدا بحذف التنوين من المضاف بسبب الاضافة فلم يكن الاضافة ضائعة ثم عرف باللام بمعنى
ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا يكون الاضافة ضائعة
بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارفا
لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف الظاهر ان يقول دخول
اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير منافٍ لكونه موصولا بل الموصول
ايضا من المعارف واجاب الملخص عنه اي عن هذا الدليل في شرحه على كافيه بانه اي بان هذا الدليل يعني تقدم
الاضافة على اللام غير مستقيم بل سقيم لان القول بتاخر اللام عن الاضافة المتقدمة صفة اللام حتما
تميز المراد بالحس حتى البصر واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة متعلق
بالمتقدمة مجردا ادعاه حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو مخالف للظاهر لانا نرى
ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة في لفظ اغاثت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف
يناسب حذف التنوين لبها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر
مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يوضحه وهو التخفيف
ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفته واما ما وقع في شرح الاعشى وهو
اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور من قوله بيان ما في قوله لما الواهب
اما بالهجاء وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المجرورة لكونها مضافا اليها لقوله

الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جايز كثير فصار المعنى
باعتبار العطف اى باعتبار عطف عبدها بالجر على المايه لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لو اهب
عبدها فهو اى الواهب عبدها يكون من باب الضارب زيد يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة
بالام والمضاف اليه اسم موزون فلم لا يمتنع ذلك اى الواهب عبدها حيث اتى به بعض البلغاء حتى
لو كان ممتنعا لما اختاره البليغ وان كان بواسطة العطف لا يمتنع هذا اى الضارب زيد فاجاب
المص بقوله عنه اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على الضارب زيد بقوله وصف
الواهب المايه الهجان وعبدها الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل
والمعنى الذى يهب المايه يعنى ان هذا القول ضعيف فيه اشارة الى ان ضعفه من الضعف لا من التضعيف
كما ذهب اليه البعض لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به على اثبات القواعد لان الضعيف
لا يكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به لما عرفت من امتناع بيانه لما مثل الضارب زيد
اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمر لعدم الفايدة المطلوبة
اما فى المضاف اليه او فيهما جميعا فى هذه الاضافة وعدم الفايدة فيها ظاهر ولا يخفى
عليك ان فيه اى فى هذا الجواب نوع مصادرة على المطلوب يعنى ان فى هذا الجواب رايحة مرجعة
على المدعى المصادرة جعل الدعوى جزء من الدليل اى جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف
على اثبات المطلوب فتراجعا اللهم هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى
موضع القلة والندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاكثر والخطاء الحاصل بنفى الكل
او اثباته والواقع خلاف نحو ما جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لانه آخذنى بارتفاع
كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فيحتاج استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة الا ان يقال
المراد به اى بقوله وضعف انه اى هذا البيت ضعيف فى الاستدلال به يعنى ان هذا البيت ضعيف فى
كونه دليلا على جواز الضارب زيدا فى الفصاحة لانه قوى فيها فح يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب

اذ

اذ لا نص فيه اى فى هذا البيت على الجر لانه لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المايه حتى يصير
بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه يحتمل النصب اى نصب وعبدها
حملا على المحل اى محل المايه لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل
فى التوابع تبعيتها للمتبوع انما فى محلها الا ترى انه لو وصف المايه لانتصب الوصف حملا على
المحل مثل الواهب المايه الجيدة بالنصب وحملا على انه مفعول معه بناء على ان يكون الواو بمعنى مع
لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه اولانه عطف على قوله اذ لا نص فيه فيكون محلة اخرى
للاستشناء قد يحتمل مبنى للمفعول من التفعل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه مبنى للمفعول
من التفعل الموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قد يحتمل وناب الثانى ما استكن فيه
للفصل بالعطف لان الشئ اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد
والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا حيث جاز هذا التركيب اى تركيب رب شاة وسخلتها ويا زيد
والحارث ولم يجز ان يدخل رب ويا على المعطوف بخورب سخلتها ويا الحارث بادخال رب ويا على
سخلتها والحارث بدون العطف لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة
لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان والمعز ذكرا كان او انثى الا
انه حال صغره لانه يغار بشاة وسخلتها بدرهم والبيت بتمامه اى بما ذكر قبله ولم يذكر المصراع
الاول والثانى الواهب المايه الهجان وعبدها عوذا بزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه فيه اشارة
الى ان المبتدا محذوف اى من ممدوح الشاعر بزيادة السخاء الواهب المايه اى الذى يهب المايه بساعة
فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد هنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان
يكون ما وهبه اكثر من مايه ولا اقل وفى الحماسية مدح الممدوح بانه يهب عبدا بتعهد مايه من الابل
الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المايه كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان
وعبدها اى البيض جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر حمر الا انه كثر الفاء لاجل الياء
من النوق جمع ناقة بضم النون وسكون الواو يستوى فيه اى فى الهجان الواحد والجمع كالفلك لانه

اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان
على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا والهجان صفة للمائة باعتبار المعنى يعني
على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب البصريين واما بناء
على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق او بدل منها
بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه وللمدح بان ماوهبه كثير وهذا المعنى اليق لان فيه
زيادة مدح ليس في الاول ومن قبيل الثلثة الاثواب يعني من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا كما هو مذهب الكوفيين حيث جوزوا
اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه وعبدها اي عبد المائة اضافة الى المائة اشارة الى كمال
اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها اي راعيها تشبيها له الى تشبيه الراعي بالعبد لقيامه اي الراعي بحق خدمتها
اللام بمعنى في يعني شبه الراعي بالعبد في القيام بحق خدمتها لان الراعي قائم لخدمة المواشي كالعبد ثم
استعير العبد وهو المشبه به للراعي المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد مستعملا
في معناه المجازي وهو الراعي او عبدها حقيقة تميز فح يكون اضافة اي اضافة العبد الى المائة لادنى
ملابسة الى العلاقة كونه عبدا لمن هو صاحبها وهذا شايع في كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وخذ طرفك
وفي هذا زيادة مدح اذ الممدوح يرغب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط وعودا
بالذال المعجمة جمع عائذ كهود في جمع هايد من عوذ يعوذ وبابه قال يقول اي حديثات النتاج حال من
المائة فح يكون مبينا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفي هبته هذه الاشياء زيادة مدح ايضا
لان المولود قريبا يكون في القلوب محبوبا وما هو محبوب في القلوب يكون هبته اعسر فهبته يكون افضل
يزجي بالزاء المعجمة والجيم حال كونه على صيغة المضارع المعلوم المذكر من ازجى يزجي اي يسوق يقال
ازجى اي ساق والتزجية ايضا السوق وفاعله المستكن فيه ضمير العبد يعني راجع الى العبد لان السوق
فعل قايم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيه الضمير وحده
لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على

المحل

المحل او مفعول معه واطفالها اي اطفال المائة جمع طفل كقفل واقفال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا
قوله اطفالها منصوب على المفعولية اي على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لان
هبته الطفل مع امه تكون اشق او حال كونها على صيغة المجهول يعني على انه مبني للمفعول واطفالها
ح مرفوع لفظا بناء على انه اي اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يزجي فح يكون الجملة حالا من المائة وعلى
كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها
او يساق خلف المائة اطفالها وحقيقة الامر اي حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل وهو منصوب
او مبنيا للمفعول وهو مرفوع لا تنكشف اي لا يتبين ولا توضيح لنا الا بعد معرفة حركة حرف الروي
الضمة او الفتحة وحرف الروي ما تكرر في كل بيت وهو ههنا قوله لها من القصيدة يعني ان كان حرف
الروي في سايرا الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها منونا حالة
منصوبة فح يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال
ويتبين ويوضح المآل واما عطف على اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء لانه اي الفراء قاسه
جواز الضارب زيد على الضارب الرجل حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة
فكذلك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله الضاربك حيث
جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه فاجاب المصنف عنه اي عن قياسه على الاول بقوله
واما جاز الضارب الرجل المراد به ههنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به او اسم المفعول
للمتعدي المعرف به المضاف اليه ايضا بخلاف ما كان القياس عدم جوازه اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل لانتفاء
التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين لزوال التنوين باللام وحصول التخفيف ههنا
اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا واللام
للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر لكنه اي الا انه جازت الاضافة فيه مع انتفاء التخفيف
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه يعني جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس الى نفسه بل لكونه محمولا على غيره
قوله حملا مفعول له للفعل المذكور في قوله واما جاز وهو اي الوجه المختار فيه جر الوجه بالاضافة لحصول الخفة

المطلوب منها في جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر وجيه
اى في قوله الحسن الوجه وجهان آخران اى غير الاضافة رفعه بدل البعض من قوله وجهان او خبر
مبتدإ محذوف اى احدهما رفعه على الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف
ونصبه عطف على رفعه على التوجيهين على التشبيه بالمفعول لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان الفاعل
نشبه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا وخلو الصفة عن الضمير
فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شايع عليه لان ما هو الاحسن يليق
لان يحمل عليه غيره ووجه الحمل اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه اشتراكهما اى اشتراك
هذين التركيبين في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام اى في كون المضاف
منهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضي ان يأخذ
التركيب الاول حكم التركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه وانما قال هكذا لان كان قياس الفرار قوله الضارب زيد
الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه
لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه اى قياس الضارب زيد عليه
اى على الحسن الوجه قياس مع الفارق اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد
المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضرب بالنون والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت يعني لعدم التخفيف وكذا
شبهه اى شبه الضاربك وهو اى شبه المضاف الى ياء المتكلم نحو الضاربي او المضاف الى
ضمير الغايب نحو الضاربه وغيرهما من التثنية في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط نحو
الضارباها والضاربانا والضاربانا والضارباه والضاربايَ والضاربانه والضاربانا
والجمع في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية فيمن قال
منعوتهم

متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز اى في قول من قال المضاف قدر المضاف
لان الجواز في القول الاول والقايل وقيل الاظهر ان يجعل في بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى
عند من قال وهذا اوجه يعني بمن قال سيبويه واتباعه يعني ان سيبويه قال ان الضارب
في الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه انه اى الضارب في قولك والضاربك
وامثاله مضاف كما قلنا دون من قال انه اى الضارب في الضاربك وامثاله ليس مضاف
فيقيس الفرار في الضارب زيد على الضاربك وامثاله ممنوع عن اصله والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل على
الاضافة والتنوين فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها
لان التنوين للانفصال لا للاضافة لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها فعلل قوله دون من قال بقوله
فانه اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول لا يحتاج في جوازه اى جواز الضاربك وامثاله الى حمل
لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفرار الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر
وهو منع كونه مضافا في صلاته لانه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا حملا اى المحمولية فيه اشارة الى ان قوله حملا
مصدر مبني للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا على اضاربك
في صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز فان فاعله قوله ضاربك
وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان في نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلل به وان يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا باسرها موجودة وقال المحشي كانه نقل من قوله حملا على المختار فاخر
التاويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان في الكلام شيئان او اشياء في التاويل سواء ولا احتياج
اليه فالاولى ان يأخر التاويل لان المأخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة فحق قول من قال
ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل انه يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا اى نزهه وله وجه وبيانه
اى بيان الحمل ووجهه انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين كضارب مفردا واسماء المفعولين كمضروب مفردا حال كون
كل منها مجردة عن اللام بمعمولاتها متعلقين باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد كانت تلك المعمولات مضمرات متصلات
يعني كل واحد من هذين المعمولات ضمير متصل باحدهما التزموا الاضافة جوابا اذا يعني اذا وجبوا اضافة كل واحد من اسماء

الفاعلين والمفعولين الى مفعول المضمر ولم ينظروا الى تحقق التخفيف يعني لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ومضروبك وضاربه وضاربي وغيرها مثنى
ومجموعا لان سقوط النون من ضاربوك وضارباك والتنوين في ضاربك لم فضيهم الجمع بينهما وبين المتصل لان
التنوين والنون مشتركان بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة في احد الجانبين لان التخفيف في جانب المضاف انما حصل بنفس اتصال الضمير لان الاتصال سابق على
الاضافة لكون الضمير مفعولا كما في الفعل مثل يضربك ثم اعتبر الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه
في حكم الكلمة الواحدة وان كانت الاضافة لفظية ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وشبهه اي حصول التخفيف
بالاضافة لعدم امكانه لان المحافظ اولا لا يمكن بسقاطه وجوزوه اي وجوزوا ضاربك وشبهه بدونه اي من غير ان
يحصل التخفيف حملوا الضاربك وشبهه في كونه جايزا بدون التخفيف عليه اي على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء لا
يحمل على شيء مالم يكن بينهما مناسبة بقوله لانهما اي ضاربك والضاربك من باب واحد حيث كان كل منهما اي
من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا اعلم انه اذا اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام او لم يكن
مضافا الى مضمر متصل واراد ايضا بالمضمر المتصل انه يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا او متكلما محذوفا صفة
لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هي له لان الحذف هو ناب في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجري عليه
تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة يعني حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول
اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتركا في كون المضاف في
كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك ولم يحملوا الضارب
زيد عليه اي على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا لانهما اي الضارب زيد وضاربك
ليسا من باب واحد لان المضاف في الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي
الثاني صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولما لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف يعني لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا لا للاضافة يعني ليس
سقوط التنوين في ضاربك لاضافة الصفة انها اي التنوين انث الضمير باعتبار انها حرف او كلمة لو سقطت

مبني

مبني للمفعول للاضافة يعني لو كان سقوطها لاضافة الى الضمير لكان جواب لو وهي مع جوابها في محل الرفع خبر ان
وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل ينبغي ان يتصور مبني للمفعول ذلك اي حصول التنوين ووجودها
اولا منصوب على الظرفية يعني قبل الاضافة على وجه متعلق يتصور يكون الضمير فيه مضمرا منفصلا
منصوبا بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها ثم يضاف الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة ويقال
ضاربك بالاضافة كما يتصور في الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منويا والمضاف اليه منصوبا
بالمفعولية مثل ضارب بالتنوين زيدا بالنصب على المفعولية ثم يضاف ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب
زيد بالاضافة لحصول التخفيف بها ولم يتصور ضاربك يعني لم يرد ضاربك بالتنوين واراد الضمير على
صورة الانفصال لانه مما لم يرد في استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة
وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية
مفيدة للتعريف ولم يقل به احد وبهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك فعلم انها انما
سقطت لاتصال الكاف مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغايب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان
اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام
عليها لا للاختصاص لا للاضافة ولقائل خبر مقدم ان يقول مبتدا مؤخرا لم لا يجوز قوله لم اصله لما
بالالف ثم حذف اذا دخل على ما الاستفهامية الجارة يعني حرف الجر قرقا بينهما وبين ما الشرطية ومثله قوله
تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك لا ضارب للفصل
حقيقة بالتنوين لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر موانعه ثم اي بعد ان يكون الاصل فيه
هذا لما اضيف يعني ضارب لى الكاف حذف التنوين اي تنوين ضارب للاضافة وصار الضمير المتصل
متصلا بعد الاضافة لاقبلها فصار ضاربك بالاضافة والاتصال وحصل التخفيف بالاضافة من المضاف
بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال جدا اي قطعا وجزما ثم بعد هذا احمل الضاربك
ولما لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه اي على ضاربك لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها اي حذف تنوين كل منهما قبل الاضافة

فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة بل للاضافة عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف
تنوينهما لاجل الاضافة آتما في ضاربك فظاهر مما سبق وآما في الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان
منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة ولم يحملوا الضارب زيد عليه اى على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد
كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فصح الحمل حيث كان المضاف زيدا اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد
في الاضافة اللفظية وجود استعمال بلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او
فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربٌ بك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضاربٌ اياك بالتنوين
وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا
يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فيبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
اياك فلم يوجد ما يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة شرع في الاستدلال آتا القراء على جواز
الضارب زيد شرع في انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ما حمل اولا فقال واعلم اى فليحصل لك
علم يفيد اليقين انا حملنا قوله وضعف الواهب الخ وقوله الضارب الرجل وقوله الضاربك حملا على
نظيرها اى على نظير الاول من المختار في الحسن لوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله
حملنا جمع جواب عن استدلال الا متعلق بالاجوبة القراء على جواز متعلق بالاستدلال الضارب زيد ما سبق من
انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله
الضاربك عن جانب المصنف متعلق بالاجوبة كان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها
عن استدلال القراء حال كونها على موافقة اى موافقين بعض الشارحين ولكن جاز لك ان تجعل كل واحدة منها
اى من الاثنتين اشارة الى مسئلة مفعول ثان آلى مسئلة متعلق بقوله اشارة على حدة حال من الواحدة
المضاف اليه كل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة منتسبة صفة مسئلة
للحكم بامتناع الضارب زيد يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناع ايضا فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الخ وعدها يعني معنى الضعف في هذا الشعر انه اى الشان ضعف عطف
الاسم المجرد عن اللام المضاف الى ضمير المعطوف عليه على الاسم المحلى به المضاف اليه صفة بالرفع لانه قائم مقام

فاعل

فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هي له مصدرة باللام وانما ضعف لانه بتوسط العطف يصير
ذلك الكلام مثل الضارب زيد كما عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته
ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق بل حكم
عليه بالضعف حيث قال وضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يعني قد يجوز في
المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه
في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذ لا يجوز ان يكون ذلك الوصف
وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه وح اى حين كان اشارة الى مسئلة على حدة
يندفع ما فيه اى في قوله وضعف الواهب المائة الخ من توهم بيان لما شائبة المصادرة على المطلوب على
المطلوب على التقدير الاول اى على كونه جوابا عن استدلال القراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا
عن استدلال القراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشأت من جعله على الجواب عن استدلال القراء به
وارجاع عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعها الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج
ارجاع الاولى كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى بالام الى الاسم
المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن لوجه في المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف
الوصف المعرف باللام الى الضمير بدون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة الى الضمير وتضمن
عطف على ان تجعل اى ويمكن ان تجعل كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من المسئلتين
الاخيرتين الرد على القراء في استدلال بهما لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنويا كانت او
لفظية اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجاب ما يرد عليه فقال ولا يضاف موصوف الصفة اى الى
صفته القائمة به او بغيره لانه كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم في قولك جاءني زيد العالم لا يجوز ايضا
في قولك جاءني زيد العالم ابوه حال كونه مصاحبا مع بقاء معنى المضاف بالتركيب الوصفي اى بقاء المعنى

الذي تفيدها الوصف التركيبي بحاله لان كلا من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي يعني ان وصف
التركيب الوصفي معنى ووصف التركيب الاضافي معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام
الآخر يعني ان معنى التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافي وبالعكس لان
معنى التركيب الوصفي الاتحاد في المعنى والاتفاق في الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا
كان وصفا له او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثاني تابعا للاول ومبينا له ومعنى التركيب
الاضافي ان يكون الثاني مغايرا للاول في المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما
انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفي ولهذا المعنى بعينه اي للعلة المذكورة في عدم اضافة
الموصوف الى صفته من غير تفرقة لا يضاف صفة الى موصوفها وللزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط في الاضافة
المعنوية ولا جرد قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد على التوصيف فيهما
خلافا للكوفية حيث جوزوا اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها فان مسجد الجامع
بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع بالتوصيف وجرد قطيفة بالاضافة ايضا بمعنى قطيفة جرد
بالتوصيف من غير فرق لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في الثاني او بحذف
اللام كما في الاول وهذه الفائدة اذا حصلت يجوز الاضافة كيف ما كان ويرد عليه اشارة الى ان
الواو ههنا للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر على القاعدة الاولى صفة القاعدة تأنيث
الاول وهي اي القاعدة الاولى قول المصنف لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع بالاضافة
وجانب الغربي بها ايضا وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد في الاصل لبيان ان في المسجد معنى الجمعية
لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعات والاقعد الى في الصلوة والغربي

صفة

ثم قدم الصفة والتنيف
الى موصوفها ولذا قال
الشارح يعني المسجد
الجامع وجرد قطيفة
يعني قطيفة جرد

صفة الجانب لبيان ان فيه معنى هو الغربية والاولى صفة الصلوة لبيان معنى قائم بها وهو الاولية والحمقاء صفة
البقلة لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم في قولك جائني زيد العالم لبيان معنى قائم به
وهو العلم وقد اضيف بعد التجريد اليها موصوفاتها يعني قد اضيف الى الغربي بعد التجريد عن اللام
الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلوة الى الاولى والبقلة
الى الحمقاء وهذا السؤال المقدر واجيب عنه بان مثل هذه التركيب يعني كل تركيب يفهم من
ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته متأول اي التأول المطلب يعني طلب المآل بالصرف عن
ظاهره فمسجد الجامع بالاضافة متأول بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف
ذلك المختصر واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف
اليه هو الموصوف المحذوف وذلك اي هذا التأويل يحتمل معنيين احدهما اي احد المعنيين ان يكون الوقت
الموصوف المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام بحيث يكون كانه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر
كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت ويكون المسجد مضافا اليه اي الى الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت يعني
للوقت المقدر كما كان الحاكم كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا فيندفع الاثير اذ المذكور بوجهين فاقه حاله ان الجامع ليس
مضافا اليه للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر وثانيهما اي ثاني الوجهين ان لا يكون الجامع صفة للمضاف وهو المسجد بل انما
يكون صفة للوقت المقدر وثانيهما اي ثاني الوجهين ان يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوفا والمراد به ههنا
ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كانه
لم يحذف فكان مذكورا حكما وههنا ليس كذلك والجامع اي كان صفة قائما وهذا من قبيل عطف شيئين على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد مقامه اي مقام ذلك المحذوف حال كونه منطويا اي مشتملا عليه لان الثاني مناب
الشيء يؤدي مؤداه ويغني عنه فيكون الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف بمنزلة الصفات الغالبة لما اضيف
الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعني تكون صفة
مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله كيس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف
بالحكيم والعظيم في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف فنسيا جعل وصفا

للمسجد مجازا فيضاف المسجد الموصوف به اليه اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة فينبغى
الايراد المذكور بوجه واحد وجوابه ذلك الوجه ان الجامع ليس صفة للمضاف الذى هو المسجد فى الحقيقة
لانه مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قايم مقامه وعلى هذا القياس
اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع صلوة الاولى وبقلة الحمقاء حيث يتاول التركيب الاول بقوله صلوة
الساعة الاولى والثانى بقوله بقلة الجنة الحمقاء هى واحدة الحنظل ونحوها كثمرة وتمر الا انها بالكسر بذور
التمر اما ليس بقوة للبشر وهذا لان ماكان قوة للبشر فهو استحق الغبطة لانها اشرف من الكثرة لكونها
علوية وهى سفلية والكثرة استعمالها ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطى الاقدام
وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما نبت فى اراضى الخالية فانتهت الى غايتها على
الاحتمالين المذكورين اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه
والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا منسيا فيكون الصفة صفة مجازية
فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب
طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة وبقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى
هذه المختصة لفايدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكريهة
وجانب الغربى كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن جهة ايهامه اختيار الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة
الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول
ساعة ادّيت الصلوة فيها بالجماعة لكن يستدرك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين
اى الآن هذا التاويل المراد به التاويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من
كلمة هذا لا يتمشى اى لا يجرى فى المثال الاخير وهو قوله جانب الغربى فانه اى الشان لا شك ان
المقصود من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اى جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب
للايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضدة وشرقا وعكسه فاما وصف

بالغربية

بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح لا توصيف عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف مكان
هو اى المكان جانبه اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس منسوبا اليه بل المنسوب اليه
ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان
المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب اللهم الا ان يقال هناك اى فى
الموضع الذى اعتبر جانبا مكان جزء يكون مشمولا وكل يكون شاملا له فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو
اى ذلك المكان الجزء وهو الموصوف فالاضافة اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء بيانية لان بين المضاف والمضاف اليه
عموما وخصوصا من وجه والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه اى الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصوف الكل فيكون
ح من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهى اى تلك القاعدة قوله ولا يضاف صفة الموصوف هنا مثل جرد جمع اجرد مثل احمر حمر فى الحنفية جرد
بى ريش از كهنگى وفقر وكى قطيفة على فعيلة وقطيفة وهى دثار ذى ريش واخلاق جمع خلق بكسر اللام بمعنى
خلق اى بالى ثياب جمع ثوب مثل دار ودور فان اصلها اى اصل هذين التركيبين قطيفة جرد وجرد هيئت مصدر بمعنى
المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا الجمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة
لبيان معنى قايم بها بلا ريش وثياب خلق لبيان معنى قايم بالثياب وهو كونها خلقة ثم قدمت الصفة بنوعيها على
الموصوف واضيفت الصفة اليها اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى واجيب عنه اى عن هذا الايراد
بانه اى بان مثل هذا متاول يعنى اول مثل هذا الجملة من باب اضافة العام الى الخاص بيانا او تخصيصا لان من باب اضافة
الصفة الى موصوفها مع انه يرد هذا السؤال الى اصل هذا متاول بانهم اى بان النحاة او بان العرب حذفوا القطيفة
يعنى حذفوا الموصوف من قولهم قطيفة جرد حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قولهم جرد كانه اسم غير صفة
فى نية يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها اعراضا قايما بالغير لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر
يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجيء بها تاكيدا انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر
عن كونه وصفا قايما بالغير فلم يطلب له موصوف فيما قصد والتخصيص ليكون مميزا لكونه صالحا لانه يراد به وشيوعه لان
يكون قطيفة وغيرها يعنى ان جرد ايضا يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كقطيفة

اولا كالتمسك مثل خاتم وباب في كونه اي في كون كل منهما خاتما وبابا صالحا لان يكون فضة وغيرها بمعنى لان يكون اصله فضة وذهبا وحديدا وصالحا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره اضافوه اي جردوا الى الجنس وهو ما كان في اصله رشيش ثم جرد عنه كالتطبيقة الذي يخصص به اي المجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان المجرد من الذي فيه رشيش ثم جرد عنه كما اضافوا خاتما وبابا الى فضة وساج فليس اضافة اي اضافة جرد اليها اي الى قطيفة من حيث انه اي جرد صفة كما الى التطبيقة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال بل اضافته اليها من حيث انه اي المجرد جنس مبهم يقبل التخصيص اضيف اليها ليتخصص حتى لو لم يضف لبقي على عمومه ولم يعلم انه من جنس وعلى هذا القياس قوله اخلاق ثياب بمعنى كان في الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب وسيما من حيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما لهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يتخصص باضافته فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه الا ليصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله انني ارائي اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه للعموم مثل كل وجميع ولا يضاف الى جميع الكل فانهما متماثلان في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولي سواء كانا اي المضاف والمضاف اليه مترادفين بحيث يكون معناهما واحدا كليث واسد في الاعيان جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد وحجر والجثث بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان لان الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق وجسم ومنع من المعاني جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والاحداث جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالتضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعاني اعم قبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لغلبته ولانفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فانه اريد به فامثلة متروكة او غير مترادفين بان

يكونان

يكونان متساويين في الصدق بمعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناس باعتبار النوع الحيوان الناطق والناطق فمعناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الآخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا جسم منع ومنع جسم ولا انسان ناطق وناطق انسان بالاضافة فيها لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه من تعريف او تخصيص لا الاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح في ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره فانك اذا قلت رايت ليث اسد بالاضافة لا تفيد من هذا القول الا ما تفيده اي ما تفيده من قولك رايت ليثا بدون ذكر الاسد الذي يكون مضافا اليه واضافة الليث اليه اي فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغو لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشئ بل بالاضافة يصير خاصا في مثل كل الدراهم وعين الشئ اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام الى الخاص فانه اي المضاف وهو كل وعين فيهما اي في هذين المثالين يختص اي يصير خاصا لكونه عاما بسبب اضافته الى المضاف اليه الخاص ولا يبقى على عمومه بل يكون خاصا سواء افادت الاضافة التعريف اي تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام او المضاف تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية او التخصيص اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمية لفظ الكل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك واما النكرة فيكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه واما اعمية العين عن الشئ اي كون العين عاما والشئ خاصا اذا كان اللام فيه اي في الشئ للعهد اي للعهد الخارجي او الذهني بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيدا وعمرو وظاهرة لا تحتاج الى البيان واما اذا كان اللام فيه للجنس فغيرها اي في اعمية العين عن الشئ خفاء قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم

بذاته سواء كان موجودًا او معدومًا فيكون العين عامًا والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصًا
فلما اضيف العين صار خاصًا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشي تنزيلا لخفاء صحة عين اللاشيء
ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملًا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى وفي
بعض النسخ ان لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء
الذي لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا ويرد على قولهم اي قول النحاة او
العرب لا يضاف اسم مما لك للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه قولهم سعيد كرز
بضم الكاف ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف
الاسم الى اللقب لكون اللقب اشهر غالبًا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافًا اجري اللقب
على الاسم لكون الاسم اصلًا فقيل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرًا او عطف
بيان له فان سعيدًا وكرزًا اسمان لمسمى الا ان الاول اسم والثاني لقب واحد تاكيد له كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر يعني اضيف الاسم الى اللقب فاجيب عنه بانه اي مثل هذا
القول متأول اي يؤول هذا القول بحمل احدهما اي احد اللفظين يعني الاسم على المدلول والمسمى والاخر
اي اللفظ الاخر يعني اللقب على اللفظ والدال فمعنى اذا قلت جاءني سعيد كرز بالاضافة فعلت جاءني
مدلول هذا اللفظ اي مدلوله ومسماه ولم يقولوا جاءني كرز سعيد باضافة اللقب الى الاسم مع كون
الاسم اصلًا واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد
وضرب اليوم وغير من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى
سعيد اولى من عكسه لان قصدهم بالاضافة التوضيح اي توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او
تخصيصه اذا كان نكرة واللقب اوضح من الاسم غالبًا لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه يكون اشهر
فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون اقل استعمالًا فاوضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما
جاز اضافته وما لم يجز شرع في بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة احتراز عن عرف المصرفين ولذا لم يقيد ببيان الملحق بعرفهم اذ ليس تغيرهم

فيه

فيه عرف ما ليس في آخره حرف علة واو او ياء او الف سواء كان عينه وفاؤه صحيحين مثل عمر او لا بعين
او فاؤه مثل زيد او عينه مثل ود وسير لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيه لفظيًا
او تقديريًا او الملحق به اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه وهو اي الاسم الملحق به ما في آخره
واو او ياء قبلها اي قبل كل واحد منهما حرف ساكن سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كمرمى و
مغزو او غيره كظبي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا انفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح
وانما كان ملحقًا بالصحيح في تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظًا لان حرف العلة بعد السكون اي لان حرف
العلة الواقعة بعد الحرف الساكن لا يثقل عليها اي على تلك الحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا
يثقل على الحرف الصحيح لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعني لا يثقل
الحركة على حرف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لا تثقل ولان حرف
العلة التي وقعت بعد السكون مثلها اي مثل حرف العلة التي وقعت بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان
يعني ان حروف العلة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء كما لا يثقل عليها اي على حرف العلة الحركة
بعد السكون يعني في الابتداء سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا
نحو وعد او ياء نحو يسر كذلك اي كما لا يثقل الحركة مطلقة على الحرف الواقع في الابتداء مطلقا لا يثقل بعد
السكون اي بعد الحرف الساكن الى ياء متعلق بقوله واذا اضيف المتكلم كسرت آخره جزاء الشرط وهو قوله
واذا اضيف للتناسب يعني لمناسبة كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسر لقوله ما منه مثل ثوبي ودابتي
في الصحيح يعني هذا مثال لكون المضاف صحيحا لانه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
والراء في الثاني ومثل ظبي ودلو في الملحق به هذان مثالان لما الحق بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها
ساكن وآخر الثاني واو كذلك الواو للعطف او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر لكن يمر عليها
وهو منطلق يعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان لا يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما
مفتوحة للساكنين مفتوحة او ساكنة او هما للتخيير فاختلف مبنى المفعول لان آخرها من الفتحة والسكون
الاصل والصحيح من الاقوال انه الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها

وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح اذ الاصل في الكلمة التي وضعت على حرف واحد
هو الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها ليكلا يلزم الابتداء
بالساكن اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف حقيقة تمييز فيما اذا كانت في صدر الكلام
او حكما عطف عام حقيقة اي فيما اذا لم تكن في القصد فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها والاصل فيه اي
الكلمة التي بنيت على الحركة الفتح لعدم تحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد
فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل والسكون انما هو عارض للتخفيف وانما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة
بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد حقيقة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف
بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما
الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته
اليها فقال معتدا بالفاء التفصيلية فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي اريد
اضافته اليها الفا بعين ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء
فان كان الفا ثبت فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
اي لعدم ما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم
او انكسر ما قبلها تنقلب واوا او ياء وههنا ليس شيء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن
واو او ياء نحو عصاي ورحاي او الف تانيث مثل حبلاي وبشراي او الف التثنية كمسلماي وغلاماي وحريل
مبتدا لانها علم قبيلة وهي قبيلة من قبائل العرب تنقلبها من قلب ينقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها
ما هو مستكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل اي تنقلب قبيلة هذيل يعني اهلها الالف حال كونها اي حال كون
الالف لغير التثنية ياء مفعول ثان لقوله تنقلبها لمشاكلة باء المتكلم المصدر ههنا مضافا الى مفعوله والفاعل
متروك اي لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها
وتدغم الياء المقلوبة بعد القلب في الياء اي في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثاني
متحرك فيجب الادغام للتخفيف نحو عصي بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء
لان

لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء ورحي وفي الوافية لان اصل هذه
الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء في
الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء والف التثنية لا اصل لها من واو ولا ياء
فترد اليها هنا كلا ولا تقلب الف التثنية ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم كغلاماي فيكون
الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة لا لتباس المرفوع بغيره اي بغير المرفوع بسبب القلب
اي بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل وان
كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وذلك في المنقوص بالواو نحو غازٍ او بالياء نحو راضٍ
وفي المثنى والمجموع على حده نصبا وجرا ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين اي الحرفين
المتجانسين فيما هو كالكلمة الواحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف
من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد الادغام مفتوحا
في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمي مثنى
او مجموعا نصبا وجرا اذا اضيف نحو مسلمي الى ياء المتكلم اسقط النون يعني نون التثنية والجمع
للاضافة اي لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال
وادغم الياء في الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة فصار بعد هذا العمل مسلمي بفتح
الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي ورامي وغازي وداعي تكسر ما قبلها والادغام وان كان آخره
اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا قلبت الواو وقت
الاضافة الى الياء ياء لاجتماع الواو والياء وهما ساكنة مثل مسلمون يعني الجمع المذكر السالم رفعا اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب
والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هو لاء اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة
من الضمة والادغام من فكه وفي الرضي وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللتين مخففا
بالادغام انتهى وادغمت الياء المقلوبة من الواو في الياء يعني في ياء المتكلم وكسر ما قبلها اي كسر

الحرف الذي قبل الياء المنقلبة لتسلم لانها اي لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها لاستحالة الى الواو ولان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما تفر
فيلزم انك ما قبلها فحركت ما قبلها يعني بدل حركة ما قبلها بالحركة المناسبة لها اي للياء وهي الكسرة
لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء فتقول مسلمتي بالكسر وان كان قبل الياء التي في آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم او الواو وكذلك فتحة يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحا
قبل الاضافة الى الياء بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء مفتوحا بعد الاضافة على حاله
ولم يغير لئلا يلتبس التثنية بالجمع لوكسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة
من الواو في غيرها كقولك في مسلمين مثنى مسلمي بالفتح وفي مصطفون واعلون في جمع مصطفى
واعلى مصطفي واعلي بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو وخفة
الفتحة لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للتساكنين اي للزوم التقاء الساكنين لو لم يتحرك واختير
الفتح وقت كونها مضافا اليها في الصور جمع صورة الثلث بالتانيث لان العدد يتبع موصوفه
في التانيث على ما سياتي اي في صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين احدهما آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثاني ياء
المتكلم اذا لم يتحرك مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن
ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحرك لم يلزم
واختير بكسر التاء الفتح من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء للخفة ولما
مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة واما الاسماء هذا بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كان آخره الفا او ياء او واوا فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان
كان في اواخرها الحروف الثلثة في الاحوال الثلث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا
الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده بما الاستثنائية الستة

التي

التي مر البحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم وحده
وفي الرضي وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر
وهو ذو وحوه فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب اعرابه
على الكمال بالحذف وهو كل فم وحده وضرب اعرابه بلام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى فاحى وابى
قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم اي
فالحي في اخ واب منها اي من الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد منها الى ياء المتكلم ان يقال قدر مبتدا
وخبر وجعل احي وابي مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وهو لام
الكلمة يعني الواو والياء متعلقة بقوله انه يقال بجعله اي بجعل المحذوف الياء متعلق بقوله بلا رد نسيا
بكسر النون وفتحها وسكون السين منسيا تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا جيز الحذف
حال الافراد في حال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل في الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح واجاز
المبرد فيهما اي في اخي وابي اخي وابي قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم برد لام الفعل يعني لام
الكلمة فيهما وهي اي لام الفعل الواو وجعلها اي جعل الواو ياء وادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء
اي ياء المتكلم يعني اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل وتمسك اي المبرد في ذلك اي رد لام
الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابي فاك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفي
مشابه بليس وذو المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة للتاكيد النفي ودار خبرها وتلك صفة بدار اي وابي ما ذو المجاز
بدار مخصوصة تلك ولا ثقة او له قدرا حلك ذا المجاز وقد اري قدر اي قضاء يعني تقدير الله
وقضاؤه مبتدا احلك انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق معين في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه
ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى اري اظن وارى بصيغة المجهول وحمل المبرد في
ذلك الاخ على الاب لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لها صراحة واشارة
لتقارب معناهما اي لتقارب الاب الاخ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لان في اولها همزة وآخرها حرف علة
يعني الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه في التصرف في المال والنفس واجاب

في نسخة

المضاف عنه اي عما استدل به بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء يعني وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه وارد اعلى خلاف القياس فلكونه المقصود من الاضافة وهو التخفيف
وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين لانه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام
واما كونه وارد اعلى خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم في نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر مع انه يحتمل ان يكون المتكلم به اي الذي
جمع اب يعني ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما
يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فح يكون محتملا لان يتمحض حجة ولا يثبت به
مطلوبه فاصلة اثبين جمع سلامة وحالة الجر تماسبق ان الواو والالف سقطت النون في الاضافة يعني
لاضافته الى ياء المتكلم فاجتمعت ياء ان احديهما حرف الجمع يعني ياء الاعراب والثانية ياء
الاضافة فادغمت الياء الاولى التي هي حرف الاعراب في الياء التي هي ياء الاضافة لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثاني متحرك فادغم وضارابي ويستدل
الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله وقد جاء جمعه اي جمع اب
هكذا اي جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون في قول الشاعر فلما تبين [illegible]
وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون الثقيلة فعل ماض جمع مؤنث اصواتنا جمع صوت وروى
من التصوير بدل من التقول
انشباحنا جمع شبح بكسرين وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما وقد بيناه من التقدمة
فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول بالابينا الالف للاشباع كما في قوله فكيف انا اردن بهم
الاباء والامهات ايضا اي كما سمعن وعلمن اصواتنا تنازعا اي الفعلان في قوله اصواتنا
مثل قولك ضربت واكرمت زيدا بكرين وقلن لنا اي خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام
يكون بمعنى الخطاب ابادونا فداء لكم بريد القوم بما سمعوا وعلموا اصواتهم بكرين وتصرعن البيهم اي
الجائن قائلة آباؤنا فداء لكم حتى يستفدوهن من ايدي من اخذهن او اذاهن وتقول
صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لمجهولا
لكان

لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاشتى الا بحذف
مضاف اي حم زوجتي كذا في الهندي اي امرأة مبتداء قائلة خبره على منوال كوكب انقض الساعة اي قائلة
هذا القول جملة صيغة الغايب مع ان المتبادر في امثاله صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان القول
وتقولين بصيغة التانيث واحترازا عما قال الهندي كما نقلناه آنفا لامتناع اضافة الحم الى المذكر
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من المذكور والاناث فلا يضاف الا
اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفي بل المراد مجرد التمثيل
فيجوز ان يكون القايل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف نقول عما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب
حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وهو لام الفعل فيهما وانما فصلهما اي حمي وهني عن اخي
وابي مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما اشتراكهما في حذف لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول لانه لم ينقل مبنى
للمفعول عن المبرد فيهما اي في حمي وهني والمشهور ما يخالف مذهب الجمهور كما نقل عنه في ابي واخي والموصول قايم مقام
فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة
بينهما لا لفظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه النقل
ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى وان نقل عنه اي عن المبرد بعضهم وهو
ابن يعيش وابن مالك ذلك الخلاف الا انه ليس بمشهور في الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد في كون لامهن
واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكون محمولين
على الاب ايضا وبما لم يقل ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول في السابق بقال تامل
في فم حال اضافته الى ياء المتكلم لان اصله فوه كشجي لان وزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد
الا فوك فانه بالسكون كشجي لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل
على ان يكون العين متحركا لان اللام قد يحذف ويسكن قفى بالرد اي رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة
الى غير الياء والقلب اي قلب الواو ياء لما مر غير مرة والادغام لما مر مرارا في الاكثر متعلق بقوله يجيء اي في اكثر
موارد استعمالا نه اي في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم وفمي بلا رد ولا قلب ولا ادغام

في بعضها اى يقال فمي في بعض موارد استعمالاته اتفاقاً مفعول له لقوله يقال في بعضها لوجود شرط نصبه مكانه للميم متعلق لقوله ابقاء المعوض عن الواو عند قطعه اى عند قطع لفظ الفم عن الاضافة مطلقاً سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع ليلا يوجد الاسم على حرفين آخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ عن بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقاً فقال واذا قطعت على صيغة للمجهول للخطاب هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة مطلقاً لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ستة قيل عند التعداد مقطوعة عنها اخ واب وحم وحن وفم بلا رد بل بالحذف في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا قال الشارح بالحركات الثلث في الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعني فوك وفاك وفيك وقيل ومن البدايع في الفم كونه كمدلوله دائرة بين الفتح والضم والكسر واقول وبالله التوفيق هو لعبده رفيق وانما جاز في فم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح ولكن مفتوح الفاء في فم سواء كان الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة افصح منهما اى من الضم والكسر لخفة الفتحة ولموافقته اخواته لان الفاء فيها مفتوح لامحالة وفي الوافية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما فكانت عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما

انتهى

فاكن

انتهى وفي فم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله وجاء حم مثل يد مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله وجاء حم مثل حبك بسكون العين وبالهمز فا يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوي والهمزة من اقصى الحلق فيقال هذا حم وحمؤك ورايت حما وحمأك ومررت بحم وحمئك وخامسها جاء مثل دلو بابقاء الواو على حالها واسكان ما قبلها مطلقا فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك فالاعراب في هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلقا يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيح الآخر والاخير ملحقا به وسادسها جاء مثل عصا بالالف المقدرة والملفوظة فيقال هذا حماه وحماك ورايت حماه وحماك ومررت بحماه وحماك والاعراب في هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب مطلقا اى جوازح تغيير لمفهوم الاطلاق للبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يحكى بهذه الوجوه فيه اى في حم في كل واحد من حالتي الافراد والاضافة من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثتها قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك اورد المثالين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة والاعراب

احوال الافراد ح

بالحركة تقديرًا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المص وان كان فيها
اختلافات وذو اصله عند الفراء ذوو بالواو بين او لامه ياء كفلس وعند غيره كقوس لا يضاف
الى مضمر ويستفاد منه ان المراد بسلب اضافة ذو ومفرد عن المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا
ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرًا متكلمًا او مخاطبًا او غائبًا ولذا قال وذو لا يضاف الا مفسر على
الاطلاق فيهما لانه وضع وصلة دضف على التمييز الا الوصف بالاسماء الاجناس متعلق بالوصف يعني
وضع لان يكون وسيلة الى حمل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا اشخاصًا بالذهب
مثلًا فلم يمكنهم ان يقولوا جائني رجل ذهب ومررت برجل ذهب يعني فوضعوا ذو واضافوه اليه
فيستطيعون بعده ذلك فقالوا جائني رجل ذو ذهب او زيد ذو الذهب والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف
اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وقد اضيف
اى ذو اليه اى الى الضمير على سبيل الشذوذ وذلك لان ما خالف القياس يكون شاذًا وذلك لان ضمير الغائب
لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذو اليه لان مرجعه لما كان سابقًا كان ضمير الغائب في
حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذًا كقول الشاعر انهنا المعروف عالم يتبذل فيه
الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير
راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله صحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوى ارومتها ذووها
ولو قيل لا يضاف ذو الى غير اسم الجنس يعني ولو قال المص مكان ذو ذو لا يضاف الى مضمر وذو لا يضاف
الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لما غير لكان قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم
وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة وكانه اى المص خص المضمر بالذكر الباردخلت
على المقصور لكونه في صور الاضافة الى المضمر في اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف
الا الى اياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نقى ما هو الاشمل وهو
اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة
اخرى وهي عدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه كان لبعض تلك الاسماء يعني الاسماء الستة

غير ذو

غير ذو حكم خاص لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الآخر مثل رد المحذوف عند المبرد في اخي
وابي والرد والقلب والادغام في الاكثر في فم عند اضافته اى اضافة ذلك البعض الى ياء المتكلم فنقع
المص اضافة اى اضافة ذو الى المضمر مطلقا يعني سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب
للمقام النظر الى اضافة الى المضمر الخاص اى الى ياء المتكلم لكن المص عدل الى نوعه وهو المضمر نقيا منعول له لقوله
فنقى لاختصاصه اى ذو متعلق بقوله نقيا لا علة لقوله فنقى بحكم خاص متعلق بالاختصاص داخلة بالتصور
لان المنصوص عليه هو لفظ ذو والنقى نقيا لاختصاص حكم خاص بذو باعتبار اضافته اى اضافة ذو اليه
اى الى الياء كما ان لكل واحد من اخواتها حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى
مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء ولا يقطع عطف على قوله لا يضاف مبتنى للمفعول مثله
اى ذو عن الاضافة اى لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت
اذا قطعت كما اذا اضيفت الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله لان جعله اى جعل ذو وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس يعني لان اجراءها هو الغرض والمقصود من وضعه ليس الا اضافة اى ذو
اليها اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض من وضعه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان
الاصول الثلثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع في بيان ما يتبعها فقال التوابع وهي الاسماء
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي جمع تابع لانها تابعة لان موصوفه الاسم اذ نقدير
الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كما مر في
المرفوعات منقول عن الوصفية الى الاسمية فصار كانه اسم على وزن فاعل والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل لان الفاعل الوصفي يجمع بالالف والتاء يعني على وزن فاعلات اقول لا يحتاج الى التنقل
لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع هذا الجمع لان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمي لا
يكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى التنقل كالكاهل وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل
بخلاف التابع فانه اسم بحسب التنقل لانه كان في الاصل وصف جمع على الكواهل والمراد بها اى بالتوابع ههنا

توابع المرفوعات على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة انه في بحث الاسم والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاسم حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفة على مالها اعراب
فلا ينتقض حدها اي حد التوابع بخروج نحو ان زيدا وضرب ضرب عمرو خد التوابع بانه يقال يصدق
على الثانية وضرب الثاني كلمة ولا يصدق عليها باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس
اعرابهما لعدم كونهما اي كون كل منهما اي من نحو ان وضرب ضرب من افراد المحدود وللمحدود ههنا
التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لاطلاق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان
خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا كل ثان اي متأخر يعني ان قوله ثان بمعنى المتأخر
لعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقي داخلا في المعنى المجازي وههنا كذلك لان معنى ثان في
الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضا ما يكون لا مسبوقا سواء كان
بواحد او باثنين فصاعدا مع لحوظ ذلك المتأخر مع سابقه كان المتأخر في الرتبة الثانية منه
اي من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشي اراد دفع ما يورد
على التعريف من الثاني فصاعدا وله دفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا في الرتبة
بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت
ثالثة في الذكر او اول كلامه وهو قوله اي متأخرا ناظرا الى الدفع الاول وآخره وهو قوله مثنى او خط
مع سابقه الخ الى الدفع الثاني انتهى فدخل فيه اي في حد التوابع الثاني من التوابع الخمسة
والتابع الثالث فصاعدا ملتبسا اي ملابس باعراب يريد ان الباء فيه للمصاحبة سابقه
اي كان الثاني ملابسا باعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا او محليا
على ما يجيء اي بجنس اعراب على حذف المضاف سابقه يعني ان كان جنس اعراب السابق رفعا يكون
اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان كان جرا فجرا حيث يكون اعرابه اي اعراب الثاني
من جنس اعراب السابق كما قلنا آنفا ناش كلا هما اي اعراب السابق والمتبوع من جهة واحدة
لا من جهتين شخصية لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية او

صفة

صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ مع زيد الموصوف
فانه موصوف به والعالم وصف له قائم به كان العالم في المرتبة الثانية منه اي من زيد لان الصفة لكونها
موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الاول او بمرتبتين او
اكثر واعرابه اي اعراب العالم من جنس اعرابه اي اعراب زيد لان الصفة يجب ان يكون على اعراب موصوفها
لكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة نائب
اي حاصل مناب جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفا له وقائمة به يكون جهتها واحدة
وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا بسببه وقائمة به لا يكون كذلك
وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكونا شيئا من جهة واحدة لان الصفة ح قامت بسببه ونشأت
عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها
وصف مجازي لا حقيقي فلا يضر خروجها وهي اي الجهة الواحدة الشخصية فاعلية زيد العالم الخ
لان المجيء المنسوب الى زيد الموصوف في قولك جاءني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه اي الى زيد مع تابعه العالم
الا ان المجيء منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع لا اليه مطلقا سواء كان زيد موصوفا بالعالم او لا اذ لو
كانت كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف فقوله كل ثان جنس يشمل التوابع
المقصودة من التعريف مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية في الرتبة
لا الذكر على ما عرفت وخبر المبتدا مؤخرا عن المبتدا او مقدما عليه وجوبا او جوازا او خبري كان وان واخواتها
الا شباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليهما اولا وسواء قدم على اسم ان اولا وثاني مفعولي باب
ظننت واخواته واعطيت واشباهه اخر او قدم وكذلك يشتمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وما مثاله
والحال والتمييز وغيرها لانه كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخلت
في التعريف بقوله كل ثان وقوله باعراب سابقه يخرج الكل غير التوابع لانها هي المقصودة منه الا خبر المبتدا
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال والتمييز المنصوب نحو ضربت زيدا
مجردا عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منها باعراب سابقه وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء المستثناة لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء
على المذهب المنصور اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن اي لان هذا المعنى اي التجريد
عنها للاسناد من حيث انه يقتضي مسندا اليه ليوجد ما يدل على الذات صار التجريد عنها عاملا في المبتداء
كما ان المبتداء دال عليها اما تحقيقا او تاويلا وهذا المعنى ايضا من حيث انه يقتضي مسندا اليه يوجد
ما يدل على امر نسبي صار التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل على الامر النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع
المبتداء والخبر من جهة واحدة بل من جهتين يعني ارتفاع المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع
الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد وكذا اي كما ان الابتداء اعني التجريد
عنها للاسناد عامل في المبتداء والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا فيه يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون
قائما به ومن حيث انه يقتضي مظنونا يعني ان يكون وصفا يمكن ان يظن عمل اي ظننت
في مفوليه يعني عمل في المفعول الاول من حيث انه مظنون فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه
مظنون فليس انتصابهما اي المفعول الاول والمفعول الثاني من جهة واحدة بل عمل فيهما من جهتين
وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه
وانتصاب الثاني من كونه مظنونا لما عرفت وكذا الافعال التي هي تتعدى الى مفعولين منهما
غير الاول كاعطيت مثل اعطيت زيدا درهما فانه من حيث انه يقتضى آخذا يعني ما يدل على الذات
بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية ويقتضي ايضا ماخوذا يعني ما يدل
على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية عمل اعطيت في مفعوليه فليس
انتصابهما اي انتصاب كل واحد منهما من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه بالنسبة اي بالقياس الى اللاحق
وهو التابع سواء كان الاول او الثاني او غيرهما وهو الثالث فصاعدا والسابق اي ما سبق بلا فصل سواء
كان للمتبوع او لا اعم خرجان من ان يكون الاعراب فيهما لفظيا مثل قولك جاءني زيد العالم او يكون فيهما

تقديريا

تقديريا نحو جاءني فتى القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي وبالعكس اعم من ان يكون الاعراب فيهما محليا
نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما لفظي او تقديري او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها
واضحة على الفطن حقيقة او حكما تفصيل للاعراب اي سواء كان ذلك حقيقيا او حكميا فلا يرد مثال المحلي في الاول نحو
جاءني هؤلاء الرجال فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلي لانه لم
يجز الحمل على لفظه بل محله وحمله الرفع ولذا وجب رفع الرجال ومثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا يا زيد العاقل
فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق ولو لم يكن
في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل
طريا على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق ثم اي بعد ما علمت
الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف اعلم ان لفظة كل ههنا اي في تعريف التوابع ليست
في موقعها وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثلا كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس
متحرك بالارادة لان التعريف اي تعريف اي جنس اي نوع انما يكون تعريفا للجنس كالحيوان والتوابع
والجنس الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وفاعل باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد لا يكون التعريف للافراد مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف
ولا يكون التعريف ايضا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس
ولا فصل فلا يكون التعريف بها فالمحدود ههنا بالحقيقة التابع الذي حد التوابع لان الجنس لا يكون
الا في المفرد وفي الظاهر التوابع والحد ههنا مدخول كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة
فلما دخل عليه كل كان التعريف الجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها
اذا كان نكرة لكنه يستدرك من قوله ليست في محله وجواب اله وتنبيه اي فائدة دخول كل وصدق المحدود
على كل افراد الحد يعني ان ما دخل عليه اي على التعريف المذكور كل افاد اي افاد الضمير المستكن الراجع الى الدخول
المستفاد من ادخل اي ما افاد دخول كل صدق المحدود صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه
صدق الموضوع على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق

عليه الحد فيكون التعريف مانعاً عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان
الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره والظاهر انحصار المحدود وغيرها اى في افراد الحد لعدم ذكر غيرها اى
غير افراد الحد فيكون الحد جامعاً لافراده لانحصار المحدود في افراد فيحصل كنا حد جامع لافراده بسبب
انحصار المحدود فيها ومانع عن دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اى كون الحد جامعاً لافراده ومانعاً عن دخول غيره صار بدخول
كل على الحد منصوص ومصرح واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصاً ومصرحاً بل متضمناً
ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع في تعريف انواعها كما هو دأبه فقال النعت والحقيقة
كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم
هو زيد لا غير واكثر استعمالاً واوفر فائدة ولكونه مذكوراً سابقاً صريحاً في قوله ولا يضاف صفة بدون
غيرها تابع لانه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها يعني شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنساً
وقوله مبتدأ خبره قوله الآتي احترز بقيد على معنى في متبوعه صفة للتابع اي يدل ذلك التابع
حقيقياً كان او سببياً بحيثية تركيبه مع متبوعه والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق
به والضمير المجرور يرجع الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا يكون الا بوصف كونه
مركباً مع متبوعه على حصول متعلق بقوله يدل معنى في متبوعه مطلقاً اي دلالة مطلقة بريد ان
انتصاب مطلقاً على المصدرية اي على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك
تأنيث مطلقاً لكن موصوفه مؤنث لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد
قول من قال جعل مطلقاً صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلقاً الا ان
يقال لم يقيد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التاء لان قوله هذا ليس
وجهاً غير مقيدة تفسير للاطلاق بخصوصية بنحو الجاء وان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران
وتتميمها ان كانت نسبية ومضافة الى مادة من المواد بيانية يعني دلالة النعت على معنى حاصل
في متبوعه مطلقاً بحيث يعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما في البدل وغيره احترز

عن



عن سائر اى باقي التوابع لما مر ان الستة بر بمعنى ابا في فلا يرد عليه اى على تعريف النعت البدل في مثل قولك اعجبني زيد
علمه فان علمه بدل اشتمال عن زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته الى علمه ما يجي وللمعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد وعلمه فان علمه في المثالين وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة
بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني زيد داره وداره
ولا التأكيد لفظياً كان او معنوياً في مثل قولك جاءني القوم كلهم او جاءني زيد زيد ولما كان في وجه
دلالة التأكيد على معنى في متبوعه ابهام بينه بقوله لدلالة كلامهم على حصول معنى الشمول في القوم يعني
لما قيل جاءني هذا القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية
اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذ قيل جاءني زيد توهم ايضاً ان النسبة
اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثاني اندفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة فان دلالة
التوابع في هذه الامثلة من البدل والعطف والتأكيد على حصول معنى من العلم في الاولين
والشمول في الاخير في المتبوع متعلق بالحصول انما هي اى ليس دلالة تلك التوابع الا بخصوص مواده
اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت تلك الامثلة عن هذه المواد بان يكون
التابع فيها غير ذلك المذكور فيها كما يقال اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وغلامه
مكان اعجبني زيد وعلمه او جاءني زيد نفسه بدل جاءني القوم كلهم لا تجد بالخطاب لها اى لهذه الامثلة
دلالة على معنى في متبوعاتها بصيغة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان الغلام
يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلاً عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث
فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس
مطلق الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضاً فصار كانه قال جاءني زيد زيد
بخلاف نحو جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اى في متبوع الصفة في اى مادة

كانت الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه
وقال الاخفش العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدا والخبر
وهو كونها تابعة وقيل ان عامل الثاني يعتبر من جنس العامل الاول يعني يعتبر في قولك جاءني زيد
العالم جاءني العالم والاولى ان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده
فان المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا
بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ومما توهم ان لا فايدة في ايراد الوصف لان الوصف
انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله وفايدته اي فايدة النعت غالبا
اي في غالب الاحوال تخصيص في النكرة وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات كرجل عالم فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف بالعالم قل احتماله
او توضيح في المعرفة وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف كزيد الظريف
فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع
الاحتمال الحاصل فيه وقد تكون اي فايدة النعت لمجرد الثناء اذا كان الوصف معلوما قبل
ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال من غير قصد بيان لقوله المجرد تخصيص كما في الاول او قصد
توضيح كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج
اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق في بسم الله الرحمن الرحيم بالجر فيهما على ان يكونا صفتين
للفظ الله لان لفظ الله لا يطلق على غيره حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج
الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدا فلا يكونان
مما نحن فيه وكالا وصاف الجارية على القديم سعا او قد تكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص او توضيح
ولا يبعد ايضا المدح والثناء بل لا يبعد في الذم والقدح نحو اعوذ من عاذ به يعوذ وبابه قال الجاء
اليه بالله اي التجاء واعتمد اليه واعتصم من الشيطان شيطان على وزن فيعال من الشطن

وهو

وهو البعد وقيل على فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على
انصرافه في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل اسمه حيان الى مكة فقيل للملك انصرف
حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فمنصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه اتى حياه
فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اتى هلكه فيكون من
الحين فينصرف الرحيم فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرحم وهو هنا اللعن والطرد وصف به
مبالغة في كونه ملعونا ومطرودا او قد يكون النعت لمجرد التاكيد اي تاكيد معنى الموصوف فيما
يشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما مثل تخمة واحدة اذ الوحدة المؤكدة تفهم
من التاء في تخمة لان التاء للوحدة كتاء تمرة والتاء ايضا تاء الوحدة كضربة بالفتح فاكدت
الوحدة المفهومة من التاء بالوحدة واتما اورد تضمنا لاكتفاء التاكيد دون البواقي لزيادة الايضاح
لان الوصف للتاكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك
في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف يتعرض
لها هاهنا تحت قوله او لمجرد التاكيد ولما كان عامة مواد الصفة المشتقات خبر كان اي كان اكثر
امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره توهم كثير جواب لما من النحويين بيان لكثير ان الاشتقاق
شرط في النعت ليكون دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضي بذاته شيئا
متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد حتى تاولوا غير المشتق الواقع صفة
كالاسد في هذا المثال بالمشتق ثم جعلوه وصفا بمعنى اولوه بما يليق بالمقام ولم يكن عطف
الجملتين على جملة اي لما لم يكن رده لجواز العطف على معمولي عامل واحد هذا اي لشرط الاشتقاق
في الصفة وتاويل غير المشتق بالمشتق مرضيا ومقبولا للمصنف رده بقوله ولا فصل لان المقصود من
النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف
سواء كان الدال مشتقا او غيره اي لا فرق لان الفصل في اللغة القطع فلازمة الفرق فيكون تفسيرا
بالاعم والاظهر ان يقال لنفي الجنس وفصل في محل النصب اسما والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اي لا فرق

كائن بين ان يكون النعت مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او غيره
اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات فى صحة تعلق بلا فرق وقوعه اى وقوع غير
المشتق نعتا مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل اى الى الفاعل المشتق وغيره سواء
فى وقوع كل منهما نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق يعنى فى التركيب يعنى فى التركيب
شرطا ان يكون وضع غير المشتق لغرض المعنى وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شئ ويقصد به اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى دلالة عامة
او وصفا عاما اى فى جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم
فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل
خبرا او حالا او نعتا مثل تميمى فان النسبة الى بنى تميم لم تزل عن المنسوب ما دام منسوبا فى
جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب ودو مال يريد به ايضا ذا وفروعها فان التميمى
لكونه اسما منسوبا يدل ايضا اى فى جميع الازمان سواء ذكر متبوعه اولم يذكر على ان كذا ما
اى الذات من الذوات نسبته الى قبيلة بنى تميم فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير
تاويل بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى او معرفة نحو زيد التميمى ودو مال
لكونه بمعنى الصاحب وصفا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع صفة لتلك الذات من غير تاويل
ايضا او خصوصا عطف على عموما اى اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى فى بعض الاستعمالات
يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى
جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ما وصف بهذكورا لفظا بان يدل فى بعض المواضع يعنى
عند ذكر الموصوف على حصول معنى لذات ما وحى اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما
يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون
موصوفه مذكورا لفظا وفى بعضها اى بعض المواضع لا يدل على ذلك اى المعنى الواقع فى المتبوع
لعدم متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة

على

على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط فى لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل ولكن بشرط ان يضيف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف
الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه اى كامل فى الرجولية
بفتح الراء ان كان الياء مصدرية وضمها ان كانت نسبية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا
التركيب اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيف حى الى اى على كمال الرجولية يعنى باعتبار دلالتها
على حصول معنى الكمال فى موصوفها يصح ان يقع نعتا لما قلنا فاى رجل مبتدا ويصح ان يقع نعتا خبره
والباء فى باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فان رجلا فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته
على معنى الكمال وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط
لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدا والظرف خبره فلا يصح ان يقع
نعتا لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائمة بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ومثل مررت
بهذا الرجل فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل
على ذات مبهمة لكون وضع اسم الاشارة ليس الا لدلالتها على الذات المبهمة والرجل يدل على ذات معينة
لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة وخصوصية الذات المعينة فى الرجل بلام التعريف
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة
فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة فلهذا اى لكونه دالا على
الذات المعينة الحاصلة فى هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة لا يضاح وفى المواضع الاخر
بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل وههنا بمعنى الغير التى لا تدل الرجل
اى مثل جانى الرجل بدون ذكر هذا قبلها او الحل حامض والعسل حلو على هذا المعنى دلالة مقصودة
اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم الدلالة على المقصود
يراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع وذهب بعضهم اى من القائلين بشرط الاشتقاق فيه
الى ان الرجل فى المثال يدل من بين سائر الاسماء بدل الكحل لا صفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على

الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا من بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول وذهب بعضهم الى انه عطف بيان لانه غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة بما سبق وهذا احد النعوت ومثل مررت بزيد هذا الرجل اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله اى مررت بزيد المشار اليه فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الان اسم الاشارة لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم والى الضمير او الى مثله لما سبجئ ان الموصوف اخص فى الصفة او مساو وفى الثلثة الاول يكون اخص فى الاخير مساويا له والمعارف غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة فهذا الى لفظ هذا فى هذا الموضع اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به يدل على معنى حاصل فى ذات زيد وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه فوقع اسم الاشارة صفة له اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح وفى المواضع الاخر التى لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل لا يصح فيها ان يقع صفة لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلى ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقال او توصيف النكرة او ما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى لان المعرفة لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا بالجملة لا مطلقا بل الجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة فيوجد التطابق بينهما لان الدلالة على حصول معنى فى متبوعها اى الصفة كما توجد اى الدلالة على حصول معنى فى متبوعه فى المفرد الذى يكون صفة كذلك تاكيد لقوله كما يوجد الدلالة ايضا فى الجملة الخبرية فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد وانما قيد الجملة بالواقعة

اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع فى المفرد الذى يكون صفة كذلك تاكيد لقوله كما يوجد اى

الواقعة صفة بالخبرية احتراز اذ الانشائية لان فائدة الصفة ما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق ايضا حتى تحقق او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح صفة لانتفاء الفائدة لان الانشائية لا تقع صفة لما قلنا الا باويل بعيد فيبعد بالبعد

ان تقع

لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مؤولة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد مستغنى عنها الا ان ذلك التاويل فيها قريب كما اذا قلت فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر جاءنى رجل اضربه اذا هما لبت للشرط ولا للظروف بل زائدة لتحسين الكلام اى مقول لى يعنى جاءنى رجل مقول فى حقه اضربه قلما توهم منه ان المامور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله اى يستحق لان يؤمر بالضرب فلا يكون الجملة الانشائية بعد التاويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ويلزم فيها اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة الضمير ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلا بد من عائد لان المبتدا لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الرابط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ما هو الاصل فى الرابط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه الراجع الى تلك النكرة لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل واتقوا يوما لا تجزى نفس الآية اى فيه للرابط اى لربط ذلك الضمير يرجعه الى موصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا تظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة نحو جاءنى رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها اى فى الجملة التى وقعت صفة الضمير الرابط الراجع الى تلك النكرة بل تكون تلك الجملة نكرة خالية عنه اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويوجبها الى شئ قبلها كيلا يكون اجنبية وهو الضمير وحده ما قلنا ولذا صح به المعنى فلا يصح ان تقع صفة لها اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب الرابط

وقعت

منقولا من اسم جائني رجل زيد عالم ويوصف مبنى للمفعول بحال الموصوف الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة كما سبق وكذا اعديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة اى بحال قائمة بذاى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة نحو مررت برجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا اذ الحسن بضم الحاء حال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه ويوصف بحال متعلقه بكسر اللام اى بحال متعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الموصوف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت عاما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المص بحال المتعلق لفقوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له اى للموصوف بسبب متعلقه كان وصف المتعلق لما حصل بتاديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه نحو مررت برجل حسن علامة يجوز ههنا ايضا الوجهان الوصف المفرد والجملة اذ كون الرجل حسن الغلام معنى قيه اى معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف وصفا اعتباريا اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام فالاول اى النعت بحال الموصوف اى بحال قائمة به يتبعه لاتحادهما في القصد حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر فكانهما شئ واحد فلزم المطابقة في هذه الامور ليكلا يلزم كونه مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة اى يتبع الوصف الموصوف في عشرة امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله يوجد منها في كل تركيب من التراكيب العربية اربعة لان الشئ الواحد لا يكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة في الاعراب سواء كان كليها لفظيا او تقديريا او في الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف رفعا ونصبا وجرا او النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى في حالة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان كان احدهما مذكرا فيجب ان يكون الآخر

الوصف

ص ١٤ ح ٢

مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في التوقف في البواقي الا اذا كان استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اى الوصف صفة يستوي فيها اى في الصفة المذكر والمؤنث لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتانيث في تلك الصفة لمساواة بينهما كمفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكورا نحو رجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه ح يكون من عداد الاسماء وفعيل ايضا بمعنى مفعول بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة كرجل جريح وامرأة جريح واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرق بالتاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة فلانة وجعل الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل ظلما للعدل يعني ليلا يكون الاستواء للاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان في مفعول ثقلا لاشتماله على الفتحة والياء على كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولانك ان استعملت خفة فاغلب ما هو كثير الاستعمال اوكان الوصف صفة مؤنثة تجري على المذكر اى يجعل صفة للمذكر وتطلق عليه كعلامة وتابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذي جمع كل شئ والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اى يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول بضم الهمزة وفتح الواو جمع اول وهي مؤنث اول وهي اى الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يعني اذا كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا كذلك كقولك هذا ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءني امرأة جائل وشاحها وكذلك البواقي ويوجد منها اى من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان لانه لا يكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا او معرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيوجد من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثاني موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا بسببا اكتفى في المطابقة

بهذا القدر حطّا لرتبة النوع عن رتبة الاصل ولا يتبع الوصف الموصوف في البواقي من تلك الامور العشرة
التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول وهي اي البواقي ايضا اي كالامور التي طابق الوصف
الموصوف فيها يعني كما كانت خمسة خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان الموصوف
في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا
لا يجب ايضا تانيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا
القسم في الخمسة الباقية كالفعل في انه يدور تانيثه وتذكيره وتغايرهما على الاسناد الى الفاعل ولا
يكون تابعا للموصوف فيها لكونه مسندا الى الظاهر لشبهه به اي لشبه الوصف بالفعل في كونه مسندا
الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان كان فاعله مفردا مذكرا او مؤنثا
او مثنى كذلك او مجموعا كذلك افرد الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا بمنزلة مررت برجل كريم
ابوه او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابواهما او مجموع نحو مررت برجال كريم آباهم لئلا يلزم تعدد الفاعل
لانه لو ثنى او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر كما افرد الفعل عند كون
فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل واقع بينهما طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان الموصوف
بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث وجوبا تمييز عن النسبة كما يطابق الفعل فاعله
الظاهر وجوبا للعلة المذكورة في التذكير والتانيث مثل قام زيد وقامت هند وان كان فاعله اي
فاعل الوصف الثاني مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا الا انه كان مفصولا عنه حيث وقع فصل بينهما بما يذكر
ويؤنث ذلك الوصف يعني يخير بينهما بما يذكر لكونه غير حقيقي او مفصولا ووجوب التانيث انما
تكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل كما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير
حقيقي او مفصولا جوازا كما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها
على ترتيب اللف فقال نقول ايضا حالها وزيادة في التفهيم مررت برجل قاعد غلامه وكان مثل مررت
برجل يقعد غلامه ومررت برجلين قاعد غلاماهما كان مثل مررت برجلين يقعد غلاماهما ومررت

برجال

برجال قاعد غلمانهم كان مثل مررت برجل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها اعاد الضمير مرتين تنبيها
على ان هذه الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان مثل مررت بامرأة
يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان مثل مررت برجل تقوم جاريته
ومررت برجل معمور او معمورة داره مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعمر داره
بالياء والتحتانية او الفوقانية ولم يات له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق ومررت برجل
قائم او برجل قائمة في الدار جاريته مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا مثل مررت برجل
يقوم او تقوم بالتذكير والتانيث في الدار جاريته فان قلت منشا هذا السؤال التفريق بين النوعين
بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في اثنين الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخير
صار كالفعل مع ان في الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على اللص ان يقول ويتبعه في الخمسة
فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت اذا نظرت ايها الطالب
المستفيد حق النظر منصوب بنزع الخافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من غير تعنت وعناد في
اساليب الكلام وسياقه وجدت النوع الاول وهو الوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به ايضا
اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف في الخمسة الباقية في الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
كالفعل في ان يدور تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل لان فاعله اي فاعل
الوصف الذي هو بحال الموصوف الضمير المستكن فيه كما يحتاج الى الفاعل وهو
اذا لم يكن ظاهرا فمضمر اما بارزا او مستكنا وفي الصفات لا يكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مختص
بالفعل كما سيجيء الراجع الى موصوفه للربط والفعل اذا اسند الى الضمير الراجع الى شيء قبله يكون مفردا اذا
كان مرجعه مفردا او ملحقه اي الفعل الالف اي الف الضمير في التثنية اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير
مرجعه ويلحقه الواو اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا في الجمع المذكر العاقل ويلحقه
النون اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا في جمع المؤنث السالم لان النون علامة جمع المؤنث كما ان الواو علامة
جمع المذكر العاقل ويؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا في الواحدة المؤنث ويذكر ايضا في

الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل اورد
امثلتها على ترتيب اللف ايضاحا فقال فلذلك المذكور قلت بناء الخطاب مررت برجل ضارب
في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين ضاربين في التثنية مثل مررت برجلين يضربان
ومررت برجال ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون ومررت بامراة ضاربة في الافراد
والتانيث ومررت بامراتين ضاربتين في التثنية ومررت بنسوة ضاربات في الجمع المؤنث كما تقول
في الفعل اذا اسندت الى الضمير مررت برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت برجال يضربون ومررت بامراة
تضرب ومررت بامراتين تضربان ومررت بنسوة يضربن هكذا السؤال بعبارة الرضي فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم الذي دخلت همهنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثاني والمعنى فلم جعلت
هذا الحكم اعني التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني
مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة قلنا جواب المقصود
الاصلي في هذا المقام في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته بيان نسبة الوصفين اي الوصف
بحال الموصوف والوصف بحال متعلقة الى الموصوف متعلق بالنسبة بالتبعية متعلق بها ايضا
في الاول وعدمها اي عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية
له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعية فيها بل في بعضها ولما كان
الوصف الاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة المذكورة
سابقا وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة مما بين وكان الوصف الاول لا يخرجه مناسبة الوصف
الاول للفعل في الخمسة البواقي عن هذه متعلق بالا يخرجه التبعية يعني تبعية الوصف الموصوف في الامور
العشرة لما عرفت اي لامكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصورة والمعنى حتى كانهما صارا شيئا واحدا
اكتفى جواب لما اي المص فيه اي في الوصف الاول بالحكم عليه اي على الوصف الاول بالتبعية اختصارا
واعلاما بان هذا الوصف قايم بموصوفه لا بسببه فكانه مسند اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني فانه
قايم بسبب موصوفه فانه اي المص لما حكم عليه اي على الوصف الثاني بالتبعية اي بان يتبع الوصف
بالموصوف

اي مشابهة

بالموصوف في الخمسة الاول الاعراب بانواعه الثلثة والتعريف والتنكير لمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا
القدر يوجب المتابعة لانها امور ضعيفة يحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور
قوية تقتضي مناسبة قوية لم يكتف المص فيها اي في الوصف الثاني بالحكم بعدم التبعية فانه
اي الحكم بعدمها فيها غير مضبوط لان في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفي
بعضها يجب التذكير او التانيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي
بعضها جاز التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدونه
بل بين المص ضابطة عدم تبعيته له اي تبعية الوصف للموصوف بكونه اي بكون الوصف الثاني كالفعل
بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اي ليعلم انه بكونه حال
الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا للمتبوعة كالفعل كما سبق ولما كان في الوصف الثاني من
تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به قال ومن ثمة
اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه الصفة
اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولو لم يكن كالفعل وكان
تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة
غلمانه لعدم المطابقة كما يحسن قام رجل يقعد غلمانه ويحسن ايضا ان يقال قام رجل قاعدة غلمانه
لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التانيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى
لكونه اصلا لان الفاعل هو غلمانه مؤنث لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا جمع المذكر
السالم سيأتي الا انه غير حقيقي بما مر ان تانيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما حسن ان
يقال قام رجل تقعد غلمانه بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتانيث لانها قد يكون للتذكير
كما في المخاطب المذكر وضعف قام رجل قاعدون بالحاق علامة جمع المذكر وهي الواو والنون في الرفع غلمانه
ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف لانه اي لان مثل هذا التركيب

بمنزلة قام رجل يقعدون علمانه الا انه ضعف قاعدون علمانه اقل من ضعف يقعدون علمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى
الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم يكونا اصلا فاعلا اذ لو كان كذلك لما انقلبتا
في حالتي النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانا في المشتق او غيره والحاق مصدر من لحق على وزن ذهاب
كالتحوق ومضاف الى الفاعل علامتي المثنى اي الالف والمجموع اي الواو في الفعل المسند الا الاظهر هنا الى المثنى والمجموع
اشعارا من اول الامر ان فاعلها مثنى او مجموع كما انث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا
من اول الامر الى ان فاعله مؤنث ضعيف اي جائز مع ضعيف لاشعاره بجانب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف
ويجوز من غير حس لكون الصفة جمعا ولا ضعف لعدم شبهة الفعل انه يقال قام رجل فقعود علمانه لعدم
جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان للوصل كان قعود جمعا اي جمع قاعد شاهد
وجلوس وسجود ايضا اي كما ان قاعدون جمع قاعد لانك اذا كسرت من التكسير الاسم المشابه للفعل لا
مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا اخرج ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم لفظا من
موازنة اي الاسم لمجموع المكسر الفعل ومناسبته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى
وجوه المشابهة لان الفعل لا يكسر لانه لا يقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير
فلم يكن قام رجل فعود علمانه بالجمع التكسير مثل قام رجل يقعدون علمانه في الضعف لعدم مشابهته له فلم
يرتفع منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان يتعدد الفاعل بلا عطف
ضمنا وان لم يوزن لفظا الذي صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون علمانه ويجوز ان يكون صفة
للمشبه وهو قوله فعود علمانه اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وعلمانه في الظاهر متعلق
باجتمع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الا استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان يؤول
باحد الوجوه الثلثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين الا اذا لم يخرج الواو سواء كانت في الاسم او الفعل
من الاسمية الى الحرفية يعني ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الآتي مجموع من اول الامر وهذا

اضعف

اضعف الوجوه الثلثة لانه يلزم منه الغاء الحرف او يعني الثاني ان يجعل المظهر الواقع بعد بدلا من المضمر
يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل
الكل على ما سيأتي وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به او يعني الثالث
ان يجعل الفعل مع فاعله خبرا مقدما على المبتدا الذي هو الاسم المظهر لانه ح يجعل مبتدا اي يجعل الفعل مع
فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتدا ويكون الجملة الاسمية
صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه
التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع في بيان ما يجوز وصفه وما لا
توصيفه فقال وللمضمر المطلق سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا لا يوصف مبنى للمفعول نائبه ما كان منه
راجع الى المضمر يعني المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بشيء بمثله وبغيره لانه لم يوجد معرفة مساويا له في التعريف
او اوضح منه حتى يوصف به للايضاح ولان ضمير المتكلم منفصلا كان او متصلا وضمير المخاطب ايضا كذلك
كل واحد منهما اعرف المعارف واوضحها فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما
سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما الى الضمير المتكلم والمخاطب الى التوضيح لما
عرف انهما اوضح واعرف فلما لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون
الا في النكرات فلما وردان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا
ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما اي على المضمر المتكلم والمخاطب في
عدم التوصيف ضمير الغائب وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعني كما ان ذينك الضميرين
لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائي توصيفه متمسكا
بقوله تعالى انه هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فح يكون
اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وح يجوز توصيفه وحمل على الوصف الموضح المبهم فاعلم
من اوضح في عدم جواز التوصيف الوصف المادح اي كون الصفة للمدح والوصف المذام اي كونها للذم
وغيرهما من كونها للتاكيد يعني كما ان الضمير بانواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم

والتاكيد لان هو لا يفرع الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل لعدم الوصف بهو لا يكون هو الا لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا طردا للباب ولا يوصف به اى لا يكون الضمير مطلقا منعوتا كما في او مخاطبا او غائبا صفة لشيء تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا لانه اى الشان ليس في الضمير معنى الوصفية بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط وهو اى معنى الوصفية الدلالة اى دلالة اللفظ على قيام معنى بالذات مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد في المضمر لانه اى المضمر لا يدل الا على الذات كالاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس لا يعني لا يدل على قيام معنى بها اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جايز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا وكانه اى اظن انه لم يقع في بعض النسخ اى النسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو ثم سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء ولهذا اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيما عند الشارح الرضي اى بين عذر المص في عدم ذكر قوله ولا يوصف به وقال اى الشارح الرضي لم يذكر المص في المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف انه اى المضمر لا يوصف به يعني ان المص بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشيء ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا لانه اى الشان تبين ذلك اى عدم كونه صفة بقوله والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا شيء مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون صفة لشيء ولانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ما سيأتي حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو يقتضي بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جائني زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية له ايضا مثل جائني الرجل الفاضل او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود نقص

من

من غيره اى الموصوف المعرفة وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها اشد اى اقوى اختصاصا بالتعريف يعني تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى له للامة على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى والمعلومية من الصفة يجب ان يكون الموصوف اعرف منها اى من الصفة لانه اى الموصوف المقصود الاصلي في التركيب الوصفي فيجب ان يكون الموصوف اكمل من الصفة في التعريف او يعني ان لم يكن اكمل منها فالا بد ان يكون مساويا لها لانه اى الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف ادون منها يعني لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها والمنقول اى الذي نقل عن سيبويه وعليه اى على ما نقل عنه مشى جمهور النحاة اى مشاهيرهم ان اعرفها اى اعرف المعارف واقربها المضمرات بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع لتكون دلالة عليها ثم الاعلام الشخصية ثم هم الاشارة مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ثم المعرف باللام كذلك والموصول بينهما اى بين المعرف باللام وبين المعرف باللام الموصول مساوات من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات مثل الذي والتي واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولة في نحو الضارب ابوه زيدا خالدا اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغيره دون غيرها من المعارف وحمل الغايب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقي فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمالا ما صار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله في الاجناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذي اللام فقط على ما يجيء في قوله والتزم وصف باب هذا بذي اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذي اللام وكذا من الموصول لما عرفت ما بينهما من المساوات ومن ثمة اى ومن اجل ان من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام اى المعرف بلام التعريف بما يوصف يعني لا يكون موصوفا بشيء من الاشياء الا بمثله

اى ذى اللام الآخر اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظًا ولذا وصفه بالآخرية ليُلا يتوهم انه موصوف
بعينه اولم يوصف ذو اللام الا بالموصول سواء كان الالف واللام مثل جانى الرجل الضارب ابوه
عمرًا او غيره فانه اى الموصول ايضا اى كذى اللام مماثل لذى اللام يعنى كما ان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر
حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له لما عرفت ما بينهما اى بين الموصول
وبين ذى اللام من المساواة فى التعريف نحو جانى الرجل الفاضل مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى
اللام الآخر او جانى الرجل الذى كان عندك امس مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول
ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية اولم يوصف ذو اللام الا بالمضاف الى مثله
اى مثل المعرف باللام الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما
بلا واسطة يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة
نحو جانى الرجل صاحب الفرس والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بواسطة يعنى يكون بينهما فاصل
نحو جانى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه يعنى ان
تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره فعند سيبويه
تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه والكسة لا تأخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذه
فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا
لتعريفه لكان الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على
قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا
ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جانى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا
مثل جانى غلام صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا
له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ فى وصف له لا يكون مشابها له
فى جميع اوصافه وفى الرضى المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر

والى

والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة
الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما الى العلم والى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف
الا المضمر كان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة لا يكون موصوفا
بالمضاف الى الضمير والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير
والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فلم رتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب
التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المعرفة اكتسب البناء
من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون بناء لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض
على مذهبه بخلاف سيبويه اى باقى المعارف فانها اى المعارف الباقية اخص من ذى اللام وكذا من الموصول لما
عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا له لئلا يكون المقصود اذن من غيره فلو وقع اخص لغتا
لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جانى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة
الى المعرف باللام مثل جانى الرجل صاحب زيد فهو اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين
محمول على البدل دون الصفة عند صاحب هذا المذهب يعنى عند سيبويه واما التزم جواب عن سؤال
مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب هذا اسم الاشارة باسم الاشارة
لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه
الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله واما التزم وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعله
موصوفا اى باب اسم الاشارة سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا بذى اللام اى بالجنس
المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة وبهذين
الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء مع ان القياس الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف

بالام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا لاسم الاشارة للمضاف لاسم الاشارة يقتضي جواز وصفه
اى ان يكون موصوفا بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما مغن والمضاف الى اسم الاشارة وباللام
الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغي ان يوصف باحد هذه الاشياء
السته الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام للابهام علة للالتزام الواقع في
هذا الباب اى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلي المقتضي اسم
فاعل صفة بعد صفة للابهام لبيان الجنس يعني يقتضي ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم
الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة فاذا اريد رفعه اى رفع ذلك الابهام لا يتصور
اى لا يمكن ان يرفع بمثله اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ
فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح للابهام ولا يليق ايضا ان يرفع ابهامه بالمضاف
الممكن التعريف من المضاف اليه كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة
فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلثة لانه اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه
الاشياء يكون كالمستعار من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لان التعريف ليس في ذات هذه
الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان
المستعار من المستعير والسؤال من الفقير محال وما علق بالمحال يكون محالا فتعين لرفع الابهام الواقع
في باب اسم الاشارة ذو اللام اى الاسم الجنس المعرف باللام لتعينه في نفسه يعني بواسطة كون اللام
موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضي لبيان
الجنس وحمل الموصول عليه لما عرفت من المساواة بينهما ولانه اى الموصول مع صلته مثل ذي اللام فيأخذ
حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس مثل مررت بهذا الذي
كرم اى الكريم فيكون المعنى مررت بهذا الكريم ومن ثمة اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام
لرفع الابهام وبيان الجنس الباء متعلق بقوله لرفع ضعف وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون
الجنس مبينا ولم يمتنع كونه معرفا باللام نحو مررت بهذا الابيض لانه اى لان الابيض وصف عام من حيث

ان

ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما
قلنا آنفا لا يتبين به جنس المبهم المشار اليه لان الابيض وصف عام لا يختص بجنس دون جنس آخر فتغني
لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان والفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشتركت باسم الاشارة
في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التقييد فكيف يرفع ابهامه وحسن وصف باب اسم الاشارة بالوصف
الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل مررت بهذا العالم والاصل فيه ان يكون
العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذي وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس وبقال مررت بهذا الرجل العالم
الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه لانه اى الشان
يتبين به اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة ان المشار اليه اى ما اشير اليه بهذا ان لان العلم
مختص به ولا يوجد في غيره كالفاضل والكاتب بل المشار اليه بهذا رجل لان لفظ هذا مذكر وصفه
ايضا مذكر فعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجال لان بصيغة
التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث [illegible] اورده عقيب النعت
لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثنيا لان بالعطف النحوي يثنى طرف
النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد ايضا في بعض حروفه الجمع فناسب
الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين الكثرة باستعمال مثل الصفة
يعني المعطوف بالحرف فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا
مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك
يقال نغر نسق اذا تساوت ثناياه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد تابع جنس شامل للتوابع كلها
مقصودا اى قصد فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وضع صفة اى اعتمد على الموصوف فيفيد معنى الحدث
واريد منه زمان الحال لا الاتي كما قاله الشارح فسره بما مضى لانه بمعنى الماضي بل لقصد التحقق والثبوت تأمل نسبته
اى نسبة المعطوف الى شئ مثل زيد قايم وذاهب او نسبة شئ اليه اى الى المعطوف مثل قولك جاءني زيد
وعمرو وبالنسبة الواقعة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها

اتذ

والكلام اخباري او انشائي فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من لفظ المقصود الذي ذكر منكرا يعني
ان الباء متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفي الظاهر
بالفعل الاصطلاحي والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في
الظاهر والخبر في الحقيقة ما تعلق به وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر
قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه وكما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة
فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس بتكلف اذ لو كان مراد المعرف ذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة
بصيغة الفعل الماضي ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا كان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه
عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود
يكون المقصود ايضا بنسبة المقصود الى شئ او بنسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على انه
نائب الفاعل كما اشار الشارح اليه بقوله اي قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه فيكون المعنى العطف
تابع مقصود نسبته مع متبوعه في يستقيم الكلام الحمد لله ثم لهم الصواب واليه المرجع والمآب مع متبوعه
قوله مع ظرف مستقر او صفة لها اي بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اي تابع
قصد نسبته حال كونها مع كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه يعني شيئين كانا في تلك النسبة الى
هذا اشار الشارح بقوله اي كما يكون هو اي التابع او المعطوف مقصودا بتلك النسبة اي
النسبة الواقعة في الكلام يكون متبوعه اي متبوع التابع ايضا اي كالتابع مقصودا بها اي بتلك
النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان الآتي نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا
نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو فعمرو في هذه الامثلة تابع لانه ثاني باعراب
سابقه من جهة واحدة ولانه معطوف على زيد بحرف الواو فقصد نسبة المجيء في الاول ونسبة الرؤية
في الثاني ونسبة المرور في الثالث اليه اي الى عمرو نسبة المجيء الباء متعلق بقصد الواقعة في الكلام
اي في قوله جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة وكما ان نسبة المجيء اليه اي الى عمرو

او

او الرؤية او المرورية مقصودة كذلك تأكيد للتنبيه بنسبة المجيء الى زيد الذي هو متبوعه
اي متبوع عمرو ايضا اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي مقصودة اي الى زيد الا ان بين القصدين
فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثاني بالتبع لكونه تابعا اليه فما بين
قوله القيود المذكورة من حيث التقرير والايضاح شرع في بيان فوائده ايضا من حيث انها جنس وفصل
فقال فقوله في التعريف مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لان البدل مقصود بالنسبة في الكلام
من التوابع الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان لانها اي لان هذه التوابع غير مقصودة
بالنسبة في الكلام لانه لم ينسب اليها شئ ولا هي الى شئ بل المقصود بالنسبة في الكلام متبوعاتها
اي متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما للتخصيص كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح
كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التأكيد
او غيرها لا تقصد النسبة اليها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه اي لان البدل المقصود بالنسبة
في الكلام دونه اي دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام
بل انما جيء به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل قيل اي اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع
لافراده لانه يخرج بقوله مع متبوعه عن التعريف المعطوف فاعل يخرج بلا مثل جاءني زيد لا عمرو وبل
مثل جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فيكون زيد فيها مسكوتا ولكن مثل جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ
او ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وام مثل ازيد في الدار ام عمرو واو مثل جاءني زيد او عمرو لان المقصود بالنسبة
في الكلام معها اي مع احد هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما اي ليس كلاهما مقصودين
بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط
والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب اي ان الحكم
السابق يبطل في الاضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف
الباقية وهي ام واما واو احد الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا في التعريف
لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود واجيب عن هذا الاعتراض بان المراد بكون المتبوع

مقصودًا بالنسبة في الكلام ان لا يذكر للتوطئة ذكر التابع اى ان لا يكون المتبوع مذكورًا للتوطئة ذكر
التابع بل يكون ذكره مستقلًا والمراد ايضا بكون التابع مقصودًا بالنسبة في الكلام ان لا يكون كالفرع
على المتبوع في النسبة كما في النعت والتاكيد وعطف البيان من غير استقلال به يعني من غير ان يكون
مستقلًا فيها بل يكون للايضاح او التقرير والشمول ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الست اى باحدها مقصودان بالنسبة في الكلام مهما اى حال كونهما مصاحبين في كونهما
مقصودين فيها لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتًا والمعطوف ايضا لكن نفيًا والمعطوف
بل مقصود ثبوتًا والمعطوف عليه سكوتًا وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتًا والآخر نفيًا
اما الاولى واما الثاني بلا شك وفي الثلثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتًا
والآخر نفيًا لكن مبهمًا فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام بهذا المعنى
المذكور والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودًا ان لا يكون مذكورًا للتوطئة
ذكر التابع ومن كون التابع مقصودًا ان لا يكون فرعًا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع
مستقلًا في ان يكون مقصودًا بالنسبة في الكلام ولما تم الحد اى حد المعطوف بما ذكره المصنف التعريف
جمعًا ومنعًا اى حال كونه جامعًا لافراده ومانعًا عن دخول غيرها فيه اردفه لزيادة التوضيح اى
لزيادة الايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلًا توسط احد الحروف بينهما وان تلك الحروف
عشرة ام تسعة لان فيها اختلافًا وفي الرضي ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف التنسق ذكره بعد تمام
حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدا بوجوب توسط احد الحروف العشرة
تكميلًا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في الحرف ايضا وهو كونها
عشرة بقوله بتوسط بينه اى بين ذلك التابع والجملة الفعلية آتيا صفة بعد صفة لقوله تابع وليها
اشار الشارح بقوله اى بين ذكر التابع وآتيا حال من المستكن في قوله مقصود وبين متبوعه اى متبوع التابع
احد الحروف فاعل بتوسط العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحرف اى في بحثها بيان الفرق بينها مثل قام
زيد وعمرو مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبين بيان الحكم وهو قوله بتوسط

بينه وبين المثل



بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بحيث الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحًا
كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالًا للتوسط والاولى ان يجعل مثالًا لكليهما ولذا اخره المصنف ولم يكتف
في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عرفه اولًا بقوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الخ بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف
التي للعطف قد تتوسط بين الصفات المراد بالحرف ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو وحدها
ولم يبينه الشارح لوضوحه واكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان
يكون رجله بدلًا من زيد لا عطفًا على يده لانه حينئذ يكون معطوفًا لا بدلًا مثل جاءني العالم والشاعر اى
الذي يكتب الشعر او ينظم شاعر والدبير بكسر الدال المهملة وبعده باء
منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة خارستي اللفظ الكاتب اى الذي يكتب الكلام المنثور او يؤلفه
فالصفة الداخل عليها اى على الصفة حرف العطف بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك جاءني رجل
وشاعر ولا تقول جاءني رجل وشاعر كالشاعر والدبير في قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
لها اى لتلك الصفة جهتان اى حالتان معتبرتان احديهما اى احدى الجهتين كونها اى ان يكون الصفة
التي دخل عليها حرف العطف صفة لزيد كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة
له الا انه لا بالاصالة بل كانت متبوعيتها بتبعية المعطوف عليه اى بواسطة تبعية والتقدم
والتاخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفًا لما جاز
حذفه واخريهما اى الحالة الثانية كونها معطوفة اى ان تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة
عليها ويكون الواو للعطف على الصفة المتقدمة عليها تابعة خبر بعد خبر لكون او حال عن اسمها المضاف اليه
لها اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف
فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر وح يصدق على هذه الصفة اى الصفة التي دخل عليها حرف العطف من
جهتها الاولى اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه انها اى هذه الصفة تابعة متبوعه
تدل على معنى في متبوعها مطلقًا لانها صفة لزيد كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد

الا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من حروف العطف فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة
عليها لانه بتوسط متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين شيئين مطلقا لا يلزم خبر لانه اى لا يجب ان
يكون عطف الثانى على الاول بل يجوز عملا بالاصل الآتى الاصل فى حروف العطف الجواز اى تكون الواو
ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجوابا لاما وجزاء لشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ
لان توسط بلا حرف الجر وح يكون قوله ولا يلزم من اللزوم لا من الالزام اى لا يوجب فى بعضها لا يستلزم
اى لا يستوجب فلو لم يكن قوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل هذه الصفة اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف
من جهتها الاولى فى حد المعطوف مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود
فلا يكون الحد مانعا لاغياره وهى الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة من هذه الجهة اى الحالة
الاولى ليست معطوفة فى الارادة والقصد على صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم
يبق الحد مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى وما ورد انه
حرف العطف حسن يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله حسن فيه دليل من التقاء فاجابه عنه مؤيدا بقوله
وقد قيل جوز الزمخشرى وهو ممن يعتمد عليه وسيذكر الكلام فى وقوع الواو العاطفة الخ لمطلق الجمع
بين الصفة والموصوف لتاكيد التصوق مصدر لصق اى لاتصال اى لتاكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة
على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب فى مواضع متعلق بيجوز عديد فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه
المذكر والمؤنث صفة مواضع اى فى مواضع معدودة الخ هى من الكشاف يعنى كانت تلك المواضع
فى الكشاف ومنها قوله تعالى وسيقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت
الواو عليها لتاكيد الاتصال وحكم الملص يعنى ابن الحاجب فى شرح المفصل الخ شرحه له وسماه بالايضاح
فى مباحث الكشاف ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها اى لتلك القرية
منذرون الى نبيها كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون صفة لقرية فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة
الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتاكيد التصوق فصار التقدير الا قرية ولها

منذرون

(٣٤ البيضاوى ج ٢ ص
الاية ٢٠٨ عارة الواو
عارة الوبر)

منذرون واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى سورة الشعراء فالآية
هى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والآية التى وردت فيها الواو هى فى
سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآية فيها كما فى سورة الحجر
وما ورد من ان الشارح اراد ان يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له
نظر صائب فلو اكتفى الملص فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولم يعرفه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه اى فى حد العطف
مثل هذه الصفة يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتاكيد التصوق فلم يكن التعريف
مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز ونقل عن الملص يعنى ابن الحاجب انه اى انه قال
فى امالى الكافية وهو اسم كتاب كتب على الكافى الخ مثل العاقل يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف
فى قولك جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة فصدق عليه هذا القول
وليس بعطف على التحقيق بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر يدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولو كان
عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه واما هوى العاقل باق على ما كان عليه فى حال الوصفية
وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا واما حسن دخول العاطف عليهما مع ان القياس عدم دخوله
لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين لنوع من الشبه بالمعطوف اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون ما بعد
كل منهما مغايرا لما قبله لما بينهما اى بين الصفة والموصوف من التغاير لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل
غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا
ان تلك الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف
عليه لفظا ومعنى وينا سبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف فلو حد العطف لدخل
يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه اى فى هذا الحد
بعض الصفات كما مر من المثال مع انه اى البعض ليس بمعطوف فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشى
عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول الخ فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا

من وجه وفي هذا الوجه جعل صفة لامحالة من غير ان يكون معطوفا من وجه الى هنا كلامه قال بعضهم فيه اى فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف بحيث لم يعرفه اذ لا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف العطف نظرا الى الحروف المتوسطة بينها اى بين الصفات عاطفة كما ان الحروف المتوسطة بين غير ها كذلك والا يلزم الغاؤها لدلالة الحروف المتوسطة بينها فيها اى في الصفات التي دخلت هي عليها على ما تدل تلك الحروف عليه في غير ها اى في غير الصفات من الجمع بيان لما في قوله على ما تدل كما في الواو والترتيب كما في الفاء وغير ذلك في التعقيب والتراخي ففي جعلها اى جعل تلك الحروف غير عاطفة في الصفات وجعلها عاطفة في غير ها اى في غير الصفات ارتكاب امر بعيد وهو المعنى المجازي لان كونها للتاكيد اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي وانما وصفه بالبعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه اى الى ارتكاب الامر البعيد وفيه ما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونها للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا للتاكيد معنى الجمعية وهي توجب في الصفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينها كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الاحسن ان يزاد الواو فيها لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعضها على بعض على اربعة انواع عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر وفي عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف بينها وشروطه فقال واذا عطف على المضمر المرفوع او المضمر المنصوب متصلا كان او منفصلا او المضمر المجرور تعين اعادة الخافض لانه شرط للعطف فيها المتصل بارزا كان المضمر المتصل او مستترا لانها في الحكم الآتي سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل شملهما لان المضمر المرفوع المتصل لانه في الحكم الآتي لم يجز عليه اكد مبني للمفعول من التاكيد اى اكد المضمر المرفوع المتصل بمضمر منفصل اولا منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه ثم اى بعد التاكيد به عطف عليه اى على المضمر المرفوع وذلك اى التاكيد اولا ثم العطف

تلك صح

عليه

عليه واقع لان المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا كالجزء مما اى من الفعل الذي اتصل ذلك المضمر به لفظا تميزا ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة من حيث انه اى ذلك الضمير متصل به ليكون انفصاله لانه الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضيا له ومعنى عطف على قوله لفظا من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذي يكون ضميرا متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه فلو عطف عليه اى على المضمر الذي كان جزءا منه بلا تاكيد بالمضمر المنفصل كان ذلك العطف في الامتناع كما لو عطف على بعض حروف الكلمة وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فاكد ذلك الضمير بضمير منفصل اولا اى قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء لكلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة لانه اى الشان بذلك اى بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل بالفعل وان كان للوصل كالجزء مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء ادنى حالا من الظاهر القوي تبعا للضعيف الذي لا يستقل بنفسه منفصل خبر ان من حيث الحقيقة وكلمة مستقلة بنفسها تعليم هذا بدليل اقراده اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالتاء المعجمة في آخره مما اى من الفعل الذي اتصل به الضمير المرفوع بتاكيده اى بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد عين المؤكد كما ان المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزءا منه لمكان الاختصار فيحصل له اى لذلك الضمير بسبب التاكيد بالمنفصل نوع قوة واستقلال فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اولى لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم من عطفه على هذا التاكيد ان يكون هذا المعطوف ايضا اى كما كان المعطوف عليه تاكيدا قوله كان في فكان يلزم ههنا زايدة والمعنى فيلزم انه وهو كون المعطوف

فلا يحسن ان يكون القوي.

جواز

تاكيدا باطلا كما سبق ان التاكيد عين المؤكد وان خبر ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف
على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا على المتصل كما مر فان كان الضمير المرفوع ضمير منفصلا لعارض
الانفصال نحو ما ضرب الا انا او الا انا او الا هو وزيد فان كان مرفوعا الا انه منفصل
بالا عن الفعل لغرض لا يكون الا به وهو حصر الفعل على الفاعل لم يكن ذلك الضمير كالجزء من الفعل لفظا وان
كان جزءا منه معنى فلا حاجة الى التاكيد لانتفاء احد شطري العلة وهو كونه جزءا من الفعل لفظا والعلة
ان يكون جزءا من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان الضمير
ضميرا متصلا لكن لا مطلقا بل يكون منصوبا نحو ضربتك وضربته وضربني وزيدا لم يكن الضمير
المنصوب كالجزء من الفعل معنى وان كان جزءا لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيهما اى
في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى التاكيد بمنفصل بل يحسن العطف عليهما بلا تاكيد
ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فكما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطري العلة
وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك
وبزيد لا حاجة فيه الى التاكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتي مثل ضربت انا او انت
وزيد مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا وزيد ضرب هو علامة او زيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون
الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله سبحانه انت وزوجك الجنة ولما كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى البيان
لانه يحتمل ان يكون التاكيد متقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه وأوضحه بايراد المثال فقال ضربت
انا وزيد ورتبه على نحو ضربت انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وعلامة لان الداعي على الحكم به في الثاني طرءا
للباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل الآتي بقسم
فصل احترازا من قوله اكدا ولا بمنفصل يعني اكد ذلك الضمير اولا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع
الاوقات الا وقت وقوع الفصل شيئا بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه اي على المضمر المرفوع
المتصل من مظهر او مضمر آخر فيجوز حينئذ تركه اي ترك التاكيد بمنفصل اكتفاء به وحصول الغرض والاختصار
ايضا لانه قد طال الكلام بوجود الفصل ولو جيء بفصل لكان اطول والتطويل يكون اثقل وطول الكلام

قد

قد يغني عما هو الواجب فاغنوه عما هو الاولى والاحرى في الاختصار طلبا للتخفيف الكلام بترك التاكيد به
والاكتفاء بالفصل القايم مقامه لاغنائه عنه سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد ومثله قوله تعالى انا لمبعثون او آباؤنا الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف او بعده اي بعد حرف
العطف كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولما كان فيه ابهام بينه بقوله فان المعطوف في الآية هو آباؤنا
لان مراده عدم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعني عدم الشرك مورث لنا من آبائنا ونظيره
لاني ولا آباؤنا زايدة بعد حرف العطف الذي هو الواو ولتاكيد النفي مثل قوله ما جاءنا من بشير ولا نذير
ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف وانما قال يجوز تركه ولم يقل ويجب
لان الفصل اذا قام مقام التاكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب فانه اي الحال والشان قد يؤكد الضمير
المرفوع المتصل بالمنفصل حال كونه ملابسا مع الفصل للاهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل
اما بالفصل قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون او بعده وقبله معا كقوله ما
عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلثة وقد لا يؤكد
بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب معك وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي انت
والا ان اي اجتماع الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده متساويان فلذا قال فيجوز ترك التاكيد
اكتفاء بالفصل هذا اي خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث وشروع الى ما ينسب به وما فرغ
من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة
اكد مع جواز الترك فقال واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى عند عدم الفصل
واما عند الفصل فالامران متساويان لوقوع كليهما كثيرا في كلام علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى
لكونه اكثر وقوعا ويجوزون اي البصريون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل وحده او مع الفصل
ولا فصل وحده او مع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها وكان بعض حروفها
الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلا كما لا يجوز على ما هو جزء لها حقيقة لكن
اي الا ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضا يكون على قبح لمخالفته ما هو الاولى والاحسن ولو لانه قبيح لوقع

في فصيح الكلام خصوصا في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لانهم حظروه افضلا بحيث لا يجوز ان يتركوه
يجوزون اي العطف بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة
بنفسه كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم
الظاهر واذا عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لا متصل له كما سيجئ
اعيد الخافض الى الجار اي جار المعطوف عليه حين العطف في المعطوف ليلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع
المتصل حرفا كان ذلك الخافض او اسما لان اتصال الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة بجاره
اشد واقوى واكد من اتصال الفاعل المتصل اي الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل
الا في الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا سواء كان اسما
ظاهرا او ضميرا منفصلا جاز انفصاله اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شانه واما اذا كان
ضميرا يجوز انفصاله ابدا لانه مستقل بنفسه والمجرور لا ينفصل من جاره اصلا سواء كان ضميرا او ظاهرا
فكره العطف عليه اي على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على المضمر المرفوع المتصل بلا تاكيد
ولا فصل او بلا احدهما اذ يكون هذا العطف بلا اعادة الجار في الخارج كالعطف على بعض حروف الكلمة
كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا واما توهم انه
لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع
دفعه بقوله وليس للمجرور ضمير منفصل لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا كما يجئ وجهه في بحث المضمرات
حتى يؤكد به اي بالضمير المجرور المنفصل اولا اي قبل العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل عرفته
سابقا واما توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل
دفعه بقوله ايضا وفي استعارة المرفوع له اي جعل الضمير المرفوع المنفصل تاكيدا للضمير المجرور مذلة
اي ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس
وتوهم ايضا انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف
بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله ولا يكتفى بالفصل لغنائه مقام الاصل لان الفصل

لا

لا تاثير له يعني لا وجود للفصل الا في جواز اي لا عند جواز ترك التاكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن
الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز الخلف هو الاولى للاختصار اي لان يكون في
الكلام اختصار لانه اذا ذكر التاكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل فحينئذ لا
يمكن التاكيد بالمنفصل لعدم اي لعدم الضمير المنفصل فيه لا يتصور له اي للفصل ان تراءى عمل لان الفصل خلف
عن الاصل والاصل لما لم يكن لعدم وجوده والخلف اولى بعدم الجواز فكيف يكتفى به اي بالاصل لاستلزامه
انكاري اي فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا
تعذر الامور المذكورة كلها فلم يبق لنا شيء الا اعادة العامل الاول سواء كان في ذلك العامل
حرفا كمررت بك وبزيد او اسما مضافا كخوالمال بيني وبين زيد ليكون كالاسم المستقل فيصح
العطف عليه كما يصح عليه والمعطوف في هذين المثالين وامثالهما هو المجرور فقط والعامل مكرر ليصح
العطف لانه اذا لم يتكرر العامل لم يصح العطف وجره اي جر المعطوف بالعامل الاول كما في عطف الكلام الظاهر
على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثاني كالعدم لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا
ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا معنى اي
من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك بدليل قولهم المال بيني وبينك لان
بين لا يضاف الا الى الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد
كاي واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ بين اليه
للدلالة على كمال الامتياز والافتراق وقيل جره اي جر المعطوف في مثله بالعامل الثاني كما في الحرف الزائد
سواء كان سماعا كما في كفى بالله شهيدا او كما في بحسبك درهم او قياسا كما في قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم
وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار اذا اريد العطف على المضمر المجرور في المعطوف حال السعة والاختيار يعني
من غير ضرورة شعرية داعية اليها مذهب البصريين لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حال سعة
واما عند غيرهم فيجوز عندهم تركها اي ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التاكيد والفصل معا عند العطف على المضمر
المرفوع المتصل لكن مع قبح في حال السعة والاختيار لا في حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن اضطرارا لان الضرورة

تبيح المحظور واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة في غير المعطوف كما جاز اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم مستدلين بما
وقع في بعض الاشعار مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب لان الايام
معطوف على الضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز فيصح مما اختاره
الشاعر وقاسوا حال السعة اي عالم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا في الشعر ففي غيره يكون هو الاولى واجيب عنه
بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم
جوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا تكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها
مفعولا معه وقال المحشي عصام فيه اشعار لضعف استدلالهم يعني في قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا
لكن لا ينهض استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه
ايضا بانه محتمل ان يكون الارحام قسما باسم الله بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد
وعمرا او على الله اي اتقوا الله والارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قاله القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا
الارحام فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا في نحو القوم جاؤني كلهم او القوم جاؤا
انفسهم او اجمعون وضربت انت ومستكنا نحو زيد ضرب هو والابدال منه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو مررت بهم
جميعهم في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الحمار في الغلط من غير شرط تقدم التاكيد بالضمير
المنفصل ولا الفصل الذي هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وبهما يجوز ان بلا تاكيد ولا فصل فلم لا يجوز
العطف ايضا وجاز ايضا اي كما جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيد الضمير المجرور تاكيد الضمير المجرور بلا شرط
شيء من التاكيد بالمنفصل والفصل في نحو مررت بك نفسك وبه نفسه وبهذا لا يكون الا في التاكيد المعنوي
لانه لا يقال مررت بك انت او اياك ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعني انه
كان مجرورا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه والابدال منه اي من
الضمير المجرور نحو عجبت بك جمالك في الاشتمال ومررت به اخيه في الكل والقوم مررت بهم اكثرهم في البعض وزيد
مررت به حمار في الغلط من غير اعادة الجار اي جار المبدل منه في البدل ولم يجز العطف في الاول اي في الضمير المرفوع المتصل
الا بعد التاكيد بالضمير المنفصل وحده او بالفصل بدلا عنه او بالمنفصل والفصل معا ولم يجز العطف في الثاني اي في الضمير
المجرور

الجرور الا مع اعادة الجار اي جار المعطوف عليه في المعطوف ايما كان اي حرفا واما التاكيد والابدال في الموضعين فجائز
بلا شرط شيء من التاكيد والفصل والاعادة قلنا في جوابه التاكيد عين المؤكد بالفتح لفظا كان او
معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التاكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباط به والبدل في الاعلب
يخ اما ان يكون كل المتبوع في بدل الكل او يكون بعضه اي بعض المتبوع في بدل البعض او يكون متعلقه بكسر اللام
نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه في بدل الاشتمال والغلط قليل نادر وهو ان لم يكن كله او بعضه او متعلقه
فلعلقه لاحكم لطرفي الباب فيهما اي التاكيد والابدال ليسا باجنبيين لمتبوعيهما اما التاكيد اللفظي فلانه عين
المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوي فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو
كالتاكيد المعنوي عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو ما تعلق احد البدلين
بالآخر تعلق المحلية والحالية ليسا باجنبيين ولا منفصلين عنهما اي عن متبوعيهما لعدم تخلل اي حائل فاصل
كحرف العطف بينهما اي بين الابدال والتاكيد وبين متبوعيهما وهذا ليس الا لاتصالهما فلا حاجة في ربطهما اي
ربط الابدال والتاكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة كالتاكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او
اجتماعهما معا كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما في العطف على الضمير المجرور بخلاف العطف
فان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومغنى من حيث ان المعطوف
في الاغلب يغاير المعطوف عليه مثل جاءني زيد وعمرو ومع هذا يتخلل بينهما اي بين المعطوفين العاطف فكان احدهما
اجنبيا للآخر فلا بد فيه اي في العطف من تحصيل مناسبة زائدة على المناسبة الكائنة بينهما من الصداقة
والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل او الاكتفاء بالفصل
في المرفوع اي عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا وباعادة الجار عطف على قوله بتاكيد المتصل في
الضمير المجرور ليخرج تعليل لقوله فلا بد فيه الى الضمير المتصل المرفوع الذي يكون هو المعطوف عليه عن ضرافة متعلق
بقوله ليخرج الاتصال قوله ضرافة بكسر الضاد المهملة مصدر من صرف يصرف على وزن درابة اي ليخرج الضمير
المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا ويناسب عطف على يخرج اي وليناسب ذلك الضمير المعطوف اي الضمير الذي
يعطف عليه اي على الضمير المرفوع المتصل ويكون كانه منفصل بتاكيده اي بتاكيد الضمير المرفوع المتصل الجار

متعلق بالتعلقين بالضمير المنفصل ويقوى هذا التعليل لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاولى ان يقوى مكان يقوى باعادة
اللام التعليلية ليلا يفهم عطفه على قوله وبما يناسب به فيكون ح من توابع المخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على
قوله المخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في المجرور كان قوله المخرج علة مستقلة لقوله بتاكيد المتصل
في المجرور مناسبة اي مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه المجرور المصدر هنا جار لغاية وناصب مفعوله بانضمام الجار
متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه آليه اي الى المعطوف فيجر ويجيء في المعطوف عليه
اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا كما سبق من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه في حكم الصفة في الايضاح والمدح
فحكمه حكمها يعني ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما والمعطوف
في حكم المعطوف عليه يعني ان كل حكم يجب بشبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب بشبوته
للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة فيما يجوز له اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال بيان لما في قوله
فيما العارضة له اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل ان
يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه
زيد حيث لا يقال او قعد عمرو عطفا على قام ابو بكر ان لا يكون ما يقتضيها اي الشيء الذي في المعطوف عليه
يقتضي الاحوال منتفيا اي منتفيا في المعطوف لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه واما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له اي المعطوف عليه من حيث نفسه اي نفس
المعطوف عليه كالبناء يعني لا يلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف عليه ايضا مبنيا والاعراب
اي لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه
فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيها بحيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف
عليه معربا باحدها وهذا ظاهر والتعريف يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة
والتنكير يعني اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة والافراد اي لا يلزم ان يكون الثاني
مفردا اذا كان الاول ايضا كذلك والتثنية والجمع يعني لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف

عليه

عليه مثنى او مجموعا فان المعطوف فيها في هذه الاحوال ليس في حكم المعطوف عليه كما قلنا في ذيل كل واحد منها وانما
قلنا ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف
عليه منادى مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والحارث او معرفة بالنداء مثل قولنا يا رجل
والحارث او كان المعطوف عليه اسم لا النفي الجنس مثل لا رجل والغلام فان الحارث مثلا معطوف على الرجل مثلا
وليس في حكمه اي في حكم الرجل من حيث تجرده عن اللام لان الرجل في يا رجل مجرد عن اللام واما الحارث فمعرف به
فلا يكون في حكمه من حيث التجرد فان ما اي الذي يقتضي تجرده عن اللام هو اي الشيء المقتضي اجتماع اللام وحرف
النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ممتنع لانه يكون
احدهما لغوا لا محالة ويجب ايضا ان لا يكون الكلام عن اللغو وهو اي اجتماع اللام وحرف النداء مفقودا في
المعطوف فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضي تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف
النداء عليه لما قلنا اما الخورنق شاة وسخلتها لفظة اما ههنا اتيانية يعني جوابا عن سؤال انشا عن
قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف لا يخفى على من له قلب سعيد او القى السمع وهو شهيد
السخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد من الغنم من الضان والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه
سخل وسخال فتقدير النكرة الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدا الذي هو نحو لقصد عدم التعيين
لان الضمير وان كان معرفة وما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد بكلمة معينة لان الاضافة
المعنوية انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد
كما سبق ولذا فسر الشارح بقوله اي رب شاة وسخلة لها او محمول عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله
كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون المرجع نكرة
لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولا انه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه
الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما على نكارة الضمير الذي اضيف اليه السخلة
كرب رجلا في تقدير رب شيء رجلا على الشذوذ ذلك لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون
مخالفا لوضعه يكون شاذا اي رب شاة وسخلة شاة يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى

شاة تمالا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة المذكورة
سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا اجعل عبارة
عن شئ لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا او لنا قال على الشذوذ وكذا اى كالحكم المذكور سابقا
المعطوف يكون في حكم للمعطوف عليه الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره
المص في المتن يكون عاما في احوال عارضة له اى للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه اى ذاته ووصفه والى غيره اى
غير نفسه اى ما قبله ان كان المعطوف عليه مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة
كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا اى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد والتعريف وجب بناء المعطوف كما وجب بناء المعطوف عليه
قولك يا زيد وعمرو لان ضم زيد اى لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال بالنظر الى ما قبله اعني حرف النداء
لانه تقتضي بناء المنادى ولا ذاته ووصفه اعني كونه مفردا معرفة في نفسه وذاته وعمرو المعطوف
مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل
فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل
مطلقا وامتنع بناؤه اى بناء المعطوف اذا كان مضافا في مثل قولك يا زيد وعبد الله او شبه
مضاف مثل يا زيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى
مضافا او شبه مضاف او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب
واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى وكذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لا
رجل وغلام زيد عندي لان نصب لا ليس لان بالنظر الى لفظ لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة
او مضارعا له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف ومن ثمة اى ومن اجل ان لا اجل ان من في مثل هذا
المقام مستعار لمعنى التعليل اتى المعطوف في حكم المعطوف عليه لا مطلقا بل في الاحوال العارضة له بالنظر الى
المذكور بين وقيدنا في الحال الذي يجوز ان يجري فيه ويمتنع لم يجز العطف على خبر ما المجازية بالجر او النصب في

تركيب

تركيب فيه كان خبرا ما من مجرورا بالحرف الجر الزائدة مثل ما زيد بقائم او منصوبا مثل ما زيد قائما ولا ذاهب بالجر
او العطف عمرو الا الرفع في ذاهب ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدا لانه صفة مشتقة وقعت بعد
حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدا مؤخر
لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران اذ لو نصب ذاهب عطفا على قائما او خفض عطفا على قائم لكان اى ذاهب
معطوفا على قائم او قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعني قائما
خبر عنه وهو اى كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المستكن في المعطوف عليه العائد الى اسم ما
اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى الاسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضمير مستكنا فيه راجعا الى ذلك
الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لان الفاعل
واحد ليس الا فتعين الرفع اى رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا مؤخر فهو عمرو واختار هذا التوجيه وان
احتمل وجها آخر كما ذكرناه لك ليكون المنفي تجنب المنفي لان المنفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية
هو الذهاب فلو لزم تقديم الخبر في هذه الجملة ليلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم
عطف مفرد على مفرد ويكون عطف على يكون اى ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو من قبيل عطف جملة على
جملة اسميتين والحال انه لا مانع منه اى من هذا العطف كما كان عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا
او مجرورا مع انه رافع لعمرو ولما كان لقائل ان يقول فيه اشارة الى ان قول المص وانما جاز الخ جواب سؤال
مقدر هذه القاعدة اى القاعدة التي يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع منتقضة بقولهم اى
بقول العرب الله اى اسم موصول يطير من طار يطير من ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته
والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتدا فيغضب في غضب يغضب من باب علم زيد فاعله الذباب وهو على
وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدا فان يطير فيه ضمير مستكن يعود الى الموصول كما قلنا
ويغضب المعطوف صفة لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب عليه متعلق بالمعطوف عليه والضمير المجرور
راجع الى يطير ليس فيه اى في يغضب ذلك الضمير اى الضمير الراجع الى الموصول كما في المعطوف عليه الذي هو يطير لان
يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق فاجاب عنه

بقوله اى بثلثة اجوبة التى انفهمت بقوله وانما جاز مع ان القياس انه لا يجوز لما عرفت الذى يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اى الفاء والتانيث باعتبار كونها حرفا التى وقعت فى هذا التركيب فاء السببية بالاضافة
اى لانها فاء الملابسة الى السبب فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة
وبين الملابسة بقوله بان يكون معناها اى معنى الفاء فى هذا التركيب السببية يعنى تكون مستعملة فى السبب
لان ما قبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب فيه كما ان الاتيان فى
قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاق الدرهم حتى لو لم يات لم يستحق قطعا لا العطف اى
لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى
على منع كونها للعطف فلا يرد هذا القول نقضا اى حال كونه ناقضا على تلك القاعدة والجواب الثانى
او يكون معناها اى معنى الفاء فى هذا التركيب السببية مع العطف اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها
لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه
للمعطوف ولذا قال الشارح لكنها اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية تجعل الجملتين الجملة
واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان
كان فيها تعقيب جعلت الثانية جزءا من الاول فيكتفى بالربط الذى كان فى الجملة الاول والمعنى اى معنى
هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف الذى يطير فيغضب زيد الذباب يعنى الذى يكون
طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب
الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان يكون الفاء فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية
او يفهم منها السببية بالجملة الاولى للجملة الثانية لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيعتبر الضمير فى الجملة المعطوفة
ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف فالمعنى اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف
الذى يطير فيغضب زيد عقيبه بسببه اى بسبب طيرانه الذباب فالاولى من هذه الثلثة الجواب الثانى لان فى
الطرفين الغاء احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما فى الجواب الثانى

رعايته

رعاية كلا المعنيين واعطاء الكل ذى حق حقه فكان اولى ويمكن عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف
بلا فهم السببية فيعتبر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف
ولذا قالوا ان يعتبر فيه اى فى المعطوف ضمير راجع الى الموصول اى الذى يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا
عطف اى اذا اوقع العطف فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على
تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى اوقع الحيلولة بناء مفعول له
للنفى المعدوم متعلق الجارية لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معمولهما وقيل منصوب على
المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا واما الاول فعلى وجود عاملين قدر مضافا
لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود بان متعلق بقوله او وقع عطف اسمان على معمولهما بالعطف واحد
مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا اضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك
ان زيدا اضرب عمرا وبكرا اخالد فى الثانى تأمل وقال بعض شارحى اللباب اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللب لان
اللباب يوزن العنب لب الشئ اذا كان اتم جزئه او شارحى المسمى باللباب اذا كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف
شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يقع مطلقا عند سيبويه الاظهر عندى ان العطف ههنا اى فى هذا البحث
لا مطلقا تحمل على معناه اللغوى لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة اى امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا اى الاسمان معموليهما بحرف العطف الواحد ورد هذا بان المعنيين كلاهما بان جعل العطف للمعنى اللغوى
ههنا وحمل على اصلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ما ذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح واكثر الشارحين
على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المص وهو اذا عطف الخ على معمولى عاملين اى اذا
عطف على معمولى عاملين المحذوفين لكونهما واحدا من حروفه لا للسببية
او يفهم منها السببية بالجملة الاولى للجملة الثانية لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيعتبر الضمير فى الجملة المعطوفة
ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف فالمعنى اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف
الذى يطير فيغضب زيد عقيبه بسببه اى بسبب طيرانه الذباب فالاولى من هذه الثلثة الجواب الثانى لان فى
الطرفين الغاء احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما فى الجواب الثانى

رعاية

حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا وعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قايم
وعمرا ذاهب وما زيد قايما وبكر قاعدا وغير ذلك ولا يكون الا لكثير اى لم ينقل على ما يتولى عامل اكثر من اثنين فانه
اى هذا العطف لاخلاف في امتناعه لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها
فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولي او ثلثة معمولات عامل
واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف
على معمولي عاملين مختلفين اى غير متحدين ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا بان يكون العامل الثاني غير
عين العامل الاول وذلك اى قوله مختلفين كاين لدفع توهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا وان زيدا قايم وعمرا قاعد من هذا الباب اى من باب العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه
ظاهرا مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه في الحقيقة اذ العامل في هذا المثال وامثاله هو العامل الاول
فقط والعامل الثاني تاكيد له لان العامل الثاني اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز
ان يعمل عاملان في معمول واحد فيرجح الاول بالسبقة ويكون الثاني تاكيدا له من غير ان يكون له مدخل
في العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان في التنازع يشترط ان يكون غير الاول وان يكون بالعطف
وههنا ليس كذلك وذلك العطف اى العطف المختلف فيه مبتدا كما وقع خبره ظاهرا لا في الحقيقة في
قولهم في قول العرب لفظة ما هذه المشابهة بليس كل سحاب سودا بالمد تكسرا مضاف اليه الكل غير منصرف
وهي الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء وتعالج لها بالتركي قره اوت وفي الحديث الشونيز فيه
دوا من كل داء الا السام اى الموت وكان على ضرب يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعني اذا
رمد عينه اكتحل بها فبرا من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام غرة خبر ما ولا بيضاء لفظة لا ههنا
زايدة لتاكيد النفي مثل قولك ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا او بيضاء بالمد تكسرا وهي الفضة الخالصة
غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل شجمة وهي ههنا الكمأة البيضاء التي يقال لها شحمة الارض
والمراد ايضا بقوله بيضاء الشيء الابيض اى ولا شيء ابيض يرى كشحمة الارض وهي معطوفة على تمر الذي هو خبر ما

و

وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثاني الاول وعلى معمول الاول الثاني بحرف واحد وكما وقع في
قول الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى الكل لان المسؤل عنه
بها ما يليها وكل منصوب مفعولا اول وامرء مضاف اليه الكل وتحسبين فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب
قد وقع بين مفعوليه وامرأ مفعول ثاني له اى تحسبين كل امرء امرأ اى انتظنين ان كل ما هو في شكل الرجل رجلا
وليس كذلك لان كل ما هو في شكل الرجل ليس برجل ونارا بالجر عطف على امرء الاول الذي هو مضاف اليه الكل توقد
فعل مضارع مبني للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التاءين كما في قوله تعالى ونارا تلظى اصله تتلظى والجملة
صفة للنار بالليل الباء فيه للظرفية كالباء في قولك جلست بالمسجد نارا بالنصب عطف على المفعول الثاني لتحسبين
وقد عطف في هذا البيت معمولا ان على معمولي عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل
هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح فهذا العطف اى عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين وان
كان جايزا بحسب الظاهر اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر لكنه اى الا ان هذا العطف لم يجز
عند الجمهور اى عند اكثر النحاة بحسب الحقيقة اى بمقتضى وضع حرف العطف لانه وضعه ليس الا لان يقوم مقام
عامل واحد لان الحرف الواحد من حروف العطف لم يقو اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء يعني ان الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافا فانه اى الفراء جوز هذا
العطف بحسب الحقيقة والواقع لانه حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جاز ان
ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا
للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز اى العطف المذكور عندهم وبحسب الصورة عنده
ايضا ولا يتوهم عطف على خبر ان في فانه وهو قوله جوزا وحاز فاعل لان المضارع المنفي يجوز ان يكون حالا بالواو
والضمير الامثلة الواردة من العرب كالمثال الاول ومن شواذ العرب كالمثال الثاني عليها اى على صورة العطف
على معمول عاملين مختلفين بحسب الظاهر ولا ينصرف اى الفراء عطف على قوله ولا يتوهم اى او جوز او حال بعد حال اى
العطف المجوز على صورة السماع وهي الآتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها بل يمنعها اى يمنع الفراء تجويز العطف
المذكور صورة السماع وغيرها اى غير صورة السماع وعدم جواز مبتدا وفيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه

قول الشاعر فاذهب فما بک والایام علی کما فی حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله لافعلن وتقدیر والله وغیر ذلک مما لا یحصی
فی کلامهم وتخویر یریدون عرض الحیوة الدنیا والله یرید الاخرة بجر الاخرة کما جاء ذکر المضاف فی بعض القرآءة
ای عرض الاخرة لان القرآء یرجح بعضها بعضا وسلم اتباع فی هذا العطف یعنی العطف علی معمولی عاملین مختلفین تثلیثة
مذاهب احدها جائز مطلقا سواء کان سماعا او قیاسا وهو مذهب الفرآء وثانیها غیر جائز مطلقا سواء کان قیاسا
او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور علی حاله وهو مذهب سیبویه وثالثها یجتمع علی صورة السماع
وفی غیرها یؤول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور وهو الحق من هذه المذاهب الثلثة وهی مذهب سیبویه لان الحرف الغیر العامل
الضعیف لا یقدر ان یقوم مقام العاملین القویین اما جوز من اکد وما مثال واوتی من واکد ومنعها
لغة واحد وهو التخفیف اورده عقیب العطف لان فی التاکید اللفظی یزاد حرف العطف لتاکید اللصوق نحو والله
ثم والله وقوله تعالی کلا سیعلمون تابع جنس یشمل التوابع کلها یفهم تام المتبوع ای حاله وشانه عند السامع یعنی
فی ذهن السامع یعنی یجعل ذلک التابع حاله ای حال المتبوع ثابتا مقررا عنده ای فی ذهن السامع مستقرا محققا
بحیث لا یظن به غیره یعنی کان اولا محتملا عنده فلما اکد زال الاحتمال وتقرر فی انفسه متعلق بقوله یفهم ای کونه ای
کون المتبوع منسوبا بما مثل قوله ایما امراة نکحت بغیر اذن ولیها فنکاحها باطل باطل او منسوبا الیه مثل قطع الامیر
نفسه او جانی زید فقتل عنده ای عند الامیر وتحقق ان المنسوب کالمثال الاول او المنسوب الیه کالمثال الثانی فی هذه
النسبة الی النسبة المذکورة فی التعریف هو المتبوع لا غیر لان المراد من التاکید علی ما فهم من تعریفه ودس معناه اللغوی انما
هو تقریر المتبوع وتحقیقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر محقق وذلک یشیر الی فایدة التاکید
والغرض منه ای الغرض من التاکید والفایدة التی وضع لها التاکید احد ثلثة بشیاء احدها ما اذا لم یدفع ضرر الغفلة عن
السامع حین کونه غافلا عن المتبوع فاذا لم یؤکد لم یفهم فلدفع غفلته وایقاظه والتسبیه یؤکد ویقال جانی زید
نفسه او زید قتیل قتیل ثانیها ما لدفع غلطه ای ظن السامع بالمتکلم الغلط فی کلامه فیؤکد المتکلم لدفع ظن السامع
فی حقه الغلط والخطاء وذلک الدفع ای کل واحد من الدفعین یکون بتکریر اللفظ ای لا یکون الا بتکریر لفظ المنسوب الیه کان
ظنه او غفلته فقط نحو ضرب زید زید وهذا مجرد تمثیل لان البحث فی الاسم واشارة الی ان التاکید یجری فی الافعال
ایضا وان کان البحث فی الاسم یدل علیه قوله ویجری ای التاکید مطلقا فی الالفاظ کلها او بتکریر لفظ المنسوب الیه

یرجح

یقتصر

الصحیح

السامع

استثناء من عموم الاحوال المتعلق بقوله لم یجز مع تقدیمه بخلاف الفرآء ذلک العطف مع خلاف الفرآء جار فی
واقع خبره فی جمیع المواد الامثلة عند الجمهور غیر سیبویه الا فی تقدیم الجار علی الرافع نحو فی الدار زید والحجرة
بضم الحاء وسکون الجیم عمرو والا فی تقدیم الناصب علی الجار نحو ان فی الدار زیدا والحجرة عمرا واما جاز
حذف المضاف عند الکوفیین فلان العامل فی زید هو الظرف کما ان الظرف وهو لفظ فی عامل فی الدار فیکون هذا
من قبیل العطف علی معمول عامل واحد عندهم والمثال الثانی محمول علیه عند البصریین فلانه لما لم یظهر العامل
المعنوی کان کالعدم فکانه عطف علی معمولی عامل واحد مع انه یحتمل ان یکون مذهبهم مذهب الکوفیین فی هذا المثال ولذا اذا قدم زید علی الظرف وقیل زید فی الدار لم یجز عندهم ایضا والمثال الثانی محمول علیه
لما یجوز یعنی الا فی صورة تقدیم المجرور وتاخیر المرفوع کما فی الصورة الثانیة لمجیئه فی کلامهم ای یکون مثل هذا العطف واقعا فی کلام العرب فوقوعه فیه سماعی واقتصر الجواز
ای جواز العطف فی هاتین الصورتین علی صورة السماع بحیث لا یتجاوز عنها بان یقاس علیها غیرها لان ما خالف
القیاس یقتصر علی مورد السماع وهو ما تقدم فیه المجرور مع تاخیر المرفوع والمنصوب والعطف علی معمولی
عاملین مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فی صورة معینة یقتصر علیها ولم یقس علیها غیرها خلافا لسیبویه یعنی
خالف سیبویه الجمهور فی صورة السماع والفرآء مطلقا فی عدم تجویز مثل هذا العطف فانه ای سیبویه لا یجوز
هذا العطف ای فی صورة تقدیم المجرور وتاخیر المرفوع والمنصوب کما جوزه الجمهور اعتمادا علی السماع بحسب
الحقیقة وان کان بحسب الظاهر جایزا فی هذه الصورة ای المذکورة آنفا التی جوزها الجمهور ایضا ای کما لا یجوز
الصور التی جوزها الفرآء مخالفا للجمهور للعلة المذکورة هناک وهی قوله لان الحرف الواحد لم یقو ان
یقوم مقام العاملین بل یحمل ما ای یحمل سیبویه الصورة التی جوزها الجمهور والفرآء ایضا علی حذف المضاف
ای الجار وکان اصل قولهم ما اکل سوداء تمرة ولا اکل بیضاء شحمة واصل قوله اکل امرء تحسبین وکل نار
توقد باللیل نارا واصل قوله فی الدار زید وفی الحجرة عمرو وان فی الدار زیدا وفی الحجرة عمرا فحذف الجار
فی الکل اختصارا او اکتفاء بما ذکر فی المعطوف علیه فعند سیبویه الی حذف الجار وابقاء المضاف الیه ای
المجرور علی الجر به الاقل وهو کثیر کما فی قوله تعالی تسالون به والارحام بالجر علی تقدیر وبالارحام وعلی

قول

ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب زيد او بتكرير لفظهما جميعا ان كان الظن او الغفلة
فيهما مثل ضرب زيد زيد وثالثها لدفع ظن السامع به اى بالمتكلم تجوزا اى بظن السامع ان المتكلم اراد
بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لان الحقيقة وذلك على سبيل
اما ان يكون بيانه فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل فانه لما قيل قتيل يتبادر الى فهم السامع ان
المراد منه الضرب فاكده بقوله قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالمتكلم بالقتل معناه المجازى لا الحقيقى
وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو
التاديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام كملة على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة او المجاز
المرسل فيحتاج اى حين توهم السامع هذا المعنى تكرير اللفظ الى لفظ المنسوب حتى لا يبقى للسامع شك واعتذر فى
ارادة المعنى الحقيقى اى ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعا وهو الموت بسبب الغير واما ان
يكون فى المنسوب اليه فانه اى الشان ربما اى كثيرا ما ينسب الفعل الى متى والحال ان المراد منه نسبة الفعل
الى البعض متعلقا به تحكما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يعملون
الى من تبعهم مثل قوله شيد بنى ابناءهم معان التشييد ليس يقايم به وبنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة
كما فى قطع الامير اللص فانه يتوهم ان القطع ليس يقايم به بل مع من امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة
الامر بذاى وقطع علامه بامره فيحتاج اى حين توهم السامع هذا المعنى تكرير المنسوب اليه لدفع توهم السامع
لفظا اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل
فتقول قطع الامير الامير او نفسه لامن يقوم مقامه نحو ضرب زيد زيد فانه اذا قيل ضرب زيد يتبادر الى فهم السامع
ان المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة
حقيقة والفاعل هو زيد اى ضرب زيد لا من يقوم مقامه ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة
الامر بذاى او تكريره عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجيء تكرير المنسوب اليه معنى وذلك يكون بالنفس والعين
بشرط ان يضاف الى ضميره نحو ضرب زيد نفسه او عينه فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا او فى الشمول اى التاكيد
الاصطلاحى قسمان الاول ما يقرر امر المتبوع فى النسبة الاسنادية او غيرها بالتفصيل الذى ذكرناه والثانى ما

يقرر

يقرر امر المتبوع ايضا فى شمول المتبوع افراده يعنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ
فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التاكيد بكلهم افاد شمول المجئ افراد القوم جميعا ووقوع المجئ
منهم والتاكيد باجمعين افاد ان المجئ صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد دفعا لظن
السامع بالمتكلم تجوزا اى تكلما بالمجاز لا فى نفس المنسوب اليه عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا
النوع من التاكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم الغلط بل لا يقرر
الا فى شموله اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع لافراده فالشمول لا يكون الا فى المنسوب اليه فانه اى الشان
كثيرا ما منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة ما صفة له قد سبق غير مرة ينسب الفعل اسنادا ما او غير
اسنادى الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله هو فلان مع ان الفعل لم يصدر الا من واحد منهم مع انه يراد
النسبة اى نسبة الفعل الى بعضها اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور فيندفع هذا الوهم بذكر كله مثل اشتريت
العبد كله وقرات الصحيفة كلها واجمع مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا واخوانه اى اخوات كل واحد
منهما كلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ومؤنثاتهن وجمعتين مذكرا ومؤنثا وكلاهما مثل جاءنى
الزيدان كلاهما وتلتهم وارابعتهم مثل جاءنى القوم ثلثتهم او اربعتهم حين كون السامع عالما بان القوم
الجائين ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تبيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثالثة
وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كميته الجائين قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا كذا فى الرضى
ونحوه فهذا اى تقرير امر المتبوع فى النسبة او فى الشمول هو الغرض من جميع الالفاظ التاكيد فالتعريف جامع
لافراده واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لافراده فنقول فى بيان فوايد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع
كلها واخرج المعرف الصفة والعطف بالحرف والبدل عن حد التاكيد بقوله يتعلق باخرج يقرر امر المتبوع اما البدل
اى اما خروج البدل والعطف بالحرف فظاهر اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه
المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير للشمول لا فى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لما كان
المقصود منه فى الكلام الثانى هو الاول توطيئة لكان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول
الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى

النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير فيدل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود في البدل واما الصفة
فلان وضعها الدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير سواء كانت في النكرات او المعارف على ما يدل عليه قوله وافادتها
اي افادة الصفة توضيح متبوعها في بعض المواضع كما اذا كان الموصوف معرفة ليست بالوضع فالتوضيح فيه ليس الا
لعارض الاستعمال فلا يكون الصفة لتقرير موصوفها لا في النسبة ولا في الشمول واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
كالصفة الموضحة فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه
وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر عن
النسبة اذ لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد هذا اي بيان فوائد القيود وحاصل ما ذكره المص شرحه
على الكافية وهو اي التاكيد قسمان لفظي يختص بالمعارف اذ لا يقال جائني رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا
في المحكوم به مثل زيد قايم قايم ومثل ضرب ضرب زيدا اي منسوب الى اللفظ ويسمى لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع ومعنوي وهو ايضا يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وغير عينه
منه عند الكوفيين اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى لا من اللفظ وجه الحصر انه اما ان يكون
الثاني عين الاول في اللفظ او لا فان كان الاول فهو التاكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التاكيد المعنوي
ويسمى معنويا لانه لا يقرر الا المعنى فاللفظي الذي هو قسم منه اي من مطلق التاكيد تكرير اللفظ الاول اي
مكرر اللفظ الاول فيه اشارة الى ان المصدر هو التكرير مبني للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما
يقوم مقام الفاعل ومعاده اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير حقيقة بتعبير نحو جائني زيد زيد ورايت زيدا
زيدا ومررت بزيد بزيد او حكما كما اذا وقع الضمير المنفصل تاكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا متكلما نحو
زيد ضربت هو او بارزا نحو ضربت انت وضربت انا او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه فان ذلك
اي مثل هذه الامثلة في حكم تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع وان كان الثاني مخالفا للاول في لفظ
الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل اذ الضرورة اي ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني في عامة
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول حال كونه متصلا لانه لا يجوز انفصال الثاني ولا منفصلا لان الاول
مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان

ويجري

ويجري اي التكرير مطلقا الاصطلاحي واللغوي فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه لا التكرير اي لا يجري التكرير
الذي هو التاكيد الاصطلاحي وهو ما عرفه المص حيث جعل الضمير المستكن في يجري راجعا الى التكرير مطلقا
ليبقى قوله في الالفاظ كلها على عمومه لان التاكيد الاصطلاحي لا يجري في الالفاظ كلها بل يختص
بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ اسماء لفظيا او معنويا مثل جائني زيد زيد او جاءني نفسه
او اخاه لا مثل ضرب ضرب زيد عمرا او حروفا مثل ان زيدا قايم او جملا اما اسمية نحو زيد قايم
او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او مركبات تقييدية اي غير اسنادية سواء كانت اضافية
او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك او غير ذلك المذكور لان المظهر يؤكد بالمظهر
لا بالمضمر لان التاكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان
يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ضربت زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر
والمظهر مثل قولك انا سهكن انت وضربت انت انا ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن في يجري الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي اي ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة المقام بان التاكيد بالمقام ليس الا هذا التغيير
لان البحث في التاكيد اللفظي لا في مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد وتخصيص الالفاظ بالاسماء
عطف على رجاع الضمير اي ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون
التاكيد ايضا بكلها تاكيدا لما هو المراد والمعنى ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون
المقصود من هذا التعميم اي بذكر الالفاظ العامة لغير المراد عدم اختصاصه اي ان لا يكون التاكيد اللفظي
الاصطلاحي مخصوصا بالفاظ مخصوصة من الاسم بل يجري في اي اسم كان لانه لو قال في اسماء لتوهم اختصاصه
ببعض الاسماء كالمعنوي فعبر عنها بلفظ عام للا يتوهم التخصيص كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي
مختص بالفاظ محصورة اي معدودة ومحدودة لان كون الشيء محصورا يستلزم العدد والحد وهي مبتدا
اي الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم ثمانية اقسام ما يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر وما
يؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع وتوابعه وما يؤكد به الجميع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو
النفس والعين بنفس وعينه وقد تزاد الباء فيهما فيقال جائني زيد بنفسه وبعينه وكلاهما وكله والجمع

والكتع وأتبع وابصع بهذا المجموع خبر مثل السكينجبين خل وعسل وما بالصاد المهملة وقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث وهي اكتع وابتع وابصع في حال الافراد اي عند عدم كونها تاكيدا بل تذكر منفردة مثل حسن
وحسن لانها لا معنى لها في انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة
فلا معنى لذكرها في باب التاكيد الا ان يقال انما ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام لانه يقال اتى عليه حول كتيع اي تام من باب فتح فيكون اكتع بمعنى اتم فالاكتع
الكتع هو التمام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع
الماء في نقرة الجبل اي اجتمع فيها وبابه فتح ايضا وابضع بالضاد المعجمة مشتق من بضع اي روي من باب
علم من الري وهو ضد العطش لان الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا وابتع من البتع بوزن البيع
وهو طول العنق كالابل مع شدة مفرزة اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق
وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا في الابل وفي غيره لا يكون الا على سبيل المجاز فان المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليه
القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل ويمكن استنباطه اي استخراج مناسبة حقيقة لانذكر الا بالتامل
ولا بد لكها الا الاذكيا بين هذه المعاني الوضعية اللغوية وبين معناها التاكيدي بالتامل الصادق
والعقل الناقد والذهن الثاقب فقيل لاشتمال كل منها على خروج النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم
بتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التاكيد العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجد المناسبة
بينهما واما ابصع فلان الري وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التاكيد العموم وهو تمام الافراد والاجزاء
المناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيدي العموم
والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التاكيدي ايضا قوي عام
وله طول فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التاكيد المعنوي اراد ان يفصلها فقام مقدرا
بالفاء فالاول ان على سبيل التغليب جمعهما في فصل واحد لكونهما متحدين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس
ايضا كذلك والاستعمال يعني في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وان اختلفا لفظا الى النفس
والعين بمعنى اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يعني يؤكدان كل واحد من هذه

الامور

ح وقيل بالضاد المعجمة
ه اللغة الفصيح ان
يكون الجمع بالصاد
المهملة

عند

الامور المذكورة بصيغتيهما وضميرهما باختلاف صيغتهما فان صيغة النفس والعين افرادا تميزا وحالا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد بفتح الهمزة تقول جاءني زيد نفسه وعينه في المذكر الواحد يعني اذا كان متبوعه
مذكرا واحدا وتقول جاءتني هند نفسها وعينها باختلاف الضمير وحده في المؤنث الواحدة يعني اذا كان متبوعه مؤنثا
واحدا وتقول جاءني الزيدان او الهندان انفسهما باختلاف الصيغة والضمير معا باييد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمؤنث وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع
التثنيتين المتحدين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا للتغاير لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما موضع قلباكما فلا يجوز نفساهما وحكم ابن كيسان عن بعض العرب بنفساهما وعيناهما موضع
انفسهما واعينهما اعتبارا للتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءني القوم انفسهم باختلاف
الضمير وحده في جمع المذكر العاقل يعني اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتني النساء انفسهن في جمع المؤنث
يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل وغير العاقل من المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا
مذكرا غير عاقل يؤكد بالتاكيد الجاري في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن تاء غير العاقل من المذكر
جاء مجرى المؤنث لقصوره مثله والثاني لما سمي انفس النفوس والعيون اولين تغليبا في المذكر في الاول الذي الذات
غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب هو المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا شرفه
لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر فيه الخفة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر رض والمذكورة كالقمرين للشمس والقمر والشرف
كالابوين للاب والام وسيأتي لزيادة تحقيق بيانه في الثالث ثانيا بالشين وهو كلاهما تقول جاءني الزيدان كلاهما للمذكر
يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءني الهندان
كلتاهما والباء في الفاظ التاكيد المعنوي بعد النفس المذكورة الى هي النفس والعين وكلاهما مؤكد لغير المثنى وهو
خمسة مفردا كان ذلك المؤكد او جمعا مذكرا كان او مؤنثا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع امؤكد الكاين في كلة
نحو قرات الكتاب كله لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا والكاين في كلها اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا نحو قرات
الصحيفة كلها والكاين في كلهم عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو اشتريت العبد كلهم او جاءني العبد كلهم
او القوم كلهم والكاين في كلهن اذا كان ذلك المتبوع جمعا مؤنثا نحو طلقت النساء كلهن او جمعا مذكرا لكن غير

عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن وباختلاف الضمير عطف على قوله باختلاف الضمير
باعادة الجار والضيع بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيعة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة
في الكلمات البواقي وهي اربع اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او الصاد المعجمة تقول اشتريت
العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا واشتريت الجارية جمعاء بالمد
في المؤنث الواحدة يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا والجمع يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءني
الرجال جمعاء او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا بتاويل الجماعة بشرط
ان يكون مكسرا او جاءني القوم اجمعون في جمع المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا عاقلا وجاءني
النساء جمع في جمع المؤنث يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم وكذا اي مثل اجمع وما نقل منه اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ويشترك هذه الالفاظ كلها في انها لا
يؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التاكيد بها لدفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لا
يتحقق الا في المعارف ولا يؤكد بكل واجمع وما يتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع و
اخويه لانها فرعها واكتفى بذكر الاصل عن الفرع الاذ اجزاء مفردا كان اي فوالجزاء كالعبد او جمعا
كالقوم اذ الكلية في كل والاجتماع في اجمع واخواته لا يتحققان اي لا يوجدان الا فيه اي في كل واحد
منهما يعني يوجد في كل الكلية في اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بواحد حما وصيغتهما
فلا يؤكد ان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع او في اي اجزاء ولا حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذو اجزاء
بان يقال الاذ اجزاء وافراد بل لا يصح ذكره لانه يفيد جواز مجيء الانسان كلهم من غير ان يراد به انا تلك
لان الكلي عالم بلاحظ افراده مجتمعة ومتفرقة اي بنظر الى الافراد اجزاء من مجموع المؤكد لا يصح تاكيده بكل
واجمع لعدم وجود شرط كونها تاكيدا وهو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث اي بحيث
افترقا امكان يصح افتراقها والمتبادر منها حسا نصب على التمييز او على المصدرية اي افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا الحس البصري و
الافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد بالحس بثبوت الفعل لبعض دون بعض كما جاء القوم في جاءني القوم

فانه

فانه يشاهد بالحس البصر بثبوت المجيء لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فرد وتؤكد
باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة في آن واحد او حكما عطف على حسا والافتراق الحكمي ما يكون الافتراق
فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصري مدخل كما جاء العبد فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح
حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تاكيده بكل واجمع ليكون في التاكيد
بكل واجمع واخواتهما فايدة لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد باجمعا او بهما لانه لا يقال جاءني زيد
كله واجمع لانه جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون في التاكيد بهما فايدة فلا يؤكد بهما
الا ذو اجزاء مثل اكرمت القوم كلهم وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا وهو ظاهر واشتريت العبد كله اجمع
وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا وحكما
بالنسبة الى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذاهب العبد كله فان العبد قد يتجزى بالاشتراء ونحوه
الى الاشتراء والبيع فيصح تاكيده اي تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشمول اي شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في
التاكيد بكل ايضا ان الشمول في آن واحد ليس بمتفرق بخلاف جاءني زيد كله واجمع لعدم صحة افتراق اجزاء اي
اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء كما عرفت انه اذا اجاء جاء كلا فلا يكون في التاكيد
بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فايدة واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل المستتر المنفصل بارزا كان ذلك
الضمير المرفوع المتصل او مستكنا واجبا او جايزا بالنفس والعين اللذين هما من الفاظ التاكيد المعنوي اي اذا اريد
تاكيده بهما اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب واراة السبب مثل
قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودي للصلوة من يوم الجمعة المعرف باللام اكد جزاء الشرط ذلك الضمير اي الضمير المرفوع
المتصل اولا منصوب على الظرفية اي قبل تاكيد بالنفس والعين بمنفصل متعلق باكد اي بضمير مرفوع منفصل
ما سيأتي ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين لكن يشترط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد
ليعلم انهما يؤكدان ايا ما كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب انا بارزا مثل ضربت انت نفسك او
عينك وان ما مستكنا مثل ضرب انت نفسك او عينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه انا بارزا اي ضربت
انا نفسي زيدا وانا مستكنا نحو اضرب انا نفسي زيدا وان كان غايبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه

فنفسك المضاف الى المخاطب تاكيد لتاء الضمير المتصل المخاطب الذي ضربت بعد تاكيد ما اي تاء الضمير بضمير
منفصل وهو قولك انت اذ لولا ذلك اي لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد
بالفاعل اي لم يعلم ان الكلام مبني على التاكيد اولا اذ اوقع اي النفس او العين تاكيدا للمستكن جوازا
كان نحو زيد اكرمني هو نفسه او عينه او وجوبا نحو اكرمت انت نفسك او عينك فلو لم يؤكد الضمير المرفوع
للمستكن في اكرمني بضمير مرفوع منفصل اي بقولك هو ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد اكرمني نفسه او
عينه لالتبس نفس الذي هو التاكيد بالفاعل فلم لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد
عليه او انه خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالي عن التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير
المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه وانما وقع الالتباس اي التباس
التاكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة اي في صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لانه لما
اجري مبنى للمفعول بقيته الباب اي الضمير المرفوع المتصل البارز عليه اعلى مثل هذه الصورة يعني وجب
التاكيد بالمنفصل اولا فيما ليس ايضا ليطرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن الضمير المنصوب
والمجرور كما اشرنا لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد هما اي بلا تاكيد الضمير المنصوب
المتصل بالضمير المنصوب المنفصل وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما ليسا كالرفع مما
اتصل كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب
التاكيد في المستكن للالتباس وبحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل في المرفوع نحو ضربتك نفسك او عينك
في المنصوب ومررت بك نفسك او عينك في المجرور لعدم اللبس اي لعدم التباس التاكيد الذي يكون بالنفس والعين
بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام وقيده ايضا بالمتصل احترازا عن
الضمير المرفوع المنفصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا تاكيد
اي تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اي بضمير مرفوع منفصل من جنسه نحو انت نفسك او عينك قائم او انا نفسي او
عيني حاضر او زيد هو نفسه او عينه حاضر لعدم اللبس اي التباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه ما كان منفصلا جازا
كان كالمظهر في الاستقلال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطلوب وانما قيد هذا التاكيد

يعني

يعني اغا خصه بالنفس والعين ولم يبينه مطلقا لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمع وما يتفرع منها لان كل
واحد منها غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون
بلا تاكيد بالمنفصل اي في غير تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو القوم جاء كلهم اجمعون بلا تاكيد
حيث لا يقال القوم جاؤا هم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد الذي هو كلهم واجمعون بالفاعل الذي هو الضمير المرفوع الراجع
الى القوم لان لفظ كلا واجمعون يليان العوامل قليلا نصب على التمييز او على المصدرية يعني لايقاعه فاعلا لفعل فلا يقال
القوم جاؤا اجمعون وانما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين فانهما يقعان فاعلا بانفسهما فيقال
زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تاكيدا او فاعلا فانهما يليانها اي يقعان بعدها على الفاعلية
كثيرا يعني يوجد في كلامهم تاكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل كما عرفت سابقا واكتع
مبتدأ واخواه اي اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لا برفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق يعني
ابتع وابصع اي هؤلاء الكلمات الثلث اتباع بفتح الهمزة جمع تبع كعنب وافراس على ما هو المشهور يعني المشهور
ان فعلا متحرك العين اي يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا نحو فرخ وافراخ والاول
المبتدأ متعدد بالعطف فبقي ان يكون خبره جمعا لابد لكونه مصدرا اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع
فاعل على افعال مختلف فيه لا اجمع متعلق بقوله اتباع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث اعني اكتع وابتع وابصع
بتبعية لاجمع الذي هو في الاصل في هذه الكلمات لا بالاصالة اي لا تستعمل في معنى التاكيد بالاصالة بل انما تستعمل
فيه تبعا لاجمع لكونه اي لكون اجمع ادل منها اي من هذه الكلمات الثلث على المقصود اي لكون دلالة اجمع على ما هو
المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلث وهو اي المقصود الجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولا
له معنى عند عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فتكون ادل منها على المقصود اذا كان الامر كذلك فلا تستقدم يعني
اكتع واخويه يعني ابتع وابصع في الذكر والترتيب عليه اي على اجمع لو اجتمعت هذه الكلمات الثلث معه اي
مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغي ان يكون اجمع
مقدما في الذكر والترتيب عليها وذكرها مبتدأ اي ذكر اكتع واخويه يعني ابتع وابصع دونه اي دون ذكر اجمع
يعني من غير ان يكون اجمع مذكورا اضيف خبره فلا يقال جاءني القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف

لعدم ظهور دلالتها اى دلالة هذه الكلمات الثلث على معنى التبعية المقصود من بين الكلمات السابق واللزوم ذكر ما يتبعه بدون الاصل يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفى الرضى واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين اى اتبعين آما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى انتهى هنا كلامه **البدل** اورده عقيب التاكيد لمناسبة كونه ضدا له فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمة الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة تابع جنس يشمل التوابع كلها مقصود بما نسب اليه بمعنى المقصود بالنسبة المتبوع الذى يقصد نسبة اليه اى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود شرط عمله يكون بمعنى المضاف المجرور نسبة ما نسب الى المتبوع بحذف المضاف دونه اى دون المتبوع ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع اى النسبة الماخوذة فى الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية مقصودة ابتداء منصوب على الظرفية اى مقصودة فى اول النسبة بنسبة ما نسب اليه اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لمحصول المقصود بل يكون النسبة اليه اى الى المتبوع توطئة اى وسيلة وتمهيدا ومقدمة للنسبة الى التابع حقيقة كما فى الابدال الثلثة او حكما كما فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق لسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجبة التقرير والتمكين فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع ادق واثبت سواء كان ما نسب اليه اى الى المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعنى اسنادية مثل جاءنى زيد اخوك او ايقاعية نحو ضرب زيدا اخاك او اضافية نحو مررت بزيد اخيك واحترز بالمض بقوله فى التعريف مقصود بما نسب الى المتبوع عن التوابع الثلثة النعت والتاكيد وعطف البيان لانها اى لان هذه التوابع الثلثة ليست مقصودة بما نسب اى نسبة ما نسب اليه اى الى المتبوع بل المتبوع مقصود به بالاصالة وان انضم اليه توابعه واحترز بقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع اى المعطوف عليه فيه اى فى العطف بالحرف مقصود بما اى بنسبة ما نسب اليه اى الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل



من البدل المبدل منه هو الثانى لا الاول فافهم فاد لا يصدق الحد اى حد البدل على المعطوف بل سواء كان فى كلام موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام شبه موجب مثل ما جاءنى زيد بل عمرو لان متبوعه اى لان متبوع المعطوف بل مقصود بالنسبة ابتداء بدا اى ظهر له حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى الاول فاعرض عنه اى عن ذلك الحكم او الرأى وقصد المعطوف وعطفه بل فكلاهما اى المعطوف والمعطوف عليه بل مقصود بهذا المعنى يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس مقصودا بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد فافهم قيل هذا الحد اى حد البدل لا يتناول اى لا يكون شاملا للبدل الذى وقع بعد الا بعد البدل الذى وقع بعد الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور كما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا مثل ما قام احد الا زيد وما مررت باحد الا بزيد فان زيدا فى هذه الامثلة بدل بعض احد بدل البعض من الكل حلا عن اللفظ والمحل لانه ليس بنسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام بيان ما فى قوله ما نسب مقصود وخبر ليس بالنسبة الى زيد لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط فى البدل ان يتحد المتبوعان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد هو مبدل منه نسبة القيام الى زيد انتهى هو البدل وههنا ليس كذلك بما قلت ان النسبة فى الاول سلبا وهى عدم القيام وفى الثانى ايجابا وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة جامعا قلنا ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان ما نسب الى المتبوع ههنا اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل القيام فانه الى الثانى نسب اليه اى الى المتبوع جنس القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه اى حال كون القيام معينا بحيث الى التابع مقصودة ولكن ايجابا فيكون فيها نسبة القيام فوجد اتحاد النسبة فى جنس القيام الا انه فرق بين النسبتين بان يكون النسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لا يضر للبدلية فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا فان النسبة الماخوذة فى الحد اى حد البدل الاعم من ان يكون بطريق الاثبات فيهما او النفى فيهما او الاثبات فى احدهما والنفى فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن انه يكون بالايجاب او السلب فيمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ نفيا نسبة الى شئ آخر اثباتا مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة فيكون الاول توطئة الى الثانى يعنى يكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة لا شخصها وهو اى البدل اربعة انواع وقيل فى وجه الحصر لا يخلو البدل المتبوع اما ان يكون عين المبدل منه او لا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه او لا فان كان

٢٩٧ 297

فهو الثاني والا فلا ع اما ان لم يكن اجنبيا عن المبدل منه اولا وان كان فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي
وقيل في وجه آخر غليط في المطولات وهذا التقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل
يعني الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه اي عينه ولكن بحسب مفهومه
الافراد والتثنية والتذكير والتانيث فقط لا التعريف والتنكير فلا يجيء بدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه يعني يكون
جزء منه فالاضافة اي اضافة الكل او البعض فيهما اي في هذين النوعين مثلها اي مثل الاضافة التي هي في خاتم فضة
يعني بشير الى ان الاضافة بيانية بصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه
او بعضه وبدل الاشتمال اي بدل مشتمل عليه غالبا وانما قال غالبا ليلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال
بمعنى ان يكون البدل مستتبعا بل المبدل منه فيه محل البدل وهو حال فيه عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما بكسر الهمزة اشتمال
البدل على المبدل منه يعني يكون البدل شاملا له ومحيطا به وينتقل بانتقاله نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب شامل لزيد
ومحيط به او بالعكس يعني يكون المبدل شاملا له ومحيطا اياه امكان ينتقل بانتقاله مثل اعجبني زيد علمه فان جسم زيد
شامل لعلمه ومحيط اياه وينتقل بانتقاله ولعل الا ينتقل بنحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر يشتمل القتال
الذي فيه لان الزمان يشمل ويحيط الافعال التي حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكنه لم ينتقل بانتقالها او به الغلط اي
بدل مسبب عن الغلط الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل علما ان الغلط سبب فيسمى المسبب باسم السبب وذلك
كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل كان بحمار ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط
في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا فالاضافة اي اضافة البدل الى الاشتمال والغلط في النوعين الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب كما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك سبب لادنى ملابسة اي ادنى علاقة وهي كون احدهما شاملا
للآخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتمال والملابسة البينية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل
اما في الغلط فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام
لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فيورد للتدرج مثل هذي بخم بدر شمس كانه اخطا في التشبيه
فتداركه فقال او اي بدل الكل فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي او مغنية عنه الاضافة مدلوله مدلول اما اول لم يقل مدلوله
بالاضافة الى الضمير اظهارا للمغايرة اذ لو قيل كذلك يرجع الضمير الى الامر الواحد مع ان المراد ليس كذلك يعني يجب ان

اي

اي البدل المسمى بدل من ذاتا يعني ان الذات الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير لان يجب
مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما يكون اي البدل والمبدل منه
مترادفين لاتحادهما مفهوما نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما لان مفهوم الاخ غير
مفهوم العلم لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية
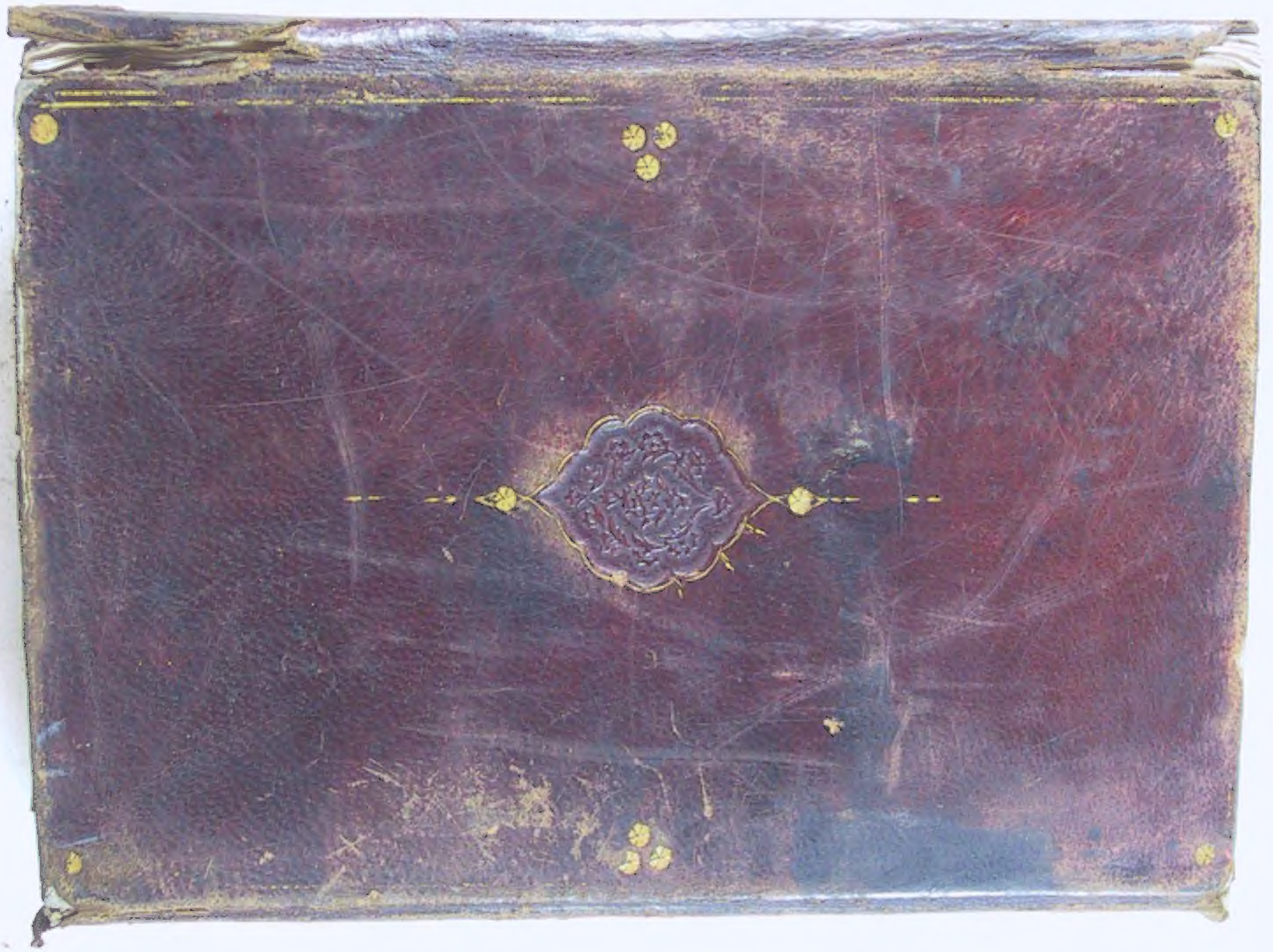
SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 911 / 930
Tasnif No.